الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير مخبر البحث في السياحة، الإقليم والمؤسسات
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر
دراسة حالة بنك

أطروحة دكتوراه الطور الثالث في ميدان: العلوم الاقتصادية، والعلوم تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق

من إعداد المترشّح: مركان مُحَمَّد البشير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 15 سبتمبر 2022

أمام اللجنة المكوّنة من السادة:

د / رواني بوحفص	أستاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د / بوخاري عبد الحميد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د / الشيخ بن قايد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	مناقشا
أ.د / عجيلة مُحَمَّد	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشا
د / نقاز أحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الأغواط	مناقشا
أ.د / طيبي حمزة	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية : 2021 – 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير مخبر البحث في السياحة، الإقليم والمؤسسات
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر
دراسة حالة بنك

أطروحة دكتوراه الطور الثالث في ميدان: العلوم الاقتصادية، والعلوم تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق

من إعداد المترشّح: مركان مُحَمَّد البشير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 15 سبتمبر 2022

أمام اللجنة المكوّنة من السادة:

د / رواني بوحفص	أستاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د / بوخاري عبد الحميد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د / الشيخ بن قايد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	مناقشا
أ.د / عجيلة مُحَمَّد	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشا
د / نقاز أحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الأغواط	مناقشا
أ.د / طيبي حمزة	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية : 2021 – 2022

الإهداء

الحمد لله، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله، وآله وصحبه ومن ولاه، مستمنحا من الله هداية ورشدا، وتسديدا لخطاي، وتوفيقا هو أسمى ما تسمو إليه مناي

قال الشاعر: العلم يبني بيوتا لا عماد لها *** والجهل يهدم بيوت العز والشرف

أهدي ثمرة العلم والمعرفة

إلى أغلى امرأة عندي رمز للمحبة والعطاء والحنان، **أمي في التربية رحمة الله عليها**

إلى التي حملتني في جوفها تسـع *** ورعت حتى أصبح الشبل سبـع

بيـن أحضـانها يتربـع علمـي *** ومـن أجلـها يخفـق فـؤادي

والدتي العزيزة

إلى من علمني الصبر والشموخ، إلى من دفعني وزرع في نفسي الأمل، **والدي الكريم**

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى كل الأهل والأقارب

إلى زملائي في دفعة الدكتوراه "أخضري محمد الطاهر، بن يحي علي، لباز عبد القادر"

إلى الذين أكن لهم كل المحبة والاحترام أصدقائي وزملائي

محمد البشير

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله تعالى نحمدك ونشكرك، كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، اللهم أعنا على ذكرك، وشكرك وحسن عبادتك.

بداية نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل العلمي الأكاديمي ونخص بالذكر الأستاذ المشرف المؤطر الأستاذ الدكتور **بوخاري عبد الحميد** الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات، وطالما قدم لنا العون والمساعدة.

إلى كل أساتذة لجنة التكوين في الدكتوراه لتخصص تسيير محاسبي وتدقيق دفعة 2017/2016 وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية وإلى كل الإداريين بقسم العلوم المالية والمحاسبة بجامعة غرداية.

إلى كل إطارات وموظفي مديريات التدقيق بالمؤسسات البنكية محل الدراسة.

وفي الأخير إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل من بعيد وقريب.

ملخص:

يعتبر النشاط البنكي أساس تطور وإزدهار القطاع البنكي والمالي وباقي قطاعات الدولة، وذلك لما يسهم به في الدورة الاقتصادية الكاملة من خلال قيامه بمجموعة عمليات توفير السيولة والتمويل اللازم وتوفير وسائل الدفع، فهاته العمليات البنكية وغيرها من العمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية بصفة يومية ودورية معرضة لمجموعة من المخاطر المحيطة بها وبالمؤسسات البنكية، ولهذا وجب على هاته الأخيرة إدارتها بشكل فعال، والذي لا يتجسد إلا بوجود رقابة كافية على العمليات البنكية وعلى المخاطر المحيطة بها، ومن أوجه الرقابة على تلك العمليات والمخاطر نجد التدقيق بمختلف أنواعه ومختلف الجهات التي تقوم به.

تهدف دراستنا إلى معرفة الأثر الذي يخلفه تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر البنكية، ولتحقيق ذلك الهدف قمنا بالإستعانة في دراستنا بالمنهج الوصفي والمنج التحليلي ومنهج دراسة حالة مجموعة من المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر.

ومن أهم النتائج التي أتت بها دراستنا هي ضرورة فرض تدقيق شامل من قبل كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي خاصة محافظ الحسابات، بإشراف وتوجيهات لجنة التدقيق، على كل العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية من أجل التقليل من حدة المخاطر البنكية.

كلمات مفتاحية: عمليات بنكية، مخاطر بنكية، لجنة تدقيق، تدقيق داخلي، محافظ حسابات.

Résumé:

L'activité bancaire est considérée comme la base du développement et de la prospérité du secteur bancaire et financier et du reste des secteurs de l'État, en raison de ce qu'elle contribue au cycle économique complet en effectuant un ensemble d'opérations pour fournir des liquidités et le financement nécessaire et fournir moyens de paiement, Ces opérations bancaires et autres opérations réalisées par les établissements bancaires de manière quotidienne et périodique sont exposées à un ensemble de risques qui les entourent ainsi que les établissements bancaires, et pour cela ces derniers doivent les gérer efficacement, ce qui n'est matérialisé que par la présence d'un contrôle adéquat sur les opérations bancaires et les risques qui les entourent, et l'un des aspects de la surveillance et contrôle Sur ces processus et risques, on retrouve les différents types d'audit et les différents organismes qui l'exercent.

Notre étude vise à connaître l'impact de l'audit des opérations bancaires sur la réduction des risques bancaires, Pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé la méthode descriptive, la méthode analytique, et la méthode des études de cas d'un groupe d'établissements bancaires actifs en Algérie dans notre étude.

L'un des résultats les plus importants de notre étude est la nécessité d'imposer un audit complet par l'audit interne et l'audit externe, en particulier le commissaire aux comptes, sous la supervision et les directives du Comité d'audit, sur toutes les opérations bancaires effectuées par les institues bancaire afin de réduire la gravité des risques bancaires.

Mots clés: opérations bancaires, risques bancaires, comité d'audit, audit interne, commissaire aux comptes.

Abstract:

Banking activity is considered to be the basis for the development and prosperity of the banking and financial sector and the rest of the sectors of the state, due to the fact that it contributes to the complete economic cycle by carrying out a set of operations for provide liquidity and the necessary financing and provide means of payment, These banking operations and other operations carried out by banking establishments on a daily and periodic basis are exposed to a set of risks which surround them as well as the banking establishments, and for that the latter must manage them effectively, which is only materialized by the presence of adequate control over banking operations and the risks that surround them, and one of the aspects of supervision and control On these processes and risks, we find the different types of audit and the different bodies that carry it out.

Our study aims to know the impact of the audit of banking operations on the reduction of banking risks, to achieve this objective, we used the descriptive method, the analytical method, and the method of case studies of a group of banking establishments active in Algeria in our study.

One of the most important results of our study is the need to impose a full audit by internal audit and external audit, in particular the auditor, under the supervision and directives of the Audit Committee, on all banking operations carried out by banking institutions in order to reduce the seriousness of banking risks.

Keywords: banking operations, banking risks, audit committee, internal audit, statutory auditor.

فهرس المحتويات

المحتويات	ص
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
الملخصات	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول إدارة المخاطر البنكية وتدقيق العمليات البنكية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: إدارة المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية	3
المطلب الأول: إدارة المخاطر البنكية بالمؤسسات البنكية	3
المطلب الثاني: إدارة المخاطر البنكية (القواعد القانونية والخطوات، الهيئات والنماذج الدولية)	30
المبحث الثاني: ممارسة التدقيق في المؤسسات البنكية	44
المطلب الأول: التدقيق والنظم المرافقة له في المؤسسات البنكية	44
المطلب الثاني: التدقيق في المؤسسات البنكية	59
المبحث الثالث: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها	85
المطلب الأول: تطبيقات عملية في مجال تدقيق العمليات البنكية	85
المطلب الثاني: تطبيقات عملية في مجال تدقيق المخاطر البنكية	110
خلاصة	126
الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية	127
تمهيد	128
المبحث الأول: الدراسات السابقة الجزائرية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية	129
المطلب الأول: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة	129
المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة	158
المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية	170
المطلب الأول: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة	170
المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة	190

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	211
المطلب الأول: مناقشة وتلخيص نتائج الدراسات السابقة	211
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	245
خلاصة	261
الفصل الثالث: التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى مجموعة من المؤسسات البنكية بالجزائر	262
تمهيد	263
المبحث الأول: الجهات المشرفة والقائمة بالتدقيق على العمليات والمخاطر البنكية بالجزائر	264
المطلب الأول: الجهات المشرفة والقائمة بالتدقيق والمراحل العملية للتدقيق	264
المطلب الثاني: دور بعض الجهات في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها	274
المبحث الثاني: التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية العمومية بالجزائر	294
المطلب الأول: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى بنك التنمية المحلية	294
المطلب الثاني: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	343
المبحث الثالث: التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية الخاصة بالجزائر	369
المطلب الأول: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى بنك الخليج الجزائر	369
المطلب الثاني: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى مصرف السلام	410
خلاصة	427
خاتمة	428
المصادر والمراجع	436
الملاحق	454

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم المخاطر البنكية "المخاطر المالية" المحيطة ببعض العمليات البنكية	10
02	أهم المخاطر البنكية "المخاطر الأخرى" المحيطة ببعض العمليات البنكية	11
03	بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الإئتمان البنكي	12
04	بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الصندوق	14
05	بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الودائع	15
06	بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الأواق التجارية ووسائل الدفع	17
07	بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الأواق المالية	18
08	بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الإعتمادات المستندية	19
09	الميزانية الإفتتاحية للمشروع	310
10	الميزانيات التقديرية للخمس سنوات القادمة (جانب الأصول)	310
11	الميزانيات التقديرية للخمس سنوات القادمة (جانب الخصوم)	311
12	حسابات النتائج التقديرية للخمس سنوات القادمة	311
13	الميزانية المالية المختصرة التقديرية (جانب الأصول)	313
14	الميزانية المالية المختصرة التقديرية (جانب الخصوم)	314
15	مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات التسيير	315
16	النسب المالية	315
17	مؤشرات التوازن المالي خلال سنوات المشروع	316
18	مؤشرات التسيير خلال سنوات المشروع	320
19	النسب المالية خلال سنوات المشروع	325
20	إهتلاك القرض البنكي الإستثماري	336
21	التسجيل المحاسبي لملف القرض البنكي الإستثماري	338
22	إيداع الزبون قيمة الفوائد البنكية برسومها في حسابه الجاري	342
23	تدقيق التنظيم العام للوكالة	362
24	تدقيق مصلحة التجارة الخارجية	363
25	تدقيق عملية استلام والتحقق من ملف التوطين (حالة 1)	363
26	تدقيق عملية استلام والتحقق من ملف التوطين (حالة 2)	364

27	تدقيق عملية تحقيق وتجسيد عقد التوطين (حالة 1)	365
28	تدقيق عملية تحقيق وتجسيد عقد التوطين (حالة 2)	366
29	تدقيق عملية تعديل / إلغاء التوطين (استيراد أو تصدير)	366
30	تدقيق عملية مراقبة ومتابعة عمليات التوطين	367
31	تدقيق عملية إتخاذ القرار في ملف التوطين	367
32	تدقيق الإقرارات التنظيمية لملفات توطين الواردات والصادرات من السلع والخدمات	368
33	تطور السيولة السائلة خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	388
34	تطور السيولة شبه السائلة خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	388
35	تطور السيولة غير السائلة (قروض للبنوك) خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	389
36	تطور السيولة غير السائلة (قروض للزبائن) خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	389
37	تطور الاستثمارات المالية خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	390
38	تطور مجموع الأصول خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	390
39	تطور التمويلات قصيرة الأجل خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	390
40	تطور إقتراضات وودائع مؤسسات مالية خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	391
41	تطور ودائع عملاء خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	391
42	تطور ديون على شكل استثمارات مالية خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	391
43	أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)	392
44	تدقيق القائمة السوداء لمكافحة غسيل الأموال	397
45	تدقيق تسوية ومطابقة حسابات Nostro	397
46	تدقيق تقييم مخاطر الغش والإحتيال	398
47	تدقيق المعاملات الخاصة بخطابات الإعتماد	399
48	تدقيق رسائل SWIFT الخاصة بخطابات الإعتماد	399
49	تدقيق طلبات خطابات الضمان	400
50	تدقيق صرف الأموال	400
51	تدقيق عملية تسوية معاملات البطاقات الإئتمانية	401
52	تدقيق تركيز الضمانات	402
53	تدقيق طلبات الإئتمان المرفوضة	403
54	تدقيق معلومات العملاء	403

55	تدقيق معالجة المعاملات الإئتمانية	404
56	تدقيق إتفاقيات القروض	405
57	تدقيق وظيفة التحصيل	405
58	تدقيق تراخيص الإئتمان المؤقتة	406
59	تدقيق لجنة الأصول والخصومات	407
60	تدقيق أدوات قياس الكفاءة الائتمانية	407
61	تدقيق إدارة مخاطر السيولة	408
62	تدقيق خطة طوارئ السيولة	409
63	تدقيق إجراءات نظام SWIFT	409
64	تدقيق تحديد هوية العميل	410

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية التدقيق الداخلي ببنك التنمية المحلية	295
02	تطور رأس المال العامل الدائم خلال السنوات الأولى للمشروع	316
03	تطور رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الأولى للمشروع	317
04	تطور رأس المال العامل الأجنبي خلال السنوات الأولى للمشروع	317
05	تطور رأس المال العامل الإجمالي خلال السنوات الأولى للمشروع	318
06	تطور إحتياج رأس المال العامل خلال السنوات الأولى للمشروع	318
07	تطور الخزينة الصافية خلال السنوات الأولى للمشروع	319
08	تطور الوضعية الصافية خلال السنوات الأولى للمشروع	319
09	تطور إنتاج السنة المالية خلال السنوات الأولى للمشروع	320
10	تطور القيمة المضافة للإستغلال خلال السنوات الأولى للمشروع	321
11	تطور الفائض الخام للإستغلال خلال السنوات الأولى للمشروع	321
12	تطور النتيجة العملياتية خلال السنوات الأولى للمشروع	322
13	تطور النتيجة المالية خلال السنوات الأولى للمشروع	322
14	تطور النتيجة العادية خلال السنوات الأولى للمشروع	323
15	تطور النتيجة الصافية خلال السنوات الأولى للمشروع	323
16	تطور الفائض النقدي الصافي خلال السنوات الأولى للمشروع	324
17	تطور الفائض النقدي خلال السنوات الأولى للمشروع	324
18	تطور نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الأولى للمشروع	325
19	تطور نسبة التمويل الذاتي خلال السنوات الأولى للمشروع	326
20	تطور نسبة الإستقلالية المالية خلال السنوات الأولى للمشروع	326
21	تطور نسبة قابلية السداد خلال السنوات الأولى للمشروع	327
22	تطور خدمة الديون خلال السنوات الأولى للمشروع	327
23	تطور نسبة سيولة الأصول خلال السنوات الأولى للمشروع	328
24	تطور نسبة السيولة العامة خلال السنوات الأولى للمشروع	328
25	تطور نسبة السيولة الآجلة خلال السنوات الأولى للمشروع	329
26	تطور نسبة السيولة الفورية خلال السنوات الأولى للمشروع	329

27	تطور نسبة المردودية المالية خلال السنوات الأولى للمشروع	330
28	تطور نسبة المردودية الإقتصادية خلال السنوات الأولى للمشروع	330
29	تطور معدل القيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع	331
30	تطور معدل الفائض الخام للإستغلال خلال السنوات الأولى للمشروع	331
31	تطور مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع	332
32	تطور الفائض النقدي الصافي بالنسبة للقيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع	332
33	تطور الفائض النقدي بالنسبة للقيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع	333
34	الهيكل التنظيمي للمفتشية العامة والتدقيق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	347
35	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	371
36	مؤشر نسبة التغطية النقدية لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020	393
37	مؤشر نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020	393
38	مؤشر نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020	394
39	مؤشر نسبة السيولة العامة لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020	394
40	مؤشر نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020	395
41	تموضع إدارة التدقيق ضمن الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر	411

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مقابلة مدققي بنك التنمية المحلية	455
02	مقابلة مدققي بنك الفلاحة والتنمية الريفية	457
03	مقابلة مدققي بنك الخليج الجزائر	458
04	القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2020/2015	460
05	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	463
06	الهيكل التنظيمي العام لبنك الخليج الجزائر	464

مقـــــــــدمـــــــــة

توطئة:

لقد تطورت وتشعبت وتعددت الخدمات والعمليات البنكية التي تقدمها المؤسسات البنكية عبر مر الزمن، وعبر مختلف الفترات والدورات الاقتصادية وحتى الأزمات الاقتصادية والمالية، سواء على المستوى الفردي (عملاء البنك) أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو حتى على الصعيد العالمي في ظل العولمة المالية. فقد تعددت العمليات البنكية خاصة في الوقت الراهن، فبعد أن عرفت الصناعة البنكية تطورا ملحوظا بسبب التطور التكنولوجي على المستوى العالمي، وزيادة حرية حركة انتقال رؤوس الأموال ما بين الدول، لم تعد العمليات البنكية كالائتمان وقبول الودائع وجمع المدخرات من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية، بل تعددت وتنوعت العمليات البنكية وأصبحت في تجدد وتطور وتنامي مستمر لتمتد إلى عمليات تتم باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وشبكة الأنترنت، وهو ما أدى إلى تصنيف العمليات البنكية إلى صنفين، العمليات البنكية التقليدية والعمليات البنكية الإلكترونية، ومن ناحية الحدود الجغرافية، أصبحت لدينا عمليات بنكية محلية وعمليات بنكية عابرة للحدود.

إن المؤسسة البنكية عند قيامها بنشاطها تكون عرضة لمجموعة من المخاطر (المالية وغير المالية) التي تعرقل السير الحسن لنشاطها وتضعف من أدائها وبالتالي تدني مردوديتها، فتقديم العمليات البنكية يصاحبها مجموعة من المخاطر المتعددة والمتنوعة والمختلفة التي تأثر على سمعة البنك ومردوديته، ولذلك وجب على البنك اتخاذ سياسات واجراءات تتيح له إدارة هذه المخاطر بكل احترافية ومهنية وفعالية لتفاديها أو التقليل من حدتها، وذلك من خلال تحديدها وقياسها وتقييمها والإستجابة لها والرقابة عليها ومتابعتها، من جهة، وممارسة التدقيق على كل العمليات البنكية وعلى تلك المخاطر، من جهة أخرى. فتدقيق العمليات البنكية يمكن أن يساهم بشكل فعال في التقليل من المخاطر البنكية وإدارتها، بالإضافة إلى ذلك يساهم التدقيق في المؤسسات البنكية، في تجسيد وتكريس وتدعيم وغرس مبادئ الحوكمة في البنوك وبالتالي تطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة للبنوك.

لقد ارتفعت حدة المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية والمالية إلى درجة إفلاس بعضها عقب الأزمات العالمية الاقتصادية والمالية خاصة لسنتي 2007 و2008، ولذلك سعت معظم المنظمات والهيئات عبر العالم لإصدار مجموعة من الضوابط واللوائح والمعايير الرقابية والاحترازية التي من شأنها العمل على استقرار النشاط البنكي في العالم، ومن أهم تلك المنظمات نجد لجنة بازل التي ما عكفت عن مسايرة التطورات البنكية عبر العالم، وقد أصدرت عبر مجموعة من اجتماعاتها الدورية مجموعة من اللوائح والمعايير البنكية الرقابية والاحترازية لتجسيد الرقابة على أعمال المؤسسات البنكية وإدارة مختلف المخاطر التي تواجهها، ومن أبرز مخرجات تلك اللجنة مقررات بازل 1 وبازل 2 وبازل 3، والتي وصل صداها إلى جميع الأنظمة البنكية عبر العالم وتم تطبيقها من قبل أغلب بنوك العالم العمومية والخاصة، التقليدية والإسلامية بما لا يتعارض مع أسس الشريعة الإسلامية، الوطنية والعابرة للدول.

أما في الجزائر فقد تضمن كل من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والنظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، العديد من المواد التي تنظم وتضبط عمليات الرقابة والتدقيق على أعمال المؤسسات البنكية والمخاطر المحيطة

بها، لاسيما عمليات الرقابة والتدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية، وهو ما فرض على المؤسسات البنكية والمالية الناشطة في الجزائر إتباع وتطبيق تلك التشريعات والتنظيمات بكل هوادة، لاسيما ما تعلق منها بتنظيم العمليات البنكية وفرض عمليات الرقابة والتدقيق وإدارة المخاطر، من أجل الحفاظ على إستقرار النظام البنكي الجزائري.

01- إشكالية البحث:

بناءا على الطرح السابق قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

كيف يساهم تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية التجارية الناشطة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

لتسليط الضوء على كافة جوانب الدراسة ارتأينا إعادة طرح الإشكالية أعلاه على شكل تساؤلات فرعية مفادها ما يلي:

- هل توجد رقابة بنكية كافية وفعالة على العمليات البنكية وعلى المخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية؟
- هل يمارس التدقيق على العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية؟
- هل يمارس التدقيق على إدارة المخاطر البنكية على مستوى المؤسسات البنكية؟
- هل يمارس التدقيق على المؤسسات البنكية وفقا للقوانين والمعايير الدولية والمحلية؟
- ما مدى إستناد التدقيق لتشريعات ولوائح الرقابة البنكية على العمليات البنكية وعلى المخاطر المحيطة بها؟
- هل للجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (لاسيما تدقيق محافظ الحسابات) دور في التقليل من المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية؟

02- فرضيات البحث:

رغبة منا في حصر الإجابة عن التساؤلات الفرعية في منظور الإشكالية المطروحة، فإنه يتوجب علينا إعطاء رد أولي عن تلك التساؤلات من خلال تبني فرضيات تعكس قناعتنا من منظور احتمالي مرتفع، ولهذا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية 01**: تمارس على المؤسسات البنكية رقابة بنكية على العمليات والمخاطر البنكية، فهناك رقابة داخلية ورقابة خارجية، ورقابة دائمة ورقابة دورية، ورقابة من المستوى الأول ومن المستوى الثاني ومن المستوى الثالث.
- **الفرضية 02**: تمارس المؤسسات البنكية عملية التدقيق على كل العمليات البنكية التي تقوم بها.
- **الفرضية 03**: تمارس المؤسسات البنكية عملية التدقيق على كل عمليات إدارة المخاطر البنكية.
- **الفرضية 04**: إن التدقيق الممارس على المؤسسات البنكية يستند بالأساس على قوانين ومعايير محلية ودولية.

– **الفرضية 05**: إن التدقيق الممارس على العمليات والمخاطر البنكية يستند لتشريعات ولوائح بنكية، تنظيمية ورقابية، وطنية ودولية.

– **الفرضية 06**: إن لكل من لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي دور هام في تدقيق كل من العمليات والمخاطر البنكية وبالتالي التقليل من المخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية.

03- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- محاولة عرض المفاهيم الخاصة بالمؤسسات البنكية والعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها وطرق إدارتها؛
- محاولة عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق والتدقيق في المؤسسات البنكية وتدقيق العمليات البنكية وتدقيق المخاطر، وكل ما له صلة بهم كالرقابة البنكية والحوكمة البنكية؛
- محاولة عرض ومناقشة الدراسات السابقة الجزائرية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع وإبراز أوجه التلاقي وعدم التلاقي بينها وبين الدراسة الحالية مع إظهار ما يميز دراستنا عنها وتحديد الفجوة العلمية في ذلك مع تحديد ما إستفادت منه دراستنا من تلك الدراسات؛
- محاولة إسقاط الجانب النظري على الميدان من خلال دراسة حالة مجموعة من المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر وعرض دور تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها وما ينجم عن ذلك من تقليل في المخاطر.

04- أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تكمن أهمية موضوع بحثنا أنه يخص القطاع المالي والمصرفي، فوجود التدقيق وإدارة المخاطر في المؤسسات البنكية ضروري وحتمي لفرض إستقرارها، ويعتبر موضوع بحثنا من ضمن الحقول العلمية على الساحة الاكاديمية والذي يمكن أن يعطي إضافة للدراسات الأكاديمية القادمة.

الأهمية العملية: يعتبر موضوع تدقيق العمليات البنكية والمخاطر البنكية في غاية الأهمية بالنسبة للقطاع البنكي والمؤسسات البنكية التي تسعى إلى التميز والإزدهار، وذلك لما له من دور في غرس الاستقرار بالمؤسسات البنكية خاصة في ظل الأزمات والصدمات المالية والإقتصادية.

05- متغيرات ونموذج البحث:

تتمثل متغيرات دراستنا في "تدقيق العمليات البنكية" كمتغير مستقل و"المخاطر البنكية" كمتغير تابع، ويمكن تقسيم المتغير المستقل إلى المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

- تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها بصفة عامة؛
- التدقيق الداخلي لبعض العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؛
- تدقيق محافظ الحسابات للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؛
- الدور الإشرافي للجنة التدقيق في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها.

نموذج البحث:

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

المحور الأول: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها بصفة عامة

البعد الأول: دور لجنة التدقيق في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

- تشريعات ولوائح التدقيق والرقابة البنكية على العمليات والمخاطر البنكية.
- تدقيق صحة وسلامة تنفيذ العمليات البنكية.
- تدقيق إدارة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية.

البعد الثاني: دور التدقيق الداخلي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

- تشريعات ولوائح التدقيق والرقابة البنكية على العمليات والمخاطر البنكية.
- تدقيق صحة وسلامة تنفيذ العمليات البنكية.
- تدقيق إدارة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية.

البعد الثالث: دور التدقيق الخارجي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

- تشريعات ولوائح التدقيق والرقابة البنكية على العمليات والمخاطر البنكية.
- تدقيق صحة وسلامة تنفيذ العمليات البنكية.
- تدقيق إدارة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية.

المحور الثاني: التدقيق الداخلي لبعض العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

البعد الأول: تدقيق عمليات قسم الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة به

البعد الثاني: تدقيق عمليات قسم الخزينة وإدارة المخاطر المحيطة بها

البعد الثالث: تدقيق عمليات أقسام أخرى وإدارة المخاطر المحيطة بها (بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامية)

المحور الثالث: تدقيق محافظ الحسابات للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

البعد الأول: الإطار العام لتدقيق المؤسسات البنكية

البعد الثاني: تدقيق بنود القوائم المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

البعد الثالث: تدقيق بعض العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

المحور الرابع: الدور الإشرافي للجنة التدقيق في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

البعد الأول: الإشراف على التدقيق الداخلي للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

البعد الثاني: الإشراف على التدقيق الخارجي للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

البعد الثالث: الإشراف على التعاون والتكامل ما بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المحور الخامس:

التقليل من المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية

البعد الأول: المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية من منظور التدقيق

البعد الثاني: أسس التقليل من المخاطر البنكية من وجهة نظر التدقيق

06- حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة حالة على مستوى مقر مديريات التدقيق الداخلي على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة لكل من بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومصرف السلام، أما بنك الخليج الجزائر فتمت الدراسة حوله عن بعد.

الحدود الزمانية: شملت الدراسة التدقيق بالمؤسسات البنكية محل الدراسة خلال آخر 10 سنوات.

الحدود الإصطلاحية: حاولنا التركيز قدر المستطاع على المفردات التالية: البنوك (عوضا عن كلمة المصارف)، التدقيق (عوضا عن كلمة المراجعة)، أما فيما يخص العمليات البنكية التقليدية فنقصد بها العمليات البنكية التي تتم بالطرق التقليدية (أي اليدوية من خلال ملأ الاستمارات اليدوية وغيرها) وليس بالطرق الإلكترونية ولا نقصد بها العمليات البنكية الأساسية التي ظهرت بظهور البنوك وتطورت معه.

الحدود الموضوعية: لقد تطرقنا في الجانب التطبيقي فقط للتدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق، والتدقيق الخارجي بما في ذلك تدقيق محافظ الحسابات للمؤسسات البنكية محل الدراسة، هاته الأخيرة تمثلت في مجموعة من البنوك التجارية (أربعة مؤسسات بنكية) التقليدية بنوافذ إسلامية والإسلامية، العمومية "التابعة للدولة" والخاصة، الوطنية "الجزائرية" والأجنبية.

07- أسباب ودوافع إختيار البحث:

من أسباب ودوافع إختيارنا لهذا البحث نذكر:

- أهمية موضوع القطاع البنكي والمالي؛
- أهمية موضوع التدقيق ولاسيما في المؤسسات البنكية؛
- موضوع الحوكمة وإدارة المخاطر؛
- موضوع البحث يندرج ضمن إهتماماتنا؛
- موضوع البحث يندرج ضمن تخصصنا.

08- المنهج المتبع في البحث وأدوات جمع المعلومات:

سيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في إجراء البحث حيث سنستعمل المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والتعاريف والمصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة وكذلك الدراسات السابقة، وسنستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات التي تم التوصل إليها. ولتحقيق أهداف البحث سيتم الإستعانة بالمصادر الأولية كالمقابلات مع المدققين بالبنوك (سواء من خلال الزيارات الميدانية للبنك أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وعبر البريد الإلكتروني)، والمصادر الثانوية من خلال الرجوع للمعلومات الواردة في الكتب والدراسات السابقة، ومصادر أخرى كالإنترنت والمراسيم والقوانين والمنشورات الوزارية.

09- صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات البحث في الحصول على المعلومات الكافية والوافية والتي تخص موضوع البحث وذلك راجع لحساسية الموضوع على مستوى المؤسسات البنكية في إطار السرية المهنية التي ينص عليها قانون النقد والقرض.

10- تقسيمات البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصل نظري وفصل خصص للدراسات السابقة وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تتضمن نتائج البحث ومجموعة من الإقتراحات، كالتالي:

- **فصل أول** خصص للأدبيات النظرية حول إدارة المخاطر البنكية وتدقيق العمليات البنكية؛
- **فصل ثاني** خصص للدراسات السابقة الجزائرية والأجنبية باللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية؛
- **فصل ثالث** خصص للتدقيق وإدارة المخاطر على مستوى مجموعة من المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية حول إدارة المخاطر البنكية وتدقيق العمليات البنكية

تمهيد:

تعد المؤسسات البنكية من أهم الأعوان الاقتصاديين المساهمين في الدورة الاقتصادية الكاملة في كل دول العالم لاسيما الدول المتقدمة إقتصاديا وقطعت شوطا كبيرا في الوساطة المالية والأسواق المالية والنقدية وحتى في التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وذلك من خلال مجموعة العمليات البنكية التي تقوم بها، مثل توفير السيولة المالية وأدوات الدفع وحشد وجمع المدخرات وإعادة إستثمارها بمختلف الطرق والوسائل، وتمويل المؤسسات الاقتصادية والأسر والمؤسسات الحكومية وحتى العالم الخارجي. فالعمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية متعددة ومتنوعة ومختلفة، فمنها ما هو تقليدي ومنها ما هو إلكتروني، وكلها معرضة لمجموعة من المخاطر المحيطة بها، والتي يجب على البنك إدارتها بغية الحيلولة دون وقوعها أو التقليل من حدتها.

ولضمان السير الحسن للنشاط البنكي بما يتوافق مع تحقيقه لعوائد مستدامة وتجنيبه للمخاطر المحيطة به وحماية أموال المساهمين والمستثمرين والمودعين، وجب تحقيق فرض رقابة شاملة وكافية وملمة لكل أعمال وأنشطة ووظائف المؤسسات البنكية، وذلك لا يتحقق إلا بوجود نظام رقابة داخلي وخارجي كافي وصارم، إضافة إلى تطبيق عمليات التدقيق بجميع أنواعها على كل النواحي المحيطة بالعمل البنكي، بما في ذلك العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها واللتان وجب إخضاعهما لعمليات التدقيق اللازمة، وهذا ما سنحاول تناوله من خلال هذا الفصل.

وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل الأدبيات النظرية حول إدارة المخاطر البنكية وتدقيق العمليات البنكية من خلال ما يلي:

المبحث الأول: إدارة المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية

المبحث الثاني: ممارسة التدقيق في المؤسسات البنكية

المبحث الثالث: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

المبحث الأول: إدارة المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية

تسعى المؤسسات البنكية لإدارة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية وفق عدة خطوات وذلك للتقليل من حدتها أو تفاديها وتجنبها، وقد نصت على ذلك كل من لجنة بازل وبنك الجزائر، كما هناك نماذج دولية معمول بها لإدارة تلك المخاطر ناهيك عن الحوكمة البنكية التي أولت إهتماما بالغا لإدارة المخاطر البنكية، وهذا ما نسعى لإكتشافه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: إدارة المخاطر البنكية بالمؤسسات البنكية

تتعدد أهداف إدارة المخاطر البنكية وهناك عوامل عديدة تؤثر في إدارتها، وتختلف وتتعدد طرق إدارتها بإختلاف وتعدد العمليات البنكية، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: إدارة المخاطر البنكية (المفهوم، الأهداف، العوامل المؤثرة)

أولا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

قبل التطرق لإدارة المخاطر البنكية وجب التعريف بكل من البنكي والمؤسسات البنكية والعمليات البنكية والمخاطر البنكية.

فالبنكي هو تاجر يضارب على الأموال وعلى القروض وهو لا يساهم بشكل مباشر بإنتاج أو توزيع أو انتقال الثروات ولكن يساعد الصناعيين والتجار في استثماراتهم[1].

أما المؤسسة البنكية فهي منشأة تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدول لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة[2]، فمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية يعرف المؤسسة البنكية بأنها مؤسسة تقوم بعملية الائتمان بالإقراض والإقتراض[3].

كما أن المؤسسات البنكية هي مؤسسات مالية نقدية مهمتها الأساسية هي القيام بالوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي[4]، وذلك من خلال تحويل الأموال من أصحاب الفائض المالي (المدخرين) إلى أصحاب العجز المالي (أصحاب الأعمال)[5].

---

[1] R. Roblot et G. Ripert, **Droit Commercial**, 10éme Édition, Tome 2, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, France, 1986, P 251.

[2] عبد القادر مغربي، سليم ديب، **المعاصر في الاقتصاد والمناجمنت**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 48.

[3] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 13.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 11.

[5] عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004، ص 205.

وعليه فالمؤسسات البنكية هي منظمات تضطلع بمهمة الوساطة المالية ما بين عدة أطراف، سواء أفراد (محليين أو أجانب، بالغين أو قصر) أو خواص (حرفيين، أطباء، تجار وصغار الصناعيين) أو مؤسسات (فردية أو جماعية، خاصة أو عمومية، من مختلف القطاعات والأحجام) وحتى القطاعات الإدارية والحكومية والدول، فهي عبارة عن منظمة وسطية تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وهي من خلال ذلك تُكَوِنْ علاقة تمويل غير مباشرة ما بين تلك الأطراف.

والمؤسسات البنكية عديدة ومتنوعة، وهي تتعدد وتتنوع لاختلاف الأنظمة الاقتصادية للدول، وتبعا لذلك فهي تختلف في النظم البنكية، ويُكَوِن الجهاز البنكي في أي دولة عدد من المؤسسات البنكية، والتي تختلف في أنواعها تبعا لتخصصاتها، وعموما تتمثل في: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، بنوك الادخار والتوفير، بنوك الأعمال، بنوك الاستثمار، البنوك الإسلامية، البنوك الإلكترونية والبنوك الشاملة.

أما العمليات البنكية فقد تطور مفهومها عبر التاريخ من مفهوم تقليدي لمفهوم حديث وأخيرا مفهوم شامل.

إن المفهوم التقليدي للعمليات البنكية هو المفهوم الذي يركز ويحصر العمليات البنكية في ثلاثة عمليات أساسية تقوم بها المؤسسات البنكية عبر مر الزمن، وهي[1]: قبول الأموال والمعادن النفيسة من عند الجمهور على شكل ودائع توضع في حسابات ودفاتر خاصة بذلك مع تسجيل الدفعات الداخلة والخارجة، وتلك الودائع تتخذ عدة أشكال وأنواع؛ منح الائتمان (القروض) للعملاء بمقابل فائدة تتحصل عليها المؤسسة البنكية، بحيث أن تلك الأموال الممنوحة على شكل قروض يمكن أن تكون من الأموال الشخصية للمؤسسة البنكية ويمكن أن تكون من أموال الجمهور المودعة لديها؛ تأجير الخزائن الحديدية وتوفير وسائل الدفع من شيكات وحوالات وغيرها مع الحرص على تنفيذ أوامر الدفع لها. فالمفهوم التقليدي للعمليات البنكية هو نفسه ما نص عليه صراحة الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، أي أن العمليات البنكية تنحصر في تلقي الأموال من الجمهور ومنح الائتمان ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل[2].

أما المفهوم الحديث للعمليات البنكية يتعدى المفهوم التقليدي السائد منذ مئات السنين والذي يحصر العمليات البنكية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتوفير وسائل الدفع وتأجير الخزائن الحديدية[3]. فمع اتجاه أغلب المؤسسات البنكية في العالم إلى تقديم خدمات بنكية شاملة تشمل وتتعدى العمليات التقليدية من تمويل المشاريع الخاصة والعامة وتقديم خدمات التأمين ومنح الضمانات المالية للدول والمؤسسات والدخول في الاستثمار في المال

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2003، العدد 52، المادة 66. www.joradp.dz

[3] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية (المجلد الثاني)، التشريعات التجارية والإلكترونية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، الإصدار الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 25.

والأعمال وتمويل الشركات الكبرى وإقراض الأفراد بالتجزئة وإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإقراض التجاري[1]، وكذلك تقديم عمليات الصرف لصالح الزبائن وتوظيف القيم المنقولة والموجودات المالية وتقديم المشورة للعملاء[2]، وغيرها من الأعمال البنكية الحديثة، تطور مفهوم المؤسسات البنكية ومفهوم العمليات البنكية. لقد خرجت المؤسسات البنكية من دائرة التخصص التقليدي بمجرد قيامها بعمليات بنكية شاملة، وقد أضحت بذلك من البنوك الشاملة وهو ما أعطى مفهوما حديثا للعمليات البنكية. فالعمليات البنكية بمفهومها الحديث هي كافة الأعمال البنكية الشاملة التي تقوم بها المؤسسات البنكية في ظل عدم التخصص التقليدي.

من المفهومين التقليدي والحديث للعمليات البنكية، يمكننا إعطاء مفهوم شامل لها كالتالي: **العمليات البنكية هي أعمال تجارية تقوم بها المؤسسات البنكية، والتي تتمثل في استقبال أموال الجمهور على شكل ودائع، ومنح الائتمان للعملاء مقابل فائدة، وتوفير وسائل الدفع من شيكات وحوالات وبطاقات وغيرها مع الحرص على تنفيذ أوامر الدفع لها، وتمويل المشاريع، والقيام بعمليات التأمين، ومنح الضمانات المالية، والاستثمار في المال والأعمال وغيرها من الأعمال البنكية الحديثة سواء يدوية أو إلكترونية.** فهذا المفهوم يطابق مفهوم الأعمال البنكية التي تقوم بها البنوك الشاملة سواء بطريقة يدوية أو باستعمال الوسائط الإلكترونية.

أما المشرع الجزائري فقد تطرق في العديد من النصوص التشريعية للعمليات البنكية، بغية تحديدها في إطار التعريف بالعمليات البنكية المخول للمؤسسات البنكية القيام بها ضمن المنظومة البنكية والمالية الجزائرية، فمن تلك النصوص التشريعية، حسب الترتيب الزمني، نجد: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض (ألغي هذا القانون بموجب المادة 142 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض)، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، النظام رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، النظام رقم 20-01 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص 31.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

لقد نص المشرع الجزائري صراحة في مواد النظام رقم 09-03 على أن العمليات البنكية هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية في معاملاتها مع العملاء، كما هو محدد في نصوص مواد الأمر رقم 03-11[1]، بحيث أن تلك العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية في معاملاتها مع العملاء والموجهة والمقدمة لهم على شكل خدمات بنكية، حسب نصوص مواد النظام رقم 13-01، منها ما يقدم دون مقابل مثل العمليات البنكية الأساسية كفتح الحسابات، ومنها ما يقدم بمقابل عمولة للمؤسسة البنكية مثل خصم الأوراق التجارية[2].

أما وفقا لنصوص بعض مواد القانون رقم 90-10، ونصوص بعض مواد الأمر 03-11، ونصوص بعض مواد الأمر 10-04، فيمكن للمؤسسات البنكية القيام بجميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها البنكي، كعمليات تلقي الأموال من الجمهور ومنح الائتمان ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، وعمليات الصرف للزبائن، وعمليات المتاجرة في الذهب والمعادن الثمينة، وتوظيف القيم المنقولة كالأوراق المالية، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها، إضافة إلى الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات، والاستشارة والتسيير والهندسة المالية، عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار بالشراء، وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال[3].

فالعمليات البنكية هي متعددة ومتشعبة ومتداخلة فيما بينها، فمثلا عمليات القرض لا تتم إلا بتكريس إحدى عمليات الصندوق، وعمليات الصرف تتم من بين العديد من عمليات الصندوق.[4]

أما المخاطر البنكية، فقبل إعطاء المفهوم الشامل والدقيق لها يجب عرض مفهوم مجموعة المفردات المفتاحية لها، والتي تتمثل في الخطر والمخاطرة، سواء كمفردات منفصلة أو متصلة بالعمل البنكي. فالخطر هو كل احتمال لإلحاق الخسارة بشخص طبيعي أو معنوي[5]، وهو تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤدي إلى تدهور عنصر ما[6].

---

[1] نظام رقم 09-03 مؤرخ في 26 ماي 2009، **المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2009، العدد 53، المادة 2. www.joradp.dz

[2] نظام رقم 13-01 مؤرخ في 8 أفريل 2013، **المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2013، العدد 29، المادة 10 والمادة 11. www.joradp.dz

[3] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 1990، العدد 16، المادة 116. www.joradp.dz

أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، **المتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المواد 66 حتى 69 والمادة 72.

أمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010، **المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2010، العدد 50، المادة 6. www.joradp.dz

[4] فضيل فارس، **التقنيات البنكية (محاضرات وتطبيقات)**، الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص 69.

[5] زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية**، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2006، ص 187.

[6] حريز هشام، عبد الحق رايس، عبد المالك دبابش، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 61.

أما الخطر في المجال البنكي هو مجموعة المجازفات وتعني احتمال وقوع البنك في خسائر مالية[1]، كما أن الخطر هنا هو المقابل في أي صفقة مالية عندما لا يحترم التعهدات الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلى حدوث خسارة مالية للبنك[2].

أما المخاطرة فهي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية لحدث على ضوء الدراسات السابقة[3]، أما في مجال العمل البنكي فهي تنشئ كنتيجة طبيعية لتعامل المؤسسات البنكية مع الآخرين في مختلف المجالات[4]، لأن أساس تعظيم العوائد المالية هو الإقبال على المخاطرة.

إن الخطر هو السبب في الخسارة، أما المخاطرة فهي حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما ومن الممكن أن يكون شيء ما خطر أو مجازفة معا[5].

فالمخاطرة البنكية هي مقياس نسبي لدى تقلب عائد التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، وبالتالي هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد[6]، كما تعرف بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغيرات في بيئة الأعمال[7]، كما أنها تعبر عن إقبال البنك على أعمال ومشاريع يمكن أن يحقق من ورائها عوائد مالية ويمكن أن تخسر فيها. كما تعني المخاطرة البنكية قيام البنك بأداء عمله من خلال القيام بمختلف العمليات البنكية وتقديم مختلف الخدمات البنكية والمالية من منطلق المجازفة ذلك لكون النتائج المرجوة من وراء ممارسته لوظائفه يحتمل أن يكون مآلها: الفشل أو النجاح، الربح أو الخسارة، النمو أو الزوال وغيرها من المواقف والنتائج المتضادة[8].

تتحدد الخسارة في القيمة السوقية للبنك بأربعة مصار رئيسية من المخاطرة هي[9]:

- المخاطرة السوقية: وهي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأسعار الأوراق المالية؛
- المخاطرة الإئتمانية: وهي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في القدرة المتوقعة للطرف المقابل (المدين) على الوفاء بإلتزاماته التعاقدية إتجاه البنك المقرض في المواعيد المحددة؛

---

[1] زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 187-188.

[2] حريز هشام، عبد الحق رايس، عبد المالك دبابش، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] نفس المرجع، ص 61.

[4] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 209.

[5] حريز هشام، عبد الحق رايس، عبد المالك دبابش، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[6] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[7] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 161.

[8] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص 105.

[9] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 161-162.

- المخاطرة التشغيلية: وهي مخاطرة الخسائر الناجمة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم؛
- مخاطر الأداء: وتشتمل على الخسائر الناجمة عن الفشل في رقابة الأفراد العاملين بصورة جيدة أو الفشل في استخدام الطرق المناسبة.

فالمخاطر البنكية هي تلك الانحرافات التي تنشأ وتتحقق بسبب تحقيق البنك لنتائج غير مطابقة للأهداف المسطرة في ظل ظروف غير مؤكدة بعد قيام البنك بوظائف معينة تتعلق نتائجها بالمستقبل قد تخص قرار التمويل، الاستثمار وغيرها[1].

وعليه، **إن العمل البنكي لا يخلو من المخاطر التي تعترض عمله اليومي والدوري، كما أن أساس قيامه مبني على المخاطرة من خلال العمليات البنكية التي يقوم بها والخدمات البنكية الموجهة لمختلف زبائنه، فالمخاطر البنكية هي محصلة تلك النتائج غير المرغوب فيها التي يحققها البنك جراء قيامه بمختلف العمليات البنكية المتعددة والمتنوعة، وهو ما يحول دون تحقيقه للأهداف المسطرة إن لم يستطع التحكم فيها.**

تحيط بالعمليات البنكية مخاطر عديدة ومتعددة، منها ما هي من مصادر خارجية ومنها ما هي من مصادر داخلية، منها ما تخص عمليات بنكية محددة وتنفرد بها، ومنها ما تحيط بالعديد من العمليات البنكية لاسيما التقليدية منها. وكل عملية بنكية تحيط بها مجموعة من المخاطر البنكية، وهاته الأخيرة تنجم وتحدث من عدة أحداث وعوامل وظواهر إما بشرية أو إقتصادية أو تقنية وفنية أو غيرهم، وكما قلنا سابقا ممكن من مصادر داخل البنك أو من مصادر من خارج البنك، إلا أنها تشترك كلها في كونها تعتبر مصدر خطر بالنسبة للبنك.

فمثلا تحيط بعمليات الإئتمان البنكي عدة مخاطر بنكية منها ما هي مخاطر مالية ومنها ما هي مخاطر غير مالية، منها ما ينجم عن أحداث تقع من داخل البنك ومنها ما ينجم عن أحداث تقع من خارج البنك. وعموما تتمثل المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الإئتمان البنكي في المخاطر التالية: خطر السيولة؛ خطر الإئتمان والذي يتفرع بدوره إلى خطر عدم السداد (الطرف الآخر) وخطر تآكل الضمانات وخطر التسعير وخطر التنفيذ؛ خطر سعر الفائدة؛ خطر سعر الصرف؛ خطر السمعة؛ خطر التركيز؛ خطر عدم المطابقة (الإمتثال)؛ خطر الدول؛ خطر التسوية؛ خطر السوق؛ خطر قانوني؛ مخاطر تشغيلية والتي تنقسم بدورها إلى: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات، خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، خطر مرتبط بالموظفين، خطر مرتبط باحتيال داخلي، خطر مرتبط باحتيال خارجي، خطر تبييض الأموال.

أما عمليات الصندوق فتحيط بها عدة مخاطر بنكية منها ما هي مخاطر مالية ومنها ما هي مخاطر غير مالية، منها ما ينجم عن أحداث تقع من داخل البنك ومنها ما ينجم عن أحداث تقع من خارج البنك. وعموما تتمثل

[1] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الصندوق في المخاطر التالية: خطر السيولة؛ خطر عدم المطابقة (الإمتثال)؛ مخاطر تشغيلية والتي تنقسم بدورها إلى: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات، خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، خطر مرتبط بالموظفين، خطر مرتبط باحتيال وخارجي، خطر تبييض الأموال.

أما عمليات الودائع فتحيط بها عدة مخاطر بنكية منها ما هي مخاطر مالية ومنها ما هي مخاطر غير مالية، منها ما ينجم عن أحداث تقع من داخل البنك ومنها ما ينجم عن أحداث تقع من خارج البنك. وعموما تتمثل المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الودائع في المخاطر التالية: خطر السمعة؛ خطر السيولة؛ خطر عدم المطابقة؛ مخاطر تشغيلية والتي تنقسم بدورها إلى: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات، خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، خطر مرتبط بالموظفين، خطر مرتبط باحتيال داخلي وخارجي، خطر تبييض الأموال.

أما عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع فتحيط بها عدة مخاطر بنكية منها ما هي مخاطر مالية ومنها ما هي مخاطر غير مالية، منها ما ينجم عن أحداث تقع من داخل البنك ومنها ما ينجم عن أحداث تقع من خارج البنك. وعموما تتمثل المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع في المخاطر التالية: خطر السمعة؛ خطر السيولة؛ خطر عدم المطابقة (الإمتثال)؛ مخاطر تشغيلية والتي تنقسم بدورها إلى: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات، خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، خطر مرتبط بالموظفين، خطر مرتبط باحتيال داخلي، خطر مرتبط باحتيال خارجي، خطر تبييض الأموال.

أما عمليات الأوراق المالية فتحيط بها عدة مخاطر بنكية منها ما هي مخاطر مالية ومنها ما هي مخاطر غير مالية، منها ما ينجم عن أحداث تقع من داخل البنك ومنها ما ينجم عن أحداث تقع من خارج البنك. وعموما تتمثل المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الأوراق المالية في المخاطر التالية: خطر السيولة؛ خطر عدم المطابقة؛ مخاطر تشغيلية والتي تنقسم بدورها إلى: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات، خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، خطر مرتبط بالموظفين، خطر مرتبط باحتيال داخلي وخارجي، خطر تبييض الأموال.

أما عمليات الاعتمادات المستندية فتحيط بها عدة مخاطر بنكية منها ما هي مخاطر مالية ومنها ما هي مخاطر غير مالية، منها ما ينجم عن أحداث تقع من داخل البنك ومنها ما ينجم عن أحداث تقع من خارج البنك. وعموما تتمثل المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الاعتمادات المستندية في المخاطر التالية: خطر السيولة؛ خطر الإئتمان والذي يتفرع بدوره إلى خطر عدم السداد وخطر تآكل الضمانات وخطر التسعير وخطر التنفيذ؛ خطر سعر الفائدة؛ خطر سعر الصرف؛ خطر السمعة؛ خطر التركيز؛ خطر عدم المطابقة؛ خطر الدول؛ خطر التسوية؛ خطر السوق؛ خطر قانوني؛ مخاطر تشغيلية والتي تنقسم بدورها إلى: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات، خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، خطر مرتبط بالموظفين، خطر مرتبط باحتيال داخلي وخارجي، خطر تبييض الأموال.

وفي الجدولين المواليين أهم المخاطر البنكية المحيطة ببعض العمليات البنكية:

جدول رقم 01: أهم المخاطر البنكية "المخاطر المالية" المحيطة ببعض العمليات البنكية

العمليات البنكية	المخاطر الإئتمانية	مخاطر السيولة	مخاطر معدل الفائدة	مخاطر سعر الصرف
منح الائتمان للعملاء	X	X	X	X
تلقي الودائع من الجمهور			X	
إتاحة وتوفير وسائل الدفع التقليدية		X		
تحصيل وخصم وضمان الأوراق التجارية		X		
منح الاعتماد المالي	X	X		
فتح الحسابات البنكية				
عمليات الخزينة (الصندوق)		X		
كراء الصناديق الحديدية				
عملية المقاصة		X		
تحويل النقود		X	X	X
الاعتماد المستندي	X			
عملية تحويل الفاتورة (الفاكتورينغ)	X			
التحصيل المستندي		X		
خصم الكمبيالات المستندية		X		
القرض الإيجاري الدولي	X	X		
منح خطاب الضمان (الكفالات البنكية)	X	X		
الحوالات الخارجية				
عمليات الصرف وبيع وشراء العملات الأجنبية		X		X
توفير وسائل الدفع الإلكترونية		X		
تحصيل وخصم وضمان الكمبيالات الإلكترونية		X		
منح الاعتماد المستندي الإلكتروني	X			
التحويل الآلي للمدفوعات الدولية (نظام SWIFT)	X			
نظام التحويل Western Union (الاستلام السريع للأموال)	X			

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من التربص بالمؤسسات البنكية

جدول رقم 02: أهم المخاطر البنكية "المخاطر الأخرى" المحيطة ببعض العمليات البنكية

العمليات البنكية	مخاطر التسوية	مخاطر الخزينة	المخاطر التشغيلية	المخاطر الإستراتيجية	المخاطر القانونية	مخاطر السمعة	مخاطر الدول
منح الائتمان للعملاء	X	X	X	X	X	X	X
تلقي الودائع من الجمهور	X	X	X	X	X	X	X
إتاحة وتوفير وسائل الدفع التقليدية	X						
تحصيل وخصم وضمان الأوراق التجارية		X	X			X	
منح الاعتماد المالي	X				X	X	X
فتح الحسابات البنكية	X		X		X		
عمليات الخزينة (الصندوق)		X		X	X	X	X
كراء الصناديق الحديدية		X			X		
عملية المقاصة	X		X		X	X	X
تحويل النقود	X	X			X	X	X
الاعتماد المستندي			X		X	X	X
عملية تحويل الفاتورة (الفاكتورينغ)					X	X	X
التحصيل المستندي					X	X	X
خصم الكمبيالات المستندية					X	X	X
القرض الإيجاري الدولي					X	X	X
منح خطاب الضمان (الكفالات البنكية)					X	X	X
الحوالات الخارجية					X	X	X
عمليات الصرف وبيع وشراء العملات الأجنبية			X				
توفير وسائل الدفع الإلكترونية					X	X	X
تحصيل وخصم وضمان الكمبيالات الإلكترونية					X	X	X
فتح الحسابات البنكية الإلكترونية					X	X	X
المقاصة الإلكترونية					X	X	X
التحويل الإلكتروني للأموال					X	X	X
منح الاعتماد المستندي الإلكتروني					X	X	X
التحويل الآلي للمدفوعات الدولية (نظام SWIFT)					X	X	X
نظام التحويل Western Union					X	X	X

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من التربص بالمؤسسات البنكية

إن العملية البنكية تحيط بها مجموعة من المخاطر، وهاته الأخيرة تنجم من عدة أحداث وعوامل وظواهر إما بشرية أو إقتصادية أو تقنية وفنية أو غيرهم من الظواهر الأخرى، وفيما يلي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الإئتمان البنكي وعمليات الصندوق وعمليات الودائع والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

- عمليات الإئتمان البنكي: في الجدول الموالي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الإئتمان البنكي والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

جدول رقم 03: بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الإئتمان البنكي

الخطر البنكي: خطر السيولة
عدم وجود سيولة بسبب تخلف الزبون وعدم إسترداد القروض بفوائدها في الأجل المحدد وبالتالي تجميد الأموال وتضييع الفرص الاستثمارية خلال تلك الفترة
عدم وجود سيولة كافية لمنح القروض البنكية وبالتالي تضييع فرصة
الخطر البنكي: خطر الإئتمان
الخطر البنكي الفرعي: خطر عدم السداد (الطرف الآخر)
تخلف الزبون أو عجزه عن الوفاء بسداد القرض بفوائده، بسبب ظروف قاهرة خاصة ببيئة نشاطه، وبالتالي دين معدوم وخسارة مالية وتضييع الفرص
الخطر البنكي الفرعي: خطر تآكل الضمانات
تآكل وإندثار الضمانات الممنوحة للبنك مقابل الحصول على القرض
الخطر البنكي الفرعي: خطر التسعير
خطأ في حسابات أسعار القروض الممنوحة مقارنة بتكاليف عمليات القروض تؤدي إلى إنخفاض هامش الربح بالنسبة للبنك
الخطر البنكي الفرعي: خطر تنفيذ
تعقد مراحل دراسة القرض ومستويات الترخيصات تؤدي إلى طول تنفيذ منح القرض وهو يمكن أن ينجر عنه مخاطر أخرى
الخطر البنكي: خطر سعر الفائدة
الإرتفاع المفاجئ لأسعار الفوائد للموارد (الودائع والإقتراضات) عن أسعار الفوائد للاستخدامات (الإقراضات) يكلف البنك خسائر مالية بالنسبة للقروض الممنوحة للزبائن من قبل وفق عقود ممضية بأسعار فائدة منخفضة وهنا البنك يحقق خسارة مالية
تخلف الزبون وعدم إسترداد القروض بفوائدها في الأجل المحدد، وصادف ذلك إرتفاع أسعار الفوائد للإقراضات وبالتالي تجميد الأموال وتضييع فرصة تحقيق أرباح إضافية
الخطر البنكي: خطر سعر الصرف
إن البنك الذي يمنح قروض بعملة ما أكثر من حصوله على إقتراضات بنفس تلك العملة، ففي حالة انخفاض أسعار صرف تلك العملة بوتيرة مفاجئة ومتزايدة فإن ذلك يشكل خسارة مالية للبنك
الخطر البنكي: خطر السمعة
منح البنك قروض بمعدلات فائدة مرتفعة عن معدل الفائدة المطبقة ببعض البنوك المنافسة
العراقيل الإدارية لموظفي البنك أثناء دراستهم لملفات طلبات القروض وطول مدة الدراسة للملفات

الخطر البنكي: خطر تشغيلي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات
تخلف الزبون أو عجزه عن الوفاء بسداد القرض بفوائده، بسبب سوء وعدم جدية تقييم ودراسة القرض (عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الإئتمانية للزبون)، وبالتالي دين معدوم وخسارة مالية وتضييع الفرص
عدم احترام الموظفين القائمين على عمليات منح الإئتمان لسياسة البنك في منح الإئتمان
عدم جدية الموظفين القائمين على متابعة وتحصيل القروض في متابعة وتحصيل الإئتمان الممنوح
سوء تقدير الموظفين المكلفين بدراسة الضمانات على تقدير الضمانات اللازمة لتغطية الإئتمان الممنوح
عدم إحترام مستويات التفويضات أثناء دراسة الملفات والترخيص والموافقة بمنح القروض
عدم تطبيق الإجراءات المتخذة في منح القرض
تباطؤ في تسجيل ودراسة الملفات وطول فترة إرسالها من الوكالة إلى المديرية وبالتالي عدم الإلتزام بالآجال المحددة بدراسة الملفات
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات
توقف النشاط الإئتماني بسبب انقطاع خدمة الطاقة وعطب في أنظمة وشبكات الإعلام الآلي وبالتالي تعطل العمل الإئتماني يمكن أن يؤدي إلى تضييع فرص وكذلك تعطيل في تحصيل القروض
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالموظفين
انتهاك السرية وإساءة استخدام المعلومات الخاصة بالمقترضين
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال داخلي
احتيال في عمليات منح الائتمان وتقاضي مقابل ذلك رشاوي وإكراميات
تزوير ملفات لمقترضين وهميين والمباشرة منح القرض باسم العملاء أو الشركات الوهمية
سرقة أو سوء استعمال الضمانات
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال خارجي
انتحال الشخصية والمعلومات المزيفة للحصول على قرض
تزوير المستندات للحصول على قروض بنكية
استخدام رهن ضمانات لأكثر من مرة
منح العميل لضمانات ملفقة أو ليست ذات قيمة
سوء إستخدام العميل لأموال القروض أو إستخدامها في نشاطات غير تلك التي حصل على القرض من أجلها
بيع العميل للضمانات المقدمة للبنك وتستره عن ذلك
الخطر البنكي الفرعي: خطر تبييض الأموال
منح قروض لأشخاص ومؤسسات يظهر فيما بعد أنهم لهم صلة بنشاطات لها صلة بتبييض الأموال
الخطر البنكي: مخاطر التركيز
منح قروض متتالية ومتعددة لأشخاص معينين ولنشاطات محددة
الخطر البنكي: مخاطر عدم المطابقة
عدم الإمتثال للأحكام الخاصة بسياسات وإجراءات منح الإئتمان

عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات منح الإئتمان
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان
الخطر البنكي: مخاطر الدول
تحدث عند منح قروض لعملاء أجانب كثيري التعامل مع الدولة المضيفة ويحولون أموالهم لدولهم الأصلية في إطار أنشطتهم، ولكن بمجرد وقوع خطر سياسي أو عسكري في الدولة الأجنبية لا يستطيع العملاء إرجاع القروض للدولة المضيفة
الخطر البنكي: خطر التسوية
عدم قدرة البنك على الإلتزام بإجراءات عملية منح وصرف القرض مثلا بعد تقدم البنك في إجراءات منح قرض إيجار تمويلي حدث وأن تخلف أو عدم قدرة المورد بتوفير محل الإيجار التمويلي بسبب نفاذ المخزون لديه أو توقف الإستيراد أو الإنتاج لمحل الإيجار التمويلي
الخطر البنكي: خطر السوق
التغيرات وإرتفاع في أسعار السلع والمواد والمعدات والآلات المراد الإقتراض من أجلها أثناء مراحل صرف القرض وهو ما يشكل مشكل بالنسبة للمقترض في استغلال القرض ويمكن أن يؤدي إلى عسر مالي بالنسبة للمقترض يعود بالضرر على أموال البنك
الخطر البنكي: خطر قانوني
التقصير أو عدم الإلتزام ببعض النصوص القانونية المنظمة لعمليات منح الإئتمان

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة والتربص بالمؤسسات البنكية

- عمليات الصندوق: في الجدول الموالي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الصندوق والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

جدول رقم 04: بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الصندوق

الخطر البنكي: خطر السيولة
عدم القدرة على تلبية كل طلبات المودعين بسحب أموالهم بسبب عدم توفر السيولة الكافية
الخطر البنكي: خطر تشغيلي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات
قصور موظفي قسم الصندوق في تطبيق القوانين والقواعد الخاصة بأمن وسلامة قسم الصندوق
التقاعس والتماطل في تمويل الخزينة الرئيسية للخزائن الفرعية في بداية اليوم في الوقت الرسمي
ترك أموال فوق الحد الأدنى المسموح الإحتفاظ به في الخزائن الفرعية وعدم إرسالها في نهاية اليوم إلى الخزينة الرئيسية
عدم تسجيل السحوبات والمقبوضات في الدفاتر الخاصة بهم
عدم وجود موظف مسؤول عن جرد وعد النقود فجائيا
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات
توقف نشاط الصندوق بسبب انقطاع خدمة الطاقة وعطب في أنظمة وشبكات الإعلام الآلي وبالتالي تعطل نشاط الصندوق يمكن أن يؤدي إلى تضييع فرص استقبال أموال

الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالموظفين
السماح بدخول كل الموظفين لخزينة البنك
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال داخلي
عمليات سحب بتوقيعات مزورة من طرف الموظفين
احتيال وتواطئ في قبض أموال ذات مصدر مجهول (تبييض أموال)
اختلاس أموال من الصندوق
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال خارجي
إيداع أموال مزورة
السطو وسرقة المصرف
الخطر البنكي الفرعي: خطر تبييض الأموال
إيداع في الصندوق أموال في إطار تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
الخطر البنكي: مخاطر عدم المطابقة
عدم الإمتثال للأحكام الخاصة بسياسات وإجراءات قسم الصندوق
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات قسم الصندوق
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر المحيطة بقسم الصندوق

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة والتربص بالمؤسسات البنكية

- عمليات الودائع: في الجدول الموالي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الودائع والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

جدول رقم 05: بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الودائع

الخطر البنكي: خطر السيولة
عدم القدرة على تلبية كل طلبات المودعين بسحب أموالهم بسبب عدم توفر السيولة الكافية
الخطر البنكي: خطر السمعة
التقاعس في تلبية طلبات المودعين لسحب أموالهم
عدم وجود دفتر الشكاوي الخاص بالمودعين
الخطر البنكي: خطر تشغيلي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات
قصور موظفي قسم الودائع في تطبيق القوانين والقواعد الخاصة بقسم الودائع
عدم احترام الموظفين القائمين على عمليات الودائع لسياسة البنك في جذب الودائع وإختيار الزبائن
تباطؤ في تسجيل الودائع في النظام وتركها لليوم الموالي

عدم تسجيل الودائع في الدفاتر الخاصة بهم
إستقبال الملف ناقصا أثناء فتح الحسابات
التماطل في فتح حسابات الزبائن وتزويدهم برقم الحساب البنكي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات
توقف نشاط الودائع بسبب انقطاع خدمة الطاقة وعطب في أنظمة وشبكات الإعلام الآلي وبالتالي تعطل نشاط الودائع يمكن أن يؤدي إلى تضييع فرص إيداع ودائع
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالموظفين
انتهاك السرية وإساءة استخدام المعلومات الخاصة بالمودعين
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال داخلي
إنشاء ودائع وهمية
اختلاس أموال من الحسابات الزبائن بتوقيعات مزورة من طرف الموظفين
عمليات سحب وإيداع (إستغلال الودائع لأغراض شخصية والتلاعب بالحسابات) من حسابات الزبائن
احتيال وتواطئ في إيداع أموال ذات مصدر مجهول (تبييض أموال)
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال خارجي
إيداع أموال مزورة
قرصنة النظام وسرقة المعلومات حول المودعين
الخطر البنكي الفرعي: خطر تبييض الأموال
إيداع أموال في إطار تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
الخطر البنكي: مخاطر عدم المطابقة
عدم الإمتثال للأحكام الخاصة بسياسات وإجراءات قسم الصندوق
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات قسم الصندوق
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر المحيطة بقسم الصندوق

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة والتربص بالمؤسسات البنكية

كما أسلفنا سابقا، إن العملية البنكية تحيط بها مجموعة من المخاطر البنكية، وهاته الأخيرة تنجم وتحدث من عدة أحداث وعوامل وظواهر إما بشرية أو إقتصادية أو تقنية وفنية أو غيرهم، وفيما يلي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع وعمليات الأوراق المالية وعمليات الإعتمادات المستندية والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

- عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع: في الجدول الموالي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

جدول رقم 06: بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع

الخطر البنكي: خطر السيولة
عدم توفر الأموال لمجابهة مختلف الساحبين الحاملين لوسائل الدفع
الخطر البنكي: خطر السمعة
التوقف الكثير والمستمر لشبابيك الدفع الإلكترونية
الخطر البنكي: خطر تشغيلي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات
قصور موظفي قسم الأوراق التجارية ووسائل الدفع في تطبيق القوانين والقواعد الخاصة بالقسم
عدم احترام الموظفين القائمين على عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع لسياسة البنك في إتباع الإجراءات اللازمة بخصوص تنفيذها
التماطل في توفير وسائل الدفع للزبائن
تباطؤ في تسجيل عمليات الأوراق التجارية في النظام وتركها لليوم الموالي
عدم تسجيل عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع في الدفاتر الخاصة بهم
التماطل في إجراء مختلف عمليات الدفع للزبائن في وقتها
التماطل في تنفيذ عمليات خصم وتحصيل الأوراق التجارية للزبائن
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات
توقف نشاطات الدفع التقليدي والإلكتروني بسبب انقطاع خدمة الطاقة وعطب في أنظمة وشبكات الإعلام الآلي وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تعطيل نشاطات الدفع التقليدية والإلكترونية
عطل في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات
تعطل شبابيك الدفع الإلكتروني بسبب خلل في النظام
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالموظفين
انتهاك السرية وإساءة استخدام المعلومات الخاصة بشيكات وبطاقات الزبائن
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال داخلي
عمليات سحب بشيكات شباك بتوقيعات مزورة من طرف الموظفين
إستغلال شيكات تم السحب بها سابقا وإعادة السحب بها مع إجراء تزوير عليها
إستغلال سندات لحامله تم السحب بها سابقا وإعادة السحب بها مع إجراء تزوير عليها
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال خارجي
تزوير الشيكات وبطاقات الدفع
استخدام وسائل الدفع لأغراض غسيل الأموال
قرصنة النظام وسرقة المعلومات حول البطاقات الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية
الخطر البنكي: مخاطر عدم المطابقة
عدم الإمتثال للأحكام الخاصة بسياسات وإجراءات قسم عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع

عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات قسم عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر المحيطة بقسم عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة والتربص بالمؤسسات البنكية

- عمليات الأوراق المالية: في الجدول الموالي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الأوراق المالية والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

جدول رقم 07: بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الأوراق المالية

الخطر البنكي: خطر السيولة
عدم توفر الأموال لمجابهة مختلف عمليات شراء الأوراق المالية لصالح الزبائن
الخطر البنكي: خطر تشغيلي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات
قصور موظفي قسم الأوراق المالية في تطبيق القوانين والقواعد الخاصة بالقسم
عدم احترام الموظفين القائمين على عمليات الأوراق المالية لسياسة البنك في إتباع الإجراءات اللازمة بخصوص تنفيذها
التماطل في القيام بعمليات المضاربة لصالح الزبائن
تباطؤ في تسجيل عمليات الأوراق المالية في النظام وتركها لليوم الموالي
عدم تسجيل عمليات الأوراق المالية في الدفاتر الخاصة بهم
التماطل في إجراء مختلف عمليات الأوراق المالية (كعمليات الطرح عند إكتتاب الأسهم) للزبائن في وقتها
التماطل في حفظ محافظ الأوراق المالية للزبائن
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات
توقف عمليات التسجيل الإلكتروني (وغيرها) لعمليات محافظ الأوراق المالية بسبب انقطاع خدمة الطاقة وعطب في أنظمة وشبكات الإعلام الآلي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالموظفين
انتهاك السرية وإساءة استخدام المعلومات الخاصة بالمحافظ الاستثمارية للزبائن
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال داخلي
عمليات مضاربة (عن طريق السمسرة) لغير حساب المصرف ولغير حساب الزبائن
تزوير ملكية الأوراق المالية
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال خارجي
تزوير أوراق المالية
شراء وبيع أوراق مالية في إطار غسيل الأموال
قرصنة النظام وسرقة المعلومات حول عمليات المضاربة لصالح الزبائن ولصالح البنك

الخطر البنكي: مخاطر عدم المطابقة
عدم الإمتثال للأحكام الخاصة بسياسات وإجراءات قسم عمليات الأوراق المالية
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات قسم عمليات الأوراق المالية
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر المحيطة بقسم عمليات الأوراق المالية

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة والتربص بالمؤسسات البنكية

- عمليات الإعتمادات المستندية: في الجدول الموالي بعض الأحداث والوقائع التي تخص عمليات الإعتمادات المستندية والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية محيطة بها:

جدول رقم 08: بعض أسباب المخاطر البنكية المحيطة بعمليات الإعتمادات المستندية

الخطر البنكي: خطر السيولة
عدم وجود سيولة بسبب تخلف الزبون وعدم إسترداد قيمة الاعتماد المستندي في الأجل المحدد وبالتالي تجميد الأموال وتضييع الفرص الاستثمارية خلال تلك الفترة
عدم وجود سيولة كافية لمنح الاعتماد المستندي وبالتالي تضييع فرصة
الخطر البنكي: خطر الإئتمان
الخطر البنكي الفرعي: خطر عدم السداد (الطرف الآخر)
تخلف الزبون أو عجزه عن الوفاء بسداد قيمة الاعتماد المستندي، بسبب ظروف قاهرة خاصة ببيئة نشاطه، وبالتالي دين معدوم وخسارة مالية وتضييع الفرص
الخطر البنكي الفرعي: خطر تآكل الضمانات
تآكل وإندثار الضمانات الممنوحة للبنك مقابل الحصول على الإعتماد المستندي
الخطر البنكي الفرعي: خطر التسعير
خطأ في حسابات أسعار الإعتماد المستندي الممنوحة مقارنة بتكاليف عمليات الإعتماد المستندي التي هي على عاتق البنك والتي تؤدي إلى إنخفاض هامش الربح بالنسبة للبنك
الخطر البنكي الفرعي: خطر تنفيذ
تعقد إجراءات ومراحل دراسة الإعتماد المستندي ومستويات الترخيصات المعقدة تؤدي إلى طول تنفيذ إجراءات منح الإعتماد المستندي وهو يمكن أن ينجر عنه مخاطر أخرى
الخطر البنكي: خطر سعر الصرف
إن التذبذب المستمر لأسعار الصرف يؤدي بالبنك إلى صعوبة في تقدير الخسائر والأرباح الناجمة عن ذلك التذبذب
الخطر البنكي: خطر السمعة
العراقيل الإدارية لموظفي البنك أثناء دراستهم لملفات طلبات الإعتماد المستندي وطول مدة الدراسة للملفات
تخلف الزبون أو عجزه عن الوفاء بسداد قيمة الإعتماد المستندي، وبالتالي عدم دفع قيمة السلعة المستوردة ووقوع البنك في مشكلة الإلتزام بدفع قيمة الواردات لبنك المصدر

الخطر البنكي: خطر تشغيلي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات
تخلف الزبون أو عجزه عن الوفاء بسداد قيمة الاعتماد المستندي، بسبب سوء وعدم جدية تقييم ودراسة ملف الاعتماد المستندي
عدم احترام الموظفين القائمين على عمليات منح الاعتماد المستندي لسياسة البنك في منح الاعتماد المستندي
عدم جدية الموظفين القائمين على متابعة وتحصيل الاعتماد المستندي في متابعة وتحصيل الاعتماد المستندي الممنوح
سوء تقدير الموظفين المكلفين بدراسة الضمانات على تقدير الضمانات اللازمة لتغطية الاعتماد المستندي الممنوح
تخلف الزبون أو عجزه عن الوفاء بسداد قيمة الإعتماد المستندي، بسبب سوء وعدم جدية تقييم ودراسة الملف (عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الإئتمانية للزبون)، وبالتالي دين معدوم وخسارة مالية وتضييع الفرص والإلتزام بدفع قيمة الواردات لبنك المصدر
عدم القيام بتجميد مبلغ معين كضمان من حساب العميل؛ عدم القيام بالإجراءات الصحيحة لفتح الإعتماد المستندي
عدم إحترام مستويات التفويضات أثناء دراسة الملفات والترخيص والموافقة بمنح الإعتماد المستندي
عدم تطبيق الإجراءات المتخذة في منح الإعتماد المستندي
تباطؤ في تسجيل ودراسة الملفات وطول فترة إرسالها من الوكالة إلى المديرية وبالتالي عدم الإلتزام بالآجال المحددة بدراسة الملفات
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات
توقف النشاط الاعتماد المستندي بسبب عطب في أنظمة وشبكات الإعلام الآلي وبالتالي تعطل عمل الاعتماد المستندي يمكن أن يؤدي تضييع فرص وكذلك تعطيل في تحصيل قيمة الاعتماد المستندي
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط بالموظفين
انتهاك السرية وإساءة استخدام المعلومات الخاصة بالزبائن المستفيدين من الاعتمادات المستندية
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال داخلي
احتيال في عمليات منح الاعتماد المستندي وتقاضي مقابل ذلك رشاوي وإكراميات
تزوير ملفات طالبي اعتماد مستندي وهميين والمباشرة منح الإعتماد باسم العملاء أو الشركات الوهمية
سرقة أو سوء استعمال الضمانات المقدمة
الخطر البنكي الفرعي: خطر مرتبط باحتيال خارجي
انتحال الشخصية والمعلومات المزيفة للحصول على اعتماد مستندي
تزوير المستندات للحصول على اعتماد مستندي
استخدام رهن ضمانات لأكثر من مرة
منح العميل لضمانات ملفقة أو ليست ذات قيمة
بيع العميل للضمانات المقدمة للبنك وتستره عن ذلك
قرصنة النظام وسرقة المعلومات حول الزبائن المستفيدين من الاعتمادات المستندية
استعمال الاعتماد المستندي لتهريب الأموال والعملة الصعبة للخارج
الخطر البنكي الفرعي: خطر تبييض الأموال
منح الاعتماد المستندي لأشخاص ومؤسسات يظهر فيما بعد أنهم لهم صلة بنشاطات لها صلة بتبييض الأموال

الخطر البنكي: مخاطر التركيز
منح إعتمادات مستندية متتالية ومتعددة لأشخاص معينين ولنشاطات محددة
الخطر البنكي: مخاطر عدم المطابقة
عدم الإمتثال للأحكام الخاصة بسياسات وإجراءات منح اعتماد مستندي
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات منح اعتماد مستندي
عدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر المحيطة بعمليات اعتماد مستندي
الخطر البنكي: مخاطر الدول
تحدث عند منح اعتماد مستندي للتصدير، ولكن بمجرد وقوع خطر سياسي أو عسكري في الدولة الأجنبية لا يستطيع البنك تحصيل أموال زبائنهم من الخارج
الخطر البنكي: خطر التسوية
عدم قدرة البنك على الإلتزام بإجراءات عملية منح وصرف اعتماد مستندي
الخطر البنكي: خطر قانوني
التقصير أو عدم الإلتزام ببعض النصوص القانونية المنظمة لعمليات منح اعتماد مستندي

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على كل ما سبق ذكره وما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة والتربص بالمؤسسات البنكية

وعلى هذا الأساس وجب تحليل المخاطر البنكية من أجل إتخاذ قرارات بنكية سليمة في المستقبل، والهدف من تحليل المخاطر البنكية ليس تفادي الخطر لأن ذلك شبه مستحيل، ولكن الهدف من ذلك هو التعرف على وجود الخطر وقياسه والسيطرة عليه وإدارة ذلك الخطر البنكي بطريقة تمكن من تقليل حدته وتأثيره السلبي على نتيجة القرارات الواجب إتخاذها.

إن إدارة المخاطر هي عمل كل فرد في المؤسسة البنكية، تهدف إلى أن تكون شاملة ويجب أن تغطي جميع أنشطة وعمليات وأصول المؤسسة البنكية، فهي نظام ديناميكي للبنك، يتم تحديده وتنفيذه تحت مسؤوليته.

تتضمن إدارة المخاطر البنكية مجموعة من الوسائل والسلوكيات والإجراءات والعمليات التي تتكيف مع خصائص كل بنك والتي تمكن المديرين من الحفاظ على المخاطر عند مستوى مقبول للبنك، فالمخاطر تتمثل في إمكانية وقوع حدث ما ويمكن أن تؤثر عواقبه على الأشخاص أو الأصول أو البيئة أو أهداف البنك أو سمعته.

تعرف إدارة المخاطر البنكية على أنها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المؤسسات البنكية من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على البنوك[1].

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 190.

ففي المؤسسات البنكية يجب أن يكون هناك تداخل في إدارة المخاطر البنكية الإجمالية (مخاطر الائتمان، السيولة، السوق، التشغيل، إدارة الأصول والخصوم، وغيرها) وعدم التمييز بين هذه العمليات، حيث لإدارة كل هذه المخاطر يتم اعتماد نفس الطرق والأساليب الرياضية، نفس قاعدة البيانات، نفس التقارير ونفس نظام الإعلام والتكنولوجيا وغيرها، بالإضافة إلى التداخل الكبير والارتباط بين هذه المخاطر[1].

تكمن أهمية إدارة المخاطر البنكية في جعل المخاطر البنكية بنسب معقولة دون أن تؤثر على العوائد، من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة، فكلما كان العائد المتوقع أكبر كانت المخاطرة أكبر والعكس صحيح، فجزء من هذه العملية يكون من خلال ضمان أن خطر معين لن يؤدي إلى مخاطر أخرى بسبب ارتباط المخاطر، فإدارة المخاطر لا تعمل على إزالة الخطر كليا، لأن هذا الأخير من المستحيلات ولا يتحقق إلا بعدم إقبال البنك على المخاطرة وبالتالي عدم قيامه بذلك النشاط البنكي[2].

إن إدارة المخاطر البنكية تتم وفق ثلاثة مستويات مختلفة ومنفصلة، هي[3]: المستوى الأول يكون في المؤسسة البنكية نفسها بالضبط في مصلحة أو قسم موجود ضمن هيكلها الإداري والتنظيمي، أما المستوى الثاني فيكون في دوائر تفتيش تابعة للبنك المركزي، أما المستوى الثالث فهو دولي بما يسمى بمعايير بازل 1 وبازل 2 وبازل 3 المعدة دوليا لمراقبة مخاطر البنوك، والتي يجب على هاته الأخيرة الاسترشاد والعمل بها.

ولإدارة المخاطر البنكية بكفاءة فإن الإدارة داخل المؤسسات البنكية تستخدم مجموعة من المؤشرات البنكية التي تكشف وجود الخطر من عدمه، من أهمها نجد[4]: نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع، نسبة حق الملكية ورأس المال الإجمالي للقروض، نسبة حق الملكية ورأس المال للأصول الخطرة، نسبة مخاطر القروض، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

تتضمن عملية إدارة المخاطر البنكية أربعة عملية فرعية متتالية هي على الترتيب: عملية تحديد المخاطر وذلك من خلال تحديد أنواع المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية؛ عملية قياس المخاطر وذلك من خلال قياس حجمها ووزنها؛ عملية إدارة المخاطر وذلك من خلال معرفة الطريقة المناسبة للتعامل مع الخطر؛ عملية مراقبة ومتابعة المخاطر وذلك من خلال قيام مراقب المخاطر بتقييم مدى التعامل معها ويقوم بمتابعة عملية إدارتها.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر البنكية

تهدف إدارة المخاطر البنكية إلى ما يلي[5]:

- تخفيض تقلبات عوائد وأصول البنك؛

---

[1] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية –مع التركيز على خطر السيولة–**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2018، ص ص: 55-56.

[2] نفس المرجع، ص 56.

[3] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص: 284-285.

[5] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية –مع التركيز على خطر السيولة–**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56-58.

- رصد الخطر وتحديده، من خلال استخدام التقنيات المتوفرة في البنك، واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة الجوانب؛
- قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم بها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميا أو بيانيا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛
- إدارة الخطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛
- تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الإستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية، حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسواق البنوك، أسعار الصرف وغيرها، أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة مختلف التغيرات والخسائر المتوقعة؛
- ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وترتب خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك واستمراريته؛
- تنفيذ إستراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال، إضافة إلى التحكم والسيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة؛
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات؛
- المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

فإدارة المخاطر البنكية هي رافعة إدارية للبنك تساهم في إنشاء والحفاظ على قيمة وأصول وسمعة البنك، إضافة إلى اتخاذ القرارات الآمنة وعمليات البنك لتعزيز تحقيق الأهداف وتعزيز اتساق الإجراءات مع قيم البنك، وكذلك حشد موظفي البنك حول رؤية مشتركة للمخاطر الرئيسية وتوعيتهم بالمخاطر الكامنة في نشاطهم.

ثالثا: العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة عوامل تؤثر في إدارة المخاطر البنكية على مستوى المؤسسات البنكية من أهمها[1]:

- التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة؛

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 192-193.

- ارتفاع حد الوعي المصرفي وبالأخص في الدول المتقدمة؛
- التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والبنكية خاصة في ظل الادخال المتزايد لمنتجات وخدمات مالية وبنكية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات البنكية وغير البنكية؛
- عدم اهتمام إدارة البنوك بإدارة المخاطر مع ضعف الوعي والخبرة الكافية لها؛
- عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية؛
- الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير بنكية، مما سيؤدي إلى حدوث مخاطرة التشغيل، والذي أكدت عليه مقررات لجنة بازل البنكية 2، وأدت أيضا إلى تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الإختراق غير الشرعي لشبكة المعلوماتية وحسابات الزبائن الأصليين، وعليه لابد من الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات البنكية وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها.

الفرع الثاني: إدارة بعض المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية

أولا: إدارة المخاطر الإئتمانية على مستوى المؤسسات البنكية

لإدارة المخاطر الإئتمانية على مستوى المؤسسات البنكية يستلزم الأمر ما يلي[1]:

- التأكد من أن عمليات الإقراض والاستثمار تتم بشكل موضوعي وتستند إلى مبادئ سليمة؛
- تعزيز عمليات الإقراض بالوثائق الملائمة والمطلوبة؛
- وجود معايير تحدد الضمانات من حيث النوع والحجم ومقبولة من قبل الإدارة؛
- أن يكون إتخاذ القرار بعيدا عن الضغوط غير المناسبة من قبل أطراف أخرى وبعيدا عن المصالح المتضاربة؛
- وجود نظام للمعلومات وقاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة الإئتمان بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف القروض وتقييمها؛
- إجراء تقييم لسياسات البنك بشأن قواعد تصنيف الأصول والتأكد من تنفيذها بشكل مناسب؛
- وجود إجراءات لمراقبة الإئتمانات المشكوك فيها وتحصيل القروض المتأخرة السداد؛
- وجود آليات تعمل بإستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات المقدمة؛
- يجب على مجلس الإدارة تحديد أهداف جودة الإئتمان والعوائد ونمو الأصول والمراجحة بين المخاطر والعائد في إطار أنشطة البنك؛

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، ورقة مناسبات رقم (5)، الطبعة الأولى، ترجمة عثمان بابكر أحمد "الأصل باللغة الإنجليزية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003، ص ص: 38-41.
عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 216-217.

- يجب على مجلس الإدارة وضع الاستراتيجيات الكلية لمخاطر الإئتمان، يحدد من خلالها رغبة البنك في توزيع الائتمان بحسب القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الآجال أو الربحية؛
- يجب على الإدارة البنك أن تكون مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان التي أجازها مجلس الإدارة؛
- يجب على الإدارة وضع إجراءات مكتوبة تعكس الاستراتيجية الاجمالية لمخاطر الائتمان وتضمن تنفيذها؛
- يجب أن تتضمن الإجراءات المكتوبة سياسات التعرف على المخاطر، وقياسها ورصدها والسيطرة عليها؛
- يجب الاهتمام بتنويع المحفظة الاستثمارية من خلال وضع حدود عليا للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لكل عميل أو مجموعة مترابطة من العملاء أو صناعة أو قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية أو منتج؛
- يجب على البنك أن يكون لديه نظام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل متابعة الوثائق الخاصة بالمخاطر والمتطلبات التعاقدية والالتزامات القانونية والرهون بكل فاعلية؛
- يجب على البنك أن يعمل وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الائتمان حتى يتمكن من القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو الأطراف في عقد التمويل، وذلك لتفادي الانتقاء الخاطئ للمقترضين؛
- يجب على البنك الحصول على جميع المعلومات الخاصة بالمقترضين لاسيما الغرض من التمويل، مصادر السداد، المخاطر المرتبطة بالمقترضين ودرجة حساسية هذه المخاطر تجاه حركة السوق والمتغيرات الاقتصادية، والأداء السابق للمقترض ومقدرته الحالية على رد القرض، وقابلية الضمانات المقدمة أو إلتزام الضامنين للتنفيذ؛
- يجب أن يتوفر لدى البنك طريقة واضحة ورسمية لتقييم الائتمان والموافقة عليه سواء عند منح القروض الجديدة أو عند تمديد القروض القائمة؛
- يجب أن تخضع طلبات القروض للتحليل من طرف المحلل بغرض توفير معلومات لأجل التقييم الداخلي والتصنيف؛
- يجب إنشاء مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة والإحتفاظ بما يكفي من رأس المال لامتصاص الخسائر غير المتوقعة؛
- يجب على البنك تحديد وإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بجميع أصوله وأنشطته وذلك من خلال المراجعة الدقيقة لعناصر المخاطر الخاصة بكل واحد من هذه الأصول؛
- يجب توفر الأدوات التحليلية وأنظمة المعلومات لقياس المخاطر في جميع الأنشطة داخل أو خارج الميزانية؛
- يجب التفكير في بيع الديون والتصكيك والدخول في الأسواق الثانوية لتداول الديون؛
- يجب توفر نظام لمتابعة عمليات الائتمان الفردية، بما في ذلك تحديد كفاية الاحتياطات والمخصصات؛
- يجب أن يكون لدى البنك نظام فعال للرصد يزود البنك بمعلومات عن المركز المالي الحالي للمتعاملين معه، حيث يمكن من خلال هذا النظام متابعة التدفقات النقدية المخططة وقيمة الضمان من أجل تحديد وتصنيف الصعوبات المالية المحتملة للمقترضين؛
- يجب على البنوك تطوير النظم الداخلية لتصنيف المخاطر لإدارة مخاطر الائتمان، فالنظام الجيد للتصنيف يساعد في معرفة درجات مخاطر الائتمان في الأنواع المختلفة من التمويل الممنوح، وذلك من خلال تقسيم الائتمان إلى مجموعات حسب درجة المخاطر؛

- يجب تزويد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك بتقارير دورية، لغرض التأكد من أن هناك سيطرة على مخاطر الائتمان في حدود الضوابط التي تحددها المعايير الرقابية والإجراءات الداخلية لكل بنك؛
- يجب أن يكون لدى البنك آليات للمراقبة الداخلية لضمان التقيد بالسياسات الائتمانية، ويجب أن تشمل هذه الآليات على إجراء مراجعات دورية لمخاطر الإئتمان لتحديد مواطن الضعف في عملية إدارة الإئتمان.

ثانيا: إدارة مخاطر أسعار الفائدة على مستوى المؤسسات البنكية

ومن بين طرق تخفيض مخاطر أسعار الفائدة نجد[1]:

- يجب إجازة الأهداف الكلية للبنك والخطط العامة والسياسات التي تحكم مخاطر سعر الفائدة؛
- يجب على مجلس إدارة البنك التأكد من أن الإدارة التنفيذية للبنك قد اتخذت الإجراءات المطلوبة لتحديد مخاطر سعر الفائدة وقياسها وادارتها؛
- يجب أن يكون مجلس الإدارة على علم بموقف مخاطر سعر الفائدة التي يتعرض لها البنك وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه؛
- يجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن البنك يتبع سياسات وتدابير تمكن من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة؛
- يجب أن تشمل السياسات والتدابير على آلية مراجعة مخاطر سعر الفائدة، والحدود القصوى الملائمة لتحملها، والنظم الكافية لإدارة المخاطر والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة وآليات المراقبة الداخلية الفعالة؛
- يجب أن يكون البنك قادر على تعيين الأشخاص أو اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات المرتبطة بذلك؛
- يجب تحديد بوضوح السياسات والإجراءات التي تحد من مخاطر سعر الفائدة، ومن خلال تحديد الأدوات والخطط المطلوبة للاحتماء، ومن خلال الإستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوفرة في السوق المالي والبنكي؛
- يجب تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية الجديدة بالتدقيق في آجالها، وشروط تسعيرها واستردادها؛
- يجب على مجلس إدارة البنك أن يجيز أي خطط للإحتماء أو لإدارة المخاطر قبل الشروع في تطبيقها؛
- يجب على البنك تبني نظام معلومات لقياس ومتابعة ورصد احتواء احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة ومتابعتها ومراقبتها وإعداد تقارير عنها؛
- يجب تبني نظم إدارة المخاطر التي تقوم بتقييم آثار التغير في سعر الفائدة على العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات؛
- يجب أن تكون نظم إدارة المخاطر قادرة على استخدام المفاهيم المالية وطرق إدارة المخاطر المعروفة لتقييم مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بموجودات البنوك وإلتزاماتها، وبالموقف المالي لأنشطتها خارج ميزانياتها؛

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، مرجع سبق ذكره، 2003، ص ص: 41-43.
دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص 168.

- الإستعانة بمختلف طرق قياس تعرض البنوك لمخاطر سعر الفائدة كطريقة تحليل الفجوة ونموذج المحاكاة؛
- إجراء تجارب لمعرفة آثار التغير في سعر الفائدة والتغير في منحنى العائدات وكذلك التغيرات في تقلبات أسعار السوق والتغيرات الأخرى؛
- يجب أن تنظر البنوك في أصعب الأوضاع الافتراضية التي يمكن أن تحدث والتأكد من وجود خطط الطوارئ المناسبة لمعالجة مثل هذه الأوضاع؛
- ضرورة إنجاز نظام وموجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة والتقيد بها حتى تبقى درجات التعرض للمخاطر في الحدود التي سبق رسمها مهما تغيرت أسعار الفائدة؛
- التصرف السليم وفي الوقت المناسب من قبل الإدارة العليا للبنك في حالة تجاور مخاطر أسعار الفائدة للحدود القصوى المتفق عليها؛
- ضرورة رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة تشتمل تفاصيل عن أسعار الفائدة وملخص لدرجة التعرض للمخاطر، ومدى الإلتزام بالسياسات والحدود القصوى لتحمل المخاطر، ونتائج تجارب إختبار شدة المخاطر، وملخص لما تتم مراجعته من سياسات المخاطر والإجراءات المتصلة بها، ونتائج المراجعة التي يقوم بها مدققو الحسابات من داخل البنك ومن خارجه؛
- يجب أن يكون لدى البنك النظم المناسبة للرقابة الداخلية للتأكد من سلامة إجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة، ولتطوير طرق عمل فاعلة وذات كفاءة، ولتقديم تقارير مالية ورقابية موثوقا بها، ولضمان احترام القوانين السائدة، واللوائح والسياسات المنظمة؛
- يجب أن يشتمل نظام الرقابة على سياسات وإجراءات تتم مراجعتها دوريا بغرض معرفة درجة الإلتزام بها؛
- الفصل الكافي للمسؤوليات وللمهام المتعلقة بقياس المخاطر ورصدها والسيطرة عليها؛
- المواءمة بين الموجودات والمطلوبات البنكية سواء من حيث حساسية الموجودات والمطلوبات المصرفية أو من خلال تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات، لذلك يتم توظيف مصادر الأموال الحساسة لسعر الفائدة في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، بسبب تغيرهما سوية حسب أسعار الفائدة السائدة؛
- الدخول في عقود التحوط في سوق المشتقات المالية بالتعاقد على مشتقات أسعار الفائدة؛
- التوسع بالإقراض بسعر فائدة عائم وتحويل مخاطر أسعار الفائدة إلى المقترض.

ثالثا: إدارة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسات البنكية

تتضمن عمليات إدارة مخاطر السيولة وجوب وضع سياسات ومتطلبات للعمل بها، منها[1]:

- يجب على مجلس الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي والخارجي؛

[1] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية –مع التركيز على خطر السيولة–**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 150-151.
طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، مرجع سبق ذكره، 2003، ص ص: 43-45.
عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 217-218.

- يجب على مجلس الإدارة تحديد والموافقة على استراتيجيات وسياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة؛
- يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المديرين لإدارة السيولة بشكل فعال؛
- يجب دمج تكاليف السيولة والمخاطر في التسعير الداخلي، قياس الأداء والمصادقة على المنتجات الجديدة؛
- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية آلية يعكس تطورات أوضاع السيولة؛
- مراعاة توافق الآجال بين مدد الودائع ومدد القروض؛
- تصكيك الودائع عن طريق إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات بحيث يصبح جزء هام من الودائع على درجة من السيولة؛
- تحليل إحتياجات التمويل واستحقاقات الإلتزامات والتخطيط للحالات الطارئة؛
- الإدارة الجيدة للموجودات والإلتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية؛
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة؛
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها ووضع مخطط التمويل الطارئ؛
- وضع معدلات وحدود لقياس السيولة، ومعدلات وحدود للتدفقات النقدية التي تقيس وتراقب حجم الخصوم المستحقة خلال فترة محددة؛
- يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا التأكد من أن أولويات البنك وأهدافه واضحة فيما يخص السيولة؛
- يجب التأكد من أن إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة، من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة؛
- يجب أن تتوفر لدى البنك قاعدة بيانات كافية لقياس وإدارة مخاطر السيولة ورصدها؛
- يجب رفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا عن مخاطر السيولة على أن تشتمل هذه التقارير على موقف السيولة في آجال زمنية محددة؛
- يجب على البنك الإحتفاظ باحتياطات وقائية علاوة على الاحتياطات الاعتيادية، بحيث أن حجم الاحتياطات الوقائية يعتمد على تقييم إدارة البنك لمخاطر السيولة؛
- يجب إتخاذ قرارات إدارة السيولة بالنظر إلى مهام كافة إدارات البنك والخدمات التي يقدمها؛
- يجب على مسؤول إدارة السيولة بالبنك أن يسجل بدقة أنشطة جميع أقسام البنك العاملة في تجميع السيولة أو توظيفها، وعليه كذلك التنسيق بين كل تلك الأنشطة؛
- يجب مراجعة القرارات الخاصة باحتياجات السيولة باستمرار لتفادي فائض السيولة أو نقصانها؛
- يجب على المدير المسؤول عن السيولة بالبنك أن يعرف من البداية تواريخ العمليات الكبيرة (مثل المواسم التي تشهد السحب من الودائع بكميات كبيرة أو فترات الإيداعات بمبالغ كبيرة) حتى يمكن وضع خطط فاعلة لمعالجة النقص في السيولة أو كيفية استغلال فوائضها بكفاءة عالية؛
- على البنك إبتكار آلية لقياس ورصد فائض أمواله من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة والأخرى التي ستكون في مقابل التزامات البنك؛

- يجب على البنك الأخذ في الاعتبار التزاماته خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتماد؛
- يجب تقييم احتياجات البنك المستقبلية من الموارد المالية؛
- يجب على البنك تقدير احتياجاته من السيولة بالاعتماد على عدة طرق مطورة لتقدير الاحتياجات من السيولة كطريقة مصادر واستخدامات الأموال وطريقة هيكل الأموال وطريقة مؤشر السيولة؛
- إعتماد سلم آجال الموارد المالية لمقارنة التدفقات النقدية الواردة والخارجة خلال فترات مختلفة زمنية؛
- يجب أن يتوفر للبنك خطط تمويل لمقابلة الحالات الطارئة التي تظهر فيها حاجة للسيولة عند حدوث مثل تلك الصدمات؛
- يجب أن يمتلك البنك الوسائل الممكنة لمقابلة الصدمات المالية تتضمن السرعة التي بموجبها يتم تحويل الأصول إلى سيولة ومصادر الأموال التي يمكن للمصرف أن يستخدمها في فترات الأزمات؛
- يجب أن يكون للبنك نظام لقياس السيولة الخاصة بالعملات الأجنبية النشطة ورصدها والتحكم فيها؛
- يجب أن يتوفر للبنك آليات التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه البنك؛
- يجب أن يكون للبنك نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة البنكية؛
- يجب أن تقوم المراجعة الداخلية بالبنك بمهمة التدقيق المنتظم لعملية إدارة السيولة بهدف تحديد أية مصاعب أو نقاط ضعف في سيولة البنك، وتمكين إدارة البنك من إجراء المطلوب في حينه لمعالجة هذه المصاعب.

أما لإدارة المخاطر التشغيلية فيجب وضع سياسات ومتطلبات للعمل بها، منها[1]:

- يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوما بتطوير سياسات عامة وخطط لإدارة مخاطر التشغيل؛
- يجب على الإدارة العليا إعداد معايير وتوجيهات واضحة يتم تطبيقها للتقليل من المخاطر التشغيلية، بحيث يجب الأخذ في الحسبان كل مل له صلة بمخاطر التشغيل مثل العاملين بالبنك، والتقنية المتبعة وطرق وضوابط العمل إذ يمكن أن تكون هذه مصادر لمخاطر التشغيل؛
- يجب تطوير المعايير العامة لتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية؛
- يجب الإهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة للبنك والتي تنشأ إما بسبب العاملين أو نتيجة الإجراءات المتبعة أو التقنية المستخدمة؛
- يجب على الإدارة العليا بالبنك تطوير دليل مخاطر التشغيل الذي يشتمل على توضيحات خطوات وطرق التشغيل في كل إدارة فرعية للبنك؛
- يجب تطوير أدوات قياس مخاطر التشغيل وتجربتها قبل إستعمالها؛

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، مرجع سبق ذكره، 2003، ص ص: 45-47.

- يجب الحصول على المعلومات الخاصة بالمخاطر المتعددة من التقارير والخطط التي تصدر عنها مثل تقارير المراجعة، والتقارير الخاصة بالرقابة البنكية، وتقارير الإدارة، وخطط العمل، وخطط التشغيل، ومعدلات الخطأ وما إلى ذلك، من أجل تكوين قاعدة بيانات يستند إليها في إدارة المخاطر التشغيلية؛
- الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط الطوارئ؛
- تأهيل ورسكلة الموظفين لقيامهم بمختلف المهام المنوطة بهم بكل فعالية وإحترافية وتجنب إرتكاب الأخطاء التي يمكن أن تكون سببا في حدوث المخاطر التشغيلية؛
- توعية الموظفين والتحسيس بضرورة التحلي بالمسؤولية وإكتساب الأخلاق والضمير المهنيين وبالضرر السلبي الناجم عن إرتكابهم للمخالفات وحالات الغش والإحتيال والتي تضر بسمعة وقيمة البنك؛
- الصيانة المنتظمة والمستمرة للأجهزة والنظم الآلية بما يكفل عدم تعطلها وتسببها للبنك في مخاطر تشغيلية، بل ويجب تحديثها وتطويرها باستمرار؛
- يجب التأكد من انسجام نظم التبليغ عن المخاطر وسلامتها واستقلالها؛
- ضرورة تفعيل التدقيق الداخلي لرصد وتتبع مخاطر التشغيل.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر البنكية (القواعد القانونية والخطوات، الهيئات والنماذج الدولية)

سنحاول من خلال هذا المطلب التكلم القواعد القانونية الجزائرية لإدارة المخاطر البنكية مع المرور على خطوات إدارة تلك المخاطر، ثم الخوض في الهيئات والنماذج الدولية الهادفة لإدارة المخاطر البنكية.

الفرع الأول: إدارة المخاطر البنكية (القواعد القانونية، النقاط الواجب تحقيقها، الخطوات)

أولا: القواعد القانونية الجزائرية لإدارة المخاطر البنكية

لقد تطرق المشرع الجزائري في العديد من النصوص التشريعية لإدارة المخاطر البنكية، بغية تحديدها وقياسها وإدارتها في إطار التعريف المخاطر البنكية التي تحيط بعمل المؤسسات البنكية المنطوية ضمن المنظومة البنكية والمالية الجزائرية، فمن تلك النصوص التشريعية، حسب الترتيب الزمني، نجد: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض (ألغي هذا القانون بموجب المادة 142 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض)، النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها، النظام رقم 96-07 المؤرخ في 3 يوليو 1996 المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية (ألغي هذا النظام بموجب المادة 74 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية)، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 19 فيفري 2003 المعدل والمتمم للأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم

الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، الأمر رقم 10-03 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، النظام رقم 11-07 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 المعدل والمتمم للنظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فبراير 2012 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، نظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فبراير 2012 المتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، مرسوم تنفيذي رقم 12-279 المؤرخ في 9 يوليو 2012 المحدد لكيفيات تنظيم وسير البطاقية الوطنية للمخالفين في مجال مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، النظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، النظام رقم 20-04 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف.

لقد قام المشرع الجزائري من خلال المادة 2 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد وتعريف مجموعة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية التي تمارسها المؤسسات البنكية المنطوية تحت سقف النظام البنكي والمالي الجزائري، فقد حصر مجموعة المخاطر البنكية تلك في كل من خطر القرض وخطر التركيز وخطر معدل الفائدة الإجمالي وخطر التسوية وخطر السوق وخطر السيولة وخطر قانوني وخطر عدم المطابقة وخطر عملياتي، ووفقا للمادة 3 من النظام السابق الذكر يجب على المؤسسات البنكية الأخذ بعين الإعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر، بما فيها المخاطر العملياتية، وهذا ضمن الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية إلى ضمانها، ووفقا للمادة 4 من نفس النظام يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية، الذي ينبغي على البنوك أن تضعه، على أنظمة قياس المخاطر والنتائج، وأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، وذلك سعيا من المؤسسات البنكية لإدارة المخاطر البنكية المحيطة بها.

فأنظمة قياس المخاطر تهدف إلى تفادي مختلف أنواع المخاطر كمخاطر القرض والتركيز والسوق ومعدل الفائدة الإجمالي والسيولة والتسوية وعدم المطابقة وكذا الخطر العملياتي من خلال وضع أنظمة وإجراءات تسمح بصفة عامة بتقدير تلك المخاطر، إضافة إلى ذلك تسمح بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتقيم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها، ومن بين تلك الأنظمة نجد نظام انتقاء مخاطر القرض ونظام قياس مخاطر القرض ونظام قياس المخاطر ما بين البنوك ونظام قياس السيولة ونظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي ونظام قياس مخاطر الدفع ونظام قياس مخاطر السوق. أما أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر فهي تسعى إلى المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية ومخاطر القرض ومخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن عمليات ما بين البنوك ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر معدلات الصرف ومخاطر السيولة والدفع، مع إظهار الحدود الداخلية.

إن خريطة المخاطر هي عملية ديناميكية لتحديد وتقييم مخاطر المنظمة مما يجعل من الممكن تقديم تمثيل تركيبي ومرئي، وبالتالي فهي تشكل أداة لتسليط الضوء على المخاطر التي يجب تغطيتها كأولوية (المخاطر الرئيسية)[1]، وقد أصبحت خريطة المخاطر أداة تنظيمية رائدة في أعقاب إصدار العديد من اللوائح البنكية كبازل 2[2].

تهدف خريطة المخاطر إلى ما يلي[3]: تحديد وتقييم وتصنيف مخاطر المنظمة؛ إبلاغ المديرين، حتى يتمكن الجميع من تكييف إدارة أنشطتهم؛ السماح للإدارة العامة، وبمساعدة مدير المخاطر، بوضع سياسة المخاطر. بالإضافة إلى: وضع رقابة داخلية أو عملية مناسبة لإدارة المخاطر؛ مساعدة الإدارة في تطوير خطتها الاستراتيجية واتخاذ القرار؛ توجيه خطة التدقيق الداخلي من خلال إبراز العمليات التي تتركز فيها المخاطر الرئيسية.

كما قام البنك المركزي بإصدار مجموعة من الأنظمة الخاصة بإدارة مخاطر بنكية محددة، فمخاطر القرض مثلا صدرت بحقها مجموعة من الأنظمة، إضافة إلى بعض بنود النظام رقم 11-08، كالنظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها، والنظام رقم 96-07 المؤرخ في 3 يوليو 1996 المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، والنظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، والنظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فبراير 2012 المتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، والنظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والنظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، والنظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

[1] Le Groupe Professionnel « Banque » de l'IFACI, **De la cartographie des risques au plan d'audit**, Institut des auditeurs internes (IIA) - institut français de l'audit et du contrôle internes (IFACI), France, Décembre 2013, P 10.

[2] Anis Ben Arbia, **Cartographie des risques de non-conformité (Certificat profesionnel Compliance Officer)**, Académie des Banques et Finances (ABF), Tunisie, Octobre 2019, P 21.

[3] JACQUES RENARD, **Théorie et pratique de l'audit interne**, 9 éme Edition, Groupe EYROLLES, France, 2016, P 143.

ثانيا: النقاط الواجب تحقيقها من خلال عملية إدارة المخاطر البنكية

قبل المباشرة في خطوات عملية إدارة المخاطر البنكية، من قبل الجهاز الوظيفي المكلف بتلك المهمة على مستوى البنك، بداية بتحديد المخاطر ثم تحليلها ثم قياسها إلى آخر خطوة، وجب على ذلك الجهاز الوظيفي وضع مجموعة النقاط التي يسعى إلى تحقيقها من وراء عملية إدارة المخاطر البنكية والمتمثلة عموما في[1]:

- تحديد الأهداف الأساسية من وراء عملية إدارة المخاطر البنكية، والمتمثلة في الحفاظ على بقاء البنك والذي لا يتم إلا من خلال الحفاظ على ممتلكاته وموجوداته وضمان سير وإستمرارية نشاطه، إضافة إلى حصر الخسارة الناجمة عن المخاطرة في النطاق الذي لا يعرقل تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية؛
- التعرف على المخاطر البنكية المحيطة بالنشاط البنكي بالإستعانة بالسجلات والدفاتر الداخلية للبنك، وتحليل التقارير المالية للبنك لاسيما القوائم المالية السنوية، خرائط تدفق العمليات بالبنك، معاينة عمليات البنك، المقابلات الشخصية مع الموظفين والمسؤولين، نظم المعلومات المستعملة بالبنك، إستقصاءات تحليل المخاطرة؛
- تقييم المخاطر البنكية من خلال قياس الحجم المحتمل للخسارة، وتحديد إحتمالات حدوث الخسارة، وترتيب أولويات المخاطر في التصنيف "حرجة، هامة، غير هامة"؛
- دراسة البدائل وإختيار أداة التعامل، إما تحاشي المخاطرة أو الإحتفاظ بها، أو تقاسمها، أو تحويلها أو خفضها؛
- تنفيذ القرار من خلال وضع خطة تنفيذ القرار حسب أداة التعامل مع المخاطرة، فمثلا إذا كانت أداة التعامل هي تحويل المخاطرة فيتم التفاوض مع شركات التأمين على تغطية الخسارات المحتملة؛
- التقييم والمراجعة، وذلك للتعرف على المخاطر الجديدة وتلك المخاطر التي إختفت وبالتالي تغيير أساليب التعامل مع المخاطر، كذلك تقييم القرارات التي تم إتخاذها وهل نجحت في مواجهة تلك المخاطر.

ثالثا: الخطوات التي تمر بها عملية إدارة المخاطر البنكية

تمر إدارة المخاطر البنكية بعدة خطوات كالتالي[2]:

- تحديد المخاطر وتعريفها من خلال تحليل طبيعة المخاطر التي يواجهها البنك، وتأثيرها وأهميتها بالنسبة إلى العمل والمكان الذي تحدث فيه داخل البنك؛
- تحليل المخاطر وخاصة التأكيد على المخاطر نادرة الحدوث لأن نتائجها تكون ذات آثار كبيرة؛
- قياس المخاطر التي هي عبارة عن محاولة الحصول على بعض المقاييس لنتائج مستقبلية محتملة باستخدام النماذج المتاحة، وأهمها النسب المئوية المستعملة في قياس أغلب المخاطر مثل مخاطر السيولة، ونموذج الفجوة والفترة الزمنية، ونماذج قياس مخاطر الائتمان والنسب والمؤشرات المالية بالإستعانة بالتحليل المالي الإئتماني

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 173-176.

(والذي يهدف لمعرفة قدرة المنشأة الطالبة للقرض على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند إستحقاقها، إضافة إلى معرفة مدى المخاطرة التي تحيط بديون البنك لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية البنك في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس[1]) لقياس المخاطر الإئتمانية؛

- استخدام نماذج قياس مخاطر سعر الفائدة للتعامل مع المخاطر والحد منها، والتي تركز على مخاطر معدلات الفائدة وجودة الائتمان والسيولة ونفقات التشغيل وهذه النماذج هي نموذج الفجوة ونموذج الفترة الزمنية، فنموذج الفجوة يقيس مخاطر سعر الفائدة وتحليل حساسية عائد البنك، ومدى تأثير التغير في معدل الفائدة على صافي الدخل من الفوائد، أما نموذج الفترة الزمنية فيهتم بمطابقة الفترات الزمنية بهدف تثبيت القيمة الصافية للربح، ويعد مفيدا عندما يكون التغير في أسعار الفائدة قليلا، وإن استخدام وتحليل البيانات في نقطة زمنية محددة وليس بصورة تراكمية ممتدة زمنيا يساهم في كشف المخاطر؛
- الرقابة البنكية الفعالة على المخاطر والخسائر المحتملة، وهدفها الأساسي هو المحافظة على الاستقرار والثقة بالنظام البنكي والبنك وحماية أموال المودعين وغيرهم من الدائنين، ويكون ذلك من خلال تطوير الرقابة البنكية باستخدام نظام مراقبة تصنيف البنوك، ومن أهم وسائل الرقابة على مخاطر البنوك نذكر: وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال؛ اعتماد معايير حصيفة وقواعد إرشادية كافية لمنح الائتمان؛ كفاية وتقييم سياسات البنك في تحديد جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المعدومة؛ وضع ضوابط للحد من مخاطر التركز المصرفي؛ وضع معايير وضوابط للحد من مخاطر الدول وأسعار الصرف الأجنبي؛ استخدام نظم قياسية دقيقة تحلل مخاطر السوق وتتحكم بها؛ تحليل مخاطر سعر الفائدة وإدارة السيولة ومخاطر التشغيل؛
- التحكم بالمخاطر ووضع السياسات والالتزام بها وتعزيز الكفاءة في حالة وجود إدارة مستقلة.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر البنكية (بنك الجزائر، الحوكمة البنكية ولجنة بازل، النماذج الدولية)

أولا: إدارة المخاطر البنكية من منظور بنك الجزائر

إن بنك الجزائر يقف على قمة هرم النظام البنكي والمالي الجزائري وهذا ما يعطيه صفة بنك البنوك، إضافة لكونه بنك الدولة والممثل النقدي لها والمشرف على السياسة النقدية للدولة، فهو يسعى إلى تنظيم وتوجيه عمل المؤسسات البنكية والمالية المنطوية تحته، بما في ذلك التوجيه والإشراف على عمليات إدارة المخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية والمالية، وذلك من خلال الإصدار الدوري والمنتظم وكلما دعت الحاجة لمجموعة القوانين والأوامر والنظم والتعليمات والقرارات التي تنظم العمل البنكي بما في ذلك إدارة المخاطر البنكية، ففيما يخص هذا الأخير وإضافة لمجموعة النصوص التشريعية الصادرة من طرف الحكومة وبإيعاز من البنك المركزي، قام هذا الأخير بتنظيم هيكلي على مستوى مصالحه المركزية لإدارة وتسيير ومراقبة ومتابعة المخاطر البنكية، إضافة إلى المفتشية

[1] محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية)**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2016، ص 22.

العامة للبنك المركزي، قام هذا الأخير بإستحداث مجموعة من المركزيات على مستوى مصالحه المركزية، ك: مركزية المخاطر، مركزية مخاطر المؤسسات، ومركزية مخاطر العائلات، ومركزية المستحقات غير المدفوعة (مركزية عوارض الدفع)، ومركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد، ومركزية الميزانيات، وخلية معالجة الاستعلام المالي.

فبالنسبة لمركزية المخاطر هي مصلحة استحدثها المشرع الجزائري بموجب قانون النقد والقرض رقم 90-10 الملغى لدى نصه في المادة 160 منه على أن: البنك المركزي ينظم ويسير مصلحة جمع المخاطر تسمى مركزية المخاطر، فلتقليل من المخاطر المرتبطة بالقروض قام بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مصلحة لمركزة المخاطر تدعى مركزية المخاطر تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض، وتحديد طبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة، والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، ويتعين على هذه الأخيرة الإنخراط في مركزية المخاطر، وتزويدها بكل المعلومات السابق ذكرها واحترام قواعد عملها احتراما صارما، فمركزية المخاطر تعتبر من بين هياكل البنك المركزي المنوطة بالمهام التالية: تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة ببنك الجزائر مما يسمح بتسيير أفضل لسياسة القرض؛ مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك والمؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد العمل التي يحددها بنك الجزائر.[1]

أما مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر الأسر فتطرق لهما النظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فبراير 2012 المتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، والذي جاء كردة فعل على الأزمة المالية العالمية لسنة 2007،خاصة بعدما ثبت بأن قروض العائلات والقروض الضعيفة للتحصيل كان هو السبب الرئيسي للأزمة، فجاء هذا التنظيم لضمان تقييد جيد للقروض الموجهة للعائلات لاسيما ذات الدخل المحدود، فباتت هي الأخرى تجرد على مستوى مركزية المخاطر، بعدما كانت هذه الأخيرة خاصة بالقروض الموجهة للمؤسسات ذات الكيان الاقتصادي المعتبر، خاصة وأن الدرس المستخلص من الأزمة المالية لسنة 2007، يبين أن كافة الأعوان الاقتصاديين يمكن أن يكونوا سببا للأزمة سواءا كبر حجمهم أو صغر.[2]

أما مركزية عوارض الدفع وإصدار الشيكات بدون رصيد، ففي سياق توفير الحماية الكافية للبنوك من مخاطر عدم استرجاع القروض الممنوحة لعملائها، عمد المشرع المصرفي إلى إصدار النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها ذلك أنه بالرغم من أن مركزية المخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة بالقروض والزبائن، إلا أن هذا لا يلغي بشكل تام المخاطر المرتبطة بهذه القروض، كما فرض على كل البنوك والمؤسسات المالية الإنضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وذلك بهدف تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد وتبليغها للبنوك والمؤسسات المالية، وتتلخص مهام هذه المصلحة فيما يلي: تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع

[1] عكاشة بوكعبان، **القانون المصرفي الجزائري في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص ص: 81-82.
[2] نفس المرجع، ص 83.

تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض؛ نشر قائمة عوارض الدفع، وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معنية؛ خلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة ومحاربة الغش.[1]

ثانيا: إدارة المخاطر البنكية من منظور كل من الحوكمة البنكية ولجنة بازل

يرتبط مصطلح إدارة المخاطر البنكية في المنظومة البنكية بمصطلحين آخرين ارتباطا وثيقا وقويا، هما لجنة بازل والحوكمة البنكية، فبمجرد ذكر إدارة المخاطر البنكية في العلوم البنكية يتبادر للذهن لجنة بازل والحوكمة البنكية، فكلاهما ومن منظورهما الخاص مرتبطان بإدارة المخاطر البنكية، وقبل الخوض في ذلك الارتباط يجب التعريف بهما.

فلجنة بازل هي لجنة للرقابة البنكية تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وقد تشكلت تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة البنكية على الممارسات العملية، أو لجنة الأنظمة والرقابة البنكية، وهذه اللجنة تهدف لتحقيق ما يلي: تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة؛ المساهمة في تعميق والحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي.[2]

أما الحوكمة البنكية هي مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في المؤسسات البنكية في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم أساسا من منظومة حاكمية البنوك ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم أساسا الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي[3]، فالحوكمة البنكية هي الإدارة الرشيدة المطبقة في المؤسسات البنكية بما يكفل التسيير الإداري الأمثل للبنك والحفاظ على مصالح الملاك والمساهمين وتحقيق العوائد المالية للبنك مع الإدارة المثلى للمخاطر البنكية.

لقد تطرقت لجنة بازل للرقابة البنكية في كل اتفاقياتها (بازل 1، بازل 2 وبازل 3) للمخاطر التي تعترض العمل البنكي، وسعيا منها لإدارة المخاطر البنكية وضعت عدة إجراءات بذلك الشأن، واعتبارا من عام 1988 وضعت إجراءات تلزم البنوك لتغطية مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى (كمخاطر السوق ومخاطر التشغيل) كما ألزمت البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال مناسب لا يقل عن 8% لتغطية مخاطر الائتمان[4]. لقد خرجت لجنة بازل من تأسيسها بعدة قرارات ارشادية واحترازية خاصة بالعمل البنكي، فتلك القرارات تتضمن مجموعة من الوسائل التي من شأنها إدارة المخاطر البنكية بالمؤسسات البنكية والمالية، من خلال الحد منها أو تقليل وطئتها

[1] عكاشة بوكعبان، **القانون المصرفي الجزائري في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 83-84.

[2] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية –مع التركيز على خطر السيولة–**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[4] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 190-191.

على العمل البنكي والمالي، فمن بين تلك الوسائل نجد[1]: تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك لمواجهة المخاطر البنكية خاصة المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق؛ وضع إطار شمولي لرأس المال في البنوك مبني على أساس المخاطر البنكية؛ تفعيل الإشراف والرقابة البنكية على المؤسسات البنكية من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية المختصة بما يكفل إدارة المخاطر البنكية؛ عمليات المراجعة الاشرافية من خلال مجموعة المبادئ الأساسية بما فيها الشفافية الإشرافية والمساءلة مع عرض الخطوط الإرشادية العريضة التي تعالج اللجنة بموجبها مخاطرة سعر الفائدة في محفظة الأوراق المالية؛ انضباط السوق والذي يتم من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق البنكية بتقييم المعلومات الرئيسية بالمخاطر الكلية التي تواجهها، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.

إضافة لمقررات لجنة بازل حول إدارة المخاطر البنكية لاسيما المحيطة بالعمليات البنكية غير الإلكترونية، فقد قامت كذلك بالتطرق لإدارة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية الإلكترونية، ففي سنة 1998 تم التوافق على تعديل الحلول لزيادة الضمان في نظام الأموال الإلكترونية من قبل لجنة بازل البنكية الأولى كإجراءات متجانسة لإدارة المخاطر البنكية، ووفق هذه الدراسة يجب إعتماد استراتيجية متكاملة عند البنوك لمواجهة الأوجه الجديدة للمخاطر المالية في البنك، وقد تبين من دراسة اللجنة، والتي قامت بتعديلات على الاتفاق في أفريل 2003، أن من أسباب الأزمات البنكية قصور الإدارة السليمة عن مواجهة المخاطر البنكية الداخلية والخارجية وعدم تقوية أو كفاية رأس المال (الحد الأدنى لرأس المال)، ويهدف اتفاق بازل 2 المعدل إلى تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر البنكية، والتوفيق بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك والتنسيق بين البنك والسلطات الرقابية، وتوفير المعطيات الكافية للعملاء، وهذه الإجراءات تتضمن عناصر أساسية يمكن إيجازها على أنها إجراءات لتقدير الخطر والسيطرة على إمكانية التعرض للخطر، فتقدير المخاطر عبارة عن إجراءات مستمرة تتضمن ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تشمل تحديد المخاطر التي يمكن للبنك التعرض لها وذلك بعد تقدير أهميتها المالية، أما المرحلة الثانية فتتضمن تحديد مقدار الخطر الواجب اتخاذه وذلك من قبل مجلس إدارة البنك، وهذا يعني تقدير قيمة الخسائر التي يمكن للبنك أن يتحملها عند تعرضه للأخطار، أما المرحلة الثالثة والأخيرة تقوم على مقارنة الخطر المسموح به مع احتمال تضخم هذا الخطر فيما إذا توافرت في وقت واحد مع غيره من المخاطر ومن ثم التأكد من إمكانية البنك لمواجهة هذا الخطر المتعاظم، أما فيما يخص السيطرة على إمكانية التعرض للخطر، إضافة إلى ما سبق ذكره بخصوص ما يجب على البنك فعله للحد من المخاطر البنكية، يجب على البنك إتخاذ المبادرة، وفق إقتراحات لجنة بازل، لإدارة المخاطر والحد منها، من خلال ما يلي: وضع سياسة وإجراءات حامية؛ تأمين الاتصالات الداخلية المضمونة؛ تحديث المتطلبات الإلكترونية وتطويرها؛ التعاون مع مصادر خارجية لتبادل الخبرات؛ إرشاد وتثقيف العميل وتزويده بالمعطيات الواقعية لأنه يشارك البنك في

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55-65.

الأخطار التي يتعرض لها؛ خطة مضادة للأعمال الإلكترونية أو ما يعرف بالخطط البديلة؛ مراقبة المخاطر عن طريق تأمين نظام للفحص والمراقبة وأنظمة تدقيق الحسابات.[1]

كما أصدرت لجنة بازل 1 و2 مجموعة من أوزان المخاطرة المرجحة التالية: أوزان المخاطرة المرجحة للأصول، وأوزان المخاطرة المرجحة لبنود خارج الميزانية، وأوزان المخاطرة المرجحة للتصنيفات الإئتمانية المختلفة، وأوزان المخاطرة المرجحة لشرائح التوريق، وأوزان المخاطرة المرجحة للالتزامات الأخرى.

فبالنسبة لأوزان المخاطرة المرجحة للأصول فقد تضمنت درجات المخاطرة المقابلة لكل نوع من الأصول، فالنقديات والمطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات والمطلوبة أو المضمونة من حكومات مركزية في بلدان OCDE هم كلهم ذو درجة مخاطرة معدومة (صفرية)، أما المطلوبات من هيئات القطاع العام، حسب ما يتقرر وطنيا، فتحتمل درجة مخاطرة من 1 إلى 5%، أما المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك OCDE والنقدية في الطريق فتحتملون درجة مخاطرة 20%، أما القروض المضمونة برهانات عقارية ويشغلها ملاكها فتحتمل درجة مخاطرة 50%، أما جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية والمطلوبات من قطاع خاص والمطلوبات من خارج دول OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام ومطلوبات شركات قطاع عام اقتصادية والمساهمات من شركات أخرى وجميع الموجودات الأخرى فتحتملون درجة مخاطرة 100%.[2]

أما بالنسبة لأوزان المخاطرة المرجحة لعناصر وبنود خارج الميزانية فقد تضمنت درجات المخاطرة المقابلة لكل عنصر وبند، فالبنود المثيلة للقروض مثل الضمانات العامة للقروض فتحتمل درجة مخاطرة 100%، أما البنود المرتبطة بمعاملات حسن الأداء كخطابات ضمان لتنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات فتحتمل درجة مخاطرة 50%، أما البنود المرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تسمى بالتصفية الذاتية عن الاعتمادات المستندية فتحتمل درجة مخاطرة 20%.[3]

تتألف منظومة الحاكمية البنكية من مجموعة القواعد التي تحدد طبيعة العلاقة التي يفترض أن تسود بين المساهمين والمدراء والدائنين والحكومة وأصحاب المصالح الأخرى، ومجموعة الآليات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم والدقيق لتلك القواعد، فمجموعة الآليات تلك تنقسم إلى آليات داخلية وآليات خارجية، وهي تعتبر من المتطلبات الأساسية المهمة والحاسمة لضمان جودة الحاكمية البنكية، فمن أهم الآليات الداخلية نجد معيار كفاية رأس المال الرقابي (أو ما يعرف بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال) الذي يهدف إلى تقليل المخاطر في المؤسسات البنكية، وهذا المعيار يأكد على البنوك بضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال تكون

[1] زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 194-196.

[2] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية –مع التركيز على خطر السيولة–**، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[3] نفس المرجع، ص 233.

أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الموجودات البنكية ولاسيما محفظة القروض وعلى وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوحة للديون من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمي، وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل 2[1]، ويلزم آلية كفاية رأس المال البنكي بوصفه واحدا من آليات الحوكمة البنكية أن يقترن ذلك بتوافر مقومين رئيسيين آخرين هما جودة الموجودات وإدارة المخاطر البنكية، فهذا الأخير هو من أهم مقومات الحوكمة البنكية[2].

وعليه، كحلقة ربط بين المصطلحات الثلاثة، عرفت لجنة بازل للرقابة البنكية (في اتفاق بازل 2) الحوكمة البنكية بأنها الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء البنك (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة وغيرهم)، ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة البنك وخصوصا إدارة المخاطر البنكية بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام البنكي، فمسؤولية المحافظة على هذا الأخير أصبحت مسؤولية مشتركة بين بعض اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعادا مختلفة من المخاطر البنكية، ويطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر، ويمكن تحديد إطار الشراكة في إدارة المخاطر البنكية والحوكمة البنكية، من منظور لجنة بازل للرقابة البنكية، بالعناصر التالية: المراقبين، المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق، المدققين الخارجيين، الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك.[3]

ثالثا: النماذج الدولية لإدارة المخاطر البنكية

إضافة لما سلف ذكره عن دور كل من بنك الجزائر ولجنة بازل خاصة مقررات بازل 3 في إدارة المخاطر البنكية، ومضمون الحوكمة البنكية لاسيما فيما يخص إدارة المخاطر البنكية، هناك عدة نماذج دولية أخرى لإدارة المخاطر البنكية، منها:

- نموذج بازل 3 BASEL III لإدارة المخاطر البنكية، على غرار وتكملة وإضافة لما سبق ذكره، تمثلت في مجموعة الإصلاحات التي قامت بها لجنة بازل عقب الأزمة المالية العالمية لسنتي 2007 و2008 لاسيما فيما يخص إدارة المخاطر البنكية، فقد قامت اللجنة بتحديث وتنقيح مقررات بازل 2 لإدارة المخاطر البنكية، وأصبح ما يعرف بمقررات بازل 3 لإدارة المخاطر البنكية، فمن خلال هاته المقررات (المقررات الرئيسية لبازل 3 الأولى ومجموعة المقررات والوثائق المنقحة والمحينة التي عقبت ذلك إلى غاية سنة 2019) أقرت اللجنة بضرورة قيام البنوك بعدة إجراءات فيما يخص إدارة المخاطر البنكية، من أحدثها سنة 2019 والتي نصت على ضرورة

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107-109.
[2] نفس المرجع، ص 111.
[3] نفس المرجع، ص ص: 31-32.

قيام البنوك بـ[1]: تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها ومتابعتها والتخفيف منها بشكل مناسب؛ الإبلاغ بوضوح عن مدى وعمق المخاطر في التقارير المرسلة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وكذلك في التقارير المالية المنشورة؛ إجراء اختبارات ضغط مستمرة لتحديد الخسائر المحتملة واحتياجات السيولة في ظل الظروف المعاكسة؛ وضع معايير داخلية دنيا مناسبة للمخصصات أو الالتزامات الخاصة بالخسائر ورأس المال وصناديق الطوارئ.

وأقرت اللجنة بأن نظام إدارة المخاطر الجيد يجب أن يتمتع بالعديد من الخصائص الرئيسية التالية[2]: الإشراف الفعال لمجلس الإدارة والإدارة العليا؛ السياسات والإجراءات والحدود المناسبة؛ تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها ومتابعتها وإبلاغها بشكل شامل وفي الوقت المناسب؛ نظم معلومات للتسيير مناسبة على مستوى البنك؛ رقابة داخلية شاملة.

وقد تضمن نموذج بازل 3 المعدل والمنقح خمسة محاور رئيسية بخصوص إدارة المخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية والمالية، فأول محور نص على تحسين بنية ونوعية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، أما ثاني محور فنص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق، أما المحور الثالث فينص على إدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي والتي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، أما المحور الرابع فنص على ضرورة الحيلولة دون إتباع البنوك لسياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، أما المحور الخامس والأخير فخصص لمسألة السيولة، فقد إقترحت اللجنة بضرورة إعتماد نسبتين بخصوصها، نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الإحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى الشهر الواحد، ونسبة صافي التمويل المستقر وهي تسعى لقياس السيولة المتوسطة والطويلة المدى، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

- نموذج (إطار) COSO2017 لإدارة المخاطر الصادر سنة 2017، بحيث قامة لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO بعرض النموذج الحديث لإدارة المخاطر المؤسسية ERM (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) والمسمى بـ "إدارة المخاطر المؤسسية–التكامل مع الإستراتيجية والأداء"، ويتكون هذا النموذج الحديث في خمسة مكونات متكاملة لإدارة المخاطر، وكل مكون يتضمن مجموعة من المبادئ، والمكونات الخمسة هي[3]: الحوكمة والثقافة؛ الإستراتيجية وضبط الأهداف؛ الأداء؛ الفحص والتعديل؛ المعلومات، الاتصالات والتقارير.

[1] Basel Committee on Banking Supervision, **Supervisory review process SRP30: Risk management**, First version in the format of the consolidated framework, Bank for International Settlements (BIS), Basel, Switzerland, 2019, P 4.
[2] Ibid., P 5.
[3] Robert B. Hirth Jr., Dennis L. Chesley, **Enterprise Risk Management-Integrating with Strategy and Performance (Executive Summary)**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, JUNE 2017, PP: 6-7.

إن المكونات الخمسة المتكاملة لنظام إدارة المخاطر المؤسسية (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) حسب نموذج COSO2017 تتضمن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى توضيح مجموعة الأهداف الخاصة بمحتوى كل مكون، كالتالي[1]: الحوكمة تشدد على أهمية إدارة المخاطر في المؤسسة وتحديد مسؤوليات الإشراف عليها، أما الثقافة تتمثل في توافقها مع القيم الأخلاقية والسلوكيات المرغوبة وفهم المخاطر في المؤسسة. أما إدارة المخاطر الإستراتيجية فتساهم في ضبط الأهداف أثناء عملية التخطيط بصورة مشتركة. أما مكون الأداء فهو يؤكد على أهمية تحديد وتقييم والاستجابة والإبلاغ عن المخاطر المرتبطة بتحقيق استراتيجية العمل والأهداف. أما مكون الفحص والتعديل، فعند فحص أداء الكيان، يجب على المؤسسة أن تنظر في كيفية عمل مكونات إدارة المخاطر مع مرور الوقت. أما مكون المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير، فيؤكد هذا المكون على أن إدارة المخاطر المؤسسية هي عملية مستمرة تتطلب تحديدًا وتقاسمًا مستمرًا لمعلومات المخاطر والاستراتيجيات.

- نموذج ISO31000 :2018 لإدارة المخاطر الصادر عن منظمة التقييس الدولية ISO سنة 2018، وهي تحديث وتعديل وتكملة لنموذج ISO31000 :2009 الصادر أول مرة عن نفس المنظمة سنة 2009، والنموذج هو عبارة عن إطار خاص بإدارة المخاطر المؤسسية ERM (بما في ذلك المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية) والمسمى بـ "إدارة المخاطر–المبادئ التوجيهية"، فالغرض من النموذج هو دمج إدارة المخاطر في نظام الإدارة الإستراتيجية والتشغيلية، بحيث ينص إصدار 2018 على أن الغرض من إدارة المخاطر هو خلق القيمة وحمايتها بما يضمن تحسين الأداء وتعزيز الابتكار والمساهمة في تحقيق الأهداف، ويجب أن تكون إدارة المخاطر جزءًا من عملية صنع القرار والحوكمة والقيادة والاستراتيجية والأهداف والعمليات الخاصة بالمنظمة، ويضم هذا النموذج البنود الرئيسية التالية[2]: مبادئ إدارة المخاطر (ويضم 08 مبادئ، إضافة للمبدئ الأساسي "وجوب قيام إدارة المخاطر بخلق وحماية القيمة")؛ إطار عمل إدارة المخاطر (وتضم 06 مكونات)؛ عملية إدارة المخاطر (وتضم 06 عمليات وإجراءات).

حسب هذا النموذج هناك مبادئ يجب على إدارة المخاطر العمل والإلتزام بها داخل المنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية)، إضافة إلى المبدئ الأساسي والمتمثل في وجوب قيام إدارة المخاطر بخلق وحماية القيمة، يجب على إدارة المخاطر أن يكون[3]: مدمج: يجب القيام بدمج إدارة المخاطر في جميع أنشطة المنظمة؛ منظم وشامل: يجب أن يساهم المنهج المنظم والشامل لإدارة المخاطر في اتساق النتائج التي يمكن مقارنتها؛ مُكيَّف: يجب أن يتكيف الإطار التنظيمي وعملية إدارة المخاطر ويتناسبان مع السياق الخارجي والداخلي للمنظمة وكذلك مع أهدافها؛ شامل: يجب أخذ المشاركة المناسبة وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة تمكن من أخذ معارفهم

[1] Society of Corporate Compliance and Ethics & Health Care Compliance Association (SCCE & HCCA), **Compliance Risk Management: Applying the COSO ERM Framework**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, NOVEMBER 2020, PP: 4-6.

[2] Edward McDonald III., Lisanne Sison, **Introduction to ISO 31000**, ARTHUR J. GALLAGHER & CO, USA, 2018, P 7.

[3] Eric LACHAPELLE, Faton ALIU & Enis EMINI, **WHITEPAPER ISO31000:2018 RISK MANAGEMENT–GUIDELINES**, PECB, Canada, 2018, P 6.

وآرائهم وتصوراتهم في الاعتبار، هذا يؤدي إلى إدارة مخاطر أكثر استنارة وأكثر صلة؛ ديناميكي: يمكن أن تنشأ المخاطر أو تتغير أو تختفي عندما يتغير السياق الخارجي والداخلي للمؤسسة، وعليه يجب أن تتنبأ إدارة المخاطر بهذه التغييرات والأحداث وتكتشفها وتعترف بها وتتفاعل معها في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة؛ يأخذ أفضل المعلومات المتاحة: تستند مدخلات إدارة المخاطر إلى المعلومات التاريخية والحالية بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية، وعليه يجب أن تأخذ إدارة المخاطر في الاعتبار بشكل صريح جميع الحدود والشكوك المرتبطة بهذه المعلومات والتوقعات، ينبغي أن تكون المعلومات متاحة في الوقت المناسب وواضحة وفي متناول أصحاب المصلحة المعنيين؛ يراعي العوامل البشرية والثقافية: يؤثر السلوك البشري والثقافة بشكل كبير في جميع جوانب إدارة المخاطر على كل مستوى وفي كل مرحلة، وعليه يجب على إدارة المخاطر مراعاة ذلك العاملين؛ في تحسين مستمر: يجب تحسين إدارة المخاطر بشكل مستمر من خلال التعلم والخبرة.

أما بالنسبة لإطار عمل إدارة المخاطر في المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) وفق هذا النموذج فيجب أن يتم من خلال المكونات التالية[1]: القيادة والالتزام؛ الدمج؛ التصميم؛ التنفيذ؛ التقييم؛ التحسين.

تتضمن عملية إدارة المخاطر التطبيق المنهجي للسياسات والإجراءات والممارسات على أنشطة التواصل والاستشارة، وتحديد السياق وتقييم المخاطر ومعالجتها ومراقبتها ومراجعتها وتسجيلها والإبلاغ عنها، وعليه فإن عملية إدارة المخاطر في المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) وفق هذا النموذج يجب أن تتم وفق مجموعة العمليات والإجراءات التالية[2]: التواصل والاستشارة؛ نطاق التطبيق والسياق والمعايير؛ تقدير المخاطر؛ معالجة المخاطر؛ المراقبة والمراجعة؛ تسجيل وإعداد التقارير.

إن التنفيذ السليم لإدارة المخاطر في المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) مع المحافظة على ذلك التنفيذ وفقا لهذه المواصفة القياسية الدولية (نموذج ISO31000 :2018)، فإن إدارة المخاطر تمكن المنظمة مما يلي[3]: زيادة احتمالية تحقيق الأهداف؛ تشجيع الإدارة الاستباقية؛ إدراك الحاجة إلى تحديد ومعالجة المخاطر في جميع أنحاء المنظمة؛ تحسين تحديد الفرص والتهديدات؛ الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة والمعايير الدولية؛ تحسين التقارير الإلزامية والطوعية؛ تحسين الحوكمة؛ تحسين الثقة وثقة أصحاب المصلحة؛ وضع أساس موثوق لاتخاذ القرار والتخطيط؛ تحسين الضوابط؛ تخصيص الموارد واستخدامها بشكل فعال لمعالجة المخاطر؛ تحسين الفعالية والكفاءة التشغيلية؛ تحسين وتعزيز أداء السلامة وحماية البيئة؛ تحسين منع الخسائر وإدارة الحوادث؛ تقليل الخسائر؛ تحسين التعلم التنظيمي؛ تحسين المرونة التنظيمية.

---

[1] ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO31000 (RISK MANAGEMENT–GUIDELINES)**, Second edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2018, PP: 8-12.

[2] IRM, **A Risk Practitioners Guide to ISO 31000: 2018 (Review of the 2018 version of the ISO 31000 risk management guidelines and commentary on the use of this standard by risk professionals)**, Institute of Risk Management (IRM), England, 2018, PP: 18-19.

[3] Radu FLOREA & Ramona FLOREA, Internal Audit and Risk Management. ISO 31000 and ERM Approaches, Article published in **Journal of the Economy Transdisciplinarity Cognition**, George Bacovia University from Bacau, Volume 19, Issue 1, (pp: 72-77), Romania, 2016, p 74.

- نموذج ISO31022:2020 لإدارة المخاطر القانونية الصادر عن منظمة التقييس الدولية ISO سنة 2020، وهو بمثابة وثيقة مكملة لنموذج ISO31000 :2018 الصادر عن نفس المنظمة سنة 2018، والنموذج هو عبارة عن إطار خاص بإدارة المخاطر القانونية (بما في ذلك المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية) والمسمى بـ "إدارة المخاطر–إرشادات لإدارة المخاطر القانونية"، فالغرض من النموذج هو توفير إرشادات لإدارة تحديات المخاطر القانونية المحددة التي تواجهها المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية)، ويضم هذا النموذج البنود الرئيسية التالية[1]: مبادئ إدارة المخاطر القانونية (ويضم 08 مبادئ، إضافة للمبدئ الأساسي "وجوب قيام إدارة المخاطر بخلق وحماية القيمة"؛ عملية إدارة المخاطر القانونية (وتضم 04 عمليات وإجراءات)؛ تنفيذ إدارة المخاطر القانونية (وتضم 05 محاور فرعية).
- نموذج CEI31010:2019 لإدارة المخاطر (خاص بتقنيات تقييم المخاطر) الصادر كمعيار مزدوج عن كل من منظمة التقييس الدولية ISO واللجنة الكهرتقنية الدولية CEI سنة 2019، وهو بمثابة وثيقة مكملة لنموذج ISO31000 :2018 الصادر سنة 2018 عن المنظمة السابقة الذكر، والنموذج هو عبارة عن إطار خاص بتقنيات تقييم المخاطر للمنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) والمسمى بـ "إدارة المخاطر–تقنيات تقييم المخاطر"، فالغرض من النموذج هو توفير إرشادات حول اختيار وتطبيق تقنيات تقييم المخاطر المختلفة، وتُستخدم الأساليب للمساعدة في اتخاذ القرارات عندما تكون غير مؤكدة، ولتوفير معلومات حول مخاطر معينة وكجزء من عملية إدارة المخاطر، يوفر النموذج ملخصات لمجموعة من الأساليب، مع مراجع لمستندات أخرى حيث يتم وصف التقنيات بمزيد من التفصيل، ويضم هذا النموذج البنود الرئيسية التالية[2]: استخدامات تقنيات تقييم المخاطر؛ تنفيذ تقييم المخاطر؛ اختيار تقنيات تقييم المخاطر
- نموذج (إطار مرجعي) AMF "Autorité des marchés financiers" لإدارة المخاطر، الصادر لأول مرة عن هيئة الأسواق المالية بفرنسا سنة 2007 ثم تم تنقيحه سنة 2010 (لحد علم الباحث)، وهو إطار مرجعي يتعلق بإدارة مخاطر المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) التي يتم قبول أوراقها المالية للتداول في سوق منظم، يعتمد هذا الإطار المرجعي على التغييرات التي لوحظت في المعايير الدولية الرئيسية، ولا سيما COSO II ومعيار ISO 31000. فيما يخص إدارة المخاطر يحوي هذا الإطار المرجعي[3]: المبادئ العامة لإدارة المخاطر؛ إستبيان عام يتعلق بتحليل المخاطر والرقابة عليها، وهو عنصر أساسي في أي نظام رقابة داخلي؛ دليل التطبيق المتعلق بإدارة مخاطر المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة من قبل المصدرين.

[1] ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO31022 (RISK MANAGEMENT–GUIDELINES FOR THE MANAGEMENT OF LEGAL RISK)**, First edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2020, PP: 2-16.

[2] ISO & IEC, **INTERNATIONAL STANDARD IEC31010 (RISK MANAGEMENT–RISK ASSESSMENT TECHNIQUES)**, First edition, International Standardization Organization (ISO) & International Electrotechnical Commission (IEC), Switzerland, 2019, PP: 11-30.

[3] Olivier Poupart-Lafarge, **Les dispositifs de gestion des risques et de contrôle interne (Cadre de référence)**, Autorité des marchés financiers (AMF), FRANCE, 22 juillet 2010, P 5.

المبحث الثاني: ممارسة التدقيق في المؤسسات البنكية

تعتبر البنوك من أكثر المنظمات التي يجب تفعيل التدقيق على مستواها لنظر لتعدد العمليات التي تقوم بها وكذلك لكثرة الأموال الداخلة والخارجة منها، ضف إلى ذلك أغلب عملياتها مرتبطة بتنقل الأموال من وإلى البنك، وعلى ذلك وجب إعطاء أهمية كبيرة للتدقيق في البنوك، وهذا ما سنحاول التكلم عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التدقيق والنظم المرافقة له في المؤسسات البنكية

إن التدقيق، خاصة التدقيق الداخلي، في المؤسسات البنكية مرتبط إرتباطا وثيقا بكل من نظام الرقابة البنكية ونظام الحوكمة البنكية ونظام إدارة المخاطر البنكية ونظام إدارة الإمتثال في البنوك، فنظام الرقابة البنكية والتدقيق في المؤسسات البنكية تربطهما علاقة وطيدة متبادلة تأثرا وتأثيرا، فمن جهة، يعتبر التدقيق في المؤسسات البنكية إحدى أدوات نظام الرقابة البنكية، تدقيق داخلي في حالة نظام الرقابة البنكية الداخلية، وتدقيق خارجي في حالة نظام الرقابة البنكية الخارجية، ومن جهة أخرى، يقوم التدقيق (الداخلي وحتى الخارجي) بتقييم نظام الرقابة البنكية بالخصوص نظام الرقابة الداخلية، أما العلاقة الموجودة بين التدقيق في المؤسسات البنكية ونظام الحوكمة البنكية، فهو أن هذا الأخير من أهم الفاعلون الأساسيون في تفعليه نجد التدقيق، التدقيق الداخلي ضمن الفاعلون الأساسيون الداخليون لتفعيل نظام الحوكمة البنكية، والتدقيق الخارجي ضمن الفاعلون الأساسيون الخارجيون لتفعيل نظام الحوكمة البنكية، من جهة، كما يقوم التدقيق في المؤسسات البنكية بتقييم نظام الحوكمة البنكية وتصويبها وتحسينها، من جهة أخرى، أما العلاقة بين التدقيق في المؤسسات البنكية وكل من نظام إدارة المخاطر البنكية ونظام إدارة الإمتثال في البنوك، فهو أن هاذين الأخيرين هما إحدى الأعمال والإدارات والوظائف والنظم التي يمارس عليهما التدقيق في المؤسسات البنكية إضافة إلى الأقسام والعمليات البنكية، من جهة، كما أنهما إحدى الوظائف الرقابية (الرقابة الدائمة) ضمن نظام الرقابة البنكية الداخلية والمساعدة والمساندة لعمليات التدقيق في المؤسسات البنكية، من جهة أخرى.

وعليه فقبل التطرق بالتفصيل لكل ما له علاقة بالتدقيق في المؤسسات البنكية سنتطرق ولو باختصار لكل من الرقابة البنكية وإدارة الإمتثال في البنوك والحوكمة البنكية وبعض النماذج الدولية الخاصة بهم، أما إدارة المخاطر البنكية والنماذج الدولية الخاصة بها لقد تم التطرق لهما في المبحث السابق.

الفرع الأول: الرقابة البنكية والنماذج الدولية المنظمة لها

أولا: مفهوم وتفرعات الرقابة البنكية

إن الرقابة البنكية يقصد بها عموما[1]: مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطة النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنوك، ووصولا إلى تكوين جهاز بنكي سليم يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

[1] عكاشة بوكعبان، **القانون المصرفي الجزائري في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 80.

فهي عملية تنجز من خلال القيام بصفة دائمة ودورية بعمليات الفحص والإشراف والتفتيش والتدقيق والمتابعة المنتظمة والمستمرة لكل الأعمال التي تقوم بها المؤسسات البنكية بما في ذلك إدارة المخاطر البنكية، بما يضمن تحقيق الأهداف وتحسين الأداء البنكي.

أما الرقابة البنكية، حسب محتوى نص المادة 7 (فقرة المادة 97 مكرر) من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هي[1]: ذلك الجهاز الذي يهدف إلى التأكد على الخصوص من التحكم في نشاطات البنك والإستعمال الفعال لموارده، والسير الحسن للمسارات الداخلية بالبنك ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على المبالغ وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها، وكذلك صحة المعلومات المالية، وفي الأخير الأخذ بعين الإعتبار بصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

تهدف الرقابة البنكية إلى[2]: تقييم السياسات النقدية للدولة؛ تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي؛ تحقيق السلامة المالية للجهاز البنكي؛ حماية مصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم؛ الحد من الجرائم البنكية؛ الوقاية من الأزمات البنكية والمالية.

تتفرع الرقابة البنكية إلى رقابة بنكية داخلية ورقابة بنكية خارجية، فالرقابة الداخلية للبنك هي ذلك النوع من الرقابة التي تنشأ داخل البنك وتراقب وتنظم مختلف أعماله والمخاطر المحيطة به، وهي عموما تتمثل في مجموعة من الأنظمة والأجهزة الموجودة داخل البنك وتعمل تحت سقفه، فمثلا في المنظومة البنكية الجزائرية هم: لجنة التدقيق (المنبثقة عن مجلس الإدارة)، التدقيق الداخلي (التابع إداريا للإدارة العليا وتابع وظيفيا للجنة التدقيق)، التدقيق الشرعي (المؤسسات البنكية الإسلامية والمؤسسات البنكية التقليدية ذات نوافذ وشبابيك إسلامية)، نظام الضبط الداخلي (الأفقي والعمودي والمحوري)، أجهزة الرقابة الدائمة كإدارة المخاطر وإدارة الإمتثال والإدارة القانونية والنظم الآلية والنظام المحاسبي، هذا الأخير يتمثل في مجموعة القواعد المحاسبية (والتي هي المبادئ المحاسبية "محاسبة التعهد؛ استمرارية الاستغلال؛ قابلية الفهم؛ الدلالة؛ المصداقية؛ قابلية المقارنة؛ التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني[3]" وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي[4]) المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى المخطط المحاسبي البنكي PCB (والذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات، التعاريف ومبادئ التنظيم والتسجيل المحاسبي، والذي يحتوي على: الأحكام العامة كالمبادئ والقواعد المحاسبية؛ مدونة الحسابات؛ قائمة تفصيلية بالحسابات حسب الفئات المحاسبية؛ تعريف الفئات المحاسبية[5]).

---

[1] أمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010، **المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المادة 7.

[2] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص 13.

[3] عبد الرزاق حبار، سفيان بوفرساوي، **المحاسبة البنكية**، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق (AlphaDoc)، الجزائر، 2019، ص ص: 23-24.

[4] نظام رقم 09-04 مؤرخ في 23 جويلية 2009، **المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2009، العدد 76، المادة الأولى. www.joradp.dz

[5] Hamadache DRISSI, **Comptabilité Bancaire (Conformément au SCF)**, pages bleues, Algérie, Décembre 2020, PP: 10-11.

أما الرقابة الخارجية للبنك فهي ذلك النوع من الرقابة التي تنشأ خارج البنك وتراقب وتنظم مختلف أعماله والمخاطر المحيطة به، وهي عموما تتمثل في مجموعة من الهيئات والأجهزة الموجودة خارج البنك وتراقب أعماله، منها ما هو دولي ومنها ما هو وطني، فهيئات الرقابة البنكية الخارجية على المستوى الدولي فتتمثل عموما في بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة البنكية ووكالات التنقيط الدولية والتصنيف الإئتماني الدولي (مثل: وكالة ستاندر أند بورز standard & poor's، مؤسسة موديز moody's corporation، وكالة فيتش fitch، وارا wara، داغونغ غلوبال الصينية dagong global credit rating[1]) وحتى صندوق النقد الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أما الرقابة البنكية الخارجية على المستوى الوطني، في الجزائر مثلا، تتمثل في ثلاثة مستويات من الرقابة هي الرقابة التشريعية والرقابة التنفيذية والرقابة القضائية، والهيئات والأجهزة المعروفة بتلك الرقابة هي: البرلمان (المجالس النيابية تحت إشراف لجنة المالية والميزانية)، مجلس النقد والقرض، البنك المركزي (بمختلف هياكله لاسيما المفتشية العامة لبنك الجزائر ومركزية المخاطر ومركزية الميزانيات ومركزية المستحقات غير المدفوعة ومركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد)، خلية معالجة الإستعلام المالي، اللجنة المصرفية، محافظو الحسابات (القانونيين و/أو الإستشاريين والتعاقديين)، مكاتب التدقيق، الخبير المحاسبي، المفتشية العامة للمالية (ممثلة لوزارة المالية)، الهيئات القضائية، مجلس المحاسبة وإدارة الضرائب. أما في الدول الإسلامية التي قطعت شوطا كبيرا في الصيرفة الإسلامية فممكن توجد رقابة بنكية خارجية بها (مستوى رابع) تتمثل في هيئات ومجالس إسلامية وطنية.

ثانيا: الرقابة الداخلية بالمؤسسات البنكية

لقد وردت عدت تعاريف خاصة بالرقابة الداخلية بالبنك عن عدة كتاب مؤلفين وهيئات أكاديمية ومهنية، وكلها إتفقت على أنها خطة تنظيمية ومجموعة الإجراءات والنظم التي تسعى لتحقيق أهداف البنك بكل فعالية، منها:

- الرقابة الداخلية للبنك تعني[2]: الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة أي أن الرقابة الداخلية تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والإختلاس، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات، بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت من بيانات في دفاتر البنك وسجلاته.

[1] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2012، ص 135.

- وفقا للجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO " Committee of Sponsoring Organizations"، إن الرقابة الداخلية هي[1]: عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس إدارة الكيان (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) والإدارة والموظفين الآخرين، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات وإعداد التقارير والإمتثال. بحيث تتمثل الأهداف المتعلقة بالعمليات بفاعلية وكفاءة عمليات الكيان (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية)، بما في ذلك أهداف الأداء التشغيلي والمالي، وحماية الأصول من الخسارة، أما الأهداف المتعلقة بإعداد التقارير فتتمثل في ضرورة أن تكون التقارير، المالية وغير المالية، الداخلية والخارجية، تتسم بالموثوقية، وحسن التوقيت، والشفافية، أو غيرها من الشروط، أما الأهداف المتعلقة بالإمتثال فتتمثل في الإلتزام بالقوانين واللوائح التي يخضع لها الكيان[2].
- وفقا للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية IAASB، حسب معيار التدقيق الدولي ISA315، النافذ المفعول إبتداءا من 15 ديسمبر 2004 تحت إسم "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية"، والمنقح والمعدل والنافذ المفعول إبتداءا من 15 ديسمبر 2013 تحت إسم "تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها" فالرقابة الداخلية هي[3]: العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والإمتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، بحيث أن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف.
- نظام الرقابة الداخلية، من وجهة نظر الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال لجنة ممارسة التدقيق الدولية IAPC، حسب معيار التدقيق الدولي ISA400 تحت إسم "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية" الصادر سنة 1995، هو[4]: كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) لمساعدتها قدر الإمكان للوصول إلى هدف الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منظم وكفؤ والمتضمنة الإلتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع وإكتشاف الإحتيال والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.

---

[1] J. Stephen McNally, **The 2013 COSO Framework & SOX Compliance (one approach to an effective transition)**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), the association of accountants and financial professionals in business (IMA), USA, JUNE 2013, P 4.

[2] COSO, **internal control-integrated framework (executive summary)**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, MAY 2013, P 3.

[3] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، الجزء الأول، 2008، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، ص 355.

IAASB, **Handbook Of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, And Related Services Pronouncements**, Volume I, International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), International Federation of Accountants (IFAC), USA, 2018, P 280.

[4] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2015، ص 203.

- أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA فيعرف الرقابة الداخلية على أنها: خطة تنظيمية محكمة وأساليب منسقة وتدابير معتمدة داخل المنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) لحماية أصولها، والتحقق من دقة وموثوقية بياناتها المحاسبية وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة والتي تم وضعها[1]، ونظام الرقابة الداخلية يمتد إلى ما هو أبعد من الأمور التي تتعلق مباشرة بالوظائف المحاسبية والمالية[2].
- أما المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA فقد عرف الرقابة الداخلية من خلال نموذج COCO على أنها: عناصر المنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) ككل، بما في ذلك مواردها وأنظمتها وعملياتها وثقافتها ومهامها، التي تدعم الأشخاص وتوجههم نحو تحقيق أهداف المنظمة بكل فعالية[3].
- أما المشرع الجزائري فقد عرف الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وتطرق لها صراحة في نصوص النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، فوفقا لنصوص مواده لاسيما المادة 3 و4 و5 تتسم الرقابة الداخلية بالبنوك بعدة خصائص منها[4]: هي مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى ضمان التحكم في النشاطات والسير الجيد للعمليات؛ هي مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى ضمان إحترام الإجراءات الداخلية والإمتثال للقوانين والأنظمة؛ هي مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر البنكية؛ هي مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى ضمان الشفافية ومتابعة العمليات البنكية وموثوقية العمليات المالية؛ هي مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى ضمان الحفاظ على الأصول والاستعمال الفعال للموارد؛ هو الجهاز الذي يضم نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية وهيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات وأنظمة قياس المخاطر والنتائج وأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر ونظام حفظ الوثائق والأرشيف؛ هو نظام وجهاز شامل يتكيف مع طبيعة وحجم نشاطات البنك إضافة إلى أنه يتكيف مع أهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي تتعرض لها.

إذن، الرقابة الداخلية بالبنك هي الأنظمة والسياسات والإجراءات والعمليات التي ينفذها مجلس الإدارة والإدارة العليا لحماية أصول البنك، والحد من المخاطر أو السيطرة عليها وتحقيق أهداف البنك، ويمكن للرقابة

---

[1] Hari Setiyawati & Mutiah Nengzih, The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals in Jakarta), Article published in **Research Journal of Finance and Accounting**, The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Volume 5, No 24, (pp: 172-178), Hong Kong S.A.R., China, 2014, p 173.

[2] Frank Ekow Arthur, Internal Control Practices in National Health Insurance Scheme in the Tema Municipality, Article published in **Research Journal of Finance and Accounting**, The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Volume 7, No 10, (pp: 62-72), Hong Kong S.A.R., China, 2016, p p: 63-64.

[3] Professional Accountants in Business Committee (PAIB Committee), **Internal Controls—A Review of Current Developments**, International Federation of Accountants (IFAC), USA, Information Paper, August 2006, P 4.

[4] نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2012، العدد 47، المادة 3 والمادة 4 والمادة 5. www.joradp.dz

الداخلية الفعالة منع أو اكتشاف الأخطاء أو الاحتيال المحتمل أو عدم الامتثال للسياسات البنكية، ويجب على البنك أيضا الحفاظ على برنامج تدقيق داخلي و/أو خارجي فعال للمساعدة في إكتشاف أي أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية للبنك.

فالرقابة البنكية الداخلية هي وظيفة مستقلة عن الإدارة التشغيلية (العملياتية) والتي تتمثل في الإدارة التنفيذية الخاصة بالعمليات البنكية ومصالح الدعم الخاصة بها كالموارد البشرية، ويتمثل دورها في تقديم تقييمات موضوعية لوضع البنك في مجاله، ووفقا للتنظيم الهيكلي والوظيفي للبنوك بصفة عامة هي تشمل وظيفة الامتثال ووظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة إدارة المخاطر.

وهناك عوامل كثيرة ساعدت على تطور الرقابة الداخلية بالبنك وإتساع نطاقها، منها[1]: كبر حجم البنك وتعدد عملياته وكثرة المخاطر المحيطة به؛ إضطرار إدارة البنك إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالبنك؛ حاجة إدارة البنك إلى بيانات دورية دقيقة؛ حاجة إدارة البنك إلى حماية وصيانة أموال البنك؛ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة؛ تطور إجراءات التدقيق وتحولها من عملية كاملة تفصيلية إلى إختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية، ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجمه وكمية إختباراته على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في البنك.

يتضمن نظام الرقابة الداخلية بالبنك مجموعة من الوسائل والسلوكيات والإجراءات والعمليات التي تتكيف مع الخصائص المحددة لكل بنك والذي يساهم في ضبط أنشطته وكفاءة عملياته والاستخدام الفعال لموارده، كما يجب أن يمكنه من أن يأخذ في الحسبان بشكل مناسب المخاطر الكبيرة، سواء كانت تشغيلية أو مالية أو امتثال.

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى ضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وضمان تطبيق التعليمات والإرشادات التي تضعها الإدارة العامة أو مجلس الإدارة، وضمان حسن سير العمليات الداخلية للبنك، ولا سيما تلك التي تساهم في حماية أصوله، إضافة إلى ضمان مصداقية المعلومات المالية.

ولسلامة نظام الرقابة الداخلية بالبنك وجب توافر مجموعة من المقومات الرئيسية التالية[2]:

- هيكل تنظيمي إداري يتصف بالمرونة لمقابلة أي تطوير هيكلي، ويراعى في وضعه تسلسل الإختصاصات، وتوضيح الإدارات الرئيسة مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة تامة؛
- نظام محاسبي سليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات، ودليل مبوب للحسابات، ومجموعة من المستندات تفي بإحتياجات البنك، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة؛
- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات مع مراعاة تقسيم الواجبات والمسؤوليات بين الدوائر المختلفة وبين الموظفين بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها لآخرها، ومن أجل التقليل من فرص الغش أو إحتمال حدوث أخطاء غير معتمدة؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 190-191.

[2] نفس المرجع، ص ص: 193-196.

- إختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة لاسيما الموظفين والطاقم الذي يتولى نظام الرقابة الداخلية؛
- رقابة الأداء في إدارات البنك وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه، ولتصحيح الإنحرافات في حين وجودها؛
- إستخدام كافة الوسائل الآلية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والمحافظة على أصول البنك وموجوداته من أي تلاعب أو إختلاس؛
- وجود قسم للتدقيق الداخلي فعال وجيد داخل البنك.

ثالثا: النماذج الدولية للرقابة الداخلية بالمؤسسات البنكية

وهناك عدة نماذج دولية لنظام الرقابة الداخلية بالمنظمات (بما في ذلك المؤسسات البنكية والمالية)، منها:

- نموذج بازل BASEL للرقابة الداخلية الصادر سنة 2016، بحيث قامت لجنة بازل بتحديث وثيقة الإطار العام لمبادئ الرقابة البنكية الداخلية الفعالة الخاصة بالمؤسسات البنكية والمالية الصادرة سنة 1997 والتي تم تنقيحها سنة 2006 ثم سنة 2012 ثم تنقيحها وتحديثها سنة 2016 تحت إسم "توصيات لتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة على التنظيم والإشراف على المؤسسات المشاركة في الشمول المالي"، وتشكل الوثيقة في مجملها إطارا مؤسسيا عالميا للممارسات السليمة في مجال نظم الرقابة الإحترازية بالإضافة إلى الإشراف البنكي وما تقدمه من قواعد يحتكم إليها في تقييم فعالية أنظمة الرقابة البنكية في الدول المختلفة، وتشمل الوثيقة على 19 مبدأ أساسيا موزعة على مجموعتين رئيسيتين بعدما كانت 29 مبدأ موزعة على مجموعتين رئيسيتين في تحديث سنة 2012، مجموعة أولى تضم المبادئ الأساسية المتعلقة بالصلاحيات والمسؤوليات ومهام السلطات الرقابية (من المبدأ 1 حتى المبدأ 12)، ومجموعة ثانية تضم المبادئ الأساسية المتعلقة بالأنظمة والمتطلبات الاحترازية (من المبدأ 14 حتى المبدأ 29)، تلك المبادئ هي[1]: المبدأ الأول: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات؛ المبدأ 2: الاستقلالية والمسؤولية والموارد والحماية القانونية للسلطات الرقابية؛ المبدأ 3: التعاون والتنسيق؛ المبدأ 4: الأنشطة المرخص لها؛ المبدأ 5: معايير الإعتماد؛ المبدأ 8: المنهج الإحترازي؛ المبدأ رقم 9: الأساليب والأدوات الاحترازية؛ المبدأ 10: التصريح للسلطات الرقابية؛ المبدأ 11: التدابير التصحيحية والعقوبات المتاحة للسلطات الرقابية؛ المبدأ 12: الرقابة على أساس موحد؛ المبدأ 14: حوكمة الشركات؛ المبدأ 15: نظام إدارة المخاطر؛ المبدأ 16: متطلبات رأس المال؛ المبدأ 17: مخاطر الائتمان؛ المبدأ 18: أصول بشأنها ملاحظات والمخصصات والاحتياطيات؛ المبدأ 24: مخاطر السيولة؛ المبدأ 25: المخاطر التشغيلية؛ المبدأ رقم 28: المعلومات المالية والشفافية؛ المبدأ 29: إساءة استخدام الخدمات المالية.

[1] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Recommandations visant l'application des Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace à la réglementation et au contrôle des établissements acteurs de l'inclusion financière**, Banque des Règlements Internationaux (BRI), Bâle, Suisse, Septembre 2016, PP : 6-34.

- نموذج (إطار) COSO2013 للرقابة الداخلية الصادر سنة 2013، بحيث قامة لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO بتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) والمسمى بـ "الرقابة الداخلية–إطار متكامل"، ويتمثل هذا الإطار الجديد في خمسة مكونات متكاملة للرقابة الداخلية، وكل مكون يتضمن مجموعة من المبادئ، والمكونات الخمسة هي[1]: بيئة الرقابة؛ تقييم المخاطر؛ الأنشطة الرقابية؛ المعلومات والإتصالات؛ أنشطة المراقبة والمتابعة.

إن المكونات الخمسة المتكاملة لنظام الرقابة الداخلية في المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) حسب نموذج COSO2013 تتضمن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى توضيح مجموعة الأهداف الخاصة بمحتوى كل مكون، كالتالي[2]: إن بيئة الرقابة هي مجموعة من المعايير والعمليات التي توفر المكونات الأساسية لتنفيذ الضوابط الداخلية للمؤسسة، ويختار مجلس الإدارة والإدارة الضوابط الداخلية الأكثر أهمية للمؤسسة، بحيث تحدد بيئة الرقابة المناسبة النزاهة والقيم الأخلاقية للمؤسسة وتحدد إستقلالية مجلس الإدارة وأسلوب الحوكمة وتحدد الهيكل التنظيمي وتحدد الإلتزام بالكفاءة وتحدد المساءلة، وتعد بيئة الرقابة ضرورية للتأثير الكلي لضوابط النظام. أما تقييم المخاطر فيتمثل في إجراء تقييمات للمخاطر لتحديد ما إذا كانت هناك مخاطر قائمة وما هو المستوى المقبول للمخاطر بالنسبة للمؤسسة، بحيث يجب تحديد الأهداف المناسبة، وتحديد وتحليل المخاطر، وتقييم مخاطر الإحتيال، وتحديد وتحليل التغيرات المهمة التي يمكن أن تؤثر على المخاطر. أما الأنشطة الرقابية فتتمثل في إنشاء وتطبيق التخفيف من المخاطر من خلال الهيكل الإداري للمؤسسة، ويمكن أن تكون الأنشطة استكشافية أو وقائية ويجب أن تكون آلية إلى أقصى حد ممكن، فالمثال الرئيسي لأنشطة الرقابة هو الفصل بين الواجبات، وعليه يجب إختيار وتطوير أنشطة الرقابة، واختيار وتطوير أنشطة مراقبة التكنولوجيا، ونشر أنشطة الرقابة من خلال السياسات والإجراءات. أما المعلومات والإتصالات، فتتمثل في المعلومات الضرورية لدعم الأداء السليم للضوابط الداخلية، ويعزز الاتصال جمع المعلومات ومشاركتها وتنظيمها لدعم الضوابط الداخلية والخارجية بشكل أفضل، ومن أجل التنفيذ الفعال للمتطلبات التي حددها مجلس الإدارة والإدارة يجب أن يكون الاتصال واضحا، بحيث يجب إستخدام المعلومات ذات الصلة، ويجب القيام بالتواصل الداخلي بشكل صحيح، ويجب إرسال المعلومات المناسبة إلى الأطراف الخارجية حول حالة الرقابة الداخلية والمسائل الأخرى التي تؤثر على عمل الرقابة الداخلية. أما أنشطة المراقبة والمتابعة فهي ضرورية لضمان أن الضوابط الداخلية تعمل ما تم إنشاؤها من أجله، وعليه يجب إجراء تقييمات مستمرة لمكونات الرقابة الداخلية، ويجب تقييم أوجه القصور والإبلاغ عنها.

[1] Annette Schandl, Philip L. Foster, **COSO Internal Control–Integrated Framework: An Implementation Guide for the Healthcare Provider Industry**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, JANUARY 2019, P 5.

[2] THECAQ, **GUIDE TO INTERNAL CONTROL OVER FINANCIAL REPORTING**, CENTER FOR AUDIT QUALITY, USA, MAY 2019, PP: 5-6.

- نموذج COBIT " Control Objectives for Information and related Technology" للرقابة الداخلية، الإصدار الحديث والحالي COBIT 2019 الصادر سنة 2019، بحيث قام معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات ITGI (المرتبط بجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات ISACA) بإصدار نموذج COBIT2019 والمسمى بـ "الإطار المرجعي لحوكمة المعلومات والتكنولوجيا المؤسسية"، والتي هي مرجعية للممارسات الجيدة في تدقيق تكنولوجيا المعلومات وحوكمة نظم المعلومات، والمتمثلة في مجموعة معايير وأطر خاصة بالرقابة على أنظمة الكمبيوتر "نظم تكنولوجيا المعلومات" للكيان (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية)، ويتمثل هذا النموذج في خمسة مكونات متكاملة للرقابة الداخلية على نظم تكنولوجيا المعلومات، الأولى تندرج ضمن أهداف الحوكمة أما الأربعة اللاحقة فتندرج ضمن أهداف الإدارة، وكل مكون يتضمن مجموعة من المبادئ والأهداف، والمكونات الخمسة هي على التوالي[1]: التقييم والتوجيه والمراقبة؛ المحاذاة والتخطيط والتنظيم؛ البناء والإمتلاك (الإقتناء) والتنفيذ؛ التقديم (التسليم) والخدمة والدعم؛ الرقابة والتقويم والقياس.

يهدف نموذج COBIT إلى مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الأهداف السبعة التالية[2]:

- مراقبة إطار الرقابة الداخلية: المراقبة الدائمة لبيئة المراقبة في تكنولوجيا المعلومات وإطار المراقبة، ويجب التقييم باستخدام أفضل الممارسات الصناعية والمعايير لتحسين بيئة وإطار الرقابة في تكنولوجيا المعلومات؛
- المراجعة الإشرافية: رصد والإبلاغ عن فعالية الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات من خلال المراجعة الإشرافية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الامتثال للسياسات والمعايير، وأمن المعلومات، وضوابط التغيير، والضوابط الموضوعة في اتفاقيات مستوى الخدمة؛
- استثناءات الرقابة: تسجيل المعلومات المتعلقة بجميع استثناءات الرقابة والتأكد من أنها تؤدي إلى تحليل السبب الأساسي واتخاذ إجراءات تصحيحية، ويجب أن تقرر الإدارة الاستثناءات التي يجب إبلاغها إلى الفرد المسؤول عن الوظيفة وأي الاستثناءات يجب تصعيدها، والإدارة مسؤولة أيضًا عن إبلاغ الأطراف المتضررة؛
- التقييم الذاتي للرقابة: تقييم مدى اكتمال وفعالية الرقابة الداخلية للإدارة على عمليات تكنولوجيا المعلومات والسياسات والعقود من خلال برنامج مستمر للتقييم الذاتي؛
- تأكيد الرقابة الداخلية: الحصول، حسب الحاجة، على مزيد من التأكيد على اكتمال وفعالية الرقابة الداخلية من خلال مراجعات الأطراف الغير من قبل وظيفة الامتثال المؤسسي أو التدقيق الداخلي أو المستشارين الخارجيين أو هيئات إصدار الشهادات؛

[1] David Lanter, **COBIT® 2019 FRAMEWORK: INTRODUCTION & METHODOLOGY**, Information Systems Audit and Control Association (ISACA), USA, 2018, P 20.
[2] ROBERT R. MOELLER, **SARBANES-OXLEY INTERNAL CONTROLS (EFFECTIVE AUDITING WITH AS5, COBIT, AND ITIL)**, John Wiley & Sons, Inc. (WILEY), USA, 2008, P 140.

- الرقابة الداخلية لدى الأطراف الغير: تقييم حالة الرقابة الداخلية لكل مزود داخلي وخارجي، والتأكد من امتثال مقدمي الخدمات الخارجيين للمتطلبات القانونية والتنظيمية والالتزامات التعاقدية؛
- الإجراءات العلاجية: تحديد الإجراءات العلاجية والبدء فيها بناءً على تقييمات المراقبة وإعداد التقارير، وهذا يشمل متابعة جميع التقييمات بما في ذلك: المراجعة والتفاوض وإنشاء استجابات الإدارة، إسناد المسؤولية عن الإصلاح أو قبول المخاطر، وتتبع نتائج الإجراءات المتخذة.

يهدف نموذج COBIT إلى تحقيق عدة مزايا وإستخدامات، على غرار مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، للعديد من الفئات المستخدمة لذلك النموذج، مثل الإدارات والمؤسسات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والمدققون، كالتالي[1]: فالإدارات يمكنهم من خلال ذلك النموذج الموازنة والتحكم في المهام والوظائف والمراقبة والتحكم في المخاطر والوفاء بالإلتزامات، أما المؤسسات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) فيمكنهم من خلال ذلك النموذج الحصول على ضمانات بشأن أمن ومراقبة وإدارة الخدمات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات، سواء تم تقديمها داخليًا أو بواسطة مزود خدمة خارجي، أما مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات فيمكنهم من خلال ذلك النموذج توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات التي يتطلبها العمل لدعم استراتيجية العمل بطريقة خاضعة للرقابة والإدارة، أما المدققون فيمكنهم من خلال ذلك النموذج إبداء رأيهم فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وتقديم نصائحهم حول مدى توفر الأمن لتكنولوجيا المعلومات.

- نموذج (قانون) SOX "loi Sarbanes-Oxley" للرقابة الداخلية، الصادر لأول مرة عن الكونغرس الأمريكي بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002، وهو قانون فيديرالي يخص إصلاح محاسبة الشركات وحماية المستثمر (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) وهو يفرض قواعد جديدة على المحاسبة والشفافية المالية، ويشار إلى القانون عادة باسم "قانون ساربينز أوكسلي" على اسم مؤيديه: السيناتور بول ساربينز والنائب مايك أوكسلي، والهدف من هذا القانون هو زيادة مسؤولية الشركات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية)، وجعل توصيل المعلومات المالية أكثر موثوقية ومكافحة السلوك المنحرف والإحتيال، ويعتبر هذا القانون أكثر أهمية لأنه أحد القوانين الفيدرالية الوحيدة التي تحكم نظام المحاسبة الأمريكي. يتكون القانون من ستة أجزاء[2]: تصديق الحسابات لجعل المدير المالي يواجه مسؤولياته وذلك من خلال التصديق على البيانات المالية، فيجب أن تكون مؤرخة وموقعة؛ محتوى التقارير من معلومات أساسية وإضافية من أجل الموثوقية والنشر؛ رقابة هيئة الأوراق المالية والبورصات؛ وجود لجنة التدقيق وقواعد التدقيق؛ إنشاء مجلس الرقابة على محاسبة الشركات

[1] ADELI, **La Maitrise des Systèmes d'Information : Le modèle COBIT (Management des technologies de l'information par les processus)**, Association pour le Développement de la logique Informatique (ADELI), FRANCE, La Lettre n° 43 – Avril 2001, P 27.
ITGI, **COBIT® 4.1**, Information Technology Governance Institute (ITGI), USA, 2007, P 25.

[2] Michèle Rioux, **À LA RESCOUSSE DU CAPITALISME AMÉRICAIN : LA LOI SARBANES-OXLEY**, Chronique de l'Observatoire des Amériques, Centre d'études sur l'intégration et la mondialisation (CEIM), Université du Québec à Montréal, canada, Janvier 2003, P 3.

العامة، وإنه هيئة تنظيمية وإشرافية تم إنشاؤها بهدف الإشراف على شركات التدقيق، ووضع المعايير، والتفتيش وفرض العقوبات، إذا لزم الأمر، على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في السلوك المنحرف؛ العقوبات، بحيث يحدد هذا القانون العقوبات الجزائية التي يتم الإبقاء عليها بحق الأشخاص الذين لا يحترمون إطار القانون.

- نموذج CoCo "the Criteria of Control" "معايير الرقابة" للرقابة الداخلية، الصادر لأول مرة عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA بكندا سنة 1995، وهو عبارة عن مجموعة من المعايير (20 معيار) الخاصة بالرقابة، مقسمة لأربعة مقاييس رئيسية، يمكن للإدارة العليا إستخدامها لإدارة أداء المنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) وتحسين عملية صنع القرار، ويؤكد النموذج على أن الرقابة تشمل المنظمة بأكملها ولكنه يبدأ على المستوى الفردي، أي مع الموظف، فهذا الأخير[1]: يؤدي مهمة، مسترشدًا بفهم الغرض منها (الهدف المراد تحقيقه) ومدعومًا بالقدرة (المعلومات والموارد والإمدادات والمهارات)، ويحتاج إلى الشعور بالالتزام لأداء المهمة بشكل جيد بمرور الوقت، وسيقوم بمراقبة أدائه والبيئة الخارجية للتعرف على كيفية القيام بالمهمة بشكل أفضل وحول التغييرات التي يجب إجراؤها، وينطبق الشيء نفسه على أي فريق أو مجموعة عمل، ففي أي منظمة تتكون من أشخاص، يكون جوهر الرقابة هو الهدف والالتزام والقدرة والمراقبة والتعلم.

يتكون النموذج من 20 معيار للرقابة مقسمة إلى أربعة مقاييس (مجموعات) كالتالي[2]: **الغرض (الهدف)**، وتشمل (إعداد وتوصيل الأهداف؛ تحديد وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجهها المنظمة عند تحقيقها لأهدافها؛ إعداد وتوصيل وتنفيذ السياسات المصممة لإنجاز أهداف المنظمة وإدارة المخاطر، لكي يتفهم العاملون ما هو المطلوب منهم ونطاق الحرية المسموحة لهم؛ إعداد وتوصيل الخطط التي تؤجه الجهود نحو تحقيق أهداف المنظمة؛ ضرورة أن تشتمل الأهداف والخطط ذات العلاقة على مقاييس أداء مستهدفة ومؤشرات)؛ **الإلتزام**، وتشمل (إعداد وتوصيل القيم الأخلاقية؛ توافق سياسات وممارسات الموارد البشرية مع القيم الأخلاقية للمنظمة ومع تحقيق أهدافها؛ التحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات والمساءلة، وتوفقها مع الأهداف المنظمة، من أجل إتخاذ القرارات والأفعال عن طريق الأفراد المناسبين؛ تبني مناخ الثقة المتبادلة لتدعيم عملية تدفق المعلومات بين الأفراد وأدائهم الفعال لتحقيق الأهداف التنظيمية)؛ **المقدرة**، وتشمل (أن يتوفر لدى الأفراد المعرفة الأساسية، والمهارات والأدوات التي تدعم عملية إنجاز الأهداف التنظيمية؛ إن كافة الإتصالات تدعم القيم التنظيمية وإنجاز الأهداف؛ يجب تحديد وتوصيل المعلومات الكافية والملائمة في الوقت المناسب من أجل مساعدة الأفراد على أداء واجباتهم المخصصة لهم بالمعرفة؛ يجب أن تتسم القرارات والأفعال التي تتخذ في الأجزاء

[1] CICA, **Guidance on Control**, Criteria of Control Board, Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA), Canada, 1995, P i.
[2] Robert R. Moeller, **Brink's Modern Internal Auditing**, Sixth Edition, John Wiley & Sons, Inc. (WILEY), USA, 2005, PP : 161-162.

المختلفة للمنظمة بالتناسق؛ يجب أن تصمم الأنشطة الرقابية كجزء متكامل في المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار أهدافها والمخاطر التي تؤثر على إنجازها والعلاقات المتداخلة بين العناصر الرقابية)؛ **المراقبة والتعلم**، وتشمل (مراقبة البيئة الخارجية والداخلية من أجل الحصول على المعلومات التي تكون بمثابة إشارة قد تستدعي معها الحاجة إلى إعادة تقييم الأهداف التنظيمية والرقابية؛ مراقبة الأداء في مقابل المؤشرات والمستهدفات التي تتضمنها الأهداف التنظيمية والخطط؛ المراجعة الدورية للفروض التي تستند عليها الأهداف التنظيمية وبما يسمح بإستمرارية التحدي؛ إعادة تقييم كل من الإحتياجات من المعلومات ونظم المعلومات ذات العلاقة، كلما يحدث تغيير في الأهداف أو كلما أمكن تحديد إخفاقات في التقارير؛ إعداد وتنفيذ إجراءات متابعة لتأكيد أن التغيرات كانت ملائمة، وأنه إتخذت الأفعال المناسبة بصددها؛ قيام الإدارة بالتقييم الدوري لفعالية الرقابة داخل المنظمة، وتوصيل النتائج إلى المسؤولين المعنيين).

- نموذج (تقرير/دليل) Turnbull "Turnbull Report" للرقابة الداخلية، المنجز لأول مرة عن مجموعة عمل من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW والصادر من قبل مجلس التقارير المالية FRC بطلب من بورصة لندن (وبعد موافقتها كذلك) بالمملكة المتحدة البريطانية سنة 1999، وفي أكتوبر 2005، أصدر مجلس التقارير المالية نسخة محدثة ومنقحة من المبادئ التوجيهية بعنوان "الرقابة الداخلية: دليل للمديرين بشأن القانون الموحد" المعروف باسم دليل Turnbull، وفي سبتمبر 2014 تم استبدال هذا بـ "دليل المخاطر"، وهو تقرير يقدم لمديري المنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) المدرجة في المملكة المتحدة المشورة بشأن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتزاماتهم تجاه كل من القانون الموحد لحوكمة الشركات. فدليل Turnbull يرى أن الرقابة الداخلية هي نظام يشمل السياسات والعمليات والمهام والسلوكيات والجوانب الأخرى للمنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية)، فالدليل يهدف إلى[1]: تسهيل عمليات الرقابة الداخلية الفعالة من خلال التمكين من الاستجابة بشكل مناسب للأعمال التجارية والتشغيلية والمالية ومخاطر الامتثال وغيرها من المخاطر لتحقيق أهداف المنظمة؛ المساعدة في ضمان جودة التقارير الداخلية والخارجية؛ المساعدة في ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وكذلك السياسات الداخلية فيما يتعلق بتسيير الأعمال.

تكمن أهمية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وفق هذا دليل فيما يلي[2]: يلعب نظام الرقابة الداخلية في المنظمة دورًا رئيسيًا في إدارة المخاطر المهمة لتحقيق أهداف أعمالها، ويساهم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية في حماية استثمارات المساهمين وأصول المنظمة؛ تسهل الرقابة الداخلية فعالية وكفاءة العمليات، وتساعد على ضمان موثوقية التقارير الداخلية والخارجية وتساعد على الامتثال للقوانين واللوائح؛ تعتبر الرقابة المالية الفعالة، بما في ذلك

[1] Professional Accountants in Business Committee (PAIB Committee), **Internal Controls—A Review of Current Developments**, Op. Cit., P 4.
[2] Turnbull Review Group, **INTERNAL CONTROL: REVISED GUIDANCE FOR DIRECTORS ON THE COMBINED CODE**, Financial Reporting Council (FRC), United Kingdom British, OCTOBER 2005, P 3.

الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة، عنصرا هاما من عناصر الرقابة الداخلية، فهي تساعد على ضمان عدم تعرض المنظمة دون داع للمخاطر المالية التي يمكن تجنبها وأن المعلومات المالية المستخدمة في العمل والنشر موثوقة، كما أنها تساهم في حماية الأصول، بما في ذلك منع الاحتيال واكتشافه؛ تتطور باستمرار أهداف المنظمة وتنظيمها الداخلي والبيئة التي تعمل فيها، ونتيجة لذلك، فإن المخاطر التي تواجهها تتغير باستمرار، لذلك فإن أي نظام سليم للرقابة الداخلية يعتمد على تقييم شامل ومنتظم لطبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، نظرًا لأن الأرباح، جزئيًا، هي المكافأة على المخاطرة الناجحة في الأعمال، فإن الغرض من الرقابة الداخلية هو المساعدة في إدارة المخاطر والتحكم فيها بشكل مناسب بدلاً من القضاء عليها.

- نموذج (إطار مرجعي) AMF "Autorité des marchés financiers" للرقابة الداخلية، الصادر لأول مرة عن هيئة الأسواق المالية بفرنسا سنة 2007 ثم تم تنقيحه سنة 2010 (لحد علم الباحث)، وهو إطار مرجعي يتعلق بالرقابة الداخلية للمعلومات المحاسبية والمالية للمنظمات (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) التي يتم قبول أوراقها المالية للتداول في سوق منظم. فيما يخص الرقابة الداخلية يحوي هذا الإطار المرجعي[1]: المبادئ العامة للرقابة الداخلية؛ إستبيان عام يتعلق بالرقابة الداخلية المحاسبية والمالية، وهو عنصر أساسي في أي نظام رقابة داخلي؛ دليل التطبيق المتعلق بالرقابة الداخلية على المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة من قبل المصدرين.

الفرع الثاني: إدارة الإمتثال والحوكمة في المؤسسات البنكية

أولا: إدارة الإمتثال والنماذج الدولية لها في المؤسسات البنكية

أما إدارة الإمتثال في البنوك فهي بمثابة وظيفة أساسية ذات نمط رقابي على كافة أعمال وأقسام وفروع البنك بما في ذلك إدارة المخاطر، وهي تسعى وتهدف إلى مراقبة مدى الإمتثال والإلتزام بالقواعد والأنظمة واللوائح المنظمة للعمل البنكي والمقرة والصادرة من طرف البنك المركزي ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية ضمن إطار قانون النقد والقرض (حالة الجزائر)، وهي تعتبر ضمن وظائف الرقابة الدائمة ومن المستوى الثاني في أغلب البنوك العمومية الجزائرية.

فوظيفة الامتثال هي وظيفة مستقلة عن الإدارة التشغيلية (العملياتية)، ويتمثل دورها في تقديم تقييمات موضوعية لوضع البنك في مجال مخاطر عدم الامتثال.

وهناك عدة نماذج دولية لإدارة الإمتثال في المنظمات (بما في ذلك المؤسسات البنكية والمالية)، منها:

- نموذج ISO19600 :2014 لإدارة الإمتثال الصادر عن منظمة التقييس الدولية ISO سنة 2014، والنموذج هو عبارة عن إطار خاص بإدارة الإمتثال في المؤسسات (بما في ذلك المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية) والمسمى بـ "نظم إدارة الامتثال – المبادئ التوجيهية"، فالغرض من هذا النموذج هو توفير إرشادات

[1] Olivier Poupart-Lafarge, **Les dispositifs de gestion des risques et de contrôle interne (Cadre de référence)**, Op. Cit., P 5.

لإنشاء وتطوير وتنفيذ وتقييم وصيانة وتحسين نظام إدارة امتثال فعال وسريع الاستجابة داخل المنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية)، تم إلغاء هذا المعيار من قبل المنظمة وتعويضه بواسطة :ISO37301 2021، يضم هذا النموذج عدة محاور رئيسية خاصة بإدارة الإمتثال هي[1]: سياق المنظمة (ويضم محاور فرعية)؛ القيادة (ويضم محاور فرعية)؛ التخطيط (ويضم محاور فرعية)؛ الدعم (ويضم محاور فرعية)؛ العملية (ويضم عدة محاور فرعية)؛ تقييم الأداء (ويضم محاور فرعية)؛ التحسين (ويضم محاور فرعية).

- نموذج ISO37301: 2021 لإدارة الإمتثال الصادر عن منظمة التقييس الدولية ISO سنة 2021، وهي تحديث وتعديل وتكملة وتعويض لنموذج ISO19600: 2014 الصادر عن نفس المنظمة سنة 2014، والنموذج هو عبارة عن إطار خاص بإدارة الإمتثال في المؤسسات (بما في ذلك المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية) والمسمى بـ "نظم إدارة الامتثال – المتطلبات ودليل الإستخدام"، فالغرض من هذا النموذج هو توفير إرشادات لإنشاء وتطوير وتنفيذ وتقييم وصيانة وتحسين نظام إدارة امتثال فعال وسريع الاستجابة داخل المنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) بالإضافة إلى تقديم مجموعة المتطلبات الضرورية لتنفيذ إدارة الإمتثال داخل المنظمة وتقديم دليل الإستخدام لتحسين تنفيذ إدارة الإمتثال بكل كفاءة وفعالية، يضم هذا النموذج عدة محاور رئيسية خاصة بإدارة الإمتثال هي[2]: سياق المنظمة (ويضم عدة محاور فرعية)؛ القيادة (ويضم عدة محاور فرعية)؛ التخطيط (ويضم عدة محاور فرعية)؛ الدعم (ويضم عدة محاور فرعية)؛ العملية (ويضم عدة محاور فرعية)؛ تقييم الأداء (ويضم عدة محاور فرعية)؛ التحسين (ويضم عدة محاور فرعية).

ثانيا: تعريف الحوكمة في المؤسسات البنكية

أما بالنسبة للحوكمة البنكية، إضافة للتعريف الذي تم ذكره في المبحث السابق، تعني الحوكمة في الجهاز البنكي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز البنكي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة[3].

فالحوكمة البنكية تتضمن وضع الخطط والسياسات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والأساليب والإجراءات السليمة الخاصة بكيفية حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية، وإدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشؤون وأنشطة البنك، والتي تشمل على: وضع الخطط والسياسات والإستراتيجيات لعمل المؤسسات البنكية؛ وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك؛ تفعيل أداء مجالس الإدارات؛ تشغيل عمليات البنك بشكل يومي؛

[1] ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO19600 (COMPLIANCE MANAGEMENT SYSTEMS– GUIDELINES)**, First edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2014, PP: 5-27.

[2] ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO37301 (COMPLIANCE MANAGEMENT SYSTEMS– Requirements with guidance for use)**, First edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2021, PP: 5-19.

[3] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 281.

تحديد المخاطر المقبولة للنشاط البنكي؛ كيفية الوفاء بمسؤولياتهم تجاه المساهمين وأصحاب المصالح؛ وضع الهياكل التنظيمية للإدارات التنفيذية وتفعيل أدوارها؛ كيفية تنظيم أنشطة البنك بشكل آمن وسليم ومتفق مع اللوائح والقوانين؛ وضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية؛ تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح؛ وضع أنظمة فعالة للتقارير عن أداء مختلف الإدارات والأقسام؛ حماية مصالح المودعين.[1]

وتتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة البنكية في مجموعتين، تمثل المجموعة الأولى الأطراف الداخلية وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمدققون الداخليون، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأطراف الخارجية، الممثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الإئتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني، التنظيمي والرقابي، أما الركائز الأساسية التي لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب[2].

ثالثا: أهمية الحوكمة في المؤسسات البنكية

تكمن أهمية الحوكمة في المؤسسات البنكية فيما يلي[3]:

- أهمية البنوك كمركز للأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة؛
- عرضة البنوك، بوجه عام، للصدمات المالية أكثر من غيرها من المؤسسات الصناعية والتجارية؛
- طبيعة أعمال البنوك التي تتسم بسرعة الحركة؛
- الدور الكبير والمهم للبنوك، كعون إقتصادي، في الاقتصاد الوطني من خلال العمليات البنكية التي تقوم بها؛
- الأثار الأوسع انتشارا المترتبة على إنهيار البنوك والتي تنال من جميع الأطراف كالمودعين والدائنين والمساهمين؛
- تساعد البنوك في إدارة المخاطر البنكية والرقابة عليها بطريقة منظمة وممنهجة وسليمة؛
- إن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة، أبرزها تحسن أداء البنوك، وارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة؛
- التطور السريع والمتزايد للصناعة البنكية، خاصة على الصعيد الدولي، وما يسايره من تزايد شدة المنافسة بين المؤسسات البنكية على الصعيد العالمي وما يصاحبه من تحولات جذرية في ملكية البنوك كالاستحواذ والاندماج البنكي، وهو ما يجعل الحوكمة البنكية عنصرا مهما وحاسما في تأمين الآليات القادرة على استيعاب تحديات تلك التحولات؛

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 244.
حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص ص:281-282.

[3] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 244-245.
حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-51.

- ازدياد اهتمام البنوك في العصر الحالي بالابتكارات المالية كالمشتقات المالية والتكنولوجيا المالية، وهذا ما يحتم إدارة رشيدة بالبنك للتماشي ما تلك الابتكارات؛
- تفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال.

المطلب الثاني: التدقيق في المؤسسات البنكية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرف التعاريف الخاصة بالتدقيق في البنوك ثم نوجز مختلف الأهداف التي يسعى التدقيق البنكي إلى تحقيقها ثم نتكلم مختلف المرجعيات الدولية والمحلية المنظمة لعملية التدقيق في المؤسسات البنكية، ثم نتكلم عن أجهزة تدقيق المؤسسات البنكية.

الفرع الأول: مدخل للتدقيق في المؤسسات البنكية

أولا: التدقيق بالمؤسسات البنكية (التعريف، الأهداف، المرجعيات الدولية والمحلية، المعايير الدولية)

قبل التطرق لتعريف التدقيق البنكي وجب التطرق لمفهوم التدقيق.

يعرف التدقيق بصورة رئيسية بأنه فحص للمعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغرض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني[1].

كما يقصد بالتدقيق بشكل عام بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع قيد التدقيق فحصا انتقاديا منظما، وإبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية للمشروع في نهاية فترة زمنية محددة، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[2].

كما أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية مفهوما آخر للتدقيق لا يزال هو المفهوم السائد حتى الآن، حيث عرفته بأنه عملية منتظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين[3].

من خلال دراسة المفاهيم السابقة للتدقيق يمكن استخلاص العناصر الأساسية التي ترتكز عليها، وهي[4]:

- إن التدقيق عملية منتظمة تتم من خلال منهج يعتمد على التخطيط وفق برنامج محدد يقوم بإعداده المدقق؛
- إن عملية التدقيق تعتمد على حصول المدقق على الأدلة والقرائن المرتبطة بتأكيدات الإدارة عن الأحداث والأنشطة الاقتصادية للمنشأة قيد التدقيق؛
- إن عملية التدقيق تعتمد على فحص الأدلة وتقييمها بموضوعية لتحديد مدى الاتفاق بينها وبين تأكيدات الإدارة من جهة ومدى توافقها مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من جهة أخرى؛
- إن عملية التدقيق تنتهي بإصدار تقرير نهائي يوضح نتائج هذه العملية ومدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة نشاط المنشأة خلال فترة محددة وإيصال هذا التقرير إلى الجهات المعنية التي تعتمد عليه.

---

[1] إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2012، ص 12.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] نفس المرجع، ص 25.

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ يدرك بأن هذا الأخير جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، بحيث يرجع أصل تسمية مصطلح التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، بالتالي صحتها[1].

كما نجد أنه في العصر الإسلامي قد تمت ممارسة وظيفة التدقيق حيث أن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها وكان الغرض الرئيسي من هذه الوظيفة هو اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية[2].

لقد تطورت وظيفة التدقيق عبر العصور وخاصة منذ بداية القرن العشرين وهذا التطور راجع إلى تطور اقتصاد السوق وعند ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة، والزيادة في أنشطة المؤسسات والشركات المساهمة، وفي هذا الإطار أصدرت بعض الدول الصناعية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا نصوصا تشريعية تلزم الشركات المساهمة بتعيين خبراء مستقلين لتدقيق الوثائق المحاسبية والمالية للمصادقة عليها عن طريق إعداد تقرير كتابي يكون دوري ويتم بعد انتهاء المؤسسة من إعداد الحسابات الختامية ويبدي فيه المدقق رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة الحسابات المالية[3].

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة مستخدمي القوائم المالية المدققة وتعتمدها في إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، كما نجد أن مجلس إدارة المؤسسة يعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء[4].

يجب توافر صفات شخصية وأخلاقية معينة في المدقق تؤهله للقيام بواجباته على أفضل وجه ممكن وأهم هذه الصفات هي[5]: الأمانة والنزاهة؛ المحافظة على أسرار المهنة؛ الصبر واللباقة والقدرة على التصرف؛ الثقافة والمعرفة.

للتدقيق العديد المزايا والتي من الممكن أن تكون ذات فائدة للمنشأة محل التدقيق أو للملاك، منها[6]: يقوم التدقيق باكتشاف الأخطاء والتلاعب؛ يمكن للمنشأة التي حساباتها مدققة أن تحصل على القروض البنكية

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص: 6-7.

[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-12.

[3] نفس المرجع، ص 12.

[4] نفس المرجع، ص 15.

[5] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 67.

[6] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص ص: 22-23.

بسهولة؛ يسهل اكتشاف الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق ويتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسينه؛ التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنشأة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة؛ يؤدي التدقيق إلى الالتزام من قبل المسجل في الدفاتر والمحاسبين في المنشأة، والحرص والالتزام في أداء عملهم؛ يمكن تحديد ضريبة الدخل على المنشأة بسهولة وبوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها؛ عند بيع المنشأة يمكن تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها؛ تساعد الحسابات المدققة في حالة نشوء الخلاف بين المنشأة والعاملين حول الأجور والرواتب؛ في حالة تعرض المنشأة لخسائر نتيجة الكوارث (الحريق، الفيضانات وغيرها) فإنه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات تم تدقيقها في المنشأة؛ يمكن للمنشأة أن تستفيد من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل أو مواطن الضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمنشأة.

إن التدقيق بالمؤسسات البنكية، يتمثل في عملية المتابعة والملاحظة والفحص وتقديم التوصيات والإرشادات، والغاية الأساسية منه هو الاطمئنان من أن الأعمال والمعاملات تتم حسب القوانين واللوائح والأسس والمعايير، وبيان المخالفات وتحليلها وبيان أسبابها وتقديم التوصيات اللازمة للتطوير إلى الأفضل في المستقبل وذلك للمحافظة على الأموال وتنميتها وتحديد كافة الحقوق بالعدل، فتلك العملية يقوم بها فريق من المدققين والمراقبين الذين تتوافر فيهم مواصفات وشروط معينة تمكنهم من القيام بالمهام والمسؤوليات على الوجه الأفضل، ويتمثل نطاق التدقيق في الأعمال والتصرفات والمعاملات والخدمات التي يقوم بها البنك خلال فترة زمنية محددة[1].

فالتدقيق البنكي هو التدقيق الذي يمارس على المؤسسات البنكية عبر كافة مستوياتها وهياكلها وفروعها المحلية وحتى الدولية.

يسعى التدقيق في المؤسسات البنكية إلى تحقيق عدة أهداف منها[2]:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء وغش؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية؛
- بيان مصداقية المعلومات التي تحويها القوائم المالية لكافة الأطراف المعنية؛
- الاطمئنان من اتباع النظم والأسس والسياسات المالية والبنكية والمحاسبية وغيرها والالتزام بها عند التنفيذ؛
- بيان التجاوزات والانحرافات والإفصاح عن أوجه القصور وتحليل أسبابها وتقديم الإرشادات والتوجيهات والنصائح لمعالجتها؛
- الحصول على رأي فني محايد حول مدى مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات؛

[1] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2013، ص 144.

[2] نفس المرجع، ص ص: 144-146.

- يعتبر المدقق وكيلا عن المساهمين؛
- تقديم تقارير وبيانات إلى الجهات المعنية بالبنك لإيضاح دورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيان مدى قيام البنك بالمسؤوليات الملقاة عليه اتجاه تنمية المجتمع وتطهير البيئة؛
- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛
- خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات سواء تمثلت هذه الأطراف في الإدارة أو المستثمرين أو رجال الأعمال والمحللين الماليين والاقتصاديين والهيئات الحكومية؛
- المساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي يعمل فيه البنك؛
- التأكد من صدق وسلامة البيانات المسجلة في السجلات والدفاتر ومدى تعبيرها عن المعاملات التي قام بها البنك؛
- تقويم أداء عمل البنوك على فترات دورية لبيان الإيجابيات للعمل على دعمها؛ وإبراز السلبيات لتقديم التوصيات اللازمة.

هناك عدة مرجعيات (أطر) يعتد بها في عملية التدقيق (التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) في المؤسسات البنكية والمالية، منها ما هي دولية ومنها ما هي محلية (طبعا في الجزائر)، من أبرزها:

مرجعيات التدقيق الدولية: تتمثل في:

- مجلس معايير التدقيق ASB التابع للمعهد (المجمع) الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الذي قام بإصدار مجموعة معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما GAAS؛
- مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية IAASB، الذي كان يعرف سابقا بلجنة ممارسة التدقيق الدولية IAPC، وهو منبثق عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، والذي قام بإصدار مجموعة معايير التدقيق الدولية ISAs؛
- معهد المدققين الداخليين IIA والذي قام بإصدار المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IPPF؛
- المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخليين IFACI، هو الفرع الفرنسي لمعهد المدققين الداخليين IIA، والذي قام بإصدار إطار المرجع الدولي للممارسات المهنية في التدقيق الداخلي (CRIPPAI) والذي يتضمن إرشادات معتمدة من معهد المدققين الداخليين، وهو يعتمد به في البنوك التجارية العمومية الجزائرية؛
- جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات ISACA، التي قامت من خلال معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات ITGI التابع لها بإصدار نموذج COBIT2019 " Control Objectives for Information and related Technology" للرقابة الداخلية، والمسمى بـ "الإطار المرجعي لحوكمة المعلومات والتكنولوجيا المؤسسية"؛
- المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA والذي قام بإصدار نموذج CoCo "معايير الرقابة" للرقابة الداخلية؛

- الجمعية الفرنسية للتدقيق والاستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات AFAI، هي جمعية تجمع بين خبراء استشاريين في مجال التدقيق ونظم المعلومات في فرنسا، هي الفرع الفرنسي من ISACA، وهي مكرسة لتدقيق تكنولوجيا المعلومات والتحكم في أنظمة المعلومات، وتهدف إلى تعزيز تطوير أساليب وتقنيات تدقيق ومراقبة تكنولوجيا المعلومات.

مرجعيات التدقيق المحلية (الجزائرية): فتتمثل في:

- المجلس الوطني للمحاسبة CNC التابع لوزارة المالية MF الذي قام بإصدار مجموعة معايير التدقيق الجزائرية NAA (حاليا 16 معيار موزعة على أربعة مجموعات)؛
- المصف الوطني للخبراء المحاسبين المنبثق عن المجلس الوطني للمحاسبة والمنظم لعمل الخبراء المحاسبين؛
- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المنبثقة عن المجلس الوطني للمحاسبة والمنظم لعمل محافظي الحسابات؛
- القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المنظم لمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي تتطرق بعض بنوده بطريق مباشرة أو غير مباشرة للتدقيق مثل البند الذي يعرف لجنة التدقيق؛
- بنود ومواد القوانين والأنظمة الخاصة بالنقد والقرض المتعلقة بالتدقيق.

يستند التدقيق البنكي إلى مجموعة من المعايير التي تضبط وتصوب وتوجه عمله، وهي المعايير المقبولة قبولا عاما، والمعايير الدولية والمعايير المحلية "الجزائرية".

فقد أصدر مجلس معايير التدقيق ASB التابع للمعهد (المجمع) الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA مجموعة من معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما GAAS، وهي مجموعة من الإرشادات المهنية التي يستخدمها المدقق عند إجراء عمليات التدقيق، فهي تساعد على ضمان دقة وإتساق وقابلية إجراءات وتقارير المدقق، كما أنها تعتبر مقياس لجودة الأداء والإجراءات والأهداف التي يجب تحقيقها والتي يجب أن يتبناها المدقق أثناء قيامه بعمله، وتنقسم معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما إلى ثلاثة مجموعات: مجموعة المعايير العامة، مجموعة معايير العمل الميداني، مجموعة معايير إبداء الرأي.

فمجموعة المعايير العامة هي التي ترتبط بالمدقق، من حيث تأهيله العلمي والعملي، إضافة إلى مجموعة الصفات التي يجب أن يتصف بها، حيث تشمل هاته المجموعة ثلاث معايير هي[1]: معيار التأهيل العلمي والعملي؛ معيار استقلال وحياد المدقق؛ معيار بذل العناية المهنية اللازمة.

أما مجموعة معايير العمل الميداني فترتبط بتنفيذ التدقيق، حيث تشمل ثلاث معايير هي[2]: معيار التخطيط الملائم لعملية التدقيق؛ معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ معيار الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-42.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 125-127.

أما مجموعة معايير إبداء الرأي فترتبط بالمدقق القائم بعملية التدقيق وهي تعتبر آخر معيار يجب الالتزام به، إذ ينبغي أن يوضح ويشير في التقرير المقدم وبكل صراحة عن رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة[1]، كما يجب أن يقوم المدقق بإبداء رأي فني حول المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية كوحدة واحدة باستعمال أحد أنواع التقرير التالية[2]: التقرير النظيف؛ التقرير التحفظي؛ التقرير السالب؛ تقرير عدم إبداء الرأي.

إضافة إلى معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما GAAS والمقسمة إلى ثلاثة مجموعات، نجد مجموعة معايير التدقيق الدولية ISAs (ثلاثة عشر مجموعة، كل مجموعة تتضمن عدد من معايير التدقيق الدولية) التي أصدرتها لجنة ممارسة التدقيق الدولية IAPC، وهي هيئة مستقلة تأسست سنة 1978، كانت إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من عام 1978 إلى عام 1991، والتي تمت إعادة تشكيلها بعد سنة 2002 وتعرف حاليا بمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB)، وتشمل هذه المعايير المجموعات التالية[3]: المجموعة الأولى: الأمور التمهيدية؛ المجموعة الثانية: المبادئ العامة والمسؤوليات؛ المجموعة الثالثة: تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء؛ المجموعة الرابعة: الرقابة الداخلية؛ المجموعة الخامسة: أدلة الإثبات؛ المجموعة السادسة: الاستفادة من عمل آخرين؛ المجموعة السابعة: نتائج التدقيق وتقاريره؛ المجموعة الثامنة: المجالات المتخصصة؛ المجموعة التاسعة: الخدمات ذات العلاقة؛ المجموعة العاشرة: البيانات الدولية لمهنة التدقيق؛ المجموعة الحادية عشر: المعايير الدولية لارتباطات الفحص؛ المجموعة الثانية عشر: تنطبق على جميع عمليات التأكيد؛ المجموعة الثالثة عشر: الخدمات ذات العلاقة.

إضافة إلى معايير التدقيق الدولية ISAs، هناك مجموعة من المعايير الدولية التي أصدرها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) وهي: المعايير الدولية لعمليات التأكيد؛ المعايير الدولية لعمليات المراجعة؛ المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة؛ المعايير الدولية لرقابة الجودة؛ ملاحظات ممارسة التدقيق الدولية.

وهناك معايير تدقيق دولية تم إصدارها بخصوص التدقيق البنكي بالخصوص وتتمثل في[4]: ISA1000 إجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك، ISA1004 العلاقة بين المشرفين على البنك والمراجعين الخارجيين، ISA1006 مراجعة البيانات المالية للبنوك.

أما بالنسبة لمعايير التدقيق الدولية المندرجة ضمن المجموعات الثلاثة عشر السابقة الذكر، فمنها ما هو ذات علاقة بالتدقيق البنكي، منها نذكر[5]: ISA200: الأهداف العامة لمدقق الحسابات المستقل والسلوك من التدقيق

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] نفس المرجع، ص ص: 55-57.

[3] بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018، ص 24.

[4] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[5] نفس المرجع، ص ص: 31-32.

وفقا للمعايير الدولية للتدقيق؛ ISA210: الشروط المتعلق بعملية التدقيق؛ ISA220: مراقبة الجودة وتدقيق القوائم المالية؛ ISA230: وثائق التدقيق؛ ISA240: مسؤولية المدقق الخاصة بالإفصاح عن الغش عند تدقيق القوائم المالية؛ ISA250: النظر في القوانين واللوائح عند تدقيق القوائم المالية؛ ISA260: الاتصالات مع المسؤولين عن الحوكمة؛ ISA265: إيصال أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى المسؤولين عن الحوكمة والإدارة؛ ISA300: التخطيط لتدقيق البيانات المالية؛ ISA315: فهم الشركة وبيئتها وتقييم مخاطر البيانات الخاصة المادية؛ ISA320: الأهمية النسبية في التدقيق؛ ISA330: إجراءات المدقق في الإستجابة للمخاطر المقيمة؛ ISA402: اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستعمل مؤسسات خدمية؛ ISA450: تقييم الأخطاء المكتشفة عند التدقيق؛ ISA500: أدلة الإثبات؛ ISA501: أدلة الإثبات–إعتبارات إضافية لبنود محددة؛ ISA505: المصادقات الخارجية؛ ISA510: تكاليف التدقيق لأول مرة–الأرصدة الإفتتاحية؛ ISA520: الإجراءات التحليلية؛ ISA530: المعاينة في التدقيق وإجراءات الإختبارات–الإنتقائية الأخرى؛ ISA540: تدقيق التقديرات المحاسبية؛ ISA550: الأطراف ذات العلاقة؛ ISA560: الأحداث اللاحقة؛ ISA570: استمرارية الشركة؛ ISA580: إقرارات الإدارة؛ ISA600: الاستفادة من عمل مراجع آخر؛ ISA610: مراعاة عمل التدقيق الداخلي؛ ISA620: الاستفادة من عمل الخبير؛ ISA700: تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الغرض التام؛ ISA701: التعديلات على تقرير المدقق المستقل؛ ISA710: الأرقام المقارنة؛ ISA720: مسؤوليات المدقق المتعلقة بمعلومات أخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة؛ ISA800: اعتبارات خاصة عند تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا للأطر والاستعمالات الخاصة؛ ISA805: اعتبارات خاصة عند التدقيق الجزئي للقوائم المالية؛ ISA810: اعتبارات خاصة عند التقرير المختصر حول القوائم المالية؛ ISQC: المعايير الدولية لمراقبة الجودة؛ ISQC01: ضبط جودة الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعات من القوائم المالية، والتأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

إضافة إلى ما سبق ذكره، هناك معايير دولية خاصة بالتدقيق الداخلي IPPF (المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي) منها ما هو يستعمل في التدقيق البنكي، فتلك المعايير تشكل الأساس لممارسة مهنة التدقيق الداخلي (بما في ذلك التدقيق البنكي الداخلي) وتتألف تلك المعايير من قسمين، معايير الخصائص والتي تحدد الخصائص الواجب توفرها في المؤسسات والأفراد الذين يمارسون عملية التدقيق الداخلي، ومعايير الأداء التي تتناول طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد معايير الخصائص ومعايير الأداء على جميع خدمات التدقيق الداخلي، كما توجد هناك معايير تدقيق بنكي في ظل معايير ISO وهي معايير تقييس دولية تهدف إلى تحقيق الجودة والأداء وتسهيل عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات، ومن بين تلك المعايير التي يستند عليها في التدقيق البنكي نجد: ISO9362 (الرموز المعرفة للبنك في المعاملات الإلكترونية)، ISO4217 (تحديد مختلف العملات)، ISO31000 (إدارة المخاطر)، ISO13616 (رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN).[1]

[1] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35–36.

إضافة إلى معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما والمعايير الدولية للتدقيق، سعت الجزائر من خلال المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية لإصدار مجموعة من معايير التدقيق المحلية NAA، والتي تؤدي إلى تطوير مهنة التدقيق ورفع مستوى كفاءة الأداء المهني للمدققين إلى المستوى الدولي، وإزالة اللبس والغموض من ذهن المدققين، وكذلك المساهمة في تقليص التفاوت بينهم.

وفي هذا الصدد يوجد إلى حد الساعة أربعة إصدارات لمعايير التدقيق المحلية (الجزائرية)، يتضمن كل إصدار أربعة معايير كالآتي:

- الإصدارات الأولى لمعايير التدقيق المحلية: وتضم المعايير التالية[1]: المعيار الجزائري للتدقيق 210 "اتفاق حول أحكام مهام التدقيق"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 505 "التأكيدات الخارجية"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 560 "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 580 "التصريحات الكتابية"؛
- الإصدارات الثانية لمعايير التدقيق المحلية: وتضم المعايير التالية[2]: المعيار الجزائري للتدقيق 300 "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 500 "العناصر المقنعة"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 510 "مهام التدقيق الأولية–الأرصدة الإفتتاحية"؛ المعيار 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية"؛
- الإصدارات الثالثة لمعايير التدقيق المحلية: وتضم المعايير التالية[3]: المعيار الجزائري للتدقيق 520 "الإجراءات التحليلية"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 570 "استمرارية الإستغلال"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 610 "استخدام أعمال المدققين الداخليين"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 620 "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق"؛
- الإصدارات الرابعة لمعايير التدقيق المحلية: وتضم المعايير التالية[4]: المعيار الجزائري للتدقيق 230 "وثائق التدقيق"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 501 "العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السبر في التدقيق"؛ المعيار الجزائري للتدقيق 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها".

ثانيا: أسس التدقيق في المؤسسات البنكية

وللتدقيق في المؤسسات البنكية عدة أسس وقواعد ومبادئ تحكمه وتضبط عمل المدقق من أهمها نجد[5]:

- الأسس الإيمانية: يجب على المدقق أن يستشعر بأن الله سبحانه وتعالى يراقبه في كل معاملاته وتصرفاته، مما يجعله يعمل بإخلاص و بإتقان؛
- الأسس الأخلاقية: أن يتسم المدقق بالصدق والأمانة في البيانات والمعلومات المدرجة في تقاريره والمقدمة إلى الإدارة، كما يجب عليه تحمل المسؤولية وحفظ أسرار البنك وأسرار الغير؛

[1] مقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**، وزارة المالية، الجزائر، 2016، ص 2.

[2] مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**، وزارة المالية، الجزائر، 2016، ص 2.

[3] مقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**، وزارة المالية، الجزائر، 2017، ص 2.

[4] مقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**، وزارة المالية، الجزائر، 2018، ص 2.

[5] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 146-149.

- أساس الشمولية: يجب أن يغطي التدقيق كافة الأنشطة والعقود التي يمارسها البنك، كما تباشر على جميع الأفراد بالمستويات الإدارية سواء كانوا بالمستويات العليا أو الدنيا، أي أن نطاق التدقيق في البنك يجب أن يشمل الجوانب المالية والمحاسبية والإدارية والتشغيلية والتكنولوجية والاجتماعية؛
- أساس الموضوعية: يجب أن تكون عملية التدقيق وتقاريرها مؤيدة بالأدلة الثابتة الموضوعية؛
- أساس الفورية: يجب أن تتم عمليات التدقيق أولا بأول وأن تكون عند التخطيط، ومتزامنة مع التنفيذ وبعده حتى يمكن معرفة المخالفات والتجاوزات، وأوجه القصور فور حدوثها وبيان الأسباب، كما يجب أن تكون هناك سرعة في إتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح والتطوير إلى الأحسن؛
- أساس الجمع بين الثبات والمرونة: ويقصد بذلك ثبات أسس ومعايير التدقيق ومرونة الإجراءات والأساليب والأدوات التي تستخدم والتي يجب أن تتكيف حسب الظروف والمتغيرات المحيطة بالبنك، وعلى المدقق أن يأخذ بأحدث الأساليب التقنية الحديثة كأساليب الحاسبات الإلكتروني ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات؛
- أساس المعرفة والكفاءة الفنية: ويعني أن يكون المدقق على علم بطبيعة أنشطة المؤسسات البنكية ولديه خبرة ملائمة، وعليه أن يطور أداءه وينمي كفاءته ويكتسب الخبرة ممن سبقوه من خلال المواظبة على الدورات التدريبية؛
- أساس الاستمرارية: ويقصد بذلك استمرارية عملية التدقيق مادام النشاط قائما ومستمرا، بمعنى ألا تكون وقتية أو حسب الطلب، وهذا ما يضمن الفورية في اكتشاف المخالفات والانحرافات، وإبراز أوجه القصور لمعالجتها فورا، مما يستوجب وجود خطة وبرنامج زمني للتدقيق للسنة المالية، وهذه الميزة تختلف عن التدقيق غير المستمر الذي يتم فقط في نهاية السنة أو عندما يحدث طارئ.

فوفقا للجنة بازل، كإطار عام لمبادئ الحوكمة البنكية، يعتبر الاستخدام الفعال لعمل التدقيق (التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) بالمؤسسات البنكية كاعتراف بأهمية وظيفة الرقابة التي يقوم بها المدققون، ومن الملاحظ أن أهمية الرقابة على المستويين الداخلي والخارجي لا تنحصر في قيام المراقبين بدورهم فحسب، وإنما في الاستفادة من التقارير المرفوعة من جهتهم إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وذلك على نحو فعال وفي الوقت المناسب، فدور المدققين يعد حيويا في عملية الحوكمة البنكية، حيث تعزز كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلال: ادراك أهمية وظيفة التدقيق وتأكيدها في جميع أقسام البنك؛ تبني الإجراءات التي تعزز مكانة واستقلالية المدققين؛ الاستفادة الفعلية وفي الوقت المناسب من ملاحظات ومقترحات المدققين؛ ضمان استقلالية مدير التدقيق بالعمل على تقديم تقريره إلى رئيس مجلس الإدارة أو رئيس لجنة التدقيق في المجلس؛ السماح للمدققين الخارجيين بتقييم كفاءة الرقابة الداخلية؛ اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة من لدن الإدارة لمعالجة المشاكل المثبتة من لدن المدققين في الوقت المناسب؛ التأكد من أن أساليب التعويض المالي منسجمة مع القيم الأخلاقية للبنك وأهدافه واستراتيجيته وبيئته.[1]

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 78-79.

ثالثا: التدقيق التحليلي بالمؤسسات البنكية

من أهم أحد العوامل الرئيسية المحافظة على استقرار النظام البنكي والمالي والثقة فيه نجد الإشراف البنكي الذي يخدم المصلحة العامة، وهو قائم على التدقيق التحليلي المستمر للبنك، بحيث أنه ينبغي أن يكون منهج التدقيق التحليلي للبنوك المطبق من قبل المشرفين مماثلا لذلك الذي يطبقه محللو القطاع الخاص والمدققين الخارجيين أو مديري البنك، ويشكل الإشراف على البنوك جزءا لا يتجزأ من عملية أعرض كثيرا ومتواصلة وتشمل في العادة مراقبة خارج الموقع وفحصا داخل الموقع، وتشمل هذه العملية إرساء إطار قانوني للقطاع البنكي وتحديد السلطات التنظيمية والإشرافية، وتعريف شروط ومعايير الترخيص وتنفيذ اللوائح والقوانين التي تحد من مستوى المخاطرة المسموح للبنوك بتحملها، وتشمل الخطوات الأخرى الضرورية إرساء إطار للإعداد الرشيد للتقارير والمراقبة خارج المواقع وتنفيذ هذه الأنشطة، ويتلو ذلك إشراف في الموقع، وتوفر نتائج أعمال الفحص داخل الموقع مدخلات لعملية التنمية المؤسسية للبنوك ذات الصلة وتحسين البيئة التنظيمية والإشرافية.[1]

فالتدقيق التحليلي في البنوك هو إحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المدقق للتعرف على المؤشرات المالية للتقارير المالية للبنك مقارنة بفترات سابقة أو ببنوك أخرى، حيث يعتمد عليها في تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناءا على العلاقات التاريخية التي تربط التقارير المالية ببعضها البعض. فالتدقيق التحليلي في البنوك يهدف إلى: فهم العمليات البنكية؛ تحديد العمليات البنكية التي تحيط بها المخاطر البنكية؛ تقييم مدى إختبار صحة تنفيذ العمليات البنكية؛ تحديد العمليات البنكية التي تستلزم تدقيق إضافي؛ المراجعة الإجمالية والشاملة للمعلومات المالية.

يمر التدقيق التحليلي للبنوك بعدد من المراحل تكون فيها نتائج مرحلة ما مدخلات للمرحلة الموالية والهدف النهائي لهذه العملية مجموعة من التوصيات التي إن تم تنفيذها على الوجه الأكمل ينتج عنها وسيط مالي آمن وسليم ويعمل بصورة جيدة[2]، وفيما يلي مراحل عملية التدقيق التحليلي[3]:

- مرحلة بناء وجمع بيانات المدخلات، ومن بين المصادر/الأدوات المستعان بها نجد الاستقصاء، القوائم المالية وبيانات مالية أخرى، أما بالنسبة لمخرجات هاته المرحلة فتتمثل في بيانات مدخلات واستبيانات وجداول بيانات مالية مكتملة؛
- مرحلة معالجة البيانات، ومن بين المصادر/الأدوات المستعان بها نجد بيانات مدخلات مكتملة (استبيانات وجداول بيانات مالية)، أما بالنسبة لمخرجات هاته المرحلة فتتمثل في بيانات مخرجات معالجة؛
- مرحلة تحليل/تفسير بيانات المخرجات المعالجة/المقننة، ومن بين المصادر/الأدوات المستعان بها نجد بيانات مدخلات وبيانات مخرجات معالجة، أما بالنسبة لمخرجات هاته المرحلة فتتمثل في نتائج تحليلية؛

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات) شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007–2008، ص ص: 839–840.

[2] نفس المرجع، ص 840.

[3] نفس المرجع، ص 842.

- مرحلة إعداد تقرير تحليل خارج الموقع عن مخاطر البنك، ومن بين المصادر/الأدوات المستعان بها نجد نتائج تحليلية وتقارير الفحص السابقة في الموقع، أما بالنسبة لمخرجات هاته المرحلة فتتمثل في تقرير فحص خارج الموقع و/أو شروط مرجعية للفحص في الموقع؛
- مرحلة المتابعة من خلال الفحص في الموقع، التدقيق التحليلي، ومن بين المصادر/الأدوات المستعان بها نجد تقرير فحص خارج الموقع وشروط مرجعية للفحص في الموقع، أما بالنسبة لمخرجات هاته المرحلة فتتمثل في تقرير فحص خارج الموقع وخطة تنمية مؤسسية أو مذكرة نفاهم؛
- مرحلة تقوية مؤسسية، ومن بين المصادر/الأدوات المستعان بها نجد تقرير فحص خارج الموقع ومذكرة تفاهم للتنمية المؤسسية، أما بالنسبة لمخرجات هاته المرحلة فتتمثل في وسيط مالي يعمل بصورة جيدة؛
- مرحلة تكرار العملية اعتمادا على التقارير السابقة وأوجه القصور التنظيمي المتعرف عليها.

يتضمن التدقيق التحليلي عادة تدقيق الأوضاع والظروف المالية وقضايا خاصة ذات صلة بالتعرض للمخاطر وإدارة المخاطر، وبالإضافة إلى التحقق من صحة الاستنتاجات المتوصل إليها أثناء التدقيق خارج الموقع يغطي التدقيق في الموقع عددا أكبر بكثير من الموضوعات وتعنى بدرجة أكبر بجوانب كيفية تشمل مدى توافر وجودة المعلومات الإدارية والأسئلة التي تطرح أثناء كل مراحل عملية التدقيق التحليلي ينبغي أن تركز على: ماذا حدث؛ لماذا حدث؛ تأثير الحدث/الاتجاه؛ استجابة إدارة البنك واستراتيجيتها؛ توصيات المحلل؛ ما أوجه الضعف الواجب إبرازها.[1]

وفيما يلي الإطار التحليلي للتدقيق التحليلي (ملخص مقترح لتقارير البنك التحليلية) خارج وداخل المواقع أو التقارير التشخيصية لبنك ما، والتفاصيل التي ينبغي أن يبحث عنها المحلل أثناء تدقيق تحليلي ما متصل بإدارة المخاطر[2]:

- الملخص التنفيذي والتوصيات؛ الاحتياجات التنموية المؤسسية؛ نظرة عامة على القطاع المالي والبنكي وتنظيمه؛
- نظرة عامة على البنك وثقافة إدارة المخاطر الخاصة به: خلفية تاريخية ومعلومات عامة؛ هيكل المجموعة والمنظمة؛ النظم المحاسبية والمعلومات الإدارية والرقابة الداخلية؛ تكنولوجيا المعلومات؛ ثقافة إدارة المخاطر وعملية إتخاذ القرار؛
- حوكمة الشركات: حملة الأسهم/الملكية؛ مجلس الإدارة/المجلس الإشرافي؛ الإدارة التنفيذية؛ التدقيق الداخلي/لجنة التدقيق؛ المدققون الخارجيون؛

إدارة المخاطر المالية:

- هيكل الميزانية والتغيرات الحادثة فيه: بناء الميزانية (هيكل الأصول/النمو والتغيرات؛ هيكل الإلتزامات/النمو والتغيرات)؛ النمو الإجمالي في البنود داخل وخارج الميزانية؛ الأصول التي تدر إيرادات منخفضة أو معدومة؛

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات) شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 840-841.

[2] نفس المرجع، ص ص: 841-847.

- هيكل قائمة الدخل (حساب النتائج) والتغيرات الحادثة فيه (الربحية/الإيرادات): مصادر الدخل (التغيرات في الهيكل واتجاهات الدخل)؛ هيكل الأصول بالمقارنة بهيكل الدخل؛ الهوامش المكتسبة على مختلف مكونات أعمال الوساطة؛ الدخل التشغيلي وتحليل المصروفات التشغيلية؛ العائد على الأصول وأموال المساهمين؛
- كفاية رأس المال: سياسات الإحتفاظ برأس المال؛ الإلتزام بمتطلبات كفاية رأس المال؛ متطلبات رأس المال المستقبلية المحتملة؛ هيكل أموال المساهمين؛ شكل مخاطر أصول الميزانية؛
- إدارة مخاطر الإئتمان: سياسات ونظم وإجراءات إدارة مخاطر الإئتمان؛ شكل المقترضين؛ استحقاق القروض؛ منتجات القروض؛ التحليل القطاعي للقروض؛ التعرضات الكبيرة للأفراد والأطراف ذات الصلة؛ تصنيف وتكوين مخصصات القروض والأصول الأخرى؛ تحليل القروض التي لها متأخرات؛ التسليف لأطراف ذات علاقة؛
- تنظيم وظيفة الخزانة: تنظيم وظيفة الخزانة-إطار السياسة والحوكمة؛ إدارة الأصول-الإلتزامات؛ عمليات السوق-تمويل واستثمار العجز والفوائض المتوقعة (إدارة المحافظ الإستثمارية والمتاجرة الإمتلاكية؛ التمويل في الأسواق المحلية والدولية)؛ تحليل المخاطر (قياس وإدارة المخاطر "السيولة؛ الإئتمان؛ السوق؛ العملات"؛ قياس وتحليل الأداء؛ رفع تقارير عن المخاطر؛ الحوكمة والإلتزام والمخاطر التشغيلية؛ الإستراتيجيات الكمية وأبحاث المخاطرة "تطوير النماذج وغيرها")؛ عمليات الخزانة (إدارة النقدية؛ التسويات؛ المحاسبة؛ الخدمات المعلوماتية-تكنولوجيا المعلومات)؛
- إدارة محافظ الإستثمار: حجم وهيكل محفظة الإستثمار بالمقارنة بالإلتزامات قصيرة الأجل؛ المفاضلة المعيارية من أجل قياس الأداء؛ الإستثمارات المستوفية الشروط؛ أدوات قياس المخاطرة والإئتمان المستخدمة؛ الإدارة الفاعلة لمحفظة الإستثمار؛ إدارة المخاطرة وإعداد موازنة لها؛ تقارير المخاطر؛
- إدارة المتاجرة الإمتلاكية/مخاطرة السوق: سياسات ونظم وإجراءات مخاطر السوق/الأسعار؛ هيكل محفظة المتاجرة الإمتلاكية؛ استخدام المشتقات؛ القيمة المعرضة للمخاطرة، حدود المركز ومخصصات منع الخسائر؛ مخاطر السوق المرتبطة بالأنشطة والمشتقات؛
- إدارة مخاطرة أسعار الفائدة: سياسات ونظم وإجراءات إدارة مخاطرة أسعار الفائدة؛ التنبؤ بأسعار الفائدة؛ مقاييس لتحديد الأثر المحتمل للحركات الخارجية المنشأ في أسعار الفائدة على رأس مال البنك؛
- إدارة مخاطر السيولة: سياسات ونظم وإجراءات إدارة مخاطرة السيولة؛ الإلتزام بالمتطلبات التنظيمية؛ هيكل إستحقاق الودائع؛ الوصول إلى الودائع ومصادرها (سمات المودعين)؛ المودعون الكبار وتقلب التمويل؛ سوء التطابق المتوقع في استحقاق الأصول والإلتزامات (سلم الإستحقاق)؛ المراكز المتصلة بمخاطرة السيولة؛
- إدارة مخاطر العملة: سياسات ونظم وإجراءات إدارة مخاطرة العملة؛ هيكل عملات الأصول والإلتزامات؛ هيكل عملات الأنشطة الخارجة عن نطاق الميزانية؛ هيكل إستحقاق الإلتزامات بالعملات الأجنبية؛ هيكل عملات القروض والودائع؛ المركز الصافي الفعلي المفتوح ورأس المال المعرض للمخاطرة؛

- إدارة المخاطرة التشغيلية: خبرة الإحتيال داخليا وخارجيا؛ ممارسات التوظيف وسلامة مكان العمل؛ استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين إدارة المخاطرة التشغيلية؛ فعالية عمليات الرقابة الداخلية؛ إستخدام المعلومات الإدارية في أغراض الإدارة التشغيلية؛
- الخلاصة والتوصيات: وتشمل الأدوات التحليلية جداول النسب و/أو الأشكال البيانية المبنية على بيانات داخلة معالجة وترتبط هذه النسب بهيكل الميزانية والربحية وكفاية رأس المال ومخاطرة الإئتمان والسوق، والسيولة ومخاطرة العملة، وهي تشكل في مجموعها مجموعة كاملة من نسب البنك التي تخضع في العادة لمراقبة خارج الموقع، وتمكن الجداول المحللين من الحكم على فعالية عملية إدارة المخاطر ومن قياس الأداء، وتؤلف هذه الجداول الإحصائية مع المعلومات الكيفية المستقاة من الإستبيان المادة الخام التي يقوم عليها التحليل المتضمن في تقارير خارج المواقع، وتوفر الأشكال البيانية تمثيلا بصريا للنتائج وهي في جوهرها صورة نموذجية للوضع الحالي في البنك، ويجوز أيضا استخدام الأشكال البيانية الواردة في المطبوعة أثناء عملية المراقبة خارج الموقع كنقطة بداية للفحص داخل الموقع.

يجب على المدقق بالمؤسسات البنكية عند قيامه بمهام التدقيق أن ينتبه بشكل خاص إلى ما يلي[1]:

- تعقد العمليات البنكية التي تتولاها المؤسسات البنكية؛
- نطاق الأنشطة الرئيسية الذي توفره مؤسسات الخدمة للمؤسسات البنكية؛
- الالتزامات الطارئة والبنود التي خارج الميزانية؛
- الاعتبارات التنظيمية التي تحكم أعمال البنوك، كالإرشادات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل وعن البنوك المركزية؛
- نطاق تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الأخرى التي تستعين بها المؤسسات البنكية في أعمالها؛
- مخاطر التدقيق التي تنشأ أثناء عملية التدقيق بالمؤسسات البنكية والمتمثلة في: مخاطر الأخطاء الجوهرية والتي تشمل المخاطر الذاتية (مخاطر حدوث البيانات الكاذبة جوهريا) ومخاطر الرقابة (مخاطر ألا تمنع أنظمة الرقابة الداخلية للبنك أو لا تكتشف وتصحح مثل تلك البيانات الكاذبة في حينها)؛ مخاطر الاكتشاف (مخاطر ألا يكتشف المدقق أي من البيانات الكاذبة جوهريا الباقية)؛
- الأهمية النسبية، فمثلا ربما يكون للبيانات الخاطئة الصغيرة نسبيا تأثير ملحوظ على نتائج الفترة الزمنية وعلى رأس المال؛
- الإقرارات المكتوبة (تمثيلات الإدارة)، والتي تعتبر ذات علاقة بمحتوى تدقيق البنك لمساعدة المدقق في تحديد ما إذا كانت المعلومات والدليل الذين تم تحصيلهما كاملا لأغراض التدقيق، وهذا صحيح بشكل خاص للعمليات البنكية التي لا يمكن إظهارها عادة في البيانات المالية (البنود خارج الميزانية) ولكن يمكن إظهار دليلها بسجلات أخرى يمكن ألا يكون المدقق مدركا لها؛
- اشتراك مدققين آخرين في التدقيق بسبب الانتشار الجغرافي الواسع للوكالات البنكية لمعظم المؤسسات البنكية؛

[1] أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، الطبعة الثانية، دار صفاء، الأردن، 2015، ص ص: 51-74.

- تنسيق العمل الواجب تنفيذه لإنجاز تدقيق كفؤ وفعال، وذلك من خلال التنسيق مع الخبراء في المجالات القانونية والضريبية وغيرها وحتى مع مدققين آخرين؛
- معاملات الأطراف ذات العلاقة، بحيث يجب على المدقق أن يبقى متيقظا للعمليات البنكية للأطراف ذات العلاقة خلال سير عملية التدقيق، خصوصا في مجالات الإقراض والاستثمار؛
- اعتبارات الاستمرارية، بمعنى يجب على المدقق أن يتأكد من مدى قدرة البنك على مواصلة واستمرارية نشاطه.

الفرع الثاني: تدقيق أعمال المؤسسات البنكية في الجزائر

هناك أربعة جهات تشرف على عمليات التدقيق بالمؤسسات البنكية في الجزائر، الجهة الأولى هو التدقيق الذي يقوم به كل من البنك المركزي (من خلال مصالحه المركزية المشتركة: المفتشية العامة، مركزية المخاطر، مركزية المستحقات غير المدفوعة (مركزية عوارض الدفع)، مركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد، مركزية الميزانيات، خلية معالجة الاستعلام المالي) واللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض على المؤسسات البنكية المنطوية تحت النظام البنكي والمالي في الدولة، أما الجهة الثانية هو لجنة التدقيق الموجودة داخل المؤسسة البنكية، أما الجهة الثالثة فهو التدقيق الداخلي الموجود كذلك داخل المؤسسة البنكية، أما الجهة الرابعة هو التدقيق الخارجي الذي يمارس من قبل أطراف خارجيين عن المؤسسة البنكية (المدققين المستقلين ومحافظي الحسابات "المدققين الخارجيين القانونيين").

أولا: أجهزة تدقيق المؤسسات البنكية بالجزائر

إن جهاز الرقابة في البنك المركزي يقوم بزيارات ميدانية إلى البنوك للتدقيق على أعمالها، ويعتمد مدققو البنك المركزي على أسلوب العينات كمبدأ عام للتأكد من تطبيق التعليمات المختلفة التي يتوجب على البنوك إتباعها وعدم مخالفتها، ويقوم بتدقيق أعمال بعض الأقسام وخاصة فيما يتعلق بالتسهيلات الإئتمانية، ويسجل ملاحظاته ويرفعها في نهاية زياراته في تقارير إلى الإدارة العليا للبنك مع توصياته، ومن أهم الأساليب الرقابية المتبعة من قبل البنك المركزي نجد: تحليل الكشوفات والبيانات الدورية المرسلة من البنوك إلى البنك المركزي؛ التشاور والإقناع الودي؛ إصدار الأوامر والتعليمات؛ الاستعلام والمتابعة؛ تنظيم الإئتمان نوعا وكما باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة.[1]

كما تقوم كل من اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض بعمليات رقابة وتفتيش وتدقيق على أعمال المؤسسات البنكية، إما رقابة وتفتيش وتدقيق عن بعد من خلال التقارير والكشوفات والبيانات الدورية المرسلة إليهم من طرف البنوك، وإما رقابة في المكان من خلال الزيارات ميدانية التي يقوم بها المفتشون والمدققون والمراقبون لتلك الهيئتان إلى البنوك للتدقيق على أعمالها.

أما لجنة التدقيق فهي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بالبنك، تم وضعها لمواجهة الصعوبات العملية التي يمكن أن تثار في مجلس الإدارة الذي ينجز مهمة تأكيد وجود وصيانة نظام رقابة داخلية ملائم، كما تعزز مثل تلك اللجنة

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138-139.

كل من نظام الرقابة الداخلي ووظيفة التدقيق الداخلي، ومن أجل زيادة فعالية لجنة التدقيق، يجب السماح للمدققين الداخليين والخارجيين وتشجيعهم على حضور اجتماعات لجنة التدقيق، وتساعد اللقاءات المنتظمة للجنة التدقيق مع المدققين الداخليين والخارجيين على تعزيز استقلالية المدققين الخارجيين ومصداقية المدققين الداخليين، كما تساعد لجنة التدقيق على أداء دورها الرئيسي لتقوية رقابة البنك[1].

أما التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية فهو وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها لمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الإستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك[2].

أما التدقيق الخارجي فيتم من قبل أشخاص أجانب عن البنك، ويرتكز عملهم على التأكد من أن الحسابات الختامية للبنك تعطي صورة صحيحة وعادلة للمركز المالي ونتائج عمليات البنك خلال الفترة موضوع التدقيق، ويقومون بأعمال التدقيق على ما تقوم به المؤسسات البنكية من خلال الزيارات الميدانية، ويقومون برفع تقرير عن نتائج زياراتهم تلك إلى الإدارة العليا التنفيذية، كما يقومون بتقديم تقريرهم المالي إلى الجمعية العمومية للمساهمين في نهاية العام[3].

يجب أن يكون هناك تكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي للمؤسسات البنكية، تحت إشراف لجنة التدقيق بهاته الأخيرة، والذي يدر على البنك فوائد هامة من أهمها[4]:

- توفير المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الفعالة؛
- إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول أنظمة المعلومات، مسار المعالجة وإلى غير ذلك مما يسمح لها من القضاء على هذه المواطن؛
- خفض تكاليف عملية التدقيق في البنك، وكذا الحد من ازدواجية العمل؛
- إضافة الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري؛
- اطمئنان المتعاملين الخارجيين عن الرأي المعبر عنه من قبل المدقق الخارجي؛
- شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين؛
- الضخ المتوازي بالمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الواقع الفعلي للعنصر، مما يسمح للمتعاملين الخارجيين من اتخاذ قرارات مختلفة.

لقد تطرق المشرع الجزائري في العديد من النصوص التشريعية للتدقيق والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، بغية التعريف بالأجهزة والجهات القائمة بالرقابة والتدقيق على أعمال المؤسسات البنكية المنطوية ضمن المنظومة

[1] أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 187-188.

[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135-136.

[3] نفس المرجع، ص 138.

[4] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 212-213.

البنكية والمالية الجزائرية، وتحديد الإجراءات والأنظمة المتبعة في عمليات الرقابة والتدقيق، فمن تلك النصوص، حسب الترتيب الزمني، نجد: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض (ألغي هذا القانون بموجب المادة 142 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض)، النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية (ألغي هذا النظام بموجب المادة 74 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية)، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

فالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض[1]، تطرق في العديد من مواده إلى التدقيق والرقابة، من طرف البنك المركزي ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية ومحافظي الحسابات، على أعمال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر، منها: المادة 35 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أن تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف، من خلال هاته المادة نستنتج وجود مراقبة من طرف البنك المركزي على أعمال البنوك لاسيما ما تعلق بالقرض والصرف؛ المادة 62 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أنه يخول مجلس النقد والقرض صلاحيات بصفته سلطة نقدية في عدة ميادين منها: المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام، وبناء على هاته الفقرة يتضح أنه من مهام مجلس النقد والقرض متابعة ومراقبة أعمال المؤسسات البنكية لاسيما فيما يتعلق تغطية المخاطر وتوزيعها والسيولة والقدرة على الوفاء إتجاه الزبائن (وهو ما نصت عليه كذلك المادة 97 "كلها أو جزء منها" من نفس الأمر) والمخاطر بوجه عام؛ المادة 98 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أن بنك الجزائر ينظم ويسير مصلحة لمركزة المخاطر تسمى بمركزية المخاطر، وكذلك ينظم ويسير مركزية المستحقات غير المدفوعة، ومن خلال هاتان المركزيتان يقوم بنك الجزائر بأعمال الرقابة على البنوك فيما يخص مخاطر التركز ومخاطر المستحقات غير المدفوعة (الخطر المقابل "خطر عدم السداد")؛ المادة 100 والتي نص محتواها (كلها أو جزء

[1] أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، **المتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره.

منها) بالوجوب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين إثنين للحسابات على الأقل يقومان بعمليات المراقبة والتدقيق الخارجي القانوني على كل العمليات التي يقوم بها لاسيما الجانب المالي والمحاسبي؛ المادة 101 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على وجوب قيام محافظي الحسابات بإبلاغ محافظ بنك الجزائر بكل المخالفات المرتبكة من قبل البنوك، وكذلك يقدمان لمحافظ بنك الجزائر تقريرا خاصا حول المراقبة التي قاموا بها، وهذا يعني قيام البنك المركزي بمراقبة أعمال البنوك من خلال محافظي الحسابات؛ المادة 105 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على قيام اللجنة المصرفية بمراقبة مدى إحترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛ المادة 108 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أنه تخول للجنة المصرفية بمراقبة البنوك والمؤسسات المالية بناء على الوثائق وفي عين المكان؛ المادة 114 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) بفرض عقوبات من طرف اللجنة المصرفية على المؤسسات البنكية والمالية التي تخل بالأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بالنشاط البنكي أو لم يذعنوا لأمر أو لم يأخذوا في الحسبان التحذير، فهذه المادة تثبت ممارسة الرقابة وفرض العقوبات من قبل اللجنة المصرفية على المؤسسات البنكية والمالية؛ المادة 137 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على المعاقبة بالحبس وبغرامة مالية لأعضاء مجلس الإدارة ومسيري أي بنك أو مؤسسة مالية وكذا الأشخاص المستخدمون في هذه المؤسسات إذا زودوا بنك الجزائر عمدا بمعلومات غير صحيحة، فهذه المادة تثبت ممارسة الرقابة وفرض العقوبات من قبل البنك المركزي.

أما الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض[1]، فهو كذلك تطرق في العديد من مواده إلى التدقيق والرقابة على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، منها: المادة 7 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أنه يتمم الأمر رقم 03-11 بالمادتين 97 مكرر و97 مكرر2، فالمادة 97 مكرر والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على إلزامية البنوك والمؤسسات المالية، ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره مجلس النقد والقرض، بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع، يهدف إلى التأكد على الخصوص من التحكم في نشاطاتها والإستعمال الفعال لمواردها، والسير الحسن للمسارات الداخلية ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها، وكذلك صحة المعلومات المالية، وفي الأخير الأخذ بعين الإعتبار بصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية، أما المادة 97 مكرر2 فقد نص محتواها (كلها أو جزء منها) على إلزامية البنوك والمؤسسات المالية، ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره مجلس النقد والقرض، بوضع جهاز رقابة المطابقة ناجع، يهدف إلى التأكد من مطابقة القوانين والتنظيمات، وإحترام الإجراءات؛ المادة 8 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على تعديل وإتمام بعض مواد الأمر رقم 03-11 خاصة المادة 98 والمادة 100، فالمادة 98 المعدلة والمتممة نص محتواها (كلها أو جزء منها) على بنك الجزائر ينظم ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة، ومن خلال هاتان المركزيات يقوم بنك الجزائر بأعمال

[1] أمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010، **المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره.

الرقابة على البنوك فيما يخص مخاطر المؤسسات ومخاطر العائلات ومخاطر المستحقات غير المدفوعة (الخطر المقابل "خطر عدم السداد")، أما المادة 100 المعدلة والمتممة فنص محتواها (كلها أو جزء منها) على وجوب كل بنك ومؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين، بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها، محافظين (2) للحسابات على الأقل، مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، يقومان بعمليات المراقبة والتدقيق الخارجي القانوني على كل العمليات التي يقوم بها لاسيما الجانب المالي والمحاسبي؛ المادة 13 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على إتمام بعض مواد الأمر رقم 03-11 خاصة المادة 116 تتمم بالمادة 116 مكرر، فهاته الأخيرة نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أن رئيس اللجنة المصرفية يرسل إلى رئيس الجمهورية، سنويا، تقرير اللجنة المصرفية حول رقابة البنوك والمؤسسات المالية.

أما النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية[1]، فهو بحد ذاته نظام خاص بالتدقيق والرقابة الداخلية على أعمال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر، وقد تطرق في العديد من مواده إلى التدقيق والرقابة الداخلية على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، منها: المادة الأولى والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أن هذا النظام يهدف إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها تطبيقا للمادتين 97 مكرر و97 مكرر 2 من الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11؛ المادة 2 قامت في إحدى فقراتها بتعريف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة (هيئة المداولة) بالبنك أو المؤسسة المالية؛ المادة 3 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف، على الخصوص، لضمان التحكم في النشاطات، والسير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الإعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية، وإحترام الإجراءات الداخلية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية، موثوقية المعلومات المالية، الحفاظ على الأصول، الاستعمال الفعال للموارد؛ المادة 4 والتي نص محتواها (كلها أو جزء منها) على أنه يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية، الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية وضعه، بالخصوص نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر والنتائج، أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، نظام حفظ الوثائق والأرشيف؛ تنص المادة 5 (كلها أو جزء منها) على أنه ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع رقابة داخلية عن طريق تكييف مجموع الأجهزة المذكورة في هذا النظام مع طبيعة وحجم نشاطاتها وأهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها، وتطبق الرقابة الداخلية على مجموع الهياكل والنشاطات وكذا على مجموع المؤسسات الخاضعة لرقابتها بصفة حصرية أو مشتركة؛ تنص المادة 7 (كلها أو جزء منها) على أنه ينبغي أن يتضمن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية على رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة وكذا احترام كل التوجيهات التعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك والمؤسسة المالية خصوصا تلك المتعلقة

[1] نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره.

بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات، ورقابة دورية لإنتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وأخيرا فعالية وملاءمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها؛ تنص المادة 17 (كلها أو جزء منها) على أنه يجب أن يمارس الرقابة الدورية أعوان يتمتعون خصوصا بفضل إلحاقهم بأعلى مستوى من التسلسل الهرمي بإمكانية ممارسة مهامهم بشكل مستقل تجاه الهيئات التي يراقبونها؛ تنص المادة 19 (كلها أو جزء منها) على أنه تلزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز لرقابة خطر عدم المطابقة.

ثانيا: التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية

التدقيق الداخلي هو نشاط توكيد واستشارة مستقل وموضوعي الهدف منه إضافة وخلق قيمة وتحسين عمليات المنظمة وهو يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة[1]، فقد ظهر التدقيق الداخلي أول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأزمة الاقتصادية لسنة 1929[2].

يعتبر التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية وهو أداة من أدوات الإدارة بالبنك للتأكد من التزام الموظفين المنفذين للسياسات الإدارية الموضوعية، وهي وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك بغرض فحص وتقييم الأنشطة والأعمال البنكية، وتدقيق وفحص المستندات ومطابقتها مع السجلات والدفاتر للتأكد من الصحة الحسابية والمحاسبية وبيان الأخطاء والمخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصويب[3].

فالتدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية هو نشاط فحص وتقييم ومساعدة وإرشاد إداري، كان يقتصر في السابق على المسائل المحاسبية والمالية، ويؤثر الآن على جميع أنشطة وأعمال البنك وبالتالي يوفر مجموعة متنوعة من خدمات المراجعة والتقييم والتوجيه والاستشارات.

ويهدف التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية إلى ما يلي[4]:

- اكتشاف الأخطاء المحاسبية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها؛
- اكتشاف حالات الغش كالتزوير والتلاعب وأوجه القصور والإهمال والفساد بكل صوره، وتقديم الاقتراحات والإرشادات للتصدي لها؛
- مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية؛

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 282.

IFACI, **Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles de l'Audit Interne**, Edition 2013, Institut des auditeurs internes (IIA) - institut français de l'audit et du contrôle internes (IFACI), France, Décembre 2012, P 15.

[2] Réda KHELASSI, **Les applications de l'audit interne**, Editions Houma, Alger, 2010, P 51.

[3] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 159-160.

[4] نفس المرجع، ص ص: 160-161.

- القيام بالتحليل المالي والمحاسبي والبنكي، وتقديم المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة؛
- المحافظة على الأموال وتنميتها في تطوير الأداء إلى الأفضل؛
- توحيد السياسات المطلقة في جميع الفروع؛
- الاطمئنان على تطبيق أحدث الأساليب في تقديم الخدمات وأداء الأعمال البنكية والاستشارية والتمويلية؛
- التأكد من إلتزام الموظفين بالقيم والمثل والأخلاق والسلوكيات السوية باعتبارها من أساسيات نجاح العمل البنكي ولها دور فعال في رفع مستوى الأداء الوظيفي.

وعليه، يتميز التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية بعدة خصائص من أهمها[1]:

- الغاية الأساسية هي اكتشاف الأخطاء والمخالفات البنكية عن النظم واللوائح البنكية؛
- يكون التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية كاملا وليس بالعينة؛
- يحكم عمل المدقق الداخلي النظم واللوائح والتعليمات والأوامر البنكية الداخلية وكذلك القوانين المختلفة؛
- يتسم عمل المدقق الداخلي بالبنك بالروتينية وعدم الاستقلال كما هو الحال بالنسبة للمدقق الخارجي؛
- التدقيق الداخلي يكون من خلال تدقيق وفحص المستندات ومدى مطابقتها للدفاتر والسجلات البنكية.

ومن خلال كل ما سبق ذكره نستنتج الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في البنوك[2]:

- الدور والمهمة الوقائية والتأكيدية والإستشارية لكل المجالات والأعمال التي يتم التدقيق فيها في البنك؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي بالبنك، من خلال البحث عن أوجه القصور ونقاط الضعف لتصحيحها وتصويبها، والبحث عن نقاط القوة لإستغلالها وتعزيزها؛
- تقييم الإمتثال وإلتزام البنك بالسياسات والنظم والضوابط واللوائح التنظيمية والتنفيذية والرقابية؛
- التحقق من السير الحسن للعمل البنكي وتنفيذ العمليات البنكية بجميع أقسام وفروع البنك؛
- فحص وتقييم إدارة المخاطر البنكية والتحقق من صحة وسلامة عملها وبكل فعالية؛
- تقييم مدى سلامة وإستمرارية نظم المعلومات بالبنك لاسيما الإلكترونية؛
- التحري والكشف عن الأخطاء وأوجه القصور والمخالفات وحالات الغش والإحتيال التي تحدث أثناء تنفيذ العمليات البنكية؛
- تقييم مدى صحة وموثوقية وملائمة المعلومات المالية والإدارية بالبنك لإتخاذ القرارات لاسيما القرارات الإئتمانية وقرارات تسيير السيولة؛
- إعطاء صورة عامة ومفصلة للنشاط البنكي والمخاطر المحيطة به والرقابة عليهما مع رفعها وعرضها لمجلس الإدارة والمدير العام من خلال التقارير الدورية والإستثنائية.

---

[1] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 161-162.

[2] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

تتمثل مجالات التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية فيما يلي[1]:

- عمليات التدقيق قبل الصرف وذلك بفحص المستندات والشيكات أو الحوالات للتحقق من عملية الصرف ويكون التدقيق حسابي ومستندي وإداري وقانوني ويوقع المدقق لما يفيد إمكانية عملية الصرف؛
- تدقيق نظم الرقابة للتأكد من مدى تماشيها أو مسايرتها لسياسات البنك وإجراءات عمله والقوانين والتعليمات التي تحكمها؛
- عمليات التدقيق قبل التسجيل في الدفاتر والسجلات المختلفة، وذلك للتأكد من صحة التوجيه المحاسبي طبقا لمراكز التكلفة أو المراكز الربحية أو مراكز الاستثمار في ظل وجود دليل محاسبي؛
- عمليات التدقيق بعد التسجيل في الدفاتر وتتمثل في عملية المطابقات المختلفة بين الحسابات الفرعية والحسابات الإجمالية تمهيدا لاستخراج المركز المالي والنقدي واعداد الحسابات الختامية والميزانية؛
- تدقيق القوائم المالية والتقارير المالية ونظم الرقابة المحاسبية بالبنك؛
- تدقيق الفعالية في تحقيق أهداف البرنامج بالمقارنة مع الأهداف المرسومة مسبقا؛
- تسوية الملاحظات المختلفة التي قد تظهر أولا بأول مع المحاسبين وغيرهم من العاملين بالإدارات حسب طبيعة الملاحظة؛
- تدقيق العمليات البنكية المختلفة والمتعددة، كل واحدة على حدا وفي القسم أو الدائرة الخاصة بها، وتدقيق مدى مطابقتها للوائح والأنظمة والقوانين البنكية المعمول بها؛
- تدقيق العمليات غير البنكية التي يقوم بها البنك؛
- تدقيق عمليات إدارة المخاطر البنكية؛
- تدقيق كل الأنشطة والأعمال التي يقوم بها البنك.

وهناك مجموعة من الإجراءات التي يحرص التدقيق الداخلي على وجودها في البنوك منها[2]:

- التحديد الواضح والدقيق لأهداف نظام الرقابة الداخلية بالبنك، من خلال الرفع من فعالية ونوعية وموثوقية العمليات البنكية المنفذة، والحرص على إحترام تحقيق الأهداف المسطرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك؛
- الإستعمال السليم لدليل الإجراءات الخاص بتنفيذ العمليات البنكية (كل عملية بنكية لها دليل إجراءات خاص بها) من خلال تنفيذه بإحكام متقن وعدم الخروج عن مضمونه، مع الحرص على توفيره لجميع الموظفين بالبنك؛

[1] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 162-163.

[2] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- ضمان الفصل بين الوظائف والمهام أثناء تنفيذ العمليات البنكية، كالفصل بين الوظيفة التجارية ووظيفة المصادقة ووظيفة تسيير القرض ووظيفة مراجعة القرض، فيما يخص عمليات الإئتمان، والفصل بين وظائف الترخيص والتنفيذ والمراقبة في قسم الصندوق، بالنسبة لعمليات الصندوق؛
- مراجعة داخلية فعالة لكل مراحل تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية، من مراحل ما قبل التنفيذ إلى مرحلة التنفيذ ثم مرحلة ما بعد التنفيذ والمتابعة، وكذلك التوثيق والأرشيف، فالمراجعة الداخلية الفعالة تضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك؛
- كفاءة نظام المعلومات والتي تسمح بالسير الحسن للعمل البنكي والتقليل والكشف السريع عن الأخطاء والإنحرافات؛
- الاهتمام بالموارد والكوادر والمؤهلات البشرية العاملة بالبنك، وهو ما يعطيهم ميزة الكفاءة والصرامة والمصداقية والوعي والرشاد أثناء تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية، فالنشاط البنكي يستند كثيرا على كفاءة الموارد البشرية الموجودة لديه.

أما مهام ومسؤوليات القائمين بالتدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية فتتمثل فيما يلي[1]:

- الحفاظ علة موجودات البنك وسيولته وملاءته وتطوير موارده وتوظيفاته من واقع التقارير التي ترد إليه عن الدوائر المختلفة؛
- متابعة مراعاة البنك لأحكام القوانين والأنظمة النافذة وخاصة تعليمات البنك المركزي وتوجيهاته من واقع البيانات والإحصائيات اليومية؛
- متابعة مراعاة البنك للسياسة والخطط المحددة من قبل مجلس الإدارة والمدير العام من واقع المعلومات والتقارير التي ترد من مختلف الفروع في البنك؛
- دراسة مشاريع التقارير الموضوعة من قبل المدققين الميدانيين وتقييمها والتأكد من مراعاتها لقواعد ومبادئ وخطط التدقيق الميداني؛
- رفع تقرير يومي لقسم التحليلات والمعلومات والملاحظات والمقترحات من واقع دراسة وتقييم مختلف التقارير والمستندات التي ترد من مختلف فروع البنك؛
- تدقيق الميزانية السنوية للبنك وحساب الأرباح والخسائر مع مختلف الإحصائيات والمستندات العائدة لها، وتنظيم تقرير سنوي يؤكد لمجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين أو من يقوم مقامها أن هذه الحسابات والنتائج تعبر تعبيرا عادلا وموضوعيا عن الوضع الحقيقي للبنك؛
- القيام بأعمال التدقيق الميداني حسب القواعد والأصول المعتمدة في البنك ووفق الخطة المحددة وضمن الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ المهمة؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 155-157.
نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 165-167.

- المساهمة في وضع دليل التدقيق الداخلي والمنهاج السنوي للتدقيق الدوري والخطط التنفيذية لكل عملية مراجعة في مطلع كل سنة وعرضه على المدير العام ومجلس الإدارة لإقراره؛
- رفع التقارير السنوية والدورية الخاص بعملية التدقيق للمدير العام ومجلس الإدارة مقرونة بالمقترحات والتوصيات، مع متابعة تنفيذ القرارات المتخذة بشأنها وخصوصا المخالفات الهامة التي يلاحظها جهاز التدقيق الداخلي؛
- المشاركة في معظم اللجان المختصة في البنك وتدقيق ومتابعة التوصيات الصادرة عنها التي تنظم السياسة العامة التي تتناول كافة العمليات البنكية وغير البنكية منها.

ويقوم المدقق الداخلي، بصفة دورية وبعد نهاية عملية التدقيق التي قام بها على مستوى إحدى هياكل البنك المركزية أو اللامركزية (المديريات الجهوية والوكالات والفروع)، بإعداد تقارير التدقيق موجهة لكل من لجنة التدقيق والمدير العام للبنك، وتلك التقارير تكون للإستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة العليا للبنك من القيام بمسؤولياتها المختلفة، وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها.

ولكي يقوم المدقق الداخلي بإعداد وتحرير تقريره يجب عليه القيام بما يلي[1]:

- مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والإجراءات والقوانين؛
- مراجعة مدى كفاية إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك أو بعبارة أخرى مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة؛
- مراجعة نتائج البرامج والخطط والعمليات المنفذة للتعرف على مواطن الضعف أو النقص في الإجراءات المستعملة بقصد التحسين والتعديل والتطوير اللازم؛
- مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط الموضوعة بصورة فعالة؛
- فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء ما كان متعلقا بالعمليات، أو الحسابات، أو الأرصدة أو الإجراءات للتحقق من قيم الأصول ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر ولحماية هذه الأصول كنشاط وقائي ضد الإهمال وعدم الكفاية؛
- التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملاءمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى إستنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

يجب على المدقق الداخلي بالبنك ضمان حسن سير الأنشطة التجارية والتشغيلية (العملياتية) للبنك بالإضافة إلى ضمان حسن سير وظائف البنك الداعمة (إدارة الموارد البشرية والمحاسبة وإدارة نظم المعلومات)، وللقيام بذلك، يقوم بإجراء فحوصات تهدف إلى التحقق من الامتثال للوائح والإجراءات والامتثال لها، كما أنه مسؤول أيضًا عن تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل البنك، ولتحقيق ذلك، يجب عليه تقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة البنك، وتقديم مقترحات لتعزيز كفاءتها.

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 136.

إلا أن المدقق الداخلي بالبنك يجب عليه أن يكون مكتسب لمجموعة من المهارات الأساسية من أجل ضمان فعالية مهامه، فيجب عليه أن يكون يكتسب الكفاءة الرياضية وله مهارات في الحاسوب ومكتسب للكفاءة التحليلية وله كفاءة تنظيمية وقانونية ويجيد المهارات الكتابية والتحرير الإداري، كما يجب عليه أن يكون مكتسب للمهارات العلائقية (التعبير الشفهي، والاستماع والنصيحة، وقوة الاقتناع، والقدرة على البقاء حازمًا في المواقف والمرونة في الحوار)، وغيرها من المهارات اللازمة لعمل التدقيق الداخلي في البنك.

يستخدم المدققون الداخليون عدة وسائل عمل هي بمثابة خطوات منطقية تتناسب بشكل طبيعي مع الإطار المنهجي لعملية التدقيق، ومن أهم تلك الوسائل نجد الإستبيانات الموجهة لموظفي البنك، عموما هي نوعين استبيانات المعرفة واستبيانات التدقيق الداخلي، فالأولى تسمح بجمع المعلومات التي تعتبر معرفتها ضرورية للمدقق، أما الثانية فهي قائمة بالأسئلة التي يجيب عليها المدقق عليهم بنعم أو بلا أو لا ينطبق من أجل إجراء التشخيص من خلال قراءة بسيطة للإجابات، بالإضافة الإستبيانات يستعمل المدقق الداخلي كوسيلة عمل ورقة الكشف وتحليل المشكلة («FRAP» La Feuille de Révélation et d'Analyse de Problème) والتي ستقود استدلال المدقق لغرض وحيد هو قيادته إلى صياغة توصية.

وعليه، نستخلص بصفة عامة أنا المدقق الداخلي بالبنك عمله منوط بالمهام الرئيسية التالية: تحديد خطة تدقيق سنوية مع مراعاة المتطلبات التنظيمية ومتابعة التوصيات ورسم خرائط المخاطر والطلبات من الهيئات التنفيذية والتشريعية؛ مراقبة فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للبنك؛ إجراء فحوصات دورية في الموقع وخارجه من أجل تقييم صدق المستندات والإجراءات الموضوعة؛ قياس مصداقية وسلامة المعلومات المالية المقدمة؛ تقييم مدى الالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها من قبل موظفي البنك؛ مراقبة التنفيذ الفعال للتوصيات المصدق عليها.

ثالثا: التدقيق الخارجي للمؤسسات البنكية

يعرف التدقيق الخارجي للمؤسسات البنكية على أنه فحص وتدقيق دفاتر وسجلات ومستندات البنك خلال فترة معينة، طبقا لمجموعة من المعايير والأسس الرقابية الملائمة، ووفقا لسلسلة من البرامج والإجراءات، وذلك للتأكد من سلامة المعاملات والأحداث الاقتصادية والمالية للبنك، والتحقق من درجة اتفاقها مع المعايير والأسس الموضوعية، ثم إبداء الرأي الفني عما إذا كانت الحسابات الختامية تعبر عن نتيجة النشاط، وأن الميزانية تمثل المركز المالي الحقيقي في نهاية الفترة، وهي وظيفة يقوم بها شخص أو أشخاص أو مؤسسات مهنية مستقلة ومن خارج المؤسسة البنكية بغية فحص البيانات والمستندات المحاسبية لتقييم نظام الرقابة الداخلية لإبداء رأي محايد حول صحة وصدق القوائم المالية للبنك[1].

[1] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 198-199.
خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 437.

إن نطاق التدقيق الخارجي للمؤسسات البنكية يجب أن يشمل الجوانب التالية[1]:

- الحسابات الختامية والقوائم المالية للبنك؛
- تقارير الكفاءة في استغلال الموارد والفعالية عند تنفيذ الخطط والبرامج؛
- البيانات والمعلومات الخاصة لتكاليف ومنافع الأنشطة والخدمات الاجتماعية؛
- العمليات البنكية والمالية التي تقوم بها المؤسسة البنكية؛
- الأداء الشامل للمؤسسة البنكية.

كما يمكن للمدقق الخارجي إبداء رأيه الفني حول الجوانب التالية[2]:

- نظام الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك ومختلف مستوياتها؛
- عمليات وإجراءات الضبط الداخلي المعمول بها بالبنك؛
- نظم وعمليات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها بالبنك؛
- نظم وعمليات المحاسبة المعمول بها بالبنك؛
- الأنظمة الآلية المستعملة في تنفيذ عمليات البنك؛
- العمليات والإجراءات القانونية والجبائية المتبعة في البنك؛
- عمليات وإجراءات الإمتثال داخل البنك؛
- عمليات وإجراءات التدقيق الداخلي المعمول بها بالبنك.

ويجب على المدقق الخارجي عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية بالبنك أن يأخذ بعين الإعتبار البيئة التي تعمل بها الرقابة الداخلية فيما يخص[3]:

- الهيكل التنظيمي للبنك والطريقة التي بها يوفر تفويض السلطة والمسؤوليات؛
- نوعية الإشراف الإداري؛
- مدى وفاعلية التدقيق الداخلي؛
- مدى وفاعلية إدارة المخاطر وأنظمة الإمتثال؛
- المهارات والكفاءة والنزاهة للموظفين الرئيسيين؛
- طبيعة ومدى التفتيش بواسطة السلطات الرقابية.

[1] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[2] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

[3] أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، مرجع سبق ذكره، ص 97.

وبناءا على ما سبق، يهدف التدقيق الخارجي للمؤسسات البنكية إلى تحقيق ما يلي[1]:

- إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق الحسابات الختامية والقوائم المالية للبنك؛
- التحقق من مدى إلتزام البنك بالأسس والقواعد المحاسبية والمالية والقانونية والتنظيمية؛
- التحقق من مدي إلتزام البنك بتحقيق الكفاءة عند استغلال الموارد المتاحة؛
- التحقق من الفعالية في تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة؛
- حماية الموارد والأصول من السرقة والاختلاس وسوء الاستعمال؛
- التأكد من صحة وسلامة جميع العمليات المالية والبنكية التي يقوم بها البنك وأنها غير مخالفة للأنظمة واللوائح والقوانين البنكية؛
- التأكد من مدى إلتزام البنك بتنفيذ مسؤولياته الاجتماعية.

يقوم المدقق الخارجي للمؤسسات البنكية، كجزء من عملية التدقيق، بتقييم مهمة التدقيق الداخلي فيما يتعلق باعتقاد المدقق بأنها ستكون ذات علاقة بتحديد طبيعة، وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق، وفقا لمعيار التدقيق الدولي (610) الموسوم: مراعاة عمل التدقيق الداخلي، كما يجب على المدققين الخارجيين أن يأخذوا بالاعتبار: أنشطة المدققين الداخليين وتأثيرهم، إذا وجد، على طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المدقق الخارجي؛ الوضع التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، ونطاق وظيفتها؛ الكفاءة الفنية والمهنية لأعضائها عند تقييم عمل الدائرة.[2]

[1] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 202-205.

[2] أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 203-204.

المبحث الثالث: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

يستهدف التدقيق بالمؤسسات البنكية كل العمليات البنكية بدون إستثناء ويدقق في كل صغيرة وكبيرة فيها، بحيث يدقق في مدى الإلتزام والإمتثال لمختلف اللوائح والقوانين المنظمة والمحددة لها، ويدقق في مدى الإلتزام بالسياسات والإستراتيجيات المحددة والخاصة بكل عملية بنكية، ويدقق في مدى سلامة وصحة تنفيذ تلك العمليات، ويدقق في الإنحرافات التي قد تحدث أثناء تنفيذ تلك العمليات، ويدقق أيضا في المخاطر المحيطة بتلك العمليات، وهذا ما سنحاول إكتشافه من خلال هذا المبحث الذي يصب في صميم لب وجوهر موضوع بحثنا.

المطلب الأول: تطبيقات عملية في مجال تدقيق العمليات البنكية

يقوم المدققون بتدقيق كل الجوانب المتعلقة بالعمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية، سواءا العمليات البنكية التقليدية أو الإلكترونية، العمليات البنكية المحلية أو الموجهة للمعاملات مع الخارج، وكما قلنا سابقا من أهم الجهات المشرفة على عملية التدقيق في البنك نجد التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، فكلا نوعي التدقيق يشمل نطاق عملهما تدقيق العمليات البنكية، وعليه سنتطرق لتطبيقات عملية في مجال التدقيق لبعض العمليات البنكية بداية بالتدقيق الداخلي ثم التدقيق الخارجي.

الفرع الأول: تطبيقات عملية للتدقيق الداخلي للعمليات البنكية

بالنسبة للتدقيق الداخلي سنستعرض تطبيقات عملية عن التدقيق الفني وتدقيق كل من قسم الودائع (بالعملة المحلية) وقسم وسائل الدفع وقسم الاعتمادات المستندية، ثم تدقيق كل من قسم الإئتمان وقسم الحسابات (عملة أجنبية)، وفي الأخير تدقيق قسم الأدوات المالية المشتقة.

أولا: التدقيق الفني، تدقيق قسم الودائع (بالعملة المحلية) وقسم وسائل الدفع وقسم الاعتمادات المستندية

على المدقق أن يتأكد من وجود قواعد للرقابة الداخلية من تحديد للمسؤوليات، وتقسيم للعمل، وتسجيل للعمليات بطريقة صحيحة وأصولية، بحيث يكون عمل الموظف الواحد رقابيا على عمل الأشخاص الآخرين، كما أن من الضروري أن يكون المدقق مطلعا بشكل واف على التعليمات الداخلية الإدارية والمالية للبنك، وحدود الصلاحيات، وتنظيم الدورة المحاسبية، حتى يكون بإمكانه أن يعرف بسهولة الثغرات التي يشعر بوجودها[1].

وعليه، يجب على المدقق أن يراعي بشكل خاص ما يلي[2]:

- عدم وجود الإزدواج في الصلاحيات تجنبا لقيام التطاحن على السلطة، ونقل مثل هذه الإحتكاكات إلى الإدارة العامة للبنك لوضع حد لها تجنبا لما يعكسه الإحتكاك من أثر على الإنتاج والعمل، وبالتالي وجوب وجود تحديد للإختصاصات والصلاحيات للموظفين والمسؤولين؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 432.

[2] نفس المرجع، ص ص: 432-434.

- وضع الحدود المعينة للمبالغ التي يستطيع كل مسؤول إجازتها وإعتمادها وفق تسلسل إداري واضح، وعدم السماح لأي موظف أو مسؤول القيام بعمل ليس من إختصاصه؛
- مراعاة أن يكون توقيع معاملات وقيود البنك وإجازاتها من قبل مسؤولين إثنين تمسكا بمبدأ الرقابة الثنائية في العمل، وأن يكون هناك فصل في أداء العمليات وإجازتها، والقيد في سجلات المحاسبة، والإحتفاظ بالعهد، كأن يتم مثلا فصل عمل المحاسب عن عمل الودائع، والصناديق عن الودائع، أو أن يتم فصل عمل أمين الصندوق عن الودائع وكشوفات حسابات العملاء وغير ذلك؛
- أن يتم إجراء الإستلام والتسليم للعهد ومفاتيح الخزائن حسب الأصول، وأن يكون مفهوما للموظف أنه لا يجوز له التخلي عن مفتاح بعهدته إلا بترتيب وإستلام أصولي ومسك سجل يبين هذه العهدة والمفاتيح في البنك لمراعاة عدم تداول الشخص الواحد لمفتاحي الخزنة الواحدة مهما كان الوقت الذي مر على إستلامه لأي من المفتاحين؛
- تكون جميع المفاتيح ثنائية مع شخصين أو أكثر من بين موظفي البنك حسب نوع الوظيفة والمستوى من تحمل المسؤولية، وأن يكون قد مضى على عمل كل منهما في البنك فترة يمكن معها الحكم على مدى شعوره بالمسؤولية وتحمله لها ومعرفة مدى أمانته؛
- مراعاة تغيير أعمال الموظفين بين فترة وأخرى بحيث لا يبقى الموظف الواحد قائما بذات العمل لمدة طويلة أكثر من اللزوم، وإجراء التنقلات بين المسؤولين بشكل مفاجئ لاسيما عندما تكون بأيديهم عهد ومستندات ذات قيمة؛
- ملاحظة قيام الموظفين والمسؤولين بإجازاتهم السنوية دفعة واحدة ودون تقطع، على أن يحل محلهم موظف أو مسؤول آخر، وعدم تأخير إنجاز العمل للموظف المجاز إلى حين عودته؛
- تجزئة العمل بحيث يقوم بكل مرحلة منها موظف واحد مستقل عن الآخر، وبحيث لا يقوم الموظف بمراقبة أعمال سبق وقام بها بنفسه؛
- من الضروري مراقبة مصروفات الموظف للتأكد من أنه لا يصرف أكثر من دخله، ومراعاة سماع الإدارة لمشاكل الموظفين المالية وحلها؛
- إن عنصر المفاجأة والسرعة عامل أساسي في الجرديات لكل ما يمكن جرده بالبنك من نقديات وأوراق دفع وأوراق مالية وغير ذلك، ولذا يجب أن يحافظ المدقق عليه بإستمرار؛
- على المدقق أن يقوم بجمع السجلات بنفسه تجنبا لإخفاء أية أرقام في أشرطة الجمع من قبل الموظفين المعنيين؛
- وجود ضوابط لحماية موجودات البنك كأجهزة إطفاء الحريق والتسربات والإنذار والتحقق من شكاوي العملاء ومتابعتها؛
- على المدقق أن يراعي الفصل بين الصداقة والواجب في العمل والأداء المهني وأن لا يسمح لأحدهما بالتأثير على الآخر؛

- ملاحظة تطبيق العاملين للتعليمات والقواعد الموضوعة من الإدارة لأن عدم إتباعها يؤدي في أغلب الأحيان إلى نتائج سلبية؛
- على الإدارة أن تستمع لما يبينه المدقق في تقريره من ملاحظات والعمل على التحقق منها حتى ولو كانت أحاسيس لديه تدعو إلى عدم الراحة دون وجود وقائع محددة لديه، لأن عاملي الحيطة والحذر أمران ضروريان في عمل المدقق؛
- ملاحظة أن يتم حفظ الأختام والسجلات في أماكن أمينة بعد إنتهاء العمل وتجليد السجلات عند إنتهاء السنة المالية؛
- تأمين الموجودات ضد الأخطار المختلفة كالحريق والسرقة وخيانة الأمانة وغيرها حسب طبيعة البند الذي جرى التأمين عليه.

إن وجود النظام ودقة الأداء عنصران متلازمان ومتكاملان ولا يتم نجاح العمل أو الوصول إلى الأهداف بدون وجودهما معا.

من أهم الأقسام التي يستهدفها التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية نجد قسم الودائع (بالعملة المحلية)، حيث يقوم المدقق هنا بتدقيق كل ما له علاقة بالودائع وحسابات العملاء، بحيث يستعين المدقق للقيام بعمله هنا بعدة مراجع كالتعليمات التطبيقية لقسم الودائع، ملفات وثائق فتح الحسابات وشروطها وتعديلاتها، ملفات وثائق القيود في حسابات العملاء، بطاقات نماذج تواقيع المفوضين بالسحب من حسابات العملاء، تعليمات التواقيع في البنك وتعليمات قسم المحاسبة المركزية والمنهاج المحاسبي، كما يجب وجود عدة مستندات وبطاقات وسجلات ومفكرات والتي يعد وجودها إجباريا لإجراء وتوثيق العمليات التي يقوم بها هذا القسم، وهي معنية بالتدقيق والفحص من قبل المدققين، وهي تتمثل في مستند قبض للصندوق، مستند استلام شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى، مستندات قيد محاسبة مدينة ودائنة، طلبات التحويل من الحسابات، الشيكات المسحوبة على البنك والتي تمثل مستند قيد مدين على الحساب، شيكات المقاصة ويمثلها مستند قيد بنكي مدين بمجموع قيمة الشيكات المقدمة للمقاصة، حسابات العملاء/الأستاذ العام، حسابات الأستاذ العام، كشف الحركة اليومي، حوافظ القيود اليومية، كشف موافقة الحركة اليومي، الكشف اليومي بأرصدة الحسابات، مفكرة إستحقاق الودائع المربوطة لآجال معينة، ويدون فيها البيانات المتعلقة بالودائع المربوطة لآجال معينة من حيث قيمتها، ومدتها وتعليمات العميل بشأن استحقاقها، سجل دفاتر الشيكات التي يتم تزويد العملاء بها.[1]

بحيث تتمثل الأهداف الرئيسية لتدقيق قسم الودائع في ضمان وتأكيد صحة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير والإدخار وحسابات لأجل، إضافة إلى ضمان وتقدير صحة تقدير هيكل واستقرار الودائع، وضمان وتأكيد صحة تطبيق معدلات الفائدة وحسابها وإثبات الفائدة.

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 168-169.

هناك عدة نقاط يستوجب أن يعطيها المدقق اهتمامه عند تدقيق حسابات الودائع منها[1]:

- مراجعة نماذج فتح الحساب الخاصة بالعملاء للتأكد من قيام مسؤولي البنك بإعطاء العناية عند فتح الحسابات من ناحية التثبت من شخصية العميل فاتح الحساب إما بوثيقة إثبات الشخصية، أو معرف مقبول يقوم بتقديم العميل الجديد للبنك، أو الوثائق القانونية في حالة فتح الحساب بالوكالة، أو حجة الوصاية إذا كان الحساب قاصر، وكذلك الحصول على الوثائق القانونية إذا كان الحساب لشركة، والتأكد من قانونية وتصديق الوثائق من الجهات المختصة الصادرة عن كل منها والحصول على تواقيع العميل على النماذج المذكورة وعلى بطاقات تواقيع للرجوع إليها عند قيامه بسحب شيكات أو أوامر دفع أو طلب إجراء تحاويل من حسابه؛
- مراجعة الحسابات المكشوفة في الطلب للتأكد من أن ذلك يتم ضمن صلاحيات المسؤولين وأن الكشف يسجل في سجلات فرعية لذلك؛
- مراجعة السحوبات التي تتم من حسابات لأجل للتأكد من أن السحب يتم ضمن الشروط؛
- مراجعة الفوائد المدفوعة على الحسابات من ناحية الإحتساب والنسب المقررة لكل منها وتطابقها مع شروط الإيداع؛
- الإشراف على إرسال كشوفات أو تأييدات لحسابات العملاء ويراعى ما يلي عند إرسال التأييدات:

✓ ضبط الحسابات مع أرصدتها في الأستاذ العام؛

✓ قيام الفرع بتحضير الكشوفات أو التأييدات؛

✓ مقارنة الأرصدة للتأييدات على شريط الجمع الذي أعده المدقق؛

✓ الإشراف على تغليف التأييدات في مغلفات ومراجعة عناوين العملاء مع سجلات البنك للتأكد من أن الإرسال لهذه التأييدات قد تم إلى العناوين الصحيحة؛

✓ الإشراف على إرسال المغلفات إلى دائرة البريد وأن يقوم المدقق بنفسه بتسليمها للدائرة المذكورة؛

✓ أن تحمل المغلفات عنوانا خاصا بالمدقق تحدده الإدارة العامة للبنك حتى لا تسلم المغلفات المعادة للفرع المعني؛

✓ أن يقوم المدقق بتدقيق الحسابات التي أعيدت مغلفاتها لعدم وصولها للعملاء المعنيين؛

✓ إذا كانت التأييدات إيجابية ترد لقسم التدقيق وتتابع الأخطاء الموجودة بها، أما إذا كانت صحيحة يدقق المدقق توقيع العميل على التثبيت المعاد؛

✓ عدم السماح لموظفي الصناديق بالمشاركة في تحضير وإرسال التأييدات للعملاء؛

✓ إخضاع الحسابات التي يطلب أصحابها عدم إرسال تأييدات لهم للتدقيق والمراجعة والحصول على كتب هؤلاء العملاء بصحة أرصدتهم سنويا؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 406-410.

- إخضاع الحسابات الجامدة وغير المتحركة لمراقبة ثنائية بحيث لا يتم السحب منها إلا بإطلاع المسؤول بالإضافة إلى الإجراءات المعتادة، ويشمل ذلك جميع الحسابات غير المتحركة خلال العام وكذلك الحسابات الجامدة للمقيمين بالخارج، والحسابات التي توفي أصحابها، كما تعطى عناية خاصة لمراجعة عمليات السحب من حسابات الأميين؛
- مراجعة جميع الحسابات التي أغلقت والتأكد من صحة إجراءات السحب عند إغلاق الحساب؛

كما يجب على المدقق أن يراعي كذلك وجود الضوابط التالية عند تدقيقه لحسابات العملاء[1]:

- التحقق من عدم قيام الموظف بعمل إنشاء القيود على حسابات العملاء التي لا تدخل ضمن اختصاصه كإجراء موظف في قسم الكمبيالات لعملية تحويل مبلغ من حساب لآخر مثلا؛
- مراقبة السجلات التي يحصل فيها حك أو محو ومنع ذلك؛
- حضور المستفيد من الشيك النقدي إلى الصندوق وقبض قيمته شخصيا من أمين الصندوق؛
- التأكد من وجود الفصل في إجراءات العمل في القسم؛
- إخضاع الحسابات الشخصية لموظفي البنك للتدقيق ودراسة الإيداعات والسحوبات منها، خصوصا السحوبات غير العادية وتحري مصادر أموالها؛
- مراقبة مصروفات الموظف والتأكد من أنها ضمن دخله والتحري عن أي بوادر للمصروفات تزيد عن الدخل المعتاد لمعرفة مصادر هذا الدخل؛
- التأكد من أن التعليمات تمنع استلام الموظفين للنقود لإيداعها بحسابات العملاء بعد أوقات الدوام، والتحري عن عمليات الإيداع من هذا النوع وأسبابها؛
- تغيير الوظائف بإستمرار وبشكل فجائي داخل القسم ومن ثم داخل البنك ككل؛
- منح إجازات سنوية باستمرار ومنع تقطع الإجازات؛
- إحلال موظف آخر محل الموظف المجاز وعدم تأخير إنجاز الأعمال إلى حين عودة ذلك الموظف؛
- الإطلاع على دفاتر التوفير ومقارنة أرصدتها مع السجلات خلال فترة التدقيق.

وفيما يلي إجراءات تدقيق بعض أعمال قسم الودائع[2]:

- إجراءات تدقيق الشيكات المصروفة من حسابات العملاء: وذلك للتأكد من:

✓ إستيفاؤها للتواقيع المقررة وفقا لشروط الحساب المتفق عليها مع العميل، وكذلك التأكد من تطابق التواقيع المستوفاة مع نماذجها المحفوظة بقسم الودائع؛

✓ تسلسل التظهيرات على كل شيك (إن وجدت)؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 410.

[2] نفس المرجع، ص ص: 169-171.

- ✓ إستيفاء توقيع أو تواقيع الساحب على أية تصحيحات في الشيك (إن وجدت)؛
- ✓ تطابق قيمة الشيك بالأرقام مع الكلمات؛
- ✓ الصاق الطوابع القانونية على الشيك وإلغائها حسب الأصول؛
- ✓ عدم مضي المدة القانونية لصرف الشيك؛
- ✓ إستيفاء الخاتم الخاص بتدقيق كل من التواقيع وكفاية الرصيد وصلاحية الشيك للصرف مع وجود تواقيع الموظفين المفوضين عن البنك الذين قاموا بتدقيق تلك البيانات؛
- ✓ إستيفاء خاتم "دفع نقدا" على الشيكات المدفوعة نقدا مع بيان تاريخ الدفع وملاحظة خاتم آلة أمين الصندوق عليها أو خاتم دفع بالمقاصة على الشيكات المدفوعة بالمقاصة مع بيان تاريخ الدفع أو خاتم قيد بالحساب على الشيكات المقيدة بالحساب مع بيان تاريخ القيد؛
- ✓ ملاحظة عدم صرف الشيك إلا للمستفيد الأول إذا كان يحمل عبارة "لا يصرف إلا للمستفيد الأول" أو عدم صرف الشيك نقدا إذا كان يحمل عبارة "يقيد بالحساب"؛
- ✓ عدم وجود تعليمات مقبولة لدى البنك تقضي أو يترتب عليها الإمتناع عن دفع قيمة الشيك؛
- ✓ ملاحظة عدم تظهير الشيك لمستفيد آخر إذا كتب عليه عبارة "ليس لأمر"؛
- ✓ تدوين البيانات الشخصية على الشيكات التي تصرف نقدا من واقع الوثائق المعتمدة لغاية إثبات الشخصية؛

- إجراءات تدقيق حسابات العملاء: بحيث يجب:

- ✓ التحقق من إستيفائها للبيانات المقررة على رأسها (إسم العميل، سعر الفائدة، رقم الحساب وغيرها من البيانات المهمة)؛
- ✓ مراجعة ترحيل المستندات على الحسابات الخاصة بها من حيث المبالغ والترصيد؛
- ✓ ملاحظة أن جميع أرصدة الحسابات دائنة وإذا ما وجد أي حساب مدين بتاريخ معين أن يتم بيان سبب ذلك، وهل هناك موافقة على كشف الحساب وكيفية علاجه؛

- تدقيق مفكرة إستحقاق الودائع المربوطة لأجل، بحيث يجب:

- ✓ التحقق من صحة البيانات المدونة في المفكرة لكل وديعة، إستنادا لنسخة إشعار القيد العائدة لكل منها والمحفوظة في المفكرة مع ملاحظة أن مدة الوديعة تبدأ من يوم الإيداع ولغاية اليوم السابق على تاريخ إستحقاقها؛
- ✓ التأكد من أن الودائع المدرجة في صفحة واحدة في المفكرة تستحق بتاريخ واحد؛
- ✓ التأكد من صحة تدوين تعليمات العملاء بشأن التصرف بودائعهم بتاريخ إستحقاقها في حقل الملاحظات على المفكرة إستنادا للوثائق المؤيدة لصحة تلك البيانات والمحفوظة في ملفات وثائق العملاء مع التأكد من أن القسم قد قام بطلب تعليمات العميل قبل أسبوع من تاريخ الإستحقاق لوديعته؛

✓ التأكد من تنفيذ تعليمات العملاء بشأن ودائعهم عند إستحقاقها كما هي مبينة في حقل الملاحظات الخاص بكل وديعة على المفكرة؛
✓ مطابقة أرصدة الودائع القائمة بموجب المفكرة مع أرصدة الحسابات المقابلة في تاريخ معين.

كما يستهدف التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية عمليات وسائل الدفع التي يضعها البنك تحت تصرف زبائنه لتسوية مختلف معاملاتهم اليومية، سنستعرض بإختصار تدقيق كل من التحويلات والشيكات والكمبيالات والأوراق التجارية المخصومة وبرسم التأمين وبرسم التحصيل والتي تخص المستندات الخارجية برسم التحصيل كالتالي[1]:

- تدقيق التحويلات:

✓ يقوم المدقق بالتحقق من صحة الإمضاءات على طلبات التحويلات؛
✓ التأكد من أن التحويلات تمت من طرف أشخاص مؤهلين وتخول لهم مهامهم القيام بذلك دون غيرهم؛
✓ التأكد من ان التحويلات قد سجلت وقيدت في الحساب الصحيح؛
✓ التأكد من أن التحويلات قد تم تسجيلها في الوقت المحدد والمتفق عليه؛

- تدقيق الشيكات:

✓ التحقق من أرقام الشيكات وتسلسلها في دفتر الشيكات وتاريخ صدورها وتوقيع صاحبها وغير ذلك؛
✓ التحقق بالتفصيل من صحة كل الإجراءات المتعلقة بعمليات الشيك بداية من طلب دفتر الشيكات إلى تسليمه للزبون إلى مختلف إستعمالاته (سحب ودفع وغير ذلك) من طرف الزبون؛

- تدقيق الكمبيالات:

✓ يجب على المدقق فحص والتحقق من الكمبيالات الموضوعة لدى البنك، سواء للخصم أو التحصيل أو الرهن والضمان؛
✓ التحقق من صحة المعلومات المدونة عليها (المبالغ بالأرقام والأحرف، والمدة والتوقيعات وصحة التظهيرات إن وجدت وغير ذلك)، والتحقق من المعلومات المستخدمة كأساس لحساب الفائدة.

كما يقوم المدقق بتدقيق الأوراق التجارية المخصومة المرسلة كالتالي[2]:

- دراسة الأوراق المقدمة من النواحي القانونية للتأكد من اكتمالها كالطوابع وصحة التظهير وتواقيع الملتزمين والقيمة والاستحقاق ومحل الأداء وغيرها من البيانات القانونية، وأنه قد تم ختمها بأختام الدفع النقدي أو القيد بالحساب والتأكد من أن التظهيرات تنص على أنها لأمر البنك؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.
[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 380-382.

- مطابقة تواقيع الخاصمين للسندات على التواقيع المحفوظة بالفرع؛
- ملائمة المدينين من النواحي المالية وأن المخصوم على العميل الواحد لا يتجاوز قدرته المالية تمسكا بمبدأ توزيع المخاطر؛
- ملاحظة أن الخصم يتم ضمن صلاحية المسؤولين بالفرع أو ضمن السقوف المحددة من الإدارة العامة كمخصصات لكل عميل وأن أية زيادة في الرصيد قد تم الحصول على موافقة الإدارة عليها؛
- ملاحظة أن السندات تسدد في تواريخ استحقاقها وأنه لا يتم تجديد جزئي أو كلي لهذه السندات ودراسة أسباب عدم تسديد المتأخر منها؛
- ملاحظة أن مدة الخصم تقع ضمن المدة المقررة من الإدارة وأن أي تجاوز في استحقا السندات للمدة المقررة قد تم الحصول على موافقة الإدارة العامة عليها؛
- مراجعة حوافظ الخصم للتأكد من صحة احتساب الفائدة والعمولة؛
- التأكد من إجراءات الاستلام لهذه الأوراق من الخاصم إلى موظف الخصم ثم مرحلة الترحيل للسجلات إلى الحفظ للتأكد من أن المناولة تتم بتسلسل يمكن معه حصر المسؤول عن هذه السندات في كل مرحله وان نقلها يتم بموجب تواقيع واستلام أصولي من موظف لآخر ومن ثم حفظها في عهده ثنائيه بعد إكمال ترحيلها إلى السجلات؛
- التأكد من أن التاريخ المثبت عليها مطابق للسجلات ولحوافظ الخصم تجنبا لقيام الموظف بتأخير سداد الأوراق التي يكون قد قبض قيمتها من العملاء لتسديدها عنهم بحكم الثقة التي يتمتع بها كموظف في البنك؛
- التأكد من إستيفاء البنك للعمولة المتحققة عليها؛
- مراعاة أن يكون العمل موزعا على أكثر من موظف في ذات القسم بين الإستلام والخصم والقيد بالسجلات؛
- قيام المدقق بالتأكد من أن السندات والأوراق المخصومة بعهدة ثنائية؛
- ضرورة إحتواء تعليمات البنك إرسال إشعارات إلى المدينين عند خصم السندات؛
- قيام المدقق بإرسال تثبيتات "تأييدات" بأرصدة الخصم الخاصة بهم والطلب منهم إبداء الموافقة أو الإعتراض على الأرصدة المبينة في التأييدات المرسلة.

كما يقوم المدقق بتدقيق الأوراق التجارية برسم التأمين كالتالي[1]:

- التأكد من أن السندات تحمل عبارة تفيد وضعها كتأمين، كما يراعى أن تكون حافظة الإستلام من العميل لهذه السندات تفيد نفس المعنى؛
- التحقق من أن التسليفات بالنسبة لقيمة الأوراق برسم التأمين مرضية ومطابقة للشروط المتفق عليها مع العميل في شرط العقد؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 382-383.

- التحقق من أن القيم المحصلة من هذه الأوراق قد تم قيدها بحساب السلفة أو تم حفظها في حساب تأمينات لحساب الكفالة أو الإعتماد أو غيره حسب طبيعة العملية وذلك إلى حين سداد ذلك الإلتزام؛
- التأكد من أم ما لم يسدد من هذه الكمبيالات من قبل المدينين قد تم إستبداله بسندات جديدة؛
- مراعاة ملاحظة أن إستحقاق التأمين يتوافق مع إستحقاق الإلتزام الخاص به؛
- مراعاة إستيفاء البنك للعمولة المستحقة على مثل هذه السندات نظرا إلى أنها لا تخضع للفوائد كسندات الخصم؛
- التأكد من تنفيذ تعليمات المودع كإجراء الإحتجاج عند عدم سداد هذه الأوراق من قبل المدين.

كما يقوم المدقق بتدقيق الأوراق التجارية برسم التحصيل كالتالي[1]:

- التحقق من أن السندات تحمل عبارة تفيد أن إيداعها بالبنك قد تم على أساس التحصيل؛
- التحقق من أن نسخ الحوافظ المسلمة للعميل تفيد أن الأوراق قد تم إيداعها أيضا برسم التحصيل؛
- التحقق من تقيد البنك بتعليمات المودع لهذه الأوراق؛
- التحقق من إستيفاء البنك للعمولة المتحقق عليها.

كما يقوم المدقق بتدقيق الأوراق التجارية برسم التحصيل والتي تخص مستندات خارجية في حالة الإستيراد كالتالي[2]:

- التأكد من أن المستندات الموجودة بالملف مطابقة للبيانات الواردة في كتاب البنك أو الشركة المرسلة ولاسيما بوالص الشحن أو الحوافظ البريدية أو بوالص الشحن الجوي والفواتير وبوالص التأمين والسحوبات المرفقة؛
- التأكد من قيام البنك بإشعار العميل المسحوب عليه بوصول هذه البوالص ومطالبته بالتسديد إذا كانت المستندات المرفقة تدفع بالإطلاع أو الحضور لقبول السحب المرفق بالمستندات في حالة كون الدفع مقابل القبول؛
- ملاحظة قيام الفرع بإشعار البنك المرسل للمستندات بوصول المستندات وعرضها وتسديدها أو قبول السحوبات المرفقة، والإستمرار في إعلام المراسل عن مصير المستندات عند إستحقاق السحوبات المقبولة؛
- ملاحظة أن المستندات المرفقة بالبوليصة لم تسلم للمسحوب عليه إلا بعد الدفع أو القبول وفقا لتعليمات المرسل؛
- ملاحظة إلصاق الطوابع القانونية على السحوبات إذا كان القانون الساري المفعول يوجب ذلك؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 383-384.
[2] نفس المرجع، ص ص: 384-385.

- ملاحظة تقيد الفرع بتعليمات المراسل والقواعد الموحدة العالمية لتحصيل الأوراق التجارية وذلك من جميع النواحي الواردة في هذه القواعد؛
- ملاحظة التظهيرات اللازمة لهذه الأوراق ومدى تطابقها مع حقوق وواجبات البنك المرسل والبنك المستقبل؛
- التأكد من أن القيمة قد إستوفيت وتم تحويلها برقيا أو هاتفيا أو بالبريد حسب تعليمات المرسل، وأن القيمة قد إستوفيت بالكامل وبالعملة التي تنص عليها التعليمات المرفقة بالبوليصة، وأن أي خصم لم يتم إلا بمقدار ما تسمح به مثل هذه التعليمات؛
- التأكد من وجود تفويض من العميل للبنك عند قيد القيمة على حسابه؛
- ملاحظة أن تحويل قيمة البوالص قد تم بموجب إذن تحويل من البنك المركزي عندما توجب قوانين بلد البنك المستورد ذلك؛
- عندما تكون السحوبات المرفقة بالبوالص مكفولة من قبل البنك يلاحظ ما يلي:

✓ أن كفالة البنك قد تمت بموافقة الإدارة العامة، وضمن الصلاحيات المقررة؛

✓ أن التأمين النقدي أو كمبيالات التأمين أو أية ضمانات أخرى قد تم إجراء اللازم عليها قبل قيام البنك بالكفالة؛

✓ أن تواقيع الكفلاء مطابقة للنماذج بالبنك؛

✓ أنه قد تم إشعار العميل بإستحقاق السحب المكفول لتسديده، وأن القيمة قد حولت للمستفيدين وفق ما تنص عليه تعليمات البنك المراسل؛

✓ أن الطوابع القانونية قد ألصقت على السحوبات المكفولة إذا كان القانون الساري المفعول يوجب ذلك.

كما يقوم المدقق بتدقيق الأوراق التجارية برسم التحصيل والتي تخص مستندات خارجية في حالة التصدير كالتالي[1]:

- التأكد من التقيد بتعليمات المودع عند نقل الأوراق إلى المستورد في الخارج من ناحية الدفع بالإطلاع أو قبول السحب أو التأمين وغيره من البيانات المطلوبة من قبل مودعيها؛
- ملاحظة قيام الفرع بمتابعة إستلام هذه المستندات من المراسل ومصيرها، وقيد القيمة للعميل عند تسديدها؛
- ملاحظة إرسال المستندات للخارج في رسالتين بريديتين منفصلتين منعا لضياعهما معا؛
- التأكد من أن ما قدمه المودع من مستندات يطابق ما أرسله الفرع للخارج.

كما يستهدف التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية قسم الإعتمادات المستندية، حيث يقوم المدقق هنا بتدقيق كل ما له علاقة بالإعتمادات المستندية (التصديرية والإستيرادية)، بحيث يستعين المدقق للقيام بعمله هنا بعدة

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 386.

مراجع كالتعليمات التطبيقية لقسم الإعتمادات، الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، تعليمات التواقيع في البنك، نشرة أسعار العملات الأجنبية ونشرة أسعار العملات الأجنبية النظامية (السعر النظامي)، كما يجب وجود عدة ملفات وسجلات ومفكرات ووثائق والتي يعد وجودها إجباريا لإجراء وتوثيق العمليات التي يقوم بها هذا القسم، وهي معنية بالتدقيق والفحص من قبل المدققين، وهي تتمثل في ملفات الإعتمادات المستندية (إستيراد، تصدير) بواقع ملف لكل إعتماد، سجل الإعتمادات المستندية العام للإستيراد، سجل البنوك (إعتمادات مفتوحة)، سجل البنوك (إعتمادات مغطاة)، سجل العملاء، سجل الإعتمادات المستندية (التصدير)، مفكرة إستحقاق الإعتمادات، مستندات الإعتمادات النظيفة وبرسم التحصيل القائمة غير المسددة، وبوالص التأمين للإعتمادات غير المسددة.[1]

وفيما يلي إجراءات تدقيق بعض أعمال قسم الإعتمادات المستندية[2]:

- إجراءات تدقيق طلب فتح الإعتماد: فيجب:

✓ أن يكون الطلب على نموذج البنك المعتمد لهذه الغاية أو كتابا من العميل مستوفيا لجميع المعلومات المدرجة على نموذج البنك المعتمد؛

✓ أن يكون الطلب مستوفيا للمعلومات التالية بين القوسين بشكل واضح وصريح (إسم طالب فتح الإعتماد، إسم المستفيد وعنوانه الكامل، إسم بنك المستفيد "إن وجد"، مبلغ الإعتماد بالكلمات والحروف، تاريخ سريان الإعتماد لتقديم المستندات، تاريخ سريان الإعتماد لغاية الشحن، المستندات المطلوب تقديمها تحت الإعتماد، نوع البضاعة، طريقة الشحن، ميناء الشحن وميناء الوصول، شروط الشحن، الشحن الجزئي وتغيير واسطة الشحن وهل هي مسموح بها أو غير مسموح بها، الإعتماد معزز أو غير معزز، تعهد من فاتح الإعتماد غير مشروط بقبول قيد قيمة المستندات والعمولات تحت الإعتماد، تعهد بأن الإعتماد يخضع للقواعد الموحدة للإعتمادات المستندية، تعهد بتزويد البنك بوثيقة تأمين ضد كافة الأخطار)؛

✓ تأشير الموظف المختص بأن التواقيع على الطلب مطابقة وأن رصيد حساب العميل كاف لغاية إحتجاز تأمينات في الحالة التي تتطلب ذلك؛

- إجراءات تدقيق كتاب تبليغ الإعتماد المستندي (إستيراد): ويتم التأكد مما يلي من واقع نسخة كتاب تبليغ الإعتماد ونسخة كتاب التغطية (إن وجدت) المحفوظتين في ملف الإعتماد:

✓ أن يحتوي الإعتماد على جميع التفاصيل المدرجة في طلب فتح الإعتماد وبشكل دقيق؛

✓ ألا يحتوي الإعتماد على أية معلومات متناقضة؛

✓ أن يذكر في الإعتماد الحساب الذي يفوض المراسل بالقيد عليه؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 172-173.

[2] نفس المرجع، ص ص: 173-178.

- ✓ أن يرسل كتاب التغطية في نفس يوم إرسال كتاب الإعتماد إذا كان الإعتماد مغطى وبنفس وسيلة تبليغ الإعتماد، أي أن تتم التغطية برقيا إذا كان تبليغ الإعتماد برقيا؛
- ✓ أن يرسل كتاب تبليغ فتح الإعتماد متضمنا التفاصيل في نفس يوم فتح الإعتماد؛
- ✓ إرسال نسخة من الإعتماد المفتوح بالفاكس بالكامل وبالبريد الجوي؛
- ✓ التأكد من أن المدة ما بين إستلام طلب فتح الإعتماد من العميل وفتح الإعتماد لا تزيد عن ثلاثة أيام ما لم يكن هناك ما يمنع من فتح الإعتماد قبل إستكمال بعض الإجراءات؛
- ✓ عدم وجود أي خلاف بين المعلومات الواردة في برقية فتح الإعتماد وكتاب فتح الإعتماد؛
- ✓ توقيع الإعتماد من قبل مفوضين بالتوقيع حسب تعليمات التواقيع؛
- ✓ إرسال نسخة من الإعتماد إلى طالب فتح الإعتماد لإعلامنا عن أي إعتراض لديه بأسرع وقت ممكن؛
- ✓ التأكد من أنه قد تم إستيفاء نسبة التأمين النقدي على الإعتماد وبالنسبة المقررة وفق التعليمات؛

– إجراءات تدقيق المستندات الواردة على إعتمادات الإستيراد وتسديدها: وهنا يتم التأكد مما يلي:

- ✓ التحقق من فحص المستندات من قبل الموظف وفق كتاب فتح الإعتماد والتأشير عليها دلالة على مطابقتها؛
- ✓ قيد قيمة المستندات النظيفة لحساب المراسل في دفاتر البنك وعلى حساب بوالص الإعتمادات المستندية خلال ثلاثة أيام من تاريخ إستلامها؛
- ✓ تدوين عمليات قيد المصاريف وتخفيض الإعتماد بقيمة المستندات الواردة على الملف الخاص بالإعتماد؛
- ✓ قيد قيمة المستندات النظيفة والمصاريف على حساب العميل ولحساب بوالص الإعتمادات المستندية في اليوم التالي لقيدها على حساب البوالص؛
- ✓ التأكد من أن المستندات التي قيدت قيمتها على حساب العميل قد أرسلت إليه على النموذج المقرر وتفاصيل تلك المستندات؛
- ✓ التحقق من سبب التأخير في قيد البوالص والمصاريف إذا حصل ذلك وهل هناك موافقة أصولية على التأخير؛
- ✓ التأكد من إرسال كتاب للعميل على النموذج المقرر مبينا فيه الخلافات على المستندات الواردة برسم التحصيل، وطلب رأيه حول قبول المستندات أو رفضها، وتدون قيمة هذه المستندات على الوجه الداخلي للملف في حقل المستندات برسم التحصيل حسب السعر النظامي مع إجراء قيد نظامي من حساب مستندات الإعتمادات برسم التحصيل إلى حساب أصحاب مستندات الإعتمادات برسم التحصيل؛
- ✓ في حالة قبول العميل للمستندات، التأكد من قيام القسم بتسديد قيمة المستندات من حساب العميل وتحويل القيمة لحساب البنك المرسل للمستندات وفقا لتعليمات الدفع المذكورة في الإعتماد، وإرسال المستندات للعميل على النموذج المقرر؛
- ✓ الإبراق للمراسل بالخلافات التي تظهر على المستندات التي يتم إرسالها من المراسل على أساس أنها مستندات نظيفة؛

- تدقيق الإعتمادات المستندية التصديرية: بحيث:

✓ يتم تدقيق ملف أي إعتماد تصديري للتأكد من شموله على الوثائق التالية: كتاب الإعتماد الوارد من البنك الأجنبي، ويتم تدقيق هذا الكتاب للتأكد من عدم إحتوائه على أية معلومات متناقضة وإعطائه رقما متسلسلا؛ نسخة كتاب تبليغ المستفيد بالإعتماد دون مسؤولية على البنك إلا إذا قام بتعزيز الإعتماد؛ أي كتب أو برقيات لتعديل الإعتمادات والمراسلات المترتبة على ذلك مع ملاحظة عدم حدوث أي تناقض في الإعتماد بعد إجراء أي تعديل جديد يطرأ عليه؛ الكتب التي تكون برفقتها المستندات المقدمة تحت الإعتماد ومؤشرا عليه بأن المستندات مطابقة لشروط الإعتماد في حالة المطابقة؛ نسخة البرقية التي يطلب بها قيد المبلغ لحساب البنك لدى البنك المغطي أو المراسلين؛ الكتاب المرسل للبنك فاتح الإعتماد أو من يعينه والمرفق به المستندات على أن ندرج الخلافات إن وجدت في هذا الكتاب؛

✓ تدقيق القيود المحاسبية والترحيل على السجلات، بحيث يجب ما يلي: التأكد من إجراء القيد النظامي بالقيمة المعادلة لمبلغ الإعتماد حسب الأسعار النظامية عند تبليغ المستفيد بالإعتماد "من حساب تعهدات البنوك مقابل الإعتمادات المستندية التصديرية إلى حساب الإعتمادات المستندية التصديرية"؛ التأكد من أن القيد لحساب المستفيد لا يتم قبل إستلام إشعار أو برقية بقيد المبلغ لحساب البنك، وفي حالة الموافقة على القيد لحساب المستفيد قبل إستلام الإشعار أو البرقية يكون القيد تحت التحفظ؛ التأكد من أن القيد لحساب المستفيد يكون بالعملة الوطنية حسب سعر الشراء يوم إستلام إشعار أو برقية من المراسل بقيد المبلغ؛ عكس القيد النظامي السابق أو تجزأته بقيمة المستندات التي ترسل للمراسل، وإجراء قيد نظامي جديد لحساب بوالص الإعتمادات التصديرية الواردة من العملاء، وعلى حساب بوالص الإعتمادات التصديرية المرسلة؛ القيد لحساب المستفيد وعلى حساب المراسل بعد خصم العمولات والمصاريف المستحقة، وعكس القيد النظامي الأخير عند إستلام إشعار القيد من المراسل؛ التأكد من ترحيل القيود النظامية والقيود المحاسبية على الحسابات ذات العلاقة، والسجل الخاص بإعتمادات التصدير، وإجراء المطابقة مع قسم المحاسبة المركزية في تاريخ معين.

ثانيا: تدقيق قسم الإئتمان وقسم الحسابات (عملة أجنبية)

يستهدف التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية قسم وعمليات الإئتمان، سنستعرض مجموعة النقاط التي يركز عليها المدقق الداخلي أثناء تدقيق عمليات الإئتمان التالية: الإجراءات العامة لتدقيق الإئتمان، والرقابة العامة بخصوص عمليات الإئتمان، ثم تغطية وتقسيم المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان، وتحليل ملفات الإئتمان، والمتابعة الدورية للحسابات المتعلقة بعمليات الإئتمان، نظم تكنولوجيا المعلومات المستعملة في عمليات الإئتمان، فصل وظيفة الائتمان عن الوظائف الأخرى، تسيير المنازعات الخاصة بعمليات الإئتمان، تفويضات الإمضاءات الخاصة بعمليات الإئتمان. وفيما يلي شرح تلك النقاط[1]:

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- الإجراءات العامة لتدقيق الإئتمان: يقوم المدقق الداخلي بتحديد والتعرف على المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان، وتحديد أهداف التدقيق الداخلي لوظيفة الإئتمان، والتعرف على نظام الرقابة الداخلية على عمليات الإئتمان وتقييمه؛
- الرقابة العامة بخصوص عمليات الإئتمان: يقوم المدقق الداخلي بفحص مبررات وتصنيفات الإئتمان، وفحص عمليات السحب على المكشوف، فحص عمليات الإئتمان كإجراء التقارب بين ما هو موجود في النظم الآلية من عمليات إئتمان وما هو موجود في الحسابات العامة الخاصة بالمحاسبة إضافة إلى متابعة حسابات الزبائن المقترضين، فحص الضمانات المقدمة لتغطية الإئتمانات، وفحص المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (فحص عمليات الإئتمان للمديرين والمساهمين)؛
- تغطية وتقسيم المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان: يقوم المدقق الداخلي بفحص والتدقيق في عمليات تغطية المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان من خلال التدقيق في المخصصات المكونة لتغطية تلك المخاطر، كما يفحص سلامة تقسيم المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان وكفاية المخصصات المشكلة لتغطيتها؛
- تحليل ملفات الإئتمان: يقوم المدقق الداخلي بإختيار عينة من ملفات الإئتمان لفحصها، بحيث يفحص مقررات الموافقة على منح الإئتمان، خطوات ونتائج التحليل المالي الإئتماني لملف الزبون، مختلف الوثائق والمستندات الضرورية المكونة لملف طلب الإئتمان؛
- المتابعة الدائمة والدورية للحسابات المتعلقة بعمليات الإئتمان: يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أنه هناك متابعة دائمة ودورية من قبل المسؤولين بالبنك لحسابات ووضعيات الزبائن المتعلقة بعمليات الإئتمان؛
- نظم تكنولوجيا المعلومات المستعملة في عمليات الإئتمان: يفحص المدقق الداخلي مختلف نظم تكنولوجيا المعلومات التي يستعملها البنك في تسيير عمليات الإئتمان ومتابعة وضعيات الزبائن المقترضين وقدرتهم على السداد والإلتزام بمواعيد السداد إضافة إلى معرفة جميع المعلومات الخاصة بالمقترضين؛
- فصل وظيفة الائتمان عن الوظائف الأخرى: يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن وظيفة منح الائتمان مستقلة ومتخصصة في عمليات منح الائتمان ويشرف عليها مدير يقوم بدراسة وتحليل جميع الملفات المتعلقة بمنح الائتمان؛
- تسيير المنازعات الخاصة بعمليات الإئتمان: يفحص المدقق الداخلي تسيير النزاعات الخاصة بعمليات الإئتمان، ويحرص على أنها تتم بطريقة سليمة ومستمرة لتجنب أي تضارب محتمل يمكن أن ينشأ في حالة عدم سداد الإئتمان، واستخدام جميع الوسائل اللازمة لتقديم حلول لهذه المشكلة؛
- تفويضات الإمضاءات الخاصة بعمليات الإئتمان: يقوم المدقق الداخلي بفحص سلطة التفويض المصدرة لقرار منح الإئتمان (فرع أو وكالة أو مديرية جهوية أو مديرية مركزية)، وفحص آراء المسؤولين والمكلفين بالزبائن بخصوص دراسة ملف الإئتمان.

كما يستهدف التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية قسم الحسابات (عملة أجنبية)، حيث يقوم المدقق هنا بتدقيق كل ما له علاقة بالحسابات (عملة أجنبية)، بحيث يستعين المدقق للقيام بعمله هنا بعدة مراجع كتعليمات القسم التطبيقية النافذة، الإتفاقيات المعقودة مع المراسلين في الخارج، المذكرات والتعليمات الصادرة عن المدير العام ومدير الدائرة المسؤولة عن قسم الحسابات، ملف مراسلات القسم مع المراسلين في الخارج والأقسام المختلفة في البنك، نشرات الأسعار بالعملات الأجنبية، كما يجب وجود عدة ملفات وبطاقات وسجلات والتي يعد وجودها إجباريا لإجراء وتوثيق العمليات التي يقوم بها هذا القسم، وهي معنية بالتدقيق والفحص من قبل المدققين، وهي تتمثل في نسخ من مستندات القيد المحاسبي ونسخ من إشعارات ومستندات القيد البنكي (حوافظ القيود)، ملفات وثائق حسابات المراسلين في الخارج، كشوفات حسابات الأستاذ الإجمالي، كشوفات حسابات الأستاذ الإفرادي، كشوفات حسابات البنك لدى المراسلين، كشف الحركة اليومي وكشوفات المطابقة.[1]

وفيما يلي إجراءات تدقيق بعض أعمال قسم الحسابات (عملة أجنبية) عن طريق أسلوب تدقيق كشوفات التسوية الشهرية المطابقة لحسابات البنك لدى المراسلين في الخارج[2]:

- التحقق من أن الرصيد في بداية الشهر المعين كما هو مدون على كشف الحساب لدى البنك المراسل هو نفسه الرصيد في نهاية الشهر المعين كما هو في كشف الحساب لدى البنك المراسل عن الشهر السابق؛
- التأكد من رصيد الحساب كما هو مبين في كشف المراسل في نهاية الشهر المعني ورصيد الحساب كما هو ظاهر في بطاقة نفس الحساب، الأستاذ المساعد الإفرادي، في نهاية الشهر المعني نفسه قد تم تدوينها بشكل صحيح في الحقول المقررة لذلك في كشف مطابقة الحساب المعد عن ذلك الشهر؛
- مطابقة القيود المدينة أو الدائنة المعلقة في الشهر السابق والتي ظهرت في دفاتر البنك ولم تظهر في كشف المراسل المبينة في كشف مطابقة الحساب المعين المعد عن الشهر السابق مع القيود المدينة أو الدائنة في كشف حساب المراسل عن الشهر موضوع التدقيق؛
- مطابقة القيود الدائنة أو المدينة المعلقة في الشهر السابق (التي ظهرت في كشف الحساب لدى البنك المراسل ولم تظهر في دفاتر البنك) كما هي مدونة على كشف مطابقة الحساب المعد عن الشهر السابق مع القيود المدينة أو الدائنة المدونة في كشف نفس الحساب بسجل الأستاذ المساعد الإفرادي عن الشهر المعين موضوع التدقيق، ثم التأكد من صحة إعادة تدوير المبالغ التي لم تظهر في كشف الحساب المذكور في حقلي قيود مدينة أو دائنة في كشف الحساب لدى المراسل ولم تظهر في دفاتر البنك حسب الأصول وذلك على كشف المطابقة المعد عن الشهر موضوع التدقيق؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 181-182.
[2] نفس المرجع، ص ص: 182-184.

- مطابقة بيانات كشف حساب البنك لدى المراسل عن الشهر موضوع التدقيق على بيانات كشف نفس الحساب لنفس الشهر في سجل الأستاذ الإفرادي لدى البنك من حيث القيمة، وتاريخ الحق، والتفاصيل، ثم التحقق مما يلي:

✓ صحة تدوين البيانات عن القيود التي ظهرت في كشف المراسل للشهر موضوع التدقيق، ولم تظهر في دفاترنا خلال نفس الشهر في الحقلين المقررين لذلك على كشف مطابقة الحساب المعد عن ذلك الشهر؛

✓ صحة تدوين البيانات عن القيود التي ظهرت في كشف حساب المراسل في دفاتر البنك ولم تظهر في كشف الحساب لدى البنك المراسل عن الشهر نفسه في الحقلين المقررين لذلك على كشف مطابقة الحساب المعد عن ذلك الشهر؛

✓ التأكد من صحة عمليات الطرح والجمع في كشف التسوية ثم التأكد من تساوي الرصيد الحقيقي في جانبي الكشف؛

✓ التأكد من توقيع الكشف من المسؤولين في الدائرة حسب تعليمات التواقيع النافذة في البنك؛

- التأكد في وقت لاحق بالنسبة لكشوفات المطابقة التي تم تدقيقها مما يلي:

✓ التأكد من صحة إقفال القيود المعلقة في تاريخ لاحق على الشهر موضوع التدقيق بالإطلاع على تلك القيود في التاريخ اللاحق سواء بدفاتر البنك أو بإشعارات البنك المراسل؛

✓ التحقق من أن قسم الحسابات قد قام بمتابعة إقفال تلك القيود التي ظلت معلقة فعلا بالإطلاع على المراسلات التي أجراها القسم في هذا الشأن مع البنك المراسل المعني طبقا للتعليمات؛

✓ متابعة إقفال تلك القيود المعلقة بإستمرار وملاحقة القسم في هذا الشأن في مواعيد منظمة حتى يتم إقفالها.

ثالثا: تدقيق قسم الأدوات المالية المشتقة

كما يستهدف التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية قسم الأدوات المالية المشتقة، ويجب على المدقق القيام بما يلي[1]:

- تدقيق مدى ملاءمة السياسات والإجراءات وامتثال الإدارة لها؛
- تدقيق فاعلية إجراءات الرقابة؛
- تدقيق الأنظمة المحاسبية المستخدمة في معالجة معاملات الأدوات المالية المشتقة؛
- تدقيق الأنظمة الخاصة بأنشطة الأدوات المالية المشتقة؛
- ضمان أن أهداف إدارة الأدوات المالية المشتقة تم فهمها بشكل عام في كافة أرجاء البنك، وبشكل خاص في الأقسام التشغيلية التي يزداد فيها احتمال التعرض للمخاطر؛

[1] أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 262-263.

- تقييم فيما إذا كان يتم تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجديدة المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة؛
- تقدير فيما إذا كانت محاسبة الأدوات المالية المشتقة هي حسب إطار إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إذا كان ذلك منطبقا، ما إذا كانت الأدوات المالية المشتقة التي تمت محاسبتها بإستخدام محاسبة التحوط التي حددها إطار إعداد التقارير المالية تحقق شروط علاقة التحوط؛
- إجراء تدقيقات منتظمة لما يلي: تقديم التأكيد للإدارة بأنه تتم مراقبة أنشطة الأدوات المالية المشتقة بشكل مناسب؛ ضمان أنه يتم تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجديدة وإستخدام الأدوات المالية المشتقة لإدارة هذه المخاطر.

الفرع الثاني: تطبيقات عملية للتدقيق الخارجي للعمليات البنكية

أما التدقيق الخارجي للعمليات البنكية للمؤسسات البنكية فيتبع إجراءات خاصة به، فهو يتناول تدقيق بنود موجودات ومطلوبات البنك التالية[1]:

- النقدية؛
- الأرصدة لدى البنك المركزي؛
- الأرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية وإجراء المطابقات؛
- محفظة الأوراق المالية؛
- القروض والسلف؛
- الكمبيالات المخصومة؛
- الجاري المدين؛
- شيكات وسحوبات وحوالات برسم القبض؛
- الموجودات الثابتة؛
- موجودات أخرى؛
- ودائع العملاء بأنواعها المختلفة؛
- المبالغ المقترضة؛
- التأمينات النقدية؛
- المخصصات المختلفة؛
- حسابات رأس المال؛
- الأرباح والخسائر؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 464.

- الاعتمادات المستندية؛
- بوالص التحصيل؛
- الكفالات؛
- مطلوبات أخرى.

إن إجراءات التدقيق الخارجي تتشابه إلى حد كبير مما هي عليه في التدقيق الداخلي، وعليه، بالنسبة للتدقيق الخارجي، سنستعرض تطبيقات عملية عن تدقيق النقدية، ثم تدقيق الحسابات الجارية، ثم تدقيق محفظة الأوراق المالية، ثم في الأخير تدقيق التسهيلات الإئتمانية (الكمبيالات المخصومة، الجاري مدين والقروض والسلف).

أولا: تدقيق النقدية وتدقيق الحسابات الجارية

تتكون الأرصدة النقدية المتوفرة لدى البنك من النقود الموجودة في الصناديق الفرعية والخزينة الرئيسية، فالهدف الرئيسي من تدقيق النقدية هو[1]:

- التأكد من أن الموجود الفعلي مطابق للرصيد الدفتري بتاريخ الجرد والوقوف على أية فروقات قد توجد؛
- التأكد من أن الموجود الفعلي هو في حدود السقف المحدد من قبل إدارة البنك؛
- التأكد من أن الموجود الفعلي هو في حدود المبالغ المؤمن عليها ضد أخطار السرقة أو الحريق أو أية أخطار أخرى.

فالخزينة والصندوق هو أساس نشاط البنك لكثرة العمليات التي تتم فيه ويتم تدقيق عمليات الخزينة من خلال التدقيق المستندي وفحص حسابات الخزينة[2].

فيجب على المدقق التأكد من سلامة المستندات والكشوفات التي يقوم قسم الخزينة بمسكها وهي[3]:

- الشيكات المقدمة للمصرف من قبل العملاء؛
- إشعارات القيد المدينة والدائنة؛
- قسائم القبض والدفع؛
- طلبات التحويل؛
- مستندات الصرف وإيصالات دفع النقدية؛
- كشف حركة النقد الصادر والوارد؛
- كشف حركة الخزينة الرئيسية.

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 465.
[2] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ولمزيد من التفصيل، تتفرع إجراءات تدقيق النقدية إلى تدقيق الصندوق وتدقيق الخزينة الرئيسية كالتالي[1]:

- بالنسبة للصندوق فيجب:

✓ جرد موجودات الصندوق من أوراق النقد وتدوينها على كشف مستقل وذلك بحضور أمين الصندوق؛

✓ حصر مقبوضات الصندوق بموجب المستندات المؤيدة لكل مبلغ مقبوض؛

✓ حصر مدفوعات الصندوق بموجب المستندات لكل مبلغ مدفوع؛

✓ التحقق من تطابق رصيد الجرد الفعلي للصندوق مع الرصيد الدفتري له مع شريط آلة تسجيل حركة النقد في الصندوق وآلة الاستعلامات؛

✓ تنظيم محضر بنتائج الجرد يوقع عليه المدققون وأمين الصندوق؛

- أما بالنسبة للخزينة الرئيسية فيجب:

✓ حصر كافة موجودات الخزينة وتدوينها على كشوف مستقلة مع ملاحظة أخذ تواقيع الموظفين المسؤولين عن الخزينة على كشوف الجرد؛

✓ مطابقة نتائج الجرد كما تظهرها كشوف الجرد على بيانات السجلات الخاصة بمحتويات الخزينة سواء الموجود منها في الخزينة ذاتها أو الممسوكة لدى أي من أقسام البنك؛

✓ تدوين أية فروقات أو ملاحظات تمهيدا لرفعها إلى المسؤولين في البنك.

أما فيما يخص فحص حسابات الخزينة، فيقوم المدقق بالتحقق من صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية لكل العمليات المتعلقة بالخزينة، للمقبوضات وللمدفوعات والإيداع والسحب مع البنك المركزي ومع الفروع، وفي حالة الخطأ يتم التصحيح إما بالمتمم الصفري أو القيد العكسي.

حساب الخزينة هو ح/10، وللتفرقة بين الخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية تكون الحسابات كالتالي: ح/100 "الخزينة الرئيسية"؛ ح/1001 "صندوق المدفوعات"؛ ح/1002 "صندوق المقبوضات".

ويتم التحقق من التسجيلات المحاسبية كالتالي[2]:

- بالنسبة للمقبوضات: تقبض الخزائن مبالغ من العملاء لإيداعها في حساباتهم وتكون حسابات جارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق ما يلي: ح/10 "الخزينة" في الجانب المدين (عموما يكون الإيداع في صندوق المقبوضات)، ح/2201 "الحسابات الجارية" و/أو ح/22013 "حسابات التوفير" و/أو ح/224 "حسابات الودائع لأجل" في الجانب الدائن. مع وجود مستند إثبات عملية الإيداع (القبض)، كما يجب أن يتأكد المدقق من رصيد نهاية اليوم للخزينة؛
- بالنسبة للمدفوعات: تدفع الخزينة إلى العملاء المبالغ الذين يريدون سحبها من حساباتهم، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق ما يلي: ح/10 "الخزينة" في الجانب الدائن (عموما يكون الدفع من صندوق المدفوعات)،

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 465-466.

[2] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120-122.

ح/2201 "الحسابات الجارية" و/أو ح/22013 "حسابات التوفير" و/أو ح/224 "حسابات الودائع لأجل" في الجانب المدين. مع وجود مستند إثبات عملية الدفع، كما يجب أن يتأكد المدقق من رصيد نهاية اليوم للخزينة؛

- بالنسبة للإيداع والسحب مع البنك المركزي: ففي حالة الإيداع لدى البنك المركزي، يجب التأكد من أن التسجيلات المحاسبية كانت كالتالي: ح/110 "البنك المركزي" في الجانب المدين، ح/10 "الخزينة" في الجانب الدائن (يكون التعامل مع الخزينة الرئيسية وليس الصناديق الفرعية)، أما في حالة السحب من البنك المركزي فتعكس الحسابات؛
- بالنسبة للإيداع والسحب مع الفروع: ففي حالة الإيداع لدى الفروع، يجب التأكد من أن التسجيلات المحاسبية كانت كالتالي: ح/377 "الفروع" في الجانب المدين، ح/10 "الخزينة" في الجانب الدائن (يكون التعامل مع الخزينة الرئيسية وليس الصناديق الفرعية)، أما في حالة السحب من الفروع فتعكس الحسابات.

وعلى المدقق أن يضع في ذهنه الأمور التالية عند قيامه بعملية التدقيق للنقدية[1]:

- إن المفاجأة عنصر هام في عملية الجرد وهي مبدأ ضروري في مثل هذه الحالات ولذا فإنه يتوجب عدم الإعلان عن عملية التدقيق وعدم الإبلاغ بها إلا للمدققين أنفسهم؛
- على المدققين أن يباشروا العد للصناديق الفرعية والرئيسية في وقت واحد، ولكن إذا أضطر المدقق إلى الفصل في توقيت الجرد فإن عليه أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بعدم إضافة أي شيء أو سحب أي شيء من الصناديق التي تأجل جردها وذلك إلى حين الإنتهاء من عملية الجرد لجميع الصناديق الفرعية، ويكون ذلك إما بإستعمال ختم خاص لختم الخزائن أو إبقائها تحت مراقبته بإستمرار؛
- على المدقق التأكد من وجود بوالص تأمين تغطي النقدية الموجودة في البنك ضد أخطار السرقة والإختلاس وخيانة الأمانة بالنسبة للذين يحتفظون بها والذين ينقلونها من وإلى البنك؛
- على المدقق دراسة حركة إدخال وإخراج النقود من الخزائن الفرعية إلى الخزينة الرئيسية أو من صندوق فرعي إلى آخر، أو عند نقلها من فرع لآخر أو للبنك المركزي للتأكد من عدم وجود ثغرات في عملية المناولة للنقد، وأن أي إنتقال للنقود بين أمناء الصناديق والخزينة يتم بمستندات أصولية؛
- على المدقق فحص الأوراق النقدية للتأكد من عدم وجود نقود مزورة بينها؛
- على المدقق دراسة أسلوب تبديل النقد التالف ومدى وجود الضوابط في هذا الأسلوب، وأن النقود التالفة لا ينفرد بها شخص واحد؛
- على المدقق أن يلاحظ مدى تقيد الفرع بالمقادير المحددة للنقدية في كل صندوق وفي الخزينة الرئيسية، وإن ما يزيد على المقدار المحدد يجري نقله إلى البنك المركزي (من الخزينة الرئيسية) أو إلى الخزينة الرئيسية (من الصناديق الفرعية)، وأنه لا يوجد تكديس للنقدية في الصندوق أو الفرع يزيد عن حاجة العمل الفعلي؛

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 376-379.

- على المدقق دراسة حركة النقل للنقد للتأكد من أن عملية النقل تتم بالحراسة المسلحة المشددة وأن عملية النقل تتم بعهدة أكثر من شخص وحسب مقدار النقد المنقول؛
- على المدقق التأكد من قيام شخص مسؤول بجرد النقدية فجائيا في دورات وفترات مختلفة؛
- على المدقق أن يتأكد من وجود تواقيع المسؤولين على السجل الفرعي أو السجل الإحتياطي للصندوق بما في ذلك أمين الصندوق والمحاسب، ومسؤول آخر من إدارة الفرع حسب ترتيبات وتعليمات البنك وإن السجلات المذكورة مرقمة الصفحات بأرقام مسلسلة؛
- على المدقق التأكد من أن الخزائن الحديدية المحفوظ بها النقد قد تم توزيع مفاتيحها على مسؤولين إثنين على الأقل ويفضل أن يكون أحدهما المدير أو نائبه أو مساعده؛
- على المدقق أن يحث على إستعمال الآلات الحاسبة وآلات العد السريعة على مستوى الصناديق والخزائن؛
- عند ظهور زيادة في الصندوق يتوجب إثبات ذلك بتقرير موقع من المدقق وأمين الصندوق ومسؤول آخر وقيد الزيادة في حساب الفروق النقدية، أما في حالة وجود نقص فإن من الضروري أن يقوم أمين الصندوق بإكمال هذا النقص فورا ومن ثم تدرس الأسباب التي أدت إلى ذلك ويتخذ بشأنها القرار اللازم؛
- عدم السماح لأمناء الصناديق بالقيد في السجلات كسجلات المحاسبة وسجلات الودائع وغيرها؛
- عدم السماح لأمين الصندوق بفض البريد الوارد لإحتمال إحتوائه شيكات؛
- عدم السماح بقيام أمناء الصناديق وموظفي الخزينة بإرسال كشوفات الحسابات للعملاء أو الإشراف عليها؛
- عدم السماح لأمين الصندوق بإعتماد مستندات الصرف أو الشيكات التي تصرف نقدا؛
- عدم السماح بالتغيير في إيصالات وقسائم الإيداع أو السحب إلا بعد الرجوع للعميل ذي العلاقة وموافقته، وبتثبيت التصحيح بإطلاع شخص آخر في البنك مع أمين الصندوق.

أما بالنسبة لتدقيق الحسابات الجارية فيجب على المدقق فحص المستندات والكشوفات التالية[1]:

- كشف العمليات اليومية؛
- كشف خلاصة لحركة اليومية؛
- بطاقات الحسابات الجارية؛
- مستندات القيود الدائنة والمدينة؛
- الإشعارات المدينة والدائنة؛
- الشيكات وطلبيات التحويلات وأوامر الصرف الداخلية؛
- مستندات قبض الصندوق وأقسام الإيداع.

[1] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص 123.

كما يقوم المدقق بالتحقق من صحة التسجيلات المحاسبية التالية:

- في حالة الإيداع النقدي في الحسابات الجارية: تقبض الخزائن مبالغ من العملاء لإيداعها في حساباتهم الجارية، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق ما يلي: ح/10 "الخزينة" في الجانب المدين (عموما يكون الإيداع في صندوق المقبوضات)، ح/2201 "الحسابات الجارية" في الجانب الدائن. مع وجود مستند إثبات عملية الإيداع النقدي، كما يجب أن يتأكد المدقق من رصيد نهاية اليوم للحساب الجاري؛
- في حالة السحب النقدي من الحسابات الجارية: تدفع الخزائن مبالغ للعملاء لسحبهم من حساباتهم الجارية، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق ما يلي: ح/10 "الخزينة" في الجانب الدائن (عموما يكون الدفع من صندوق المدفوعات)، ح/2201 "الحسابات الجارية" في الجانب المدين. مع وجود مستند إثبات عملية السحب النقدي، كما يجب أن يتأكد المدقق من رصيد نهاية اليوم للحساب الجاري؛

كما يقوم المدقق عند عملية فحص الحسابات الجارية بإستخدام التقارب البنكي، والهدف من ذلك هو تبرير الفرق الموجود بين الرصيد البنكي الظاهر في كشف الحساب البنكي (حساب المؤسسة لدى البنك) لفترة ما والرصيد الظاهر في حساب البنك لدى المؤسسة، ففي حالة وجود إختلاف بين رصيدي الحسابات فهذا دليل على وجود عمليات محاسبية لم تسجل عند أحد الطرفين (المؤسسة أو البنك) والتي يجب تسجيلها للحصول على التوازن في التقارب البنكي، هذا الأخير يجب أن يضم البيانات التالية: اسم صاحب الحساب الجاري، رقم الحساب البنكي RIB، تاريخ إعداد المقاربة، تاريخ العمليات الغير مسجلة، شرح دقيق للعمليات.[1]

ثانيا: تدقيق محفظة الأوراق المالية

أما بالنسبة لمحفظة الأوراق المالية فتحتل توظيفات البنك فيها المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد منح القروض والسلف، وبصفة عامة تتكون محفظة الأوراق المالية من الأسهم والسندات وأذونات الخزينة وإسناد القرض، وعليه يجب التدقيق فيها للأهداف التالية[2]:

- التأكد من أن الأرصدة الدفترية للأوراق المالية تعبر بصدق عن موجودات البنك الفعلية من الأوراق المالية؛
- التأكد من أن الفوائد والأرباح وايرادات وخسائر بيع الأوراق المالية قد سجلت بالكامل؛
- إن جميع عمليات شراء وبيع الأوراق المالية تمت وفق قرارات مجلس إدارة البنك أو لجنة الاستثمار أو التعليمات الموضوعة لهذه الغاية؛
- أن البيانات الحسابية والختامية للبنك في نهاية العم تظهر بوضوح موجودات البنك من الأوراق المالية؛
- أن الأسس المتبعة في تقييم موجودات البنك من الأوراق المالية هي نفس الأسس المتبعة في السنة السابقة ولا تتعارض مع تعليمات البنك الموضوعة لهذه الغاية.

[1] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 125-126.

[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 470.

تتم إجراءات تدقيق الأوراق المالية كما يلي[1]:

- اعداد كشوف تفصيلية بتوظيفات البنك في الأوراق المالية بأنواعها المختلفة ومطابقة مجموع كل نوع مع رصيد الحساب الإجمالي والمجموع العام في الأستاذ العام؛
- التأكد من ملكية البنك للأوراق المالية بالإطلاع على الشهادات المؤيدة لذلك الصادرة عن طرف ثالث؛
- تدقيق عمليات شراء وبيع الأوراق المالية التي تمت خلال فترة معينة على المستندات الخاصة بها مثل قرارات مجلس إدارة البنك أو لجنة الاستثمارات وعقود البيع والشراء في تواريخ الشراء والبيع ونشرات أسعار السوق المالي بتواريخ الشراء والبيع والتلكسات والفاكسات والبرقيات الواردة من المراسلين والتأكد من صحة تسجيلها وترحيلها على السجلات ومفكرات الاستحقاق الممسوكة لهذه الغاية؛
- التأكد من عمل مخصص كاف لمواجهة أي هبوط في أسعار الأوراق المالية وذلك عن طريق مقارنة القيمة السوقية بالقيمة الدفترية وعمل مخصص بالفرق بينهما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية، أما إذا كانت القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية فلا يتم عمل مثل هذا المخصص؛
- جرد الأوراق المالية الموجودة في حوزة البنك بحضور الموظفين المسؤولين، أما الأوراق المالية الموضوعة لدى أطراف أخرى كضمان أو برسم الحفظ الأمين فيتم إرسال مصادقات بها إلى تلك الجهات.

ثالثا: تدقيق التسهيلات الإئتمانية (الكمبيالات المخصومة، الجاري مدين والقروض والسلف)

أما التسهيلات الإئتمانية هي كذلك تدخل ضمن نطاق تدقيق المدقق الخارجي، لاسيما الكمبيالات المخصومة والجاري مدين والقروض والسلف، لأنها تدخل ضمن قنوات الإستثمار المختلفة التي يقوم بها البنك، وعليه وجب التدقيق فيها لأنها بمثابة أموال البنك موضوعة عند زبائنه لغرض تحقيق عوائد مالية من وراءها[2].

فالهدف من تدقيق الكمبيالات المخصومة هو[3]:

- التأكد من الوجود الفعلي للكمبيالات المخصومة؛
- التأكد من تظهير الكمبيالات باسم البنك تظهيرا ناقلا للملكية؛
- التأكد من صحة الكمبيالات المخصومة من النواحي الشكلية والقانونية والموضوعية؛
- التحقق من إمكانية تحصيل هذه الأوراق في مواعيد إستحقاقها.

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 470-471.
[2] نفس المرجع، ص 480.
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

أما الهدف من تدقيق الجاري المدين والقروض والسلف هو[1]:

- التحقق من قانونية وجدية المبالغ المقيدة في حسابات العملاء؛
- التأكد من صحة أرصدة الحسابات الخاصة بالعملاء؛
- التأكد من صحة تقييم أرصدة العملاء وإمكانية تحصيلها؛
- التأكد من كفاية الضمانات المقدمة؛
- التأكد من أن قرارات منح التسهيلات الإئتمانية ضمن التعليمات والصلاحيات؛
- التأكد من عدم تجاوز السقوف المحددة لتسهيلات العملاء إلا بموافقة الإدارة العامة للبنك وتوثيق التجاوزات بالضمانات الكافية؛
- التأكد من التقيد بالقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والمتعلقة بمنح التسهيلات الإئتمانية للعملاء.

إن إجراءات تدقيق الكمبيالات المخصومة تتم كما يلي[2]:

- جرد الكمبيالات المخصومة الموجودة في حوزة البنك ومطابقة مجموعها مع يومية الكمبيالات المخصومة ومع دفتر الأستاذ العام؛
- إرسال مصادقات إلى الجهات المودعة لديها الكمبيالات المخصومة إذا كانت برسم التأمين أو الخصم أو التحصيل أو ما شابه ذلك؛
- فحص عينة من الكمبيالات المخصومة وذلك للتأكد من أنها مستكملة للشروط القانونية والشكلية والموضوعية وأنها ناتجة عن عمليات تجارية حقيقية؛
- إختبار صحة العمليات الحسابية المتعلقة بالفوائد والعمولات على عينة من الكمبيالات المخصومة وأنها حسب تعليمات البنك المركزي النافذة؛
- التأكد من عدم تجاوز المسؤولين في البنك صلاحيتهم في خصم الكمبيالات؛
- التأكد من عدم تجاوز العملاء السقوف المحددة لهم في الكمبيالات المخصومة إلا بموافقة الإدارة المسبقة وتوثيق ذلك حسب الأصول؛
- حصر الكمبيالات المخصومة التي يتكرر تجديدها للتخلف عن التسديد ونوعية المدينين بها فإذا تكرر التجديد أو كان المدينون من غير الوسط التجاري فإن هذا يعني أن الكمبيالة شخصية وليست تجارية؛
- حصر الكمبيالات المخصومة المستحقة وغير المدفوعة لبيان أسباب عدم تسديدها والإجراءات المتخذة لتحصيلها بالرجوع إلى مراسلات البنك بهذا الخصوص.

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 482.

[2] نفس المرجع، ص 481.

أما إجراءات تدقيق الجاري مدين والقروض والسلف فتتم كما يلي[1]:

- مطابقة مجموع أرصدة العملاء الإفرادية في كل من الحسابات الجارية المدينة والسلف والقروض مع إجمالي كل من هذه الحسابات في دفتر الأستاذ العام؛
- التأكد من صحة أرصدة حسابات العملاء الإفرادية عن طريق المراجعة المستندية والحسابية لعينة من هذه الحسابات؛
- إرسال مصادقات بأرصدة حسابات العملاء لدى البنك والطلب إليهم الرد على هذه المصادقات سواء بالموافقة أو الإعتراض على صحة الرصيد مع بيان أية ملاحظات في حالة الإعتراض، ومن الإعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان لتلافي التلاعب عند إستعمال نظام المصادقات ما يلي:

✓ أن تصدر طلبات المصادقات عن إدارة البنك نفسه لأن المدقق لا يملك الصفة القانونية تجاه الغير؛

✓ أن تخطر إدارة البنك من ترسل إليهم المصادقات بضرورة إرسال هذه المصادقات بعد التوقيع عليها بما يفيد الموافقة أو الإعتراض مباشرة إلى مدققي حسابات البنك؛

✓ أن يبين المظروف أنه إذا لم يسلم الخطاب للمرسل إليه لسبب ما يعاد إلى مكتب مدققي حسابات البنك؛

✓ دراسة الردود على المصادقات من حيث التوافق أو الإختلاف وإجراء التصحيح اللازم؛

- إختيار عينة ممثلة لهذه الحسابات من ضمنها أرصدة حسابات العملاء ذات المبالغ الكبيرة تدرس من النواحي التالية:

✓ وجود طلب تسهيلات من العملاء في الجاري مدين أو القروض أو السلف؛

✓ وجود موافقة على منح تسهيلات ضمن التعليمات؛

✓ وجود عقد منح تسهيلات للعميل في الملف يتضمن مقدار التسهيلات ومدتها، سعر الفائدة والعمولة إن وجدت، الغرض من التسهيلات، طريقة السداد، الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات، إستيفاء الطوابع القانونية؛

✓ التأكد من إستعمالها في الأغراض التي منحت من أجلها؛

✓ دراسة حركة هذه الحسابات (عمليات الإيداع والسحب والتحويلات) لمعرفة هل هذه الحسابات جيدة أو نشطة أو أنها جامدة وغير متحركة (خاملة)؛

✓ دراسة مدى كفاية الضمانات المقدمة والتأكد من وجود مستندات رهنها لصالح البنك؛

✓ صحة إحتساب الفائدة والعمولة على هذه الحسابات ومدى توافقها مع تعليمات البنك المركزي؛

- تنظيم كشف بأرصدة الحسابات المستحقة وغير المسددة يتضمن رقم الحساب وإسم العميل والرصيد القائم والرصيد المستحق، وتاريخ الإستحقاق، والضمانات وقيمتها التقديرية، ودرجة الرهن، وأية ملاحظات قد يراها

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 482-484.

المدقق على أن يتم دراسة هذا الكشف مع القائمين على البنك والتأكد من أن المتابعة لهذه الحسابات تتم بفعالية وبشكل مستمر عن طريق الإطلاع على المراسلات المتبادلة بين العملاء والبنك؛

- دراسة مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيها الذي كونه البنك؛
- الإطلاع على موافقة البنك المركزي على منح التسهيلات الإئتمانية للعملاء في حالة ما إذا كانت التسهيلات الإئتمانية لأي عميل تزيد في مجموعها في أي وقت عن 10% من مجموع رأس المال والإحتياطي القانوني أو تزيد عن المبلغ المحدد بموجب تعليمات البنك المركزي النافذة.

المطلب الثاني: تطبيقات عملية في مجال تدقيق المخاطر البنكية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لبعض التطبيقات العملية فيما يخص تدقيق المخاطر البنكية، وقبل ذلك سنتطرق لشراكة إدارة المخاطر البنكية مبرزين دور كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في إنجاح تلك الشراكة تحت إشراف وتوجيه لجنة التدقيق بالمؤسسات البنكية.

الفرع الأول: تدقيق وإدارة المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية

أولا: شراكة إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية

تتم إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية بفعالية من خلال ما يعرف بشراكة إدارة المخاطر، حيث يكون كل عنصر أساسي قد حدد بوضوح المسؤولية عن البعد النوعي لكل مجال للمخاطرة، وتتمثل الأطراف الفاعلة في شراكة إدارة المخاطر في كل من منظموا ومشرفوا البنك، المساهمون، الإدارة التنفيذية، لجنة التدقيق والمدققون الداخليون، المدققون الخارجيون والجمهور، بحيث أن لجنة التدقيق والمدققون الداخليون تأخذ بعين الاعتبار توسع وظيفة إدارة المخاطر، وفي الوقت الحالي يتم النظر إلى المدققون الداخليون كحجز زاوية في حوكمة الشركات، لأنهم مسؤولون عن اختبار مدى التطابق بين أعمال الإدارة التنفيذية وسياسات مجلس الإدارة وتوفير تأكيد بشأن حوكمة الشركات ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر، أما المدققون الخارجيون فيؤدون دورا هاما في تقديم المعلومات المفيدة لتقييم المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك، كما أنهم مسؤولون عن التعبير عن رأي محايد عن القوائم المالية وتقييم سياسات إدارة المخاطر.[1]

إن النظم البنكية تخضع لسلطة تنظيمية أو إشرافية واحدة على الأقل، ومع ذلك تختلف بؤرة التركيز والهيكل والسلطات التنظيمية والتنفيذية ومسؤوليات كل هيئة، ويكون هذا الإختلاف عادة ناتجا من تقاليد البلد وبيئته القانونية والاقتصادية، وتكون القرارات المتصلة بالسلطات التنظيمية والإشرافية ذات دوافع سياسية في بعض الأحيان، وفي معظم الدول يتم اسناد سلطة تنظيم والإشراف على القطاع البنكي للبنك المركزي غير أن الإتجاه

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص: 354-356.

الحالي هو تجميع كل سلطات الإشراف المالي في يد كيان منفصل خارج البنك المركزي، وتشمل مسؤوليات الإشراف على البنوك عادة ما يلي: إصدار وسحب التراخيص البنكية على أساس حصري؛ إصدار وتنفيذ اللوائح التنظيمية والمعايير؛ سلطة تقرير والحصول على تقارير دورية (أي إرساء التقارير الرشيدة كشرط مسبق للمراقبة خارج الموقع) وأداء أعمال التفتيش والمعاينة في الموقع؛ تقدير الغرامات والجزاءات وإتخاذ إجراءات عاجلة بما في ذلك إصدار أوامر عزل وإيقاف الإدارة عن العمل وفرض الوصاية؛ إغلاق و/أو تصفية البنوك.[1]

ثانيا: التعاون الإشرافي ما بين المدققون الداخليون والخارجيون في إدارة المخاطر البنكية

وفي إطار العملية الإشرافية على القطاع البنكي والمالي يشترك في ذلك المدققون الداخليون والمدققون الخارجيون، لاسيما في إدارة المخاطر البنكية، بما يعرف بالتعاون الإشرافي مع المدققون الداخليون والمدققون الخارجيون. فوظيفة التدقيق الداخلي ينبغي أن تغطي كل أنشطة البنك في كل الكيانات المرتبطة به، وينبغي أن تكون دائمة ومحايدة وكفء من الناحية الفنية وأن تعمل بصورة مستقلة وتكون مسؤولة أما مجلس إدارة البنك أو الرئيس التنفيذي للبنك، إن السلطات الإشرافية تقوم عادة بإصدار إشتراطات تنظيمية خاصة بنظم الرقابة الداخلية في البنوك، تهدف إلى إرساء بعض المبادئ الأساسية لنظام وجودة الضوابط المطبقة بواسطة البنوك، ورغم تفاوت مدى ونطاق اللوائح التنظيمية، إلا أن لوائح التدقيق الداخلي/الرقابة الداخلية عادة ما تغطي سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الإئتمان وغيرها من المخاطر البنكية المحورية مثل إدارة السيولة، مخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وإدارة مخاطر المشتقات ونظم الكمبيوتر والإتصال عن بعد، ويشمل الإشراف في الموقع عادة إجراء تقييم لضوابط الرقابة الداخلية في بنك ما ولجودة وظيفة التدقيق الداخلي، وفي حالة إقتناع المشرفين بجودة التدقيق الداخلي يمكن أن يستخدموا تقارير المدققين الداخليين كآلية رئيسية للتعرف على المشكلات الرقابية أو الإدارية في بنك ما، أما المدققون الخارجيون، فيجب أن يعنوا بالغرض الواضح والصادق في القوائم المالية السنوية والتقارير الأخرى المقدمة للمساهمين والجمهور، ويتوقع منهم أن يبدوا رأيا حول ما إذا كانت القوائم المالية والإقرارات الأخرى (عندما يكون ذلك ممكنا) تعرض بصدق ووضوح وضع ونتائج عمليات البنك، ومن أجل إبداء مثل هذا الرأي، يجب أن يقتنع المدققون أيضا بسياسات ومبادئ البنك المحاسبية وباتساق وثبات تطبيقها، ويجب أن يتأكدوا أن النظم الوظيفية الرئيسية للبنك متماسكة وفي الوقت المناسب وكاملة.[2]

ثالثا: ما يجب على المدققون الداخليون والخارجيون فهمه لإدارة المخاطر البنكية

ونظرا لوجود العديد من المخاطر التي ترتبط بالأنشطة والعمليات البنكية، يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فهم كافة النواحي البنكية بما له علاقة بتدقيق العمليات البنكية، وفهم محتوى أنظمة تكنولوجيا المعلومات

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات) شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 851.
[2] نفس المرجع، ص 865.

وشبكة الاتصالات التي يستخدمها البنك، كما يجب عليه فهم طبيعة مخاطر الأعمال البنكية وفهم عملية إدارة المخاطر، وعليه، يجب أن تنشأ لديه اعتبارات تدقيق خاصة في المؤسسات البنكية بسبب ما يلي: الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات البنكية التي تتولاها البنوك؛ نطاق العمليات البنكية ونتيجة المخاطرة الهامة التي يمكن أن تنشأ في فترة زمنية قصيرة؛ الاعتماد الواسع على تكنولوجيا المعلومات لإجراء العمليات البنكية؛ التطور المستمر لمنتجات جديدة وللممارسات البنكية التي لا يمكن مقارنتها بتطور المبادئ المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية.[1]

فلتحديد كيفية قيام المؤسسة البنكية بالإشراف على أنشطتها المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبتها، يقوم نشاط التدقيق الداخلي بمراجعة عملية إجراء التقييم السنوي للمخاطر، ومراجعة محاضر اجتماعات مناقشة استراتيجية إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تقييمات المخاطر التي تم إجراؤها سابقا، ومقابلة موظفي إدارة المخاطر وموظفي الامتثال.

بغية التدقيق الفعال للمخاطر البنكية وإدارتها من قبل المدقق الداخلي، يجب على هذا الأخير إعداد خطة تدقيق سنوية و/أو متعددة السنوات بالإعتماد على خريطة المخاطر بالبنك المعدة من قبل قسم/وظيفة إدارة المخاطر البنكية، فهي تسمح لمدير التدقيق الداخلي بتحديد أولوياته، وتخطيط نشاطه وتقييم الموارد المطلوبة لعمليات تدقيقه، وأخيراً تبرير الميزانيات المقترحة للسلطة التنفيذية والهيئات التداولية، فخطة التدقيق تشكل توصية أو مطلبا من السلطات الإشرافية ومعيارا مهنيا وممارسة إدارية سليمة.

وفقا لخريطة المخاطر (ببعض البنوك والمؤسسات المالية) تقسم المخاطر إلى أربعة مستويات، فالمخاطر من المستوى الأول هي مخاطر منخفضة جدا وذات أهمية نسيبة يمارس عليها التدقيق كل خمسة سنوات، أما المخاطر من المستوى الثاني هي مخاطر منخفضة وذات أهمية متوسطة يمارس عليها التدقيق كل أربعة سنوات، أما المخاطر من المستوى الثالث هي مخاطر مرتفعة ومهمة يمارس عليها التدقيق كل ثلاثة سنوات، أما المخاطر من المستوى الرابع هي مخاطر مرتفعة جدا ومهمة جدا يمارس عليها التدقيق كل سنتين.

أما بالنسبة لبعض البنوك والمؤسسات المالية فهناك ثلاثة مستويات للمخاطر، فالمخاطر من المستوى الأول هي مخاطر منخفضة وذات أهمية نسيبة، أما المخاطر من المستوى الثاني هي مخاطر متوسطة وذات أهمية متوسطة، أما المخاطر من المستوى الثالث هي مخاطر مرتفعة ومهمة، فعلى سبيل المثال فيما يلي بعض الحالات الخاصة بعمليات الإئتمان مقسمة حسب المستويات الثلاثة من المخاطر وحسب صنف الخطر[2]:

- المخاطر من المستوى الأول (خطر منخفض): إن سوء استقبال ملفات طلب الإئتمان وتدوينها في السجلات على مستوى الوكالة يعتبر خطر منخفض، ويصنف ضمن المخاطر التشغيلية؛

[1] أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16.

[2] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- المخاطر من المستوى الثاني (خطر متوسط): إن كل من ضعف التدقيق المستندي للوثائق الإدارية والمحاسبية التي يتضمنها ملف الإئتمان، وضعف وتقصير في الدراسة الأولية من طرف مدير الوكالة وإعطاء رأيه، عدم الإلتزام بإجراءات منح الإئتمان، وسوء تقدير المؤونات المخصصة، وضعف إجراءات متابعة التمويلات، وتجاوز سقف التمويل المسموح به حسب دراجة المخاطرة لكل عميل، يعتبرون مخاطر متوسطة، فالحالات الأولى والثانية والثالثة والخامسة يصنفون ضمن المخاطر التشغيلية، أما الباقي فيصنفون ضمن المخاطر المالية؛
- المخاطر من المستوى الثالث (خطر مرتفع): إن كل من عدم جدية الدراسة التقييمية لدرجة مخاطرة العميل، وسوء تقدير إمكانيات العميل وإمكانية تسديد دينه من عدمها، وعدم جدية الدراسة التفصيلية التي تجريها اللجنة المخول لها ذلك، والضمانات المطلوبة غير كافية لتغطية مبلغ التمويل، وعدم التعامل الفوري مع المخاطر المستجدة، وضعف مراقبة ومتابعة الإلتزامات المتنازع فيها، وضعف تقدير وتقييم المخاطر، يعتبرون مخاطر مرتفعة، وكل هاته الحالات تصنف ضمن المخاطر المالية.

الفرع الثاني: حالات عملية عن تدقيق المخاطر البنكية

توجد العديد من المخاطر البنكية التي ترتبط بالأنشطة البنكية والتي يجب إدارتها بكل فعالية للحد منها بصفة نهائية أو التقليل من حدتها وآثارها، ولذلك يجب أن يحصل المدقق على فهم شامل من جميع النواحي لطبيعة تلك المخاطر وكيف يديرها البنك، وفيما يلي سنستعرض بعض الحالات عن بعض المخاطر البنكية المحيطة ببعض العمليات البنكية وما يجب على المدقق تدوينه لتفادي أو تقليل درجة حدة تلك المخاطر.

أولا: حالات عملية عن تدقيق المخاطر المالية

لعل أهمها[1]:

- مخاطر تخلف المقترضين في الدفع وعدم سداد القروض بفوائدها في الأجل المحدد وبالتالي إختلال في حجم السيولة المتوقعة خلال تلك الفترة، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر السيولة (تنتمي لمجموعة مخاطر السيولة) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ يجب وضع نظام للرصد يزود بمعلومات عن المركز المالي الحالي للمقترضين، حيث يمكن من خلال هذا النظام متابعة التدفقات النقدية للمقترضين وقيمة الضمان من أجل تحديد وتصنيف الصعوبات المحتملة للمقترضين؛
- ✓ ضرورة حرص الموظفين القائمين على متابعة وتحصيل القروض في متابعة وتحصيل الإئتمان الممنوح في الأجل المحدد دون تأخير؛

[1] التلخيص من مجموعة من البحوث والدراسات السابقة (الورقية والإلكترونية) ذات العلاقة بصلب الموضوع.

- مخاطر عدم وجود سيولة كافية لمنح القروض البنكية، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر السيولة (تنتمي لمجموعة مخاطر السيولة) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ تطبيق نظم معلومات آلية فعال يعكس تطورات أوضاع السيولة؛
- ✓ تحليل إحتياجات التمويل واستحقاقات الإلتزامات والتخطيط للحالات الطارئة؛
- ✓ المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة؛
- ✓ وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها ووضع مخطط التمويل الطارئ؛
- ✓ يجب الإحتفاظ باحتياطات وقائية علاوة على الاحتياطات الاعتيادية؛
- ✓ إعتماد سلم آجال الموارد المالية لمقارنة التدفقات النقدية الواردة والخارجة خلال فترات مختلفة زمنية؛
- ✓ يجب توفر خطط تمويل لمقابلة الحالات الطارئة التي تظهر فيها حاجة للسيولة عند حدوث مثل تلك الصدمات؛

- مخاطر الخسارة الناتجة عن بيع البنك لأصل ما لضرورة الحصول على الأموال من أجل مقابلة سحوبات المودعين، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر السيولة (تنتمي لمجموعة مخاطر السيولة) محيطة بعمليات الودائع.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ تطبيق نظم معلومات آلية فعال خاص بآجال سحوبات الودائع (خاصة الودائع لأجل والودائع الإدخارية) ينبه البنك مسبقا بإحتمالية وجود سحوبات في المستقبل من قبل المودعين؛
- ✓ التخطيط للتمويل للحالات الطارئة الخاصة بسحوبات الودعين؛
- ✓ المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة وشبه السائلة؛
- ✓ وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها؛
- ✓ يجب الإحتفاظ باحتياطات وقائية علاوة على الاحتياطات الاعتيادية؛
- ✓ إعتماد سلم آجال الموارد المالية لمقارنة التدفقات النقدية الواردة والخارجة خلال فترات مختلفة زمنية؛

- مخاطر عجز المقترض عن الوفاء بسداد القرض بفوائده، بسبب ظروف قاهرة خاصة به، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر عدم السداد (الطرف الآخر) (تنتمي لمجموعة مخاطر الإئتمان) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ وجود نظام للمعلومات وقاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع المقترضين؛
- ✓ وجود إجراءات لمراقبة الإئتمانات المشكوك فيها وتحصيل القروض المتأخرة السداد؛
- ✓ إعادة جدولة سلم آجال إستحقاقات تسديد القروض مع تعهد المقترض بالإلتزام بها؛

– مخاطر تآكل وإندثار الضمانات الممنوحة للبنك مقابل الحصول على القرض، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر تآكل الضمانات (تنتمي لمجموعة مخاطر الإئتمان) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ ضرورة الإلتزام بمعايير تحديد الضمانات من حيث النوع والحجم؛
- ✓ ضرورة وجود آليات تعمل بإستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات المقدمة؛
- ✓ تطوير كفاءة الموظفين المكلفين بدراسة الضمانات على تقدير الضمانات اللازمة لتغطية الإئتمان الممنوح؛

– مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمال عدم وجود أموال كافية لدى البنك لتلبية التزاماته إتجاه المؤسسات البنكية والمالية الأخرى المودعة له، أو عدم قدرة البنك من الدخول إلى أسواق رئيسة للحصول على الأموال المطلوبة، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر السيولة (تنتمي لمجموعة مخاطر السيولة) محيطة بعمليات الإيداع الخاصة بالمؤسسات البنكية والمالية الأخرى.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ تطبيق نظم معلومات آلية فعال خاص بآجال سحوبات الودائع ما بين البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ اللجوء للتمويل من السوق النقدية (السوق الأولية / سوق ما بين البنوك) في الحالات العادية وحتى الحالات الطارئة؛
- ✓ تشكيل محفظة متنوعة من الموجودات شبه السائلة؛
- ✓ وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها فيما يخص المصادر من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- ✓ يجب الإحتفاظ باحتياطات وقائية (على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) علاوة على الاحتياطات الاعتيادية؛
- ✓ إعتماد سلم آجال الموارد المالية من البنوك والمؤسسات المالية لمقارنة التدفقات النقدية الواردة والخارجة خلال فترات مختلفة زمنية؛

- مخاطر الخطأ في حسابات أسعار القروض الممنوحة مقارنة بتكاليف عمليات القروض التي هي على عاتق البنك، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر التسعير (تنتمي لمجموعة مخاطر الإئتمان) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: التقدير والتسعير السليمين لكل المنتوجات البنكية بما في ذلك عمليات القروض والأخذ بعين الإعتبار جميع التكاليف المرافقة لتلك المنتجات عبر مختلف مراحل الإنتاج والتصنيع؛

- مخاطر تعقد إجراءات ومراحل دراسة القرض وبالتالي طول تنفيذ إجراءات منح القرض، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر التنفيذ (تنتمي لمجموعة مخاطر الإئتمان) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: التأكد من أن عمليات الإئتمان تتم بشكل موضوعي وتستند إلى مبادئ سليمة؛

- مخاطر الإرتفاع المفاجئ لأسعار فوائد الودائع والإقتراضات عن أسعار فوائد الإقراضات وهو ما يكلف البنك خسائر مالية بالنسبة للقروض الممنوحة للزبائن من قبل وفق عقود ممضية بأسعار فائدة منخفضة، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر سعر الفائدة (تنتمي لمجموعة مخاطر سعر الفائدة) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ ضرورة إنجاز نظام وموجهات للحدود القصوى (نظام إلكتروني مثل لوحة القيادة الإلكترونية) لتحمل مخاطر سعر الفائدة والتقيد بها؛
- ✓ التصرف السليم وفي الوقت المناسب في حالة تجاور مخاطر أسعار الفائدة للحدود القصوى المتفق عليها مع الأخذ بعين الإعتبار كافة الإحتمالات والتوقعات؛
- ✓ المواءمة بين الموجودات والمطلوبات البنكية من حيث حساسية الموجودات والمطلوبات، لذلك يتم توظيف مصادر الأموال الحساسة لسعر الفائدة في الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، بسبب تغيرهما سوية حسب أسعار الفائدة السائدة؛

- مخاطر التغيرات وإرتفاع في أسعار السلع والمنتجات والمواد والمعدات والآلات المراد الإقتراض من أجلها أثناء مراحل صرف القرض (أثناء أو بعد إمضاء العقد)، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر السوق (تنتمي لمجموعة مخاطر السوق) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: ضرورة وضع الخطط البديلة والمناسبة في حالة حصول التغيرات وإرتفاع في أسعار تلك السلع والمنتجات والمواد والمعدات والآلات والتي تحصل أثناء تنفيذ عمليات منح الإئتمان؛

ثانيا: حالات عملية عن تدقيق المخاطر التشغيلية والقانونية والسمعة والدولة

لعل أهمها[1]:

- مخاطر العراقيل الإدارية لموظفي البنك أثناء دراستهم لملفات طلبات القروض وطول مدة الدراسة للملفات، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر السمعة (تنتمي لمجموعة مخاطر السمعة) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: تحسيس الموظفين بضرورة التحلي بالمسؤولية وإكتساب الضمير المهني وبالضرر السلبي الناجم عن إرتكابهم للعراقيل الإدارية والتي تضر بسمعة البنك؛

- مخاطر عدم وضوح سياسة الإئتمان بما فيه الكفاية وعدم وجود دليل إجراءات مكتوب، بعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ توضيح سياسة الإئتمان من خلال إشراك خبراء وإطارات البنك توكل لهم مهام إعداد دليل إجراءات واضح ودقيق يتضمن جميع الإجراءات التي تحدد وتأطر الإئتمان، بحيث يتم إعداده وفق رأى إستراتيجية تشمل الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة ويتم توزيع هذا الدليل على كل الوكالات التابعة للبنك؛
- ✓ مراعاة القواعد والضوابط البنكية السليمة في مجال منح الإئتمان؛
- ✓ تعديل وتنقيح دليل الإجراءات نهاية كل سنة ليشمل الأهداف المسطرة للسنة القادمة وكذا مختلف التعديلات بناءا على النتائج المحققة أو المستجدات البنكية التي تتسارع بشكل مستمر؛
- ✓ إعداد استبيان يوجه لعملاء البنك لتقييم مدى تجاوبهم مع الأدوات المالية التي يقدمها البنك؛

- مخاطر عدم تطبيق الإجراءات المتخذة في منح القرض، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

[1] التلخيص من مجموعة من البحوث والدراسات السابقة (الورقية والإلكترونية) ذات العلاقة بصلب الموضوع.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة تطبيق الإجراءات المتخذة في منح القرض؛

- مخاطر العملاء الأجانب والنظراء الذين يخفقون في تسديد التزاماتهم بسبب عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية لبلد النظير الأم وتكون خارجية بالنسبة للعميل أو الطرف النظير، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر الدولة (البلد) (تنتمي لمجموعة مخاطر الدولة) محيطة بعمليات بنكية عديدة لاسيما عمليات التجارة الخارجية وعمليات الإئتمان الدولية وعمليات الإستثمار الدولية.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ الحصول على ضمانات من الحكومات و/أو البنوك المركزية لتلك الدول في تسديد إلتزامات هؤلاء العملاء إتجاه البنك؛
- ✓ الحصول على ضمانات من البنك المركزي لتسديد إلتزامات هؤلاء العملاء إتجاه البنك؛
- ✓ الحصول على ضمانات من هيئات مالية وبنكية دولية لتسديد إلتزامات هؤلاء العملاء إتجاه البنك؛
- ✓ التأمين لدى شركات التأمين العالمية؛

- مخاطر التقصير في إدارة القروض المتعثرة والحقوق المشكوك فيها إضافة إلى سوء تقدير البنك للمؤونات المخصصة والديون المشكوك فيها، بعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ استحداث أنظمة الحاسوب المستعملة في تسيير القروض المتعثرة؛
- ✓ لاستغلال الجيد للمعلومات عن طريق بوضع نظام معلومات يسمح بوضع مقاربات بين المعلومات الخاصة بالتمويلات ونظام إدارة المخاطر؛

- مخاطر عدم تطبيق الهيكل التنظيمي بشكل تام سواء على مستوى الوكالة أو المديرية مثل شغور بعض المناصب العليا كمسؤولي ونواب المصالح الإئتمانية، بعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ متابعة التطبيق التام لإرساء الهياكل التنظيمية بالوكالات؛
- ✓ اختيار الموظفين المناسبين بناء على الخبرة المهنية في المجال المخصصة وإجراء تكوين تكميلي؛

✓ توظيف وتكوين الموظفين الجدد لشغل مناصب الموظفين الذين تم ترقيتهم؛

✓ تحديد وتوضيح وتحميل المسؤولية لكل موظف يؤدي مهامه وفق الرقابة الذاتية؛

- مخاطر تباطؤ في تسجيل ودراسة الملفات وطول فترة إرسالها من الوكالة إلى المديرية وبالتالي عدم الإلتزام بالآجال المحددة بدراسة الملفات، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة تسجيل ودراسة الملفات في الوقت المحدد دون أي تماطل أو تأخير وإرسالها من الوكالة إلى المديريات الجهوية في الوقت المحدد؛

- مخاطر تخلف الزبون أو عجزه عن الوفاء بسداد القرض بفوائده، بسبب سوء وعدم جدية تقييم ودراسة القرض، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: ضرورة التحليل الدقيق لطلبات القروض من طرف محلل الائتمان بغرض توفير معلومات لأجل التقييم الداخلي للمشروع والزبون والتصنيف الإئتماني؛

- مخاطر عدم دراسة ملفات الإئتمان في وقتها المحدد، بعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

✓ الإعتماد على نظام المعلومات في تحويل واستقبال الملفات والمعلومات من الوكالة إلى المديرية والعكس والذي يتسم بالسرعة في تحويل الملفات والمعلومات؛

✓ تحديد آجال دراسة الملفات وتنفيذ قرار اللجان حسب كل نوع من الإئتمان ووفق لصيغة التمويل؛

- مخاطر العطب في أنظمة وشبكات الإعلام الآلي وبالتالي تعطل العمل الإئتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى تضييع فرص وكذلك التعطيل في تحصيل القروض، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بأنظمة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: الصيانة المنتظمة والمستمرة للأجهزة والنظم الآلية بما يكفل عدم تعطلها وتسببها للبنك في مخاطر تشغيلية، بل ويجب تحديثها وتطويرها باستمرار؛

- مخاطر عدم احترام الموظفين القائمين على عمليات منح الإئتمان لسياسة البنك في منح الإئتمان، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة الإلتزام بسياسات البنك المحددة والموصي بإتباعها في مختلف عمليات منح الإئتمان وما ينجم عنه من ضرر سلبي في حالة مخالفة ذلك؛

- مخاطر عدم إستجابة المؤطرين والمنفذين مع حاجيات العمل ومتطلبات المقترضين بالبنك، بعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالموظفين (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ تعزيز التكوين والتأطير للموظفين باعتباره حق من الحقوق المشروعة من جهة ومن جهة أخرى يضمن تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة من قبل هؤلاء الموظفين؛
- ✓ تحديد برنامج للتكوين الداخلي وذلك عن طريق تحديد أيام دراسية ضمن العطلة الأسبوعية خلال كل ثلاثي أو رباعي يحضرها إطارات وموظفي البنك من أجل نقل وتنمية المعارف وتبادل الآراء في شأن القضايا الهامة في البنك؛
- ✓ تحديد برنامج للتكوين الخارجي على مستوى المعاهد والمدارس العالمية للتأطير والتكوين البنكي من أجل تطوير المعارف وإطلاع الموظفين بالتطورات البنكية العالمية خاصة المتعلقة بالتحكم في المخاطر؛

- مخاطر انتهاك السرية وإساءة استخدام المعلومات الشخصية والمالية الخاصة بالمقترضين، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالموظفين (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة عدم انتهاك السرية وإساءة استخدام المعلومات الخاصة بالمقترضين (لاسيما المعلومات المالية) وما ينجم عنها من متابعات قانونية ضد البنك؛

- مخاطر عدم جدية الموظفين القائمين على متابعة وتحصيل القروض في متابعة وتحصيل الإئتمان الممنوح، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة التحلي بالجدية في متابعة وتحصيل الإئتمان الممنوح للزبائن؛

- مخاطر عدم جودة وكفاية نوعية دراسة ملفات الإئتمان (بمختلف أنواعها وأحجامها) على مستوى البنك، إذ أنها لا تعتمد على طرق وبرامج متطورة تسمح بإعطاء تقديرات تقريبية، بعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ تكوين وتدريب أعضاء اللجان المتخصصة في دراسة الملفات وإتخاذ القرار والعمل على نقل معارفهم إلى الأعضاء المحتملين؛
- ✓ تخصيص ميزانية معتبرة لتحديث طرق وبرامج ومناهج الدراسة خاصة في ظل ظهور برامج متطورة أصبحت تعتمد عليها البنوك والتي تقدر بملايين الدينارات؛
- ✓ الموازنة بين زيادة الحصة السوقية للبنك (زيادة العملاء) وبالتالي زيادة إيرادات البنك وتحمل خسائر عدم السداد؛
- مخاطر احتيال في عمليات منح الائتمان وتقاضي مقابل ذلك رشاوي وإكراميات، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال داخلي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة التحلي بالمسؤولية وإكتساب الأخلاق والضمير المهنيين وبالضرر السلبي الناجم عن إرتكابهم لحالات الإحتيال والتي تضر بسمعة وقيمة البنك؛

- مخاطر تزوير ملفات لمقترضين وهميين والمباشرة بمنح القرض باسم العملاء أو الشركات الوهمية، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال داخلي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة التحلي بالمسؤولية وإكتساب الأخلاق والضمير المهنيين وبالضرر السلبي الناجم عن إرتكابهم لحالات الغش والتزوير والتي تضر بسمعة وقيمة البنك؛

- مخاطر سوء تقدير الموظفين المكلفين بدراسة الضمانات على تقدير الضمانات اللازمة لتغطية الإئتمان الممنوح، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: تأهيل ورسكلة الموظفين لقيامهم بمختلف المهام المنوطة بهم بكل فعالية وإحترافية وتجنب إرتكاب الأخطاء لاسيما فيما يخص تقدير الضمانات اللازمة لتغطية الإئتمان الممنوح؛

- مخاطر عدم التحكم في المخاطر المستجدة بسبب إنعدام الإجراءات السليمة التي تسمح بالتحكم، إضافة إلى ضعف نظام تسيير وتقييم ومتابعة المخاطر وعدم التعامل معها بشكل جيد، بعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر تشغيلية (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بإدارة المخاطر.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

- ✓ تفعيل عملية متابعة المخاطر على المستوى القاعدي من خلال تشكيل لجنة لتحديد وتقييم المخاطر على مستوى كل وكالة والتنسيق مع اللجنة المركزية لإيجاد الحلول اللازمة؛
- ✓ تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر أخذا بعين الإعتبار حجم تطور البنك وطبيعة النشاط البنكي بالبنك الذي يختلف عن باقي البنوك؛
- ✓ تكوين وتدريب موظفين وإطارات كفؤة متخصصة في مجال إدارة وتسيير المخاطر المتعلقة بالعمل البنكي بصفة خاصة؛

- مخاطر عدم إحترام مستويات التفويضات أثناء دراسة الملفات والترخيص والموافقة بمنح القروض، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة بالإجراءات وقصور في تنفيذ العمليات (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: الإلتزام بفصل المسؤوليات وإحترام مستويات التفويضات أثناء دراسة الملفات ومنح الترخيصات؛

- مخاطر سرقة أو سوء استعمال الضمانات الموضوعة تحت تصرف البنك، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال داخلي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين والتحسيس بضرورة التحلي

بالمسؤولية وإكتساب الأخلاق والضمير المهنيين وبالضرر السلبي الناجم عن إرتكابهم لعمليات سرقة أو سوء استعمال الضمانات المكتسبة من عند المقترض والتي تضر بسمعة وقيمة البنك؛

- مخاطر انتحال الشخصية والمعلومات المزيفة للحصول على قرض، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال خارجي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين بضرورة التدقيق الجيد في البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة بالزبائن؛

- مخاطر تزوير المستندات للحصول على قروض بنكية، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال خارجي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: توعية الموظفين بضرورة التدقيق الجيد في المستندات الخاصة بطلبات الحصول على قروض بنكية؛

- مخاطر استخدام رهن ضمانات لأكثر من مرة و/أو بيع العميل للضمانات المقدمة للبنك وتستره عن ذلك، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال خارجي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر:

✓ توعية الموظفين بضرورة التدقيق الجيد في الضمانات المقدمة من طرف الزبائن وعدم رهنها لأكثر من مرة في نفس الوقت؛

✓ ضرورة وضع مرصد رقمي مشترك مع كل البنوك فيما يخص الضمانات المتحصل عليها؛

- مخاطر منح العميل لضمانات ملفقة أو ليست ذات قيمة وذو جودة متدنية، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال خارجي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: التدقيق والتقييم الجيد للضمانات المكتسبة من عند الزبائن؛

- مخاطر سوء إستخدام العميل لأموال القروض أو إستخدامها في نشاطات غير تلك التي حصل على القرض من أجلها، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر مرتبطة باحتيال خارجي (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: متابعة المشروعات الممولة من قبل البنك إلى غاية إسترجاع الأموال بفوائدها؛

- مخاطر منح قروض لأشخاص ومؤسسات يظهر فيما بعد أنهم لهم صلة بنشاطات لها صلة بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة أو تمويل المتاجرة في الأسلحة والمخذرات أو تهريب الأموال للخارج، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر تبييض الأموال (تنتمي لمجموعة المخاطر التشغيلية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: العمل بكل الإجراءات المنصوص عليها في مختلف القوانين والنظم الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة وتمويل المتاجرة في الأسلحة والمخذرات وتهريب الأموال للخارج؛

- مخاطر التقصير أو عدم الإلتزام ببعض النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعمليات منح الإئتمان، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر قانونية (تنتمي لمجموعة المخاطر القانونية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: التشديد على الإلتزام بالنصوص والإجراءات القانونية والتنظيمية المنظمة لعمليات الإئتمان (كالأوامر والقوانين والمراسيم والنظم والتعليمات والمنشورات والمراسلات الداخلية) وعدم مخالفتها؛

ثالثا: حالات عملية عن تدقيق مخاطر بنكية أخرى

لعل أهمها[1]:

- مخاطر منح قروض متتالية ومتعددة لمؤسسات ولأشخاص معينين (نفس الأشخاص والمؤسسات) ولنشاطات وقطاعات محددة، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر التركيز (تنتمي لمجموعة مخاطر التركيز) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: يجب وضع الاستراتيجيات الكلية لتوزيع الائتمان بحسب القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الآجال أو الربحية أو الأشخاص (حتى فئات الأعمار) أو المؤسسات لتفادي مخاطر التركز البنكي؛

[1] التلخيص من مجموعة من البحوث والدراسات السابقة (الورقية والإلكترونية) ذات العلاقة بصلب الموضوع.

- مخاطر عدم الإمتثال للأحكام الخاصة بسياسات وإجراءات منح الإئتمان، وعدم الإمتثال بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات منح الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة بها، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر عدم المطابقة "عدم الإمتثال" (تنتمي لمجموعة مخاطر عدم المطابقة) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: التشديد على الإلتزام والإمتثال بكافة الأحكام والقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات البنكية المنظمة لعمليات الإئتمان؛

- مخاطر عدم قدرة البنك على الإلتزام بإجراءات عملية منح وصرف القرض بسبب ظرف طارئ داخلي أو خارجي خارج عن نطاق البنك، وبعد التمعن في نوع هذه المخاطر اتضح للمدقق بأنها مخاطر التسوية (تنتمي لمجموعة مخاطر التسوية) محيطة بعمليات الإئتمان.

وعليه، بعد الفحص المتعمق لها لتفاديها أو التقليل من درجة حدتها، قام المدقق بتدوين بعض التوصيات التالية التي يجب على مسؤولي البنك العمل بها لإدارة تلك المخاطر: ضرورة وضع الخطط البديلة في حالة الظروف الطارئة والغير متوقعة والتي تحصل أثناء تنفيذ عمليات منح الإئتمان.

خلاصة:

وعليه يعتبر دور المؤسسات البنكية في الإقتصاديات الوطنية في غاية الأهمية، وذلك راجع للوساطة المالية التي يقوم بها ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، إضافة لتمويله لمختلف المؤسسات بالدولة وحتى عمليات التجارة الخارجية وتوفيره لوسائل الدفع، ويتجسد ذلك من خلال مجموعة العمليات البنكية التي يقوم بها يوميا وبصفة دورية، إلا أنها معرضة لمجموعة من المخاطر والتي يجب على البنك إدارتها بكل إحترافية وفعالية.

ويعتبر تدقيق العمليات البنكية ضرورة أساسية ولابد منها في ظل تعدد وتنوع المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية بصفة خاصة وبالمؤسسات البنكية بصفة عامة، ولذلك كان لابد من تطبيق رقابة بنكية فعالة وشاملة بما في ذلك تدعيم عمليات التدقيق من عدة جهات وأطراف، إضافة إلى تكثيف عمليات التدقيق على مختلف العمليات البنكية وعلى المخاطر المحيطة بها بما يكفل التقليل من تلك المخاطر وإعطاء صورة جيدة عن تنفيذ العمليات البنكية عبر جميع مراحلها.

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة حول التدقيق والمخاطر
في المؤسسات البنكية

تمهيد:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين الجزائرية والأجنبية بشتى اللغات، وسوف تستعرض دراستنا جملة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والتي قدرت ب 92 دراسة، والتي تم الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، ويود الباحث من خلال هاته الدراسة الإشارة إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2002 و2020 أي فترة ممتدة على مدى 19 سنة، وشملت الدراسة جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تقسيم هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات جزائرية أو أجنبية بلغات مختلفة إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول يخص الدراسات السابقة الجزائرية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية، أما القسم الثاني فيخص الدراسات السابقة الأجنبية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية، بحيث أن كلا القسمين الرئيسيين قسما إلى قسمين فرعيين أولهما يخص الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق والمخاطر بصفة منفصلة وثانيهما يخص الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق والمخاطر بصفة متصلة، وكلا القسمين الفرعيين تضمنا فرعين، فأما القسم الفرعي الأول فتضمن فرع يخص الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية وفرع يخص الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية، أما القسم الفرعي الثاني فتضمن فرع يخص الدراسات السابقة على شكل أطروحات ورسائل ومذكرات وفرع يخص الدراسات السابقة على شكل مقالات ومداخلات.

سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم عرض موجز لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب التلاقي وعدم التلاقي بينها وبين دراستنا، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيرا جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل الدراسات السابقة حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية وما أتت به دراستنا من جديد من خلال ما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة الجزائرية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

المبحث الأول: الدراسات السابقة الجزائرية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية

هناك العديد من الدراسات السابقة الجزائرية التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية، إما بصفة منفصلة أو بصفة متصلة، سوف نحاول التطرق لأهمها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة

لقد تناولت العديد من الدراسات الجزائرية التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة، سنستعرض أهمها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسات التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية

أولا: دراسة "ربيعة صلاح"، "سعيد أبو سرعة عبد السلام عبد الله"، "سميرة بلخيضر"، "مُحَمَّد بوسماحة"، "هيبة قواسمية" و"نسيم سحنون"

– دراسة ربيعة صلاح، (سنة 2004) بعنوان: "المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحثة وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلقت منها الباحثة، فقد هدفت هاته الأخيرة من خلال دراستها إلى إعطاء عرض شامل عن المراجعة الداخلية بجميع قواعدها وأسسها وكذا الوسائل والأدوات المستعملة من طرف المراجع الداخلي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدمت الباحثة عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يجب على المراجع الداخلي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد نقاط الضعف ومعالجتها؛ خلية المراجعة الداخلية ضرورية في البنك لأنها تقوم بالفحص والمعاينة والرقابة المستمرة لجميع وظائف البنك وعلى كافة المستويات؛ يجب على المراجع الداخلي دراسة مخططات التتابع وسير المعلومات وتقاسم الوظائف بين كافة المصالح وهنا يفرض إحترام القوانين والأنظمة الداخلية الموضوعة من السلطة الإدارية لغرض المحافظة على أصول البنك وممتلكاته؛ إن المراجع الداخلي يساهم بأعماله في توجيه الإدارة العامة ومساعدة المراجعين الخارجيين في أعمالهم وله الفضل في قياس مدى إلتزام المستخدمين والمصالح والوظائف المختلفة بالتعليمات والسياسات التي تسنها الإدارة، كما أنه يهتم بتتبع وتنفيذ ما يصدر من توصيات من طرف المراجعين الخارجيين.

[1] ربيعة صلاح، **المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري)**، رسالة ماجستير في العلوم المالية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004.

– دراسة سعيد أبو سرعة عبد السلام عبد الله، (سنة 2010) بعنوان: "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية (دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركاهم –محاسبون قانونيون– وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها الباحث، فقد سعى هذا الأخير من خلال دراسته إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: توضيح أهمية وفائدة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لصالح المؤسسة، ومدى ضرورة توفر خدماتهما معاً في المؤسسة؛ توضيح مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وبيان أهميته وفائدته على عمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وكذلك على المؤسسة محل المراجعة؛ تحديد مجالات وأوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ومدى استفادة كل منهما من عمل الآخر؛ محاولة تقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها زيادة درجة اعتماد كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على عمل الأخر، بما يحقق أعلى فعالية وفائدة ممكنة للطرفين وللمؤسسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدم الباحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وظيفتان هامتان لا غنى للمؤسسة عنهما؛ تتبع كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية منهجيات علمية منتظمة، تستند على وسائل وتقنيات تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم حكمهما لحالة المؤسسة؛ إن مجالات التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي واسعة، ويتحدد مستوى التكامل بين عمليهما على نتيجة تقييم كل منهما لعمل الأخر، ودرجة الثقة المتبادلة بينهما؛ إن التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي يحقق العديد من الفوائد، من أهمها: منع الازدواجية وتكرار العمل بين الطرفين وبالتالي تخفيض كل منهما لنطاق وإجراءات مراجعته وتوفير الكثير من جهده ووقته، التوفير من تكلفة المراجعة الخارجية، التغطية الأشمل لكافة أنشطة المؤسسة، تقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛ يقوم المراجع الداخلي بممارسة الرقابة السابقة واللاحقة، أما المراجع الخارجي فيمارس الرقابة اللاحقة فقط؛ إن النسبة الكبيرة من عملية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية هي فيما تقدمه المراجعة الداخلية من مساعدة للمراجع الخارجي أثناء تأديته لمهامه؛ درجة اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية في المؤسسة يتوقف على عدة عوامل أهمها: عدد المراجعين الداخليين، طبيعة درجة مؤهلاتهم العلمية، مدى عمق وأتساع ودقة إجراءات المراجعة الداخلية، درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجعين الداخليين، درجة خبرتهم في مجال المراجعة الداخلية؛ ساهمة هذه الرسالة في إبراز الاهتمام المتزايد بموضوع التكامل بين المراجعة

[1] سعيد أبو سرعة عبد السلام عبد الله، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية (دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركاهم –محاسبون قانونيون– وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009.

الداخلية والمراجعة الخارجية، وخاصة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمهنة المراجعة؛ من ضمن الفوائد التي تحققها عملية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية هي: كسب رضا عميل المراجعة، رفع مستوى كفاءة المراجعين الداخليين من خلال تبادل أساليب ومعلومات المراجعة المختلفة والجديدة مع المراجع الخارجي، كذلك اكتساب المراجعين الداخليين فهم أفضل لمعايير المحاسبة والمراجعة، وخاصة الإصدارات الجديدة منهما؛ إن التكامل بين عمل المراجعين الداخليين للبنك محل الدراسة وعمل مراجعي الشركة الخارجيين ليس بالمستوى المطلوب الذي يجب أن يكون عليه وحسب ما تتطلبه معايير المراجعة الدولية ومن أسباب ذلك ما يلي: عدم توفر الثقة المتبادلة الكاملة بين الطرفين بسبب تحفظ المراجعين الداخليين للبنك على بعض المعلومات وعدم التبادل المباشر للتقارير بين المراجعين الداخليين للبنك ومراجعي الشركة الخارجيين، عدم وجود تشريع محلي يلزم الطرفين بضرورة التعاون والتكامل فيما بينهما ويحدد أوجه ذلك التكامل وما يمكن أن يقدمه كل منهما للآخر في سبيل تنفيذه لمهامه، يرى المراجعين الداخليين للبنك بأنهم غير ملزمين بتطبيق معايير المراجعة كون خدماتهم هي لصالح إدارة البنك فقط.

– دراسة سميرة بلخيضر، (سنة 2002) بعنوان: "المراجعة في قطاع البنوك (مع دراسة حالة الجزائر)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحثة وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلقت منها الباحثة، فقد هدفت هاته الأخيرة من خلال دراستها إلى معرفة سبب فشل الإصلاحات الاقتصادية في القطاع المصرفي، إضافة إلى معرفة كفاءة أو عدم كفاءة أنظمة الرقابة في المؤسسات البنكية، لاسيما فعالية عملية التدقيق في العمليات البنكية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدمت الباحثة عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المراجعة تعتبر وظيفة وقائية ضرورية للنظام تضمن صحة ومصداقية نظام المعلومات المستخدم، واحترام صحيح للإجراءات الداخلية والقوانين المعتمدة، والمحافظة على أصول وذمة المؤسسة؛ تتبع المراجعة منهجية علمية تستند على تقنيات ووسائل تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم الحكم النهائي لحالة المؤسسة؛ المراجعة البنكية، في إطار الإصلاح البنكي، تستدعي وجود نظام فعال للتسيير؛ تعاني البنوك الجزائرية من اختلال هيكلي معتبر، الذي يعيق السير الحسن للأنشطة البنكية كما يثقل من إجراءات وتكاليف العمليات البنكية التي تقوم بها تلك البنوك.

[1] سميرة بلخيضر، **المراجعة في قطاع البنوك (مع دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.

– دراسة محمد بوسماحة، (سنة 2016) بعنوان: "المراجعة المحاسبية المصرفية والمالية في إطار المعايير والمتغيرات الدولية (حالة الجزائر)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها الباحث، فقد سعى هذا الأخير من خلال دراسته إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: توضيح أهمية المراجعة المحاسبية والمالية في البنوك؛ بيان مدى إلتزام البنوك الجزائرية بمعيار الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛ الوقوف على واقع ومدى إلتزام المنظومة البنكية الجزائرية باتفاقيات لجنة بازل خاصة في الوقت الراهن وما يشهده العالم من أزمة مالية عالمية دفعت الدول بالبحث عن معايير مصرفية دولية أكثر صرامة الهدف منها تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدم الباحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يقع على التدقيق مسؤولية تقديم معلومات دقيقة ومحايدة عن الآثار الفعلية والمحتملة لكافة عمليات البنك وبالصورة التي تساهم في اشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات، والتدقيق بهذا يظل ذات أهمية كبيرة في كل المجالات التي تتواجد فيها المحاسبة، وإذا كانت هذه الأخيرة نظاما للمعلومات يقوم على دعامتي الإفصاح والإعلام، فإن التدقيق نظام لتوثيق المعلومات يقوم على الفحص والتقرير؛ إن التدقيق ليس ضمانا لعدم وجود أي نوع من الأخطاء، لذا فإن الإعتماد على تقرير المدقق ينطوي على درجة معينة من المخاطرة، وتعتبر معايير المحاسبة الدولية ومقررات لجنة بازل محاولة جادة للتقليل من هذه المخاطر بشكل كبير، وهو ما يحتم ضرورة متابعة دراستها وتطويرها وفقا لتغير الظروف، لأن مجرد سوء الحكم أو التقدير لا يعد مؤشرا يحدد على أساسه إهمال المراجع من عدمه؛ تتمتع لجنة التدقيق بالعديد من الصلاحيات ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به من مهام، حيث تستطيع الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والبيانات الخاصة بالبنك وكذلك الحصول على أية معلومات من الإدارات التنفيذية، وأنها تستطيع استدعاء أي عضو في مجلس إدارة البنك لحضور اجتماعاتها؛ القوائم المالية للبنوك الجزائرية تتمتع بالحد الأدنى من الإفصاح خاصة في ظل غياب سوق مالي نشط يسمح بالحكم على جودة المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة؛ يصعب تطبيق المعايير الدولية بمعزل عن الظروف الاقتصادية والتشريعية بين الدول والتنوع في الأنظمة والقوانين المطبقة على النشاط البنكي، واختلفت هذه المعايير الدولية عن المعايير الوطنية لابد من إيجاد قاسم مشترك بينهما وهو تطبيق هذه المعايير على القوائم الدورية التي تصدر سنويا وتخضع لتدقيق مراجع الحسابات؛ قامت لجنة بازل بوضع قواعد عامة تمثل حد أدنى للوصول إلى رقابة بنكية فعالة (المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة)، ركزت من خلالها على عملية تأسيس البنوك، وتبادل المعلومات والتعاون بين السلطات الرقابية في الدول المختلفة، في محاولة من قبل اللجنة لتطوير الأداء الرقابي للسلطات الرقابية على المستوى الدولي

[1] محمد بوسماحة، **المراجعة المحاسبية المصرفية والمالية في إطار المعايير والمتغيرات الدولية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015.

وإيجاد نوع من القواعد الرقابية والإشرافية الموحدة في مختلف دول العالم؛ سمح إصدار قانون النقد والقرض 90-10 للنظام البنكي الجزائري مواكبة قواعد الحيطة والحذر التي أقرتها لجنة بازل سنة 1988، وتجسد هذا من خلال ما منحه هذا القانون لبنك الجزائر من صلاحيات أوسع في مجال الرقابة والمراجعة من خلال استحداث العديد من اللجان المصرفية والمالية مثل لجنة المراجعة في إطار تنظيم مراقبة المهنة البنكية؛ رغم كل الإصلاحات البنكية التي مست النظام البنكي الجزائري مطلع القرن الواحد والعشرين إلا أن البنوك الجزائرية لم تستطع تنفيذ مقررات بازل الثانية في الموعد الذي كان محددا (2009) غير أن مساعي بنك الجزائر إلى تبني هذه الإتفاقية عرف تقدما خاصة بعد نشوب الأزمة العالمية سنة 2008، حيث تم إنشاء وكالة تقييم لملاءة البنوك بالإضافة إلى رفع رأس المال الأدنى لها من خلال إصدار النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 وكذلك تبني نظام محاسبي مالي يتماشى مع المحاسبة الدولية.

- دراسة هيبة قواسمية، (سنة 2017) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك (دراسة حالة البنوك الجزائرية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحثة وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلقت منها الباحثة، فقد سعت هاته الأخيرة من خلال دراستها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على متطلبات تطبيق ونجاح الحوكمة السليمة في البنوك الجزائرية؛ التعرف على متطلبات فعالية التدقيق الداخلي وشروط نجاحه في البنوك الجزائرية؛ التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وأهمية ذلك في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية؛ التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر البنكية وأهمية ذلك في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية؛ التعرف على العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأهمية ذلك في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية؛ تحديد ما إذا كانت توجد اختلافات جوهرية بين وجهات نظر المبحوثين نحو مدى تطبيق الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة المهنية، الشهادة المهنية).

ولتحقيق أهداف الدراسة قدمت الباحثة عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: عدم وجود فصل بين هيئة المداولة والجهاز التنفيذي في البنوك الجزائرية، هذا ما يعرقل استقلالية وموضوعية نشاط التدقيق الداخلي؛ التأخير في تطبيق أداة هامة من أدوات تسيير المخاطر والتحكم فيها، والمتمثلة في خريطة المخاطر، رغم أنها إجبارية وفق ما نص عليه النظام 11-08، حيث أنه سارية المفعول في بعض البنوك فقط، وفي باقي البنوك الأخرى لا تزال قيد الإنجاز؛ نقص الرقابة على البنوك الجزائرية من طرف البنك المركزي، هذا ما يفسر

[1] هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية شعبة محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2017/2016.

غياب ونقص تطبيق بعض الإجراءات المنصوص عليها في النظام السابق الذكر، رغم أنه إجباري من طرف هيئة الرقابة (بنك الجزائر)؛ مطالبة المدقق الخارجي بالتوصيات المقدمة من قبل المدقق الداخلي، وهي نقطة إيجابية تساعد على تفعيل نشاط التدقيق الداخلي؛ نقص ثقافة التدقيق الداخلي لدى موظفي مديريات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية؛ وجود تطبيق ومعرفة للتدقيق الداخلي والمعايير الدولية للممارسة المهنية، وكذلك قواعد السلوك المهني، ولكن غياب تفعيل ذلك، أي أنهم يطبقون من أجل التطبيق فقط؛ وجود لجنة تدقيق في البنوك الجزائرية، ومهمتها متابعة تقارير التدقيق الداخلي؛ نقص الوعي الحقيقي بأهمية التدقيق الداخلي لدى البنوك الجزائرية ومدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة؛ نقص الوعي بضرورة وأهمية العلاقة والدور الذي يضطلع به التدقيق الداخلي في سبيل تعزيز وإرساء مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

– دراسة نسيم سحنون، (سنة 2015) بعنوان: "المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة غسيل الأموال (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها الباحث، فقد سعى هذا الأخير من خلال دراسته إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تسليط الضوء على الأخطار التي تخلفها ظاهرة غسيل الأموال؛ اكتشاف مدى تجاوب الجهاز المصرفي مع التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال؛ التعرف على إجراءات المراجعة الداخلية وكذا العمل على تقديم مقترحات قابلة للتطبيق لتفعيل دورها في مكافحة عمليات غسيل الأموال؛ التعرف على آراء المراجعين الداخليين العاملين لدى أقسام المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر فيما يخص دور المراجعة الداخلية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدم الباحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المراجعين الداخليين الموظفين في البنوك التجارية العاملة في الجزائر لا يحوزون على تخصص محاسبة ومراجعة بما يتوافق مع الوظيفة التي يشغلونها؛ لا تتوفر وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر على الموارد المالية والبشرية الكافية لأداء مهمتها؛ لا توجد برامج ودورات تدريبية لتكوين المراجعين الداخليين لمواكبة التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية، ولكسب المعرفة الكافية في مجال مكافحة غسيل الأموال؛ ليس هناك إلزام قانوني بتطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية؛ لا تتوفر البنوك التجارية العاملة في الجزائر على برامج تكوين دائمة في مجال مكافحة غسيل الأموال، ولا ترصد ميزانية خاصة بذلك؛ هناك دور لوظيفة المراجعة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؛ لا تلتزم البنوك التجارية العاملة في الجزائر بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية؛ يتسم أداء عمل المراجع الداخلي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر بالاستقلالية، وهو

[1] نسيم سحنون، **المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة غسيل الأموال (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015/2014.

ما ينعكس إيجابا على مكافحة ظاهرة غسيل الأموال؛ تساهم المراجعة الداخلية بشكل جيد في تقييم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بمكافحة غسيل الأموال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؛ هناك دور للمراجعة الداخلية فيها يتعلق بإدارة المخاطر من خلال قيامها بفحص ومراقبة المخاطر الداخلية والخارجية؛ تتسم إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر بالكفاءة، وهو ما ينعكس إيجابا على مكافحة غسيل الأموال.

ثانيا: دراسة "Maamar BOUKREDID"، "Sarah BELIMANE"، " Ryad HARROUZI"، "أوس ملوكي"، "عائشة عوماري" و"أحمد مُحَّد مخلوف"

– دراسة Maamar BOUKREDID، (سنة 2013) بعنوان: " PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNE AU MILIEU BANCAIRE (CAS PRATIQUE: AUDIT DU CYCLE CREDIT IMMOBILIER AUX PARTICULIER AU NIVEAU DE LA BANQUE DE D'EVLOPEMMENT LOCAL «BDL»)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها الباحث، فقد هدف هذا الأخير من خلال دراسته إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية للعمليات البنكية على مستوى بنك التنمية المحلية، ومحاولة اتباع منهجية إجراء مهمة التدقيق الداخلي المعتمد على المستوى الدولي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدم الباحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: الامتثال الجزئي للهيكل التنظيمي للوكالة؛ عدم الامتثال لقاعدة الفصل بين الواجبات؛ عدم إضفاء الطابع الرسمي على بعض إجراءات المعالجة والرقابة؛ عدم السرعة في معالجة ملفات الرهن العقاري؛ عدم التحقق من السجل الائتماني للعميل؛ ملفات ائتمان غير مكتملة؛ عدم كفاية تحصيل الضمانات؛ أوجه القصور في نظام المعلومات.

– دراسة Sarah BELIMANE، (سنة 2012) بعنوان: " Contrôle interne: finalité de l'audit interne (Etude de cas: audit du cycle de financement des opérations Commerce extérieur par Crédit Documentaire «Credoc»; (BNA))"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحثة وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلقت منها الباحثة، فقد هدفت هاته الأخيرة من خلال دراستها إلى دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في القطاع البنكي.

[1] Maamar BOUKREDID, **Pratique De L'audit Interne Au Milieu Bancaire (Cas Pratique : Audit Du Cycle Credit Immobilier Aux Particulier Au Niveau De La Banque De Développement Local «BDL»)**, mémoire de post graduation spécialisée (PGS) en audit financier et comptabilité, Ecole des Hautes Etudes Commerciales EHEC, Algérie, 2012/2013.

[2] Sarah BELIMANE, **Contrôle interne : finalité de l'audit interne (Etude de cas : audit du cycle de financement des opérations Commerce extérieur par Crédit Documentaire «Credoc» ; (BNA))**, mémoire de post graduation spécialisée (PGS) en Comptabilité et Audit, Ecole Supérieure de Commerce ESC, Algérie, 2012.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدمت الباحثة عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: الرقابة الداخلية هي عملية ينفذها مجلس الإدارة والمديرين والموظفين في منظمة تهدف إلى توفير ضمانات معقولة لتحقيق وتحسين العمليات، الموثوقية للمعلومات المالية، الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها؛ الرقابة الداخلية هي عمل الجميع، سواء كانوا داخليين (موظفين، مجلس إدارة، إلخ) أو خارجيين (مدققين خارجيين، إلخ) في البنك؛ تتطلب عملية إنشاء نظام رقابة داخلية للنشاط البنكي تحديد المهمة، تحديد عوامل النجاح، معرفة القواعد الواجب مراعاتها؛ يمتلك المدقق الداخلي عدة أدوات لإنجاز مهمته؛ هناك عدة مناهج وخطوات لإنجاز مهمة التدقيق الداخلي كنهج المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخليين؛ تنقسم مهمة التدقيق الداخلي إلى ثلاث مراحل، أولاً مرحلة الإعداد (التخطيط)، ثم مرحلة التحقيق والتنفيذ وأخيرًا مرحلة الانتهاء وإعداد التقرير؛ يولي البنك الوطني الجزائري (BNA) أهمية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية، وتتم مراقبة هذا الأخير عبر جميع مستويات البنك: الوكالة (الرقابة الذاتية)، المديريات الجهوية للإستغلال (رقابة دائمة، رقابة من المستوى الأول)، قسم التدقيق الداخلي (رقابة دورية، رقابة من المستوى الثاني).

– دراسة Ryad HARROUZI، (سنة 2010) بعنوان: " L'audit des prêts bancaires (Cas de: L'Inspection Générale des Finances ; KPMG Algérie)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها الباحث، فقد سعى هذا الأخير من خلال دراسته إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التأكيد على أهمية الرقابة الدائمة للجهات الرقابية على القطاع المصرفي؛ الربط بين نظرية وممارسة التدقيق بشكل عام، ومراجعة القطاع المصرفي بشكل خاص، وخاصة القروض المصرفية كموضوع رئيسي للدراسة؛ تبين كيف يساهم التدقيق في تقليل المخاطر وتحسين الأداء المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدم الباحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: للمفتشين معرفة ودراية جيدة بمعايير التدقيق الدولية ISA وبقواعد لجنة بازل 1 و2، ولكن عدم قيامهم ببعض التطبيقات الرقمية الحسابية كنسب كوك بسبب الحظر المفروض على الحصول على بعض البيانات؛ تقوم المفتشية العامة للمالية بالالتزام بمبدأ مراقبة مخاطر القروض المصرفية، وينبغي عليها أن تأخذ زمام المبادرة وتبني هذا المبدأ للمساعدة في تحسين مردودية التفتيش؛ تلتزم المفتشية العامة للمالية بمخطط التدقيق الخاص بالبنوك العامة والقروض المصرفية وتعمل وفق برامج وخطط؛ إن KPMG الجزائر تطبق معايير التدقيق الدولية ISA على تدقيق القروض المصرفية، كما أنها أتقنت معايير التدقيق الدولية وأصدرت دليل تدقيق.

[1] Ryad HARROUZI, **L'audit des prêts bancaires (Cas de : L'Inspection Générale des Finances ; KPMG Algérie)**, mémoire de magistère en sciences de gestion option monnaie et finance, FSESCSG, université d'Alger 3, Algérie, 2009/2010.

– دراسة أوس ملوكي، (سنة 2016) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك (دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات الباحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها الباحث، فقد سعى هذا الأخير من خلال دراسته إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: بيان التأصيل النظري للحوكمة مع إبراز التجارب الدولية للحوكمة على مستوى البنوك التجارية وعلى مستوى الدول؛ بيان الدور الذي تقوم به معايير التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك التجارية العاملة بالجزائر؛ بيان دور وأهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على الذمة المالية وتحسين الأداء على مستوى البنوك التجارية العاملة بالجزائر؛ بيان دور تأثير الالتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي على تحقيق أهداف حوكمة البنوك التجارية العاملة بالجزائر.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدم الباحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: ظهر التدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة من أجل اكتشاف الأخطاء والغش، وللتدقيق الداخلي عدة أهداف ومن بينها حماية أصول المؤسسة والعمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية مع ترشيد النفقات؛ التدقيق الداخلي هو آلية من آليات الحوكمة ويعمل على تحقيق أهدافها؛ للتدقيق الداخلي ثلاثة مجالات وهي التدقيق المالي، التدقيق الداخلي العملياتي والتدقيق الداخلي لأغراض خاصة؛ يقوم المدقق الداخلي دوريا بتدقيق القوائم والفرضيات المحاسبية والمعايير المحاسبية والبنكية الواجبة التطبيق؛ على المدقق الداخلي عند تدقيقه للبنوك أن يعتمد على أدلة الإثبات من المصادر الداخلية بالبنك والخارجية والتي هي أكثر مصداقية؛ الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي يعمل على تحقيق أهداف حوكمة البنوك؛ الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية يعمل على تحقيق أهداف حوكمة البنوك؛ لمبادئ أخلاقيات الأعمال للمدققين الداخليين دور فعال في تحقيق أهداف حوكمة البنوك.

– دراسة عائشة عوماري، (سنة 2018) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمة البنكية من وجهة نظر موظفي البنك (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على منهجية التدقيق الداخلي داخل البنوك في الجزائر وفق المعايير الدولية للتدقيق؛ محاولة عرض مختلف

[1] أوس ملوكي، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك (دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016/2015.

[2] عائشة عوماري، **دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمة البنكية من وجهة نظر موظفي البنك (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير تخصص تسيير محاسبي وتدقيق فرع تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية–أدرار، الجزائر، 2018/2017.

الخدمات البنكية التقليدية منها والحديثة؛ تقديم رؤية حول جودة الخدمات، من خلال تحديد الإطار النظري لها؛ محاولة تقديم نموذج يوضح التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتدقيق الداخلي على أبعاد جودة الخدمات؛ توضيح أنواع الرقابة البنكية؛ تقييم منهجية التدقيق في البنوك من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منه في تحقيق خدمات مصرفية ذات جودة عالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف الرقابية، التي يتم من خلالها فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية؛ تعد المعايير المهنية للتدقيق بمثابة مرشد يستند عليه المدقق أثناء مزاولة نشاطه؛ إن تطبيق المعايير المهنية للتدقيق يضمن كفاءة التدقيق الداخلي؛ إن نجاح جودة الخدمات مرتبط بمدى التزام الموظفين بتطبيق نظام الرقابة الداخلي للبنك؛ تتم عملية التدقيق الداخلي وفق منهجية علمية مبنية على تقنيات ووسائل تسمح بجمع الأدلة والإثباتات اللازمة من أجل إصدار رأي فني محايد؛ يعمل التدقيق الداخلي على تقليل حدوث الأخطاء، والعمل على تقديم النصح للمديرين وهذا ما يحسن جودة الخدمات المقدمة في البنوك؛ يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن الوظائف الأخرى، وأن ترتبط مباشرة مع الإدارة العليا للبنك، وهذا ما يتجلى في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فحسب الهيكل التنظيمي للبنك فإن مديرية التدقيق الداخلي تابعة إلى الرئيس المدير العام مباشرة؛ يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم وأفضل البنوك التجارية العمومية في الجزائر، لذا فوجود مديرية مستقلة خاصة بالتدقيق الداخلي يزيد من موثوقية النتائج التي يحققها البنك؛ يتوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية على نظام رقابي فعال يضمن أداء الخدمات البنكية بشكل أحسن؛ يحرص بنك الفلاحة والتنمية الريفية على استقلالية المدقق الداخلي أثناء ممارسة مهامه، لذا يقوم دوريا بتغيير المديرية الجهوية للتدقيق الداخلي، وهذا ما يمنع تكوين صداقات بين فريق التدقيق والموظفين؛ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمات البنكية من خلال زيادة الثقة في تلك الخدمات المقدمة، وضمان سريتها وزيادة تميزها من خلال سرعة تقديم الخدمات في أقرب الآجال.

– دراسة أحمد مُحَّد مخلوف، (سنة 2007) بعنوان: "المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" في البنوك التجارية الأردنية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على المراجعة بشكل عام وما تقدمه من خدمات وطبيعتها وأهدافها وأنواعها وكذلك المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها؛ تقييم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية من خلال الوقوف على التطبيق

[1] أحمد مُحَّد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1978، ولجنة بازل وغيرها؛ التنسيق والموائمة بين إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك التجارية الأردنية ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها؛ دراسة نظام الرقابة الداخلية وتسليط الضوء على ما يقدمه للمراجع الداخلي وكذلك متانته وكفاءته وتقرير مدى الاعتماد عليه وما سيترتب على ذلك.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لا يرتبط بمتغيرات عدد العاملين وخبرتهم المصرفية في التدقيق الداخلي، كما لا يرتبط بباقي المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي؛ التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لا يرتبط بالتخصص العلمي والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية تبعا لمتغير التخصص والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين؛ إن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بنسبة 85%، وهي نسبة تدل على اهتمام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي؛ إن دوائر التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الأردنية تتبع تنظيميا إلى لجنة التدقيق، فهاته الأخيرة مستقلة عن إدارة البنك، فهي تتبع تنظيميا إلى مجلس الإدارة، وعليه فهي تتمته بإستقلال مناسب؛ إن الدور الكبير والمهم الذي تلعبه البنوك التجارية الأردنية في الاقتصاد الوطني الأردني يعود إلى وظيفة التدقيق الداخلي.

ثالثا: دراسة "زاهية توام"، "زهية توام"، "Khelifa MOUNIA & Aissa DERRADJI"، "الغالي بوخروبة" و"أحمد مشنف"

– دراسة زاهية توام، (سنة 2016) بعنوان: "التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على المراجعة الداخلية بشكل عام وما تقدمه من خدمات وطبيعتها وأهدافها وأنواعها وكذلك المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها؛ التعرف على إدارة المخاطر المصرفية ومنهج عملها ومختلف أساليبها وكذا دور المراجعة الداخلية بخصوصها؛ دراسة نظام الرقابة الداخلية والمراجع المختلفة له لا سيما مرجع COSO الصادر عن لجنة المنظمات الراعية COSO المعدل عام 2013 وتسليط الضوء على ما يقدمه للمراجع الداخلي بخصوص

[1] زاهية توام، **التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015.

أنظمة الرقابة؛ إيضاح أسس حوكمة الشركات بصفة عامة والحوكمة المصرفية خاصة ودور المراجعة الداخلية حيالها باعتبارها إحدى عناصرها الرئيسية؛ التعريف بماهية التقييم الذاتي للرقابة واجراءات تطبيقه؛ التعرف على واقع المراجعة والرقابة الداخلية في الجزائر وتقييم هذه الوظيفة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية واقتراح الأسلوب الحديث للمراجعة الداخلية المرتكز على المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تكتسب وظيفة المراجعة الداخلية أهمية كبيرة في البنوك بالنظر إلى الطبيعة المميزة لنشاطها المحفوف بالمخاطر، حيث يتمثل أساسا الدور الحيوي لهذه الوظيفة في توفير ضمانات أو تأكيدات موضوعية لمجلس إدارة البنك وإدارته على فعالية نظام الرقابة الداخلية وعن الأداء التنظيمي–الرقابي في إدارة المخاطر والموارد، كذا حسن سير العمليات والحوكمة. ولا يمكن أداء هذا الدور بفعالية إلا عند تمكين المراجع الداخلي من موارد مالية كافية ومن صلاحيات مناسبة تحفظ له استقلالية ملائمة تضفي إلى درجة كبيرة من الموضوعية في القيام بمهامه، ومن جهة أخرى معرفة الإدارة العليا بمدى أهمية هذه الوظيفة على مستوى التنظيم الهيكلي وما يمكن أن تقدمه كقيمة مضافة؛ تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية حديثة النشأة في الجزائر وما تزال في بداياتها، إذ ورغم تواجد أقسام المراجعة الداخلية في المؤسسات، إلا أن التطبيق الميداني للمهنة لم يعرف تطورا محسوسا كما هو الحال لما تشهده هذه المهنة في باقي الدول. وبالرغم من اعتبار جمعية المراجعين والمستشارين الداخليين الجزائريين المنظمة الوحيدة في الجزائر المتخصصة بهذا المجال، إلا أنها تبذل مجهودات كبيرة في سبيل الارتقاء بوظيفة المراجعة الداخلية في الجزائر عن طريق تنظيم وانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وغيرها؛ لقد قامت السلطات النقدية الجزائرية خلال السنوات السابقة بإعادة هيكلة الأطر التنظيمية والقانونية للقطاع المصرفي، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الرقابي للبنوك ووضع جهاز رقابة داخلي يتسم بالنجاعة والفعالية. وذلك عن طريق الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وكذا النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الذي ّ عرف الرقابة الداخلية من خلال تحديد كيفية ممارستها بهدف تعزيز هذا النوع من الرقابة وتحديد أطرها وقواعدها التنظيمية كحد أدنى من الضوابط الواجب إحترامها من طرف البنوك، وكذا الأجهزة القائمة بها.

– دراسة زهية توام، (سنة 2007) بعنوان: "منهجية المراجعة الداخلية في البنوك (حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية«BADR»)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية:

[1] زهية توام، **منهجية المراجعة الداخلية في البنوك (حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR»)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

التعرف على المراجعة بشكل عام وما تقدمه من خدمات وطبيعتها وأهدافها وأنواعها وكذلك المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها؛ تقييم منهجية المراجعة الداخلية المتبعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية المتعارف عليها والصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1978 ولجنة بازل وغيرها؛ دراسة نظام الرقابة الداخلية وتسليط الضوء على ما يقدمه للمراجع الداخلي وكذلك متانته وكفاءته وتقرير مدى الاعتماد عليه وما سيترتب على ذلك؛ التناسق والتلاؤم بين أساليب وإجراءات المراجعة الداخلية المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية المتعارف عليها والأساليب الموصوفة من قبل المعاهد الدولية (IFACI, IIA).

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: المراجعة الداخلية وظيفة وقائية وضرورية لتحسين وتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك بحيث تضمن مصداقية وصراحة نظم المعلومات المستخدمة واحترام صحيح للإجراءات الداخلية والقوانين المعتمدة وكذلك المحافظة على الذمة المالية وأصول البنك؛ يجب أن تكون وظيفة المراجعة مستقلة عن الوظائف التنفيذية للمؤسسة وأن ترتبط مباشرة بالإدارة العليا للمؤسسة، وهذا من أجل ضمان إصدار آراء موضوعية وحيادية يمكن لها أن تساهم في تحسين أوضاع النظام؛ تكمن فعالية المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية عامة والمصرفية خاصة في معرفة الإدارة العليا بمدى أهميتها على مستوى التنظيم الهيكلي وما يمكن أن تقدمه للمؤسسة كقيمة مضافة؛ تنحصر المراجعة الداخلية المصرفية أساسا في تحديد المخاطر والعمليات الأكثر عرضة لها وذلك بهدف الإحتياط والتخفيض من حدة العواقب والتحكم في تغيرات المحيط، غير أن هذا لا يكفي بل يجب أن تتعدى هذه التقنية إلى مجال التأكد من تحقيق الإستراتيجيات والأهداف المسطرة؛ لم يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأة مديرية المراجعة الداخلية عام 1994 لأي شكل من أشكال التدقيق الداخلي الشامل ويعود ذلك لنقص الكفاءات والوسائل البشرية والتقنية المتاحة لقسم المراجعة، إضافة إلى عدم استقرار مديرية المراجعة الداخلية في البنك فتارة مديرية مستقلة وتارة أخرى تابعة للمفتشية العامة؛ عدم التنفيذ الفعلي للتنظيم الرسمي المنصوص عليه في القوانين الداخلية (الهيكل التنظيمي) لمديرية المراجعة الداخلية منذ نشأتها سنة 1994 وأكثر من ذلك بقيت المديرية بدون هيكل تنظيمي منذ عام 2003 إلى يومنا هذا؛ ضياع جزء من استقلالية مديرية المراجعة الداخلية بإدماجها مع المفتشية العامة؛ تهميش مديرية المراجعة الداخلية ضمن تنظيم البنك؛ إهمال هياكل الرقابة لمديرية المراجعة وهذا ما لمسناه من التأخر في الاستجابة لمتطلباتها وعدم الاستجابة الكلية من قبل بعض الهياكل؛ عدم الإشراف الكافي للجنة المراجعة للبنك على مديرية المراجعة الداخلية.

– دراسة Khelifa MOUNIA & Aissa DERRADJI، (سنة 2019) بعنوان: " L'Audit Bancaire (Les types Et L'importance)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: معرفة المفهوم الصحيح للتدقيق البنكي؛ عرض مختلف أنواع التدقيق البنكي؛ توضيح بأهمية وضرورة التدقيق البنكي بالنسبة للبنوك.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يقع الدور على عاتق وظيفة التدقيق البنكي لإصدار ضمانات بشأن درجة السيطرة على المخاطر والعمليات البنكية، وبالتالي قدرة البنك على تحقيق أهدافه؛ يجب أن يتضمن التدقيق في خطة عمله مراجعة سنوية على الأقل لعمليات إدارة المخاطر، وعلى وجه الخصوص نظام قياس المخاطر؛ يتضمن التدقيق البنكي معايير التأهيل ومعايير العمل الميداني؛ تحدد معايير التأهيل الخصائص التي يجب أن تظهر في المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق؛ تصف معايير العمل الميداني طبيعة أنشطة التدقيق وتحدد معايير الجودة لتقييم الخدمات المقدمة.

– دراسة الغالي بوخروبة، (سنة 2020) بعنوان: "ممارسات التدقيق الداخلي بتوظيف مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي (دراسة معيار 1300)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: قياس أثار جودة التدقيق الداخلي على الحوكمة في المؤسسات البنكية؛ التعرف على مختلف أدوار التدقيق الداخلي التي تسمح بتحديد فعالية نظام المراقبة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر، وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة المؤسسات؛ التعرف على أراء أهل الإختصاص من مدققين داخليين، مراقبين داخليين وخلية إدارة المخاطر، وكذا المكلفين بالدراسات والمكلفين بالزبائن، فيما يخص دور ممارسات التدقيق الداخلي الجيدة في تفعيل مبادئ الحوكمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: لجنة التدقيق في المؤسسة البنكية تعمل على ضمان سلامة عمل التدقيق الداخلي واختيار المدقق الخارجي

[1] Khelifa MOUNIA & Aissa DERRADJI, L'Audit Bancaire (Les types Et L'importance), Article publié dans **la Revue de Recherches et Etudes Scientifiques (RRES)**, Université Yahia Farès de Médéa, Algérie, Volume 13, Numéro 1, Janvier 2019, pp : 439-453.

[2] الغالي بوخروبة، **ممارسات التدقيق الداخلي بتوظيف مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي (دراسة معيار 1300)**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص مناجمنت مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، الجزائر، 2020/2019.

والربط بين التدقيق الداخلي والخارجي وضمان استقلالية كلا الطرفين، وزيادة التأكد من دقة وموضوعية التقارير المالية؛ يعتبر التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية من أهم الوظائف ووسائل الرقابة التي ترتكز عليها، وأحد الأنظمة الرقابية الموجودة بيد الإدارة للتأكد من مدى صحة البيانات المقدمة لها وسلامة نظم الرقابة الداخلية والإلتزام به، واكتسب تطورا وأهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، والتي ساهمت في تعزيز جودة أداءه من خلال الأدوات الإستشارية والتأكيدية لتقديم قيمة مضافة؛ يأخذ التدقيق الداخلي على عاتقه مهام كثيرة ومؤثرة في المؤسسة البنكية، فيتولى مهمة التأكد من موثوقية التقارير ومدى الإلتزام بالقوانين والتعليمات، ومدى كفاية وفاعلية الأنشطة واخضاعها للتدقيق الشامل؛ هناك علاقة طردية ما بين التدقيق الداخلي وحوكمة المؤسسات، فالتطبيق السليم للتدقيق الداخلي يؤدي إلى التفعيل الأمثل لمبادئ الحوكمة؛ وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية تحظى بأهمية كبيرة وتعتبر من أهم الوظائف، وهذا لما تقدمه من مساعدة ودعم لكل من مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الإدارة المركزية، التدقيق الخارجي وتدقيق إدارة المخاطر، ومن هنا يكمن أوجه دعمها لحوكمة المؤسسات، حيث أنها تابعة مباشرة للرئيس المدير العام الذي يعتبر رئيس مجلس الإدارة مما يؤكد استقلالية الوظيفة؛ يتمتع المدققين الداخليين في المؤسسة البنكية بأهلية وخبرة مهنية واسعة، وتجربة أكاديمية وتطبيقية، ويلتزمون بسلوكيات المهنة مما يؤدي إلى دعم جودة وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية.

– دراسة أحمد مشنف، (سنة 2009) بعنوان: "الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على العمليات البنكية التي تباشرها البنوك وكيف تتم الرقابة عليها؛ إعطاء فكرة عن الأجهزة المكلفة بالرقابة على البنوك في الجزائر؛ معرفة كفاية تلك الرقابة ومعرفة النتائج التي قد تحدث في حال الإخلال بها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: شهدت الرقابة على البنوك في الجزائر تطورا ملحوظا إلا أنها غير كافية؛ الرقابة هي عملية إدارية بحتة هدفها التأكد من أن البنوك تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول والقواعد المحاسبية والوقائية؛ الرقابة على النشاط البنكي يجب أن تمتد إلى هيئات أخرى، كمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، وألا تنحصر فقط في اللجنة المصرفية ومحافظي الحسابات؛ إن مجال الرقابة يجب أن يمتد حتى إلى فروع البنوك الجزائرية المقيمة بالخارج وكذا المؤسسات الأجنبية العاملة بالجزائر.

[1] أحمد مشنف، **الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.

الفرع الثاني: الدراسات التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية

أولا: دراسة "وفاء يحياوي"، "عبد الرحيم بلبالي"، "نورة زبيري"، "أم الخير البرود"، "قرين زهرة لعروسي"، "سعاد صلاح" و"محسن بن سليم"

– دراسة وفاء يحياوي، (سنة 2017) بعنوان: "إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية (تجربة بنك البركة الجزائري)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تعميق الفهم في محاولة للتعرف على الصيرفة الإسلامية، وإعطاء صورة مبسطة حول تقنيات التمويل الإئتمانية المعتمدة فيها؛ فهم خصوصية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، ودراسة طرق إدارتها؛ التعرف على مختلف التمويلات التي يقدمها بنك البركة الجزائري، ومدى تلاؤمها مع المفاهيم النظرية للصيرفة الإسلامية؛ دراسة إدارة المخاطر الإئتمانية في بنك البركة الجزائري، ومدى تطابق هذه العملية مع المفاهيم النظرية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إستطاعت المصارف الإسلامية تكييف معايير إدارة المخاطر الدولية مع ممارساتها، باستثناء الجزئيات التي تتعارض فيها مع مبادئ عملها، وهنا تلجأ إلى المعايير التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية؛ إستطاع بنك البركة الجزائري تطبيق مقررات بازل 2 في إدارته للمخاطر الإئتمانية فيما لا يتعارض مع مبادئه كبنك إسلامي، وهو الآن مع محاولة تطبيق مقررات بازل 3؛ يستعمل بنك البركة الجزائري الأساليب التي تراعي طبيعته كالتأمين التكافلي والإحتياطات لمواجهة المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها.

– دراسة عبد الرحيم بلبالي، (سنة 2011) بعنوان: "إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي (دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: إبراز وتقدير وقياس ومعالجة المخاطر البنكية حسب نوعها وبالطرق المختلفة؛ تحديد الكيفية التي يتم بها توظيف نظم الرقابة البنكية من أجل سير أحسن لإدارة المخاطر المصرفية؛ إبراكيفية تسيير المخاطر البنكية بصورة أمثل خصوصا

[1] وفاء يحياوي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية (تجربة بنك البركة الجزائري)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017/2016.

[2] عبد الرحيم بلبالي، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي (دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2011.

في ظل التحولات المالية العالمية؛ تحديد أثر إدارة هاته المخاطر على أداء وكفاءة البنك؛ البحث عن أحسن الأساليب من أجل إدارة أحسن للمخاطر المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: لإدارة المخاطر أثر بالغ على البنوك خصوصا وعلى الاقتصاد عموما، حيث أن الإدارة للمخاطر بالشكل الإيجابي سيعمل على توفير موارد أكبر للبنوك بطريقة أو بأخرى وهو ما يساهم في تفعيل أمثل للتنمية الاقتصادية.

– دراسة نورة زبيري، (سنة 2018) بعنوان: "فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك؛ عرض لأهم الأسباب المؤدية لمخاطر الائتمان البنكي؛ البحث عن أحسن السبل التي تمكن البنوك التجارية من زيادة دقة تنبؤها بمخاطر الائتمان البنكي من خلال عرض مختلف الأساليب العلمية الحديثة؛ توجيه اهتمام البنوك نحو إتباع الأساليب العلمية الحديثة باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الذي يتخذ التحليل المالي كقاعدة له، مما يمكنهم من تخفيض مخاطر الائتمان البنكي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: أسباب المخاطر الائتمانية تأتي من مصادر مختلفة ومتعددة، داخلية وخارجية، فالداخلية من الممكن تجنبها أما الخارجية من الصعب تجنبها؛ مصادر المخاطر الائتمانية الداخلية تتمثل في: الثقة الزائدة في بعض العملاء، حدوث قصور في دراسة احتياجات العملاء التمويلية، غياب التحليل السليم للأنشطة والقطاعات الاقتصادية؛ مصادر المخاطر الائتمانية الخارجية تتمثل في: الرقابة والتدخل الحكومي، المعوقات والقيود التمويلية، عدم استقرار الأسواق، عدم استقرار المناخ الاقتصادي، الضغوط السياسية الداخلية والخارجية، الصعوبات الإنتاجية والتأخر المعتاد في العمليات الإنتاجية، صعوبة الاعتماد على البيانات المالية، عدم توافر الإطار القانوني للمساندة الكافية لسداد الالتزامات؛ يعتبر التحليل المالي من أهم الركائز الأساسية للبنوك التجارية عند قيامها بالدراسة الائتمانية؛ تعتبر نماذج التنبؤ بمخاطر الائتمان بداية لتطوير نماذج رياضية أخرى، أثبتت قدرتها على الكشف بحالات الفشل المالي للمؤسسات المقترضة من البنوك قبل حدوثه؛ يعمل أسلوب التحليل التمييزي على الربط بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (المالية "نسب مالية تستخرج من القوائم المالية"، وغير المالية "الشكل القانوني للمؤسسة، قطاع

[1] نورة زبيري، **فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017.

النشاط، عمر المؤسسة، نوع الضمان") مع المتغير التابع (خطر التعثر) وهذا ما يسمح بالتمييز بين المؤسسات الطالب للائتمان البنكي (المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة)؛ يساهم أسلوب التحليل التمييزي في زيادة دقة التنبؤ من خلال القدرة على تحديد المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

– دراسة أم الخير البرود، (سنة 2017) بعنوان: "آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض (حالة القرض الشعبي الجزائري)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة كبديل لتفادي الأزمات والانهيارات المالية أو على الأقل التقليل من حدتها على القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى معرفة دور وأهمية الحوكمة في تحقيق استقرار النظام المصرفي كجزء من النظام المالي؛ معرفة أهم المجهودات للهيئات واللجان المالية والمصرفية والنقدية الدولية لتعزيز الحوكمة من خلال المساهمة بأفكار جديدة حول الحوكمة السليمة للمصارف؛ إظهار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في ترقية الأنظمة المصرفية عامة وإدارة المخاطر خاصة؛ إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية؛ تبيان درجة تكيف القطاع المصرفي الجزائري مع مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي؛ الوقوف على ضرورة اهتمام المصارف بصفة عامة والمصارف الجزائرية على وجه الخصوص بالحوكمة وتطبيق مبادئها المتعارف عليها دوليا من خلال لجنة بازل؛ معرفة واقع الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري، والخطوات أو البرامج التي اعتمدتها الجزائر في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي، ومدى إمكانية تطبيق القرض الشعبي الجزائري لمبادئ الحوكمة المصرفية في سبيل تفعيل إدارة مخاطر القروض.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: عمل بنك الجزائر على احترام وتطبيق القواعد الاحترازية المعمول بها في مجال التسيير المصرفي، المستوحاة أساسا من مقررات لجنة بازل؛ إن إدراج أسلوب لترجيح المخاطر المصرفية الرئيسية في النظام 14-01 يتماشى ومعايير اتفاقية بازل الثانية، ليساهم بذلك في تفعيل إدارة المخاطر؛ في إطار تدعيم الرقابة والاشراف المصرفي، قام بنك الجزائر بتحديث مركزية المخاطر من خلال النظام رقم 12-01 الذي يتضمن تنظيم مركزية المخاطر للمؤسسات والأسر وعملها، الذي فتح المجال أمام المصارف والمؤسسات المالية بالتصريح على القروض التجارية والعقارية في آن واحد مما يسمح بتسيير أفضل لمخاطر القروض؛ تم توضيح طبيعة القروض المصنفة وتشكيل المؤونات، وأنظمة قياس وترجيح المخاطر، وتم ادخال نظام تنقيط حسب المعايير الدولية في النظام المصرفي الجزائري، بغية مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الساحة المصرفية العالمية؛ أوجب النظام 14-01 أن تغطى

[1] أم الخير البرود، **آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض (حالة القرض الشعبي الجزائري)**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي-البليدة 2، الجزائر، 2017/2016.

الأموال الخاصة القاعدية كل من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية والسوقية؛ إلتزم القرض الشعبي الجزائري بنسبة الملاءة المحددة في النظام 14-01، وهذا يسمح بالتحكم الجيد في المخاطر المحتملة، مما يدعم الاستقرار والثقة فيه، وفي القطاع المصرفي ككل باعتباره من أهم المصارف على مستوى الساحة الوطنية، مما يعطي مؤشرا لحماية أفضل لأموال المودعين، لأنها من الأهداف المرجوة من الحوكمة المصرفية الجيدة؛ إن قيام القرض الشعبي الجزائري بإنشاء قسم خاص بالمخاطر والمراقبة الدائمة وإنشاء لجنة التدقيق يعكس رغبته في تطوير عمله المصرفي وتدعيم عملية الرقابة المصرفية والتحكم في المخاطر التي تعترض نشاطه؛ تعتبر عملية الإفصاح والشفافية على مستوى القرض الشعبي الجزائري، مؤشر إيجابي إزاء سعيه وراء العمل بمبادئ الحوكمة المصرفية؛ يعتبر قيام القرض الشعبي الجزائري بإبرام اتفاقية مع الشركة الجزائرية لتأمين وضمان قروض الصادرات، التي تتكلف بمهمة وضع نظام تنقيط خارجي للمؤسسات، تأكيد على رغبته في تطوير إدارة مخاطر القروض.

- دراسة قرين زهرة لعروسي، (سنة 2017) بعنوان: "دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها؛ إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية؛ بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية؛ تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية الجزائرية والتي تهدف إلى اتخاذ قرارات سليمة في البنوك؛ مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية الجزائرية لتطوير إدارة مخاطر الائتمان المصرفي لديها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: على إدارة البنوك أن تنتقي الموظفين الذين يقومون بعملية إدارة المخاطر من خلال قدرتهم وخبرتهم الجيدة؛ إن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم المصرف بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون، إضافة إلى ذلك يطالب البنك بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة من أجل ضمان استرجاع حقوقه وتحقيق مردودية؛ تقوم البنوك بمنح الائتمان المصرفي بناءا على الدراسات الائتمانية لمراكز زبائنها وتهدف الدراسة إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية الذي سيواجه البنك إذا ما قرر الموافقة على منح العميل مبلغ معين؛ للحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان تقوم البنوك بتنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة منها على أساس حجم هذه القروض أو نوع

[1] قرين زهرة لعروسي، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

النشاط أو غرض الاستخدام أو الضمان والتي تؤدي بالطبع إلى تدنية المخاطر الائتمانية المتوقعة وكلما كانت درجة التنوع كبيرة كلما قلت درجة المخاطر الائتمانية؛ إن من أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، الأمر الذي يفرض تقديم صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان؛ تهتم البنوك الجزائرية عند تحليلها للملف الائتماني بالضمانات المقدمة من قبل العميل أولا وقبل كل شيء؛ تقوم جل البنوك التجارية الجزائرية بإجراء الدراسات اللازمة والتحليل الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان لمنع أو تقليل المخاطر التي قد تصيبها؛ لا تعطي البنوك الجزائرية اهتماما كبيرا لتدريب الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية؛ فيما يتعلق بإجراءات متابعة الائتمان فإن إدارة البنك تقوم بالملاحقة القانونية للعملاء إذا امتنعوا عن التسديد؛ لم يتم التعرف على اتفاقية بازل من قبل بعض المبحوثين ومنهم مدراء ورؤساء مصالح لبعض البنوك وهذا ما تم ملاحظته في الوقت الذي يتطلب إعادة هيكلة شاملة وكاملة للمصرف وتدريب الكادر الوظيفي وتعريفه مسبقا بأهم النقاط التي تناولتها الاتفاقية.

– دراسة سعاد صلاح، (سنة 2017) بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية (دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: بيان أهمية تطبيق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في تعزيز وإرساء الحوكمة في المصارف من أجل معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها بطريقة سليمة؛ محاولة معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية محل الدارسة؛ التعرف على أثر تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة على إدارة المخاطر فيها؛ بيان أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية وإبراز مدى مساهمتها في إدارة المخاطر المصرفية؛ الخروج باقتراحات من شأنها تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية من أجل تفعيل عملية إدارة المخاطر على مستواها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: ترتبط الحوكمة بتكامل وترابط مجموعة من المحددات الخارجية وأخرى داخلية تشكل فيما بينها الإطار الذي تعمل ضمنه حوكمة الشركات، كما أن فعالية ونجاح الحوكمة يتوقف على دور البنك المركزي من جهة وإدارة البنك التجاري من جهة أخرى؛ إن تعرض البنوك الجزائرية إلى سلسلة من الأزمات المالية وعلى رأسها أزمة بنك الخليفة قد دفع بها إلى وضع مجموعة من القوانين في إطار حوكمة البنوك وتتوافق مع اتفاقيات بازل I وII؛ تعتبر عملية إدارة المخاطر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها وذلك من خلال مراقبة مستوى

[1] سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية (دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير شعبة إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2017/2016.

المخاطر التي تحيط بالبنك ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لها؛ إن الإفصاح المحاسبي يعد أساساً لتحقيق شفافية ومصداقية المعلومات المالية، وبالتالي فإنه أحد بل أهم متطلبات عملية إدارة المخاطر الفعالة؛ يعد مجلس الإدارة السلطة الأعلى في البنك والمسؤول الأول عن إدارة البنك بصفة عامة، كما توكل له عدة مهام يقوم بها في إطار عملية إدارة المخاطر بالتعاون مع أطراف أخرى على غرار الإدارة العليا، لجنة المراجعة، المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، ولجنة إدارة المخاطر؛ قيام المجلس بإنشاء لجان متخصصة كلجنة إدارة المخاطر ولجنة المراجعة من شأنه دعم فعالية عملية إدارة المخاطر؛ لا يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على غرار مبدأ الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، ومبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية محل الدراسة؛ عدم وجود أثر لكل من الإدارة العليا والمراجع الخارجي، لجنة المراجعة في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية محل الدراسة، في حين أن عملية إدارة المخاطر هي مسؤولية لجنة إدارة المخاطر، كما أن للمراجع الداخلي دور مهم في تحسينها وتفعيلها؛ البنوك التجارية محل الدراسة لا تهتم بتدريب وتكوين إطارها في ميدان الحوكمة وإدارة المخاطر كما أن بنك الجزائر لا يقوم بالمهام المنوط به في إطار الحوكمة الجيدة.

– دراسة محسن بن سليم، (سنة 2011) بعنوان: "البنوك الجزائرية ومدى تقيدها بالأحكام الدولية الخاصة بإدارة المخاطر (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تطوير منهجية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية؛ تقييم إستراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبناها البنوك الجزائرية والتي تهدف للمحافظة على متانة رأس المال؛ تحديد المقومات اللازمة في البنوك الجزائرية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في إتفاقية بازل 2 لتحديد وقياس المخاطر؛ التعرف على نظم الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الجزائرية وتقييم قدرتها رصد وقياس المخاطر المحتملة والمتوقعة والمخاطر الحقيقية؛ التعرف على مدى توجه المصارف العاملة في الجزائر نحو تعزيز انضباط السوق "الشفافية والإفصاح".

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية والتنظيمية المصرفية خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية، وهي أصلا مستوحاة من مقررات لجنة بازل حيث يتبين ذلك من خلال التشابه في العديد من القواعد الاحترازية المحلية وتلك الخاصة باللجنة؛ وجود هيئات رقابية تتمتع بصلاحيات مهمة في مجال المراقبة المصرفية تتمثل في بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية؛ إن تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر يؤدي إلى تقوية واستقرار النظام المصرفي؛ تواجه البنوك الجزائرية تحديات كبرى لتطبيق متطلبات بازل الثانية.

[1] محسن بن سليم، **البنوك الجزائرية ومدى تقيدها بالأحكام الدولية الخاصة بإدارة المخاطر (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)**، رسالة ماجستير في العلوم المالية تخصص أسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر، 2011/2010.

ثانيا: دراسة "منى يحي الشريف"، "جازية حسيني"، "فريد أيمن" و"نعيمة خضراوي" و"حياة نجار"

– دراسة منى يحي الشريف، (سنة 2018) بعنوان: "مراقبة التسيير وإدارة المخاطر في البنوك التجارية (دراسة حالة)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: معرفة أهمية كل أداة من الأدوات المستعملة في مراقبة التسيير في البنوك وإسقاطها على كل الأخطار التي قد تواجهها البنوك وتبيان فعاليتها وبالتالي معرفة أي الأدوات أنسب لكل نوع من أنواع الأخطار التي قد تتعرض لها البنوك والتي تقود إلى خفض نسب المردودية المرجوة؛ معرفة الواقع البنكي الجزائري في استعمال نظام مراقبة التسيير وكيفية التعامل مع المخاطر المتوقعة أو المحتملة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن ارتفاع وتنوع المخاطر البنكية وكذا تعقد العمليات البنكية والمالية هو الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام مراقبة التسيير في البنوك التجارية في العقود الأخيرة؛ تناقض فعالية أدوات مراقبة التسيير البنكي بظهور الابتكارات والتقنيات المالية الجديدة والتي تكون مصحوبة بدرجة مخاطرة عالية؛ أدوات مراقبة التسيير البنكي في البنوك التجارية لا تكفي لوحدها لتجنب المخاطر بل يجب أن تتزامن مع إجراءات تتخذ على المستوى الكلي؛ يولي البنك المركزي اهتماما كبيرا بتحديث أدوات مراقبة التسيير البنكي بالتزامن مع التحديثات العالمية؛ يلعب نظام مراقبة التسيير دورا هاما في التحكم في مخاطر القروض البنكية من خلال العمل على تحديدها وتقييمها وإدارتها بصفة سليمة بمساعدة أدوات مراقبة التسيير؛ تعتبر لوحات القيادة أهم أداة في مراقبة والكشف عن المخاطر بصفة سريعة وذلك بمساعدة المؤشرات الموضوعة فيه بالاعتماد على التحليل المالي وتقييم الأداء، هذه المؤشرات تهتم بالجانب المالي والغير مالي في البنك، أي مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية.

– دراسة جازية حسيني، (سنة 2018) بعنوان: "إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية في الدول العربية وفق معايير لجنة بازل"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية:

[1] منى يحي الشريف، **مراقبة التسيير وإدارة المخاطر في البنوك التجارية (دراسة حالة)**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2018/2017.

[2] جازية حسيني، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية في الدول العربية وفق معايير لجنة بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018/2017.

الإطلاع على الدور الذي تقوم به لجنة بازل للرقابة المصرفية في بلورة المبادئ والقواعد الاحترازية التي تحد من مخاطر المصاحبة للعمل المصرفي الإلكتروني وخاصة بالدول العربية؛ معرفة مدى إلتزام الدول العربية بالقواعد الاحترازية بتجنيب البنوك الإلكترونية الوقوع في مختلف المخاطر التي قد تؤدي إلى الأزمات؛ إبراز أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وكيفية تحسين أدائها مستقبلا في الجزائر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تعتبر مبادئ بازل لإدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية بمثابة الموجهات العامة لكيفية إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية أكثر من كونها متطلبات ضرورية أو أفضل الممارسات؛ إن المخاطر المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية تختلف باختلاف البنوك والمنظم للخدمة والخدمات التي يتم تقديمها وكيفية تقديمها.

– دراسة فريد أيمن، (سنة 2019) بعنوان: "تطوير نموذج للإنذار المبكر من خطر الإفلاس في البنوك وفق تحليل الشبكات العصبية الإصطناعية (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010–2014)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى تطوير نموذج تنبؤي قادر على الإنذار المبكر من خطر الإفلاس الذي يمكن أن تتعرض له البنوك التجارية، خاصة فيما يتعلق باستخدام مداخل الذكاء الصناعي الحديثة التي من أهمها أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: شيوع ظاهرة خطر الإفلاس والتعثر المالي في البنوك وتزايد الاهتمام بها على نطاق دولي لاحتوائها؛ حتى تتجاوز البنوك التجارية الأزمات المالية الحالية والمتوقعة لابد عليها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة بما يضمن لها إدارة كل المخاطر المحتملة؛ نلمس أهمية ودور كبير للتنبؤ بالتعثر المالي في توقع التعثرات المالية للبنوك في المستقبل، مما يمكن إدارة هذه البنوك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية، لتجنب خطر التعثر والوصول إلى مرحلة الإفلاس؛ إفلاس البنوك قد يكون محصلة لغياب التقنيات الحديثة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛ ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للبنوك، الامر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها النموذج المقترح للإنذار المبكر؛ تم تطوير نموذج للإنذار المبكر من خطر الإفلاس للبنوك التجارية والتمييز بين البنوك التجارية المتعثرة وغير المتعثرة منها، وهذا بالإعتماد على أسلوب الشبكات

[1] فريد أيمن، **تطوير نموذج للإنذار المبكر من خطر الإفلاس في البنوك وفق تحليل الشبكات العصبية الإصطناعية (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010–2014)**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019/2018.

العصبية الاصطناعية ذات الانتشار الخلفي والتي تعتبر أحد تقنيات الذكاء الصناعي الحديثة؛ إن النموذج المطور المقترح يساعد البنوك في وضع تدابير احترازية من شأنها إعادة التوازن المالي للبنك وإبعاده عن خطر الإفلاس.

– دراسة نعيمة خضراوي، (سنة 2009) بعنوان: "إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–(حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية؛ مناقشة المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية؛ إبراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية؛ محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري؛ إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك كافة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؛ إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها؛ البنوك الإسلامية لها مبادئ وأساليب جعلتها تتصدى للمخاطر والأزمات المالية؛ البنوك المركزية لها دور كبير في التقليل من المخاطر من خلال أساليبها الرقابية على البنوك والتنظيمات التي تفرضها عليها؛ إن لجنة بازل دعمت دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج إدارة المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية؛ الأزمة المالية لسنة 2008 أكدت على أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة على إدارة المخاطر عن البنوك التقليدية؛ البنوك الجزائرية ما زالت تعتمد على القوائم والنظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم المخاطر المصرفية؛ افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر؛ لا توجد إدارة خاصة بالمخاطر في البنوك الجزائرية؛ يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر، فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات، وعلى القوانين والنظم الاحترازية التي يفرضها بنك الجزائر؛ أدرج بنك البركة الجزائري في بداية سنة 2009 دليل لإدارة المخاطر ليتم العمل به في المستقبل وهذا محاولة منه الاستفادة من مقررات بازل؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية معرض أكثر للمخاطر الائتمانية ومخاطر رأس المال حيث انخفضت نسبة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وهو 8% في سنة 2007 لتصل إلى 5.68%؛ إن كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري معرض لمخاطر تكون شديدة بالنسبة له ورغم ذلك فبنك البركة الجزائري أقل عرضة للمخاطر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث نجد أن المخاطر الائتمانية لبنك البركة الجزائري تتراوح بين 2% إلى 4% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض وهذا على مدى سنوات الدراسة

[1] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–(حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، 2009/2008.

2003-2007، بالمقابل سجل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لنفس المخاطر نسب تتراوح بين 3% إلى 5%، وكذلك بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة حيث نجد أن بنك البركة الجزائري سجل أعلى نسبة كانت سنة 2003 والمقدرة ب 77.81% في حين سجل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لنفس السنة نسبة 85.27% فيما كانت أعلى نسبة سنة 2005 والمقدرة ب 88.37%.

- دراسة حياة نجار، (سنة 2014) بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها؛ التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن أي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وادارتها؛ عرض مبادئ بازل II ومؤشرات وطرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية؛ تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر؛ قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل I وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل II والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل III، وذلك لأن تطبيق مقترحات بازل II يعد شرطا ضروريا لكنه غير كافي لتمكين البنوك العمومية من تحديد مدى كفاية رأس مالها الاقتصادي، إرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح، لأن ذلك يتوقف على تقنيات عالية لا تتوفر عليها البنوك الجزائرية؛ افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها؛ إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية؛ مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية؛ عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل II، والدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 03/02 المتعلق بالرقابة الداخلية وتعويضه بالنظام 11/08، في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا؛ ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.

ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.

ثالثا: دراسة "شريف دهيمي"، "سارة بركات"، "فريدة تلي"، " Abdelhafid BELARBI, Ghaleb EL-REFAE & Jamal ABU RASHED" و" Hayat BAKHOUCHE & Ali SMAI"

- دراسة شريف دهيمي، (سنة 2013) بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008 (دراسة مقارنة بين بنكي سوسييتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد الأسباب المؤدية إلى حدوث الأزمات المالية؛ تحديد المخاطر المصرفية التي تتعرض لها مختلف البنوك التجارية وإبراز تلك الأكثر تهديدا للبنوك؛ تحديد سياسات إدارة المخاطر المصرفية المنتهجة بصفة عامة وفي كلا البنكين محل الدراسة بصفة خاصة، بتحديد مدى فعاليتها في ظل تداعيات الأزمة المالية 2007-2008، عن طريق مقارنة النتائج لكلا البنكين المنتميين إلى نظامين ماليين مختلفين.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن هناك العديد من الطرق والمعايير لتقييم المخاطر المصرفية المطبقة في العديد من المؤسسات المالية ترتكز بدرجات متفاوتة على عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر، بالاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية وكذا درجة احترام المعايير المصرفية القانونية ونذكر منها: طريقة LAPP, SCS of credit، طريقة التحليل المالي ...إلخ؛ إن نجاح إدارة المخاطر المصرفية يعتمد على عدة أسس أهمها اختبار النموذج الأمثل من جهة ودرجة الشفافية والإفصاح عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة المالية والمتعاملين الاقتصاديين في السوق من جهة أخرى؛ يعتمد بنك سوسييتي جنرال فرنسا على العديد من أنظمة إدارة المخاطر البنكية كل حسب نوع الخطر الكامن باستخدام الأساليب والإجراءات القانونية ومجموعة من النماذج القياسية، لاسيما: Var وStress test لقياس مخاطر السوق، نماذج التصنيف الداخلي (مكافئ S & P) لقياس مخاطر القروض وتصنيف الحافظة، تحليل الخطر الهيكلي لمعدلات الفائدة والصرف عن طريق تقييم الوضعيات بمعدل ثابت للاستحقاقات المستقبلية وكذا تحليل الأصول والخصوم بالعملة الصعبة موضوع المعاملات التجارية وعمليات التسيير الخاص، مخاطر السيولة عن طريق معامل السيولة لشهر يحسب كل شهر، نموذج قياس داخلي يعتمد على

[1] شريف دهيمي، **إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008 (دراسة مقارنة بين بنكي سوسييتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2012.

طريقة LDA (loss distribution approach) وكذا تحليل السيناريوهات للخسائر المحتملة وكذا عملية التأمين بالنسبة للمخاطر التشغيلية، سجلت هذه المقاييس لدى بنك فرنسا قصور من الناحية المنهجية تم على أثرها إدخال بعض التعديلات وكذا إدماج أخرى ببعضها البعض (Var & Stress)؛ يستخدم بنك سوسييتي جنرال الجزائر نماذج إدارة المخاطر جد محدود ولا يكاد يقارب بنظيره في فرنسا، وبالتالي لا أثر للتعديلات على أنظمة إدارة المخاطر في فرنسا على نظيرتها في الجزائر؛ يستخدم بنك سوسييتي جنرال الجزائر طريقة التنقيط وكذا النسب المالية التي تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الاحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون تمثل هذه العلامة درجة الخطر بالنسبة للبنك.

– دراسة سارة بركات، (سنة 2015) بعنوان: "دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى إبراز الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الدولية عامة ولجنة بازل للرقابة البنكية خاصة في مجال إدارة المخاطر البنكية والحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي المعاصر وكذلك توضيح علاقة إدارة المخاطر بحوكمة البنوك ودراسة دور الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر الصادرة عن الهيئات الدولية في تفعيل الحوكمة داخل البنوك.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن الرقابة البنكية ضرورية ولابد منها لاستمرارية نشاط البنك؛ يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك؛ إن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك تعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية؛ من أجل تسهيل مهمة إدارة المخاطر يجب وجود وحدات منفصلة لإدارة المخاطر والتي يمكن أن تتضمن التدقيق الداخلي، مراجعة القروض، الالتزام بالأنظمة والقوانين وغيرها؛ يتم سن القواعد الاحترازية لتحقيق غرضين هما استقرار النظام المالي وحماية الدائنين؛ ساهمت لجنة بازل من خلال أعمالها في إصدار مجموعة من التوصيات والإرشادات الاحترازية والتي من شأنها أن تحسن إدارة المخاطر والحوكمة في البنوك؛ إن تطبيق مقررات ومتطلبات أعمال لجنة بازل يمثل فرصة هامة لإرساء قواعد الحوكمة المؤسسية السليمة بالبنوك والمؤسسات المالية؛ للبنك المركزي دور كبير ومهم ينبغي أن يمارسه في سبيل إرساء الحوكمة في البنوك، وهذا من خلال إصدار اللوائح والقواعد المنظمة للمهنة وفرض رقابة وإشراف على أعمال البنوك للتأكد من مدى الالتزام بما يتم إصداره؛ الإجراءات الاحترازية التي تتبعها البنوك هي مطلب ضروري لضمان إدارة جيدة للمخاطر البنكية؛ عن طريق الرفع من قدرة البنك على التعامل مع المخاطر فإن

[1] سارة بركات، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

مستوى الإجراءات الاحترازية التي تتبعها البنوك هو الذي يحدد مستوى أداء الحوكمة في البنوك؛ مجلس الإدارة له دور رقابي وضبطي فعال في تحديد طبيعة الإجراءات الاحترازية المساهمة في إدارة المخاطر والتطبيق الجيد للحوكمة على مستوى البنوك؛ الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية يسمح للبنوك الجزائرية بتحسين الحوكمة عن طريق تطبيق إجراءات احترازية جيدة؛ للبنك الدولي سوسيتي جنرال-الجزائر نظام حوكمة جيد نتيجة لتطبيقه إجراءات احترازية لإدارة المخاطر في إطار احترامه للمعايير الدولية.

- دراسة فريدة تلي، (سنة 2019) بعنوان: "إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة 2001-2017)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: بيان مدى استخدام الأساليب والطرق الكمية في تحليل المخاطر، واتخاذ القرارات الإدارية؛ إبراز المساهمة الذي يمكن أن تلعبه الأساليب الكمية في حل المخاطر التي تواجه المصارف ومن ثم اتخاذ القرارات في القطاع المصرفي؛ لفت انتباه الأكاديميين، وخاصة القائمين على تدريس الأساليب الكمية بصفة عامة، إلى أهمية ومجالات الاستخدام في إدارة المخاطر المصرفية وتطبيق الأساليب الكمية في القطاع المصرفي؛ تطبق الأساليب الكمية في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية مع إمكانية تعديلها بما يتناسب معها؛ تطبيق نموذج Z-SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في المصارف الإسلامية مع تعديل لكي يكون مناسب مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامية؛ تطبيق RAROC وهو مقياس العائد على رأس المال المعدل بالخطر في المصارف الإسلامية مع تعديل في صيغته ليتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي؛ تطبيق نموذج VaR في المصارف الإسلامية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن الأساليب الكمية المتمثلة في العائد على رأس المال المعدل بالخطر RAROC، وأسلوب الاستقرار المالي والسلامة المالية للمصارف Z-SCORE، والقيمة المعرضة للخطر VaR تطبق على المصارف التقليدية وكما أنها تطبق على المصارف الإسلامية لكن بعد إجراء تعديلات على صيغها بما يتناسب مع عمل المصرف الإسلامي؛ مصرف دبي الإسلامي له دراية كافية بثقافة إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال تحليل بياناته وقوائمه المالية؛ يعتبر مصرف دبي الإسلامي كمؤسسة مالية رائدة إسلامية في مجال الصيرفة، حيث خلق له مكان في النظام المصرفي الإسلامي والعالمي ككل، وإتباعه لمقررات بازل الثلاثة وذلك من خلال تطبيقه لما جاءت به في معيار كفاية رأس المال.

[1] فريدة تلي، **إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة 2001-2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

– دراسة Abdelhafid BELARBI, Ghaleb EL-REFAE & Jamal ABU RASHED، (سنة 2012) بعنوان: " Risks Facing the Profit-loss Sharing Banking System Within The Global Financial Crisis"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى معرفة طبيعة المخاطر البنكية المختلفة التي تواجهها المؤسسات البنكية الإسلامية، وطبيعة إدارة المخاطر البنكية من حيث العولمة والتغيرات الدولية الجديدة والآثار السلبية لها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: ممارسات إدارة المخاطر داخل النظام المصرفي التقليدي يخضع لتدقيق شديد ومكثف؛ القطاع المصرفي الإسلامي في حاجة ماسة للتركيز على إدارة قوية للمخاطر وحوكمة قوية وواضحة الشفافية في أنشطته؛ تنشأ المخاطر التجارية ومخاطر السمعة من الطبيعة المعقدة للعلاقات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتوترات بين تفسيرات قوانين الشريعة؛ إن الحاجة إلى التوحيد في تفسير الشريعة ستمكن البنوك من التصرف بثقة أكبر واغتنام الفرص والاندماج في النظام المالي الدولي في ظل الأزمة المالية الحالية.

– دراسة Hayat BAKHOUCHE & Ali SMAI، (سنة 2020) بعنوان: " La Cartographie Des Risques Opérationnels, Moyen D'évaluation Et De Maitrise Des Risques Opérationnels Au Niveau Des Banques (Cas Du Processus Virement Bancaire)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى إظهار أهمية تنفيذ خارطة المخاطر للتحكم والسيطرة على المخاطر التشغيلية وتحسين جودة الرقابة وأداء البنك، يضاف إلى ذلك أهميتها كأداة مساعدة في اتخاذ القرار للإدارة العليا.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: أشارت النتائج إلى وجود مناطق عالية المخاطر، والتي تحتاج إلى إجراءات تصحيحية سريعة ومراقبة دقيقة

[1] Abdelhafid BELARBI, Ghaleb EL-REFAE & Jamal ABU RASHED, Risks Facing the Profit-loss Sharing Banking System Within The Global Financial Crisis, Article published in **Dirassat Journal Economic Issue**, Faculty of Economics Commercial and Management Sciences, University of Laghouat, Algeria, Volume 3, Number 1, January 2012, pp : 3-8.

[2] Hayat BAKHOUCHE & Ali SMAI, La Cartographie Des Risques Opérationnels, Moyen D'évaluation Et De Maitrise Des Risques Opérationnels Au Niveau Des Banques (Cas Du Processus Virement Bancaire), Article published in **Journal Of North African Economies**, Laboratory of Globalization & North African Economies, Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria, Volume 16, Serial number 24, annual number 3, November 2020, pp : 47-58 (pp : 559-570).

للغاية، ومن الضروري أيضًا إنشاء خارطة شاملة محينة سنويًا للمخاطر التشغيلية، من أجل زيادة الرؤية المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالعمليات الأخرى.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة

لقد تناولت العديد من الدراسات الجزائرية التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة، سنستعرض أهمها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسات السابقة على شكل أطروحات ورسائل ومذكرات

أولا: دراسة "وهيبة خروبي"

– دراسة وهيبة خروبي، (سنة 2017) بعنوان: "دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التأكيد على أهمية الرقابة على العمل المصرفي في ضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهيار؛ التأكيد على أهمية إدارة المخاطر المصرفية وكيفية إدارة البنوك لهذه المخاطر بصورة سليمة تجعلها في مأمن من الأزمات المصرفية؛ تقييم أداء البنوك الجزائرية وبنك التنمية المحلية BDL ضمن هذه المقترحات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: أعمال الرقابة والتفتيش الخارجية على نشاطات البنوك تعتبر أعمالا مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية بالبنوك، التي تمثل وسيلة إنذار مبكر، ومساندة لأشكال الرقابة الأخرى المطبقة من طرف البنك المركزي؛ إن معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية أكثر من كونها مجرد معايير احترازية تهدف إلى تطوير الآليات الإشرافية والرقابية على البنوك وتحسين ملاءتها أو حتى لتطوير إدارة المخاطر، وإنما هي في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي في مجمله؛ إن تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل؛ فعالية إدارة المخاطر تتيح للبنك إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لتحسين مستوى الأداء لدى البنك، فكفاءة إدارة المخاطر تعكس كفاءة أداء البنك؛ إن الانتقال من تطبيق

[1] وهيبة خروبي، **دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017/2016.

معايير بازل I إلى بازل II، ثم بازل III ليس مجرد استبدال لمجموعة من المعايير والقواعد بمجموعة أخرى، ولكنه تحول شامل في مفهوم إدارة وقياس المخاطر والرقابة عليها لتفعيل دور الوساطة الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر؛ وجود نقائص في النظم الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، من أجل مكافحة تبييض الأموال للمؤسسات محل الرقابة، ووجود تركيز معتبر للمخاطر على بعض المؤسسات التابعة للقطاع العمومي، وتعرف أنظمة رصد وقياس والتحكم في مخاطر القروض العديد من نقاط الضعف، لاسيما في مجال دراسة الملفات وتصنيف وتخصيص المؤونات على القروض ومنح القروض لزبائن لا تتوفر فيهم المؤهلات الضرورية نظرا لهشاشة وضعياتهم المالية؛ تفتقر البنوك الجزائرية على غرار بنك التنمية المحلية للمهارات البشرية التي لها دراية وخلفية بالمناهج المتقدمة المقترحة في معايير بازل II لقياس وتسيير المخاطر المصرفية؛ نظريا وحسب الأرقام المقدمة في البحث فإن بنك التنمية المحلية يحترم طريقة حساب الأموال الخاصة القانونية القاعدية منها والتكميلية، وطريقة حساب معامل الملاءة التي جاء بها بنك الجزائر في نصوصه الاحترازية لسنة 2014، الإضافة إلى احتفاظه بوسادة أمان لمواجهة الأزمات تفوق 2.5% المفروضة من قبل بنك الجزائر والتي تتوافق ومتطلبات بازل III، أما طريقة ترجيح مخاطر القرض فهو يستخدم الأسلوب المعياري الذي جاءت به مقررات بازل II الذي يستند إلى تنقيط وكالات التقييم الدولية، مع أنه البنوك الجزائرية غير مصنفة من طرف وكالات التصنيف الدولية المعروفة، وبنك التنمية المحلية حاله حال كل هذه البنوك، أما المخاطر التشغيلية فهو يعتمد على نموذج المؤشر الأساسي حسب مقررات بازل II، على الرغم من أن البنك لا يستخدم الأساليب المتطورة لقياس وترجيح المخاطر إلا أنه يتوافق مع متطلبات لجنة بازل II بهذا الشأن.

ثانيا: دراسة "أبوبكر الصديق قيداون"

– دراسة أبوبكر الصديق قيداون، (سنة 2019) بعنوان: "التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي (تعاريف، مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك، المعايير المنظمة لعمل التدقيق الداخلي، إجراءات عمل التدقيق الداخلي...إلخ)، بالإضافة إلى تحديد العلاقة الموجودة بينهم؛ التطرق لأهم العناصر الخاصة بنظام الرقابة الداخلية والمحددة لإجراءاته وسياساته ومكوناته والتي تختلف من نموذج لآخر؛ شرح الأساليب والإجراءات المتبعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل وظيفة التدقيق الداخلي؛ التعرف على

[1] أبوبكر الصديق قيداون، **التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019/2018.

المفاهيم الأساسية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر في البنوك؛ التأكد من مدى تطبيق مختلف المفاهيم المنظمة لعمليات التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: توجد مجموعة من المخاطر التي تواجه البنوك، منها مخاطر تواجه البنوك التقليدية والإسلامية معا، ومنها مخاطر تواجه البنوك التقليدية فقط، ومنها مخاطر تواجه البنوك الإسلامية فقط، وذلك حسب العمليات المعمول بها في كل بنك؛ تعرف إدارة المخاطر بأنها "الإجراءات المتبعة من قبل القائمين على البنك، والتي تهدف إلى تجنب حدوث الخطر (إجراءات وقائية)، أو إلى التخفيف من حدته في حال حدوثه (إجراءات علاجية)"، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه البنك؛ توجد مجموعة من الأطراف الفاعلة في إدارة المخاطر البنكية والمتمثلة في (دائرة إدارة المخاطر، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية العليا، لجنة المخاطر، المدقق الخارجي والمدقق الداخلي)؛ التدقيق الداخلي هو مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها موظف يعمل بصورة دائمة في المؤسسة الإقتصادية أو البنك، بحيث تتمثل هذه الإجراءات في تدقيق الحسابات والتأكد من صحتها، إضافة إلى تعزيز (نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر والحوكمة)؛ قام معهد المدققين الداخليين بإعداد "مروحة إدارة المخاطر" التي تساهم في تنظيم العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛ قيام لجنة بازل للرقابة البنكية كل مرة بتحديث اتفاقياتها (بازل 1، بازل 2، وبازل 3) وهي الآن تفكر في إعداد إتفاقية بازل 4 من أجل الحد أو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك؛ تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك العمومية باستقلالية أقل من البنوك الخاصة، لأن هيكلها التنظيمي يجعلها دائما تحت وصاية الإدارة العليا، مقارنة بالبنوك الخاصة التي تعمل وفق هيكل تنظيمي يجعل من وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة تماما عن الإدارة العليا ومرتبطة مباشرة بإحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة والمتمثلة في "لجنة التدقيق"؛ غياب "لجنة المخاطر" في جميع البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة التي لديها "لجان المخاطر" على مستوى المقرات الرئيسية المتواجد ببلدانها الأصلية؛ من خلال مقابلة بعض المدراء المسؤولين عن التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة مازالت تطبق إتفاقية بازل 2، في حين أن معظم دول العالم تطبق إتفاقية بازل 3، وتفكر في إعداد إتفاقية بازل 4.

ثالثا: دراسة "عبد الله عناني"

– دراسة عبد الله عناني، (سنة 2011) بعنوان: "التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تطبيق

[1] عبد الله عناني، **التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي في المالية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2010.

التدقيق الداخلي على عمليات الائتمان من أجل تحديد وتقييم والتحكم في المخاطر المتعلقة بها؛ التعرف على كيفية تطبيق التدقيق الداخلي على أنشطة البنك؛ التعرف على كيفية تطبيق التدقيق الداخلي على عمليات الائتمان؛ التعرف على القيمة المضافة التي يقدمها التدقيق الداخلي للبنوك التجارية فيما يتعلق بعملية ترشيد إدارة مخاطر الائتمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: الائتمان المصرفي هو أساس قيام النشاط البنكي، وبالتالي فإن نمو وتطور البنك وتحسن مردوديته يتوقف على مدى التحكم في عمليات الائتمان والمخاطر المتعلقة بها باعتبار أن الخطر ملازم لهذه العمليات، ومن خلال ذلك يمكن القول إن الهدف العام لإطارات وموظفي البنك هو تعظيم مردودية البنك في إطار تدنية المخاطر البنكية وبدرجة أهم مخاطر الائتمان؛ إن نظام الرقابة الداخلية يتمثل في مجموع السياسات، النظم والإجراءات الداخلية المحددة من قبل الإدارة العامة والمسؤولين عن قيادة المؤسسة، حيث يعتبر هذا النظام الإطار المحدد والمنظم لكل الأنشطة البنكية؛ التدقيق الداخلي يساهم في ترشيد الأطر العليا للبنك من خلال تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية من حيث نوعية السياسات والنظم والإجراءات التي يتضمنها النظام، وكذا من حيث التزام واحترام موظفي وإطارات البنك لمحتوى هذا النظام ودرجة التحكم فيه؛ تسعى وظيفة التدقيق الداخلي إلى تحديد وتقييم مواطن الضعف ومواقع الخلل التي قد تنجم عنها المخاطر خلال عملية منح الائتمان، وذلك وفق مجموعة من المراحل المرتبطة والمتسلسلة حسب تدرج عملية التدقيق؛ لكي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي الأهداف التي يجب أن تسعى إليها لابد أن تكون مستقلة عن الوظائف التنفيذية للبنك، لكي تسمح بإعطاء آراء موضوعية وحيادية تساهم في تحسين وتطوير أوضاع البنك؛ تكمن فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في وعي وإدراك الإدارة العليا بمدى أهميتها داخل البنك وما يمكن أن تقدمه كقيمة مضافة؛ إن مهمة وظيفة التدقيق الداخلي لا يمكن حصرها في تقييم نظام الرقابة الداخلية فقط، وإنما يتعدى دورها إلى التدقيق في الاستراتيجيات والأهداف المسطرة وكذا المحافظة على الذمة المالية وأصول ومنافع البنك؛ إن تحقيق وظيفة التدقيق الداخلي لهدفها المتمثل في تحسين وتطوير أوضاع البنك يتوقف على مدى حرص الإدارة العليا ومختلف الإدارات التابعة لها على تطبيق ومتابعة التوصيات المقدمة ضمن تقارير التدقيق باعتبارها المسؤولة عن شؤون تسيير البنك واتخاذ القرارات، وعن مدى تحفيز هؤلاء المدققين الداخليين، وتوفير ظروف عمل ملائمة لهم ولغيرهم من العاملين داخل البنك؛ رغم أهمية وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك إلا أنها تبقى حديثة العهد في معظم البنوك الجزائرية العمومية منها والخاصة سواء من حيث إنشائها كوظيفة داخلية ضمن الهيكل التنظيمي أو من حيث تعزيز موقعها ومهامها ضمن العمل البنكي؛ إن التحكم في المخاطر على مستوى بنك البركة يتوقف على تطوير نظام إدارة المخاطر وتعزيزه على مستوى الوكالات لكي يسمح بمتابعة العمليات الائتمانية ورصد مواقع الخلل التي قد ينجم عنها الخطر وكذا تحديث مناهج وطرق تحديد مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة على شكل مقالات علمية

أولا: دراسة "Mansouria ZAAFRANE"، "خديجة تمار & مُحَمَّد العيد" و"زاهية توام"

– دراسة Mansouria ZAAFRANE، (سنة 2016) بعنوان: " L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire Cadre de référence des banques algériennes"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد دور التدقيق البنكي في اكتشاف ومنع المخاطر البنكية المتأصلة والمعقدة في طبيعتها؛ عرض تطور اللوائح الجزائرية من حيث توسيع النشاط المصرفي وإدارة المخاطر في البنوك؛ إبراز مساهمة التدقيق البنكي في تطوير وترقية النشاط البنكي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: التدقيق المصرفي هو حاجة مهمة لمراقبة وتقييم الأنشطة والعمليات المصرفية من أجل تحسين الإدارة العامة للبنوك والمؤسسات المالية؛ استطاع التدقيق في القطاع المصرفي أن يؤكد مكانته وأهميته بالنظر إلى دوره في الوقاية والكشف عن المخاطر، وكذلك اشتراط لجنة بازل بإجراء تدقيق مصرفي خارجي يهدف إلى تحسين الإشراف على الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية التي تمر بتغيرات دائمة وسلسلة أزمات؛ في السياق الجزائري، شهدت البنوك والمؤسسات المالية عدة تغييرات في اللوائح المصرفية، يهدف الأخير دائما إلى تحسين نشاط البنوك الجزائرية بوتيرة دولية، لا سيما من حيث الإدارة الاحترازية والإفصاح المحاسبي، وبالمثل، تولي السلطات المصرفية أهمية كبيرة لمساهمة المدقق في إدارة المخاطر المصرفية.

– دراسة خديجة تمار & مُحَمَّد العيد، (سنة 2017) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر (دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة مستغانم)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى تبيان الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الجزائرية وذلك من خلال الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة

[1] Mansouria ZAAFRANE, L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire Cadre de référence des banques algériennes, Article publié dans **la Revue les cahiers du POIDEX**, laboratoire de Politique Industrielle et Développement des Echanges Extérieurs, faculté des Sciences Economiques et Commerciales et Sciences de Gestion, Université de Mostaganem, Algérie, Volume 5, Numéro 2, Septembre 2016, pp : 5-23.

[2] خديجة تمار & مُحَمَّد العيد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر (دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة مستغانم)، مقال منشور في **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، أفريل 2017، ص ص: 186-203.

مخاطرها، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة المنشأة ومراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية؛ تتمركز وظيفة التدقيق الداخلي على قمة هرم نظام الرقابة الداخلية؛ دور التدقيق الداخلي التغيير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية؛ للتدقيق الداخلي دور في تقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية؛ يهدف التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية إلى حماية أصول البنك وزيادة موثوقية القوائم المالية؛ يهدف التدقيق الداخلي في البنوك إلى مراجعة مدى إلتزام البنوك بالسياسات والإجراءات والقوانين؛ يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك من خلال تقليص وتحديد المخاطر البنكية ودرجة خطورتها؛ تعتبر الكفاءة المهنية (المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل) للمدقق الداخلي في البنك عنصرا هاما في تفعيل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر باحترافية وموضوعية.

– دراسة زاهية توام، (سنة 2014) بعنوان: "المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى إبراز الدور الفعال للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تعتبر المراجعة الداخلية أداة لمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات من ناحية، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق من ناحية أخرى؛ اتسع نطاق المراجعة الداخلية من الدور التقليدي وهو المراجعة المالية إلى الدور الحديث وهو المراجعة الإدارية ثم إلى المساهمة في خلق القيمة عن طريق مراجعة إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس الخطر؛ أظهرت الأزمة المالية للعام 2008 نقطتي ضعف أساسيتين للقطاع المصرفي وهما خاصية الحلقية، وعدم أخذ المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعقدة بعين الاعتبار بصفة كافية في طرق حساب نسبة الملاءة؛ جاءت إتفاقية بازل 3 إثر الأزمة المالية للعام 2008 للتخفيف من حدتها من جهة ولتجنيب العالم من هزات مستقبلية من جهة أخرى، واستهدفت تحسين صلابة البنوك بصفة فردية عن طريق متطلبات أعلى من رأس المال وذات جودة أفضل، معايير السيولة ومؤشر الرافعة المالية؛ ما يعاب على مقررات بازل 3 أنها مكلفة جدا وستجعل البنوك تتكبد خسائر كبيرة من أجل تطبيق

[1] زاهية توام، المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية، مقال منشور في **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، ديسمبر 2014، ص ص: 217-234.

النسب المختلفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمعيار الملاءة CRD 4 لا يعالج مشكل الخطر المعنوي إلا بطريقة غير مباشرة عن طريق تخفيض احتمال إفلاس البنوك بصفة فردية؛ أظهرت الاستطلاعات التي قام بها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين بعد الأزمة العالمية أن أقسام المراجعة الداخلية كثفت مجهوداتها في تقييم فعالية إدارة المخاطر؛ تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيف احتمالات حدوث المخاطر، وتخفيض الخسارة المحتملة عند وقوع هذه المخاطر وتعتبر المراجعة الداخلية عنصرا فعالا في إدارة المخاطر خاصة بعد الأزمة المالية وذلك من خلال مساعدة المدراء في تحديد المخاطر، تقييمها وكيفية الاستجابة والتعامل معها.

ثانيا: دراسة "إسماعيل بوغازي & مليكة تومي"، "فريد أيمن & عبد المالك مهري" و"حاج قويدر قورين، أبوبكر الصديق قيداون & عمر عبو"

– دراسة إسماعيل بوغازي & مليكة تومي، (سنة 2018) بعنوان: "مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة (دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: معرفة ضمان تطبيق المعايير اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق الداخلية؛ توضيح دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية؛ معرفة مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؛ إبراز التفاعل بين وظيفة التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة (التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، مجلس الإدارة، الإدارة).

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تعتبر الحوكمة البنكية نظام فعال لتحقيق إدارة سليمة وغرس رقابة يقظة مما يسمح بضمان حقوق المساهمين والمستثمرين وبالتالي الحفاظ على مصالح المودعين أيضا؛ لقد تطورت مهنة التدقيق الداخلي عبر الزمن وشملت الجانب المالي والمحاسبي وأيضا النشاط التشغيلي؛ لقد سمحت معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي وجودته، وساهمت في تفعيل حوكمة البنوك؛ يؤدي التدقيق الداخلي دورا فعالا في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال تحديث وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية، بحيث تسمح كفاية وفعالية هذا النظام من تحسين الحوكمة داخل البنوك؛ يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، وذلك عن طريق إعطاء تأكيدات بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل جيد، وهذا من شأنه تفعيل الحوكمة في البنوك؛ يساهم تواصل وتفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة المتمثلة في التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، مجلس الإدارة

[1] إسماعيل بوغازي & مليكة تومي، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة (دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر)، مقال منشور في **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، جوان 2018، ص ص: 365-391.

والإدارة العليا، في استفادة التدقيق الداخلي من أعمال وأدوار هذه الأطراف داخل البنوك، وهو ما يساهم في تفعيل الحوكمة في البنوك.

– دراسة فريد أيمن & عبد المالك مهري، (سنة 2018) بعنوان: "فعالية نظام التدقيق الداخلي في معالجة العمليات البنكية ومساهمته في تخفيض مخاطر النشاط المصرفي"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى معرفة مدى أهمية وفعالية نظام التدقيق والفحص الداخلي في معالجة العمليات البنكية، باعتبار أن الهدف المنتظر من تطبيق تقنية المراجعة الداخلية في البنوك هو ضمان التحكم في جميع المخاطر البنكية، بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة، بغرض معرفة القيمة الحقيقية للنظام، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مصداقية المعلومات ويضمن توجيها سليما للقرارات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتصنيف المخاطر وتكوين المخصصات الكافية لتغطيتها؛ يقوم التدقيق الداخلي بتحديد المراقبة الخاصة بالعمليات البنكية وعمليات التسيير والعمليات المحاسبية؛ إن إقامة خلية التدقيق الداخلي في البنك يطمئن المسير والمسؤول بخصوص السير الحسن لإجراءات المراقبة الداخلية، احترام الإطار القانوني، التحكم في المخاطر البنكية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة؛ يعمل التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر وإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية من أجل تحديد مخاطر كل مستوى؛ يعمل قسم التدقيق الداخلي على تحديد وترتيب أولويات المخاطر البنكية وذلك وفقا لاستراتيجية البنك ونشاطها؛ يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من ملائمة وانسجام إستراتيجية البنك مع ما يصدره البنك المركزي من التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر.

– دراسة حاج قويدر قورين، أبوبكر الصديق قيداون & عمر عبو، (سنة 2019) بعنوان: "مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني (دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية)"[2]:

[1] فريد أيمن & عبد المالك مهري، فعالية نظام التدقيق الداخلي في معالجة العمليات البنكية ومساهمته في تخفيض مخاطر النشاط المصرفي، مقال منشور في **مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، جويلية 2018، ص ص: 202-221.

[2] حاج قويدر قورين، أبوبكر الصديق قيداون & عمر عبو، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني (دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية)، مقال منشور في **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، ديسمبر 2019، ص ص: 419-434.

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك، وشرح طبيعة العلاقة الموجودة بينهما؛ دراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تتمثل الهيئة المشرفة على التدقيق الداخلي في العالم في معهد المدققين الداخليين، ويعتبر أول هيئة متخصصة في مجال التدقيق الداخلي تم إنشاؤها في العالم؛ يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من الأنواع (تدقيق تشغيلي، تدقيق الالتزام، تدقيق مالي، تدقيق الأداء، تدقيق بيئي وتدقيق نظم المعلومات)؛ يوجد نوعين من المعايير التي تنظم عمل التدقيق الداخلي وهما (معايير الصفات ومعايير الأداء)؛ لتنظيم عمل المدقق الداخلي، أصدر معهد المدققين الداخليين قواعد السلوك المهني (الموضوعية، النزاهة، الكفاءة والسرية)، وهي قواعد يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي أثناء قيامه بعمله؛ قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية كل مرة بتحديث اتفاقياتها وهي الآن تفكر في إعداد اتفاقية بازل 4 من أجل الحد أو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك؛ من خلال نتائج تحليل البعد الأول (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي) للمتغير المستقل (التدقيق الداخلي)، فإن البنوك الجزائرية تطبق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي؛ من خلال نتائج تحليل البعد الثاني (قواعد السلوك المهني) للمتغير المستقل (التدقيق الداخلي)، فإن البنوك الجزائرية تطبق قواعد السلوك المهني؛ بما أن البنوك الجزائرية تطبق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وتطبق قواعد السلوك المهني، فالتدقيق الداخلي بها يساهم في إدارة المخاطر البنكية.

ثالثا: دراسة "فاتح بلواضح & مُحَّد براق"، "مريم عساس & زينب حوري" و"بلال شيخي، لعبيدي مهاوات & سامية فقير"

– دراسة فاتح بلواضح & مُحَّد براق، (سنة 2017) بعنوان: "الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرض إلى مفهوم إدارة المخاطر؛ ابراز العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر؛ تحديد الأدوار التي يمكن أن تؤديها المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

[1] فاتح بلواضح & مُحَّد براق، الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 5، العدد التسلسلي 5، العدد السنوي 1، ديسمبر 2017، ص ص: 195-208.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تعتبر البنوك من المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة والتي تواجه العديد من الأزمات مما يتطلب وجود إدارة فعالة للمخاطر؛ إدارة المخاطر هي عملية يقوم من خلالها مسؤولي البنك بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأنشطته واستخدام تقنيات مختلفة لقياسها، تقييم أثارها ومعالجتها من خلال الحد منها أو التقليل من أثارها؛ يقدم المراجعة الداخلية خدمات تأكيدية واستشارية تساهم في عمليات تحديد المخاطر البنكية، تقييمها ومعالجتها؛ الدور الأساسي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر هو تقديم تأكيد موضوعي لمجلس الإدارة حول فعالية عمليات إدارة المخاطر، والتأكد من أن مخاطر البنك يتم إدارتها بشكل ملائم؛ عمل المراجعة الداخلية يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها على فعالية إدارة المخاطر وبالتالي الوقاية من الأزمات والمتمثلة في الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، استقلاليته وموضوعيته وجودة أدائه؛ هناك ثلاثة مجالات أساسية والتي على أساسها يكون دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر وبالتالي الوقاية من الأزمات وهي دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر، تقييمها ومعالجتها.

– دراسة مريم عساس & زينب حوري، (سنة 2020) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف العاملة في ولاية سكيكدة وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يتطلب من المدقق الداخلي في البنك امتلاك المعرفة، والمهارات، والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية؛ التقارير التي يرفعها الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي في البنك توضح أن أنشطته تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛ يمتلك المدقق الداخلي معرفة وافية بأهّم المخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات الخاصة بالمصرف؛ يساهم تطبيق معايير سمات التدقيق من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر في المصارف؛ يتولى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالبنك إعداد خطة سنويا على أساس المخاطر وتحديد أولوياتها؛ يتأكد مدير التدقيق الداخلي بالبنك من أن الموارد كافية وتستعمل بفعالية في إنجاز الخطة؛ يسهم نشاط التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك؛ يقوم المدقق الداخلي بالبنك ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية؛ يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل؛ يساهم تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة

[1] مريم عساس & زينب حوري، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة)، مقال منشور في **مجلة البشائر الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2020، ص ص: 745-759.

التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر في المصارف؛ يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر البنكية؛ يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية إدارة مخاطر المصرف؛ يساهم تقييم إدارة المخاطر من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر في المصارف.

– دراسة بلال شيخي، لعبيدي مهاوات & سامية فقير، (سنة 2018) بعنوان: "أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعريف بالمخاطر وخطوات وسياسات إدارتها؛ معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؛ معرفة علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر؛ عرض مراحل التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر؛ عرض أنشطة التدقيق الداخلي التي تسمح بتحسين عملية إدارة المخاطر؛ التطرق لمتطلبات تفعيل دور التدقيق الداخلي في تدقيق المخاطر؛ معرفة العوامل التي تأخذ بعين الإعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: لوظيفة التدقيق الداخلي ثلاثة أدوار مهمة في تفعيل عملية إدارة المخاطر، لها دور وقائي من خلال تأييد ودعم وظيفة إدارة المخاطر والمساعدة في تطوير استراتيجياتها، وكذا تجميع مختلف التقارير عن المخاطر، إضافة إلى دورها التأكيدي من خلال تقديم تأكيدات للإدارة بشأن كفاءة وفعالية وصحة تقييم عملية إدارة المخاطر، وكذا التأكيد على شمولية عمليات إدارة المخاطر لكافة أوجه النشاط والعمليات مع مدى السهر على تحديث وتطوير هذه العمليات، إضافة إلى الدور الإستشاري والذي يتجلى في تقديم التوصيات اللازمة للإدارة لمساعدتها في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الإستجابة لها، وكل هذا نصت عليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لاسيما المعايير الدولية: 2100 "طبيعة العمل" والتي تنص على وجوب قيام نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين كل من مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنشأة، وذلك بإتباع مقاربة نظامية ومنهجية ومبنية على المخاطر، إن المصداقية والقيمة المضافة للتدقيق الداخلي تتعززان عندما يكون المدققون استباقيون وتعطي تقييماتهم آفاق جديدة وتأخذ الآثار المستقبلية في الاعتبار؛ 2110 "الحوكمة" والتي تنص على وجوب قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم مسار الحوكمة في المؤسسة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة المنشأة عبر الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة؛ 2120 "إدارة المخاطر" والتي تنص على وجوب قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم فعالية والمساهمة في تحسين مسار إدارة المخاطر؛ 2130 "الرقابة" والتي تنص على

[1] بلال شيخي، لعبيدي مهاوات & سامية فقير، أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مقال منشور في **المجلة الدولية للأداء الاقتصادي**، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2018، ص ص: 53-64.

ضرورة مساعدة نشاط التدقيق الداخلي للمنشأة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعلية من خلال تقييم فعاليتها، والدفع لتحسينها المستمر، كما يجب على نشاط التدقيق الداخلي القيام بتقييم مدى ملائمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المنشأة المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات. فقد أكدت المعايير الدولية للتدقيق على ضرورة وجود التعاون والتكامل بين كل من قسم وظيفة التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر مع الحرص على مراعاة الإستقلالية بينهما.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية حول التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية

هناك العديد من الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية، إما بصفة منفصلة أو بصفة متصلة، سوف نحاول التطرق لأهمها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة

لقد تناولت العديد من الدراسات الأجنبية التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة، سنستعرض أهمها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسات التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية

أولا: دراسة "نجم بان توفيق"، "كمال مُحَّد سعيد كامل النونو"، "رغدة إبراهيم المدهون" و"خولة حسين حمدان & ميثاق هادي هاشم"

– دراسة نجم بان توفيق، (سنة 2012) بعنوان: "العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل (دراسة استطلاعية في المصارف العراقية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى التعرف على مدى التزام نظم الرقابة في المصارف بمبادئ بازل للرقابة المصرفية لإظهار الجوانب الايجابية فيها ومحاولة تعزيزها، والتغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها، للحد من العمليات المصرفية غير القانونية ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: العمليات المصرفية غير القانونية لها أصول في أنشطة أخرى مثل المخدرات، والجريمة المنظمة، والتجارة غير المشروعة للأسلحة، والفساد السياسي، والإداري والمالي، والاتجار بالأعضاء البشرية، وبالرقيق الأبيض (النساء والأطفال) وغير ذلك من الأنشطة ذات الخطورة القصوى؛ إن هناك سعياً واهتماماً حثيثاً مين دول الخليج لإقرار تشريعات وقوانين تجرم هذه العمليات المصرفية غير القانونية وتحد من انتشارها؛ تتقدم وسائل ارتكاب جرائم العمليات المصرفية غير القانونية بمستوى التقدم التكنولوجي والإلكتروني فكلما حصلنا على نظام إلكتروني جديد

[1] نجم بان توفيق، العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل (دراسة استطلاعية في المصارف العراقية)، مقال منشور في **مجلة الاقتصادي الخليجي**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، المجلد 29، العدد 23، ديسمبر 2012، ص ص: 159-203.

اغتنم مرتكبوها مزاياه ومعطياته واستغلوه في أنشطتهم الإجرامية؛ إن عدم الإلتزام الكامل للبنك المركزي العراقي بتطبيق مبادئ بازل للرقابية المصرفية الفعالة أدى إلى وجود نقاط ضعف وقصور في عمله الرقابي، الأمر الذي جعله قاصرا عن ضبط ومراقبة المصارف الأخرى بالشكل الأمثل؛ قلة عدد الجولات الميدانية التي يقوم بها المراقبون المصرفيون في المصارف العراقية فضلاً عن قلة عددهم وتباعد الفترة الزمنية بين الجولات، هو ما يبرر عدم مقدرتهم على القيام بالرقابة الميدانية على مختلف الفروع المصرفية.

– دراسة كمال مُحَمَّد سعيد كامل النونو، (سنة 2009) بعنوان: "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: الوقوف على مفهوم وأنواع التدقيق الداخلي؛ التعرف على أهمية أهداف وظيفة التدقيق الداخلي؛ التعرف على نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية؛ التعرف على معايير التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك الإسلامية؛ التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن البنوك الإسلامية تطبق معاير التدقيق الداخلي بدرجة غير كافية؛ هناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء حيث كانت تتراوح جميعها ما بين الجيدة والمتوسطة؛ أظهرت الدراسة أن البنوك الإسلامية تطبق المعايير الخاصة للتدقيق الداخلي بدرجة جيدة؛ أظهرت الدراسة أن البنوك الإسلامية تطبق المعايير الخاصة المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية بدرجة جيدة؛ هناك تفاوت في تطبيقات بذل العناية المهنية من قبل المدققين الداخليين مما يستوجب الأمر مراعاة الأصول المهنية والعلمية في هذا الخصوص؛ إن مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية لا يختلف باختلاف المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، باستثناء ما يتعلق بتقييم وتطوير إدارة المخاطر لوحظ وجود فروق لصالح تخصص المحاسبة ويرجع ذلك لأن المحاسب لديه معرفة أكثر من غيره بمعايير التدقيق؛ هناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري وهذا يستوجب وجود إلزام قانوني يلزم البنوك بالالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلية وجهة تشرف على ذلك؛ وجود معوقات فعلية تتعلق بتطبيق معايير التدقيق الداخلي بشكل تام بسبب: عدم وجود معايير تدقيق داخلية خاصة بالبنوك الإسلامية، ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي، عدم وجود إدراك كافي لأهمية الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، انخفاض أهمية التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.

[1] كمال مُحَمَّد سعيد كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2009.

– دراسة رغدة إبراهيم المدهون، (سنة 2014) بعنوان: "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: إبراز دور لجنة التدقيق في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة؛ توضيح أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة؛ الوقوف على أهمية التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني في تعزيز العلاقة بينهما وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة؛ التعرف على أثر وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز العلاقة بينهما وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تقوم لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف حيث تقوم بمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، حيث أن التزام لجنة التدقيق في تعزيز التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقة التعاونية بين الطرفين؛ قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يعزز نظام الرقابة الداخلية في المصارف، حيث تقوم لجنة التدقيق بتوفير البيئة الملائمة التي تمكن المدقق الداخلي والخارجي من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات المتعددة بالشكل المناسب، كما وتناقش معهم نقاط الضعف في نظام الرقابة وفرص تحويلها إلى نقاط قوة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف؛ قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي يسهم في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي حيث تضع لجنة التدقيق الخطط بشأن تعزيز استعانة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي تقليلاً للجهد المبذول من المدقق الخارجي مما يقلل ساعات العمل ويقلل أتعاب المدقق الخارجي؛ يساعد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف، حيث يستعين المدقق الخارجي بتقارير وأوراق عمل المدقق الداخلي للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمصرف وتقويم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية؛ يساعد اعتماد المدقق

[1] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2014.

الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي حيث يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي بحيث يأخذ بالحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، مما يساهم في تخفيض ساعات عمله والتقليل من أتعابه، حيث أن تحديد أتعاب المدقق الخارجي تعتمد بدرجة كبيرة على مدى اعتماده على المدقق الداخلي؛ التزام المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني لمواكبة المستجدات يفعل العلاقة بينهم، ويساعد في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التزام الطرفين ببذل العناية المهنية الواجبة عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وبتنمية مهاراتهم وقدراتهم وتلقيهم التدريب والتعليم المناسب لمواكبة المستجدات، كما ويساعد التزام المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني بتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وذلك من خلال قيام المدقق الخارجي بالتخفيض من مدى اختباراته ونطاق إجراءاته في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال مؤهل ولديه المعرفة الكافية بالمعايير المهنية؛ يساعد وجود تواصل وتشاور منتظم وفعال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي على تعزيز العلاقة بينهما كما ويعزز نظام الرقابة الداخلية في المصارف ويخفض تكلفة التدقيق الخارجي حيث يزود المدقق الداخلي المدقق الخارجي بنتائج قياسه وتقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما ويتعاونان في تقديم التوصيات لإدخال التحسينات في نظام الرقابة الداخلية والعمل على تعزيزه، ويتفقان على توقيت العمل لتجنب تكرار وازدواجية العمل.

– دراسة خولة حسين حمدان & ميثاق هادي هاشم، (سنة 2017) بعنوان: "برنامج تدقيق مقترح لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)"[1]:

في ضوء ما تضمنته مشكلة البحث وبما ينسجم مع فرضية البحث فإن البحث يهدف إلى اقتراح برنامج تدقيق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية يأخذ بنظر الاعتبار ما جاء بمقررات بازل لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية، فضلا عن متطلبات إطار COBIT في ظل بيئة تقنية المعلومات، وتطبيقه على عينة البحث (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد).

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: عدم وجود برنامج تدقيقي لدى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لفحص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) المطبق في المصارف الحكومية؛ ضعف البنى التحتية لتقانة المعلومات للمصارف الحكومية المشاركة بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) والتي ما زالت في طور الاكتمال؛ ضعف دور البنك المركزي العراقي في تطبيق رقابة الالتزام على المصارف الحكومية المشاركة بالنظام المقاصة الالكترونية (ACH) في تطبيق تعليمات هذا البنك فيما يخص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية.

[1] خولة حسين حمدان & ميثاق هادي هاشم، برنامج تدقيق مقترح لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)، مقال منشور في **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 12، العدد 41، الفصل الرابع ل 2017، ص ص: 70-86.

ثانيا: دراسة "يوسف مُحَمَّد مطرية"، "إياد سعيد محمود الصوص" و"خالد عمر الكحلوت"

– دراسة يوسف مُحَمَّد مطرية، (سنة 2017) بعنوان: "أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية (دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛ التعرف على أوجه التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية؛ التعرف على مدى حجم التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في البنوك الوطنية الفلسطينية؛ الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تعمل على تعزيز عملية التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في البنوك الوطنية الفلسطينية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يوجد تأثير للتكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛ لا يوجد تأثير للتكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في مجال دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛ يوجد تأثير للتكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في مجال وضع خطة وبرامج تدقيق في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛ يوجد تأثير للتكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في مجال إعداد التقارير في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور التكامل بين المراجعتين في تعزيز نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي (مراجع داخلي – مراجع خارجي) لصالح المراجع الداخلي؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور التكامل بين المراجعتين في تعزيز نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغيري (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

– دراسة إياد سعيد محمود الصوص، (سنة 2012) بعنوان: "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على الخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة وتحليل المقومات الأساسية التي ينطوي عليها مفهوم

[1] يوسف مُحَمَّد مطرية، **أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية (دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر–غزة، فلسطين، 2017.

[2] إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2012.

تلك اللجان؛ التعرف على مدى التزام أعضاء لجان المراجعة في البنوك العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسئوليات المنصوص عليها في التعليمات واللوائح؛ مدى تمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة التي تؤهلها للقيام بدورها؛ التعرف على آليات عمل لجان المراجعة؛ الوقوف على دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: اتفقت آراء كل من مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على أهمية ودور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؛ يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؛ تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات التي حددتها سلطة النقد، فهي تقوم بفحص نتائج التدقيق الداخلي، وتدعم استقلال المدقق الداخلي، وتعمل كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك، كما تشرف على عمل مدقق الحسابات الخارجي في البنك، وتعقد اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي، وتحدد راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك؛ تتمتع لجان المراجعة بالعديد من الصلاحيات ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به من مهام، حيث تستطيع الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والبيانات الخاصة بالبنك وكذلك الحصول على أية معلومات من الإدارات التنفيذية، وأنها تستطيع استدعاء أي عضو في مجلس إدارة البنك لحضور اجتماعاتها؛ تبين أن لدى لجان المراجعة في البنوك آليات عمل معينة، وذلك من خلال وجود ميثاق مكتوب يحدد مهام تلك اللجان ومصادق عليه من قبل مجلس الإدارة؛ إن مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية).

– دراسة خالد عمر الكحلوت، (سنة 2004) بعنوان: "مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: دراسة مدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية؛ تحديد مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين تجاه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؛ استخلاص أهم المؤشرات المتعلقة بمهنة تدقيق الحسابات من خلال تحليل نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية؛ تقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين فاعلية وكفاءة أداء مدققي الحسابات في فلسطين.

[1] خالد عمر الكحلوت، **مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2004.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: هناك مسؤولية ملقاة على عاتق مدقق الحسابات الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية؛ هناك التزاماً من قبل المدققين تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية بصورة أكبر من درجة التزامهم بدراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي ونظام الرقابة الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بدراسة الضوابط المتعلقة بأنظمة الحاسوب وأنظمة الأمان المستخدمة لحماية البرامج المحوسبة؛ أكدت الدراسة أن هناك علاقة بين المؤهل العلمي ودرجة التزام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تبين أن حملة درجة شهادة محاسبين قانونيين يولون نظام الرقابة الداخلية اهتماما أكثر من غيرهم، ويرجع ذلك إلى ما يمتاز به المدقق المهني المؤهل بالمعرفة الكافية والفهم الشامل لتطبيق المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق؛ ضعف أداء مساعدي المدققين أثناء قيامهم بتدقيق العمليات وعدم التزامهم بالتوجيهات الصادرة عن مكاتب التدقيق التي يعملون من خلالها.

ثالثا: دراسة "إبراهيم إسحق نسمان"، "وليد علي بوخمادة" و"مُحَمَّد يحي النحاس"

– دراسة إبراهيم إسحق نسمان، (سنة 2009) بعنوان: "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات الحوكمة؛ بيان الدور الذي تقوم به المعايير المهنية وعلاقتها بتطبيقات الحوكمة؛ الوقوف على مدى تأثير الاستقلالية في إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة؛ التعرف على نظم وإجراءات إدارة المخاطر ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة؛ الوقوف على دور لجان المراجعة وبيان أثرها في تفعيل مبادئ الحوكمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المراجعة الداخلية تعتبر أهم أحد مكونات عناصر تطبيق الحوكمة في المصارف في فلسطين؛ يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل مبادئ الحوكمة، مما يشير إلى أهمية دراسة وتطوير المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا الميثاق بصورة مستمرة تدعيماً لقواعد ومبادئ الحوكمة في هذا الخصوص؛ إن متابعة تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف مثل المساعدة في تحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين للمصرف للوصول إلى تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة في المصارف؛ تجسد المراجعة الداخلية الفعالية المنشودة من تطبيق الحوكمة وذلك بتفعيل دور أصحاب المصالح في المصرف ضماناً لاستمرارية الحوكمة

[1] إبراهيم إسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2009.

وتطبيقاتها داخل المصارف؛ يتطلب تنفيذ أعمال الحوكمة توافر التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فاعل ولجنة مراجعة وإدارة مراجعة داخلية ولجنة إدارة المخاطر مع وظيفة مراقبة الامتثال داخل المصرف؛ إن لجنة المراجعة تؤثر بشكل رئيسي في ضمان إجراء العمليات التي تستخدمها إدارة المصرف وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مما يحقق زيادة كفاءة ونوعية التقارير المالية التي تساعد المصرف للوصول إلى الأهداف المخططة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة بشكل فعال في المصارف؛ إن إدارة المخاطر تعتبر من أهم ركائز الحوكمة في المصارف من خلال القيام بطمأنة المساهمين والأطراف ذات العلاقة بأن المخاطر المرتبطة بالاستثمارات يتم السيطرة عليها ومتابعتها قبل حدوثها وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل مهني ومنظم؛ هناك دور جديد وهام للمراجع الداخلي يتعلق بإدارة المخاطر وذلك من خلال قيامه بفحص ومراقبة تلك المخاطر الداخلية الو خارجية منها والتي من الممكن أن تؤثر على أعمال المصرف؛ عدم وجود معرفة وإلمام كاف من قبل بعض العاملين حول مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة وأسس تطبيقاتها في المصارف العاملة في فلسطين؛ وجود ارتباط قوي بين تطبيق أسس وقواعد سليمة لنظام المراجعة الداخلية في المصرف من حيث تولي إدارة المراجعة الداخلية تنفيذه ومناقشته مع المراجع الخارجي لبيان دقة هذا النظام، والقيام بفحص الإجراءات للتأكد من مدى مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين الموضوعة، وتفعيل مبادئ الحوكمة داخل المصارف العاملة في فلسطين؛ يوجد ارتباط قوي بين القيام بأداء عملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية الواجبة والتزام المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية مع توافر الخبرة والتأهيل الفني لدى المراجع الداخلي وتفعيل مبادئ الحوكمة البنكية في البنوك العاملة في فلسطين؛ توجد علاقة إيجابية بين الحفاظ على استقلالية إدارات المراجعة الداخلية وتدعيم أركانها ومتطلباتها ووجود الصلاحيات الكاملة لمدير المراجعة الداخلية والأخذ بتوصياته في كافة المجالات، مع العمل على توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعمل المراجع الداخلي بالشكل المطلوب، وتفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك العاملة في فلسطين؛ توجد علاقة إيجابية بين إقامة وتطبيق نظام كفؤ لإدارة المخاطر لعكس الأهداف المرتبطة بدراسة كافة المخاطر البنكية المحيطة بالبنك وإجراء التقييم المستمر لها بشكل دوري؛ توجد علاقة إيجابية بين وجود لجنة مراجعة تؤدي واجباتها ومهامها الموكلة لها من حيث متابعة التحقق من كفاية نظم الرقابة الداخلية ومدى فاعليتها، ومتابعة السياسات المحاسبية والإشراف على الأداء المالي والمحاسبي وتطبيقاته السليمة داخل المؤسسات البنكية.

– دراسة وليد علي بوخمادة، (سنة 2014) بعنوان: "المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في ليبيا)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية:

[1] وليد علي بوخمادة، **المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في ليبيا)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم ماجستير محاسبة، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، كولونيا-ألمانيا، 2014/2013.

التعرف على الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقًا لمتطلبات الحوكمة؛ بيان الدور الذي تقوم به المعايير المهنية وعلاقتها بتطبيقات الحوكمة؛ الوقوف على مدى تأثير الاستقلالية في إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة؛ التعرف على نظم وإجراءات إدارة المخاطر ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة؛ الوقوف على دور لجان المراجعة وبيان أثرها في تفعيل مبادئ الحوكمة؛ إبراز دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة المصارف؛ الوقوف على أهم البواعث التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع حوكمة المصارف في بيئة الأعمال الليبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المراجعة الداخلية تعتبر أهم أحد مكونات عناصر تطبيق الحوكمة في المصارف في بنغازي ليبيا؛ يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل مبادئ الحوكمة، مما يشير إلى أهمية دراسة وتطوير المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا الميثاق بصورة مستمرة تدعيمًا لقواعد ومبادئ الحوكمة في هذا الخصوص؛ إن متابعة تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف مثل المساعدة في تحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين للمصرف للوصول إلى تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة في المصارف؛ تجسد المراجعة الداخلية الفعالية المنشودة من تطبيق الحوكمة وذلك بتفعيل دور أصحاب المصالح في المصرف ضمانًا لاستمرارية الحوكمة وتطبيقاتها داخل المصارف؛ يتطلب تنفيذ أعمال الحوكمة توافر التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فاعل ولجنة مراجعة وإدارة مراجعة داخلية ولجنة إدارة المخاطر مع وظيفة مراقبة الامتثال داخل المصرف؛ إن لجنة المراجعة تؤثر بشكل رئيسي في ضمان إجراء العمليات التي تستخدمها إدارة المصرف وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مما يحقق زيادة كفاءة ونوعية التقارير المالية التي تساعد المصرف للوصول إلى الأهداف المخططة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة بشكل فعال في المصارف؛ إن إدارة المخاطر تعتبر من أهم ركائز الحوكمة في المصارف من خلال القيام بطمأنة المساهمين والأطراف ذات العلاقة بأن المخاطر المرتبطة بالاستثمارات يتم السيطرة عليها ومتابعتها قبل حدوثها وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل مهني ومنظم؛ هناك دور جديد وهام للمراجع الداخلي يتعلق بإدارة المخاطر وذلك من خلال قيامه بفحص ومراقبة تلك المخاطر الداخلية والخارجية منها والتي من الممكن أن تؤثر على أعمال المصرف؛ عدم وجود معرفة وإلمام كاف من قبل بعض العاملين حول مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة وأسس تطبيقاتها في المصارف العاملة في فلسطين؛ وجود ارتباط قوي بين تطبيق أسس وقواعد سليمة لنظام المراجعة الداخلية في المصرف من حيث تولي إدارة المراجعة الداخلية تنفيذه ومناقشته مع المراجع الخارجي لبيان دقة هذا النظام، والقيام بفحص الإجراءات للتأكد من مدى مطابقتها للسياسات والخط ط والقوانين الموضوعة، وتفعيل مبادئ الحوكمة داخل المصارف العاملة في فلسطين؛ يوجد ارتباط قوي بين القيام بأداء عملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية الواجبة والتزام المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية مع توافر الخبرة والتأهيل الفني لدى المراجع الداخلي وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في

فلسطين؛ توجد علاقة إيجابية بين الحفاظ على استقلالية إدارات المراجعة الداخلية وتدعيم أركانها ومتطلباتها ووجود الصلاحيات الكاملة لمدير المراجعة الداخلية والأخذ بتوصياته في كافة المجالات، مع العمل على توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعمل المراجع الداخلي بالشكل المطلوب، وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين؛ توجد علاقة إيجابية بين إقامة وتطبيق نظام كفؤ لإدارة المخاطر لعكس الأهداف المرتبطة بدراسة كافة المخاطر المحيطة بالمصرف وإجراء التقييم المستمر لها بشكل دوري؛ توجد علاقة إيجابية بين وجود لجنة مراجعة تؤدي واجباتها ومهامها الموكلة لها من حيث متابعة التحقق من كفاية نظم الرقابة الداخلية ومدى فاعليتها، ومتابعة السياسات المحاسبية والإشراف على الأداء المالي والمحاسبي وتطبيقاته السليمة داخل المصرف.

– دراسة مُحَمَّد يحيى النحاس، (سنة 2015) بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: محاولة التعرف على العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق الداخلي في سورية؛ معرفة مدى تأثير ومساهمة كل من الكفاءة المهنية واستقلالية التدقيق الداخلي وجودة أداء المهام في جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية؛ التعرف على دور التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في سورية؛ التعرف على دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في سورية؛ التعرف على دور التدقيق الداخلي في الحوكمة المؤسساتية في المصارف الإسلامية في سورية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يتمتع نشاط التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية بالاستقلالية بدرجة كبيرة تمكنه من قيامه بجميع المهام المكلف بها بكفاءة وفعالية، حيث إن المدقق الداخلي يمنح الصلاحيات الكافية للقيام بعمله ولا يتدخل أحد بنطاق عمله؛ يتمتع المدققون الداخليون في المصارف الإسلامية السورية بالكفاءة المهنية، حيث إن المدققين الداخليين يتمتعون بالخبرة المطلوبة والمعارف الهامة للقيام بأعمالهم بشكل فعال؛ يقوم التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية السورية بأداء مهامه بكفاءة وفعالية عاليتين؛ يساهم التدقيق الداخلي بدور إيجابي في عمليات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في سورية، حيث يساهم التدقيق الداخلي في تحديد الدرجات المقبولة للمخاطر ويقوم بتقييم المخاطر دوريا ويمتلك الأدوات التي تمكنه من المساهمة بإدارة المخاطر بشكل فعال وأيضا يقوم بتقييم مدى توافق إدارة المخاطر مع استراتيجيات المصرف بشكل عام؛ يساهم التدقيق الداخلي بدور إيجابي في عمليات الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في سورية، حيث أن التدقيق الداخلي يقوم بالمهام التي تكفل

[1] مُحَمَّد يحيى النحاس، **العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية**، رسالة ماجستير في المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015/2014.

التأكد المعقول من كفاية إجراءات الرقابة الداخلية كالتقييم الدوري للرقابة الداخلية والتأكد من وجود الضبط الداخلي وإجراءات الأمان التكنولوجي في المصرف وغيرها من المهام التي تكفل التأكد من متانة نظام الرقابة الداخلية في المصرف؛ يساهم التدقيق الداخلي بدور إيجابي في عمليات الحوكمة في المصارف الإسلامية في سورية، حيث أن التدقيق الداخلي يقوم بالمهام التي تكفل التأكد المعقول من وجود الحوكمة في المصارف الإسلامية كالتأكد من وجود الشفافية وحماية أصحاب المصالح وعدم استخدام المعلومات الداخلية لأغراض شخصية وغيرها من الأمور التي تكفل الحوكمة السليمة في المصرف الإسلامي؛ تؤثر الكفاءة المهنية على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا، خاصة فيما يخص عدد سنوات خبرة المدقق الداخلي التي كلما ارتفعت زادت معها جودة التدقيق؛ تؤثر الاستقلالية على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية السورية إيجابيا، بحيث ترتبط الاستقلالية عموما بشكل رئيسي بموقع نشاط التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي؛ تؤثر جودة أداء المهام على جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا، خاصة فيما يخص التخصص وعدد سنوات الخبرة، فكلما كان تخصص المدقق الداخلي يتطابق مع مهمة التدقيق الموكلة له كلما ظهرت جودة أداء المهمة، وكلما ارتفعت عدد سنوات خبرة المدقق الداخلي كلما زادت معها جودة أداء المهمة.

الفرع الثاني: الدراسات التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية

أولا: دراسة "موسى عمر مبارك أبو محيميد"، "حامد إبراهيم عيسى حامد"، "علاء عنقه"، "مُحَمَّد عبد الحميد عبد الحي" و"أحمد يونس الأعرج"

– دراسة موسى عمر مبارك أبو محيميد، (سنة 2008) بعنوان: "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف إلى مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة (المخاطر الإئتمانية، المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية) التي وردت في المعادلة كما أقرتها لجنة بازل؛ إلقاء الضوء على الطبيعة المميزة لمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن صيغ التمويل الإسلامي لها علاقة بجميع أو بعض مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل؛ يحتاج تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية إلى ضرورة بيان مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل، وذلك لإيجاد علاقة منطقية ما بين مكونات معادلة كفاية رأس المال.

[1] موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

– دراسة حامد إبراهيم عيسى حامد، (سنة 2017) بعنوان: "أثر إستخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تطبيق أفضل الطرق والممارسات وأساليب التحليل الائتماني بإستخدام مؤشراته المالية في تحليل البيانات المالية للعملاء طالبي الائتمان لتقليل المخاطر المصرفية؛ التوصل إلى المؤشرات المالية الملاءمة في عملية التحليل الائتماني لرصد المخاطر المصرفية للعملاء لتعتمد المصارف على نتائجها في ترشيد قرارات الائتمان؛ تقليل المخاطر المصرفية بهدف حماية المصارف من ظاهرة الديون المتعثرة كمؤشر يدل على حجم التعرض للمخاطر المصرفية؛ بيان دور استخدام المؤشرات المالية للتحليل الائتماني من قبل المصارف، السيولة، النشاط، المديونية، الربحية كأداة وأسلوب معتمد لتقليل المخاطر المصرفية؛ دراسة العوامل التي يمكن أن تحد من إستخدام المؤشرات المالية للتحليل الائتماني في قياس مستويات المخاطر المصرفية لعملاء الائتمان المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تمكن المؤشرات المالية من الحكم على الجدارة الائتمانية للعملاء طالبي الائتمان المصرفي وتعكس بعدا محدد في تقييم أدائهم المالي؛ المؤشرات المالية للتحليل المالي تمكن المصارف من مواجهة المخاطر الائتمانية كأسلوب استباقي لضمان استمراريتها؛ تستخدم المصارف التدفقات النقدية لمنشأة العميل للتنبؤ المستقبلية بمخاطر عدم سداد الائتمان المصرفي؛ تحليل مؤشر السيولة السريعة يقيس سيولة منشأة العميل عند أجل سداد الأقساط في المدى القصير مما يقلل من مخاطر عدم السداد؛ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مؤشرات السيولة وتقليل المخاطر المصرفية؛ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مؤشرات النشاط وتقليل المخاطر المصرفية؛ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مؤشرات المديونية وتقليل المخاطر المصرفية؛ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مؤشرات الربحية وتقليل المخاطر المصرفية.

– دراسة علاء عنقه، (سنة 2011) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: بيان أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية باعتباره خطوة هامة تسبق إدارة المخاطر الأمر الذي يمكن من قياس هذه

[1] حامد إبراهيم عيسى حامد، **أثر إستخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017.

[2] علاء عنقه، **الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011/2010.

المخاطر بمرونة كافية، وهذا يعتمد على مدى التزام المصارف بمعايير بازل 2 ومعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة (المعيار 30) لأن ذلك سيعود بالفائدة على المصارف والمستثمرين وخصوصا في مجال إدارة المخاطر؛ دراسة العلاقة الهامة والحيوية بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية إدارة ورقابة هذه المخاطر بما ينسجم مع مبادئ الإفصاح المحاسبي من حيث تكلفة إنتاج المعلومات والفائدة المرجوة منها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: هناك اختلاف واضح وكبير بين انسجام الإفصاح عن المخاطر المصرفية مع معايير المحاسبة الدولية في كلا من المصارف الخاصة والعامة في سورية؛ تقدم المصارف الخاصة معلومات كافية عن المخاطر التي تتعرض لها والطريقة التي تدير بها هذه المخاطر، حيث يعتبر الإفصاح في هذه المصارف منسجما مع معايير المحاسبة الدولية بشكل عام بما فيها الإفصاح عن المخاطر؛ هناك علاقة هامة وحيوية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها وإدارتها؛ يساعد الإفصاح عن المخاطر المصرفية مراقبة تطورها وتصنيفها وبالتالي القدرة على السيطرة عليها؛ يساعد الإفصاح عن المخاطر المصرفية في وضع إجراءات سريعة لمواجهتها؛ الإفصاح عن المخاطر البنكية يزيد من مسؤولية واهتمام إدارة البنك في الرقابة الدورية عن المخاطر من تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها؛ إن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعتبر مدخلات هامة جدا لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف صاحبة العلاقة.

– دراسة مُحَمَّد عبد الحميد عبد الحي، (سنة 2014) بعنوان: "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر والمستخدمة في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية، وإيضاح التعديلات الواجب إجراؤها على هذه التقنيات لتصبح أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية؛ العمل على هندسة نموذج لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وذلك بالاستناد إلى المعيار الخاص بالمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار تصنيفات المخاطر الصادرة عنه.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يمكن فعلاً تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية على

[1] مُحَمَّد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

المصارف الإسلامية، لكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية و/أو الشكلية حسب التقنية محل الدراسة والتحليل؛ إن النموذج المقترح لقياس المخاطر المتوقعة وتحديد درجة المتانة المالية في المصارف الإسلامية، يشكل نمذجة مبسطةً لتقنية اختبار الضغط، حيث يمكن من خلاله وبافتراضات محددة تتعلق بنسبة النمو المقدرة في الديون غير العاملة، معدل التغيرات المتوقعة في سعر الصرف، ومعدل التغيرات المتوقعة في معدلات العائد، معدل التآكل المحتمل في الاستثمارات في رؤوس الأموال القائم على أدوات المشاركة في الأرباح، قياس أثر هذه الافتراضات على الملاءة المالية للمصرف، وكفاية رأسماله وفق النموذج المقترح ودون الحاجة إلى إجراء اختبارات ضغط شاملة، في حال عدم توافر الخبرات أو الموارد اللازمة لذلك.

– دراسة أحمد يونس الأعرج، (سنة 2014) بعنوان: "أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء المالي والتشغيلي (دراسة حالة على بنك لبنان والمهجر في الأردن)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى التعرف على ما يضيف نظام التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية إلى بنك لبنان والمهجر بشكل خاص والبنوك الأردنية بشكل عام ومدى نجاح تطبيقه في البنوك كما وتهدف الدراسة إلى ضبط الإجراءات الرقابية في البنوك بشكل سليم للتوصل إلى نظام رقابي كفء وفعال يؤدي إلى ضبط وتقليل المخاطر، وزيادة الممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها، كما تهدف الدراسة إلى بحث مدى استعداد وكفاءة البنوك العاملة في الأردن وعلى وجه الخصوص بنك لبنان والمهجر في إدارة وضبط تلك المخاطر وفقا لممارسات نظام التقييم الذاتي للمخاطر، وذلك من خلال دراسة أثر تطبيق ذلك النظام وإجراءاته الرقابية على البيئة الرقابية في البنوك التجارية في الأردن.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يوجد تأثير لتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية على الأداء المالي في بنك لبنان والمهجر، حيث كان له تأثير واضح للحد من الخسائر الناتجة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وكان له دور كبير في تقليل الكثير من التكاليف في بعض العمليات المصرفية بالفروع والبعض الآخر كان له تأثير على المستوى البعيد والخطط طويلة الآجل؛ يوجد تأثير لتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية على الأداء التشغيلي في بنك لبنان والمهجر، وتمثل ذلك التأثير في سياسات وإجراءات العمل وأداء الموظفين، وكذلك تجنب البنك لكثير من المخاطر التي قد تحدث في الوقت الحالي أو المستقبل، وكيفية التعامل مع الأخطاء الناتجة من العملاء أو الموظفين والأخطاء الناتجة من الظروف الغير متوقعة؛ كان لتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية دور هام في ضبط المخاطر والسيطرة عليها في بنك لبنان والمهجر، كما كان له أثر واضح على إنشاء البيئات

[1] أحمد يونس الأعرج، **أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء المالي والتشغيلي (دراسة حالة على بنك لبنان والمهجر في الأردن)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

الرقابية اللازمة للتعامل مع المخاطر الناتجة من قبل العملاء أو الموظفين أو السوق الداخلي والخارجي وحصر جميع تلك المخاطر ضمن البيئات الرقابية المنشئة والتعامل معها بالشكل المناسب؛ ساهم نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية في وضع حلول جذرية للمعوقات والمشاكل التي تواجه بنك لبنان والمهجر، وكذلك التقليل من المشاكل التي تحدث خلال تطبيق هذا النظام على دوائر وفروع البنك والتعامل معها عن طريق إبقاء البنك في الجانب الآمن والتجاوز عن أية خسائر قد تنتج جراء تلك المعوقات والمشاكل؛ ساهم تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخطر والضوابط الرقابية في ترابط دوائر وأفرع البنك بشكل كبير والتعاون فيما بينها لاتخاذ القرارات الحالية والاستراتيجية للاستثمارات المصرفية والتي تعود لمصلحة البنك، وبالتالي تحقق الربحية المناسبة للبنك وتجنب البنك من الوقوع في خسائر محتملة لأنه بذلك يحقق اتساع البيئات الرقابية القادرة على ضبط المخاطر والسيطرة عليها بشكل كامل؛ العمل على تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية ساعد في اتخاذ القرارات الهامة والجوهرية في بنك لبنان والمهجر نتيجة لوضوح رؤية النظام في المخاطر المحيطة بالبنك، ومن ضمن تلك القرارات قيام إدارة بنك لبنان والمهجر بعمل قسم خاص بمركزية الشيكات في الإدارة لتجنب المخاطر التي قد تنتج عند التعامل بشيكات المقاصة في فروع البنك؛ نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية هو نظام عالمي وحديث نسبياً يمكن تطبيقه في جميع البنوك والمؤسسات المالية الداخلية والخارجية عن طريق بدء العمل به بالسياسات والإجراءات المتبعة داخل كل بنك ومن ثم التوسع به حتى إنشاء قسم خاص لتطبيق هذا النظام.

ثانيا: دراسة "هيام عمر مُحَّد عثمان أبو عاقلة"، "الحسين العباس الحسين حمزة"، "نعام سليمان عيد حداد" و"زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم"

– دراسة هيام عمر مُحَّد عثمان أبو عاقلة، (سنة 2018) بعنوان: "الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة المالية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: الوقوف على تحقيق العدالة والشفافية في معاملات المصارف وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة ومراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد وحماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية ومنع المتاجرة بالسلطة في المصارف وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين وضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المصارف من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة، والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للمصارف في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة، وتحسين الإدارة داخل المصارف والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة الكفاءة؛

[1] هيام عمر مُحَّد عثمان أبو عاقلة، **الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة المالية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

تحديد أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف في السودان؛ إبراز دور الرقابة والتدقيق الداخلي في إدارة الخطر في المصارف السودانية؛ مساعدة المصارف في التعرف على هذه المخاطر وكيفية تجنبها قدر الإمكان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تؤثر الحوكمة المصرفي في الحد من المخاطر المالية؛ تقلل الحوكمة المصرفية من الخطر المرتبط بالنشاط الذي تم تمويله من قبل المصرف؛ تسهم الحوكمة المصرفية في تخطيط السيولة بالمصرف؛ تساعد على التنبؤ المبكر للركود الاقتصادي؛ تساعد الحوكمة المصرفية على اكتشاف الغش والاحتيال الداخلي بالمصرف ومنع الاحتيال الخارجي من طرف عملاء المصرف؛ ضعف في تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وعدم مواكبة التطور فيها؛ ضعف في تطبيق نظام إدارة المخاطر بالمصارف؛ ضعف الكادر البشري القادر على إدارة المخاطر وتطبيق نظم الحوكمة المصرفية؛ عدم وجود بيئة آمنة موحدة لتفعيل التشغيل الإلكتروني الفعال المتطور؛ تؤثر الحوكمة المصرفية في التنبؤ بالأزمات المالية والعمل على تفاديها.

– دراسة الحسين العباس الحسين حمزة، (سنة 2012) بعنوان: "دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: استعراض مفهوم ومبادئ وأهداف حوكمة الشركات والتعرف على ايجابياتها؛ إلقاء الضوء على ماهية الائتمان المصرفي وأنواعه ومحددات القرار الائتماني؛ التعرف على مخاطر الائتمان ووسائل الحد منها ودور السلطات الرقابية في ذلك؛ بيان تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل على مستوى مخاطر الائتمان المصرفي؛ إجراء دراسة ميدانية لاختبار مدى صلاحية تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي السعودي للحد من مخاطر الائتمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: أهمية التوسع في الإفصاح والشفافية كنتيجة للتطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة لتلبية احتياجات مستخدمي وصناع القرار؛ الاهتمام المتزايد لدى البنوك من التحقق من تطبيق عملائها لآليات حوكمة الشركات لتحقيق مزيد من المصداقية عند اتخاذ القرار المصرفي، مما يحد بدوره من مخاطر الائتمان وبالتالي خفض مشاكل التعثر وآثارها السلبية على الاقتصاد الكلي بالدولة؛ إن الخطر الذي يصاحب عملية منح التسهيلات الائتمانية يقل بنسبة كبيرة بالنسبة لقرار الائتمان للوحدات الاقتصادية المؤسس على التطبيق السليم لآليات الحوكمة؛ تؤدى الديون المتعثرة إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية التي تؤثر على كل من البنوك والسوق والعملاء وتمتد بالتبعية إلى الاقتصاد

[1] الحسين العباس الحسين حمزة، **دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية)**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012.

القومي ككل فتؤثر على مناخ الاستثمار واختلال الميزان التجاري والدخل القومي والموازنة العامة للدولة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

– دراسة نعام سليمان عيد حداد، (سنة 2014) بعنوان: "دور الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى التعرف إلى دور اللجان (لاسيما: لجنة الحاكمية المؤسسية، لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر) المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر (من خلال مراجعة هيكلها ومراجعة إستراتيجياتها) في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تلعب اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب الحاكمية المؤسسية، لاسيما لجنة الحاكمية المؤسسية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر، دورا هاما في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؛ تقوم لجنة الحاكمية المؤسسية بمتابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ على إدارة المخاطر والإطلاع على تركيبة الهيكل التنظيمي له ومتابعته وتقوم بتحديد مهامه؛ تساهم لجنة الحاكمية المؤسسية برسم الرؤية الإستراتيجية في العقد التأسيسي لإدارة المخاطر وتشارك في إقرار إستراتيجيته؛ تقوم لجنة التدقيق بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر وتتابع كفاية التدقيق الداخلي والخارجي لإدارة المخاطر والقضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية لإدارة المخاطر؛ تساهم لجنة التدقيق بمساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة؛ تقوم لجنة إدارة المخاطر بإقتراح هيكلية لإدارة المخاطر والعمل على تطويرها؛ تساهم لجنة إدارة المخاطر بوضع الأهداف والسياسات والإستراتيجيات وإجراءات العمل الواضحة لإدارة المخاطر وتحدد سياسات الحدود العليا للتعرض للمخاطر التي يتوجب على إدارة المخاطر التقيد بها بما يتوافق مع التعليمات والمعايير المصرفية.

– دراسة زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، (سنة 2017) بعنوان: "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الإئتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك (دراسة تطبيقية)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد

[1] نعام سليمان عيد حداد، **دور الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.

[2] زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، **إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الإئتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2017.

المخاطر الإئتمانية التي تواجه البنوك التجارية مع بيان كيفية الإفصاح عنها والتعرف على المعوقات التي تعوق عملية الإفصاح؛ عرض طرق قياس المخاطر الإئتمانية وكيفية علاجها؛ تحديد متطلبات الإفصاح عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية كما وردت في المعايير المحاسبية المصرية والدولية، وعلى وجه الخصوص ما ورد في مقررات لجنة بازل 2؛ وضع إطار للإفصاح والشفافية عن المخاطر الإئتمانية وإختبار تأثيره على جودة التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن الإفصاح السليم عن مخاطر الإئتمان ومخصصه في القوائم المالية للبنوك يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الإئتمان ومخصصه المكون؛ إن الإفصاح السليم عن مخاطر الإئتمان ومخصصه يوفر حجم مخاطر الإئتمان الحالي بالبنك؛ هناك معايير محددة يجب الإعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الإئتمان المصرفي وتكوين المخصصات وتصنيف العملاء والجدارة الإئتمانية لكل عميل؛ إن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الإئتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر خاصيتي الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.

ثالثا: دراسة "Moussa GARBA"، "Sirine TOUMI"، " Carole SIMONNET" و"Asma ABDUL REHMAN"

– دراسة Moussa GARBA، (سنة 2016) بعنوان: " Analyse des approches prudentielles de la gestion des risques bancaires: quelques constats économétriques sur les banques africaines"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى وصف وتحليل الإصلاحات التنظيمية المصرفية بعد أزمة الرهن العقاري عام 2007، ومن ناحية أخرى إجراء تحليلات اقتصادية قياسية على البنوك الأفريقية (بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي) من أجل قياس آثار هذه الإصلاحات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تؤكد النتائج على الاعتماد بين متغيرات معينة لربحية البنوك والنمو الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى سلوك البنوك الأفريقية، من حيث الاحتفاظ برأس المال والمخاطرة المفرطة، يتناسب تمامًا مع افتراضات المخاطر الأخلاقية واللوائح الرأسمالية للجنة بازل.

[1] Moussa GARBA, **Analyse des approches prudentielles de la gestion des risques bancaires : quelques constats économétriques sur les banques africaines**, thèse de doctorat en Sciences économiques, École doctorale DSPEG (Droit et sciences politiques, économiques et de gestion) ; GREDEG (Groupe de Recherche en Droit, Economie et Gestion), UNIVERSITE NICE SOPHIA ANTIPOLIS membre de UNIVERSITÉ CÔTE D'AZUR, France, 2016.

– دراسة Sirine TOUMI، (سنة 2016) بعنوان: " L'impact des mécanismes de gouvernance dans la gestion des risques bancaires et la performance des banques (Cas de la France, l'Allemagne et le Japon)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: توعية متخذي القرار الاقتصادي والسياسي باستكشاف محددات المخاطرة الزائدة للبنوك (الفرنسية والألمانية واليابانية)؛ تقييم فاعلية آليات الرقابة على سياسة الائتمان المتبعة في تلك البنوك؛ تسيير المخاطر البنكية بأكثر فاعلية وفقًا للمعايير الدولية؛ المساعدة على رسم الإجراءات اللازمة لتحسين القطاعات المصرفية وتعزيز استقرار نظامها المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن آليات الحوكمة الداخلية تؤثر بالتأكيد على مستوى القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك، ولكن مع تأثيرات مختلطة إلى حد ما، كما أنها تكشف عن الاختلافات بين بنوك الدول التي شملتها الدراسة؛ إن مجلس الإدارة هو آلية رقابية مهمة، ولكن يجب أيضًا مراعاة الآليات الأخرى، مثل هيكل الملكية وآليات الحوكمة الخارجية، خاصة إذا كان المرء يرغب في تجنب تضارب المصالح وإقامة علاقة سلمية بين المساهمين والمديرين وأصحاب المصلحة الآخرين.

– دراسة Carole SIMONNET، (سنة 2015) بعنوان: " La gestion des risques portés par le client en banque et assurance: comportements et éthique des acteurs"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى دراسة سلوك المهنيين في قطاع التجزئة المصرفية وشركات التأمين (الحوكمة والمديرين التنفيذيين والمستشارون المصرفيون والوكلاء العامون والعملاء) التي لها تأثير على المخاطر التي يتحملها الزبون، ركز المشرعون والمشرفون على اللوائح والمعايير، بما في ذلك التحوطية والمحاسبية والتقنية، لكنهم قللوا من أهمية دور وتأثير سلوكيات الجهات الفاعلة الفردية التي قد تكون غير مناسبة وغير عادلة

[1] Sirine TOUMI, **L'impact des mécanismes de gouvernance dans la gestion des risques bancaires et la performance des banques (Cas de la France, l'Allemagne et le Japon)**, thèse de doctorat en Sciences Economiques, En cotutelle internationale (École doctorale DSPEG ; GREDEG ; ISG Tunis ; FIESTA Tunis), Université Nice Sophia Antipolis ; Université de Tunis, France, 2016.

[2] Carole SIMONNET, **La gestion des risques portés par le client en banque et assurance : comportements et éthique des acteurs**, thèse de doctorat en Conservatoire National des Arts et Métiers Spécialité Gestion (Prospective Innovation Stratégie et Organisation), ÉCOLE DOCTORALE Management & Société ; Laboratoire Interdisciplinaire de Recherche en Sciences de l'Action (LIRSA), Conservatoire national des arts et métiers (CNAM), France, 2015.

على الرغم من الإطار التنظيمي، فمن الضروري فهم سلوك كل لاعب ومراعاته والتحكم فيه لتحقيق التوازن بين كفاءة العمل الصحية واحترام مصالح العملاء بطريقة مستدامة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تؤثر سلوكيات الموظفين السلبية (عدم تقبل أفكار ورأي الآخر، نقص وصعوبة التحاور والتواصل وغيرها) اتجاه بعضهم البعض داخل البنك سلبا على إدارة المخاطر داخل البنك، ولذلك يجب أخذها بعين الاعتبار عن إدارة تلك المخاطر؛ يتحمل العميل بعض من إدارة المخاطر المتعلقة به في البنوك وشركات التأمين؛ إن إدارة المخاطر التي يتحملها العميل لا تقتصر على الاهتمام به أو بالجهات الفاعلة التي يكون على اتصال مباشر بها، مستشارو البنوك ووكلاء التأمين العام؛ إن إدارة المخاطر التي يتحملها العميل تتعلق بسلوكيات المنظمة بأكملها، المديرين والمسيرين البنكيين ورأساء الأقسام وموظفي الأقسام والوكالات والشبابيك البنكية، فالمدراء والمسيرون هم المؤثرون الأساسيون الذين ينجحون مختلف العلاقات البشرية والأعمال المهنية لأنهم هم صانعوا القرار الرئيسيون، فهم يغرسون استراتيجية ورؤية وسياسة بنكية ومالية، كما أنهم يطبقون نهجهم على استراتيجية الأعمال البنكية والمالية التي بدأتها الحوكمة ولأنهم يشرفون على المستشارين الذين هم على اتصال مباشر مع العملاء؛ تتفاعل كل هذه السلوكيات مع بعضها البعض في قلب هذه العلاقات البشرية والأعمال المهنية، المشاعر الواعية أو اللاواعية، التي تحكم الإجراءات والقرارات التي لها عواقب جيدة على الممارسات البنكية والمالية وعلى الوضع المالي للعميل؛ لمراعاة سلوك المهنيين والعملاء من أجل التحكم في المخاطر التي يتحملها العميل على المدى الطويل، يجب معرفة الذات وفهمها من أجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة؛ يتطلب أخذ السلوك في الاعتبار لإدارة المخاطر داخل المنظمة قبول التركيز على الأساسي وليس على المستعجل، مع الشعور بالأولويات؛ إن فهم السلوك البشري من أجل الإدارة المستدامة للمخاطر التي يتحملها العميل يعني قبل كل شيء عدم وجود أحكام مسبقة وحكم على القيمة في المنبع، وهو أمر صعب بطبيعة الحال لكل من الإحسان والتعاطف، وهما شكلان من أشكال الحب (بمعنى المحبة)، هما دليل على احترام الآخرين ومراعاة الآخرين؛ لقد كشف البحث بالفعل أن المديرين لا يعرفون كيف يستمعون ويأخذون في الاعتبار مشاعر المستشارين، إنهم يحكمون فقط على الشخصيات ذات النهج العدواني والمثير للقلق، يتم التقليل من قيمة المستشارين وأحيانًا يشعرون بالإهانة؛ إن متضادات الإحسان والتعاطف والأنانية والحقد التي تطغى على العلاقات المهنية داخل البنك، يكون لها آثار ضارة على البنك والمخاطر المحيطة به، ولكن أيضًا في النهاية للعميل الذي يعاني من العواقب؛ لا يمكن فصل إدارة المخاطر التي يتحملها العميل، خاصةً عندما تتضمن مراعاة السلوك البشري، عن التخصصات الأخرى التي تسمح له بصقل منهجه؛ يعمل قطاعا البنوك والتأمين في سياق خلق قيمة للمساهمين، فقد كشفت الرأسمالية عن أسوأ جوانبها ولم تعد الشركة تعمل لصالح عملائها، أولئك الذين يساهمون بشكل أساسي في النجاح الاقتصادي للشركة، ولكن من أجل مصالح المساهمين، وعليه، من أجل إحداث تغييرًا إيجابيًا وصالحًا في السلوك ككل وعلى المدى الطويل،

يجب الانتقال من خلق قيمة للمساهمين إلى خلق قيمة شراكة حيث يتم أخذ كل صاحب مصلحة في الشركة بعين الاعتبار في القرارات الرئيسية وذات المخاطر العالية اتخذتها الحوكمة.

– دراسة Asma ABDUL REHMAN، (سنة 2016) بعنوان: " A Comparative Study of Risk Management Practices between Islamic and Conventional Banks in Pakistan"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحليل ومقارنة حجم ومدى ممارسات الإفصاح للبنوك الإسلامية والتقليدية بشأن ملف تعريف المخاطر، وملف إدارة المخاطر، وأنشطة مراقبة المخاطر، وبيئة التحكم في المخاطر، وعملية إدارة المخاطر؛ التحقيق في تقنيات قياس المخاطر وأدوات تخفيف المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في باكستان؛ مقارنة ممارسات إدارة المخاطر للبنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في باكستان؛ تقييم تأثير إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تبين أن البنوك الإسلامية تختلف اختلافًا كبيرًا عن نظيراتها التقليدية في تحديد المخاطر وممارسات إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة وحوكمة المخاطر؛ إن تحديد المخاطر وتقييمها وتحليلها وتحليل مخاطر الائتمان وحوكمة المخاطر هي المتغيرات الأكثر تأثيرًا والمساهمة في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك العاملة في باكستان؛ تم العثور على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية والإسلامية.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة

لقد تناولت العديد من الدراسات الأجنبية التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة، سنستعرض أهمها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسات السابقة على شكل أطروحات ورسائل ومذكرات

أولا: دراسة "إبراهيم رباح إبراهيم المدهون"، "عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش"، "درويش فيصل مراد"، "DUFOUR Nicolas"، "الأمير عبد الرحمن الأمير مُحَمَّد"، "خالد علي يوسف أبوالرب" و"خالد وليد نضر الميداني"

[1] Asma ABDUL REHMAN, **A Comparative Study of Risk Management Practices between Islamic and Conventional Banks in Pakistan**, thesis of Doctor of Philosophy, Cardiff Metropolitan University, Wales, 2016.

– دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، (سنة 2011) بعنوان: "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر؛ الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر؛ معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر؛ الوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصرف، وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛ يركز المدققون الداخليون في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة؛ يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في المصارف؛ يوجد تعاون بين المدقق الداخلي وبين إدارة المصرف لتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية؛ يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر؛ يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف وذلك لتحقيق أهداف المصرف وتقليل الخسائر المحتملة؛ يطبق المدقق الداخلي آليات عملية لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف؛ هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية الأخرى، وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال؛ يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر؛ هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر؛ هناك وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة؛ يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في المصرف.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2011.

– دراسة عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، (سنة 2016) بعنوان: "دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: بيان أثر تقرير المراجع الخارجي في تطوير إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؛ التعرف على كفاءة المراجعين الخارجيين في المصارف الإسلامية وإلمامهم بمتطلبات تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؛ توضيح الأدوات والممارسات الحديثة في مجال إدارة المخاطر المصرفية؛ إظهار دور المراجع الخارجي في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛ معرفة دور المراجع الخارجي في تقويم أساليب المصرف الإسلامي لقياس وتقييم المخاطر المصرفية ورقابتها؛ التعرف على دور المراجع الخارجي في تقويم مدى الاستجابة للمخاطر المصرفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يوجد تأثير قوي للكفاءة العلمية والمنهجية للمراجع الخارجي على تقويم إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية؛ تؤثر المنهجية العلمية لمراجعة المخاطر في تقويم إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية تأثيرا قويا؛ يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛ يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم أساليب قياس وتقييم المخاطر المصرفية؛ يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم رقابة المخاطر المصرفية؛ يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم مدى الاستجابة للمخاطر المصرفية.

– دراسة درويش فيصل مراد، (سنة 2015) بعنوان: "استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية (دراسة تطبيقية)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة في المصارف السورية؛ التعرف على معوقات تطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة في المصارف السورية؛ اكتشاف أهمية استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر في المصارف السورية.

[1] عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، **دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية**، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

[2] درويش فيصل مراد، **استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية (دراسة تطبيقية)**، أطروحة دكتوراه في مراجعة الحسابات، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة يؤدي إلى الحد من المخاطر في المصارف السورية؛ تبين من خلال فحوصات الاختبارات التي قام بها فريق التدقيق الداخلي باستخدام أسلوب التقييم الذاتي للرقابة وجود فجوة رقابية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي، نتيجة وجود عدد من المخاطر الهامة غير المسيطر عليها، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء مخاطر ذات أثر هام في أنشطة البنك؛ يتضح من خلال مصفوفة المخاطر التي تم التوصل إليها بعد اختبار الإجراءات الرقابية من قبل فريق التدقيق الداخلي بأن إجراءات الإدارة نحو تطبيق الإجراءات الرقابية غير فعالة؛ تتوافر المقومات اللازمة في المصارف السورية لتطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة، وبدرجة متوسطة الأهمية، بحسب آراء عينة الدراسة، بحيث أنه من أهم المقومات اللازمة لتطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة نجد التخطيط الجيد من قبل إدارة المصرف، ووجود خطوط اتصال فعالة بين المسؤولين عن تطبيق ذلك الأسلوب وبين المستويات الإدارية المختلفة، وضرورة تلخيص وتحليل تعليقات المشاركين في ورش العمل؛ يوجد مجموعة من المعوقات تحد من تطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة في المصارف السورية، بحسب آراء عينة الدراسة، بحيث أنه من أهم المعوقات التي تحد من تطبيق ذلك الأسلوب نجد عدم رغبة إدارة التدقيق الداخلي في تغيير أساليب التدقيق المتبعة، حجم ودرجة تعقيد أعمال المصرف توثر في مستوى الموارد اللازمة لتطبيق ذلك الأسلوب، ومتغير عدم توافر الدعم الملائم من قبل أعضاء لجنة التدقيق لتطبيق الأسلوب، ومتغير عزوف موظفي المصرف عن التعبير عن آرائهم بحرية أثناء انعقاد ورش العمل.

– دراسة Nicolas DUFOUR، (سنة 2015) بعنوان: " Contribution à l'analyse critique de la norme de contrôle (Le cas des risques opérationnels dans le secteur financier: de la normativité à l'effectivité)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى دراسة سياسات التحكم في المخاطر التشغيلية التي وضعتها المؤسسات المالية (البنوك والتأمين من أجل تلبية المتطلبات القياسية)، بحيث تم دراسة المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها هذه المؤسسات وليس المخاطر التي قد تشكلها المؤسسة على وكلاء اقتصاديين آخرين (مخاطر للمنشآت الأخرى، المخاطر التي يتحملها العميل)، هذا البحث في مجال علوم الإدارة (المحاسبة –الرقابة –التدقيق) ويتضمن دراسة إدارة المخاطر وأنظمة التحكم المرتبطة بالمخاطر التشغيلية (بما في ذلك الرقابة الداخلية).

[1] Nicolas DUFOUR, **Contribution à l'analyse critique de la norme de contrôle (Le cas des risques opérationnels dans le secteur financier : de la normativité à l'effectivité)**, thèse de doctorat en Conservatoire National des Arts et Métiers Spécialité Gestion (Comptabilité Contrôle Audit), ÉCOLE DOCTORALE Management & Société ; Laboratoire Interdisciplinaire de Recherche en Sciences de l'Action (LIRSA), Conservatoire national des arts et métiers (CNAM), France, 2015.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: كان من الضروري إعادة تفكير المؤسسات البنكية والمالية في التحكم في المخاطر البنكية، خاصة المخاطر التشغيلية، في عالم ما بعد الأزمة المالية لسنتي 2007-2008؛ منذ الأزمة المالية السابقة الذكر تعرضت العديد من المؤسسات المالية للخسائر المرتبطة بالمخاطر التشغيلية، وهذا ما حتم إعادة التفكير في طريقة إدارتها؛ إن المخاطر التشغيلية دائمة التكرار ومتزايدة التكلفة بصورة دورية، وهو ما يلزم الهيئات الرقابية المختلفة في العمل البنكي التركيز على ادارتها واتخاذ إجراءات احترازية للتحكم فيها بصفة دورية؛ التأكيد على أهمية تطبيق معايير الرقابة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فهم الطبيعة الأساسية لوظيفة إدارة المخاطر التشغيلية؛ تطبيق معايير الرقابة في إدارة المخاطر التشغيلية غير كافي بدون وجود فعالية في فهم وإدارة المخاطر التشغيلية بمختلف فروعها المنبثقة عنها، مسبباتها وآثارها السلبية على المؤسسات البنكية، من قبل الهيئات الرقابية في المؤسسات البنكية والمالية.

– دراسة الأمير عبد الرحمن الأمير مُحَّد، (سنة 2012) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تقويم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى صياغة إطار مفاهيمي للمراجعة الداخلية يشمل إلى جانبه التعرف بالمخاطر التشغيلية بمختلف تفرعاتها من حيث المفهوم والأهمية والأهداف وكذلك القيام بدراسة تطبيقية على البنك السوداني الفرنسي للوقوف على دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية بمختلف فروعها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: عدم توفر المعلومات الكافية عن شخصية العميل لدى البنك يؤدي الى زيادة نسبة التعثر في عمليات التمويل؛ عدم أخذ الضمانات الكافية من جانب العميل عند حصوله على العمليات التمويلية يزيد من المخاطر التي يتعرض لها البنك؛ بقاء الموظفين في مواقع معينة وعدم الإلتزام بالدوران الوظيفي بالنسبة للموظفين في البنك يشكل خطورة على البنك؛ الإفراط في التمويل من أسباب مخاطر السيولة وهو ما يوقع البنك في نقص السيولة بسبب الإفراط في منح القروض مقابل نقص في الحصول على المصادر المالية.

[1] الأمير عبد الرحمن الأمير مُحَّد، **دور المراجعة الداخلية في تقويم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012.

– دراسة خالد علي يوسف أبوالرب، (سنة 2014) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية تمارس عملها بحرية واستقلال دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الإدارة التنفيذية؛ يتوافر وعي كافي من قبل المدققين الداخليين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي مما ينعكس إيجابيا على دورهم في المساعدة في إدارة المخاطر؛ يدرك أفراد دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية أهمية الدور المناط بهم في مساعدة مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في عملية إدارة المخاطر؛ تلتزم دوائر التدقيق الداخلي بتوصيل نتائج عملها إلى لجان التدقيق في مجالس الإدارة من خلال الوسائل المختلفة، وفي الوقت المناسب؛ هناك عدم إلمام كافي من قبل أفراد دوائر التدقيق الداخلي بالقوانين والتشريعات الصادرة من قبل البنك المركزي الأردني، والتي تنظم وتشرح منهجيات وأسس عمل التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية؛ يوجد تعاون مقبول نسبيا بين دوائر التدقيق الداخلي ودوائر إدارة المخاطر في البنوك الأردنية، مما ينعكس على وضوح دور المدققين الداخليين في إدارة المخاطر من حيث واجباتهم ودورهم، وأيضا ما لا يجب القيام به من قبلهم؛ تمارس دوائر التدقيق الداخلي في البنوك أنشطتها وفقا لبرامج محكمة ومتينة ومبنية على دراسة المخاطر الموجودة أو المحتملة، مما يسهم في ترتيب الأولويات عند المدققين الداخليين عند القيام بأعمالهم؛ لا توفر البنوك الأردنية للمدققين الداخليين عددا كافيا من الدورات التدريبية، أو الشهادات المهنية، مما قد ينعكس سلبيا على قدرات المدققين الداخليين في إدارة المخاطر.

– دراسة خالد وليد نضر الميداني، (سنة 2011) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف السورية (دراسة ميدانية)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد هدف هذا الأخير إلى التعرف على مدى مساهمة ودور المراجعة الداخلية

[1] خالد علي يوسف أبوالرب، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014.

[2] خالد وليد نضر الميداني، **دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف السورية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.

وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف السورية العامة والخاصة، حيث تقوم المراجعة الداخلية بدورها في مساعدة الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والإستجابة لها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف السورية الخاصة؛ لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم المراجعة الداخلية وبين آراء قسم إدارة المخاطر الإئتمانية في عينة الدراسة؛ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم المراجعة الداخلية وبين آراء أفراد قسم الإئتمان ومنح التسهيلات في عينة الدراسة؛ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم إدارة المخاطر الإئتمانية وآراء أفراد قسم الائتمان ومنح التسهيلات في عينة الدراسة؛ كلما زادت عدد سنوات الخبرة في عينة الدراسة كلما ازداد مستوى التأكيد حول مساهمة المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الإئتمانية.

ثانيا: دراسة "مُحَّد أنس مُحَّد زهير سعد الدين نفاخ"، "صالح عبد الله أمين داما"، "موسى الريح مُحَّد النور الريح"، "عبد الباقي عبد الله بابكر عبد الله"، "مُحَّد فهمي الجعبري" و"إيهاب ديب مصطفى رضوان"

– دراسة مُحَّد أنس مُحَّد زهير سعد الدين نفاخ، (سنة 2018) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية (دراسة ميدانية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك في تحديد المخاطر غير المعتادة؛ توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك في تقييم المخاطر غير المعتادة؛ توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك في الاستجابة للمخاطر غير المعتادة؛ التعرف إلى المخاطر غير المعتادة التي تواجه البنوك خلال الأزمات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: يقوم التدقيق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف السورية من خلال تحديد المخاطر غير المعتادة؛ يقوم التدقيق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف السورية من خلال تقييم المخاطر غير المعتادة؛ يقوم التدقيق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف السورية من خلال الاستجابة للمخاطر غير المعتادة؛ يوجد دلالة معنوية على قيام التدقيق الداخلي بدوره في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية؛ تقوم لجنة

[1] مُحَّد أنس مُحَّد زهير سعد الدين نفاخ، **دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2018.

بازل لإدارة المخاطر المصرفية بتحديث المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية بشكل مستمر، وتقوم بتعديلها بناء على الخبرات والتجارب التي تمر بها المصارف العالمية، وكان التعديل الجوهري الأخير عام 2012؛ قامت لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية القيام بوضع الأطر الملائمة لعمل إدارة التدقيق الداخلي في المصارف، وتقسيم عمله بخصوص إدارة المخاطر إلى عدة محاور لتشمل جميع أعمال البنك؛ قيام مصرف سورية المركزي بإصدار تعليمات الرقابة المصرفية عام 2004 بناء على المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عام 2001، ولكنه لم يقم بتعديلها بناء على متطلبات تحديث المبادئ الذي حدث عام 2012 والذي عكس الخبرات الناتجة من الأزمة المالية التي حدثت عام 2008؛ قيام مصرف سورية المركزي بإصدار توجيهات غير ملزمة لضبط آليات ضبط المخاطر الناتجة من الأحداث الاستثنائية نتيجة الأوضاع الحالية في الجمهورية العربية السورية؛ عدم قيام مصرف سورية المركزي بإصدار تعليمات تفصيلية حول آلية عمل التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر.

– دراسة صالح عبد الله أمين داما، (سنة 2018) بعنوان: "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على مفهوم وأنواع الإتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية؛ الوقوف على مفهوم وأهمية ومبادئ وتطوير إدارة المخاطر؛ دراسة أثر الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية على إدارة المخاطر؛ دراسة أثر دور إضافة القيمة للمراجعة الداخلية على إدارة المخاطر؛ دراسة أثر الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على إدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المراجعة الداخلية تسهم في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحقق زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية مما يحقق الاتجاهات الحديثة في المراجعة التي تدعم إدارة المخاطر المالية؛ إن عملية المراجعة الداخلية تتم وفقا لمستويات الجودة المطلوبة بالبنك وهذا بدوره يفعل الاتجاهات الحديثة في عملية المراجعة الداخلية؛ إن عملية المراجعة الداخلية تهتم بالتنبؤ بالمخاطر وإزالتها وبالتالي تجنيب المؤسسة الأخطار المالية وتوفر معلومات عن المخاطر المحيطة؛ إن المراجعين الداخليين لديهم الخبرة الكافية في إدارة مخاطر المصرف وذلك بتقدير المخاطر والتنبؤ بها، واختيار أدوات الرقابة التي تساهم في تخفيض المخاطر؛ إن المراجعة الداخلية تقوم بتلبية احتياجات أصحاب المصالح وتسهم في الإرتقاء بمستوى الأداء بالمصرف؛ إن المراجعة الداخلية تقدم استشارات لكافة مستويات إدارة المصرف وتقوم بتقييم المخاطر وتتعاون الإدارات التنفيذية؛ إن المراجعة الداخلية تقدم النصائح لإدارة المصرف وتقوم بتأدية الخدمات الاستشارية الفنية للإدارات التنفيذية والتشغيلية بالمصرف؛ إن المراجعة الداخلية تقدم

[1] صالح عبد الله أمين داما، **الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

الاقتراحات المناسبة والمفيدة في الوقت المناسب تساعد على رفع كفاءة الأداء المصرفي ويتم الحفاظ على كافة الاستقلالية عند تقديم النصائح؛ تمكن الاستشارات إدارة المصرف من تحقيق أهدافها من خلال وضع النهج العلمي الذي يعمل على وضع استراتيجيات تمكن المصرف من تفادي الخسائر المالية؛ إن وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر.

– دراسة موسى الريح مُحَمَّد النور الريح، (سنة 2019) بعنوان: "الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: معرفة مفهوم وأهمية وأهداف الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية؛ الوقوف على مفهوم وأهمية ومبادئ وتطوير إدارة المخاطر؛ دراسة وتحليل العلاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر؛ دراسة وتحليل العلاقة بين إضافة قيمة للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر؛ دراسة وتحليل العلاقة بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: أثبتت الدراسة أن هنالك علاقة بين الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (حوكمة الشركات – إضافة القيمة – الدور الاستشاري) وإدارة المخاطر؛ ساعدت الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية إدارة المصرف في تعاون وتبادل المعلومات بالسرعة المطلوبة مما يمكنها من معالجة خسائر المخاطر التي يواجهها بناءا على إمكانيته المتاحة؛ إن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ساعدت إدارة المصرف في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك من خلال درء المخاطر بما يحقق زيادة الثقة في تقاريرها؛ إن عملية المراجعة الداخلية تهتم بالتنبؤ بالمخاطر وإزالتها وبالتالي تجنيب المؤسسة الأخطار المالية وتوفر معلومات عن المخاطر المحيطة؛ إن المراجعين الداخليين لديهم الخبرة الكافية في إدارة مخاطر المصرف وذلك بتقدير المخاطر والتنبؤ بها، واختيار أدوات الرقابة التي تساهم في تخفيض المخاطر؛ نطاق عمل المراجعين الداخليين وتأهيلهم العلمي في عينة الدراسة تتفق إلى حد كبير مع متطلبات إدارة المخاطر؛ أثرت المنهجية العلمية للاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر في المصارف؛ إن المراجعة الداخلية تقدم استشارات لكافة مستويات إدارة المصرف وتقوم بتقييم المخاطر وتتعاون مع الإدارات التنفيذية؛ إلمام المراجعين الداخليين بطبيعة نشاط المصرف يمكن أن يعطي إضافة قيمة للمصرف ويجنبه الخسائر الناجمة عن المخاطر التي سيتعرض لها؛ ساهم المراجع الداخلي في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛ إن المراجعة الداخلية تقدم النصائح لإدارة المصرف وتقوم بتأدية الخدمات الاستشارية الفنية للإدارات التنفيذية

[1] موسى الريح مُحَمَّد النور الريح، **الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019.

والتشغيلية بالمصرف؛ ساهمت الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تحديد المخاطر المحيطة بأنشطة المصرف؛ أكدت المراجعة الداخلية من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر أن تعمل المراجعة الداخلية على تقليل الإيرادات المفقودة للمصرف عند حدوث المخاطر؛ إن وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر.

– دراسة عبد الباقي عبد الله بابكر عبد الله، (سنة 2017) بعنوان: "دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على الخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة وتحليل المقومات الأساسية التي ينطوي عليها مفهوم تلك اللجان؛ توضيح دور ومهام ومسؤوليات لجان المراجعة في إدارة المخاطر؛ بيان دور استقلالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر؛ دراسة أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة في إدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن التشكيل الجيد للجان المراجعة يساعد مجلس الإدارة بالوفاء بمسؤولياتها كوكيل للمساهمين؛ إن لجان المراجعة تدعم موقف المراجع الداخلي وتوفر له الحيادية والاستقلال في فعالية إدارة المخاطر؛ تزود لجان المراجعة مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر؛ تساعد لجان المراجعة مجلس الإدارة بتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم في فعالية إدارة المخاطر؛ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالمصارف السودانية يزيد من فعالية إدارة المخاطر؛ تزيد لجان المراجعة درجة الثقة في التقارير المالية في تحقيق فعالية إدارة المخاطر؛ السلطات الممنوحة للجان المراجعة لها تأثير مباشر على إدارة المخاطر؛ يساعد المستوى التعليمي لأفراد لجنة المراجعة برفع من مستوى الشفافية لمراجع الحسابات لإبداء رأيه بحيادية تامة في إدارة المخاطر.

– دراسة مُحَمَّد فهمي الجعبري، (سنة 2011) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: بيان

[1] عبد الباقي عبد الله بابكر عبد الله، **دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017.

[2] مُحَمَّد فهمي الجعبري، **دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

الأساليب المستخدمة في عمليات التدقيق في توكيد التزام إدارة المخاطر بتطبيق مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية الصادرة عن لجنة بازل لرقابة المخاطر التشغيلية وإدارتها في المصارف الأردنية وقدرتها في توجيه جهود التدقيق نحو المراكز والأنشطة ذات المخاطر العالية في المصارف الأردنية؛ بيان الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في عمليات تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ بيان وجود تنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية بما يمكنهما القيام بدورهما بكفاءة دون تضارب في طبيعة المهام الموكلة إليهما في تقييم عمليات إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ بيان المنهجية التي تستند إليها دائرة التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ بيان توفر الكفاءات اللازمة في إدارة التدقيق الداخلي التي تمكنها من تطبيق أساليب إدارة المخاطر التشغيلية الحديثة في المصارف الأردنية؛ بيان توفر أنظمة لإدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف الأردنية؛ بيان وجود خطط لاستمرارية العمل في المصارف الأردنية على المدى المتوسط والطويل.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن مستوى أهمية توكيد التزام إدارة المخاطر في المصارف الأردنية بتطبيق مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية الصادرة عن لجنة بازل من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعا، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ كان مستوى أهمية تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية الكافية التي تمكنه من تقييم عمليات إدارة المخاطر التشغيلية من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعا جدا، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ إن مستوى أهمية وجود تنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعا، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ أظهرت النتائج أن مستوى أهمية اعتماد إدارة التدقيق الداخلي في المصارف الأردنية على منهجية علمية واضحة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعا، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ كان مستوى أهمية توفر الكفاءات اللازمة في إدارة التدقيق الداخلي في المصارف الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعا، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ بينت النتائج أن مستوى أهمية توفر أنظمة لإدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعا، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية؛ كان مستوى أهمية وجود خطط لاستمرارية العمل في المصارف الأردنية على المدى المتوسط والطويل من وجهة نظر عينة الدراسة (المؤسسات البنكية محل الدراسة) مرتفعا، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الناشطة في المملكة الأردنية الهاشمية.

– دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان، (سنة 2012) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة؛ توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر؛ تبيان مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: لقد بينت الدراسة وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، بحيث تم التأكيد على: الاستقلالية في أنشطة التدقيق الداخلي حيث يتم فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق والمدقق الخارج، التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي تبين أن أنشطة التدقيق تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والحياد والنزاهة حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل أي طرف خارجي، قيام قسم التدقيق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية أو غير رسمية؛ بينت الدراسة وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر، بحيث تم التأكيد على: توصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال التقارير التي تستخدم بها مختلف الوسائل (مستندات، جداول، وغيرها) وعلى نحو فوري إلى الجهة المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق)، يبني المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية، وجود إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل، قيام قسم التدقيق الداخلي في إعداد خطة التدقيق سنوياً وتطويرها وتحديد الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم، إسهام نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية؛ وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها، بحيث تم التأكيد على: تعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر، إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2012.

ثالثا: دراسة "كندة يحيى حليبية"، "عسجد أمين السيد نور الدين"، "نايلة نور الدائم أحمد مُحَمَّد الامام"، "علاء الدين عبد المجيد قسم السيد" و"شادي صالح البجيرمي"

– دراسة كندة يحيى حليبية، (سنة 2018) بعنوان: "متطلبات الرقابة والمراجعة الداخلية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: اقتراح نموذج لتحديد متطلبات الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف السورية وفق معايير بازل؛ اقتراح نموذج لتحديد متطلبات المراجعة الداخلية الفعالة في المصارف السورية وفق معايير بازل؛ اقتراح نموذج لتحديد متطلبات إدارة المخاطر الفعالة في المصارف السورية وفق معايير بازل؛ دراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل؛ دراسة أثر فعالية المراجعة الداخلية على فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: تتأثر فعالية الرقابة الداخلية وفق معايير بازل في المصارف السورية المدروسة بمكونات الرقابة الداخلية وفق معايير بازل (بيئة الرقابة؛ تقييم المخاطر؛ أنشطة الرقابة؛ المعلومات والإتصالات؛ المتابعة الدائمة)؛ تتأثر فعالية المراجعة الداخلية وفق معايير بازل في المصارف السورية المدروسة بعوامل فعالية المراجعة الداخلية وفق معايير بازل (الإستقلالية والموضوعية؛ دعم الإدارة العليا؛ الكفاءة والعناية المهنية؛ تقييم المراجعة الداخلية لوظائف إدارة المخاطر)؛ تتأثر فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل في المصارف السورية المدروسة بمكونات إدارة المخاطر وفق معايير بازل (البيئة الداخلية؛ تحديد الأهداف؛ تمييز الحدث؛ تقييم المخاطر؛ إستجابة المخاطر؛ أنشطة الرقابة؛ المعلومات والإتصالات؛ المتابعة الدائمة)؛ يوجد علاقة طردية بين متطلبات فعالية الرقابة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل؛ يوجد علاقة طردية بين متطلبات فعالية المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر.

– دراسة عسجد أمين السيد نور الدين، (سنة 2020) بعنوان: "دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: بيان

[1] كندة يحيى حليبية، **متطلبات الرقابة والمراجعة الداخلية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2018.

[2] عسجد أمين السيد نور الدين، **دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2020.

مفهوم وأهمية المراجعة التحليلية؛ التعرف على مفهوم المخاطر المصرفية؛ إختبار العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من مخاطر السيولة بالمصرف؛ قياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من مخاطر الإئتمان المصرفي؛ قياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من مخاطر التمويل المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن إستخدام المراجعة التحليلية ساهم في الحد من مخاطر السيولة بالمصرف؛ إن إستخدام المراجعة التحليلية ساهم في الحد من مخاطر التمويل بالمصرف؛ إن إستخدام المراجعة التحليلية ساهم في الحد من مخاطر الإئتمان بالمصرف؛ إستخدام المراجعة التحليلية يساعد المراجع على الحصول على أدلة إثبات تساعده في إبداء رأي في القوائم المالية للعميل؛ المراجعة التحليلية تزيد من موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية للعميل والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قرار منح الإئتمان المصرفي؛ عدم تركيز الإئتمان وتوزيع محفظة القروض على قطاعات مختلفة يقلل من مخاطر الإئتمان على المصرف.

– دراسة نايلة نور الدائم أحمد مُحَّد الامام، (سنة 2018) بعنوان: "دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على بنك الجزيرة السوداني الأردني)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على مفهوم وأنواع وأهمية المراجعة التحليلية وكيفية استخدامها عند فحص القوائم المالية؛ الوقوف على مفهوم وأهمية وأنواع المخاطر المصرفية وطرق إدارتها؛ بيان أثر استخدام المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية؛ التأكيد على الدور الذي تقوم به المراجعة التحليلية في تقييم الكفاءة والفعالية للمشروعات وهو الشيء الذي لا تستطيع توفيره المراجعة المالية؛ المساعدة في اكتشاف المشاكل التي تتعرض لها المصارف وتفادي مخاطر الفشل والتعسر المالي قبل حدوثه ومحاولة إدارته.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: كلما زادت كفاءة العاملين في إدارة المخاطر أدى ذلك إلى تجنب المخاطر، وأكثر المخاطر التي تواجه بنك الجزيرة السوداني الأردني هي مخاطر التشغيل، معاينة الطلبات المقدمة من العملاء اخضاعها لنظام قياس المخاطر بواسطة التحليل الإئتماني لكل عميل يقلل من الوقوع في المخاطر؛ توجد علاقة ارتباط موجبة بين المراجعة التحليلية والحد من المخاطر المالية؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ومخاطر التشغيل؛ المراجعة التحليلية تزيد من كفاءة وفعالية وجودة الأداء داخل المصرف، تفعيل دور المراجعة التحليلية بصفة عامة

[1] نايلة نور الدائم أحمد مُحَّد الامام، **دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على بنك الجزيرة السوداني الأردني)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

ودورها في مجال ضبط السيولة والمخاطر الإئتمانية بصفة خاصة وانتهاج طرق حديثة ومدروسة في مجال تحليل الاستثمارات بالشكل الذي يخدم المصرف بشكل مجدي؛ إن إدارة المخاطر عبارة عن عملية مستمرة تحدث داخل المصرف، وتصمم وتطبق بقرار التنبؤ بالمخاطر والمحاذير قبل حدوثها؛ للمراجعة التحليلية التي تقوم بها المصارف الدور الكبير في اكتشاف هذه المخاطر ومحاولة الحد منها والتنبؤ بها قبل حدوثها بما يساعد هذه المصارف في الاستمرار والنمو؛ تسهم المراجعة التحليلية في زيادة مستوى جودة المراجعة وذلك من خلال اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها؛ استخدام المراجعة التحليلية يساعد في توفير معلومات في حالة وجود مشاكل في السيولة لدى المصرف محل المراجعة مما يساعد في التعرف على وجود شك في مقدرة المصرف على الاستمرار مما يساعد في تقليل المخاطر المحتملة؛ يرى المبحوثين أن اختلال الهيكل الوظيفي بالمصرف من أكبر المهددات التي تعمل على انهيار المصرف؛ أمن المبحوثين في المقابلات الشخصية التي تمت على ضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر بالمصارف؛ المراجعة التحليلية تساهم في تحسين جودة عملية المراجعة وذلك عن طريق اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها؛ عدم الاهتمام بتدريب العاملين في المصرف يزيد من مخاطر التشغيل؛ تنوع تخصصات موظفي إدارة المخاطر يساعد على تفادي المخاطر المصرفية مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

– دراسة علاء الدين عبد المجيد قسم السيد، (سنة 2017) بعنوان: "دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة عينة من المصارف في السودان)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: دراسة وتحليل دور أنظمة الرقابة الداخلية الموجود حاليا في المصارف في السودان ودوره في الحد من المخاطر المصرفية؛ إبراز نقاط الضعف الموجودة في عملية الرقابة الداخلية وسبل تطويرها؛ التأكد من دور أنظمة الرقابة الداخلية وتفعيله؛ الوصول إلى كيفية بناء نظام رقابي داخلي سليم ومتكامل.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: هنالك تطور ملموس في عملية الرقابة الداخلية في المصارف محل الدراسة والتي كانت تعتمد على الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية والخارجية في السابق؛ هنالك علاقة طردية مباشرة بين اهتمام مجالس الإدارة والإدارة العليا بالمشاركة والإشراف على تفعيل دور الرقابة الداخلية في المصرف ووعي العاملين به بماهية المخاطر وأهمية الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المصرف من حيث كفاءة وفعالية العمليات ومصداقية التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة التي تقرها الدولة والمصرف المركزي؛ تتفق معظم المصارف على أنها تواجه مشاكل ومعوقات كبيرة في تطبيق نظام رقابة فعال وذلك لأسباب كثيرة أهمها ضعف التوعية بماهية ومفاهيم الرقابة

[1] علاء الدين عبد المجيد قسم السيد، **دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة عينة من المصارف في السودان)**، رسالة ماجستير في البنوك والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.

الداخلية من منظور حديث شامل والذي يعني أن لكل فرد في المصرف دور في عملية الرقابة الداخلية ولا توجد جهة واحدة كفيلة للقيام بكامل العملية وضمان فعاليتها؛ عدم وجود خطط ملائمة تستجيب لتحقيق عمل الرقابة الداخلية في المصارف يزيد من احتمالية تعرضها للمخاطر بنسبة كبيرة لأن التغيرات تحدث بسرعة كبيرة؛ طلب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي يساهم في كشف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية؛ تلتزم المصارف بقوانين المصرف المركزي وسياسات الدولة الخاصة بمحاربة غسل الأموال؛ التقنيات المستخدمة في المصارف ليست بالتطور الكافي الذي يسهم في فعالية الرقابة الداخلية من حيث فصل المهام ومنع التلاعب في القيود والحسابات وجودة الخدمات.

– دراسة شادي صالح البجيرمي، (سنة 2011) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة؛ معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة؛ معرفة ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين آراء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية العامة وبين آراء قسمي المالية والتدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة حول مساهمة التدقيق في إدارة المخاطر؛ معرفة ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين آراء قسم التدقيق الداخلي وبين آراء قسم المالية في المصارف السورية حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية حيث: لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر، لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر، لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر؛ يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة، حيث أنه يساهم في جميع مراحل وخطوات هذه العملية كما يلي: يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر، يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر، يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر؛ يوجد فروق جوهرية لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها؛ لا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية في كل

[1] شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.

من المصارف العامة والخاصة؛ يوجد عدد من المصارف العامة تأخرت في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي والفصل بينه وبين قسم الرقابة الداخلية؛ يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة على شكل مقالات علمية

أولا: دراسة "المكي معتوق سعود & حميدة المحجوب" و"حافظ حميد سلوان"

– دراسة المكي معتوق سعود & حميدة المحجوب، (سنة 2017) بعنوان: "إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا (من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التعرف على ماهية إدارة المخاطر وأهميتها في المؤسسات وعلاقتها بالمراجعة الداخلية؛ دراسة مدى توفر المتطلبات اللازمة لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا؛ محاولة تقديم التوصيات التي من شأنها تسليط الضوء على ضرورة اهتمام إدارة المؤسسة بوظيفة المراجعة الداخلية لتتماشى مع تطورات هذه الوظيفة، وبما يساعدها في إنجاز أعمالها على أحسن وجه.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: إن المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية يدركون بشكل كبير أهمية إدارة المخاطر في المصارف؛ تتوفر لدى المصارف المتطلبات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر بشكل متوسط، وبالتالي تتوفر لدى المصارف إمكانية لتطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر.

– دراسة حافظ حميد سلوان، (سنة 2014) بعنوان: "مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر"[2]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد

[1] المكي معتوق سعود & حميدة المحجوب، إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا (من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية)، مقال منشور في **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد 5، عدد خاص، مارس 2017، ص ص: 61-80.

[2] حافظ حميد سلوان، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر، مقال منشور في **مجلة المنصور**، كلية المنصور الجامعة، العراق، العدد 22، ديسمبر 2014، ص ص: 23-58.

مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها؛ معرفة مدى إدراك المدقق الداخلي في المصرفين عينة البحث لأهمية إدارة المخاطر؛ توضيح مسؤولية ودور التدقيق الداخلي في مصرفيين عينة البحث لنجاح ادارة المخاطر؛ بيان مدى كفاءة وفاعلية والتزام التدقيق الداخلي بتطبيق المعايير والارشادات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، أو لجنة بازل للرقابة المصرفية للمصرفيين عينة البحث؛ إجراء مقارنة بين المصرفيين أحدهما تابع للحكومة (مصرف الرشيد) والآخر تابع للقطاع الخاص (المصرف المتحد للاستثمار) لبيان مدى التزامهما لتطبيق مبادئ ومعايير إدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: أظهرت النتائج العملية للدراسة أن الأوساط الحسابية متقاربة للمصرفيين فيما يخص بذل العناية المهنية من قبل المدققين الداخليين يساهم في توفير معلومات موثقة وملائمة وبالوقت المناسب عن كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية الخاصة بالمخاطر التشغيلية أو المالية أو غير ظاهرة في الميزانية؛ أظهرت النتائج العملية للدراسة ضعف إجراءات تبادل نظام المعلومات للمصرفيين عينة البحث ما بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لتقييم كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة فيما يخص المخاطر المالية والالتزام وغيرها؛ أظهرت نتائج الدراسة المقارنة للمصرفيين عينة البحث لا توجد فروق معنوية فيما يخص الإجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند فحص وتقييم إدارة المخاطر بينما توجد فروق معنوية فيما يخص دور المدقق في دعم ونجاح إدارة المخاطر؛ ضعف إجراءات تبادل نظام المعلومات للمصرفيين عينة البحث ما بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لتقييم كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة فيما يخص المخاطر المالية والتشغيلية والالتزام بها؛ يقدم التدقيق الداخلي في المصرفين عينة الدراسة تقاريره إلى مجلس الإدارة عن أداء وتقييم إدارة المخاطر والتوصيات وفقا للمعايير المهنية للتدقيق؛ التزام المدققين الداخليين في المصرف عينة البحث بالمعايير المهنية اللازمة لتطبيق مبادئ إدارة المخاطر؛ اعتماد مبدأ الشفافية والدورية من قبل مدير التدقيق الداخلي في مناقشة فعالية وكفاءة إدارة المخاطر مع مجلس الإدارات وتحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها.

ثانيا: دراسة "حسين أحمد حسين & عابد حسن رشيد" و"صلاح نوري خلف & نافع حسين علي"

– دراسة حسين أحمد حسين & عابد حسن رشيد، (سنة 2016) بعنوان: "انعكاسات ومعطيات التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية (دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المصارف في محافظة دهوك)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية:

[1] حسين أحمد حسين & عابد حسن رشيد، انعكاسات ومعطيات التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية (دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المصارف في محافظة دهوك)، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 12، العدد 35، 2016، ص ص: 129-146.

مساعدة المصارف التجارية في محافظة دهوك في التعرف على أنماط المخاطر المصرفية؛ إظهار دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في مصارف محافظة دهوك.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: جميع إدارات المصارف تعمل على تعيين مراجعا مستقلا خارجيا للحسابات من ذوي المؤهلات والخبرة لمراجعة حسابات المصارف؛ نظام التدقيق الداخلي المعمول به في مصارف محافظة دهوك قد اشتمل على الإجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف؛ البيانات المالية والمحاسبية التي تقدم للمدققين الداخليين في مصارف محافظة دهوك تعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال الفترة الخاضعة للتدقيق؛ البيانات والحسابات الختامية لإدارة المصارف في محافظة دهوك قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية والتشريعات المعمول بها في إدارات المصارف العراقية وطبقا لقانون البنك المركزي العراقي وقانون الشركات؛ وجود تعاون بين المدققين الداخليين وإدارات المصارف لتفعيل نظام الرقابة الداخلية؛ وجود شعور من قبل المدققين الداخليين بأهمية دورهم في الحد من المخاطر المصرفية.

– دراسة صلاح نوري خلف & نافع حسين علي، (سنة 2018) بعنوان: "دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية (إطار مقترح انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية)"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: التأكيد على أهمية ودور المدقق الخارجي في تقييم إجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛ تحديد أنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العراقية وكيفية تجنبها وتقييمها وفق المؤشرات لبعض من المخاطر المصرفية؛ إبراز دور المدقق الخارجي في الرقابة على إدارة المخاطر في المصارف العراقية؛ تسليط الضوء على التشريعات وتوصيات لجنة بازل 2 في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي؛ اقتراح أنموذج إختبار وتدقيق إدارة المخاطر على القطاع المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: لم تقم بعض المصارف باستحداث وحدات تنظيمية لإدارة المخاطر مستقلة تمارس نشاطها على وفق توصيات لجنة بازل 2؛ انخفاض مستوى فاعلية الضوابط الرقابية بصورة مشتركة للمخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، المخاطر التشغيلية)؛ مستوى فاعلية الضوابط الرقابية (متوسط) بصورة مشتركة للمخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، المخاطر التشغيلية)؛ تواجه المصارف عينة البحث

[1] صلاح نوري خلف & نافع حسين علي، دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية (إطار مقترح انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية)، مقال منشور في **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 13، العدد 43، الفصل الثاني 2018، ص ص: 58-79.

مخاطر عالية للائتمان في ضوء قياس المؤشرات (نسبة الموجودات غير العاملة إلى مجموع القروض، صافي الديون المعدومة إلى مجموع القروض)؛ تواجه المصارف عينة البحث مخاطر عالية للسيولة في ضوء قياس المؤشر (صافي القروض إلى إجمالي الودائع) وذلك لتوجهات المصارف على منح القروض ذات السيولة النقدية القليلة؛ تواجه المصارف عينة البحث مخاطر عالية لرأس المال في ضوء قياس المؤشرات (رأس المال الأساس إلى مجموع الموجودات، رأس المال الأساس إلى الموجودات الموزونة بالمخاطر)؛ نتائج قياس مؤشرات مخاطر رأس المال للمصارف الحكومية عينة البحث أعلى من نتائج قياس مؤشرات مخاطر رأس المال للمصارف الخاصة، في ضوء قياس المؤشرات (رأس المال الأساس إلى مجموع الموجودات، رأس المال الأساس إلى الموجودات الموزونة بالمخاطر)؛ لا يمتلك مراقبي الامتثال في المصارف المحلية المعرفة العلمية والخبرة الكافية بمقررات لجنة بازل الدولية الحديثة المتعلقة بالمخاطر المصرفية وإدارتها والحد منها؛ لا يمتلك مراقب الامتثال في المصارف المحلية الاستقلال والحيادية الكافية لإبداء الرأي وفي تقييم البنية الأساسية لإدارة المخاطر لدى المصارف وقدراتها في تحديد وقياس المخاطر؛ ضعف نظام الرقابة الداخلية في متابعة ورقابة المخاطر المصرفية لعدم توافر الكفاءات اللازمة والكفؤة للقيام بالعملية في المصارف المحلية؛ لا يقوم المدقق الخارجي في بعض المصارف في تحديد وتقييم خطر الرقابة ومن ثم الخطر الطبيعي وخطر الأعمال.

ثالثا: دراسة " Ümit Gücenme GENÇOĞLU, Gülsün İŞSEVEROĞLU & "Yasemin ERTAN

– دراسة Ümit Gücenme GENÇOĞLU, Gülsün İŞSEVEROĞLU & Yasemin ERTAN، (سنة 2011) بعنوان: " BANK AUDITS AND RISK MANAGEMENT IN TURKEY"[1]:

للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وسليمة تجيب بكل موضوعية عن جميع تساؤلات البحث وتأكد أو تنفي الفرضيات التي إنطلق منها البحث، فقد سعى هذا الأخير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التالية: تحديد الوضع الحالي لمراجعة الحسابات المصرفية في البنوك التركية؛ بيان دور التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وإدارة المخاطر في تجنيب البنوك التركية للمشاكل الرئيسية للقطاع المصرفي وبالتالي تفادي الأزمات المصرفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تضمن البحث عرضا لمختلف الأدبيات، وقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية: الشرط الأساسي لنظام اقتصادي سليم هو استخدام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر في البنوك؛

[1] Ümit Gücenme GENÇOĞLU, Gülsün İŞSEVEROĞLU & Yasemin ERTAN, BANK AUDITS AND RISK MANAGEMENT IN TURKEY, Article published in **INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE STUDIES**, Center for Political, Economic and Social Studies, Turkey, Volume 3, Number 1, 2011, pp : 239-250.

يجب على البنوك التركية أن يكون لديها نظام تدقيق داخلي ويتطلب عمليات تدقيق مستمرة للمدققين جنبا إلى جنب مع التفتيش الدوري؛ باستخدام عمليات التدقيق المهنية، يمكن تحديد أوجه القصور في البنوك التركية ومعالجتها بشكل مناسب؛ يمكن للبنوك التركية من خلال التدقيق الدوري الفعال تحقيق مدخرات مالية وتوليد الأرباح؛ إن أهم معيار كفاية للبنوك التركية هو قياس المخاطر المصرفية والإدارة الفعالة لهذه المخاطر في سياق عمليات التدقيق الموجهة نحو المخاطر.

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

بعد إستعراضنا لمختلف الدراسات التي تناولت الموضوع من إحدى زواياه وجزئياته (التدقيق، المخاطر أو كلاهما معا)، سوف نحاول الآن مناقشة وتقييم محتواها وكذا إعطاء ما يميز دراستنا الحالية عنها.

المطلب الأول: مناقشة وتلخيص نتائج الدراسات السابقة

لقد إستفاد الباحث من هذه الدراسات من عدة جوانب كالجانب المنهجي للبحث وكذا بعض الأساليب الرياضية والإحصائية والنماذج المستعملة في مثل هذه الدراسات، كما اعتمد الباحث على أهداف ونتائج هذه الدراسات عند صياغة فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى التزود بالمراجع التي لم تكن معروفة لدى الباحث. ومن خلال عرضنا للدراسات السابقة في المبحثين السابقين، سواء الدراسات الجزائرية بشتى اللغات في المبحث الأول والدراسات الأجنبية بشتى اللغات في المبحث الثاني، تم تقسيم الدراسات إلى ثلاثة مجموعات، أجمعت وركزت المجموعة الأولى من الدراسات (في كلا المبحثين) على التدقيق في المؤسسات البنكية من كل الجوانب لاسيما تدقيق العمليات البنكية، بينما ركزت المجموعة الثانية من الدراسات (في كلا المبحثين) على المخاطر البنكية وإدارتها في المؤسسات البنكية، بينما ركزت المجموعة الثالثة من الدراسات (في كلا المبحثين) على تأثير التدقيق في المؤسسات البنكية على إدارة المخاطر البنكية، وسوف نناقش في هذا المطلب كل تلك المجموعات.

الفرع الأول: مناقشة الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة

أولا: مناقشة الدراسات الجزائرية التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة

لقد قمنا بعرض مجموعة من الدراسات الجزائرية من مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية، على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية ومقالات علمية تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة، والمقدر عددها ب 34 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2002 إلى سنة 2020، منها 17 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2002 إلى سنة 2020 تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية، و17 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2009 إلى سنة 2020 تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية.

لقد تطرقت الدراسات الجزائرية السابقة التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص عمليات التدقيق المطبقة على أعمال ووظائف المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية؛
- دور التدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية باتفاقيات بازل؛

- التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المؤسسات البنكية؛
- التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي؛
- التدقيق المحاسبي البنكي والمالي في إطار المعايير والمتغيرات الدولية؛
- الرقابة البنكية على عمليات البنوك التجارية؛
- دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات البنكية؛
- الحماية القانونية للعمليات البنكية من خلال تشريعات البنك المركزي لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك؛
- دور التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال؛
- دور اللجنة البنكية في الرقابة على العمليات البنكية؛
- الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية؛
- النظام المعلوماتي للرقابة اليومية على العمليات البنكية؛
- دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمة البنكية من وجهة نظر موظفي البنك؛
- تدقيق بعض العمليات البنكية كالقروض البنكية وعمليات التجارة الخارجية.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات عمليات التدقيق المطبقة ضمن المؤسسات البنكية وعلى مختلف الأعمال والأنشطة التي تقوم بها، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المتعددة والمختلفة والتي تخص التدقيق في البنوك نجد:

- التعرف على التدقيق وأهدافه وأنواعه وكذلك المعايير المتعارف عليها التي يعمل بموجبها؛
- التعرف على متطلبات تطبيق ونجاح الحوكمة السليمة في البنوك؛
- معرفة الهيئات التابعة للجنة المصرفية والمكلفة بإنجاز وتنفيذ الرقابة؛
- التعرف على متطلبات فعالية التدقيق الداخلي وشروط نجاحه في البنوك؛
- معرفة الصلاحيات التي تملكها اللجنة المصرفية في حالة إثبات أي مخالفة؛
- التعرف على التدقيق في المؤسسات البنكية بشكل عام والتدقيق الداخلي البنكي بشكل خاص؛
- دراسة نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمراجع المختلفة له؛
- التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- التطرق للإطار التشريعي والتنظيمي العام المحدد للرقابة والتدقيق في البنوك؛
- إيضاح أسس حوكمة البنوك ودور المراجعة الداخلية حيالها باعتبارها إحدى عناصرها الرئيسية؛
- التعرف على دور المراجعة الداخلية في مكافحة عمليات غسيل الأموال؛
- ابراز الدور الكبير الذي يلعبه التدقيق البنكي في دعم إلزام البنوك باتفاقية بازل البنكية؛

- التعريف بماهية التقييم الذاتي للرقابة البنكية واجراءات تطبيقه؛
- التعرف على نظام الرقابة الداخلية المطبق على العمليات البنكية؛
- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتسليط الضوء على ما يقدمه للمراجع الداخلي وكذلك مدى الاعتماد عليه؛
- التأكيد على أهمية الرقابة الدائمة للجهات الرقابية على القطاع المصرفي؛
- التناسق بين إجراءات المراجعة الداخلية المطبقة في البنوك ومعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية؛
- الربط بين نظرية وممارسة التدقيق بشكل عام، وتدقيق القطاع المصرفي بشكل خاص، وخاصة الإئتمان؛
- إعطاء عرض عن المراجعة الداخلية بجميع قواعدها وأسسها وكذا الوسائل والأدوات المستعملة فيها؛
- بيان الدور الذي تقوم به معايير التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك التجارية؛
- توضيح أهمية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لصالح البنك، ومدى ضرورة توفر خدماتهما معاً في البنك؛
- بيان دور وأهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على الذمة المالية وتحسين الأداء على مستوى البنوك التجارية؛
- توضيح أهمية وفائدة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البنوك؛
- بيان دور تأثير الالتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي على تحقيق أهداف حوكمة البنوك التجارية؛
- تحديد مجالات وأوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البنوك؛
- التعرف على منهجية التدقيق الداخلي داخل البنوك وفق المعايير الدولية للتدقيق؛
- تقديم المقترحات التي من شأنها زيادة درجة اعتماد كل من المراجع الداخلي والخارجي على عمل الأخر؛
- عرض وبيان أنواع الرقابة البنكية؛
- معرفة كفاءة أو عدم كفاءة أنظمة الرقابة في البنوك، لاسيما فعالية عملية التدقيق في العمليات البنكية؛
- تحديد الإطار القانوني لعمل اللجنة المصرفية؛
- تحديد كيفية تشكيل وسير عمل اللجنة المصرفية بما يكفل استقلاليتها؛
- توضيح أهمية المراجعة المحاسبية والمالية في المؤسسات البنكية؛
- بيان مدى إلتزام البنوك التجارية بمعيار الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛
- معرفة الوسائل التي تتوفر عليها اللجنة المصرفية من أجل معاينة المخالفات؛
- التعرف على العمليات البنكية التي تباشرها البنوك وكيف تتم الرقابة والتدقيق عليها.

لقد تطرقت الدراسات الجزائرية السابقة التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص المخاطر المحيطة بأعمال ووظائف المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك الإسلامية؛
- دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة البنكية؛

- إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع البنكي؛
- إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية؛
- تطوير نموذج للإنذار المبكر من خطر الإفلاس في البنوك وفق تحليل الشبكات العصبية الإصطناعية؛
- فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان؛
- أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية؛
- مراقبة التسيير وإدارة المخاطر في البنوك التجارية؛
- آليات إرساء الحوكمة البنكية لتفعيل إدارة مخاطر القروض؛
- إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)؛
- دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية؛
- إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل؛
- دور سياسة رأس المال للبنوك التجارية في تدنية المخاطر المصرفية؛
- دور إدارة مخاطر الائتمان البنكي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية؛
- تطبيق مقررات لجنة بازل 3 من طرف المنظومة البنكية؛
- إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل؛
- أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية؛
- المخاطر البنكية المحيطة بالأنظمة البنكية الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية؛
- إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الإلكترونية؛
- البنوك الجزائرية ومدى تقيدها بالأحكام الدولية الخاصة بإدارة المخاطر؛
- خارطة المخاطر التشغيلية، كوسيلة تقييم وتحكم في المخاطر التشغيلية على مستوى البنوك؛
- إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات موضوع المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية وبمختلف الأعمال والأنشطة التي تقوم بها، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المختلفة والمتعددة والتي تخص المخاطر في البنوك نجد:

- التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، ودراسة طرق إدارتها؛
- بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة المخاطر في المصارف وفق الإدارة الحديثة للمخاطر؛
- تحديد المخاطر المصرفية التي تتعرض لها مختلف البنوك التجارية وإبراز تلك الأكثر تهديدا للبنوك؛
- تقييم استراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبناها البنوك التجارية والتي تهدف إلى اتخاذ قرارات سليمة في البنوك؛

- دراسة إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك الإسلامية، ومدى تطابق هذه العملية مع المفاهيم النظرية؛
- تحديد سياسات إدارة المخاطر المنتهجة بصفة عامة في أعقاب تداعيات الأزمة المالية 2007-2008؛
- مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية لتطوير إدارة المخاطر لديها؛
- إبراز وتقدير وقياس ومعالجة المخاطر البنكية حسب نوعها وبالطرق المختلفة؛
- إبراز الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الدولية ولجنة بازل للرقابة البنكية في مجال إدارة المخاطر البنكية؛
- تحديد الكيفية التي يتم بها توظيف نظم الرقابة البنكية من أجل سير أحسن لإدارة المخاطر المصرفية؛
- تحديد المقومات اللازمة في البنوك لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في إتفاقية بازل لتحديد وقياس المخاطر؛
- بيان مدى استخدام الأساليب والطرق الكمية في تحليل المخاطر، واتخاذ القرارات الإدارية بالبنك؛
- إبراكيفية تسيير المخاطر البنكية بصورة أمثل خصوصا في ظل التحولات المالية العالمية؛
- التعرف على نظم الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك وتقييم قدرتها في رصد وقياس المخاطر المحتملة والمتوقعة؛
- إبراز المساهمة الذي يمكن أن تلعبه الأساليب الكمية في حل المخاطر التي تواجه البنك ومن ثم اتخاذ القرارات؛
- تحديد أثر إدارة المخاطر على أداء وكفاءة البنك؛
- معرفة أهمية كل أداة من الأدوات المستعملة في مراقبة التسيير في البنوك وإسقاطها على كل الأخطار؛
- إبراز أهمية تطبيق الأساليب الكمية في إدارة المخاطر المصرفية مع إمكانية تعديلها بما يتناسب معها؛
- البحث عن أحسن الأساليب من أجل إدارة أحسن للمخاطر المالية؛
- الإطلاع على الدور الذي تقوم به لجنة بازل في بلورة المبادئ والقواعد الاحترازية التي تحد من مخاطر؛
- إبراز أهمية تطبيق نموذج Z-SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في المصارف؛
- إبراز أهمية تطبيق RAROC وهو مقياس العائد على رأس المال المعدل بالخطر في المصارف؛
- إبراز أهمية تطبيق نموذج VaR في المصارف؛
- التعرف على أنظمة وآليات إدارة البنوك لمخاطرها البنكية، وذلك وفق تعليمات البنك المركزي؛
- تطوير نموذج تنبؤي قادر على الإنذار المبكر من خطر الإفلاس الذي يمكن أن تتعرض له البنوك التجارية؛
- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك؛
- عرض لأهم الأسباب المؤدية لمخاطر الائتمان البنكي؛
- معرفة نوع العلاقة والأثر بين إدارة المخاطر الصيرفة الإلكترونية والخدمة البنكية الإلكترونية؛
- بيان أهمية التقييم والقياس الكمي الدقيق للمخاطر كجزء جوهري من أنظمة إدارة المخاطر الفعالة؛
- البحث عن السبل التي تمكن البنوك من زيادة دقة تنبؤها بمخاطر الائتمان من خلال عرض الأساليب الحديثة؛
- بيان أثر رأس المال على درجة المخاطرة المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية؛
- تحديد متطلبات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية الملائمة لتقييم وقياس المخاطر وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛
- عرض أسلوب التحليل التمييزي الذي يتخذ التحليل المالي قاعدة له، ويساهم في تخفيض مخاطر الائتمان؛

- معرفة تكييف متطلبات الملاءة للبنوك وفقا للنظم الاحترازية مع التركيز على بازل 3؛
- إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية؛
- إبراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية؛
- عرض طرق تسيير المخاطر والرقابة وفقا لاتفاقية بازل 3؛
- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية كأسلوب لإدارة المخاطر البنكية؛
- إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك كافة؛
- معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين معايير اتفاقية بازل 3 والنظم الاحترازية المطبقة على المنظومة البنكية؛
- إظهار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في ترقية الأنظمة المصرفية عامة وإدارة المخاطر خاصة؛
- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية؛
- إظهار أهمية تنفيذ خارطة المخاطر للتحكم والسيطرة على المخاطر وتحسين جودة الرقابة وأداء البنك؛
- عرض مبادئ بازل II ومؤشرات وطرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية؛
- معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها؛
- تحديد الأسباب المؤدية إلى حدوث المخاطر البنكية والمالية.

ثانيا: مناقشة الدراسات الأجنبية التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة

لقد قمنا بعرض مجموعة من الدراسات الأجنبية من مختلف المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية عبر العالم، على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية ومقالات علمية تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة، والمقدر عددها ب 23 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2004 إلى سنة 2018، منها 10 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2004 إلى سنة 2017 تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية، و13 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2008 إلى سنة 2018 تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية.

لقد تطرقت الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص عمليات التدقيق المطبقة على أعمال ووظائف المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامي؛
- العمليات البنكية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل؛
- مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية؛
- مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية؛
- التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتأثيره في مكافحة عمليات غسل الأموال؛

- دور إدارات التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية؛
- العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق؛
- برنامج تدقيق مقترح لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) في المؤسسات البنكية؛
- مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المؤسسات البنكية.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات عمليات التدقيق المطبقة ضمن المؤسسات البنكية وعلى مختلف الأعمال والأنشطة التي تقوم بها، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المختلفة والمتعددة والتي تخص التدقيق في البنوك نجد:

- إعطاء وصف شامل لدور التدقيق الداخلي في هيكل الحوكمة البنكية باعتباره أحد عناصره الرئيسة؛
- التعرف على مهام ووظائف لجان المراجعة في البنوك؛
- التعرف على أهمية دور التدقيق الداخلي لكونه الأساس الذي ترتكز عليه الحوكمة البنكية؛
- التعرف على مدى التزام لجان المراجعة في البنوك بتطبيق المهام والمسئوليات المنصوص عليها؛
- الوقوف على مدى تأثير الاستقلالية في إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة البنكية؛
- قياس مدى تطبيق المؤسسات البنكية لمبادئ الحوكمة للمساعدة في تطوير أدائها؛
- التعرف على مدى تمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة التي تؤهلها للقيام بدورها؛
- التعرف على مدى التزام نظم الرقابة في المصارف بمبادئ بازل لإظهار الجوانب الايجابية فيها ومحاولة تعزيزها؛
- الوقوف على أهمية التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني في تعزيز العلاقة بينهما؛
- التعرف على آليات عمل لجان المراجعة في البنوك؛
- الوقوف على مفهوم وأنواع وأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية؛
- الوقوف على دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي؛
- التعرف على أثر وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي؛
- التعرف على نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية؛
- دراسة مدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية؛
- توضيح أثر وأوجه التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
- التعرف على معايير التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك الإسلامية؛
- التعرف على مدى تأثير تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال؛
- التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية؛
- التعرف على الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات الحوكمة؛

- إبراز دور لجنة التدقيق في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
- الوقوف على دور لجان المراجعة وبيان أثرها في تفعيل مبادئ الحوكمة؛
- توضيح أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
- اقتراح برنامج تدقيق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية.

لقد تطرقت الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص المخاطر المحيطة بأعمال ووظائف المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية من خلال معيار بازل II؛
- دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع البنكي؛
- أثر إستخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر البنكية؛
- دور الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في البورصة؛
- الإفصاح المحاسبي عن المخاطر البنكية ودوره في الرقابة عليها؛
- إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الإئتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك؛
- استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؛
- تحليل المناهج الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية؛
- أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء المالي والتشغيلي في المؤسسات البنكية؛
- أثر آليات الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية وأداء البنوك؛
- آليات الحوكمة البنكية ودورها في تخفيض مخاطر التشغيل؛
- إدارة المخاطر التي يتحملها العميل في البنوك والتأمين؛
- الحوكمة البنكية في ظل الرقابة المالية ودورها في الحد من المخاطر البنكية؛
- دراسة مقارنة لممارسات إدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات موضوع المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية وبمختلف الأعمال والأنشطة التي تقوم بها، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المختلفة والمتعددة والتي تخص المخاطر في البنوك نجد:

- مساعدة المصارف في التعرف على المخاطر وكيفية تجنبها قدر الإمكان؛
- تقييم تأثير إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة على ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية؛
- التعرف على ما يضيف نظام التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية إلى البنوك؛

- التعرف إلى مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي؛
- بيان تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل على مستوى مخاطر الائتمان المصرفي؛
- التعرف على دور آليات الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التشغيل بالمصارف؛
- التعرف على المخاطر الثلاثة (الإئتمانية، السوقية والتشغيلية) التي وردت في المعادلة التي أقرتها لجنة بازل؛
- التعرف إلى دور لجنة إدارة المخاطر في تطوير إدارة المخاطر في البنوك المدرجة في البورصة؛
- العمل على هندسة نموذج لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؛
- التحقيق في تقنيات قياس المخاطر وأدوات تخفيف المخاطر المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية والتقليدية؛
- التعرف على أساليب التحليل الائتماني للعملاء طالبي الائتمان لتقليل المخاطر المصرفية؛
- وضع إطار للإفصاح والشفافية عن المخاطر الإئتمانية وإختبار تأثيره على جودة التقارير المالية؛
- تقليل المخاطر المصرفية بهدف حماية المصارف من ظاهرة الديون المتعثرة؛
- إلقاء الضوء على ماهية الائتمان المصرفي وأنواعه ومحددات القرار الائتماني؛
- توعية متخذي القرار الاقتصادي والسياسي باستكشاف محددات المخاطرة الزائدة للبنوك؛
- بيان دور استخدام المؤشرات المالية للتحليل الائتماني من قبل المصارف كأسلوب معتمد لتقليل المخاطر؛
- تقييم فاعلية آليات الرقابة على سياسة الائتمان المتبعة في البنوك؛
- دراسة العلاقة الهامة والحيوية بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية إدارة ورقابة هذه المخاطر؛
- دراسة سلوك المهنيين في قطاع التجزئة المصرفية التي لها تأثير على المخاطر التي يتحملها الزبون؛
- بيان أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية باعتباره خطوة هامة تسبق إدارة المخاطر؛
- بيان مفهوم وأنواع مخاطر التشغيل في البيئة المصرفية؛
- تسيير المخاطر البنكية بأكثر فاعلية وفقًا للمعايير الدولية؛
- تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر على المصارف الإسلامية؛
- تحليل ومقارنة حجم ومدى ممارسات الإفصاح للبنوك الإسلامية والتقليدية بشأن إدارة المخاطر؛
- التعرف على مخاطر الائتمان ووسائل الحد منها ودور السلطات الرقابية في ذلك.

ثالثا: ملخص أهم نتائج الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة

بالرغم من تعدد وتنوع وإختلاف عناوين مواضيع الدراسات السابقة، الجزائرية والأجنبية، والتي تناولت موضوع التدقيق في المؤسسات البنكية، إلا أنها خلصت كلها بمجموعة من النتائج الجوهرية الكلية والجزئية والتي تخص عمليات التدقيق الممارسة في وعلى المؤسسات البنكية، وكلها تهدف إلى تكريس وتجسيد أسس الرقابة الشاملة والفعالة على أعمال وأنشطة المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك النتائج نجد:

- تتمتع لجان المراجعة بالعديد من الصلاحيات، حيث تستطيع الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والبيانات الخاصة بالبنك وكذلك الحصول على أية معلومات من الإدارة، وأنها تستطيع استدعاء أي عضو؛
- تقوم معايير العمل الميداني للتدقيق البنكي بإعطاء المدقق دليل عملية الفحص والتحقق عن الأدلة والقرائن التي يدعم بها رأيه الفني في فقرة التقرير في مدى سلامة الأحداث الاقتصادية التي قام بها البنك من عدم ذلك؛
- على المدقق الداخلي عند تدقيقه للبنوك أن يعتمد على أدلة الإثبات من المصادر الداخلية والخارجية للبنك؛
- تساهم المراجعة الداخلية بشكل جيد في تقييم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بمكافحة غسيل الأموال في البنوك؛
- المراجعة البنكية، في إطار الإصلاح البنكي، تستدعي وجود نظام فعال للتسيير؛
- تكتسب وظيفة التدقيق أهمية كبيرة في البنوك، حيث يتمثل دورها في توفير ضمانات أو تأكيدات موضوعية لمجلس إدارة البنك وإدارته على فعالية نظام الرقابة الداخلية وحسن سير العمليات البنكية والحوكمة؛
- تبين أن لدى لجان المراجعة في البنوك آليات عمل معينة، وذلك من خلال وجود ميثاق مكتوب يحدد مهام تلك اللجان ومصادق عليه من قبل مجلس الإدارة؛
- إن معايير التقرير عند تدقيق البنوك التجارية لا تختلف عنها عند تدقيق مؤسسات أخرى؛
- الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي يعمل على تحقيق أهداف حوكمة البنوك؛
- الرقابة الداخلية هي عملية ينفذها مجلس الإدارة والمديرين والموظفين في منظمة تهدف إلى توفير ضمانات معقولة لتحقيق وتحسين العمليات، الموثوقية للمعلومات المالية، الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها؛
- يقع على التدقيق مسؤولية تقديم معلومات دقيقة ومحايدة عن الآثار الفعلية والمحتملة لكافة عمليات البنك؛
- التدقيق وظيفة وقائية وضرورية لتحسين وتقييم نظم المعلومات المستخدمة واحترام صحيح للإجراءات الداخلية والقوانين المعتمدة وكذلك المحافظة على الذمة المالية وأصول البنك؛
- إن مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية)؛
- الرقابة هي عملية إدارية بحتة هدفها التأكد من أن البنوك تحترم القواعد والأحكام السارية المفعول؛
- الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية يعمل على تحقيق أهداف حوكمة البنوك؛
- الرقابة الداخلية هي عمل الجميع، سواء كانوا داخليين أو خارجيين (مدققين خارجيين، إلخ) في البنك؛
- تتمتع لجنة التدقيق بالعديد من الصلاحيات ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به من مهام منوطة بها؛
- يجب أن تكون وظيفة التدقيق مستقلة عن الوظائف التنفيذية للبنك وأن ترتبط مباشرة بالإدارة العليا له، وهذا من أجل ضمان إصدار آراء موضوعية وحيادية يمكن لها أن تساهم في تحسين أوضاع البنك؛
- هناك مسؤولية ملقاة على عاتق مدقق الحسابات الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك؛
- الرقابة على النشاط البنكي يجب أن تمتد إلى هيئات أخرى، كمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، وألا تنحصر فقط في اللجنة المصرفية ومحافظي الحسابات؛

- لمبادئ أخلاقيات الأعمال للمدققين الداخليين دور فعال في تحقيق أهداف حوكمة البنوك؛
- تتطلب عملية إنشاء نظام رقابة داخلية بالبنك تحديد المهمة، وعوامل النجاح، معرفة القواعد الواجب مراعاتها؛
- قامت لجنة بازل بوضع قواعد عامة تمثل حد أدنى للوصول إلى رقابة بنكية فعالة، ركزت على تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات الرقابية في الدول، لإيجاد نوع من القواعد الرقابية والإشرافية الموحدة في مختلف الدول؛
- ينحصر التدقيق الداخلي في البنك أساسا في تدقيق العمليات البنكية ومختلف الأنشطة داخل البنك؛
- يجب أن يكون هناك تكامل بين المدقق الداخلي والخارجي، فيما يتعلق بمكافحة ومنع عمليات غسل الأموال؛
- إن مجال الرقابة يجب أن يمتد حتى إلى فروع البنوك المقيمة بالخارج وكذا البنوك الأجنبية العاملة بالدولة؛
- يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف الرقابية، التي تهتم بتقييم مدى كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية؛
- هناك عدة مناهج وخطوات لإنجاز مهمة التدقيق الداخلي كنهج المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخليين؛
- تعتبر خريطة المخاطر من أدوات تسيير المخاطر والتحكم فيها في المؤسسات البنكية؛
- ضرورة الإشراف الكافي للجنة التدقيق للبنك على مديرية التدقيق الداخلية؛
- إن التكامل بين التدقيق الداخلي الخارجي يساهم في تحديد المخاطر التي تواجه البنك في وحدة غسيل الأموال؛
- ضرورة وجود النظام الإلكتروني في الرقابة على بعض العمليات البنكية؛
- تعد المعايير المهنية للتدقيق بمثابة مرشد يستند عليه المدقق أثناء مزاولة نشاطه؛
- تنقسم مهمة التدقيق الداخلي إلى ثلاث مراحل، مرحلة الإعداد، ثم التنفيذ وأخيرًا الانتهاء وإعداد التقرير؛
- ضرورة التدقيق والرقابة على البنوك من طرف البنك المركزي؛
- يجب على المدقق الداخلي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد نقاط الضعف ومعالجتها؛
- إن متابعة تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة في البنوك؛
- النظام الإلكتروني يمكن المسؤولين من الرقابة والحصول على التقارير اليومية عن العمليات البنكية اليومية؛
- تتم عملية التدقيق الداخلي وفق منهجية تسمح بجمع الأدلة اللازمة من أجل إصدار رأي فني محايد؛
- تتم عمليات الرقابة والتدقيق عبر كافة مستويات الهيكل التنظيمي للبنك؛
- ضرورة وجود تطبيق ومعرفة للتدقيق الداخلي والمعايير الدولية للممارسة، وكذلك معرفة قواعد السلوك المهني؛
- التدقيق الداخلي ضروري في البنك لأنه يقوم بالفحص والرقابة لجميع وظائف البنك وعلى كافة المستويات؛
- تجسد المراجعة الداخلية الفعالية المنشودة من تطبيق الحوكمة وذلك بتفعيل دور أصحاب المصالح في المصرف ضماناً لاستمرارية الحوكمة وتطبيقاتها داخل المصارف؛
- يهدف النظام الإلكتروني إلى ضمان التحكم في كل المخاطر، بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء؛
- يعمل التدقيق الداخلي على تقليل حدوث الأخطاء، والعمل على تقديم النصح للمديرين وهذا ما يحسن جودة الخدمات المقدمة في البنوك؛
- من مهام لجنة تدقيق متابعة تقارير التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛

- يجب أن يكون للمدققين معرفة ودراية جيدة بمعايير التدقيق الدولية وبقواعد لجنة بازل؛
- يجب على المدقق الداخلي دراسة مخططات التتابع وسير المعلومات وتقاسم الوظائف بين كافة المصالح؛
- يتطلب تنفيذ أعمال الحوكمة توافر التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فاعل ولجنة مراجعة وإدارة مراجعة داخلية ولجنة إدارة المخاطر مع وظيفة مراقبة الامتثال داخل المصرف؛
- النظام الإلكتروني من شأنه إعادة النظر في التنظيم الداخلي وكذا نظام المعلومات المستخدم في البنك؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمات البنكية من خلال زيادة الثقة في تلك الخدمات المقدمة، وضمان سريتها وزيادة تميزها من خلال سرعة تقديم الخدمات في أقرب الآجال؛
- تقوم المفتشية العامة للمالية بالالتزام بمبدأ مراقبة مخاطر القروض المصرفية، وينبغي عليها أن تأخذ زمام المبادرة وتبني هذا المبدأ للمساعدة في تحسين مردودية التدقيق؛
- ضرورة وجود الوعي الحقيقي بأهمية التدقيق الداخلي لدى البنوك ومدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- إن المدقق الداخلي يساهم بأعماله في توجيه الإدارة العامة ومساعدة المدققين الخارجيين في أعمالهم وله الفضل في قياس مدى إلتزام الموظفين والمصالح والوظائف المختلفة بالتعليمات والسياسات التي تسنها الإدارة؛
- ضرورة وجود لجنة مراجعة تؤدي واجباتها ومهامها الموكلة لها من حيث متابعة التحقق من كفاية نظم الرقابة الداخلية ومدى فاعليتها، وتتابع السياسات المحاسبية والإشراف على الأداء المالي والمحاسبي وتطبيقاته السليمة؛
- يساهم التدقيق في الحد من العمليات البنكية غير القانونية والتي لها أصول في أنشطة أخرى مثل المخدرات، والتجارة غير المشروعة للأسلحة، والفساد السياسي، والاتجار بالأعضاء البشرية، وبالرقيق الأبيض وغير ذلك؛
- للجنة المصرفية دور فعال في الوقاية من جرائم الفساد المالي من خلال الدور المنوط بها في الرقابة على البنوك؛
- تلتزم المفتشية العامة للمالية بمخطط التدقيق الخاص بالبنوك العامة والقروض المصرفية وتعمل وفق برامج؛
- ضرورة وجود وعي بأهمية الدور الذي يضطلع به التدقيق الداخلي في سبيل تعزيز وإرساء الحوكمة في البنوك؛
- إن التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وظيفتان هامتان لا غنى للبنك عنهما؛
- يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل مبادئ الحوكمة، مما يشير إلى أهمية دراسة وتطوير المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا الميثاق بصورة مستمرة تدعيمًا لقواعد ومبادئ الحوكمة في هذا الخصوص؛
- ضرورة كثرة عدد الجولات الميدانية التي يقوم بها المدققون البنكيون في البنوك وذلك من أجل القيام بالرقابة الميدانية على مختلف الفروع المصرفية؛
- إن الدور الرقابي للجهاز المصرفي لا يكون متينا وفعالا إلا إذا تعزز بالتعاون بين الجهات الرقابية المختصة على مستوى البنوك (الرقابة الداخلية) واللجنة المصرفية (الرقابة الخارجية)؛
- إن KPMG تطبق معايير التدقيق الدولية ISA على تدقيق القروض المصرفية، كما أنها أتقنت معايير التدقيق الدولية وتعمل بدليل تدقيق خاص بالبنوك؛
- ضرورة أن يحوز المدققون في البنك على شهادات بتخصصات المحاسبة والمراجعة بما يتوافق مع وظيفتهم؛

- يتبع كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالمؤسسة البنكية منهجيات علمية منتظمة، تستند على وسائل وتقنيات تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم حكمهما لحالة البنك؛
- يساهم التدقيق الداخلي بدور إيجابي في عمليات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؛
- تقوم لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنوك حيث تقوم بمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي؛
- تقوم اللجنة المصرفية بالتحريات والتحقيقات عن طريق المفتشين ومحافظي الحسابات على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من أجل الحفاظ على النظام العام الاقتصادي؛
- ظهر التدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة من أجل اكتشاف الأخطاء والغش، وله عدة أهداف ومن بينها حماية أصول المؤسسة والعمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية مع ترشيد النفقات؛
- يجب أن تحوز وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك على الموارد المالية والبشرية الكافية لأداء مهمتها؛
- إن مجالات التكامل بين عمل المدقق الداخلي وعمل المدقق الخارجي بالمؤسسة البنكية واسعة، ويتحدد مستوى التكامل بين عمليهما على نتيجة تقييم كل منهما لعمل الأخر، ودرجة الثقة المتبادلة بينهما؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد الدرجات المقبولة للمخاطر وتقييمها دوريا ويمتلك الأدوات التي تمكنه من المساهمة بإدارة المخاطر بشكل فعال وأيضا يقوم بتقييم مدى توافق إدارة المخاطر مع استراتيجيات المصرف؛
- ضرورة وجود برنامج تدقيقي لفحص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية المطبق في البنوك؛
- إن طبيعة نشاط البنوك تستلزم مراقبة دائمة وتحكم جيد في المخاطر؛
- التدقيق الداخلي هو آلية من آليات الحوكمة ويعمل على تحقيق أهدافها؛
- ضرورة وجود برامج ودورات تدريبية لتكوين المراجعين الداخليين لمواكبة التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية، ولكسب المعرفة الكافية في مجال مكافحة غسيل الأموال؛
- إن التكامل بين عمل المدقق الداخلي والخارجي يحقق العديد من الفوائد، منها: منع الازدواجية وتكرار العمل وتخفيض نطاق وإجراءات المراجعة لكليهما وتوفير الكثير من الجهد والوقت، التغطية الأشمل لكافة أنشطة البنك، تقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلية بالبنك؛
- يقوم التدقيق الداخلي بدور إيجابي في عمليات الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية؛
- يتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؛
- يقع الدور على عاتق وظيفة التدقيق البنكي لإصدار ضمانات بشأن درجة السيطرة على العمليات البنكية، وبالتالي قدرة البنك على تحقيق أهدافه؛
- للتدقيق الداخلي ثلاثة مجالات وهي التدقيق المالي، التدقيق العملياتي والتدقيق لأغراض خاصة؛
- ضرورة وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في البنوك؛
- يقوم المدقق الداخلي بممارسة الرقابة السابقة واللاحقة، أما المدقق الخارجي فيمارس الرقابة اللاحقة فقط؛

- هناك دور لوظيفة المراجعة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في البنوك؛
- تتبع المراجعة منهجية تستند على تقنيات تسمح بجمع الأدلة الكافية لتدعيم الحكم النهائي لحالة البنك؛
- يقوم المدقق الداخلي دوريا بتدقيق القوائم والفرضيات المحاسبية والمعايير المحاسبية والبنكية الواجبة التطبيق؛
- إن المعايير العامة للتدقيق البنكي هي التي تحكم شخص المدقق من حيث الأهلية والكفاءة المهنية لأداء مهامه؛
- تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات التي حددتها سلطة النقد، فهي تقوم بفحص نتائج التدقيق الداخلي وتدعم استقلاليته، وتعمل كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك، كما تشرف على عمل المدقق الخارجي وتعقد اجتماعات دورية معه، وتحدد مكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك؛
- إن التدقيق الداخلي في المصارف يقوم بالمهام التي تكفل التأكد المعقول من كفاية إجراءات الرقابة الداخلية كالتقييم الدوري للرقابة الداخلية والتأكد من وجود الضبط الداخلي وإجراءات الأمان التكنولوجي في المصرف وغيرها من المهام التي تكفل التأكد من متانة نظام الرقابة الداخلية في المصرف.

بالرغم من تعدد وتنوع وإختلاف عناوين مواضيع الدراسات السابقة، الجزائرية والأجنبية، والتي تناولت موضوع المخاطر في المؤسسات البنكية، إلا أنها خلصت كلها بمجموعة من النتائج الجوهرية الكلية والجزئية والتي تخص موضوع المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية وبمختلف أنشطتها، وكلها تهدف إلى تكريس وتجسيد إدارة المخاطر البنكية بكل فعالية، ومن أهم تلك النتائج نجد:

- إن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية والإسلامية؛
- تؤدى الديون المتعثرة إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية التي تؤثر على كل من البنوك والسوق والعملاء وتمتد بالتبعية إلى الاقتصاد القومي ككل؛
- تستخدم المصارف التدفقات النقدية لمنشأة العميل للتنبؤ المستقبلية بمخاطر عدم سداد الائتمان المصرفي؛
- تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى إنتاج معلومات محاسبية مقبولة من كافة الأطراف المستفيدة منها؛
- أزمة سنة 2008 أكدت على أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة على إدارة المخاطر عن البنوك التقليدية؛
- إن مخاطر الصيرفة الإلكترونية تختلف باختلاف البنوك والمنظم للخدمة والخدمات المقدمة وكيفية تقديمها؛
- ضرورة وجود معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، الأمر الذي يفرض تقديم صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان؛
- إستطاعت البنوك الإسلامية تكييف معايير إدارة المخاطر الدولية مع ممارساتها، باستثناء الجزئيات التي تتعارض فيها مع مبادئ عملها، وهنا تلجأ إلى المعايير التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية؛
- تساهم لجنة الحاكمية برسم الرؤية الإستراتيجية في العقد التأسيسي لإدارة المخاطر وتشارك في إقرار إستراتيجيته؛
- تحليل مؤشر السيولة يقيس سيولة العميل عند أجل السداد في المدى القصير مما يقلل من مخاطر عدم السداد؛
- تساهم المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم وإدارة المخاطر البنكية؛

- فيما يتعلق بإجراءات متابعة الائتمان فإن البنك ملزم بالملاحقة القانونية للعملاء إذا امتنعوا عن التسديد؛
- ضرورة استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية للمقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية؛
- شيوع ظاهرة خطر الإفلاس والتعثر المالي في البنوك وتزايد الاهتمام بها على نطاق دولي لاحتوائها؛
- تستعمل البنوك الإسلامية أساليب إدارة المخاطر التي تراعي طبيعتها كالتأمين التكافلي والإحتياطات لمواجهة المخاطر الإئتمانية التي تتعرض لها؛
- تقوم لجنة إدارة المخاطر بإقتراح هيكلية لإدارة المخاطر والعمل على تطويرها؛
- هناك علاقة هامة وحيوية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها وإدارتها؛
- المحاسبة الإبداعية لا تخدم قياس وتقييم وإدارة المخاطر البنكية، بل العكس يمكن أن تعطي معلومات محاسبية مضللة تحول دون إدارة المخاطر البنكية؛
- إن هناك العديد من الطرق والمعايير لتقييم المخاطر المصرفية المطبقة في العديد من البنوك ترتكز بدرجات متفاوتة على عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر، بالاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية؛
- حتى تتجاوز البنوك التجارية الأزمات المالية الحالية والمتوقعة لابد عليها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة بما يضمن لها إدارة كل المخاطر المحتملة؛
- تعتبر عملية إدارة المخاطر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها وذلك من خلال مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالبنك ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لها؛
- لإدارة المخاطر أثر بالغ على البنوك، حيث أن الإدارة للمخاطر بالشكل الإيجابي سيعمل على توفير موارد أكبر للبنوك بطريقة أو بأخرى؛
- تساهم لجنة إدارة المخاطر بوضع الأهداف والسياسات والإستراتيجيات وإجراءات العمل الواضحة لإدارة المخاطر وتحدد سياسات الحدود العليا للتعرض للمخاطر التي يتوجب على إدارة المخاطر التقيد بها؛
- يساعد الإفصاح عن المخاطر المصرفية مراقبة تطورها وتصنيفها وبالتالي القدرة على السيطرة عليها؛
- إن مقررات لجنة بازل 3 عبارة عن مجموعة من التدابير التي طورتها لجنة بازل للرقابة البنكية، تسعى من خلالها إلى تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم؛
- إن نجاح إدارة المخاطر المصرفية يعتمد على عدة أسس أهمها اختبار النموذج الأمثل من جهة ودرجة الشفافية والإفصاح عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك والمتعاملين الاقتصاديين في السوق من جهة أخرى؛
- أهمية والدور كبير للتنبؤ بالتعثر المالي في توقع التعثرات المالية للبنوك في المستقبل، مما يمكن إدارة هذه البنوك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية، لتجنب خطر التعثر والوصول إلى مرحلة الإفلاس؛
- إن الإفصاح المحاسبي يعد أساساً لتحقيق شفافية ومصداقية المعلومات المالية، وبالتالي فإنه أحد بل أهم متطلبات عملية إدارة المخاطر الفعالة؛
- يساعد الإفصاح عن المخاطر المصرفية في وضع إجراءات سريعة لمواجهتها؛

- أسباب المخاطر الائتمانية تأتي من مصادر مختلفة ومتعددة، داخلية وخارجية، فالداخلية من الممكن تجنبها أما الخارجية من الصعب تجنبها؛
- إن الإفصاح السليم عن مخاطر الإئتمان ومخصصه في القوائم المالية للبنوك يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الإئتمان ومخصصه المكون؛
- تستخدم نسب الملاءة لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته؛
- يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر البنكية؛
- إفلاس البنوك قد يكون محصلة لغياب التقنيات الحديثة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛
- يعد مجلس الإدارة السلطة الأعلى في البنك والمسؤول الأول عن إدارة البنك بصفة، كما توكل له عدة مهام يقوم بها في إطار عملية إدارة المخاطر بالتعاون مع أطراف أخرى على غرار الإدارة العليا، ولجنة إدارة المخاطر؛
- مصادر المخاطر الائتمانية الداخلية تتمثل عموما في: الثقة الزائدة في بعض العملاء، حدوث قصور في دراسة احتياجات العملاء التمويلية؛
- إن الإفصاح السليم عن مخاطر الإئتمان ومخصصه يوفر حجم مخاطر الإئتمان الحالي بالبنك؛
- الإفصاح عن المخاطر البنكية يزيد من مسؤولية واهتمام إدارة البنك في الرقابة الدورية عن المخاطر من تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها؛
- البنوك التي لن تطبق مقررات بازل 3 ستكون في وضع سيء للغاية على المستوى الدولي، وسوف تتجنب البنوك الدولية التعامل معها أو تتعامل معها بشروط صعبة؛
- إن نجاح إدارة المخاطر لدى البنك تعتمد كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية؛
- ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للبنوك، الامر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها النموذج المقترح للإنذار المبكر؛
- قيام المجلس بإنشاء لجان متخصصة كلجنة إدارة المخاطر من شأنه دعم فعالية عملية إدارة المخاطر؛
- مصادر المخاطر الائتمانية الخارجية متعددة مثل المعوقات والقيود التمويلية، وعدم استقرار الأسواق؛
- هناك معايير محددة يجب الإعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الإئتمان المصرفي وتكوين المخصصات وتصنيف العملاء والجدارة الإئتمانية لكل عميل؛
- إن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعتبر مدخلات هامة جدا لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف صاحبة العلاقة؛
- ممارسات إدارة المخاطر داخل النظام المصرفي التقليدي يخضع لتدقيق شديد ومكثف؛
- يعتبر التحليل المالي من أهم الركائز الأساسية للبنوك التجارية عند قيامها بالدراسة الائتمانية؛
- من أجل تسهيل مهمة إدارة المخاطر يجب وجود وحدات منفصلة لإدارة المخاطر والتي يمكن أن تتضمن مراجعة القروض، الالتزام بالأنظمة والقوانين وغيرها؛

- يجب تطوير نموذج للإنذار المبكر من خطر الإفلاس للبنوك والتمييز بين البنوك المتعثرة وغير المتعثرة منها، وهذا بالإعتماد على أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية والتي تعتبر أحد تقنيات الذكاء الصناعي الحديثة؛
- ضرورة وجود هيئات رقابية تتمتع بصلاحيات في مجال المراقبة المصرفية تتمثل في البنك المركزي واللجنة المصرفية؛
- إن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الإئتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر خاصيتي الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف؛
- يمكن فعلاً تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية، لكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية و/أو الشكلية؛
- إن تطبيق وتدعيم المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر والتي منها (اتفاقية بازل الأولى والثانية) يؤدي إلى تقوية واستقرار النظام المصرفي؛
- القطاع البنكي الإسلامي في حاجة للتركيز على إدارة قوية للمخاطر وحوكمة واضحة الشفافية في أنشطته؛
- يتم سن القواعد الاحترازية لتحقيق غرضين هما استقرار النظام المالي وحماية الدائنين؛
- إن نموذج الإنذار المبكر من خطر الإفلاس يساعد البنوك التجارية في وضع تدابير احترازية من شأنها إعادة التوازن المالي للبنك وإبعاده عن خطر الإفلاس؛
- تعتبر نماذج التنبؤ بمخاطر الائتمان بداية لتطوير نماذج رياضية أخرى، أثبتت قدرتها على الكشف بحالات الفشل المالي للمؤسسات المقترضة من البنوك قبل حدوثه؛
- تؤثر سلوكيات الموظفين السلبية اتجاه بعضهم البعض داخل البنك سلبا على إدارة المخاطر داخل البنك، ولذلك يجب أخذها بعين الاعتبار عن إدارة تلك المخاطر؛
- نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية هو نظام عالمي وحديث نسبياً يمكن تطبيقه في جميع البنوك والمؤسسات المالية الداخلية والخارجية عن طريق بدء العمل به بالسياسات والإجراءات المتبعة داخل كل بنك؛
- تنشأ المخاطر التجارية ومخاطر السمعة من الطبيعة المعقدة للعلاقات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتوترات بين تفسيرات قوانين الشريعة؛
- ساهمت لجنة بازل من خلال أعمالها في إصدار مجموعة من التوصيات والإرشادات الاحترازية والتي من شأنها أن تحسن إدارة المخاطر والحوكمة في البنوك؛
- يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية والاحترازية، باعتباره ضمان لملاءة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر؛
- يتحمل العميل بعض من إدارة المخاطر المتعلقة به في البنوك؛
- إن ارتفاع وتنوع المخاطر البنكية وكذا تعقد العمليات البنكية والمالية هو الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام مراقبة التسيير في البنوك التجارية في العقود الأخيرة؛
- إن الحاجة إلى التوحيد في تفسير الشريعة ستمكن البنوك من التصرف بثقة أكبر واغتنام الفرص والاندماج في النظام المالي الدولي في ظل الأزمة المالية الحالية؛

- يعمل أسلوب التحليل التمييزي على الربط بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (المالية وغير المالية) مع المتغير التابع (خطر التعثر) وهذا ما يسمح بالتمييز بين المؤسسات الطالبة للائتمان البنكي (السليمة والمتعثرة)؛
- التزام مجالس إدارات المصارف بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يخفض من مخاطر التشغيل بها؛
- إن تطبيق مقررات ومتطلبات أعمال لجنة بازل يمثل فرصة هامة لإرساء قواعد الحوكمة المؤسسية السليمة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؛
- تناقض فعالية أدوات مراقبة التسيير البنكي بظهور الابتكارات والتقنيات المالية الجديدة والتي تكون مصحوبة بدرجة مخاطرة عالية؛
- يساهم أسلوب التحليل التمييزي في زيادة التنبؤ من خلال القدرة على تحديد المتغيرات المستخدمة في النموذج؛
- إن إدارة المخاطر التي يتحملها العميل لا تقتصر على الاهتمام به أو بالجهات الفاعلة التي يكون على اتصال مباشر بها كمستشارو البنوك؛
- تقلل الحوكمة المصرفية من الخطر المرتبط بالنشاط الذي تم تمويله من قبل المصرف؛
- أدوات مراقبة التسيير البنكي في البنوك التجارية لا تكفي لوحدها لتجنب المخاطر بل يجب أن تتزامن مع إجراءات تتخذ على المستوى الكلي؛
- إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها؛
- تحتاج مناطق الخطر إلى إجراءات تصحيحية سريعة ومراقبة دقيقة للغاية، ومن الضروري أيضًا إنشاء خارطة شاملة محينة سنويًا للمخاطر التشغيلية، من أجل زيادة الرؤية المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالعمليات الأخرى؛
- الإجراءات الاحترازية التي تتبعها البنوك هي مطلب ضروري لضمان إدارة جيدة للمخاطر البنكية؛
- تعتبر عملية الإفصاح والشفافية على مستوى البنوك، مؤشر إيجابي إزاء سعيها للعمل بمبادئ الحوكمة المصرفية؛
- إن الأساليب الكمية المتمثلة في العائد على رأس المال المعدل بالخطر، وأسلوب الاستقرار المالي والسلامة المالية للمصارف، والقيمة المعرضة للخطر تطبق على المصارف التقليدية وكما أنها تطبق على المصارف الإسلامية لكن بعد إجراء تعديلات على صيغها بما يتناسب مع عمل المصرف الإسلامي؛
- البنوك الإسلامية لها مبادئ وأساليب جعلتها تتصدى للمخاطر والأزمات المالية؛
- يولي البنك المركزي اهتماما كبيرا بتحديث أدوات مراقبة التسيير البنكي بالتزامن مع التحديثات العالمية؛
- إن صيغ التمويل الإسلامي لها علاقة بجميع أو بعض مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل؛
- على إدارة البنوك أن تنتقي الموظفين الذين يقومون بعملية إدارة المخاطر من خلال قدرتهم وخبرتهم الجيدة؛
- إن إدارة المخاطر التي يتحملها العميل تتعلق بسلوكيات المنظمة بأكملها، المديرين والمسيرين البنكيين ورأساء الأقسام وموظفي الأقسام والوكالات والشبابيك البنكية؛
- تسهم الحوكمة المصرفية في تخطيط السيولة بالمصرف؛

- تساعد الحوكمة المصرفية على اكتشاف الغش والاحتيال الداخلي بالمصرف ومنع الاحتيال الخارجي؛
- يحتاج تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية إلى ضرورة بيان مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل، وذلك لإيجاد علاقة منطقية ما بين مكونات معادلة كفاية رأس المال؛
- يتطلب أخذ السلوك في الاعتبار لإدارة المخاطر داخل المنظمة قبول التركيز على الأساسي وليس على المستعجل، مع الشعور بالأولويات؛
- المعايير المحاسبية الدولية تراعي قدرة البنك على إدارة المخاطر؛
- البنوك المركزية لها دور كبير في التقليل من المخاطر من خلال أساليبها الرقابية والتنظيمات التي تفرضها؛
- يلعب نظام مراقبة التسيير دورا هاما في التحكم في مخاطر القروض البنكية من خلال العمل على تحديدها وتقييمها وإدارتها بصفة سليمة بمساعدة أدوات مراقبة التسيير؛
- إن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم المصرف بدراسة الزبون، إضافة إلى ذلك يطالب البنك بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة؛
- تبين أن البنوك الإسلامية تختلف اختلافًا كبيرًا عن نظيراتها التقليدية في تحديد المخاطر وممارسات إدارة المخاطر وتحليل مخاطر السيولة وحوكمة المخاطر؛
- تؤثر الحوكمة المصرفية في التنبؤ بالأزمات المالية والعمل على تفاديها؛
- تمكن المؤشرات المالية من الحكم على الجدارة الائتمانية للعملاء وتعكس بعدا محددا في تقييم أدائهم المالي؛
- المعايير المحاسبية الدولية تساعد على الاعتراف بالمخاطر من حيث إدخالها إلى الميزانية ومن حيث تحديد قيمتها من خلال السماح بإتباع مفهوم القيمة العادلة في تقييم الموجودات والمطلوبات المالية بدلا من التكلفة التاريخية؛
- إن لجنة بازل دعمت دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج إدارة المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية؛
- تقوم البنوك بمنح الائتمان المصرفي بناءا على الدراسات الائتمانية لمراكز زبائنها وتهدف الدراسة إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية الذي سيواجه البنك إذا ما قرر الموافقة على منح العميل مبلغ معين؛
- تعتبر لوحات القيادة أهم أداة في مراقبة والكشف عن المخاطر بصفة سريعة وذلك بمساعدة المؤشرات الموضوعة فيه، هذه المؤشرات تهتم بالجانب المالي والغير مالي في البنك، أي مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية؛
- للحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان تقوم البنوك بتنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة منها على أساس حجم هذه القروض أو نوع النشاط أو الضمان؛
- تعتبر مبادئ بازل لإدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية بمثابة الموجهات العامة لكيفية إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية أكثر من كونها متطلبات ضرورية أو أفضل الممارسات؛
- إن تحديد المخاطر وتقييمها وتحليلها وتحليل مخاطر الائتمان وحوكمة المخاطر هي المتغيرات الأكثر تأثيرًا والمساهمة في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك؛

- إن الخطر الذي يصاحب عملية منح التسهيلات الائتمانية يقل بنسبة كبيرة بالنسبة لقرار الائتمان للوحدات الاقتصادية المؤسس على التطبيق السليم لآليات الحوكمة؛
- المؤشرات المالية تمكن المصارف من مواجهة المخاطر الائتمانية كأسلوب استباقي لضمان استمراريتها؛
- المعايير المحاسبية الدولية سمحت بالتوسع في الإفصاح حول المخاطر وإدارتها.

الفرع الثاني: مناقشة الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة

أولا: مناقشة الدراسات الجزائرية التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة

لقد قمنا بعرض مجموعة من الدراسات الجزائرية من مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية، على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية ومقالات علمية تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة، والمقدر عددها ب 12 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2011 إلى سنة 2020، منها 3 دراسات سابقة على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية تم نشرها أو إنجازها من سنة 2011 إلى سنة 2019، و9 دراسة سابقة على شكل مقالات علمية تم نشرها أو إنجازها من سنة 2014 إلى سنة 2020.

لقد تطرقت الدراسات الجزائرية السابقة، على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية، التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- دور الرقابة البنكية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية؛
- التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك؛
- التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات موضوع التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المختلفة والمتعددة والتي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية نجد:

- التأكد من تطبيق مختلف المفاهيم المنظمة لعمليات التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك؛
- التأكيد على أهمية الرقابة على العمل البنكي، من خلال التدقيق وإدارة المخاطر، في ضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهيار؛
- تطبيق التدقيق الداخلي على عمليات الائتمان من أجل تحديد وتقييم والتحكم في المخاطر المتعلقة بها؛

- التأكيد على أهمية تدقيق وإدارة المخاطر البنكية وكيفية إدارة البنوك لهذه المخاطر بصورة سليمة تجعلها في مأمن من الأزمات المصرفية؛
- التعرف على كيفية تطبيق التدقيق الداخلي على أنشطة البنك والمخاطر المحيطة به؛
- التطرق لأهم العناصر الخاصة بنظام الرقابة الداخلية (التدقيق وإدارة المخاطر) والمحددة لإجراءاته وسياساته ومكوناته والتي تختلف من نموذج لآخر؛
- التعرف على كيفية تطبيق التدقيق الداخلي على عمليات الائتمان والمخاطر المحيطة به؛
- شرح الأساليب المتبعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من قبل وظيفة التدقيق الداخلي؛
- التعرف على القيمة المضافة التي يقدمها التدقيق الداخلي للبنوك فيما يتعلق بعملية ترشيد إدارة مخاطر الائتمان.

لقد تطرقت الدراسات الجزائرية السابقة، على شكل مقالات علمية، التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- التدقيق والرقابة على المخاطر في الوسط البنكي إطار مرجعي للبنوك؛
- فعالية نظام التدقيق الداخلي في معالجة العمليات البنكية ومساهمته في تخفيض مخاطر النشاط البنكي؛
- دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية؛
- دور التدقيق الداخلي في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية؛
- دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية؛
- التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر البنكية؛
- مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة؛
- مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات موضوع التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المختلفة والمتعددة والتي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية نجد:

- إبراز التفاعل بين وظيفة التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة (كلجنة التدقيق، والإدارة، وإدارة المخاطر)؛
- تحديد دور التدقيق في المؤسسات البنكية في اكتشاف ومنع المخاطر البنكية المتأصلة والمعقدة في طبيعتها؛
- تحديد الأدوار التي يمكن أن تؤديها المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر؛
- إبراز أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين فعالية وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛

- عرض تطور اللوائح والأنظمة البنكية من حيث توسيع التدقيق البنكي وإدارة المخاطر في البنوك؛
- معرفة مدى أهمية وفعالية نظام التدقيق والفحص الداخلي في معالجة العمليات البنكية، باعتبار أن الهدف المنتظر من تطبيق تقنية المراجعة الداخلية في البنوك هو ضمان التحكم في جميع المخاطر البنكية؛
- عرض مراحل التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر؛
- إبراز دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية؛
- تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، وشرح طبيعة العلاقة الموجودة بينهما؛
- تبيان الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية؛
- عرض أنشطة التدقيق الداخلي التي تسمح بتحسين عملية إدارة المخاطر؛
- إبراز كيفية مساهمة التدقيق الداخلي كركيزة من ركائز الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية؛
- دراسة مدى تطبيق البنوك للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي؛
- إبراز الدور الفعال للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى البنوك عقب الأزمة المالية لسنة 2008؛
- التطرق لمتطلبات تفعيل دور التدقيق الداخلي في تدقيق المخاطر؛
- إبراز دور المدقق الداخلي في معالجة المخاطر البنكية من خلال قبول، تجنب، أو تخفيف تلك المخاطر؛
- التعرف على دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، وما هي الطرق التي تتم بواسطتها تحديد وتقييم المخاطر؛
- معرفة مختلف الأدوار التكاملية بين التدقيق الداخلي وإدارة القروض وإدارة المخاطر داخل البنك؛
- معرفة العوامل التي تأخذ بعين الإعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؛
- معرفة أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفين البنوك.

ثانيا: مناقشة الدراسات الأجنبية التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة

لقد قمنا بعرض مجموعة من الدراسات الأجنبية من مختلف المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية عبر العالم، على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية ومقالات علمية تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة، والمقدر عددها ب 23 دراسة سابقة تم نشرها أو إنجازها من سنة 2011 إلى سنة 2020، منها 18 دراسة سابقة على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية تم نشرها أو إنجازها من سنة 2011 إلى سنة 2020، و5 دراسات سابقة على شكل مقالات علمية تم نشرها أو إنجازها من سنة 2011 إلى سنة 2018.

لقد تطرقت الدراسات الأجنبية السابقة، على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية، التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المؤسسات البنكية؛
- دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية؛
- أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية في ضوء معايير التدقيق الدولية؛
- دور التدقيق التحليلي في الحد من المخاطر البنكية؛
- المساهمة في التحليل النقدي لمعيار الرقابة (حالة المخاطر التشغيلية في القطاع البنكي)؛
- استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر البنكية؛
- دور لجان التدقيق في إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية؛
- دور التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؛
- دور التدقيق الداخلي في تفعيل وتقييم إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية؛
- متطلبات الرقابة والتدقيق الداخلي لإدارة المخاطر البنكية وفق معايير بازل في البيئة البنكية؛
- دور التدقيق الداخلي في تخفيف وتقويم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات موضوع التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المختلفة والمتعددة والتي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية نجد:

- دراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل؛
- بيان دور استقلالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر؛
- التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر؛
- اكتشاف أهمية استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر في المصارف؛
- التعرف على مفهوم وأنواع وأهمية المراجعة التحليلية وكيفية استخدامها عند فحص القوائم المالية والمخاطر؛
- بيان المنهجية التي تستند إليها دائرة التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف؛
- دراسة أثر الدور الحوكمي والاستشاري للمراجعة الداخلية على إدارة المخاطر؛
- التعرف على كفاءة المراجعين الخارجيين في المصارف الإسلامية وإلمامهم بمتطلبات تقويم إدارة المخاطر؛
- دراسة أثر فعالية المراجعة الداخلية على فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل؛
- دراسة أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة في إدارة المخاطر؛
- صياغة إطار مفاهيمي للمراجعة الداخلية يشمل إلى جانبه التعرف بالمخاطر التشغيلية؛
- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر؛
- بيان توفر الكفاءات اللازمة في إدارة التدقيق الداخلي التي تمكنها من تطبيق أساليب إدارة المخاطر التشغيلية؛

- دراسة أثر دور إضافة القيمة للمراجعة الداخلية على إدارة المخاطر؛
- التأكيد على الدور الذي تقوم به المراجعة التحليلية في تقييم كفاءة وفعالية المقترض؛
- توضيح الأدوات والممارسات الحديثة في مجال إدارة المخاطر المصرفية؛
- إختبار العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من مخاطر السيولة بالمصرف؛
- بيان الأساليب المستخدمة في عمليات التدقيق في توكيد التزام إدارة المخاطر بتطبيق مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية الصادرة عن لجنة بازل لرقابة المخاطر التشغيلية وإدارتها في المصارف؛
- التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك؛
- معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر؛
- دراسة وتحليل دور أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف ودوره في الحد من المخاطر المصرفية؛
- توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر؛
- دراسة وتحليل العلاقة بين الدور الحوكمي والاستشاري للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر؛
- إظهار دور المراجع الخارجي في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛
- قياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من مخاطر الإئتمان المصرفي؛
- بيان الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في عمليات تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف؛
- التعرف على مدى مساهمة ودور المراجعة الداخلية وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف؛
- الوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها؛
- معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف؛
- تبيان مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك؛
- دراسة وتحليل العلاقة بين إضافة قيمة للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر؛
- معرفة دور المراجع الخارجي في تقويم أساليب المصرف الإسلامي لقياس وتقييم المخاطر المصرفية ورقابتها؛
- قياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من مخاطر التمويل المصرفي؛
- بيان وجود تنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية بما يمكنهما القيام بدورهما بكفاءة دون تضارب في طبيعة المهام الموكلة إليهما في تقييم عمليات إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف؛
- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك في تحديد وتقييم المخاطر غير المعتادة؛
- بيان أثر تقرير المراجع الخارجي في تطوير إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؛
- توضيح دور ومهام ومسؤوليات لجان المراجعة في إدارة المخاطر؛
- التعرف على دور المراجع الخارجي في تقويم مدى الاستجابة للمخاطر المصرفية؛
- اقتراح نموذج لتحديد متطلبات التدقيق والرقابة الداخلية على العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها.

لقد تطرقت الدراسات الأجنبية السابقة، على شكل مقالات علمية، التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة إلى عدة مواضيع ذات الصلة ومن عدة زوايا مبرزة أهم النقاط والمحاور الرئيسية والفرعية التي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أهم تلك المواضيع ذات الصلة والتي تم عرضها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية؛
- التدقيق البنكي وإدارة المخاطر؛
- دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر البنكية (إطار مقترح انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر البنكية)؛
- إمكانية تطبيق التدقيق الداخلي وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية؛
- أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك؛
- مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز البنكي لدعم ونجاح إدارة المخاطر؛
- تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي على وفق معايير التدقيق الدولية؛
- دور جودة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في القطاع البنكي.

بالرغم من إختلاف تلك الدراسات في عنوان الموضوع البحثي، وبالرغم من سعيها إلى تحقيق عدة أهداف محددة حسب طبيعة عنوان الموضوع، إلا أنها إشتركت كلها في هدف أساسي واحد وهو الإلمام بكل ما يخص جزئيات و/أو كليات موضوع التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، ومن أبرز تلك الأهداف المحددة من وراء تلك المواضيع المختلفة والمتعددة والتي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية نجد:

- التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي؛
- المساهمة في إغناء الأدبيات المحاسبية المتعلق بالرقابة الداخلية وتحليل مخاطر الائتمان؛
- إجراء مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة لبيان مدى التزامهم لتطبيق مبادئ ومعايير إدارة المخاطر؛
- التعرف على ماهية إدارة المخاطر وأهميتها في المؤسسات البنكية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية؛
- بيان مدى مساهمة التخطيط لأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف؛
- مساعدة المصارف التجارية في التعرف على أنماط المخاطر المصرفية وكيفيات تدقيقها والرقابة عليها؛
- تقدير وتحليل وقياس مخاطر الإئتمان البنكي على وفق معايير التدقيق الدولية؛
- دراسة مدى توفر المتطلبات اللازمة لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف؛
- تحليل دور الكفاءة المهنية لأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف؛
- إظهار دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك؛
- وضع إجراءات تدقيق لمخاطر الإئتمان البنكي وبيان أثرها على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للبنك؛

- معرفة مدى إدراك المدقق الداخلي في البنوك لأهمية إدارة المخاطر؛
- بيان دور موضوعية المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالقطاع المصرفي؛
- التأكيد على أهمية ودور المدقق الخارجي في تقييم إجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛
- إعداد برنامج تدقيق لمخاطر الإئتمان المصرفي وفق المعايير الدولية واستخلاص رأي مراقب الحسابات الخارجي للعمل على وضع استنتاجات وتوصيات تخدم العمل البنكي للمحافظة على استمرار أداءه المالي؛
- توضيح مسؤولية ودور التدقيق الداخلي في البنوك لنجاح ادارة المخاطر؛
- بيان مدى كفاءة وفاعلية والتزام التدقيق الداخلي بتطبيق المعايير والارشادات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، أو لجنة بازل للرقابة المصرفية للبنوك؛
- بيان دور التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وإدارة المخاطر في تجنيب البنوك للمشاكل الرئيسية للقطاع المصرفي وبالتالي تفادي الأزمات المصرفية؛
- بيان أثر تطبيق الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج C'S5 في البنوك؛
- التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية.

ثالثا: ملخص أهم نتائج الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة

بالرغم من تعدد وتنوع وإختلاف عناوين مواضيع الدراسات السابقة، الجزائرية والأجنبية، والتي تناولت موضوعي التدقيق والمخاطر معا في البنوك، إلا أنها خلصت كلها بمجموعة من النتائج الجوهرية الكلية والجزئية والتي تخص عمليات التدقيق وإدارة المخاطر في المؤسسات البنكية، وكلها تهدف إلى إبراز العلاقة بين كل من التدقيق وإدارة المخاطر في المؤسسات البنكية، ودور وأثر التدقيق في إدارة تلك المخاطر، ومن أهم تلك النتائج نجد:

- ضرورة إمتلاك مدقق الامتثال في المصارف المعرفة العلمية والخبرة الكافية بمقررات لجنة بازل الدولية الحديثة المتعلقة بالمخاطر المصرفية وإدارتها والحد منها؛
- يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر؛
- إن إقامة خلية التدقيق الداخلي في البنك يطمئن المسير والمسؤول بخصوص السير الحسن لإجراءات المراقبة الداخلية، احترام الإطار القانوني، التحكم في المخاطر البنكية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة؛
- إن مفهوم التدقيق الداخلي تخطى حماية النقديات والموجودات واكتشاف الأخطاء وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق أهداف البنوك وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- استخدام المراجعة التحليلية يساعد في توفير معلومات في حالة وجود مشاكل في السيولة لدى البنك مما يساعد في التعرف على وجود شك في مقدرة المصرف على الاستمرار مما يساعد في تقليل المخاطر؛
- أثرت المنهجية العلمية للاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر في المصارف؛

- ضرورة توفر أنظمة لإدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف؛
- تقوم لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية بتحديث المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية بشكل مستمر، وتقوم بتعديلها بناء على الخبرات والتجارب التي تمر بها المصارف العالمية؛
- يقوم التدقيق الداخلي باستخدام أسلوب التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر البنكية؛
- ضرورة وجود تعاون بين المدقق الداخلي وبين إدارة المصرف لتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية على المخاطر؛
- أعمال الرقابة والتفتيش الخارجية على نشاطات البنوك والمخاطر المحيطة به تعتبر أعمالا مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية بالبنوك، التي تعتبر مساندة لأشكال الرقابة الأخرى المطبقة من طرف البنك المركزي؛
- ضرورة إمتلاك مدقق الامتثال في المصارف الاستقلال والحيادية الكافية لإبداء الرأي وفي تقييم البنية الأساسية لإدارة المخاطر لدى المصارف وقدراتها في تحديد وقياس المخاطر؛
- يقدم التدقيق الداخلي خدمات توكيد وإستشارة تساهم في تحديد المخاطر البنكية، تقييمها ومعالجتها؛
- يعمل التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد مخاطر كل مستوى؛
- من مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية هي ضمان خضوع هيكل إدارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الداخلي؛
- ضرورة اهتمام مجالس الإدارة والإدارة العليا بالمشاركة والإشراف على تفعيل دور الرقابة الداخلية في المصرف ووعي العاملين به بماهية المخاطر وأهمية الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المصرف من حيث كفاءة وفعالية العمليات ومصداقية التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة التي تقرها الدولة والمصرف المركزي؛
- ضرورة وجود خطط لاستمرارية التدقيق في المصارف، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية؛
- إلمام المراجعين الداخليين بطبيعة نشاط المصرف يمكن أن يعطي إضافة قيمة للمصرف ويجنبه الخسائر الناجمة عن المخاطر التي سيتعرض لها؛
- قامت لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية القيام بوضع الأطر الملائمة لعمل إدارة التدقيق الداخلي في المصارف، وتقسيم عمله بخصوص إدارة المخاطر إلى عدة محاور لتشمل جميع أعمال البنك؛
- يقوم التدقيق الداخلي باستخدام مصفوفة المخاطر للرقابة على المخاطر البنكية والتحكم فيها؛
- يبذل المدقق الداخلي العناية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر؛
- إن معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية أكثر من كونها مجرد معايير احترازية تهدف إلى تطوير الآليات الإشرافية والرقابية على البنوك وتطوير إدارة المخاطر، وإنما هي في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي؛
- ضرورة قيام المدقق الخارجي في المصارف في تحديد وتقييم خطر الرقابة ومن ثم الخطر الطبيعي وخطر الأعمال؛
- الدور الأساسي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر هو تقديم تأكيد موضوعي لمجلس الإدارة حول فعالية عمليات إدارة المخاطر، والتأكد من أن مخاطر البنك يتم إدارتها بشكل ملائم؛
- يساهم المراجع الداخلي في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛

- يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من ملائمة وانسجام إستراتيجية البنك مع ما يصدره البنك المركزي من التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر؛
- للتدقيق التشغيلي أثر كبير في الحد من المخاطر التشغيلية من التدقيق المالي، كون التدقيق التشغيلي عبارة عن الفحص الشامل للمؤسسة لتقييم لأنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي؛
- ضرورة وجود خطط ملائمة تستجيب لتحقيق عمل التدقيق الداخلي في المصارف يزيد من احتمالية عدم التعرض للمخاطر بنسبة كبيرة؛
- ضرورة تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية وهو ما يساعد في إدارة المخاطر المصرفية؛
- يجب على البنوك المركزية إصدار تعليمات تفصيلية حول آلية عمل التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر؛
- التأكيد على أهمية تطبيق معايير الرقابة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فهم الطبيعة الأساسية لوظيفة إدارة المخاطر التشغيلية؛
- يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف وذلك لتحقيق أهداف المصرف وتقليل الخسائر المحتملة؛
- إن الانتقال من تطبيق معايير بازل I إلى بازل II، ثم بازل III ليس مجرد استبدال لمجموعة من المعايير والقواعد بمجموعة أخرى، ولكنه تحول شامل في مفهوم إدارة وقياس المخاطر والرقابة والتدقيق عليها؛
- إن جودة التدقيق الداخلي تقوم بأنشطة وخدمات استشارية تضيف قيمة مما يمنع من حدوث المخاطر؛
- عمل المراجعة الداخلية يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها على فعالية إدارة المخاطر وبالتالي الوقاية من الأزمات، استقلاليته وموضوعيته وجودة أدائه؛
- يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من الأنواع (تدقيق تشغيلي، تدقيق الالتزام، تدقيق مالي، تدقيق الأداء، تدقيق بيئي وتدقيق نظم المعلومات؛ تدقيق المخاطر)؛
- إن تطبيق معايير الأداء للتدقيق الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية؛
- يوجد مساهمة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر، وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية؛
- ضرورة تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية وهو ما يساعد في إدارة المخاطر؛
- أكدت المراجعة الداخلية من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر أن تعمل المراجعة الداخلية على تقليل الإيرادات المفقودة للمصرف عند حدوث المخاطر؛
- إن المراجعة الداخلية تسهم في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحقق زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية مما يحقق الاتجاهات الحديثة في المراجعة التي تدعم إدارة المخاطر المالية؛
- إن جودة المراجعة الداخلية أداة لتقييم المخاطر المتوقع أن يتعرض لها المصرف؛

- تطبيق معايير الرقابة في إدارة المخاطر التشغيلية غير كافي بدون وجود فعالية في فهم وإدارة المخاطر التشغيلية، مسبباتها وآثارها السلبية، من قبل الهيئات الرقابية في المؤسسات البنكية والمالية؛
- يطبق المدقق الداخلي آليات عملية لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية على المخاطر في المصرف؛
- توجد مجموعة من الأطراف الفاعلة في إدارة المخاطر البنكية والمتمثلة في (دائرة إدارة المخاطر، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية العليا، لجنة المخاطر، المدقق الخارجي والمدقق الداخلي)؛
- هناك ثلاثة مجالات أساسية والتي على أساسها يكون دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر وبالتالي الوقاية من الأزمات وهي دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر، تقييمها ومعالجتها؛
- ضرورة وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وضرورة وجود تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك؛
- إن تطبيق كل من الرقابة الداخلية والتدقيق المالي والتدقيق التشغيلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية؛
- تتأثر فعالية الرقابة الداخلية وفق معايير بازل في المصارف بمكونات الرقابة الداخلية وفق معايير بازل (بيئة الرقابة؛ تقييم المخاطر؛ أنشطة الرقابة؛ المعلومات والإتصالات؛ المتابعة الدائمة)؛
- ضرورة وجود قسم مستقل للتدقيق الداخلي والفصل بينه وبين قسم الرقابة الداخلية وقسم إدارة المخاطر؛
- إن لجان المراجعة تدعم موقف المراجع الداخلي وتوفر له الحيادية والاستقلال في فعالية إدارة المخاطر؛
- إن عملية المراجعة الداخلية تتم وفقا لمستويات الجودة المطلوبة بالبنك وهذا بدوره يفعل عملية إدارة المخاطر؛
- يجب توافر وعي كافي من قبل المدققين الداخليين في البنوك بمعايير التدقيق الداخلي مما ينعكس إيجابيا على دورهم في المساعدة في إدارة المخاطر؛
- يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر؛
- التدقيق الداخلي هو مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها موظف يعمل في البنك، بحيث تتمثل هذه الإجراءات في تدقيق الحسابات والتأكد من صحتها، إضافة إلى تعزيز الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر والحوكمة؛
- إن جودة المراجعة الداخلية تساهم في استقلالية المراجع مما يزيد من عمليات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي؛
- يمتلك المدقق الداخلي معرفة وافية بأهم المخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بتقنية المعلومات الخاصة بالمصرف؛
- نشاط التدقيق الداخلي يشمل تقييم الأداء والرقابة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر؛
- يعتبر كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية من أهم ركائز تفعيل الحوكمة في المؤسسات البنكية؛
- ضرورة حصول العاملين في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى ضرورة وجود الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛
- تتأثر فعالية المراجعة الداخلية وفق معايير بازل في المصارف بمجموعة من العوامل: (الإستقلالية والموضوعية؛ دعم الإدارة العليا؛ الكفاءة والعناية المهنية؛ تقييم المراجعة الداخلية لوظائف إدارة المخاطر؛

- تزود لجان المراجعة مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر؛
- إن عملية المراجعة الداخلية تهتم بالتنبؤ بالمخاطر وإزالتها وبالتالي تجنيب الأخطار المالية؛
- وجب إدراك أفراد دوائر التدقيق الداخلي في البنوك أهمية الدور المناط بهم في مساعدة مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في عملية إدارة المخاطر؛
- هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر؛
- قام معهد المدققين الداخليين بإعداد "مروحة إدارة المخاطر" التي تساهم في تنظيم العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛
- إن جودة المراجعة الداخلية توفر تقارير خالية من التحيز مما يسهم في إدارة المخاطر في القطاع المصرفي؛
- يتولى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالبنك إعداد خطة سنويا على أساس المخاطر وتحديد أولوياتها؛
- إدارة التدقيق الداخلي تقوم بوضع نظم لإجراءات إدارة المخاطر في البنك؛
- يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية إذا ما تم بمنهجية سليمة وفعالة؛
- التدقيق المصرفي هو حاجة مهمة لمراقبة وتقييم الأنشطة والعمليات المصرفية من أجل تحسين الإدارة العامة للبنوك والمؤسسات المالية لا سيما إدارة المخاطر؛
- تتأثر فعالية إدارة المخاطر وفق بازل بمكونات إدارة المخاطر وفق معايير بازل (البيئة الداخلية؛ تحديد الأهداف؛ تمييز الحدث؛ تقييم المخاطر؛ إستجابة المخاطر؛ أنشطة الرقابة؛ المعلومات والإتصالات؛ المتابعة الدائمة)؛
- تساعد لجان المراجعة مجلس الإدارة بتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم في فعالية إدارة المخاطر؛
- إن المراجعين الداخليين لديهم الخبرة الكافية في إدارة مخاطر المصرف وذلك بتقدير المخاطر والتنبؤ بها، واختيار أدوات الرقابة التي تساهم في تخفيض المخاطر؛
- وجوب إلتزام دوائر التدقيق الداخلي بتوصيل نتائج عملية تدقيق إدارة المخاطر إلى لجان التدقيق في مجالس الإدارة من خلال الوسائل المختلفة، وفي الوقت المناسب؛
- هناك وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية؛
- قيام لجنة بازل للرقابة البنكية كل مرة بتحديث اتفاقياتها (بازل 1، بازل 2، وبازل 3) وهي الآن تفكر في إعداد إتفاقية بازل 4 من أجل الحد أو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك؛
- التخطيط لعملية المراجعة الداخلية ضروري لإدارة المخاطر بالقطاع المصرفي؛
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية إدارة مخاطر المصرف؛
- من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج؛
- تلعب المؤتمرات والندوات المستمرة في زيادة الوعي بأهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية؛

- وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة إدارة المخاطر هما جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية؛
- يوجد علاقة طردية بين متطلبات فعالية الرقابة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل؛
- وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالمصارف يزيد من فعالية إدارة المخاطر؛
- إن التدقيق الداخلي يقدم استشارات لكافة المستويات بالبنك ويقوم بتقييم المخاطر؛
- ضرورة وجود إلمام كافي من قبل أفراد دوائر التدقيق الداخلي بالقوانين والتشريعات الصادرة من قبل البنك المركزي، والتي تنظم وتشرح منهجيات وأسس عمل التدقيق الداخلي للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؛
- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في المصرف؛
- التدقيق الداخلي يساهم في ترشيد الأطر العليا للبنك من خلال تقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية من حيث نوعية السياسات والنظم والإجراءات، وناهيك عن قيامه بعمليات التدقيق في عمليات إدارة المخاطر البنكية؛
- تزيد لجان المراجعة درجة الثقة في التقارير المالية في تحقيق فعالية إدارة المخاطر؛
- اتسع نطاق المراجعة الداخلية من الدور التقليدي وهو المراجعة المالية إلى الدور الحديث وهو المراجعة الإدارية ثم إلى المساهمة في خلق القيمة عن طريق مراجعة إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس الخطر؛
- توافر الكفاءة المهنية لأداء وظيفة المراجعة الداخلية ضروري لإدارة المخاطر بالقطاع المصرفي؛
- يتكفل المدقق الداخلي بإعطاء ضمانات حول صحة سير إدارة المخاطر البنكية، كما يقوم بإعلام إدارة البنك في حالة وجود قصور في دور إدارة المخاطر؛
- الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية؛
- تساهم الدورات التدريبية والتكوينية للمدققين الداخليين بالبنك بتحسين أداءهم في إدارة المخاطر البنكية؛
- يوجد علاقة طردية بين متطلبات فعالية المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل؛
- إن وجود الحوكمة أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم يؤدي إلى تحسين الأداء من خلال تحسين إدارة المخاطر؛
- ضرورة وجود تعاون بين دوائر التدقيق الداخلي ودوائر إدارة المخاطر في البنوك، مما ينعكس على وضوح دور المدققين الداخليين في إدارة المخاطر من حيث واجباتهم ودورهم، وأيضا ما لا يجب القيام به من قبلهم؛
- يوجد تأثير للكفاءة العلمية والمنهجية للمراجع الخارجي على تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؛
- تسعى وظيفة التدقيق الداخلي إلى تحديد وتقييم مواطن الضعف ومواقع الخلل التي قد تنجم عنها المخاطر خلال عملية منح الائتمان، وذلك وفق مجموعة من المراحل المرتبطة والمتسلسلة حسب تدرج عملية التدقيق؛
- أظهرت الاستطلاعات التي قام بها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين بعد الأزمة العالمية أن أقسام المراجعة الداخلية كثفت مجهوداتها في تقييم فعالية إدارة المخاطر؛
- موضوعية المراجع الداخلي ضرورية لإدارة المخاطر بالقطاع المصرفي؛
- ضرورة امتلاك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر؛

- يقدم التدقيق الداخلي في المصرف تقاريره إلى مجلس الإدارة عن أداء وتقييم إدارة المخاطر والتوصيات وفقا للمعايير المهنية للتدقيق؛
- استقلالية التدقيق الداخلي تساهم بفعالية في إدارة المخاطر البنكية؛
- إن إستخدام المراجعة التحليلية يساهم في الحد من مخاطر السيولة ومخاطر التمويل ومخاطر الإئتمان بالمصارف؛
- السلطات الممنوحة للجان المراجعة لها تأثير مباشر على إدارة المخاطر؛
- هناك علاقة بين الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (حوكمة الشركات – إضافة القيمة – الدور الاستشاري) وإدارة المخاطر؛
- تمارس دوائر التدقيق الداخلي في البنوك أنشطتها وفقا لبرامج محكمة ومتينة ومبنية على دراسة المخاطر الموجودة أو المحتملة، مما يسهم في ترتيب الأولويات عند المدققين الداخليين عند القيام بأعمالهم؛
- تؤثر المنهجية العلمية لمراجعة المخاطر في تقويم إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية تأثيرا قويا؛
- لكي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي الأهداف التي يجب أن تسعى إليها لابد أن تكون مستقلة عن وظائف البنك، لكي تسمح بإعطاء آراء حيادية تساهم في تحسين وتطوير أوضاع البنك وإدارة المخاطر المحيطة به؛
- جودة المراجعة الداخلية ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية، فوجود المراجعة الداخلية تسهم بحد كبير في الحد من المخاطر المصرفية، كما تضفي جودة على التقارير المالية من خلال توفر خصائص محددة في المراجعة الداخلية؛
- ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية والدورية من قبل مدير التدقيق الداخلي في مناقشة فعالية وكفاءة إدارة المخاطر مع مجلس الإدارات وتحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها؛
- ضرورة وجود دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم لاسيما فيما يخص إدارة المخاطر؛
- يقوم المدقق الداخلي بتقديم خدمات استشارية للتقليل من المخاطر البنكية؛
- تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيف احتمالات حدوث المخاطر وتعتبر المراجعة الداخلية عنصرا فعالا في إدارة المخاطر وذلك من خلال المساعدة في تحديد المخاطر، تقييمها وكيفية الاستجابة والتعامل معها؛
- المراجعة التحليلية تزيد من موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية للعميل والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قرار منح الإئتمان المصرفي؛
- يساعد المستوى التعليمي لأفراد لجنة المراجعة برفع من مستوى الشفافية لمراجع الحسابات لإبداء رأيه بحيادية تامة في إدارة المخاطر؛
- ساعدت الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية إدارة المصرف في تعاون وتبادل المعلومات بالسرعة المطلوبة مما يمكنها من معالجة خسائر المخاطر التي يواجهها بناءا على إمكانيته المتاحة؛
- ضرورة توفير للمدققين الداخليين عددا كافيا من الدورات التدريبية، أو الشهادات المهنية، مما قد ينعكس إيجابا على قدرات المدققين الداخليين في إدارة المخاطر؛

- يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية؛
- تكمن فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، لاسيما فيما يخص إدارة المخاطر، في وعي وإدراك الإدارة العليا بمدى أهميتها داخل البنك وما يمكن أن تقدمه كقيمة مضافة؛
- الشرط الأساسي لنظام اقتصادي سليم هو استخدام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر في البنوك؛
- إن تدقيق مخاطر الإئتمان بالإعتماد على معايير التدقيق يعكس حقيقة الوضع المالي وتدفقات البنوك وأدائها؛
- ضرورة تلقي المدقق الداخلي تدريبا مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر؛
- يعمل التدقيق الداخلي على التركيز على المخاطر المهمة وفقا لاستراتيجيات البنك؛
- الهدف المنتظر من تطبيق تقنية المراجعة في البنوك هو ضمان التحكم في كل المخاطر البنكية، بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة؛
- هناك علاقة طردية بين المراجعة التحليلية والحد من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل؛
- ضرورة تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية الكافية التي تمكنه من تقييم عمليات إدارة المخاطر التشغيلية، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف؛
- إن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ساعدت إدارة المصرف في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك من خلال درء المخاطر بما يحقق زيادة الثقة في تقاريرها؛
- تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف؛
- يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم أساليب قياس وتقييم المخاطر المصرفية؛
- إن مهمة وظيفة التدقيق الداخلي لا يمكن حصرها في تقييم الرقابة الداخلية فقط، وإنما يتعدى إلى التدقيق في الاستراتيجيات والأهداف المسطرة وكذا المحافظة على الذمة المالية وأصول ومنافع البنك وإدارة المخاطر؛
- يجب على البنوك أن يكون لديها نظام رقابة داخلي ويتطلب عمليات تدقيق وإدارة المخاطر؛
- ضرورة وجود تكامل بين إجراءات تدقيق وتحليل مخاطر الإئتمان المصرفي المعتمدة من قبل مراقب الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية وصدق وعدالة البيانات المالية؛
- توفر إجراءات للتدقيق الداخلي تساعد على تحديد وتقييم المخاطر التي يواجهها البنك؛
- يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، وذلك عن طريق إعطاء تأكيدات بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل جيد، وهذا من شأنه تفعيل الحوكمة في البنوك؛
- توجد أهمية كبيرة في التعرف على أنواع المخاطر التي تتعرض لها، فالمراجعة الداخلية تساهم في تخفيض المخاطر إلى أدنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منها والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر؛
- المراجعة التحليلية تزيد من كفاءة وفعالية وجودة الأداء داخل المصرف، تفعيل دور المراجعة التحليلية بصفة عامة ودورها في مجال ضبط السيولة والمخاطر الإئتمانية بصفة خاصة؛
- إن عملية المراجعة الداخلية تهتم بالتنبؤ بالمخاطر وإزالتها وبالتالي التجنيب منها وتوفر معلومات حولها؛

- ضرورة وجود تنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف؛
- كلما زادت سنوات الخبرة كلما ازداد مستوى التأكيد حول مساهمة المدقق بشكل فعال في تقييم المخاطر؛
- يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم رقابة المخاطر المصرفية؛
- ضرورة قيام إدارة التدقيق الداخلي بإعداد خطة للتدقيق سنويا وفقا للمخاطر المدروسة؛
- ضرورة وجود وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصرف، وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛
- ضرورة وجود إطار تفصيلي لتدقيق مخاطر الإئتمان المصرفي وفق المعايير الدولية يكون موجه للمدققين الخارجيين يعتمدون عليه في الحكم على البيانات المالية في ظل مخاطر الإئتمان المصرفي؛
- إن أهم معيار كفاية للبنوك هو قياس المخاطر المصرفية والإدارة الفعالة لهذه المخاطر في سياق عمليات التدقيق الموجهة نحو المخاطر؛
- يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتصنيف المخاطر وتكوين المخصصات الكافية لتغطيتها؛
- هناك توافق في البنوك بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل، مع الحفاظ على الاستقلالية لكل منهما؛
- للمراجعة التحليلية التي تقوم بها المصارف الدور الكبير في اكتشاف المخاطر ومحاولة الحد منها والتنبؤ بها قبل حدوثها بما يساعد هذه المصارف في الاستمرار والنمو؛
- ضرورة اعتماد إدارة التدقيق الداخلي في المصارف على منهجية علمية واضحة، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف؛
- إن المراجعين الداخليين لديهم الخبرة الكافية في إدارة مخاطر المصرف وذلك بتقدير المخاطر والتنبؤ بها، واختيار أدوات الرقابة التي تساهم في تخفيض المخاطر؛
- يقوم التدقيق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف من خلال تحديد وتقييم المخاطر غير المعتادة؛
- يوجد تأثير قوي للمراجعة الخارجية في تقويم مدى الاستجابة للمخاطر المصرفية؛
- يركز المدققون الداخليون في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة؛
- يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في المصارف؛
- إن استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة يؤدي إلى الحد من المخاطر في المصارف؛
- ضرورة قيام التدقيق الداخلي بدوره في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف؛
- نطاق عمل المراجعين الداخليين وتأهيلهم العلمي تتفق إلى حد كبير مع متطلبات إدارة المخاطر؛

- ضرورة توفر الكفاءات في إدارة التدقيق الداخلي، وهو ما يساعد على تخفيف آثار المخاطر في المصارف؛
- تسهم المراجعة التحليلية في زيادة مستوى جودة المراجعة وذلك من خلال اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها؛
- يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر؛
- يقوم التدقيق الداخلي بتحديد المراقبة الخاصة بالعمليات البنكية وبالمخاطر وعمليات التسيير والمحاسبة؛
- ضرورة إلتزام الإدارة العليا للبنك بتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية للعمل البنكي ومنها تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9، من أجل تخفيض حدة مخاطر الإئتمان.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بالرغم من أن جل هذه الدراسات السابقة المعروضة والمقدر عددها بـ 92 دراسة سابقة تم إنجازها خلال فترة مقدرة بتسعة عشر (19) سنة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2020 بمختلف المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية الجزائرية وحتى الأجنبية من مختلف دول العالم، باللغة العربية واللغات الأجنبية كاللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، سواء تطرقت للتدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة أو بصفة متصلة، وبالرغم من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات إلا أنها لم تغلق الباب أمام دراستنا الحالية، حيث أن تلك الدراسات لم تتطرق إلى كل زوايا الموضوع.

الفرع الأول: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر بصفة منفصلة

أولا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية

لقد تطرقت دراستنا إلى عدة نقاط وزوايا لم تتطرق لها الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية، بالرغم من أن دراستنا تضمنت متغير ثاني هو المخاطر في المؤسسات البنكية، لذا سوف تكون مساهمة دراستنا على عدة مستويات، فيما يخص التدقيق في المؤسسات البنكية، كما يلي:

فمن حيث موضوع البحث، ما يميز دراستنا هو التطرق لمتغير المخاطر في البنوك إضافة إلى متغير التدقيق في البنوك، هذا المتغير الأخير تناولته الدراسات السابقة من عدة نقاط وزوايا متعددة ومختلفة وبصفة منفصلة أو متصلة بمتغير آخر ما عدا المخاطر، كما أنه هناك من تطرقت للتدقيق في البنوك التقليدية وهناك من تطرقت للتدقيق في البنوك الإسلامية وهناك من تطرقت للتدقيق في كلا النوعين من البنوك التقليدية والإسلامية (على سبيل المقارنة أو بدون مقارنة) وهناك من لم تحدد نوع البنك، ونفس الشيء بالنسبة للبنوك العمومية و/أو الخاصة والبنوك الوطنية و/أو الأجنبية (كذلك إما على سبيل المقارنة أو بدون مقارنة)، فمنها من تطرقت فقط للتدقيق الداخلي بالبنوك، وهناك من تطرقت لكل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنوك مع إبراز أهمية التكامل بينهما، وهناك من تطرق للجنة التدقيق بالبنوك مع إبراز دورها بصفة عامة وإبراز فاعليتها في التنسيق والتعاون والتكامل ما بين كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بصفة خاصة، وهناك من تطرق للتدقيق المحاسبي

والمالي بالبنوك، وهناك من تطرق لتدقيق محافظ الحسابات للبنوك، وهناك من تطرق للتدقيق البنكي ولكن في جوهر البحث تطرق فقط للتدقيق الداخلي، وهناك من تطرق للرقابة البنكية (الداخلية و/أو الخارجية أو بصفة عامة) على البنوك وعلى عملياتها، وهناك من تطرق للتدقيق لبعض العمليات البنكية كالقروض وعمليات التجارة الخارجية وعمليات المقاصة الإلكترونية، وهناك من تطرق إلى معايير التدقيق لاسيما معايير التدقيق الداخلي، وهناك من تناول التدقيق (خاصة التدقيق الداخلي) بصفة متصلة مع متغير أو عنصر آخر، هذا الأخير تعدد وتنوع وإختلف من دراسة لأخرى، ومن أهم تلك المتغيرات أو العناصر التي تم تناولها رفقة متغير التدقيق في البنوك نذكر: إتفاقيات بازل، المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، المعايير والمتغيرات الدولية، حوكمة المؤسسات البنكية، تشريعات البنك المركزي، ظاهرة غسيل الأموال، اللجنة البنكية، الرقابة الداخلية، النظام المعلوماتي، جودة الخدمة البنكية، جودة الرقابة، العمليات البنكية غير القانونية، نظام الرقابة الداخلية، تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

أما دراستنا فإضافة لمتغير التدقيق تطرقت لمتغير المخاطر، وإضافة لذلك المتغيرين تطرقنا للعمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية، وأردنا من خلال موضوع دراستنا التطرق لأثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر المحيطة بها، بحيث أننا تطرقنا للتدقيق في المؤسسات البنكية من مختلف الزوايا محاولة منا إبراز جميع النقاط ذات الصلة بمتغير التدقيق لاسيما في المؤسسات البنكية، فقد تطرقنا للتدقيق الداخلي بمختلف أنواعه (التدقيق المالي والمحاسبي، التدقيق الإداري، تدقيق العمليات وغيرهم) وتطرقنا للتدقيق الخارجي بمختلف أطرافه (مكاتب التدقيق، محافظ الحسابات، البنك المركزي، اللجنة المصرفية وغيرهم) وتطرقنا للجنة التدقيق في البنوك، وتطرقنا لأهم الأطر المرجعية لمهنة التدقيق على الصعيد الدولي والوطني، وتطرقنا لأهم النماذج الدولية للرقابة البنكية الداخلية، وتطرقنا لأهم النماذج الدولية لإدارة الإمتثال، وتطرقنا لتدقيق العمليات البنكية، وتطرقنا لتدقيق المخاطر البنكية.

أما من حيث مشكلة البحث، فما يميز دراستنا هو أن هذا الأخير تمحور حول الأثر الذي تخلفه عملية تدقيق (مهما كان نوعه ومهما كانت الجهة التي تقوم به ومهما كان الهدف من وراءه) العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية في التقليل من المخاطر المحيطة بها، عكس الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية، والتي تمحورت مشكلة البحث فيها حول نقطة معينة ومحددة مرتبطة بالتدقيق حسب عنوان البحث موضوع الدراسة، فهناك من تلك الدراسات من تمحورت مشكلة البحث فيها حول الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات البنكية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيها حول الدور الذي يلعبه كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول الطريقة والإجراءات التي تتم من خلالها عملية التدقيق في المؤسسات البنكية.

أما من حيث الهدف من البحث، فكما أسلفنا سابقا تعددت وتنوعت الأهداف التي سعت إلى إبرازها الدراسات السابقة المتعلقة بالتدقيق في المؤسسات البنكية، فكل دراسة سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

حسب موضوع ومتغيرات البحث، فهناك من سعت إلى معرفة دور كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل الحوكمة البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة دور محافظ الحسابات في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك، وهناك من سعت إلى معرفة دور المدقق الداخلي في كشف حالات الغش والإختلاسات ومخالفة القوانين السارية المفعول في البنوك، وغير ذلك من الأهداف التي سعت الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق في المؤسسات البنكية إلى تحقيقها. أما دراستنا فقد سعت إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق بصفة عامة في فحص ومراجعة العمليات البنكية وما يمكن أن ينجم عن ذلك بخصوص التقليل من المخاطر البنكية وإدارتها.

أما من حيث منهجية إعداد البحث، فحسب إطلاعنا الشامل على كل المواضيع السابقة الذكر فيما يخص التدقيق في المؤسسات البنكية، فكلها إعتمدت على المنهج الوصفي (في الجانب النظري هو أمر أكيد، وهناك من إعتمد هذا المنهج كذلك في الجانب التطبيقي) لعرض والتطرق لكل ما له علاقة بمتغيرات الدراسة (متغير التدقيق في المؤسسات البنكية والمتغير أو العنصر الآخر إن وجدا) من الجانب النظري والمفاهيمي، كما إعتمدت أغلب تلك الدراسات كذلك على المنهج التحليلي لتفسير وشرح مخرجات الدراسة التطبيقية وحتى النظرية بغية الخروج بنتائج وتحليلات منطقية تخدم البحث العلمي، كما هناك دراسات إعتمدت على مناهج أخرى (إضافة للمنهج الوصفي) كالمنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي، وكلها إعتمدت تقريبا (ما عدا الدراسات المنجزة في كليات ومعاهد الحقوق والعلوم السياسية) في الجانب التطبيقي إما دراسة حالة مؤسسة بنكية محددة أو مجموعة من المؤسسات البنكية المحددة وإما دراسة ميدانية (إحصائية أو قياسية باستعمال النماذج القياسية) على مجموعة متنوعة ومتعددة من المؤسسات البنكية العاملة في منطقة أو دولة ما. أما دراستنا فقد إعتمدت على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

أما من حيث أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في البحث، فقد تعددت وتنوعت الأدوات المستعملة في جمع المعلومات والبيانات المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالتدقيق في المؤسسات البنكية، فقد إعتمدت تلك الدراسات على المصادر الأولية والمصادر الثانوية، فقد تمثلت هاته الأخيرة في مجموعة من الكتب والمجلات والمداخلات والمذكرات والرسائل والأطاريح بمختلف اللغات لاسيما اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، إضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات والتنظيمات واللوائح المنظمة للعمل البنكي، الوطنية والدولية، وبمختلف اللغات لاسيما اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، أما المصادر الأولية فتمثلت في كل من المقابلة (المنظمة وغير المنظمة) والملاحظة والإستبيان (بالمقابلة أو بدون مقابلة)، أما بالنسبة لدراستنا فقد إعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات على كل من المصادر الأولية والمصادر الثانوية، هاته الأخيرة تمثلت في الكتب والمجلات والأطاريح والرسائل والمذكرات والقوانين والتشريعات والتنظيمات واللوائح البنكية، الوطنية والدولية وباللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية، أما المصادر الأولية فتمثلت في المقابلة (المنظمة وغير المنظمة) مع بعض الموظفين بمصلحة التدقيق بالبنوك محل الدراسة.

أما من حيث أدوات التحليل المستعملة في البحث، فقد تعددت وتنوعت أدوات التحليل المستعملة في تحليل المعلومات والبيانات المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالتدقيق في المؤسسات البنكية، فقد إعتمدت تلك الدراسات على الأدوات الإحصائية والرياضية والقياسية وبرنامج التحليل الاحصائي (الحزمة الإحصائية لتحليل العلوم الاجتماعية) SPSS وجداول الإكسال، أما بالنسبة لدراستنا فلم تستعمل أي من تلك الأدوات بسبب عدم توفر البيانات الكمية (المالية وغير المالية) الخاصة بعملية التدقيق في المؤسسات البنكية وبسبب الإستعانة بالمقابلة مع مجموعة محددة من المدققين وهو ما لم يسمح بالاستعانة بأدوات التحليل وإنما تم الإكتفاء بالتحليل الوصفي.

أما من حيث دراسة الحالة المعتمدة في البحث، فقد تعددت وتنوعت أشكال دراسة الحالة المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالتدقيق في المؤسسات البنكية، منها من إعتمدت دراسة حالة مؤسسة بنكية محددة أو مجموعة من المؤسسات البنكية المحددة، سواء في منطقة ما أو دولة ما، مؤسسات بنكية تقليدية أو إسلامية أو تقليدية بنوافذ إسلامية، مؤسسات بنكية وطنية أو أجنبية، مؤسسات بنكية عمومية أو خاصة أو مختلطة، أما دراستنا فقد تناولت أربعة (04) مؤسسات بنكية كدراسة حالة، من حيث الإنتماء الجغرافي الدولي هم إثنان (02) مؤسسة بنكية وطنية وإثنان (02) مؤسسة بنكية أجنبية، ومن حيث الملكية هم إثنان (02) مؤسسة بنكية عمومية وإثنان (02) مؤسسة بنكية خاصة، ومن حيث التعامل بالربا أو من عدمه هم ثلاثة (03) مؤسسة بنكية تقليدية بنوافذ إسلامية وواحد (01) مؤسسة بنكية إسلامية.

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية

لقد تطرقت دراستنا إلى عدة نقاط وزوايا لم تتطرق لها الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية، بالرغم من أن دراستنا تضمنت متغير ثاني هو التدقيق في المؤسسات البنكية، لذا سوف تكون مساهمة دراستنا على عدة مستويات، فيما يخص المخاطر في المؤسسات البنكية، كما يلي:

فمن حيث موضوع البحث، ما يميز دراستنا هو التطرق لمتغير التدقيق في المؤسسات البنكية إضافة إلى متغير المخاطر في المؤسسات البنكية، هذا المتغير الأخير تناولته الدراسات السابقة من عدة نقاط وزوايا متعددة ومختلفة وبصفة منفصلة أو متصلة بمتغير آخر ما عدا التدقيق، كما أنه هناك من تطرقت للمخاطر في المؤسسات البنكية التقليدية وهناك من تطرقت للمخاطر في المؤسسات البنكية الإسلامية وهناك من تطرقت للمخاطر في كلا النوعين من المؤسسات البنكية التقليدية والإسلامية (على سبيل المقارنة أو بدون مقارنة) وهناك من لم تحدد نوع البنك، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات البنكية العمومية و/أو الخاصة والمؤسسات البنكية الوطنية و/أو الأجنبية (كذلك إما على سبيل المقارنة أو بدون مقارنة)، فمنها من تطرقت فقط للمخاطر الإئتمانية بالمؤسسات البنكية، وهناك من تطرقت للمخاطر التشغيلية في المؤسسات البنكية، وهناك من تطرقت للمخاطر البنكية المحيطة بالصيرفة

الإلكترونية، وهناك من تطرقت للمخاطر المحيطة بصيغ التمويل الإسلامية، وهناك من تطرق للأساليب الكمية المستعملة في قياس المخاطر البنكية، وهناك من تطرق لخارطة المخاطر البنكية، وهناك من تناول المخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة مع متغير أو عنصر آخر، هذا الأخير تعدد وتنوع وإختلف من دراسة لأخرى، ومن أهم تلك المتغيرات أو العناصر التي تم تناولها رفقة متغير المخاطر في المؤسسات البنكية نذكر: الإجراءات والمناهج الإحترازية المحلية والدولية للتحوط من المخاطر، الحوكمة البنكية وآلياتها، كفاءة وفعالية القطاع البنكي، نموذج الإنذار المبكر للمخاطر، أسلوب التحليل التمييزي، مراقبة التسيير، المعلومة المحاسبية والمالية، المعايير المحاسبية الدولية، لجنة وإتفاقيات بازل للرقابة والمخاطر البنكية، سياسة رأس المال، القرارات البنكية، الأزمة المالية العالمية لسنتي 2007 و2008، الخدمة البنكية الإلكترونية، الأحكام الدولية، المؤسسات البنكية المدرجة في البورصة، الإفصاح المحاسبي في البنوك، جودة التقارير المالية للبنوك، تقنيات الهندسة المالية لإدارة مخاطر البنوك التقليدية والإسلامية، الأداء المالي والتشغيلي للبنوك، الرقابة المالية في البنوك.

أما دراستنا فإضافة لمتغير المخاطر تطرقت لمتغير التدقيق، وإضافة لذلك المتغيرين تطرقنا للعمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية، وأردنا من خلال موضوع دراستنا التطرق لأثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر المحيطة بها، بحيث أننا تطرقنا للمخاطر في المؤسسات البنكية من مختلف الزوايا محاولة منا إبراز جميع النقاط ذات الصلة بمتغير المخاطر لاسيما في المؤسسات البنكية، فقد تطرقنا للمخاطر بمختلف أنواعها (المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية والأنواع الأخرى من المخاطر) وتطرقنا لطرق وإجراءات وخطوات إدارة المخاطر، وتطرقنا لخارطة المخاطر البنكية، وتطرقنا لأهم النماذج الدولية لإدارة المخاطر، وتطرقنا لدور المدقق في إدارة المخاطر.

أما من حيث مشكلة البحث، فما يميز دراستنا هو أن هذا الأخير تمحور حول الأثر الذي تخلفه عملية تدقيق (مهما كان نوعه ومهما كانت الجهة التي تقوم به ومهما كان الهدف من وراءه) العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية في التقليل من المخاطر المحيطة بها، عكس الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر في المؤسسات البنكية، والتي تمحورت مشكلة البحث فيها حول نقطة معينة ومحددة مرتبطة بالمخاطر حسب عنوان البحث موضوع الدراسة، فهناك من تلك الدراسات من تمحورت مشكلة البحث فيها حول كيفية إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك الإسلامية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيها حول الدور الذي تلعبه الإجراءات الإحترازية في إدارة المخاطر البنكية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول أثر إدارة المخاطر البنكية كفاءة وفعالية البنوك، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول فعالية ونجاعة الأساليب الكمية المستعملة في قياس وإدارة المخاطر البنكية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول مساهمة آليات إرساء الحوكمة البنكية لتفعيل إدارة المخاطر، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول دور المعلومة المحاسبية في إدارة المخاطر البنكية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول دور الأحكام الدولية وإتفاقيات لجنة بازل في قياس وإدارة المخاطر البنكية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول فعالية ونجاعة خارطة المخاطر البنكية المستعملة في إدارة المخاطر،

وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول سبل إدارة المخاطر البنكية عقب الأزمة المالية لسنتي 2007 و2008، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول كيفية إدارة المخاطر المحيطة بصيغ التمويل الإسلامية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول فعالية ونجاعة تقنيات الهندسة المالية في قياس وإدارة المخاطر.

أما من حيث الهدف من البحث، فكما أسلفنا سابقا تعددت وتنوعت الأهداف التي سعت إلى إبرازها الدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر في المؤسسات البنكية، فكل دراسة سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حسب موضوع ومتغيرات البحث، فهناك من سعت إلى معرفة دور الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة دور نماذج الإنذار المبكر لتجنب وإدارة المخاطر البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة دور أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الإئتمان، وهناك من سعت إلى معرفة دور مراقبة التسيير في إدارة المخاطر على مستوى البنوك، وهناك من سعت إلى معرفة دور الرقابة المالية في إدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية، وغير ذلك من الأهداف التي سعت الدراسات السابقة التي تناول المخاطر في المؤسسات البنكية إلى تحقيقها. أما دراستنا فقد سعت إلى معرفة الأثر الذي يخلفه التدقيق بصفة عامة بعد فحص ومراجعة العمليات البنكية وما يمكن أن ينجم عن ذلك بخصوص التقليل من المخاطر البنكية وإدارتها.

أما من حيث منهجية إعداد البحث، فحسب إطلاعنا على كل المواضيع السابقة الذكر فيما يخص المخاطر في المؤسسات البنكية، فكلها إعتمدت في الجانب النظري وحتى في الجانب التطبيقي أحيانا على المنهج الوصفي لعرض والتطرق لكل ما له علاقة بمتغيرات الدراسة (متغير المخاطر في المؤسسات البنكية والمتغير أو العنصر الآخر إن وجدا)، كما إعتمدت جل تلك الدراسات كذلك على المنهج التحليلي لتفسير وشرح مخرجات الدراسة التطبيقية وحتى النظرية بغية الخروج بنتائج وتحليلات منطقية تخدم البحث موضوع الدراسة، كما هناك دراسات أخرى إعتمدت على مناهج أخرى (إضافة للمنهج الوصفي) كالمنهج الإستدلالي والمنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي، وكلها إعتمدت تقريبا (ما عدا الدراسات المنجزة في كليات ومعاهد الحقوق والعلوم السياسية) في الجانب التطبيقي إما دراسة حالة مؤسسة بنكية محددة أو مجموعة من المؤسسات البنكية المحددة وإما دراسة ميدانية (إحصائية أو قياسية باستعمال النماذج القياسية) على مجموعة متنوعة ومتعددة من المؤسسات البنكية العاملة في منطقة أو دولة ما. أما دراستنا فقد إعتمدت على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

أما من حيث أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في البحث، فقد تعددت وتنوعت الأدوات المستعملة في جمع المعلومات والبيانات المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالمخاطر في المؤسسات البنكية، فقد إعتمدت تلك الدراسات على المصادر الأولية والمصادر الثانوية لجمع كل ما له علاقة بالمخاطر في المؤسسات البنكية، فقد تمثلت المصادر الثانوية في مجموعة من الكتب والمقالات والمداخلات والمذكرات والرسائل والأطاريح باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، إضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات

والتنظيمات واللوائح المنظمة للعمل البنكي، الوطنية والدولية، وبمختلف اللغات، أما المصادر الأولية فتمثلت في كل من الملاحظة والمقابلة (المنظمة وغير المنظمة) والإستبيان (بالمقابلة أو بدون مقابلة)، أما بالنسبة لدراستنا فقد إعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات على كل من المصادر الأولية والمصادر الثانوية، هاته الأخيرة تمثلت في الكتب والمجلات والأطاريح والرسائل والمذكرات والقوانين والتشريعات والتنظيمات واللوائح البنكية، الوطنية والدولية وباللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية، أما المصادر الأولية فتمثلت في المقابلة (المنظمة وغير المنظمة) مع بعض الموظفين بمصلحة التدقيق بالبنوك محل الدراسة.

أما من حيث أدوات التحليل المستعملة في البحث، فقد تعددت وتنوعت أدوات التحليل المستعملة في تحليل المعلومات والبيانات المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالمخاطر في المؤسسات البنكية، فقد إعتمدت تلك الدراسات على الأدوات الإحصائية والرياضية والقياسية وبرنامج التحليل الاحصائي SPSS وجداول الإكسال، أما بالنسبة لدراستنا فلم تستعمل أي من تلك الأدوات بسبب عدم توفر البيانات الكمية (المالية وغير المالية) الخاصة بالمخاطر البنكية وبسبب الإستعانة بالمقابلة مع مجموعة محددة من المدققين وهو ما لم يسمح بالاستعانة بأدوات التحليل وإنما تم الإكتفاء بالتحليل الوصفي.

أما من حيث دراسة الحالة المعتمدة في البحث، فقد تعددت وتنوعت أشكال دراسة الحالة المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالمخاطر في المؤسسات البنكية، منها من إعتمدت دراسة حالة مؤسسة بنكية محددة أو مجموعة من المؤسسات البنكية المحددة في التطرق لموضوع المخاطر البنكية وكيفية إدارتها، سواء في منطقة ما أو دولة ما، مؤسسات بنكية تقليدية أو إسلامية أو تقليدية بنوافذ إسلامية، مؤسسات بنكية وطنية أو أجنبية، مؤسسات بنكية عمومية أو خاصة أو مختلطة، أما دراستنا فكما أسلفنا سابقا فقد تناولت أربعة (04) مؤسسات بنكية كدراسة حالة، من حيث الإنتماء الجغرافي الدولي هم إثنان (02) مؤسسة بنكية وطنية وإثنان (02) مؤسسة بنكية أجنبية، ومن حيث الملكية هم إثنان (02) مؤسسة بنكية عمومية وإثنان (02) مؤسسة بنكية خاصة، ومن حيث التعامل بالربا أو من عدمه هم ثلاثة (03) مؤسسة بنكية تقليدية بنوافذ إسلامية وواحد (01) مؤسسة بنكية إسلامية.

ثالثا: أوجه التلاقي وعدم التلاقي بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات السابقة

تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في عدة نقاط وزوايا متعددة ومختلفة، ولا تلتقي معها (أو بعضها) في عدة نقاط وزوايا أخرى، كما يلي:

فمن حيث موضوع البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في فكرة موضوع البحث والذي يدور حول كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية، بالرغم من أن تلك الدراسات منها من تطرق للتدقيق في المؤسسات البنكية دون التطرق

للمخاطر، ومنها من تطرق للمخاطر في المؤسسات البنكية دون التطرق للتدقيق، أي أن دراستنا تلتقي مع بعض تلك الدراسات في موضوع التدقيق في المؤسسات البنكية، وتلتقي مع بعض الدراسات الأخرى في موضوع المخاطر في المؤسسات البنكية. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في بعض المتغيرات والعناصر المرتبطة بمتغيري التدقيق والمخاطر حسب كل موضوع، فمثلا إحدى الدراسات السابقة تطرقت لموضوع فعالية إستخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الإئتمان، فأوجه تلاقي دراستنا مع هاته الدراسة كان في متغير مخاطر الإئتمان، وأوجه عدم تلاقي دراستنا مع هاته الدراسة كان في متغير أسلوب التحليل التمييزي والذي لم نتطرق له إطلاقا في بحثنا.

أما من حيث مشكلة البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في مشكلة البحث والتي تتمحور حول كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية، بالرغم من أن تلك الدراسات منها من كانت مشكلة بحثها تتمحور حول التدقيق في المؤسسات البنكية دون المخاطر، ومنها من كانت مشكلة بحثها تتمحور حول المخاطر في المؤسسات البنكية دون التدقيق، أي أن دراستنا تلتقي مشكلة بحثها مع بعض مشكلات بحث الدراسات السابقة فيما يخص التدقيق في المؤسسات البنكية، وتلتقي مع بعض مشكلات بحث الدراسات السابقة الأخرى فيما يخص المخاطر في المؤسسات البنكية. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في أجزاء من مشكلات البحث الخاصة بالمتغيرات والعناصر المرتبطة بمتغيري التدقيق والمخاطر حسب كل موضوع، فمثلا إحدى الدراسات السابقة تمحورت مشكلة بحثها حول دور خارطة المخاطر التشغيلية في إدارة المخاطر التشغيلية المحيطة بالمؤسسات البنكية، فأوجه تلاقي مشكلة البحث الخاصة بدراستنا مع مشكلة بحث هاته الدراسة كان في كيفية إدارة المخاطر التشغيلية، وأوجه عدم تلاقي مشكلة البحث الخاصة بدراستنا مع مشكلة بحث هاته الدراسة كان في دور خارطة المخاطر التشغيلية.

أما من حيث الهدف من البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في الهدف من موضوع البحث، بالرغم من أن تلك الدراسات منها من كان الهدف من ورائها هو التطرق للتدقيق في المؤسسات البنكية دون التطرق للمخاطر، ومنها من كان الهدف من ورائها هو التطرق للمخاطر في المؤسسات البنكية دون التطرق للتدقيق، أي أن الهدف من دراستنا يلتقي مع بعض أهداف تلك الدراسات في الهدف من البحث المتعلق بالتدقيق في المؤسسات البنكية، ويلتقي مع بعض أهداف الدراسات الأخرى في الهدف من البحث المتعلق بالمخاطر في المؤسسات البنكية. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في بعض الأهداف المرتبطة بمتغيري التدقيق والمخاطر حسب كل موضوع، فمثلا إحدى الدراسات السابقة هدفت إلى معرفة أثر المخاطر الإئتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك، فأوجه تلاقي الهدف من دراستنا مع أهداف هاته

الدراسة كان في الهدف من معرفة آثار مخاطر الإئتمان، وأوجه عدم تلاقي الهدف من دراستنا مع أهداف هاته الدراسة كان في الهدف من معرفة تلك الآثار على جودة التقارير المالية للبنوك والتي لم نتطرق لها إطلاقا في بحثنا.

أما من حيث منهجية إعداد البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في منهجيات إعداد موضوع البحث، بالرغم من أن تلك الدراسات منها من كانت تتعلق بالتدقيق في المؤسسات البنكية دون المخاطر، ومنها من كانت تتعلق بالمخاطر في المؤسسات البنكية دون التدقيق، فكل من دراستنا وتلك الدراسات إعتمدت في إعدادها على مجموعة من مناهج البحث العلمي كالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة مؤسسة بنكية أو بعض المؤسسات البنكية. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في بعض منهجيات إعداد موضوع البحث، فدراستنا لم تعتمد لا المنهج الإستدلالي ولا منهج دراسة الحالة من خلال الدراسة الميدانية (إحصائية أو قياسية باستعمال النماذج القياسية) على مجموعة متنوعة ومتعددة من المؤسسات البنكية العاملة في منطقة أو دولة ما.

أما من حيث أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في إعداد البحث، بالرغم من أن تلك الدراسات منها من كانت تتعلق بالتدقيق في المؤسسات البنكية دون المخاطر، ومنها من كانت تتعلق بالمخاطر في المؤسسات البنكية دون التدقيق، فكل من دراستنا وتلك الدراسات إعتمدت فيما يخص أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في البحث على كل من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمقالات والأطاريح والرسائل والمذكرات من مختلف المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية عبر العالم بمختلف اللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية، كما إعتمدت على المصادر الأولية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة (المنظمة وغير المنظمة). كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في بعض أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في إعداد البحث، فدراستنا لم تعتمد على مداخلات الملتقيات بإعتبارها من بين المصادر الثانوية، ولم تعتمد على الإستبيان بإعتباره من أهم المصادر الأولية لجمع المعلومات والبيانات.

أما من حيث أدوات التحليل المستعملة في البحث، تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في بعض أدوات التحليل المستعملة في البحث، بالرغم من أن تلك الدراسات منها من كانت تتعلق بالتدقيق في المؤسسات البنكية دون المخاطر، ومنها من كانت تتعلق بالمخاطر في المؤسسات البنكية دون التدقيق، فكل من دراستنا وبعض تلك الدراسات إعتمدت فقط على التحليل الوصفي للمعلومات خاصة الدراسة المنجزة في معاهد وكليات الحقوق والعلوم السياسية. كما لا تلتقي دراستنا مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة

في أغلب أدوات التحليل المستعملة في البحث، فدراستنا لم تعتمد في تحليل المعلومات لا على الأدوات الإحصائية والرياضية والقياسية ولا على برنامج التحليل الاحصائي (الحزمة الإحصائية لتحليل العلوم الاجتماعية) SPSS وجداول الإكسال، بسبب عدم توفر البيانات الكمية (المالية وغير المالية) الخاصة بالمخاطر البنكية أو بالتدقيق وبسبب عدم الإستعانة بالإستبيان والذي يجب أن يكون موجه لفئة كبيرة ومحددة من المبحوثين.

أما من حيث دراسة الحالة المعتمدة في البحث، تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في دراسة الحالة المعتمدة في البحث، بالرغم من أن تلك الدراسات منها من كانت تتعلق بالتدقيق في المؤسسات البنكية دون المخاطر، ومنها من كانت تتعلق بالمخاطر في المؤسسات البنكية دون التدقيق، فكل من دراستنا وبعض تلك الدراسات إعتمدت في دراسة الحالة على مجموعة متعددة ومتنوعة من المؤسسات البنكية، الوطنية والأجنبية، العمومية والخاصة والمختلطة، الإسلامية والتقليدية بنوافذ إسلامية. كما لا تلتقي دراستنا مع البعض الآخر من الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة منفصلة في دراسة الحالة المعتمدة في البحث، فدراستنا لم تعتمد في دراسة الحالة على مجموعة محددة من نوع واحد من البنوك، عكس تلك الدراسات التي كان بعضها يتمحور إما حول البنوك التقليدية أو حول البنوك الإسلامية، إما الوطنية أو الأجنبية، إما العمومية أو الخاصة.

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر بصفة متصلة

أولا: ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات السابقة

لقد تطرقت دراستنا إلى عدة نقاط وزوايا لم تتطرق لها الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة، لذا سوف تكون مساهمة دراستنا على عدة مستويات، فيما يخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، كما يلي:

فمن حيث موضوع البحث، ما يميز دراستنا هو التطرق لتدقيق العمليات البنكية وأثر ذلك في التقليل من المخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية التجارية وبالعمليات البنكية التي تقوم بها، فدراستنا تطرقت لنقاط وزوايا لم تتطرق لها الدراسات السابقة المعروضة (على حد علم الباحث) من حيث صلب موضوع البحث بصفة عامة (أي التدقيق بجميع أنواعه والهيئات التي تقوم به في وعلى المؤسسات البنكية، العمليات البنكية كلها أو أغلبها على العموم، كل المخاطر البنكية على العموم، تدقيق العمليات البنكية دون إستثناء، تدقيق أغلب حالات المخاطر البنكية، مع عرض حالات عن ذلك من خلال عملية المحاكاة والتصور المنطقي المبني على أسس نظرية فيما يخص العمليات البنكية والمخاطر البنكية والتدقيق البنكي)، فقد ركزت دراستنا على تدقيق العمليات البنكية داخل المؤسسات البنكية وما يمكن أن ينجم عنه من أثر إيجابي والمتمثل في التقليل من المخاطر البنكية المحيطة بتلك العمليات البنكية، عكس الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية من

منظور آخر أو من نقاط وزوايا مختلفة ومتعددة حسب صلب مواضيع تلك الدراسات السابقة المعروضة، فمنها من تطرقت لدور كل من التدقيق البنكي وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك، وهناك من تطرقت للتدقيق والرقابة على المخاطر في الوسط البنكي كإطار مرجي للبنوك، وهناك من تطرقت لدور التدقيق الداخلي في الحفاظ على القروض البنكية وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية، وهناك من تطرقت لدور التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية، وهناك من تطرقت لدور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية، وهناك من تطرقت لدور التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، وهناك من تطرقت لدور التدقيق الداخلي في تخفيف وتقويم المخاطر التشغيلية في البنوك، وهناك من تطرقت لدور لجان التدقيق في البنوك في إدارة المخاطر، وهناك من تطرقت لدور التدقيق التحليلي في الحد من المخاطر البنكية.

أما من حيث مشكلة البحث، فما يميز دراستنا هو أن هذا الأخير تمحور حول معرفة الأثر الذي تخلفه عملية التدقيق التي تقام على العمليات البنكية في التقليل من المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية، عكس الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، والتي تمحورت مشكلة البحث فيها حول نقاط وزوايا أخرى معينة ومحددة مرتبطة بالتدقيق والمخاطر في البنوك حسب عنوان البحث موضوع الدراسة، فهناك من تلك الدراسات من تمحورت مشكلة البحث فيها حول الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيها حول فعالية نظام التدقيق الداخلي في معالجة العمليات البنكية ومساهمته في تخفيض مخاطر النشاط البنكي، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول فعالية إستخدام أسلوب التقييم الذاتي للرقابة من قبل إدارة التدقيق الداخلي للحد من المخاطر البنكية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في إدارة المخاطر البنكية، وهناك من تمحورت مشكلة البحث فيه حول الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في البنوك.

أما من حيث الهدف من البحث، فكما أسلفنا سابقا تعددت وتنوعت الأهداف التي سعت إلى إبرازها الدراسات السابقة المتعلقة بالتدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، فكل دراسة سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حسب موضوع البحث، فهناك من سعت إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي للإئتمان ومخاطره في البنوك التجارية، وهناك من سعت إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة، وهناك من سعت إلى معرفة دور التدقيق التحليلي في الحد من المخاطر البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة دور لجان التدقيق في إدارة المخاطر البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة متطلبات

الرقابة والتدقيق الداخلي لإدارة المخاطر البنكية وفق معايير بازل في البيئة البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الإئتمان في المؤسسات البنكية، وهناك من سعت إلى معرفة دور جودة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في القطاع البنكي، وغير ذلك من الأهداف التي سعت الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق والمخاطر معا في البنوك إلى تحقيقها. أما دراستنا فقد سعت إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق في فحص ومراجعة العمليات البنكية وما ينجم عن ذلك بخصوص التقليل من المخاطر.

أما من حيث منهجية إعداد البحث، فحسب المواضيع السابقة الذكر التي تخص التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، فكلها إعتمدت على المنهج الوصفي لعرض والتطرق لكل ما له علاقة بمتغيرات الدراسة (التدقيق بصفة عامة والتدقيق في البنوك بصفة خاصة وتدقيق العمليات والمخاطر البنكية بصفة أخص، والمخاطر) في الجانب النظري، كما إعتمدت أغلب تلك الدراسات كذلك على المنهج التحليلي لتفسير وشرح مخرجات الدراسة التطبيقية وحتى النظرية فيما يخص التدقيق والمخاطر في البنوك بغية الخروج بنتائج وتحليلات منطقية تخدم البحث العلمي، كما هناك دراسات إعتمدت على مناهج أخرى كالمنهج الإستدلالي والمنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي، وكلها إعتمدت تقريبا في الجانب التطبيقي إما دراسة حالة مؤسسة بنكية محددة أو مجموعة من المؤسسات البنكية المحددة وإما دراسة ميدانية على مجموعة متنوعة ومتعددة من المؤسسات البنكية التي تنشط في منطقة أو دولة ما. أما دراستنا فقد إعتمدت على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

أما من حيث أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في البحث، فقد تعددت وتنوعت الأدوات المستعملة في جمع المعلومات والبيانات المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالتدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، فقد إعتمدت تلك الدراسات على المصادر الثانوية كالكتب والمجلات والمداخلات والمذكرات والرسائل والأطاريح بمختلف اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، إضافة إلى القوانين والنظم واللوائح المنظمة للعمل البنكي، الوطنية والدولية، وبمختلف اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، كما إعتمدت تلك الدراسات على المصادر الأولية كالمقابلة (المنظمة وغير المنظمة) والملاحظة والإستبيان (بالمقابلة أو بدون مقابلة)، أما بالنسبة لدراستنا فقد إعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بمتغيرات وعناصر البحث على المصادر الثانوية كالكتب والمجلات والأطاريح والرسائل والمذكرات والقوانين والتشريعات والتنظيمات واللوائح البنكية، الوطنية والدولية وباللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية، كما إعتمدنا على المصادر الأولية كالمقابلة (المنظمة وغير المنظمة) مع بعض المدققين بالبنوك محل الدراسة.

أما من حيث أدوات التحليل المستعملة في البحث، فقد تعددت وتنوعت أدوات التحليل المستعملة في تحليل المعلومات والبيانات المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالتدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية، فقد إعتمدت تلك الدراسات على الأدوات الإحصائية والرياضية والقياسية وبرنامج التحليل

الاحصائي SPSS وجداول الإكسال، أما بالنسبة لدراستنا فكما أسلفنا سابقا فلم تستعمل أي من تلك الأدوات بسبب عدم توفر البيانات الكمية الخاصة بعملية التدقيق في المؤسسات البنكية وبسبب الإستعانة بالمقابلة مع مجموعة محددة من المدققين وهو ما لم يسمح بالاستعانة بأدوات التحليل وإنما تم الإكتفاء بالتحليل الوصفي.

أما من حيث دراسة الحالة المعتمدة في البحث، فقد تعددت وتنوعت أشكال دراسة الحالة المعتمد عليها في إعداد الدراسات السابقة التي تم التطرق لها والمتعلقة بالتدقيق والمخاطر معا في البنوك، منها من إعتمدت دراسة حالة مؤسسة بنكية محددة أو مجموعة من المؤسسات البنكية المحددة، سواء في منطقة ما أو دولة ما، مؤسسات بنكية تقليدية أو إسلامية أو تقليدية بنوافذ إسلامية، مؤسسات بنكية وطنية أو أجنبية، مؤسسات بنكية عمومية أو خاصة أو مختلطة، أما دراستنا فكما أسلفنا سابقا فقد تناولت أربعة (04) مؤسسات بنكية كدراسة حالة، من حيث الإنتماء الجغرافي الدولي هم إثنان (02) مؤسسة بنكية وطنية وإثنان (02) مؤسسة بنكية أجنبية، ومن حيث الملكية هم إثنان (02) مؤسسة بنكية عمومية وإثنان (02) مؤسسة بنكية خاصة، ومن حيث التعامل بالربا أو من عدمه هم ثلاثة (03) مؤسسة بنكية تقليدية بنوافذ إسلامية وواحد (01) مؤسسة بنكية إسلامية.

ثانيا: أوجه التلاقي وعدم التلاقي بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات السابقة

تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة في عدة نقاط وزوايا متعددة ومختلفة، ولا تلتقي معها (أو بعضها) في عدة نقاط وزوايا أخرى، كما يلي:

فمن حيث موضوع البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في فكرة موضوع البحث والذي يدور حول كل من التدقيق والمخاطر معا في البنوك، فجل تلك الدراسات يدور موضوع بحثها حول العلاقة التأثيرية بين التدقيق والمخاطر في البنوك، بالضبط الأثر الذي يخلفه التدقيق على المخاطر البنكية. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض تلك الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في المؤسسات البنكية بصفة متصلة في بعض النقاط والزوايا حسب كل موضوع، فمثلا إحدى الدراسات السابقة تطرقت لموضوع مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة في البنوك، فأوجه تلاقي دراستنا مع هاته الدراسة كان في مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين عمليات إدارة المخاطر، وأوجه عدم تلاقي دراستنا مع هاته الدراسة كان في مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية والذي لم يكن صلب موضوع بحثنا.

أما من حيث مشكلة البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في مشكلة البحث والتي تتمحور حول كل من التدقيق والمخاطر معا في البنوك، أي أن دراستنا تلتقي مشكلة بحثها مع أغلب مشكلات بحث الدراسات السابقة فيما يخص التدقيق والمخاطر معا في البنوك، فأغلب تلك الدراسات السابقة تمثلت مشكلة بحثها في معرفة أثر التدقيق (الداخلي و/أو الخارجي) في

تقييم وتقويم وإدارة المخاطر المحيطة بالبنوك. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في البعض من مشكلات البحث الخاصة بتلك الدراسات حسب صلب موضوع كل بحث، فمثلا إحدى الدراسات السابقة تمحورت مشكلة بحثها حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني، فأوجه تلاقي مشكلة البحث الخاصة بدراستنا مع مشكلة بحث هاته الدراسة كان في مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، وأوجه عدم تلاقي مشكلة البحث الخاصة بدراستنا مع مشكلة بحث هاته الدراسة كان في تلك المساهمة في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.

أما من حيث الهدف من البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في الهدف من موضوع البحث، أي أن الهدف من دراستنا يلتقي مع بعض أهداف تلك الدراسات في الهدف من البحث المتعلق بالتدقيق والمخاطر معا في البنوك، فجل تلك الدراسات كان الهدف من وراءها هو معرفة الأثر الذي ينجم عن عملية التدقيق في البنوك على إدارة المخاطر. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في بعض الأهداف حسب صلب موضوع كل بحث، فمثلا إحدى الدراسات السابقة هدفت إلى معرفة إستخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر، فأوجه تلاقي الهدف من دراستنا مع أهداف هاته الدراسة كان في الهدف من معرفة فعالية إدارة التدقيق الداخلي للحد من المخاطر، وأوجه عدم تلاقي الهدف من دراستنا مع أهداف هاته الدراسة كان في الهدف من معرفة فعالية إستخدام التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة.

أما من حيث منهجية إعداد البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في منهجيات إعداد موضوع البحث، فكل من دراستنا وتلك الدراسات إعتمدت في إعدادها على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة مؤسسة بنكية أو بعض البنوك. كما لا تلتقي دراستنا مع بعض تلك الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في بعض منهجيات إعداد موضوع البحث، فكما أسلفنا سابقا إن دراستنا لم تعتمد لا المنهج الإستدلالي ولا منهج دراسة الحالة من خلال الدراسة الميدانية (إحصائية أو قياسية باستعمال النماذج القياسية) على مجموعة متنوعة ومتعددة من البنوك العاملة في منطقة أو دولة ما.

أما من حيث أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في البحث، تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في إعداد البحث، فكل من دراستنا وتلك الدراسات إعتمدت فيما يخص أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في البحث على كل من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمقالات والأطاريح والرسائل والمذكرات من مختلف المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية عبر العالم بمختلف اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، كما إعتمدت على

المصادر الأولية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة (المنظمة وغير المنظمة). كما لا تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في بعض أدوات جمع المعلومات والبيانات المستعملة في إعداد البحث، فكما أسلفنا سابقا إن دراستنا لم تعتمد على مداخلات الملتقيات (مصادر ثانوي)، ولم تعتمد على الإستبيان (مصدر أولي).

أما من حيث أدوات التحليل المستعملة في البحث، تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في بعض أدوات التحليل المستعملة في البحث، فكل من دراستنا وبعض تلك الدراسات إعتمدت فقط على التحليل الوصفي للمعلومات خاصة الدراسة المنجزة في معاهد وكليات الحقوق والعلوم السياسية. كما لا تلتقي دراستنا مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في أغلب أدوات التحليل المستعملة في البحث، فكما أسلفنا سابقا إن دراستنا لم تعتمد في تحليل المعلومات لا على الأدوات الإحصائية والرياضية والقياسية ولا على برنامج التحليل الاحصائي SPSS وجداول الإكسال، بسبب عدم توفر البيانات الكمية الخاصة بالمخاطر البنكية و/أو بالتدقيق وبسبب عدم الإستعانة بالإستبيان.

أما من حيث دراسة الحالة المعتمدة في البحث، تلتقي دراستنا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في دراسة الحالة المعتمدة في البحث، فكل من دراستنا وبعض تلك الدراسات إعتمدت في دراسة الحالة على مجموعة متعددة ومتنوعة من البنوك، الوطنية والأجنبية، العمومية والخاصة والمختلطة، الإسلامية والتقليدية بنوافذ إسلامية. كما لا تلتقي دراستنا مع البعض الآخر من الدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق والمخاطر في البنوك بصفة متصلة في دراسة الحالة المعتمدة في البحث، فكما أسلفنا سابقا إن دراستنا لم تعتمد في دراسة الحالة على مجموعة محددة من نوع واحد من البنوك، عكس تلك الدراسات التي كان بعضها يتمحور إما حول البنوك التقليدية أو حول البنوك الإسلامية، إما الوطنية أو الأجنبية، إما العمومية أو الخاصة أو المختلطة.

ثالثا: الإضافة التي أتت بها الدراسة الحالية

ما يميز دراستنا عن كل الدراسات السابقة التي تم عرضها هو التطرق لتدقيق العمليات البنكية (المتغير الأول، المتغير المستقل) وأثر ذلك في التقليل من المخاطر البنكية (المتغير الثاني، المتغير التابع) المحيطة بالبنوك التجارية وبالعمليات البنكية التي تقوم بها، فالعمليات البنكية هنا تعتبر حقل ومجال ودراسة حالة بحد ذاتها إن صح التعبير (دراسة حالة لا مكانية، أو دراسة حالة مجموعة من العمليات والوظائف داخل البنك) تندرج ضمن دراسة حالة (مكانية) مؤسسة بنكية أو عدة مؤسسات بنكية، وهنا في دراستنا يعتبر التدقيق هو المتغير الأول وهو المتغير المستقل، أما المخاطر (نقصد عموما المخاطر البنكية بما في ذلك المخاطر المالية) فتعتبر المتغير الثاني وهي المتغير

التابع، ومع إرتباط متغير التدقيق بالعمليات البنكية ضمن موضوعنا البحثي (أي تدقيق العمليات البنكية) فيمكن إعتبار أن المتغير الأول أي المتغير المستقل هو "تدقيق العمليات البنكية" إن صح التعبير أما المتغير الثاني أي المتغير التابع هو المخاطر، وحقل الدراسة هو المؤسسة البنكية أو البنوك (هي دراسة الحالة)، ولب وجوهر الموضوع هو أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر، أي أثر المتغير الأول (المتغير المستقل) في التقليل من المتغير الثاني (المتغير التابع) مع إسقاط ذلك على الجانب التطبيقي من خلال دراسة الحالة، فقد تطرقنا للمؤسسات البنكية ثم عرضنا العمليات البنكية التي تقوم بها تلك المؤسسات، ثم تكلمنا عن المخاطر المحيطة بتلك العمليات البنكية، ثم تطرقنا لإدارة تلك المخاطر البنكية مع عرضنا لأهم النماذج الدولية لإدارة المخاطر، ثم تناولنا التدقيق بصفة عامة ثم التدقيق في البنوك بصفة خاصة، فقد تطرقنا للتدقيق الداخلي بالبنوك وتطرقنا للتدقيق الخارجي للبنوك من خلال مختلف الهيئات القائمة على ذلك (مكاتب التدقيق، محافظ الحسابات، البنك المركزي، اللجنة المصرفية وغيرهم) وتطرقنا للجنة التدقيق في البنوك، وتطرقنا لأهم الأطر المرجعية لمهنة التدقيق على الصعيد الدولي والوطني، وتطرقنا لأهم النماذج الدولية للرقابة البنكية الداخلية، وتطرقنا لأهم النماذج الدولية لإدارة الإمتثال، ثم تعمقنا في تدقيق العمليات البنكية ثم تدقيق المخاطر المحيطة بها، ثم في الأخير قمنا بدراسة حالة مجموعة من البنوك لمعرفة كيف يساهم تدقيق العمليات البنكية وتدقيق المخاطر المحيطة بها من أجل التقليل من تلك المخاطر.

خلاصة:

لقد تم من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف الدراسات السابقة، الجزائرية والأجنبية، باللغة العربية وباللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية، على شكل أطاريح ورسائل ومذكرات أكاديمية من مختلف الجامعات الجزائرية والجامعات عبر مختلف دول العالم، وعلى شكل مقالات من مختلف المجلات والمراكز البحثية الوطنية وعبر مختلف دول العالم، ذات الصلة بموضوع صلب بحثنا إما جزئيا أو كليا، جزئيا أي الدراسات التي تناولت إما التدقيق أو المخاطر في المؤسسات البنكية، وكليا أي الدراسات التي تناولت التدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، بحيث قمنا بعرضها ثم مناقشتها وتوضيح أوجه التلاقي بينها وبين دراستنا، وأوجه عدم التلاقي بينها وبين دراستنا، ثم حددنا ما أتت به دراستنا مقارنة بتلك الدراسات، ومن هذا كله إتضحت لنا الفجوة العلمية بين دراستنا وتلك الدراسات وهو يدل على الإختلاف بينهما، فالفجوة العلمية تمثلت في أن تلك الدراسات السابقة المعروضة، حسب حد علم الباحث، تطرقت بعضها للتدقيق في المؤسسات البنكية وتطرقت بعضها للمخاطر في المؤسسات البنكية وتطرقت بعضها للتدقيق والمخاطر معا في المؤسسات البنكية، إما بصفة تكاملية كدور كل من التدقيق والمخاطر في تفعيل الحوكمة البنكية، وإما بصفة تأثيرية كأثر التدقيق البنكي في إدارة المخاطر البنكية، ولكن ولا واحدة تطرقت بصريح العبارة للأثر الذي يخلفه التدقيق الممارس على العمليات البنكية والمخاطر البنكية في التقليل من تلك المخاطر، وهذه هي الفجوة العلمية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وذلك هو الإختلاف الجوهري، إلا أنه بالرغم من ذلك إستفادت الدراسة الحالية كثيرا من الدراسات السابقة في تحديد مختلف زوايا ومعالم ونطاق وإتجاهات الدراسة الحالية، سواءا من أهداف تلك الدراسات أو منهجيات إعدادها أو أدوات جمع المعلومات وتحليلها المعتمد عليها في تلك الدراسات، أو حتى من النتائج والتوصيات التي خرجت بها تلك الدراسات، وهو ما ساعدنا في وضع فرضيات دراستنا وإعداد خطة البحث.

الفصل الثالث:

التدقيق وإدارة المخاطر

على مستوى مجموعة من المؤسسات البنكية بالجزائر

تمهيد:

بعد الخوض في الجوانب المفاهيمية والتعريفية الخاصة بالجانب النظري في الفصل الأول لكل ما له علاقة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها، وإدارة تلك المخاطر، وكل ما له علاقة بالتدقيق بصفة عامة والتدقيق في البنوك بصفة خاصة وتدقيق كل من العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها بصفة أخص، وبعد عرض ومناقشة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا في الفصل الثاني، ذات صلة إما بصفة جزئية (التدقيق في بعض الدراسات، والمخاطر في بعض الدراسات) أو بصفة كلية (التدقيق والمخاطر معا في بعض الدراسات)، بحيث تم إبراز أوجه التلاقي وأوجه عدم التلاقي بين دراستنا وتلك الدراسات ثم عرض ما أتت به دراستنا خلافا للدراسات السابقة المعروضة على حد علم الباحث، سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط كل ما تم التطرق له في الجانب النظري، كل ما له علاقة بصلب الموضوع، على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مجموعة من المؤسسات البنكية الناشطة بالجزائر، بحيث سنتطرق لأربعة (04) مؤسسات بنكية، هم بنك التنمية المحلية والذي يعتبر مؤسسة بنكية عمومية وطنية تقليدية بنوافذ إسلامية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعتبر مؤسسة بنكية عمومية وطنية تقليدية بنوافذ إسلامية، وبنك الخليج الجزائر والذي يعتبر مؤسسة بنكية خاصة أجنبية تقليدية بنوافذ إسلامية، ومصرف السلام والذي يعتبر مؤسسة بنكية خاصة أجنبية إسلامية، فبعد التعريف بهم تم التطرق، حسب المعلومات المتحصل عليها من عمليات المقابلة والإطلاع على الوثائق والمستندات والتقارير وغير ذلك، إلى تدقيق العمليات البنكية وتدقيق المخاطر المحيطة بها على مستوى تلك البنوك، بحيث قمنا بإجراء عدة مقابلات (حضوريا وعن بعد) مع مجموعة من المدققين لتلك البنوك إضافة إلى تحليل وتلخيص الوثائق والتقارير وغير ذلك من المستندات الورقية والإلكترونية المتحصل عليها من تلك البنوك، وإستخلصنا من خلالها جل ما له علاقة بموضوع بحثنا وهو ما مكننا من القيام بعمليات محاكاة حول سيرورة بعض عمليات التدقيق التي تمس بعض العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى تلك البنوك.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لتدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى تلك المؤسسات البنكية التي تنشط بالجزائر من خلال ما يلي:

المبحث الأول: الجهات المشرفة والقائمة بالتدقيق على العمليات والمخاطر البنكية بالجزائر

المبحث الثاني: التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية العمومية بالجزائر

المبحث الثالث: التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية الخاصة بالجزائر

المبحث الأول: الجهات المشرفة والقائمة بالتدقيق على العمليات والمخاطر البنكية بالجزائر

تشرف وتقوم بالتدقيق على العمليات والمخاطر البنكية للمؤسسات البنكية بالجزائر عدة جهات، منها ما هي داخل المؤسسة البنكية ومنها ما هي خارج المؤسسة البنكية، وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لتلك الجهات مع عرض دور بعضها فيما يخص تدقيق العمليات والمخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية.

المطلب الأول: الجهات المشرفة والقائمة بالتدقيق والمراحل العملية للتدقيق

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض الجهات المشرفة والقائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية بالجزائر ثم عرض المراحل العملية للتدقيق.

الفرع الأول: الجهات المشرفة والقائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية بالجزائر

سنحاول من خلال هذا الفرع عرض الجهات الخارجية والداخلية والجهات الأخرى المشرفة والقائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية بالجزائر.

أولا: الجهات الخارجية المشرفة والقائمة بالتدقيق في أعمال المؤسسات البنكية بالجزائر

يقوم بالتدقيق على أعمال المؤسسات البنكية بالجزائر مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية، وهي بمثابة هيئات خارجية عن المؤسسات البنكية، بحيث تقوم بالتدقيق والرقابة على كل الأعمال التي تقوم بها المؤسسات البنكية بصفة يومية ودورية، كما تقوم بالتدقيق والرقابة على مختلف المخاطر التي تحيط بالمؤسسات البنكية وبالعمليات البنكية التي تقوم بها، وفوق ذلك هي الهيئات التي تقوم بالتدقيق والرقابة في شروط إنشاء المؤسسات البنكية بالجزائر وإعطاء الترخيص لها وتقوم بفرض العقوبات عليها في حالة ثبوت إرتكابها للمخالفات القانونية والعملية، كما لها الحق في سحب الترخيص من تلك البنوك وإيقاف نشاطها في الجزائر، وتتمثل تلك الهيئات في:

- بنك الجزائر: وهو أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون رقم 62-144[1]. وقد ورث بذلك التأسيس اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار وإبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها واستقلالها[2]. ووفقا للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أوت 2003 فإن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم "بنك الجزائر" ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته

[1] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 186.

مع غيره ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة ويقع مقره في الجزائر العاصمة، وهو يمثل قمة النظام البنكي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد بالجزائر، وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية[1].

ويتولى أمور بنك الجزائر مجلسان، هما مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، فمجلس الإدارة يتكون من محافظ وثلاثة نواب، بحيث أن المحافظ وبمساعدة النواب يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي، أما مجلس النقد والقرض فيكلف بأداء دور السلطة النقدية ويتكون من أعضاء مجلس إدارة البنك وشخصيتين تختاران من طرف رئيس الحكومة بناءا على خبرتهم وكفاءتهم في الشؤون المالية والاقتصادية[2].

وعليه يتميز بنك الجزائر بالخصائص التالية:

- ✓ مؤسسة مالية نقدية؛
- ✓ التمتع بالإستقلالية المعنوية والمالية؛
- ✓ ترأس هرم الجهاز البنكي الجزائري؛
- ✓ تعمل بلا هوادة لصالح الدولة؛
- ✓ المسؤول على صياغة السياسة النقدية الرشيدة وعلى إدارة شؤون النقد والائتمان؛
- ✓ المسؤول عن عملية إصدار وطبع النقود المعدنية والورقية؛
- ✓ الملجأ الأخير لإقراض البنوك والمؤسسات المالية، وانفراده بإجراء عمليات اعادة الخصم؛
- ✓ مؤسسة غير ربحية فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح؛
- ✓ المستشار النقدي والمالي للحكومة فيما يخص السياسة الاقتصادية للدولة، والعمليات مع الخارج؛
- ✓ المسؤول على رقابة عمل مختلف البنوك والمؤسسات المالية التي تنطوي تحت لواء الجهاز البنكي الجزائري.

فلبنك الجزائر وظائف تتشابه مع مختلف البنوك المركزية في معظم بلدان العالم، وهي:

- ✓ يقوم بنك الجزائر بوظيفة إصدار وتدمير النقود القانونية (بنك الإصدار)؛
- ✓ يقوم بنك الجزائر بدور البنك بالنسبة للبنوك الأخرى (بنك البنوك)؛
- ✓ يقوم بنك الجزائر بدور البنك والوكيل والمستشار مالي للحكومة (بنك الدولة)؛
- ✓ يقوم بنك الجزائر بوظيفة تسيير السوق النقدية؛
- ✓ يعتبر بنك الجزائر القيم (المسؤول) عن الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية؛
- ✓ يعتبر بنك الجزائر القيم (المسؤول) على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية؛
- ✓ يقوم بنك الجزائر بالتحكم في حجم وسائل الدفع (أو عرض النقود)؛
- ✓ يعتبر بنك الجزائر آخر ملجأ للإقراض؛

[1] عبد القادر مغربي، سليم ديب، **المعاصر في الاقتصاد والمناجمنت**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] نفس المرجع، ص ص: 49-50.

- ✓ يعتبر بنك الجزائر بنك المقاصة المركزي؛
- ✓ يقوم بنك الجزائر بوظيفة الرقابة والتدقيق والتفتيش على أنشطة وأعمال كل المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر.

فبنك الجزائر يقوم بأعمال الرقابة والتدقيق والتفتيش على أعمال المؤسسات البنكية المنطوية تحت سقفه، وتكون تلك الأعمال من قبل مصالح مركزية تابعة لبنك الجزائر مختصة بتلك الأعمال، ومن أبرز تلك المصالح نجد المفتشية العامة لبنك الجزائر ومختلف مركزيات المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة ومركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد ومركزية الميزانيات وخلية معالجة الاستعلام المالي الذين تم التطرق لهم سابقا.

وتتم عمليات الرقابة والتفتيش والتدقيق على أعمال المؤسسات البنكية من قبل بنك الجزائر بالتنسيق مع كل من مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، وتتم عمليات الرقابة والتدقيق والتفتيش من خلال طريقتين إما الطريقة المستندية أو الطريقة في الموقع، فالطريقة المستندية تتم على أساس إقرارات ومستندات البنوك والمؤسسات المالية المرسلة إلى بنك الجزائر والتي يتم مراقبتها وتدقيقها والتفتيش في محتواها على مستوى مصالح بنك الجزائر المختصة، أما الطريقة في الموقع فتتم من خلال إرسال بنك الجزائر لبعثات مراقبة ميدانية إلى البنوك والمؤسسات المالية (المديرية العامة والمديريات المركزية والمديريات الجهوية والوكالات والفروع) ويتم من خلالها إجراء مهام تفتيش وتدقيق ورقابة على أعمال المؤسسات البنكية في الميدان من قبل الأعوان المكلفين بذلك والمخول لهم القانون القيام بذلك.

إن المفتشية العامة لبنك الجزائر، في إطار سعيها لفرض الرقابة والتدقيق في عمليات المؤسسات البنكية والمخاطر المحيطة بها، فهي تسعى من خلال الرقابة/التدقيق/التفتيش المستندي لما يلي[1]:

- ✓ ضمان انتظام نقل المعلومات المالية من البنوك والمؤسسات المالية إلى مصالح بنك الجزائر؛
- ✓ ضمان إمتثال المؤسسات البنكية والمالية لأطر إعداد التقارير التنظيمية؛
- ✓ ضمان صدق المعلومات الواردة في تقارير المؤسسات البنكية؛
- ✓ ضمان إمتثال المؤسسات البنكية والمالية للقواعد والنسب الاحترازية المفروضة والمحددة من قبل بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض؛
- ✓ ضمان معالجة المعلومات الواردة ومدى ملاءمتها للأنظمة المعمول بها؛
- ✓ القيام بإتخاذ الإجراءات القانونية والتأديبية، في حالة عدم إرسال الإقرارات، أو حتى إحالة الأمر إلى اللجنة المصرفية، في حالة رفض إرسال الإقرارات أو الإعلان الكاذب في الإقرارات من قبل المؤسسات البنكية والمالية.

كما أن المفتشية العامة لبنك الجزائر، في إطار سعيها لفرض الرقابة والتدقيق على البنوك والمؤسسات المالية، فهي تسعى من خلال بعثات الرقابة/التدقيق/التفتيش في الموقع (على مستوى هياكل المؤسسات البنكية والمالية) إلى ضمان الحوكمة الرشيدة والامتثال الصارم للقواعد المهنية، وهذا ما يضمن انتظام العمليات البنكية المنفذة ومطابقة البيانات المعلنة لبنك الجزائر مع البيانات الكمية التي تم الحصول عليها والتحقق منها على الفور.

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- اللجنة المصرفية: إن اللجنة المصرفية هي السلطة المسؤولة عن الإشراف البنكي والرقابة على أعمال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر الذي يتم تنفيذه على الفور وفي الموقع على مستوى هياكل المؤسسات البنكية والمالية العاملة في الجزائر، فبنك الجزائر مسؤول، نيابة عن اللجنة المصرفية، عن تنفيذ الرقابة المستندية وممارسة الرقابة في الموقع من قبل عملائه.

تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال البنكي والمالي والمحاسبي، وقاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء[1].

تقوم اللجنة المصرفية بعدة مهام منها مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، وتقوم بالمعاقبة على الإخلالات التي تتم معاينتها، كما تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعيتها المالية، كما تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة البنكية، كما تعاين، عند الإقتضاء، المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم إعتمادهم وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الأمر 03-11[2]، كما تقوم بدور رقابي فيما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- مجلس النقد والقرض: يعتبر من بين السلطات الإدارية المستقلة في النظام البنكي الجزائري، أنشئ بموجب القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، أوكل له بصفته سلطة نقدية مهمة تنظيم المهنة البنكية في الجزائر على وجه يتماشى مع المعايير الدولية بالخصوص معايير ومقررات لجنة بازل، وهو يعتبر سلطة تشريعية في المجال البنكي مستقلة عن السلطة التنفيذية.

يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وشخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية[3]، يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يأتي[4]:

- ✓ إصدار النقد وتغطيته؛
- ✓ مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي، لاسيما فيما يخص الخصم والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات؛
- ✓ تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛
- ✓ غرف المقاصة؛
- ✓ سير وسائل الدفع وسلامتها؛

[1] أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، **المتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المادة 106.
[2] نفس المرجع، المادة 105.
[3] نفس المرجع، المادة 58.
[4] نفس المرجع، المادة 62.

- ✓ شروط إعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، وكذا شروط إقامة شبكاتها، لاسيما تحديد الحد الأدنى من رأسمال البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر؛
- ✓ المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام؛
- ✓ حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن؛
- ✓ المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان، وكذا كيفيات وآجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية والوضعيات لكل ذوي الحقوق، لاسيما منها بنك الجزائر؛
- ✓ الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي؛
- ✓ تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف؛
- ✓ التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف؛ تسيير إحتياطات الصرف.

- محافظو الحسابات (التدقيق الخارجي): وفقا للمادة 100 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل[1]، يكلف محافظو الحسابات بالتدقيق القانوني للقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية محل التدقيق، إضافة إلى إبداء الرأي الفني المحايد حول نظام الرقابة الداخلية بالبنك نظام إدارة المخاطر البنكية وصحة إجراء تنفيذ بعض العمليات البنكية لاسيما عمليات القرض وعمليات الخزينة وغير ذلك، فهم بقيامهم بذلك يعتبرون هيئة رقابة وتدقيق خارجية فعالة على المؤسسات البنكية والمالية الناشطة في الجزائر.

يتعين على محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية، زيادة على إلتزاماتهم القانونية، القيام بما يأتي[2]:

- ✓ أن يعلموا فورا المحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة البنكية الخاضعة لمراقبتهم؛
- ✓ أن يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريرا خاصا حول المراقبة التي قاموا بها؛
- ✓ أن يقدموا للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة البنكية أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين (مسيري المؤسسة البنكية، المساهمين في المؤسسة البنكية، المؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية)، أما فيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها في مقرهم بالجزائر؛
- ✓ أن يرسلوا إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية.

[1] أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، **المتعلق بالنقد والقرض**، مرجع سبق ذكره، المادة 100.

[2] نفس المرجع، المادة 101.

ثانيا: الجهات الداخلية المشرفة والقائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية بالجزائر

يندرج ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات البنكية بالجزائر مصالح (لجان، مديريات، دوائر، أقسام) تقوم بمختلف عمليات التدقيق على البنك وعلى أعماله، والهدف من ذلك هو السعي لسلامة وإستقرار نشاط المؤسسة البنكية وضمان كل الشروط الضرورية التي يسعى من خلالها البنك إلى تحقيق أداء بنكي متميز إضافة إلى حماية أموال المودعين والمستثمرين في البنك، ومن بين تلك الجهات الداخلية المشرفة والقائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية بالجزائر نجد:

- لجنة التدقيق: حسب المادة 2 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، لجنة التدقيق هي لجنة منبثقة ومنشأة من قبل هيئة المداول (مجلس الإدارة / مجلس المراقبة) بالمؤسسة البنكية، لتساعد هيئة المداولة في ممارسة مهامها[1].

إن لجنة التدقيق بالمؤسسات البنكية تقوم بمجموعة من المهام الإشرافية والرقابية التالية[2]:

- ✓ الإشراف التام والمطلق على عملية إعداد القوائم المالية المعدة من قبل مديرية المحاسبة والمالية بالمؤسسة البنكية؛
- ✓ الإشراف التام والمطلق على كافة أعمال التدقيق الداخلي المعمول بها من قبل مديرية التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية؛
- ✓ وضع وفرض تطبيق السياسات المحاسبية التي يجب على البنك إتباعها عند معالجة المعلومات المالية والمحاسبية وأثناء إعداد القوائم المالية للبنك؛
- ✓ دعم وتعزيز استقلالية عمل المدقق الخارجي في المؤسسة البنكية؛
- ✓ تدقيق القوائم المالية للبنك بالإستعانة بطرف خارجي (محافظ الحسابات القانوني أو مكاتب التدقيق)؛
- ✓ تدقيق وتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة البنكية؛
- ✓ إعداد التوصيات الخاصة باختيار مجلس إدارة البنك للمدقق الخارجي (محافظ الحسابات القانوني أو مكتب تدقيق) وتحديد أتعابه؛
- ✓ العمل على حل المشاكل والخلافات التي قد تحدث بين إدارة المؤسسة البنكية والمدقق الخارجي؛
- ✓ إعداد التوصيات الخاصة بتعيين المسؤول الأول عن التدقيق الداخلي والمدققين المساعدين له بالبنك؛
- ✓ التأكد من التزام إدارة المؤسسة البنكية بتطبيق قواعد حوكمة البنوك والمؤسسات المالية.

- التدقيق الداخلي: هو نشاط (وظيفة) مستقل وموضوعي داخل المؤسسة البنكية، تابعا إداريا لإدارة البنك ووظيفيا للجنة التدقيق، يعمل تحت إشراف وتوجيهات هاته الأخيرة، ويهدف إلى إضافة قيمة للبنك من

[1] نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، المادة 2.

[2] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

خلال تقييم كافة نشاطات البنك المالية والإدارية والتقنية وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم نظام إدارة المخاطر بالبنك ومختلف النظم الأخرى وتقييم الأعمال المالية والمحاسبية وتقييم إدارة الإمتثال بالبنك وفحص مدى سلامة الإجراءات المتبعة في تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر المحيطة بها، فهي تهتم بفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد إدارة البنك بالمعلومات وبالتالي تجسيد تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.

يمارس التدقيق الداخلي بالبنك على مستوى مديرية/دائرة/قسم/مصلحة التدقيق الداخلي، هاته الأخيرة هي جهاز فني تابع للإدارة العليا للمؤسسة البنكية، تقوم بمختلف أشكال التدقيق والرقابة للهيكل التنظيمي للمؤسسة البنكية ولجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول المؤسسة البنكية من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة[1].

تمارس دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية أعمالها بوسائل عدة منها الجرد الفعلي المفاجئ، والزيارات الدورية (التفتيش)، والتدقيق المحاسبي والتدقيق الإداري وفحص الأنظمة المختلفة المالية والإدارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي، وترفع نتائج أعمالها على شكل تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو لجنة التدقيق وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثم متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك[2].

تسعى دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها[3]:

- ✓ فحص وتقييم إدارة المخاطر بالبنك؛
- ✓ فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك؛
- ✓ فحص وتقييم مدى تطبيق الحوكمة في البنك؛
- ✓ فحص وتقييم صحة وسلامة تنفيذ العمليات البنكية؛
- ✓ فحص وتقييم التقارير المالية المعدة على مستوى البنك؛
- ✓ فحص وتقييم النظم والسياسات المحاسبية المعتمدة في البنك؛
- ✓ فحص وتقييم نظم وإجراءات العمل المعتمدة والمتبعة في البنك؛
- ✓ فحص وتقييم نظام الضبط الداخلي المعتمد وظروف العمل في المؤسسة البنكية؛
- ✓ فحص وتقييم الوسائل المستخدمة لحماية الأصول والتحقق من الوجود الفعلي لها؛
- ✓ فحص وتقييم إمتثال البنك للسياسات والأنظمة والقوانين واللوائح البنكية الداخلية والخارجية؛
- ✓ تقديم التوصيات لمجلس الإدارة والإدارة العليا والمتعلقة بتطوير وتحديث نظم وإجراءات العمل المطبقة في البنوك.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 228-229.

[2] نفس المرجع، ص 94.

[3] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

ثالثا: جهات أخرى مشرفة وقائمة بالتدقيق في أعمال المؤسسات البنكية بالجزائر

إضافة للجهات الداخلية والجهات الخارجية المشرفة والقائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية بالجزائر التي تم ذكرها سابقا، هناك جهات أخرى مشرفة وقائمة بالتدقيق في أعمال المؤسسات البنكية بالجزائر منها[1]:

- مكاتب التدقيق (التدقيق الخارجي): وهي عبارة عن مكاتب تدقيق خارجية يمكن اللجوء إليهما من قبل المؤسسات البنكية بصفة تعاقدية من أجل الحصول على خدماتها الرقابية والتوكيدية والإستشارية، فمجال عملها في المؤسسات البنكية يشمل أغلب نشاطات البنك المالية وغير المالية والإدارية والتقنية، فيمكن لتلك المكاتب بناءا على طلب مجلس إدارة البنك فحص وتدقيق الأعمال المالية والمحاسبية للبنك وتقديم المشورة والتوجيهات لإدارة البنك، كما تستطيع تلك المكاتب فحص وتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك إضافة إلى فحصها لمختلف النظم الأخرى كنظام إدارة المخاطر والنظم الآلية وإبداء رأيها حول صحتهم وسلامتهم، كما يمكنها فحص صحة وسلامة تنفيذ العمليات البنكية، وغير ذلك، ومن أهم مكاتب التدقيق في الجزائر والتي تقدم خدماتها للمؤسسات البنكية نجد مكاتب KPMG ومكاتب BDO.
- المفتشية العامة للمالية: تقوم المفتشية العامة للمالية بأعمال التدقيق والتفتيش في أعمال المؤسسات البنكية والمالية في الجزائر، فهي تقوم بذلك بإعتبارها إحدى المصالح التابعة لوزارة المالية، هاته الأخيرة يمكنها تكليف تلك المفتشية بتلك الأعمال لأن وزارة المالية، من جهة، تقف على قمة الهرم المالي في الجزائر وكل المؤسسات البنكية والمالية تابعة لها وبالتالي هي مطالبة بالرقابة على أعمالها، ومن جهة أخرى، تعتبر وزارة المالية الممثل المالي للدولة الجزائرية التي تشرف على مالية الدولة، فأعمال التفتيش والتدقيق التي تقوم بها المفتشية العامة للمالية بالمؤسسات البنكية تشمل الجانب المالي والمحاسبي والجانب العملياتي وحتى سياسات إدارة المخاطر ومكافحة عمليات تبييض وتهريب الأموال للخارج وعمليات الإختلاس الداخلي.
- مجلس المحاسبة: يقوم مجلس المحاسبة بالرقابة على أعمال البنوك العمومية والمختلطة برأس مال عمومي، وذلك لمبدأ الرقابة على المال العام، فكل أنواع تلك المؤسسات البنكية تخضع لرقابة وتدقيق وتفتيش مجلس المحاسبة، ويمكن لهذا الأخير فرض العقوبات التأديبية على مسيري وموظفي تلك المؤسسات البنكية إذا ثبتت مخالفات ضد صالح المال العام كعمليات الإختلاس والتبذير وعمليات إستغلال المال العام للأعمال الشخصية.
- هيئات الضرائب: تقوم هيئات الضرائب بالرقابة والتفتيش والتدقيق في المؤسسات البنكية، لأن هاته الأخير هي على شكل مؤسسات مساهمة في القانون الجزائري، وبالتالي هي تخضع للرقابة المحاسبية والتحري المحاسبي الخاص بمجموعة العمليات البنكية، فالهدف من رقابة هيئات الضرائب على أعمال المؤسسات البنكية هو إختبار محاسبة البنك ومقابلتها مع المعلومات المتحصل عليها من قبل إدارة البنك من أجل تقدير صحة التصريحات التي قدمها البنك لمصلحة الضرائب، لأن هاته الأخير يجب أن تتأكد صحة تقدير حجم الضرائب

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

المفروضة على العمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية ويجب تحصيلها منها، تتمثل الضرائب التي تخضع لها المؤسسات البنكية في الجزائر في الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني والضريبة على الداخل الإجمالي فئة المستخدمين والعمال وكذلك الرسم على العقار.

الفرع الثاني: المراحل العملية للتدقيق في المؤسسات البنكية

تتضمن عملية التدقيق ثلاثة مراحل أساسية، مرحلة التحضير والإعداد لعملية التدقيق، ثم مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، ثم مرحلة إعداد التقرير الخاص بعملية التدقيق المنفذة ثم متابعة التوصيات التي تم إقتراحها بعد نهاية عملية التدقيق، إلا أن تلك الخطوات الثلاثة تسبقهم عملية إصدار أمر بمهمة، فهذا الأخير هو التفويض الممنوح من قبل المسؤول الأول للتدقيق الداخلي (في حالة التدقيق الداخلي) ومن قبل لجنة التدقيق نيابة عن مجلس إدارة البنك (في حالة التدقيق الخارجي)، والذي يبلغ المسؤولين الرئيسيين المعنيين بالتدخل الوشيك للمدققين (الداخليين في حالة التدقيق الداخلي، الخارجيين في حالة التدقيق الخارجي)، ويجب أن يتضمن الأمر بمهمة مجموعة من العناصر كموضوع وأهداف مهمة التدقيق، ومدة المهمة، والمصالح المعنية بالتدقيق، ومسؤول وأعضاء المهمة، وتاريخ بداية المهمة. فيما يلي بعض التفصيل لتلك المراحل:

أولا: مرحلة التحضير والإعداد لعملية التدقيق

تتوافق هاته المرحلة مع إنطلاق مهمة التدقيق، ويقوم المدقق بالتحضير والإعداد لعملية التدقيق في مكتبه، وتتطلب هذه المرحلة البحث وجمع المعلومات اللازمة لمهمة التدقيق (المتعلقة بالنشاط البنكي والمصلحة أو الوكالة التي سيتم التدقيق بها)، وخلال هذه المرحلة، يجب على المدقق الفهم والقراءة الجيدة والشاملة لكل ما يحيط بعملية التدقيق تلك وبكل ما له علاقة بموضوع وأهداف التدقيق وبكل ما يخص المصلحة أو الوكالة محل التدقيق وكذلك اللوائح والتنظيمات ودليل الإجراءات الخاصة بموضوع التدقيق، تتخلل هاته المرحلة عدة خطوات أساسية هي[1]:

- إعداد خطة العمل: تنظم خطة العمل مرحلة الدراسة والإعداد للمهمة، وبالتالي فهي تربط فهم الميدان المراد تدقيقه والمحدد من خلال الأمر بمهمة وإدراك المخاطر المعتادة وفرص التحسين، يجب على المدقق خلال هاته الخطوة معرفة الميدان المراد تدقيقه، تقسيم موضوع المهمة إلى أجزاء قابلة للتدقيق، الوعي بالمخاطر وفرص التحسين.
- إعداد التقرير التوجيهي: يحدد التقرير التوجيهي ويضفي الطابع الرسمي على محاور التحقيق في المهمة وحدودها، ويعبر عنها في الأهداف التي يجب أن يحققها التدقيق، يحدد التقرير التوجيهي أهداف مهمة التدقيق الداخلي تحت ثلاثة عناوين: الأهداف العامة، الأهداف المحددة، مجال العمل.

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

ثانيا: مرحلة تنفيذ عملية التدقيق

تتوافق هاته المرحلة مع العمل التنفيذي للمهمة التي يقوم بها المدققون بشكل رئيسي في الميدان، على مستوى الهياكل الخاضعة للرقابة، والمراحل الرئيسية لهذه المرحلة هي كما يلي[1]:

- الاجتماع والجلسة الإفتتاحية تتم على مستوى البنك المراد تدقيقه، ويمكن للمدققين من خلال هذا الاجتماع التعرف على المسؤولين وتقديم برنامج التدقيق وشرحه لهم.
- برنامج التدقيق فهو وثيقة ومستند داخلي للخدمة ويتم من خلاله تحديد المهام وتوزيعها، وهذا البرنامج يتم إنشاءه من قبل فريق المهمة تحت إشراف رئيس المهمة.
- إستبيان الرقابة الداخلية فهو عبارة عن شبكة تحليل تهدف إلى السماح للمدقق بتقييم المستوى وإجراء تشخيص لنظام الرقابة الداخلية للبنك أو الوظيفة الخاضعة للرقابة، وهو يتألف من قائمة من الأسئلة التي تقبل مبدئيًا إجابات "نعم" أو "لا" فقط، والتي تُستخدم لتحديد الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية، تم تصميم الاستبيان بحيث تشير الإجابات السلبية إلى نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وأن الإجابات الإيجابية تشير إلى نقاط القوة نظريًا، يتمثل استخدام استبيان الرقابة الداخلية في أن يقوم المدقق بتقييم تأثير "لا" والتحقق من حقيقة "نعم".
- العمل الميداني، فيتمثل في مباشرة المدققين لمختلف عمليات التدقيق في المجالات والميادين المستهدفة حسب موضوع التدقيق، ويتم العمل من خلال الفحص والتحري وغيرها، ثم يقوم المدقق بإبداء الملاحظات المبنية على المخاطر ثم يقوم بإعداد أوراق الملاحظات.

فبناءً على مجالات المخاطر المحددة واستبيان الرقابة الداخلية، سيقوم المدققون بإجراء الاختبارات عن طريق اختيار عدد معين من العمليات أو العمليات المتعلقة بفترات معينة، ويجب أن يكون هذا الاختيار ثريًا وهادفًا بما يكفي ليكون قادرًا على تكوين رأي حول كيفية سير الأمور والتحكم فيها، وتستخدم هذه الاختبارات مجموعة كاملة من أدوات التدقيق المحددة من حيث المبدأ أثناء تطوير برنامج التدقيق.

أما أوراق الملاحظات (تسمى بورقة كشف وتحليل المشكلة FRAP) فالهدف منها هو تلخيص جميع مكونات الخلل الوظيفي المحدد في وثيقة واحدة، فهي أداة لجمع عمل المدقق والتي تؤكد على عواقب نقاط الضعف التي تمت مواجهتها والتي تعمل كأداة اتصال، أثناء المهمة وفي نهايتها، ويجب أن تتسع ورقة الملاحظات كحد أقصى لورقة واحدة وأن تحترم الترتيب التالي:

- ✓ معايير الرقابة الداخلية: النظام المرجعي؛
- ✓ المعاينة: إنها تتعلق بالرد الموضوعي للوضع المحدد؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- ✓ الأسباب: من المهم عزل السبب (الأسباب) الدقيقة التي أدت إلى الحالة المرصودة، وتحديد السبب الجيد سيجعل من السهل العثور على أفضل توصية؛
- ✓ النتائج: وتتمثل في النتائج المرئية للوضع المرصود ولكن أيضًا تلك التي يمكن أن تحدث إذا لم يتم فعل أي شيء؛
- ✓ التوصيات: تهدف إلى القضاء بشكل دائم على مظاهر السبب المحدد، إذا اقتنعت الجهة الخاضعة للتدقيق بصحة التحليل، فسوف تلتزم بسهولة بالحل المقترح.

ثالثا: مرحلة إعداد التقرير ومتابعة توصيات التدقيق

يتوافق مع نهاية عمل مهمة التدقيق، ويتم في مكاتب المدققين، والخطوات الرئيسية لهذه المرحلة هي[1]:

- الاجتماع الختامي يجتمع كل من المدققين والمسؤولين عن المصلحة أو البنك (المدقق فيهم)، ويتم أولا عرض نتائج عمليات التدقيق التي تم إجراؤها: كشف الوقائع والحالات الشاذة المكتشفة، ونقاط القوة والضعف، وكذلك جميع التوصيات الصادرة عن المدققين، ثم يمكن للمدقق فيهم الاعتراض على التحليلات أو اقتراح تصحيحات.
- كتابة تقرير التدقيق وفقا للمنهجية العلمية والعملية المتعارف عليها طبقا لمعايير التدقيق الدولية والمحلية، بحيث يبلغ تقرير التدقيق المديرين الرئيسيين المعنيين (لإتخاذ إجراء) وللإدارة (للعلم) باستنتاجات التدقيق المتعلقة بقدرة البنك الخاضع للرقابة على إنجاز مهمته، مع التركيز على أوجه الخلل في وضع إجراءات لإحراز تقدم، هذه هي أهم وثيقة صادرة عن التدقيق والتي تلزم مسؤولية المدقق فيهم.
- متابعة تقرير التدقيق فهي تتمثل في متابعة التوصيات التي أصدرها سابقا بخصوص المدقق فيهم، فالمدققون يهتمون بمعرفة ما إذا تم العمل بتوصياتهم حتى يتمكنوا من قياس الفعالية الحقيقية لعملهم ومتابعة الحلول التي يتم تقديمها للمشكلات التي يشاركون فيها بشكل كامل، وفي الواقع، يكون المدقق مسؤولاً عن وضع التوصيات ولكنه غير معني بتنفيذ توصياته.

المطلب الثاني: دور بعض الجهات في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

تلعب بعض الجهات القائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية، كلجنة التدقيق (المنبثقة عن مجلس إدارة البنك) ودائرة التدقيق الداخلي (التابعة إداريا للإدارة العليا للبنك، ووظيفيا للجنة التدقيق) ومكاتب التدقيق الخارجي (خاصة التدقيق الخارجي القانوني)، دورا هاما وعمليا في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب.

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

الفرع الأول: الدور الأساسي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

سوف نتطرق في هذا الفرع للدور الأساسي الذي تلعبه بعض الجهات القائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية فيما يخص تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها.

أولا: دور لجنة التدقيق في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

تساهم لجنة التدقيق في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها من خلال[1]:

- تقوم بالمصادقة والإقرار النهائي على ميثاق التدقيق داخل البنك وعلى كل عملياته والمخاطر المحيطة به؛
- تقوم بالمصادقة والإقرار النهائي على دليل التدقيق داخل البنك وعلى كل عملياته والمخاطر المحيطة به؛
- تتابع مدى كفاية أنظمة الضبط الداخلي بالبنك ومدى تطبيقهم ونتائجهم؛
- تتابع مدى كفاية الرقابة الداخلية للبنك ومدى تطبيقها ونتائجها؛
- تتابع مدى كفاية التدقيق الداخلي على أعمال البنك ومدى تطبيقه ونتائجه؛
- تتابع مدى كفاية التدقيق الخارجي على أعمال البنك ومدى تطبيقه ونتائجه؛
- تعزز نظام الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق الداخلي؛
- تعزز استقلالية التدقيق الخارجي؛
- تقوي نظام الضبط الداخلي وتساهم في بناءه، وهو بمثابة رقابة دائمة، كما أنه يعتبر رقابة من المستوى الأول؛
- تتابع وتقيم وتقوي وظيفة الإمتثال والمطابقة، وهي بمثابة رقابة دائمة داخل البنك، كما أنها تعتبر رقابة من المستوى الثاني؛
- تتابع وتقيم وتقوي وظيفة إدارة المخاطر، وهي بمثابة رقابة دائمة داخل البنك، كما أنها تعتبر رقابة من المستوى الثاني؛
- تتابع وتقيم عمل التفتيش الذي يسعى لإكتشاف المخالفات والأخطاء والتجاوزات والإختلاسات وإكتشاف عمليات تبييض وتهريب الأموال وتمويل الإرهاب، وهو بمثابة رقابة دورية، كما أنه يعتبر رقابة من المستوى الثالث؛
- تتابع وتقيم عمل التدقيق الداخلي الذي يسعى لتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى الامتثال والمطابقة للقوانين واللوائح البنكية ومدى إتباع دليل الإجراءات أثناء تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية، وهو بمثابة رقابة دورية، كما أنه يعتبر رقابة من المستوى الثالث؛
- تقوم بتعزيز وتأكيد وفرض وجود نظام رقابة داخلية على العمليات البنكية؛
- تقوم بتعزيز وتأكيد وفرض وجود نظام رقابة داخلية على المخاطر البنكية؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- تحرص على التطبيق الصحيح والسليم لجميع التشريعات القانونية المنظمة للعمل البنكي لاسيما ما تعلق منها بالعمليات البنكية؛
- تحرص على التطبيق الصحيح والسليم لجميع التشريعات القانونية المنظمة للعمل البنكي لاسيما ما تعلق منها بالرقابة البنكية؛
- تحرص على التطبيق الصحيح والسليم لجميع التشريعات القانونية المنظمة للعمل البنكي لاسيما ما تعلق منها بالمخاطر البنكية؛

إضافة إلى ذلك[1]:

- تحرص على تطبيق بنود الأمر 03-11، المعدل والمتمم، المتعلق بالنقد والقرض فيما يتعلق بالرقابة البنكية؛
- تحرص على تطبيق بنود القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 05-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 11-03 المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 11-04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 20-01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات والمالية؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 20-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 20-04 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالرقابة؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- تحرص على تطبيق بنود النظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- تحرص على تطبيق بنود النظام 11-05 المتعلق بالمعالجة المحاسبية للفوائد غير المحصلة؛

إضافة إلى ذلك[1]:

- تقوم بتصويب سياسة إدارة المخاطر البنكية والمصادقة عليها؛
- تقوم بضمان الموائمة المستمرة بين إستراتيجية التمويل وإستراتيجية إدارة المخاطر؛
- تقوم بتحديد مؤشرات أداء إدارة المخاطر التي تتماشى مع مؤشرات أداء البنك؛
- تقوم بضمان الامتثال القانوني والتنظيمي لإستراتيجية التمويل وإستراتيجية إدارة المخاطر؛
- تقوم بتعيين وتجسيد المساءلة والمسؤوليات والصلاحيات على المستويات المختلفة داخل البنك؛
- تقوم بضمان تخصيص الموارد اللازمة لإدارة المخاطر لضمان تنفيذ إستراتيجيتها على مستوى قسم إدارة المخاطر وكذلك القسم مع المستويات الأخرى؛
- تقوم بالإبلاغ بمنافع إدارة المخاطر لجميع أصحاب المصلحة (المستثمرون، المودعون، الدائنون، الجهات التنظيمية والرقابية)؛
- تقوم بضمان المحافظة على استمرارية إطار عمل إدارة المخاطر مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية؛
- تحرص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- تحرص على تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر؛
- تحرص على العمل بلوائح ومقررات لجنة بازل 1 و2 و3 فيما يتعلق بالرقابة البنكية وإدارة المخاطر البنكية؛
- تحرص على العمل بالقواعد الإحترازية الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بتجنب المخاطر البنكية؛

إضافة إلى ذلك[2]:

- تحرص على تنفيذ توجيهات البنك المركزي ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية فيما يتعلق بالعمل البنكي؛
- تحرص على تنفيذ توجيهات البنك المركزي ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية فيما يتعلق بالرقابة البنكية؛
- تحرص على تنفيذ تعليمات اللجنة المصرفية والمصالح المشتركة لبنك الجزائر فيما يخص الرقابة وإدارة المخاطر؛
- تدرس وتتابع وتقيم مدى الإلتزام والإمتثال باللوائح والقوانين البنكية أثناء تنفيذ العمليات البنكية؛
- تدرس وتتابع وتقيم مدى الإلتزام والإمتثال بدليل الإجراءات (دليل العمل) أثناء تنفيذ العمليات البنكية؛
- تشرف وتتابع عمليات التدقيق والرقابة على العمليات البنكية بمختلف مستوياتها وأنواعها (الدائمة والدورية)؛
- تدرس وتناقش التقارير المرفوعة لها من طرف كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فيما يتعلق بنتائج عمليات التدقيق على العمليات البنكية وإصدار التعليمات بمتابعتها؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

[2] نفس المرجع.

إضافة إلى ذلك[1]:

- تحرص على تطبيق بنود النظام 11-08 المتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر البنكية في المنظومة البنكية الجزائرية؛
- تدرس وتتابع وتقيم مدى الإلتزام والإمتثال باللوائح والقوانين البنكية أثناء إدارة المخاطر البنكية؛
- تدرس وتتابع وتقيم مدى الإلتزام والإمتثال بدليل الإجراءات (دليل العمل) أثناء إدارة المخاطر البنكية؛
- تشرف وتتابع عمليات التدقيق والرقابة على إدارة المخاطر البنكية بمختلف مستوياتها وأنواعها (الدائمة والدورية)؛
- تقوم بضمان تحديد المخاطر البنكية وتقييمها وإدارتها بشكل مناسب؛
- تعمل على تحديد مدى قابلية البنك للتعرض للمخاطر البنكية؛
- تقوم بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها، كما وتعمل على تحسينها، وتطويرها، باستمرار لدى إدارة المخاطر؛
- تقوم بدراسة وتدقيق التقارير الخاصة بتحديد وإدارة المخاطر البنكية لدى البنك؛
- تقوم بالتعرف على بيئة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك وفهمها وتحديد كيفية التعامل مع تلك المخاطر؛
- تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح المعتمدة لدى إدارة المخاطر البنكية؛
- تقوم بالإستعانة بمستشارين خارجيين ذوي الاختصاص في مجال إدارة المخاطر وذلك للحصول على المشورة القانونية والفنية بخصوص إدارة المخاطر البنكية؛
- تضع معايير واضحة يعدها خبير (داخلي أو خارجي) لإدارة المخاطر البنكية وتعتمد تلك المعايير من مجلس الإدارة؛
- الإشراف على إدارة المخاطر والمساعدة في تصميم إستراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة؛
- تقوم بتطوير نماذج عمل وممارسات لتدقيق العمليات البنكية؛
- تقوم بتطوير نماذج عمل وممارسات لتدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- تقوم بإدارة الأحداث المحتمل حدوثها بتحديدها وتقييمها لإدارة العمليات البنكية ومراقبتها؛
- تقوم بإدارة الأحداث المحتمل حدوثها بتحديدها وتقييمها لإدارة المخاطر البنكية ومراقبتها؛
- تقوم بتقديم التوصيات المناسبة لتحسين العمليات البنكية وتطويرها؛
- تقوم بتقديم التوصيات المناسبة لإدارة المخاطر البنكية بكل فعالية؛
- تعزز التواصل بين إدارة المخاطر وإدارة الإمتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنك؛
- تقوم بمتابعة مدى الإلتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات والنظام الداخلي والأنظمة النافذة الخاصة بالبنوك أثناء تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

إضافة إلى ذلك[1]:

- تقوم بالمساهمة في فهم المخاطر البنكية لاستثمار الفرص المتاحة والمحتملة والتحوط على التهديدات؛
- تتابع وتقيم كفاية الرقابة الموضوعة على العمليات البنكية؛
- تتابع وتقيم كفاية الرقابة الموضوعة على المخاطر البنكية؛
- تتابع وتقيم كفاية التدقيق الداخلي على العمليات البنكية؛
- تتابع وتقيم كفاية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية؛
- تتابع وتقيم كفاية التدقيق الخارجي على العمليات البنكية؛
- تتابع وتقيم كفاية التدقيق الخارجي على إدارة المخاطر البنكية؛
- تتابع وتقيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات البنكية؛
- تتابع وتقيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية؛
- تتابع وتقيم القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية لإدارة المخاطر البنكية؛
- تقوم بعمل التوصيات اللازمة للتدقيق وإدارة المخاطر في المؤسسات البنكية من أجل تفعيل مبادئ الحوكمة؛
- تدرس وتناقش التقارير المرفوعة لها من التدقيق الداخلي فيما يتعلق بنتائج عمليات التدقيق على العمليات البنكية وإصدار التعليمات بمتابعتها؛
- تدرس وتناقش التقارير المرفوعة لها من التدقيق الداخلي فيما يتعلق بنتائج عمليات التدقيق على المخاطر البنكية وإصدار التعليمات بمتابعتها؛
- تدرس وتناقش التقارير المرفوعة لها من التدقيق الخارجي فيما يتعلق بنتائج عمليات التدقيق على العمليات البنكية وإصدار التعليمات بمتابعتها؛
- تدرس وتناقش التقارير المرفوعة لها من التدقيق الخارجي فيما يتعلق بنتائج عمليات التدقيق على المخاطر البنكية وإصدار التعليمات بمتابعتها؛
- تقوم بإعداد تقريرا سنويا عن مدى نجاعة تدقيق العمليات البنكية بالبنك، يرفع لمجلس إدارة البنك من أجل إعطاء الحصيلة السنوية النهائية؛
- تقوم بإعداد تقريرا سنويا عن مدى نجاعة تدقيق إدارة المخاطر البنكية بالبنك، يرفع لمجلس إدارة البنك من أجل إعطاء الحصيلة السنوية النهائية ؛
- تقوم بإعداد تقريرا سنويا عن الاتجاهات والسياسات الجارية في بيئة العمل البنكي التي يعمل فيها التدقيق واستراتيجياته والتغيرات الرئيسية، يرفع لمجلس إدارة البنك.
- تقوم بإعداد تقريرا سنويا عن الاتجاهات والسياسات الجارية في بيئة العمل البنكي التي تعمل فيها إدارة المخاطر واستراتيجياتها والتغيرات الرئيسية، يرفع لمجلس إدارة البنك.

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

يساهم التدقيق الداخلي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها من خلال[1]:

- يعمل إداريا تحت إشراف الإدارة العليا للبنك، أما وظيفيا فيعمل تحت إشراف وتوجيهات لجنة التدقيق لاسيما ما تعلق بالتدقيق والرقابة البنكية على العمليات والمخاطر البنكية؛
- يعمل بلوائح وتعليمات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية فيما يتعلق بالرقابة البنكية على العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؛
- بعمل بالنظم واللوائح والتعليمات والأوامر الداخلية وكذلك القوانين المختلفة المنظمة للعمل البنكي لاسيما ما تعلق بالتدقيق والرقابة البنكية على العمليات والمخاطر البنكية؛
- يعمل بميثاق التدقيق وإتباع جميع الإرشادات والتوجيهات والضوابط التي تنظم عملية التدقيق داخل البنك؛
- يقوم بإعداد ميثاق التدقيق ورفعه للجنة التدقيق لإقراره وأية تعديلات تطرأ عليه؛
- يقوم بإعداد دليل التدقيق داخل البنك وعلى كل عملياته والمخاطر المحيطة به ورفعه للجنة التدقيق لإقراره وأية تعديلات تطرأ عليه؛
- يقوم بتقييم وتحسين كفاءة وكفاية الضوابط الرقابية في البنك؛
- يدقق في نظم الرقابة البنكية للتأكد من مدى تماشيها ومسايرتها لسياسات البنك وخططه وإجراءات عمله والقوانين والتعليمات التي تحكمه؛
- يقيم إطار الحوكمة في البنك ويقدم التوصيات المناسبة للمساهمة في تحسينه؛
- يضع مخطط للتدقيق وفحص وتقييم أوضاع البنك وإيصال النتائج إلى الأطراف المعنية ومتابعة مدى تنفيذ التوصيات الموضوعة؛
- يضع مبادئ منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتعديلها دوريا لتعكس آثار التغيرات التي تطرأ على أساليب العمل؛
- يدقق في أنظمة المعلومات الإدارية والمالية بما في ذلك نظام المعلومات الإلكتروني والخدمات البنكية الإلكترونية؛
- يدقق في مدى صحة ومصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية؛
- يدقق في سبل المحافظة على الممتلكات والموجودات داخل وخارج البنك؛
- يقوم باكتشاف الأخطاء وغيرها فور حدوثها وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها وتطوير الأداء إلى الأفضل؛
- يقوم باكتشاف حالات الغش ومنها التزوير والتلاعب وأوجه القصور والإهمال والفساد بصوره المختلفة، وتقديم الاقتراحات والإرشادات لعلاجها؛
- يقوم بالتحليل المالي والمحاسبي والبنكي، وتقديم المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- يقوم بالمحافظة على الأموال وتنميتها والمساهمة في تطوير الأداء إلى الأفضل؛
- يقوم بتوحيد السياسات المطلقة في جميع الوكالات والفروع البنكية داخل الوطن؛
- يقوم بالاطمئنان على تطبيق أحدث الأساليب والسبل في تقديم الخدمات وأداء الأعمال المصرفية والاستثمارية والتمويلية؛
- يقوم بالتأكد من إلتزام العاملين بالقيم والمثل والأخلاق والسلوكيات السوية باعتبارها من أساسيات نجاح العمل المصرفي ولها دور فعال في رفع مستوى الأداء الوظيفي؛
- يقوم بمراقبة نظام الضبط الداخلي الخاص بتقييم وتقدير المخاطر وتأثيرها على الأموال الخاصة للبنك؛
- يدقق في الأنظمة الموضوعة للتأكد من مدى تقيدها بالمتطلبات القانونية وبالسياسات والإجراءات الموضوعة؛
- يدقق في التطورات الجديدة الحاصلة وأية تغيرات عملية والتأكد من أن جميع المخاطر المرافقة لها يتم تحديدها في مرحلة مبكرة؛
- يقيم نظم وإجراءات العمل النافذة للتحقق من مدى توافقها وانسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الموضوعة وتحديد مدى كفايتها ودرجة الالتزام بها وتقديم التوصيات من أجل زيادة فعاليتها وكفاءتها؛
- يقوم بتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية على العمليات البنكية والمخاطر البنكية؛
- يقوم بتقييم وتقويم نظام الضبط الداخلي ووظيفة الإمتثال والمطابقة ووظيفة إدارة المخاطر؛
- يقيم كفاءة وفاعلية نظم وإجراءات العمل في مختلف الأقسام والدوائر في البنك وتقديم التوصيات بشأنها؛

إضافة إلى ذلك[1]:

- يطبق ويدقق في تطبيق بنود الأمر 03-11، المعدل والمتمم، المتعلق بالنقد والقرض فيما يتعلق بالرقابة الداخلية؛
- يطبق ويدقق في تطبيق بنود القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- يطبق ويدقق في تطبيق بنود النظام 05-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- يطبق ويدقق في تطبيق بنود النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالرقابة وإدارة المخاطر البنكية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- يدقق في تطبيق بنود النظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 11-05 المتعلق بالمعالجة المحاسبية للفوائد غير المحصلة؛
- يدقق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 11-03 المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 11-04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 20-01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات والمالية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 20-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛
- يدقق في تطبيق بنود النظام 20-04 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف؛

إضافة إلى ذلك[1]:

- يدقق في تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر البنكية؛
- يعمل بلوائح ومقررات لجنة بازل 1 و2 و3 فيما يتعلق بالرقابة البنكية وإدارة المخاطر البنكية؛
- يحرص على تطبيق العمل بالقواعد الإحترازية الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بتجنب المخاطر البنكية؛
- يوصي بتطبيق النظم والنماذج الدولية، خاصة نموذج COSO2013 ونموذج COBIT في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
- يوصي بتطبيق مختلف النظم والنماذج الدولية، خاصة نموذج COSO2017 ونظام ISO31000 في إدارة المخاطر البنكية؛
- يوصي بتطبيق النظم والنماذج الدولية، خاصة نظام ISO37301 ونظام ISO19600 في إدارة الامتثال؛
- يطبق معايير التدقيق الدولية في تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية لاسيما المعيار 300 "التخطيط"؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

إضافة إلى ذلك[1]:

- يحرص على تنفيذ تعليمات مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية والمصالح المشتركة لبنك الجزائر فيما يخص الرقابة البنكية؛
- يحرص على تنفيذ تعليمات مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية والمصالح المشتركة لبنك الجزائر فيما يخص إدارة المخاطر البنكية؛
- يراقب احترام التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة فيما يتعلق بسيرورة تنفيذ العمليات البنكية؛
- يراقب احترام التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة فيما يتعلق بسيرورة إدارة المخاطر البنكية؛
- يقوم بإعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق والتقييم وتقديم التوصيات الضرورية واللازمة بشأنها ومتابعتها؛
- يدقق في عمل المفتشين الذين يسعون لإكتشاف المخالفات والأخطاء والإختلاسات والتجاوزات التي تحدث أثناء تنفيذ العمليات البنكية إضافة إلى إكتشاف عمليات تبييض وتهريب الأموال وتمويل الإرهاب؛
- يقوم بالفهم الكامل والشامل لطبيعة العمليات البنكية قبل المباشرة في عملية تدقيقها؛
- يقوم بالعمل بنظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- يطبق رقابة دورية على العمليات البنكية، وهي بمثابة رقابة من المستوى الثالث؛
- يقوم بتدقيق جميع العمليات البنكية وفق خطة تدقيق سنوية مبرمجة مسبقا؛
- يدقق في جميع هياكل المؤسسات البنكية ويدقق في متابعة تنفيذ تلك الهياكل للعمليات البنكية؛
- يدقق في مدى الإلتزام والإمتثال بدليل الإجراءات (دليل العمل) أثناء تنفيذ العمليات البنكية عبر مختلف مراحلها ومستويات تنفيذها؛
- يساهم في تصميم وتقييم الضوابط الرقابية على تنفيذ العمليات البنكية؛
- يدقق في بنود القوائم المالية الملخصة للعمليات البنكية؛
- يقوم بتقديم خدمات استشارية وتوكيدية لمختلف الأقسام والدوائر بالمؤسسات البنكية التي تقوم بتنفيذ العمليات البنكية؛
- يقوم بإعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق على العمليات البنكية وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها ومتابعتها؛
- يقوم بالفهم الكامل والشامل لطبيعة المخاطر البنكية قبل المباشرة في عملية تدقيقها؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- يقيم فعالية إدارة المخاطر المحددة من قبل دائرة إدارة المخاطر والامتثال والمطابقة والمتعلقة بعمليات البنك والمساهمة في تحسينها؛
- يركز على تدقيق الأخطار المهمة في البنك (الأخطار الكبرى)؛
- يطبق بنود النظام 11-08 المتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر البنكية في المنظومة البنكية الجزائرية؛
- يطبق بنود النظام 11-08 المتعلقة بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتتبع مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها؛
- يطبق معايير ولوائح وإجراءات لجنة بازل فيما يخص قياس المخاطر البنكية والمعدلات المقبولة من المخاطر البنكية؛
- يطبق رقابة دورية على إدارة المخاطر البنكية، وهي بمثابة رقابة من المستوى الثالث؛
- يدقق في مدى الإلتزام والإمتثال بدليل الإجراءات (دليل العمل) أثناء إدارة المخاطر البنكية؛
- يدقق في مدى فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها؛
- يقوم بالإستعانة بخريطة المخاطر الجوهرية وتتبع مسارها وإجراءات التقليل من حدتها؛
- يدقق في طرق قياس وتحليل المخاطر البنكية والمعدلات المقبولة من المخاطر؛
- المساهمة في تصميم وتقييم الضوابط الرقابية على إدارة المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية؛
- يدقق في بنود القوائم المالية المستعملة في قياس المخاطر البنكية؛
- يقوم بتقديم خدمات استشارية وتوكيدية لوظيفة إدارة المخاطر بالبنك؛
- إعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق على المخاطر البنكية وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها ومتابعتها.

ثالثا: دور التدقيق الخارجي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

يساهم التدقيق الخارجي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها من خلال[1]:

- تمارس رقابة خارجية على عمل المؤسسات البنكية بصفة عامة وعلى العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها بصفة خاصة؛
- تمارس الرقابة الخارجية على البنك من قبل كل من مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومحافظو الحسابات ومكاتب التدقيق الخارجية ووزارة المالية (ممثلة من طرف المفتشية العامة للمالية) ومجلس المحاسبة ورقابة إدارة الضرائب؛
- يتولى مجلس النقد والقرض الرقابة الخارجية على عمل المؤسسات البنكية من خلال الدور الهام الذي يلعبه في تحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- يتولى البنك المركزي الرقابة الخارجية على عمل المؤسسات البنكية من خلال رقابة مجموعة من المصالح المشتركة التابعة له، وهي: المفتشية العامة، مركزية المخاطر، مركزية المستحقات غير المدفوعة (مركزية عوارض الدفع)، مركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد، مركزية الميزانيات، خلية معالجة الاستعلام المالي؛
- تتولى اللجنة المصرفية مهمة الرقابة الخارجية باعتبارها جهاز تابع للدولة تتولى مهمة الأمن المالي للدولة وهي تكلف بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة؛
- تمارس وزارة المالية (ممثلة من طرف المفتشية العامة للمالية) رقابتها لأنها ممثلة للدولة من الجانب المالي ولأنها تشرف وتترأس النظام البنكي والمالي في الجزائر؛
- يمارس مجلس المحاسبة رقابته لأنه مسؤول عن المال العام بالنسبة للبنوك التجارية العمومية والمختلطة برأس مال عمومي وخاص؛
- تمارس إدارة الضرائب رقابتها لأن المؤسسات البنكية والمالية مؤسسة على شكل شركة مساهمة وهي بذلك تخضع للرقابة المحاسبية والتحري المحاسبي وفقا للقانون الجزائري؛
- تمارس مكاتب التدقيق الخارجي مهمة التدقيق على عمل المؤسسات البنكية بصفة عامة (الجانب المالي والمحاسبي، الجانب الرقابي، الجانب التشغيلي والعملياتي)، والهدف منه هو استشاري وتوجيهي وتنبؤي، ويمارس من قبل مكاتب تدقيق محلية وعالمية مثل مكتب KPMG ومكتب BDO؛

أما بالنسبة لرقابة محافظ الحسابات[1]:

- تعتبر رقابة محافظ الحسابات بمثابة تدقيق خارجي قانوني على عمل المؤسسات البنكية بصفة عامة (بما في ذلك العمليات البنكية وإدارة المخاطر) وعلى القوائم المالية بصفة خاصة؛
- يقوم محافظين اثنين للحسابات بمهمة التدقيق الخارجي القانوني (بشكل منفصل) على البنوك والمؤسسات المالية؛
- يعين محافظي الحسابات من طرف اللجنة المصرفية ويخضعان لرقابتها ويعملان تحت إشرافها؛
- توجد معايير وقواعد واضحة تنظم العلاقة بين محافظ الحسابات والبنك محل التدقيق تعزز درجة الحياد والاستقلالية وتعمل على تقليل المخاطر؛
- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل لطبيعة العمل البنكي والمخاطر المحيطة به والهيكل التنظيمي للبنك وهيكل الرقابة المطبق بالإطلاع التام على القوانين واللوائح المنظمة للنشاط البنكي؛
- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل لكيفية مراقبة أعمال البنك وظيفيا وإداريا؛
- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية بما في ذلك إدارة المخاطر البنكية ومهام وبرامج التدقيق الداخلي؛
-

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

إضافة إلى ذلك[1]:

- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل للتقييمات المتوقعة لمخاطر الأخطاء الجوهرية وتشمل (المخاطر الذاتية التي تحدثها البيانات الخاطئة جوهريا، ومخاطر الرقابة التي لا تمنعها أو تكتشفها أنظمة الرقابة الداخلية للبنك)؛
- يعمل محافظ الحسابات بالقانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد أثناء تدقيق البنك؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 11-05 المتعلق بالمعالجة المحاسبية للفوائد غير المحصلة؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 05-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 11-03 المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 11-04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود الأمر 03-11 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض فيما يتعلق بالرقابة الداخلية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالرقابة وإدارة المخاطر البنكية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 20-01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات والمالية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 20-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 20-04 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى العمل بنظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية المنصوص عليها في النظام 08-11؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 11-08 المتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر البنكية في المنظومة البنكية الجزائرية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى تطبيق بنود النظام 11-08 المتعلقة بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتتبع مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها؛

إضافة إلى ذلك[1]:

- يفحص محافظ الحسابات مدى الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- يطبق محافظ الحسابات معايير التدقيق الدولية في تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية؛
- يطبق محافظ الحسابات معايير التدقيق المحلية في تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات الإطلاع على جميع اللوائح الوطنية والدولية التي تحدد إجراءات تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- يبدي محافظ الحسابات رأيه الفني المحايد عن مدى صدق المعلومات المالية الموجودة في التقارير المالية للبنك؛
- يحقق محافظ الحسابات في صحة وسلامة إجراءات تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- يحقق محافظ الحسابات في مدى إلتزام البنك بالقواعد عند تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل وشامل لطبيعة العمليات البنكية قبل المباشرة في عملية تدقيقها؛
- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل وشامل للهيكل الرقابي على العمليات البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات التدقيق في بنود القوائم المالية الملخصة للعمليات البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات إبداء رأيه في مدى الإلتزام بالتشريعات واللوائح المحددة لتنفيذ العمليات البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات إبداء رأيه في مدى سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية المطبق على تنفيذ العمليات البنكية؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

إضافة إلى ذلك[1]:

- يجب على محافظ الحسابات تدقيق مدى ملائمة السياسات والإجراءات المتبعة في تنفيذ العمليات البنكية؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى الإلتزام والإمتثال بدليل الإجراءات (دليل العمل) أثناء تنفيذ العمليات البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات إعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق على العمليات البنكية وتقديم رأيه الفني والتوصيات اللازمة بشأنها ومتابعتها؛
- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل وشامل لطبيعة المخاطر البنكية قبل المباشرة في عملية تدقيقها؛
- يجب على محافظ الحسابات فهم كامل وشامل للمعايير المهنية الواجبة لتفعيل إدارة المخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات أداء عمله باستخدام أدلة إرشادية توضح إجراءات تنفيذ مهمة تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يولي العناية اللازمة للمخاطر البنكية عند وضع خطة التدقيق؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يوافق إجراءات تدقيقه وتقييمه وتقويمه لإدارة المخاطر البنكية مع إصدارات معايير لجنة بازل للرقابة البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يوافق إجراءات تدقيقه وتقييمه وتقويمه لإدارة المخاطر البنكية مع تعليمات وأنظمة البنك المركزي؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يستخدم التقنيات والبرامج الإلكترونية أثناء تدقيقه وتقييمه لإدارة المخاطر؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من قيام مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات للاستجابة للمخاطر الطارئة؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من فعالية الاستجابة للمخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن الاستجابة للمخاطر البنكية تتوافق مع تعليمات البنك المركزي؛
- يجب على محافظ الحسابات التدقيق في بنود القوائم المالية المستعملة في قياس المخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات إبداء رأيه في مدى الإلتزام بالتشريعات واللوائح المحددة لإدارة المخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات إبداء رأيه في مدى سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية المطبق على إدارة المخاطر؛
- يجب على محافظ الحسابات تدقيق مدى ملائمة السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات الاستفادة من عمل المدقق الداخلي في تحديد المخاطر البنكية؛
- يقيم محافظ الحسابات الأخطار الإستراتيجية في العمل البنكي ويفحص المخاطر المرتبطة بكل نشاط؛
- يفحص محافظ الحسابات مدى الإلتزام والإمتثال بدليل الإجراءات (دليل العمل) أثناء إدارة المخاطر البنكية؛
- يجب على محافظ الحسابات إعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق على المخاطر البنكية وتقديم رأيه الفني والتوصيات اللازمة بشأنها ومتابعتها.

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

الفرع الثاني: الدور الإشرافي والتعاوني والتكاملي في تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

سوف نتطرق في هذا الفرع للدور الإشرافي والتعاوني والتكاملي الذي تلعبه بعض الجهات القائمة بالتدقيق في المؤسسات البنكية فيما يخص تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها.

أولا: إشراف لجنة التدقيق على التدقيق الداخلي للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

تشرف لجنة التدقيق على التدقيق الداخلي للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها من خلال ما يلي[1]:

- الحرص على استقلالية المدقق الداخلي أثناء تأدية مهامه وتدقيقه للعمليات البنكية؛
- الحرص على استقلالية المدقق الداخلي أثناء تأدية مهامه وتدقيقه للمخاطر البنكية؛
- الحرص على مساعدة المدقق الداخلي في الحصول على المعلومات الكافية حول العمليات البنكية؛
- الحرص على مساعدة المدقق الداخلي في الحصول على المعلومات الكافية حول المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول اللوائح والنظم المعتمدة والمتعلقة بمهامهم فيما يخص تدقيق العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول اللوائح والنظم المعتمدة والمتعلقة بمهامهم فيما يخص تدقيق المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول كفاية برنامج التدقيق على العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول كفاية برنامج التدقيق على إدارة المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول فحص مدى الإلتزام بسياسات البنك حول تنفيذ العمليات البنكية المتعددة وعبر مختلف مراحل تنفيذها؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول فحص مدى الإلتزام بسياسات البنك حول إدارة المخاطر البنكية المتعددة وعبر مختلف مراحل إدارتها؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية على العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول التقارير المعدة من طرفه حول تدقيق العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول التقارير المعدة من طرفه حول تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول نطاق التدقيق على العمليات البنكية قبل بدايته؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول نطاق التدقيق على المخاطر البنكية قبل بدايته؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول المشاكل التي صادفته أثناء التدقيق على العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي حول المشاكل التي صادفته أثناء التدقيق على المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الداخلي في أوجه القصور في تنفيذ العمليات البنكية؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

- مناقشة المدقق الداخلي في أوجه القصور في إدارة المخاطر البنكية؛
- التأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصيات المدققين الداخليين حول العمليات البنكية؛
- التأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصيات المدققين الداخليين حول إدارة المخاطر البنكية.

ثانيا: إشراف لجنة التدقيق على التدقيق الخارجي (محافظ الحسابات بالضبط) للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

تشرف لجنة التدقيق على التدقيق الخارجي (محافظ الحسابات بالضبط) للعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها من خلال ما يلي[1]:

- الحرص على استقلالية المدقق الخارجي أثناء تأدية مهامه وتدقيقه للعمليات البنكية؛
- الحرص على استقلالية المدقق الخارجي أثناء تأدية مهامه وتدقيقه للمخاطر البنكية؛
- الحرص على مساعدة المدقق الخارجي في الحصول على المعلومات الكافية حول العمليات البنكية؛
- الحرص على مساعدة المدقق الخارجي في الحصول على المعلومات الكافية حول المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول كفاية برنامج التدقيق الداخلي على العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول كفاية برنامج التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول فحص مدى الإلتزام بسياسات البنك حول تنفيذ العمليات البنكية المتعددة وعبر مختلف مراحل تنفيذها؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول فحص مدى الإلتزام بسياسات البنك حول إدارة المخاطر البنكية المتعددة وعبر مختلف مراحل إدارتها؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية على العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول التقارير المعدة من طرفه حول تدقيق العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول التقارير المعدة من طرفه حول تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول المشاكل التي صادفته أثناء التدقيق على العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي حول المشاكل التي صادفته أثناء التدقيق على إدارة المخاطر البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي في أوجه القصور في تنفيذ العمليات البنكية؛
- مناقشة المدقق الخارجي في أوجه القصور في إدارة المخاطر البنكية؛
- التأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصيات المدققين الخارجيين حول العمليات البنكية؛
- التأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصيات المدققين الخارجيين حول إدارة المخاطر البنكية.

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

ثالثا: إشراف لجنة التدقيق على التعاون والتكامل ما بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (محافظ الحسابات بالضبط)

تشرف لجنة التدقيق على التعاون والتكامل ما بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (محافظ الحسابات بالضبط) فيما يخص تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها من خلال ما يلي[1]:

- العمل على تطبيق المعيار الدولي للتدقيق "610" (استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي)؛
- العمل على تعزيز الكفاءة وتبادل الخبرات ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق العمليات البنكية؛
- العمل على تعزيز الكفاءة وتبادل الخبرات ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- العمل على تحقيق تغطية شاملة للتدقيق ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق العمليات البنكية؛
- العمل على تحقيق تغطية شاملة للتدقيق ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- العمل على تحقيق الفاعلية وفهم أفضل للتدقيق ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق العمليات البنكية؛
- العمل على تحقيق الفاعلية وفهم أفضل للتدقيق ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- العمل على تنفيذ أعمال التدقيق بجودة عالية ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق العمليات البنكية؛
- العمل على تنفيذ أعمال التدقيق بجودة عالية ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- العمل على تجنب تكرار العمل ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق تنفيذ ومتابعة العمليات البنكية؛
- العمل على تجنب تكرار العمل ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي فيما يخص تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- المساعدة في فهم المدقق الخارجي لفعاليات التدقيق الداخلي للعمليات البنكية؛
- المساعدة في فهم المدقق الخارجي لفعاليات التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر البنكية؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

إضافة إلى ذلك[1]:

- العمل على أن التدقيق الخارجي على العمليات البنكية يكون مكملا للتدقيق الداخلي عليها؛
- العمل على أن التدقيق الخارجي على إدارة المخاطر البنكية يكون مكملا للتدقيق الداخلي عليها؛
- حصول المدقق الخارجي على تقارير التدقيق الداخلي للعمليات البنكية لتكوين فكرة مسبقة؛
- حصول المدقق الخارجي على تقارير التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر البنكية لتكوين فكرة مسبقة؛
- حصول المدقق الخارجي على إيضاحات التدقيق الداخلي حول تدقيق العمليات البنكية؛
- حصول المدقق الخارجي على إيضاحات التدقيق الداخلي حول تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- تحقيق التنسيق الشامل والمتكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فيما يخص تدقيق تنفيذ ومتابعة العمليات البنكية؛
- تحقيق التنسيق الشامل والمتكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فيما يخص تدقيق إدارة المخاطر البنكية عبر مختلف مراحل إدارتها؛
- تسهيل استفادة التدقيق الداخلي من خبرة التدقيق الخارجي وتوجيهاته وملاحظاته البناءة حول عمليات التدقيق لاسيما ما يخص التقارير والقوائم المالية؛
- تسهيل استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي في تحديد المخاطر البنكية؛
- التنسيق الشامل لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص نظام الرقابة الداخلية على العمليات البنكية؛
- التنسيق الشامل لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق الشامل والمتكامل لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص صحة تنفيذ العمليات البنكية؛
- التنسيق الشامل والمتكامل لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص صحة عمليات إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص الالتزام والامتثال بالقوانين واللوائح والنظم البنكية أثناء تنفيذ العمليات البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص الالتزام والامتثال بالقوانين واللوائح والنظم البنكية أثناء إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص خطة وسيرورة عمليات تدقيق العمليات البنكية؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

إضافة إلى ذلك[1]:

- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص خطة وسيرورة عمليات تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص الصعوبات وأوجه القصور في تدقيق العمليات البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص الصعوبات وأوجه القصور في تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص نقاط الضعف وأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية على تنفيذ العمليات البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص نقاط الضعف وأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص تقديم التوصيات عقب تدقيق العمليات البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص تقديم التوصيات عقب تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص تقديم التوصيات حول تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية على تنفيذ العمليات البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص تقديم التوصيات حول تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق التام لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص متابعة التوصيات عن تدقيق العمليات البنكية؛
- التنسيق التام لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص متابعة التوصيات عن تدقيق إدارة المخاطر البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص متابعة التوصيات حول تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية على تنفيذ العمليات البنكية؛
- التنسيق لمناقشة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي فيما يخص متابعة التوصيات حول تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية.

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية العمومية بالجزائر

سنتناول في هذا المبحث تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية العمومية بالجزائر، والمتمثلة في كل من بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى بنك التنمية المحلية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لتدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى بنك التنمية المحلية.

الفرع الأول: لمحة تعريفية عن بنك التنمية المحلية BDL

سنحاول من خلال هذا الفرع إعطاء لمحة تعريفية حول بنك التنمية المحلية.

أولا: النشأة التاريخية والتعريف ببنك التنمية المحلية BDL

بنك التنمية المحلية (Banque de développement local "BDL"): وهو بنك تجاري عمومي تأسس بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985، ومن بين مهامه الأساسية منح القروض لصالح الجماعات المحلية والهيئات العامة المحلية والقيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية[1].

بنك التنمية المحلية باختصار BDL هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 36.8 مليار دينار جزائري، يملك بنك التنمية المحلية شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك، فبنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات، فبنك التنمية المحلية يسعى إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية CNAC،ANSEJ ، ANGEM، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد. من جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.[2]

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2] الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية شوهد بتاريخ 2021/10/10. www.bdl.dz

ثانيا: مهام هياكل مديرية التدقيق الداخلي لبنك التنمية المحلية BDL

يعد التدقيق الداخلي وظيفة أساسية في إدارة البنك، مما يجعل من الممكن تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق من خلال ضمان: تنفيذ وتحسين العمليات؛ احترام تطبيق الإجراءات الداخلية؛ الامتثال للقوانين والأنظمة؛ مصداقية المعلومات المالية؛ أمن وحماية الذمم.

مديرية التدقيق الداخلي بالبنك تتبع هيكليا للمديرية العامة الفرعية للتفتيش والتدقيق (هاته الأخيرة تتبع للرئيس المدير العام)، وهي تتضمن قسم التدخلات وقسم الدراسات والمتابعة كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمديرية التدقيق الداخلي ببنك التنمية المحلية

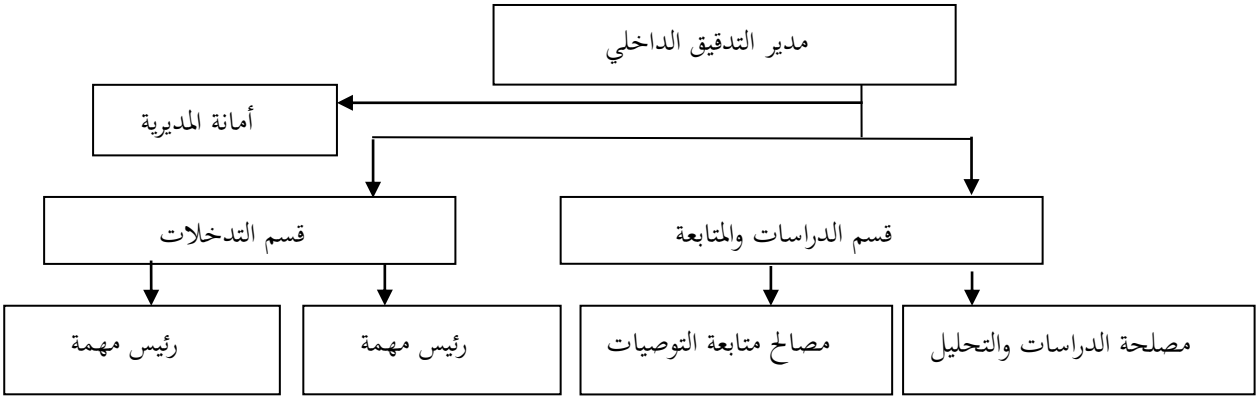

المصدر: وثائق تنظيمية داخلية على مستوى مديرية التدقيق الداخلي بالبنك محل الدراسة

تختص مديرية التدقيق الداخلي بالبنك بعدة مهام رئيسية من أهمها نذكر[1]:

- ضمان التوجيه والتنسيق والإشراف على تنفيذ جميع أنشطة الإدارة، وفقًا للسياسة العامة للبنك؛
- التأكد من الامتثال لتطبيق قواعد الأخلاق، ونزاهة ميثاق التدقيق بالبنك وقواعد السلوك المهني؛
- ضمان الامتثال للتنفيذ والتحديث المنتظم لميثاق التدقيق الداخلي للبنك؛
- تقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية الذي تم وضعه داخل البنك (التنظيم، الرقابة)؛
- التأكد بشكل دوري من مطابقة العمليات المنفذة ومن وجود وفعالية الرقابة الدائمة؛
- المساهمة في تحديث خارطة المخاطر، بالتعاون مع إدارة المخاطر التشغيلية؛
- تقديم توصيات بهدف إجراء التصحيحات اللازمة للمخالفات الملاحظة والملحوظة لفرق المراجعين؛
- التأكد من متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التدقيق، مع الهياكل المدقق فيها؛
- المشاركة في إعداد التقرير السنوي المتعلق بالرقابة الداخلية والإدارة وقياس المخاطر؛
- وضع تقارير الأنشطة ربع السنوية والسنوية وتقارير دورية عن حالة تنفيذ خطط عمل إدارة التدقيق الداخلي.

[1] وثائق على مستوى بنك التنمية المحلية.

لقسم التدخلات بمديرية التدقيق الداخلي بالبنك مهام رئيسية عديدة منها[1]:

- التأكد من التوجيه والإشراف والتنسيق لجميع أنشطة وأعمال فرق التدقيق، لا سيما في المراحل المختلفة لتنفيذ مهمة التدقيق (التحضير والتنفيذ وكتابة التقرير)؛
- المساعدة والتوجيه والإشراف على رؤساء البعثات وكذلك المراجعين، في تنفيذ مهام المراجعة، وضمان أن يتم ضمان تغطية كاملة وفعالة للمنطقة المراد التحقق منها؛
- ضمان الامتثال لقواعد الأخلاق والنزاهة وميثاق التدقيق الداخلي للبنك؛
- المشاركة في تطوير الخطة وتحديد أهداف الإدارة واقتراح مواضيع مهمة التدقيق ليتم تضمينها في خطة العمل؛
- التأكد من تقديم تقارير عن تنفيذ الأنشطة وتنفيذ خطة عمل الدائرة إلى التسلسل الهرمي.

لقسم الدراسات والمتابعة بمديرية التدقيق الداخلي بالبنك مهام رئيسية عديدة منها[2]:

- ضمان التوجيه والإشراف والتنسيق لكافة أنشطة الدائرة من حيث الدراسات ومتابعة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة؛
- ضمان المتابعة وتقديم المساعدة للهياكل، عند تولي مسؤولية تطبيق التوصيات الواردة في تقارير بعثات التدقيق؛
- إستغلال تقارير مؤشرات المخاطر وتقارير المراجعين القانونيين وأي وثيقة أخرى من هيئات الرقابة الداخلية أو الخارجية؛
- تحديد أهداف التدقيق من خلال استخدام خرائط المخاطر والتقارير والبيانات الأخرى التي تنتجها هياكل البنك؛
- إنشاء أنظمة بشأن حالة تنفيذ توصيات المراجعة؛
- التأكد من تقارير عن تنفيذ الأنشطة وعن تنفيذ خطة عمل الإدارة إلى التسلسل الهرمي.

لأمانة التدقيق الداخلي بمديرية التدقيق الداخلي بالبنك مهام رئيسية عديدة منها[3]:

- التأكد من إدارة جدول أعمال المديرية؛
- التأكد من تسجيل وتصنيف البريد (المغادرة والوصول)؛
- مسك الملفات الإدارية لموظفي المديرية؛
- تسيير تنقلات الموظفين وتنقلهم فيما يتعلق بالهيكل المسؤول عن رأس المال البشري؛
- تسيير الموارد المادية للهيكل.

[1] وثائق على مستوى بنك التنمية المحلية.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع.

ثالثا: بعض الإحصائيات حول نشاط مديرية التدقيق الداخلي ببنك التنمية المحلية BDL

لقد قام قسم التدخلات بمديرية التدقيق الداخلي بالبنك ب 16 مهمة تدقيق سنة 2018 مست مختلف هياكل البنك عبر التراب الوطني، تمثلت تلك العمليات في[1]:

- مهمة التدقيق في إدارة استثمارات وتوظيفات العملاء؛
- مهمة التدقيق في إدارة التأمين المتعلق بالعقود الملزمة للبنك لشركتي التأمين تالا وأمانة؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمعالجة الأوراق التجارية المخصومة؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمعالجة طلبات دفتر شيكات العملاء؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمراجعة حجم القوة العاملة للوكالات والأقطاب التجارية والعملياتية؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بإجراءات الدخول في علاقة مع زبائن جدد؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بتقييم عملية معالجة الضمانات؛
- مهمة التدقيق في تنظيم قسم العمليات التابع لمديرية نظم تكنولوجيا المعلومات؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمراجعة تنظيم مديرية التسوية؛
- مهمة تدقيق تتعلق بإدارة الحجوزات على الحسابات، والمعارضة على العمليات؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بإدارة التراخيص بموجب IS NASR؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بإدارة عقود البنك؛
- مهمة تكملة نصائح متعلقة بتنظيم مديرية التسوية؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بتنظيم الأقطاب العملياتية وتسليم التعليمات إلى الأقطاب التجارية؛
- مهمة التدقيق حول مراجعة إجراءات نظام الرقابة الدائمة للبنك؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمراجعة القوة العاملة للهياكل المركزية للبنك.

وقد قام قسم التدخلات بمديرية التدقيق الداخلي بالبنك ب 12 مهمة تدقيق سنة 2019 مست مختلف هياكل البنك عبر التراب الوطني، تمثلت تلك العمليات في[2]:

- مهمة تدقيق متعلقة بتقييم المخاطر المتعلقة بنشاط Money Gram؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمعالجة الأوراق التجارية المصادق عليها؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمراجعة القوة العاملة للهياكل المركزية للبنك؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بنظام تحصيل الذمم؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بإدارة تنفيذ موازنة الإستثمارات؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنك محل الدراسة.
[2] نفس المرجع.

- مهمة تدقيق عملية إعداد منتجات جديدة في البنك؛
- مهمة التدقيق في إدارة رأس المال البشري؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمراقبة الالتزامات على مستوى إدارة المخاطر المالية؛
- مهمة التدقيق في تنظيم مديرية الإشراف على الأقطاب العملياتية؛
- مهمة التدقيق في إدارة أقساط التأمين وتنظيم المديرية العامة لإستثمار التأمين؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بإدارة السيولة والخزينة؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بخطة استمرارية الأعمال.

وقد قام قسم التدخلات بمديرية التدقيق الداخلي بالبنك ب 07 مهام تدقيق سنة 2020 مست مختلف هياكل البنك عبر التراب الوطني، تمثلت تلك العمليات في[1]:

- مهمة التدقيق المتعلقة بالقروض؛
- مهمة تدقيق المتعلقة بالمخاطر المركزية وعوارض الدفع؛
- مهمة تدقيق على تنظيم وكالات القروض بالرهن؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بمعالجة وتسوية حسابات CCP للبنك؛
- المهمة المتعلقة بالحالات الشاذة المستمرة التي تم تحديدها بواسطة الرقابة من المستوى الثاني؛
- مهمة التدقيق للمتابعة المتعلقة بالرقابة على بعض العمليات؛
- مهمة التدقيق المتعلقة بإدارة عمليات المقاصة عن بعد.

الفرع الثاني: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى بنك التنمية المحلية BDL

سنحاول التطرق لتدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى بنك التنمية المحلية.

أولا: التدقيق الداخلي لعمليات الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة به

بعد عملية الحوار والمناقشة، أخذا وردا، مع المسؤول الأول عن التدقيق الداخلي بالبنك، من خلال المقابلة (الحضورية وعن بعد) التي أجريناها معه والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة والتي تخص مجريات عملية التدقيق الداخلي لعمليات الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة به، إستخلصنا أن تلك العملية تتم وفق خطوات وأسس منهجية ومنظمة، وهذا ما سوف نستعرضه من خلال نصوص الأسئلة والأجوبة التي تضمنتها تلك المقابلة[2]:

السؤال الأول: ما هي الأسس العامة والعملية لتدقيق عمليات الإئتمان بالبنك؟

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنك محل الدراسة.

[2] مقابلة مع المسؤول الأول عن التدقيق الداخلي بالبنك من خلال مجموعة من الزيارات الميدانية للبنك والإتصالات الهاتفية والتواصل عبر الإيميل ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من 01 مارس 2021 إلى غاية 30 سبتمبر 2021.

الجواب الأول: لإجراء تدقيق شامل وفعال لعمليات الإئتمان ينبغي القيام بما يلي:

- التعرف على: التنظيم العام للقروض، السياسة العامة الإقراضية، فصل المهام والتفويضات والمسؤوليات، النشاطات الإقراضية، إجراءات الحصول على القرض، فئات العملاء المستهدفون من وراء العملية الإقراضية؛
- التحقق من مدى توافق منح القرض مع سياسة البنك الائتمانية؛
- المقارنة بين منح القروض وبين متطلبات السياسة الإقراضية التي ينتهجها البنك؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص سياسات منح الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة به؛
- التحقق من احترام مستويات تفويض السلطات عند عمليات دراسة ومنح القروض، مستويات تفويض السلطات تكون حسب: أنواع القروض، حجم ومبالغ القروض، لجان الدراسة والتقييم؛
- تقييم دليل الإجراءات المتبعة والتعليمات والمنشورات والإجراءات الداخلية للبنك فيما يخص منح القروض؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة على عمليات منح القروض؛
- فحص مدى احترام سياسة منح القروض المطبقة في البنك (الشروط، معدلات الفائدة المطبقة)؛
- فحص وتدقيق أنظمة التفويضات، وفحص مدى تطبيق نظام خاص بمتابعة الترخيصات بالقروض؛
- تحديد الأهداف وبرامج التدقيق لقسم الائتمان؛
- التأكد من أن عملية منح القرض يتم إتباعها وفق دليل إجراءات (دليل العمل) وخطوات منح القروض؛
- التأكد من أن عملية الإقراض تتم بشكل مهني وموضوعي ومعززة بالوثائق المطلوبة؛
- التحقق من وجود سياسات مكتوبة وتحوطية بشكل موضوعي مستند إلى مبادئ سليمة؛
- التحقق من وجود معايير تحدد الضمانات من حيث القيمة والنوع؛
- التحقق من وجود نظام معلومات سليم يستند إلى أساليب تكنولوجية حديثة؛
- التحقق من الفصل بين وظائف نشاط القرض والمتمثلة في الوظيفة التجارية، وظيفة المصادقة، وظيفة تسيير القرض، وظيفة مراجعة القرض؛
- التحقق من وضع الأموال في حساب المقترض بعد التأكد من الملف ومدى مطابقة القرض لشروط البنك؛
- فحص وتقييم مستوى المؤونات المكونة لتغطية القروض المشكوك فيها وغير القابلة للتحصيل، والتأكد من أن تلك المؤونات تم حسابها وفق ما نصت عليه أنظمة بنك الجزائر؛
- فحص وتقييم الضمانات المقدمة للبنك ومدى صحتها لتغطية القروض المشكوك فيها وغير القابلة للتحصيل؛
- الاطلاع على التطورات الحاصلة على القروض وتحليل ومقارنة الموارد والاستخدامات لمختلف أنواع القروض؛
- الفحص عن طريق الحاسوب من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالقروض كمعدلات الفائدة وغيرها؛
- القيام بفحوصات تحليلية للقروض وكذا لنتائج نشاط القرض؛

- التحقق من وجود نظام المعلوماتي يتوفر فيه (هوية المقترض، التاريخ الإئتماني، شروط القرض "الفائدة، الرسوم، الإستحقاق"، تواريخ ومبالغ الأقساط، قيمة وتقادم السداد المتأخر، رصيد المبلغ الأساسي القائم)؛
- التحقق من تواريخ صلاحية القروض؛
- التحقق من المستندات المستعملة في العقد موجودة فعلا في الملف، وأن العقد كان تحت تدقيق قانوني؛
- التحقق من أن القرض ممنوح حسب الشروط المتفق عليها؛
- التحقق من سلامة وصحة عملية استقبال طلب القرض؛
- التحقق من صحة خطوات تكوين ودراسة ملفات طلبات القروض وإجراءات المصادقة عليها والتي تدخل ضمن الإجراءات الداخلية بالبنك؛
- التحقق من صحة تقييم الضمانات المقدمة كمقابل لمنح القرض ومدى ضمان الحفاظ عليها من الضياع؛
- التحقق من صحة خطوات وإجراءات تنقيط ملفات القروض وإجراءات قبول القرض؛
- التحقق من صحة خطوات وإجراءات تحرير القرض وصبه في حسابات المقترض ومتابعته؛
- تدقيق كافة عقود القروض على سجل القروض وحسابات القروض؛
- التحقق من إنتظام سجل القروض من ناحية تسجيل جميع القروض وبأرقام متسلسلة؛
- التحقق من التأشيرات والأختام والإمضاءات على عقود القروض؛
- التحقق من توفر ملفات القروض للعملاء على كافة المستندات والوثائق الضرورية؛
- التحقق من سلامة وصحة عملية دراسة وتقييم وتحليل القرض (دراسات الجدوى)؛
- مراجعة نتائج التحليل المالي التي أجريت في إدارة المعلومات الإئتمانية من طرف مديرية المخاطر المالية؛
- تقييم التدفق النقدي للقروض أي تقويم مدى ملائمة الأرباح الناتجة عن القروض، وجدولة تسديداتها؛
- التحقق من تحقيق التنظيم الملائم لهيكلة الإقراض (شروط القرض، فترة القرض، الضمانات المقدمة، الكفلاء الموجودون، توثيق العملية الإقراضية)؛
- التحقق من سلامة وصحة عملية تقدير وقبول الضمانات، وتحليل قدرة العميل على السداد؛
- التحقق من سلامة وصحة عملية وإجراءات ومستويات قبول منح القرض؛
- التحقق من سلامة وصحة عملية صرف القرض، عملية متابعة القرض، عملية تحصيل القرض؛
- التحقق من مراقبة الاستحقاق واسترجاع الأموال في التاريخ الصحيح؛
- التحقق من متابعة تسديد القروض في آجالها المحددة بالإضافة إلى تسيير الإجراءات المتعلقة بوضعية القرض: التسديد المسبق، توقيف القرض؛
- التحقق من معالجة مشكلة المتأخرات في الوقت المناسب لتجنب إنتشارها وتكبد البنك خسارة كبيرة محتملة عن طريق (المتابعة، إعادة الجدولة، تحديد مخصص فقدان القروض، إعدام القروض المتعثرة)؛
- التحقق من حساب محفظة القروض وحساب مخصص فقدان القروض؛

- التحقق من وجود تقارير دقيقة حول بيانات القرض بحيث تظهر الوضع القائم والأقساط الشهرية للمتأخرات، إضافة لجدولة تقادم محفظة القروض التي في خطر؛
- تشخيص أوجه الابتعاد بين الفعلي والمخطط في تنفيذ القروض، وأي خرق لتعليمات أو لسياسة البنك الإقراضية وذلك لخلق التوجه نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية، وبالتالي الكشف المبكر عن مخاطر المنح؛
- التحقق من تصنيف القروض الممنوحة، إذ من خلال التركيز على تصنيف القروض توضع بعض القروض في القائمة تحت المراقبة وخاصة إذا توفرت إشارات عن تعثر بعضها؛
- تدقيق القروض التي تم إعادة هيكلتها وذلك من أجل تصنيف القروض وكشف القروض المشكوك فيها؛
- تحديد مختلف المخاطر الناتجة عن عمليات القروض (باستعمال خارطة المخاطر) مع تقييم تلك المخاطر؛
- التحقق من تصريحات القروض لمركزية المخاطر والعائلات بالبنك المركزي.

السؤال الثاني: هل يتم التدقيق في صحة وسلامة الإعتماد على النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لعمليات منح الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة به ومدى الإلتزام بتلك النصوص على مستوى البنك؟

الجواب الثاني: بغية التحقق من صحة وسلامة عمليات منح الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة به على مستوى البنك وفق ما تنص عليه النصوص التشريعية والتنظيمية ينبغي القيام بما يلي:

- التحقق من العمل بنظام تحديد وقياس مخاطر القروض (الائتمان) المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل بنظام قياس المخاطر ما بين البنوك المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 11-03، المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، الخاصة بعمليات الائتمان والمخاطر المحيطة بها؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 14-01، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الخاصة بعمليات الائتمان والمخاطر المحيطة بها؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 14-02، المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، الخاصة بعمليات الائتمان والمخاطر المحيطة بها؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 14-03، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الخاصة بعمليات الائتمان والمخاطر المحيطة بها؛
- التحقق من العمل بأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، لا سيما مخاطر القرض ومخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن العمليات ما بين البنوك ومخاطر السيولة والدفع والمخاطر العملياتية، المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 11-08، الخاصة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، عند قيامها بعمليات الائتمان.

السؤال الثالث: كيف يتم التدقيق في صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان؟

الجواب الثالث: من أجل ضمان صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان ينبغي القيام بما يلي:

- التحقق من العمل بمقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية لاسيما المحددة لمتطلبات الحد الأدنى وعمليات المراجعة الداخلية؛
- التحقق من العمل بطرق تحديد المتطلبات الرأسمالية التي أقرتها لجنة بازل لمواجهة المخاطر الائتمانية مثل الطريقة المعيارية وطريقة التصنيف الداخلي؛
- التحقق من إعتماد عملية روتينية في مقارنة مستويات تركز المخاطر الإقراضية؛
- تدقيق وتحليل نظام مراقبة المخاطر المحيطة بعمليات الائتمان وذلك لمعرفة مدى قدرة البنك على تحديد وكشف القروض ذات المخاطر، ودرجة تلك المخاطر مع إعطاء رأي حول مستوى التحكم فيها؛
- تدقيق جميع المخاطر المحيطة بعمليات الائتمان والتي منها: مخاطر إئتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر الدول، خطر قانوني، خطر عدم المطابقة، خطر تذبذب معدل الفائدة، خطر التركيز الإئتماني والخطر التشغيلي؛
- تدقيق جميع فروع المخاطر الائتمانية المرتبطة بعملية الائتمان ك: مخاطر التسعير، مخاطر التنفيذ، مخاطر عدم القدرة على السداد، مخاطر تآكل الضمانات؛
- التحقق من إدارة المخاطر المتفرعة من المخاطر الائتمانية المحيطة بالائتمان بكل فعالية وفي الوقت المناسب؛
- استخدام كل الأساليب لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية كطريقة النسب المالية وطريقة التنقيط؛
- التأكد من أن عملية إدارة مخاطر القرض يتم إتباعها وفق دليل الإجراءات (دليل العمل)؛
- التحقق من قياس الخطر العملياتي (المخاطر التشغيلية) من خلال جمع كل أحداث الخسائر المحققة مع تقييم درجة كل خسارة؛
- تدقيق إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالإحتيال الداخلي والناجمة عن: قروض لمقترضين وهميين؛ استخدام شركات وهمية؛ سرقة أو سوء استعمال الضمانات؛
- تدقيق إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالإحتيال الخارجي والناجمة عن: انتحال الشخصية ومعلومات ووثائق زائفة في طلبات القرض؛ استخدام رهن لأكثر من مرة؛ ضمانات ملفقة أو ليست ذات قيمة؛ سوء استخدام أموال القروض من قبل العملاء؛ بيع غير مصرح به للضمانات.

السؤال الرابع: ما هو مضمون مخرجات عملية التدقيق الخاصة بعمليات الإئتمان؟

الجواب الرابع: بعد الإنتهاء من عملية التدقيق، يتم إعداد تقرير مفصل حول تدقيق قسم القروض والالتزامات، حيث يتضمن التقرير نقاط القوة ونقاط الضعف المكتشفة مع تقديم التوصيات الضرورية لاستغلال نقاط القوة وتصويب نقاط الضعف وإدارة المخاطر بكل فعالية وتحسين نظام الرقابة المطبقة.

ثانيا: التدقيق الداخلي لعمليات الودائع والمخاطر المحيطة بها

بعد عملية الحوار والمناقشة، أخذا وردا، مع مدقق داخلي بالبنك، من خلال المقابلة (الحضورية وعن بعد) التي أجريناها معه والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة والتي تخص مجريات عملية التدقيق الداخلي لعمليات الودائع وإدارة المخاطر المحيطة بها، إستخلصنا أن تلك العملية تتم وفق خطوات وأسس منهجية ومنظمة، وهذا ما سوف نستعرضه من خلال نصوص الأسئلة والأجوبة التي تضمنتها تلك المقابلة[1]:

السؤال الخامس: ما هي الأسس العامة والعملية لتدقيق عمليات الودائع بالبنك؟

الجواب الخامس: لإجراء تدقيق شامل وفعال لعمليات الودائع ينبغي القيام بما يلي:

- التعرف على قسم الودائع من خلال الاطلاع على التعليمات التطبيقية لقسم الودائع؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص سياسات إستقبال الودائع وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- الإطلاع على دليل الإجراءات (دليل العمل) المعمول به في قسم الودائع؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في قسم الودائع، وفحص السياسة العامة فيما يخص اختيار الزبائن؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة على عمليات قسم الودائع؛
- تدقيق مدى التزام الموظفين بالتعليمات واللوائح التنظيمية الخاصة بقسم الودائع ككل؛
- الاطلاع على تعليمات قسم المحاسبة فيما يخص التسجيل المحاسبي للودائع؛
- الاطلاع على ملفات ووثائق فتح الحسابات وشروطها؛
- الاطلاع على ملفات وثائق القيود في حسابات الزبائن، والاطلاع على تعليمات التواقيع في البنك؛
- الاطلاع على بطاقات نماذج تواقيع المفوضين بالسحب من حسابات العملاء؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 20-03، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛
- تدقيق مختلف تقسيمات وعمليات قسم الودائع مثل: حسابات العملاء؛ الحسابات لأجل وسندات الصندوق؛ حسابات الادخار.

السؤال السادس: كيف يتم تدقيق حسابات العملاء (المودعين) الجارية؟

الجواب السادس: فيما يخص تدقيق حسابات العملاء (المودعين) الجارية يتم التحقق مما يلي: فتح الحسابات يتم وفق دليل الإجراءات المعتمدة في البنك؛ فتح الحسابات يتم بتوفر جميع الوثائق الضرورية واللازمة لذلك؛ هوية

[1] مقابلة مع مدقق داخلي بالبنك من خلال مجموعة من الزيارات الميدانية للبنك والإتصالات الهاتفية والتواصل عبر الإيميل ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من 01 مارس 2021 إلى غاية 30 سبتمبر 2021.

العميل باستخدام المستندات الأصلية والمعلومات الموثقة؛ صاحب الحساب يتمتع بالأهلية الكاملة لممارسة جميع حقوقه؛ توقيع صاحب الحساب على ورقه مطبوعة وفق نوع الحساب والذي يتضمن شروط الإيداع والسحب، كما يوقع على ورقه مستقلة يحتفظ بها البنك لمطابقتها مع التواقيع عند استخدام الحساب (نموذج توقيعات)؛ إعطاء صاحب الحساب الجاري رقما يعرف به حسابه؛ استيفاء الحسابات لكافة المعلومات الخاصة بالزبون (اسم الزبون، رقم الحساب، وغيرها)؛ إعطاء صاحب الحساب دفتر شيكات يستخدمه في سحب المبالغ؛ جميع أرصدة الحسابات دائنة؛ حسابات المتوفين والمحجوز عليها، والحسابات عديمة الحركة.

السؤال السابع: كيف يتم تدقيق الحسابات لأجل وسندات الصندوق؟

الجواب السابع: فيما يخص تدقيق الحسابات لأجل وسندات الصندوق يتم التحقق مما يلي: مقارنة ملف فتح الحسابات ودفتر سندات الصندوق مع المحاسبة فيما يخص المبلغ ومعدل الفائدة وغيرها؛ مراقبة الحسابات وتسجيل الفوائد حتى تاريخ الانتهاء؛ مقارنة المعدلات المطبقة مع المعدلات المقررة من قبل الإدارة العليا للبنك.

السؤال الثامن: كيف يتم تدقيق حسابات الادخار؟

الجواب الثامن: فيما يخص تدقيق حسابات الادخار يتم التحقق مما يلي: أن الحسابات مطابقة للتشريع المعمول به؛ الفوائد المقدمة للزبائن كل سنة مسجلة جيدا في حسابات تكاليف البنك، والتحقق من تسجيل تلك الفوائد؛ تضمين تكاليف الفوائد في نتيجة الدورة المالية.

السؤال التاسع: كيف يتم تدقيق دفاتر شيكات العملاء؟

الجواب التاسع: يتم تدقيق دفاتر شيكات العملاء من خلال التحقق مما يلي: وجود طلبات لدفاتر الشيكات للعملاء وموقعة من طرفهم؛ القيام الموظف بطلب دفاتر الشيكات في نفس اليوم الذي قدم فيه الزبون الطلب؛ إشهار الزبائن في الحين بوصول وتوفر دفاتر شيكاتهم من أجل التقدم للبنك وسحبها شخصيا؛ من تسجيل سحب دفتر الشيكات في سجل خاص بذلك وموقع من طرف الزبون المعني بالأمر وشخصيا مع أخذ معلومات البطاقة التعريفية الخاصة به؛ جرد الدفاتر غير المستعملة تحت الرقابة الثنائية.

السؤال العاشر: كيف يتم التدقيق في صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الودائع؟

الجواب العاشر: من أجل ضمان صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الودائع ينبغي القيام بما يلي:

- تدقيق إدارة مختلف المخاطر المحيطة بقسم الودائع لاسيما خطر السيولة وخطر استعمال الودائع في غسيل الأموال، خطر عملياتي كالاختلاس من حسابات العملاء والتحويلات الخاطئة على حسابات العملاء واطلاع الغير على حسابات العملاء، خطر عدم المطابقة والإمتثال، خطر التوزيع السيئ للودائع؛

- تدقيق إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالغش الداخلي والناجمة عن: إخفاء المودع الحقيقي؛ ودائع غير مسجلة؛ سرقة ودائع أو استثمارات العميل، وبالذات الحسابات الراكدة؛
- تدقيق إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالغش الخارجي والناجمة عن: غسيل الأموال؛ تعليمات احتيالية؛ عملة أو حوالات مزيفة؛ استغلال احتيالي لفترة تحصيل الشيكات.

السؤال الحادي عشر: ما هو مضمون مخرجات عملية التدقيق الخاصة بعمليات الودائع؟

الجواب الحادي عشر: بعد الإنتهاء من عملية التدقيق، يتم إعداد تقرير عام حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين تنفيذ العمليات وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التحكم في المخاطر المحيطة بها.

ثالثا: حالات عملية عن تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

سنحاول فيما يلي التطرق لحالات عملية عن عمليات التدقيق بالبنك محل الدراسة، بحيث سنتطرق لحالات عملية فعلية قام بها مدقق لبعض العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها، ثم سنعرض محاكاة لعملية تدقيق بإستعمال الإجراءات التحليلية لملف زبون تقدم بطلب قرض بنكي على مستوى البنك محل الدراسة، ثم سنقوم بعملية محاكاة لعملية تدقيق مالي ومحاسبي قام بها محافظ حسابات على نفس ملف القرض البنكي (تدقيق التسجيل المحاسبي والمالي للملف).

بعد عملية البحث والتلخيص من بعض التقارير المتحصل عليها من عند البنك محل الدراسة، وبتوجيه وشرح من قبل مسؤول التدقيق بالبنك، سنوجز فيما يلي ملخص عن نتائج عملية تدقيق تمت سابقا في إحدى الهياكل التابعة لبنك التنمية المحلية، بحيث إستهدفت عملية التدقيق عمليات تنفيذ منتجات جديدة بالبنك، بحيث أن تلك المنتجات الجديدة هي: التحويل الذكي، بطاقات ماستر كارد، بطاقات إلكترونية للشركات، حساب الأمان، الإدخار بفائدة تصاعدية[1].

تمت هذه المهمة على مستوى الهياكل التالية: مديرية التسويق والاتصال"DMC"؛ مديرية البنك الكلاسيكي "DBC"؛ مديرية نظم المعلومات DSI؛ مديرية الامتثال"DCF"؛ قسم المخاطر التشغيلية"DRO"؛ وكالة حاسي مسعود "126"؛ وكالة الحراش "156".

كان الهدف من وراء عملية التدقيق: فحص عملية إعداد منتجات جديدة للبنك؛ ضمان تطبيق مبادئ الرقابة الداخلية لكل منتج جديد وتقييم التحكم في المخاطر ذات الصلة؛ قياس درجة استحواذ مندوبي المبيعات على المنتجات الجديدة.

[1] وثائق على مستوى بنك التنمية المحلية.

فيما يلي أهم ما تم معاينته من قبل المدقق، وأهم التوصيات التي خرج بها[1]:

على مستوى مديرية التسويق والإتصال:

- عدم وجود إجراءات تحدد جميع المتدخلين ومسؤولياتهم في تصميم وإطلاق وتسويق منتجات البنك الجديدة؛
- لجنة مراقبة المنتجات المصرفية الجديدة، ليست ناشطة ولا محدثة؛
- لا يوجد لدى مديرية التسويق والاتصال خطة عمل تحدد مشاريعها الإستراتيجية؛
- عدم الإلتزام بأحكام دليل وظائف مديرية التسويق والاتصال فيما يتعلق بفصل المهام، بحيث يتم تحديد التسعير المصرفي من قبل قسم التسويق التشغيلي، في حين أنه من مسؤولية قسم التسويق الاستراتيجي؛
- عدم وجود قاعدة بيانات متعددة الأبعاد (حسب المنتج والنشاط) مما يسبب الغموض في تحليل احتياجات العملاء وتوقعاتهم وكذلك رضاهم؛
- عند حساب سعر تكلفة المنتجات الجديدة، لا يتم تضمين المصاريف المتعلقة بالحملات الإعلانية، وبالتالي خطر الخسارة المالية؛
- التحويل الذكي وحساب الأمان والإدخار بفائدة تصاعدية لم تخضع لدراسة اقتصادية وربحية؛
- عند إعداد بعض المنتجات في البنك: لم يتم إرسال طلب إشعار الامتثال إلى مديرية الإمتثال فيما يتعلق بالبطاقة الإلكترونية للشركات والإدخار بفائدة تصاعدية؛ بالنسبة للمنتجات الأخرى، يتم وضع إشعارات المطابقة دون التأكد من أن التحليل المحدد للمخاطر الناتجة عن هذا المنتج يتم تنفيذه بصرامة. وهذا يعرّض البنك، فيما يتعلق بالمادة 25 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11، لمخاطر تشغيلية تتمثل في عدم الامتثال؛
- خلافًا للمادة رقم 03 من نظام بنك الجزائر رقم 01/13، قام البنك بتسويق منتج "الإدخار بفائدة تصاعدية" دون الحصول على إذن مسبق من بنك الجزائر، وهذا يعرض البنك لمخاطر الامتثال؛
- عدم وجود نسخ من المستندات المتعلقة بما يلي: دفاتر القبول والمحاضر المصدق عليها المتعلقة بالاختبارات الفنية المنفذة بالتعاون مع مديرية نظم المعلومات؛ محاضر الإجتماعات المتعلقة بالتحقق من التعريفة من قبل لجنة الخزينة؛
- لم يتم إشراك الرقابة من الدرجة الثانية في مراحل تطوير المنتجات الجديدة؛
- لا تستخدم مديرية التسويق والاتصال في نهجها لتطوير منتجات مصرفية جديدة قاعدة البيانات المكونة من رسائل العملاء وكذلك تلك الواردة من العملاء المحتملين على موقع البنك.

على مستوى مديرية البنك الكلاسيكي:

- عدم وجود أوراق الوصف الوظيفي لوصف المهام الرئيسية المتعلقة بكل خدمة؛
- لم يتم تحديد المهام الموكلة لكل فرد من أفراد قسم الإشراف على المبيعات أو وصفها؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنك محل الدراسة.

- لم يتم تحديث دليل الوظائف لقسم الخدمات المصرفية الكلاسيكية رقم 2018/07 الصادر بتاريخ 2018/07/18 وفقًا للتنظيم الجديد الذي يتجسد بموجب قرار الرئيس المدير العام رقم 2019/22 المؤرخ بتاريخ 2019/20/02؛
- لم يتم تحديد المهام المتعلقة بإدارة فريق المبيعات المعين لقسم اختيار ومراقبة مندوبي المبيعات؛
- تمت ملاحظة أوجه القصور في مراقبة أنشطة مسيري ومساعدي الوكالات والمراكز التجارية؛
- عدم وجود دائرة للإبلاغ عن الاحتياجات التي يعبر عنها العملاء من أجل السماح لمديرية التسويق والاتصال بتقديم منتجات/خدمات جديدة تتكيف مع هذه الاحتياجات؛
- لا تملك مديرية البنك الكلاسيكي وسيلة لمراقبة تحقيق أهداف المبيعات للمنتجات الجديدة.

على مستوى الوكالات المدقق فيها:

- بعض أوجه القصور في تسويق منتج "التحويل الذكي" وهي: عدم وجود اتصالات تجارية تطلعية مع العملاء لتعريفهم بمزايا المنتج؛ جهل بعض مساعدي المبيعات بتشغيل المنتج المذكور؛
- لا تستخدم بوابة BDL "نسقسيك" للتعرف على أوضاع تشغيل المنتجات المختلفة؛
- نشر معلومات خاطئة عن خصائص المنتج. في الواقع: السقف المصرح به عند استخدام بطاقة ماستر كارد، الموضح في ورقة المنتج، لا يشبه ذلك الذي تم تكوينه بموجب برنامج الدفع والمنشور على موقع البنك على الويب؛ لا يتم احترام وقت تسليم بطاقة ماستر كارد الموضح في ورقة المنتج (10 أيام). ومن هنا تأتي مخاطر عدم الامتثال والإضرار بصورة البنك؛
- نقص في مخزون نماذج عقود الإكتتاب المتعلقة ب: بطاقات ماستر كارد، بطاقات إلكترونية للشركات، حساب الأمان، الإدخار بفائدة تصاعدية؛
- ليس لدى الوكالات المدققة إعلانات إعلانية تتعلق بمنتج "حساب الأمان"؛
- بعض أوضاع التشغيل المتعلقة بمعالجة بعض المنتجات، مثل بطاقات ماستر كارد، التحويل الذكي، ليست مدمجة في بوابة "BDL نسقسيك"؛
- التأخير في إصدار مديرية النقدية والبنك الرقمي لبطاقات الشركات (المشتركة) التي تم ترحيلها من بطاقات ما بين البنوك المدعومة بحسابات تجارية، ولم يتم تقديم شكوى رسمية في هذا الصدد من قبل الوكالات المدققة. ومع ذلك ، فإن عدم التحكم في المواعيد النهائية له تأثير سلبي على تسويق المنتج؛
- سجلت بعض الاشتراكات في باقة الأمان بشكل خاطئ خصومات من حيث العمولة على إنشاء / تجديد / استبدال بطاقة ما بين البنوك؛
- لا يتكيف جهاز الصراف الآلي التابع لوكالة حاسي مسعود مع الظروف المناخية للجنوب (الرياح الرملية وغير ذلك) مما يتسبب في حدوث أعطال متكررة.

وعقب ما تم معاينته من قبل المدقق، فقد خرج هذا الأخير بمجموعة التوصيات التالية والتي من شأنها تصويب أوجه القصور وبالتالي تفادي المخاطر المحيطة بالمنتجات البنكية الجديدة: تحديث أعضاء لجنة المراقبة أمر ضروري من قبل المديرية العامة؛ يجب أن يخضع كل إطلاق لمنتج ادخاري أو ائتماني لترخيص من بنك الجزائر؛

كما يجب على مديرية التنظيم والإجراءات: وضع إجراءات تحدد جميع المتدخلين والمسؤوليات المتعلقة بتصميم وإطلاق وتسويق منتجات البنك الجديدة؛ تحديث دليل وظائف مديرية البنك الكلاسيكي رقم 2018/07 بتاريخ 2018/07/18؛ تطوير توصيفات وظيفية لمديرية البنك الكلاسيكي؛

كما يجب على مديرية التسويق والإتصال: وضع خطة عمل تحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها كل عام وتقديمها إلى التسلسل الهرمي للمصادقة عليها؛ الامتثال لأحكام دليل الوظائف فيما يتعلق بالفصل بين المهام والوظائف؛ تطوير قاعدة بيانات حسب المنتج / النشاط وفقًا لدليل الوظائف؛ القيام بتضمين تكاليف الإعلان المتعلقة بكل منتج عند حساب سعر التكلفة؛ إجراء الدراسات الاقتصادية والربحية أثناء تطوير منتجات وخدمات جديدة؛ قبل إطلاق منتج جديد، اطلب من مديرية الإمتثال إشعارًا بالامتثال وقسم المخاطر التشغيلية لتحليل المخاطر الناتجة عن المنتج المذكور؛ تصنيف تقارير التحقق ودفاتر الوصفات للاختبارات الفنية للمنتجات في الملفات ذات الصلة؛ مراجعة ورقة منتج بطاقة ماستر كارد؛

كما يجب على مديرية البنك الكلاسيكي: تحديد وإدراج المهام الموكلة لكل موظف من أجل تحديد المسؤوليات والتحكم بشكل أفضل في أنشطته؛ تطوير لوحات المعلومات التي تعكس الأهداف التي حققتها الشعبة التجارية/الوكالة والمدير/مساعد الإدارة التجارية؛ مراقبة ربحية المنتجات التي يتم تسويقها؛ القيام بأعمال التوجيه والمساعدة للمدراء من أجل تسويق أفضل لمنتجات البنك؛ مراجعة توزيع المحفظة بالتعاون مع مديري الأقطاب التجارية/الوكالات التجارية؛ يجب على مديرية البنك الكلاسيكي وصف طلبات العملاء وتحليلها؛

كما يجب على الأقطاب التجارية والوكالات: الالتزام بأحكام قرار الرئيس المدير العام رقم 2017/20 المؤرخ بتاريخ 2017/02/02 بشأن "تنظيم المراكز والوكالات التجارية"؛ التعبير عن احتياجاتهم إلى مديرية التسويق والإتصال، من حيث مطبوعات عقود إكتتاب المنتجات؛ تمكين المديرين / المساعدين التجاريين في جميع منتجات وخدمات البنك؛ احترام أوراق الوصف الوظيفي؛ إتاحة جميع أوراق المنتج للمدراء / المساعدين وتشجيعهم على الرجوع إلى بوابة مصرف البنك "نسقسيك"؛

كما يجب على مديرية نظم المعلومات: دمج كل وضع تشغيل جديد في بوابة" BDL نسقسيك"؛ مراجعة مبالغ الودائع لبعض بطاقات Visa التي تم الاشتراك فيها والتي لم يتم حظرها بموجب SI.NASR؛

كما يجب على مديرية النقدية والبنك الرقمي: بناء قواعد لأجهزة الصراف الآلي في الجنوب.

بشكل عام، يجب على الفروع التجاري الاستفادة بشكل أفضل من قواعد البيانات المختلفة في تطوير منتجات جديدة لتحديد توقعات العملاء بشكل أفضل.

وضمن سياق قيامنا بالتربص، سنقوم فيما يلي **بعملية محاكاة** لعملية تدقيق بإستعمال الإجراءات التحليلية لملف زبون (**بالإستعانة بالوثيقة التقنو إقتصادية الموجودة ضمن الملف**) تقدم بطلب قرض بنكي إستثماري (**تم التقدم على مستوى بنك آخر وليس البنك محل الدراسة**) خلال سنة ما سابقة قبل تطبيق معدل الرسم على القيمة المضافة الحالية (**كان معدل الرسم على القيمة المضافة العادي في تلك السنة 17%**).

بعد القيام بمختلف الإجراءات والخطوات والمراحل الضرورية للقيام بعملية التدقيق في وكالة بنكية، موضوعها تدقيق عمليات الإئتمان، بحيث تستهدف العملية ملفات طلبات القروض البنكية الإستثمارية قيد إتخاذ القرار النهائي لمنح الإئتمان، فبعد إصدار أمر بمهمة الممضى من قبل المسؤول الأول للتدقيق الداخلي بالبنك والذي يتضمن موضوع وأهداف مهمة التدقيق، ومدة المهمة، والمصالح المعنية بالتدقيق داخل الوكالة البنكية، ومسؤول وأعضاء المهمة، وتاريخ بداية المهمة، وبعد عملية التحضير والإعداد لعملية التدقيق من جمع للمعلومات اللازمة لمهمة التدقيق (المتعلقة بالنشاط البنكي والمصلحة أو الوكالة التي سيتم التدقيق بها) وإعداد خطة العمل وإعداد التقرير التوجيهي، وبعد المباشرة في تنفيذ عملية التدقيق من خلال عقد الجلسة الإفتتاحية وتقديم برنامج التدقيق (والذي يخص موضوع التدقيق) وشرحه، وبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق على عمليات الإئتمان (بالخصوص عمليات منح القروض البنكية الإستثمارية)، يباشر المدقق عمله الميداني من خلال إختيار عينة متكونة من مجموعة من ملفات طلبات القروض البنكية الإستثمارية قيد إتخاذ القرار النهائي لمنح الإئتمان، يكون الإختيار وفق نمط معين متفق عليه مسبقا بين أعضاء فريق التدقيق، وقد وقع الإختيار على مجموعة من الملفات من بينها ملف طلب القرض البنكي الإستثماري ذو المواصفات التالية:

- طلب قرض بنكي إستثماري لإقتناء معدات نقل (شاحنة) بقيمة 1.900.000 دج (قيمة الشاحنة 1.923.077 دج)؛
- مدة القرض البنكي: 05 سنوات (قرض بنكي إستثماري على المدى المتوسط)؛
- نوع المؤسسة: مؤسسة فلاحية؛ طبيعة المشروع: فلاحي؛ مدة نشاط المؤسسة: حديثة؛
- المؤسسة ملك لشخص طبيعي، من أجل الاستغلال الفردي الخاص، بحيث أن ميدان النشاط هو الفلاحة؛
- أثر المشروع على المستوى الاقتصادي: رفع الإنتاج في الحبوب ومشتقاتها؛
- أثر المشروع على المحيط (البيئة): تزويد المنطقة بالحبوب ومشتقاتها؛
- عدد مناصب الشغل المخلوقة: حسب الحاجة والمواسم؛ الضمانات المقترحة: الشاحنة المراد إقتناءها؛
- وصف المنتوج و/أو الخدمات: إنتاج الحبوب والعلف ومشتقاتهما؛ كل المواد الأولية يسدد ثمنها للمورد وتستعمل قبل نهاية السنة؛ كل ما ينتج يباع ويحصل عن طريق البنك؛
- وصف السوق: سوق مناسبة لنوعية المنتوج (سوق محلية)؛ وصف القطاع: قطاع في طريق النمو ومدعم من طرف الدولة؛

- تقديرات الطلب: طلب في تزايد مستمر على هذا المنتوج؛ تحليل المنافسة: المنافسة نوعا ما متوسطة وحسب المواسم؛
- سياسة الأسعار: الأسعار محددة من طرف الدولة وحسب السنة الفلاحية؛
- مؤسسة حديثة في القطاع الفلاحي معفية من الضرائب على النتائج العادية لمدة 05 سنوات؛
- الميزانية الإفتتاحية للمشروع (المبالغ ب دج):

جدول رقم 09: الميزانية الإفتتاحية للمشروع

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
أصول غير جارية (صافية)		**رؤوس الأموال الخاصة**	
تثبيتات معنوية	20 000	رأس المال المصدر	3 600 000
أراضي	3 500 000	**مجموع رؤوس الأموال الخاصة**	
معدات نقل	1 923 077	**خصوم غير جارية**	
مجموع أصول غير جارية	**5 443 077**	قروض وديون مالية	1 900 000
أصول جارية		**مجموع خصوم غير جارية**	**1 900 000**
بنك	56 923		
مجموع أصول جارية	**56 923**		
مجموع الأصول	**5 500 000**	**مجموع الخصوم**	**5 500 000**

المصدر: وثيقة تقنو إقتصادية لملف طلب قرض بنكي إستثماري

- الميزانيات التقديرية للخمس سنوات القادمة (جانب الأصول) (المبالغ ب دج):

جدول رقم 10: الميزانيات التقديرية للخمس سنوات القادمة (جانب الأصول)

البيان	نهاية السنة1	ن س 2	ن س 3	ن س 4	ن س 5
أصول غير جارية (صافية)					
تثبيتات معنوية	16 000	12 000	8 000	4 000	0
أراضي	3 500 000	3 500 000	3 500 000	3 500 000	3 500 000
معدات نقل	1 538 462	1 153 847	769 231	384 615	0
مجموع أصول غير جارية	**5 054 462**	**4 665 847**	**4 277 231**	**3 888 615**	**3 500 000**
أصول جارية					
بنك	1 083 743	1 672 840	2 224 058	2 828 667	3 478 259
مجموع أصول جارية	1 083 743	1 672 840	2 224 058	2 828 667	3 478 259
مجموع الأصول (صافية)	**6 138 205**	**6 338 687**	**6 501 289**	**6 717 282**	**6 978 259**

المصدر: وثيقة تقنو إقتصادية لملف طلب قرض بنكي إستثماري

- الميزانيات التقديرية للخمس سنوات القادمة (جانب الخصوم) (المبالغ ب دج):

جدول رقم 11: الميزانيات التقديرية للخمس سنوات القادمة (جانب الخصوم)

البيان	نهاية السنة1	ن س 2	ن س 3	ن س 4	ن س 5
رؤوس الأموال الخاصة					
رأس المال المصدر	3 600 000	3 600 000	3 600 000	3 600 000	3 600 000
مرحل من جديد	0	638 205	1 313 687	1 951 289	2 642 282
النتيجة الصافية للسنة	638 205	675 482	637 602	690 993	735 977
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**4 238 205**	**4 913 687**	**5 551 289**	**6 242 282**	**6 978 259**
خصوم غير جارية					
قروض وديون مالية	1 900 000	1 425 000	950 000	475 000	0
مجموع خصوم غير جارية	1 900 000	1 425 000	950 000	475 000	0
مجموع الخصوم	**6 138 205**	**6 338 687**	**6 501 289**	**6 717 282**	**6 978 259**

المصدر: وثيقة تقنو إقتصادية لملف طلب قرض بنكي إستثماري

- حسابات النتائج التقديرية للخمس سنوات القادمة (المبالغ ب دج):

جدول رقم 12: حسابات النتائج التقديرية للخمس سنوات القادمة

البيان	نهاية السنة1	ن س 2	ن س 3	ن س 4	ن س 5
رقم الأعمال	2 020 000	2 060 400	2 101 600	2 143 600	2 186 500
1- إنتاج السنة المالية	**2 020 000**	**2 060 400**	**2 101 600**	**2 143 600**	**2 186 500**
مواد و لوازم مستهلكة	378 200	385 770	393 480	401 350	409 370
الخدمات الخارجية	258 740	263 910	269 600	276 140	283 730
خدمات خارجية أخرى	0	0	0	0	0
2- استهلاك السنة المالية	**636 940**	**649 680**	**663 080**	**677 490**	**693 100**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**1 383 060**	**1 410 720**	**1 438 520**	**1 466 110**	**1 493 400**
مصاريف المستخدمين	169 200	169 200	262 051	267 642	277 080
ضرائب ورسوم	50 800	51 608	52 672	49 512	50 610
4- إجمالي فائض الاستغلال	**1 163 060**	**1 189 912**	**1 123 797**	**1 148 956**	**1 165 710**
أعباء عملياتية أخرى	26 240	26 502	26 767	27 035	27 305
مخصصات الاهتلاكات	384 615	384 615	384 615	384 615	384 615
والمؤونات وخسائر القيمة	0	0	0	0	0
5- النتيجة العملياتية	**752 205**	**778 795**	**712 415**	**737 306**	**753 790**
النواتج المالية	0	0	0	0	0
الأعباء المالية	114 000	103 313	74 813	46 313	17 813

6- النتيجة المالية	**-114 000**	**-103 313**	**-74 813**	**-46 313**	**-17 813**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	**638 205**	**675 482**	**637 602**	**690 993**	**735 977**
الضريبة على النتائج العادية	0	0	0	0	0
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**638 205**	**675 482**	**637 602**	**690 993**	**735 977**
نواتج استثنائية	0	0	0	0	0
مصاريف استثنائية	0	0	0	0	0
9- النتيجة غير العادية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	**638 205**	**675 482**	**637 602**	**690 993**	**735 977**

المصدر: وثيقة تقنو إقتصادية لملف طلب قرض بنكي إستثماري

- النتيجة الصافية للسنة المالية لا يتم إستغلالها وإنما ترحل لحساب مرحل من جديد في السنة الموالية.

أثناء مباشرة المدقق للعمل الميداني قام بمجموعة العمليات التالية:

- التدقيق في صحة وسلامة العرض الإئتماني الذي قدمه البنكي (مع الشرح المفصل) للزبون أثناء تقدمه للبنك أول مرة، بحيث أن العرض الإئتماني يكون على أساس محاكاة مع مراعاة عمره ودخله وسعر الفائدة السائد؛
- التدقيق في صحة وسلامة مكونات ملف طلب القرض، بحيث يجب أن يحتوي الملف على جميع الوثائق والمستندات الضرورية اللازمة للحصول على قرض بنكي إستثماري لا سيما الدراسة التقنو إقتصادية والتي تحتوي على التقارير المالية بما في ذلك القوائم المالية للمشروع؛
- التدقيق في صحة وسلامة إجراءات وخطوات إستقبال الملف والتحقق من مكوناته ومدى صحتها (الصيغة الرسمية "حقيقية وليست مزورة" والمحتوى النوعي والكمي "المالي وغير المالي") وصحة وسلامة عملية معالجة الملف عبر المسار الذي تمر عليه عملية المعالجة والدراسة؛
- التدقيق في صحة وسلامة التفويضات والإمضاءات والمستويات التي أشرفت على عملية معالجة ودراسة الملف؛
- التدقيق في القدرة المالية للمشروع وللمؤسسة الطالبة للقرض البنكي الإستثماري، ويكون بالتدقيق في صحة وسلامة محتوى القوائم المالية للمؤسسة؛
- التدقيق في صحة وسلامة المؤشرات والنسب المالية المستعملة في التحليل والتقييم المالي للمؤسسة وللمشروع الإستثماري؛
- التدقيق في صحة وسلامة نتائج التحليل والتقييم المالي للمؤسسة وللمشروع الإستثماري.

فيما يخص النقطتين الأخيرتين، يقوم المدقق بالتدقيق بالإستعانة بالإجراءات التحليلية (طبقا للمعيار الجزائري للتدقيق 520 "الإجراءات التحليلية" المستوحى من معيار التدقيق الدولي ISA520: الإجراءات التحليلية) للتدقيق في مردودية وكفاءة المشروع والمؤسسة الطالبة للقرض البنكي الإستثماري.

سنقوم من خلال هاته المحاكاة بتحليل المؤسسة الطالبة للقرض البنكي الإستثماري لكي نتعرف على مدى كفاءتها وصلابتها المالية وبالتالي قدرتها على إعادة القرض البنكي بفوائده وفي الوقت المحدد، ولن نتطرق لتحليل المشروع الإستثماري (أقصد لن نتطرق لمدى تغطية مجموع التدفقات النقدية السنوية الصافية لقيمة القرض البنكي خلال مدة القرض)، وسنكتفي فقط بتحليل المؤسسة، وعموما إذا ظهرت النتائج جد مرضية فأكيد للمشروع الإستثماري أثر مالي موجب، مع العلم يمكن للمدقق القيام بتقييم المشروع الإستثماري بالإعتماد على عدة أدوات من أهمها نذكر: القيمة الحالية الصافية VAN، معدل المردود الداخلي TRI، مؤشر الربحية IP، وهي كلها أدوات تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود بالإعتماد على معدل التحيين المعتمد، وهناك أدوات أخرى يمكن إستعمالها ولكنها لا تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود وهي: فترة الإسترداد DR، معدل العائد المحاسبي TRC.

قام المدقق بإعداد الميزانيات المالية المختصرة التقديرية للخمس سنوات القادمة التالية:

جانب الأصول (الإستخدامات) (المبالغ ب دج):

جدول رقم 13: الميزانية المالية المختصرة التقديرية (جانب الأصول)

البيان	السنة 01	%	السنة 02	%	السنة 03	%	السنة 04	%	السنة 05	%
أصول ثابتة	5 054 462	**82,34**	4 665 847	**73,61**	4 277 231	**65,79**	3 888 615	**57,89**	3 500 000	**50,16**
أصول متداولة	1 083 743	**17,66**	1 672 840	**26,39**	2 224 058	**34,21**	2 828 667	**42,11**	3 478 259	**49,84**
قيم الاستغلال	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
قيم محققة	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
خزينة الأصول	1 083 743	17,66	1 672 840	26,39	2 224 058	34,21	2 828 667	42,11	3 478 259	49,84
المجموع	6 138 205	**100,00**	6 338 687	**100,00**	6 501 289	**100,00**	6 717 282	**100,00**	6 978 259	**100,00**

المصدر: من إعداد الباحث

جانب الخصوم (الموارد) (المبالغ ب دج):

جدول رقم 14: الميزانية المالية المختصرة التقديرية (جانب الخصوم)

البيان	السنة 01	%	السنة 02	%	السنة 03	%	السنة 04	%	السنة 05	%
الأموال الدائمة	6 138 205	**100,00**	6 338 687	**100,00**	6 501 289	**100,00**	6 717 282	**100,00**	6 978 259	**100,00**
الأموال الخاصة	4 238 205	69,05	4 913 687	77,52	5 551 289	85,39	6 242 282	92,93	6 978 259	100,00
ديون ط م أ	1 900 000	30,95	1 425 000	22,48	950 000	14,61	475 000	7,07	0	0,00
د ق أ	0	**0,00**	0	**0,00**	0	**0,00**	0	**0,00**	0	**0,00**
د ق أ أخرى	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
خزينة الخصوم	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
المجموع	6 138 205	**100,00**	6 338 687	**100,00**	6 501 289	**100,00**	6 717 282	**100,00**	6 978 259	**100,00**

المصدر: من إعداد الباحث

ثم يقوم المدقق بالتحليل المالي (بالإعتماد على الميزانيات المالية المختصرة التقديرية وحسابات النتائج التقديرية) بإستعمال مؤشرات التوازن المالي وأهم مؤشرات التسيير ثم أهم النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي هي: رؤوس الأموال العاملة (رأس المال العامل الدائم (الصافي) FR، ورأس المال العامل الخاص، ورأس المال العامل الأجنبي ورأس المال العامل الإجمالي)، وإحتياج رأس المال العامل BFR، والخزينة الصافية TN، والوضعية الصافية. أما أهم مؤشرات التسيير هي: إنتاج السنة المالية، القيمة المضافة للإستغلال، الفائض الخام للإستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية "قبل الضرائب"، النتيجة الصافية "بعد الضرائب"، الفائض النقدي الصافي والفائض النقدي. أما أهم النسب المالية فهي: نسب الهيكلة (نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الذاتي)، نسب الملاءة (نسبة الإستقلالية المالية ونسبة قابلية السداد)، نسب السيولة (نسبة سيولة الأصول، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة الآجلة ونسبة السيولة الفورية)، نسب المردودية (نسبة المردودية المالية ونسبة المردودية الاقتصادية)، خدمة الديون، نسب التسيير (معدل القيمة المضافة، معدل الفائض الخام للإستغلال EBE، مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة، الفائض النقدي الصافي بالنسبة للقيمة المضافة، الفائض النقدي بالنسبة للقيمة المضافة).

فيما يلي بيان حساب مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات التسيير:

جدول رقم 15: مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات التسيير

المؤشر	صيغة الحساب
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة — الأصول الثابتة
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون
رأس المال العامل الإجمالي	الأصول المتداولة
احتياج رأس المال العامل	أصول متداولة ماعدا خزينة الأصول –الديون القصيرة الأجل أخرى
الخزينة الصافية	رأس المال العامل الدائم – احتياج رأس المال العامل
الوضعية الصافية	رأس المال المصدر + الاحتياطات + مرحل من جديد
الفائض النقدي الصافي	النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات
الفائض النقدي	النتيجة العادية + الإهتلاكات والمؤونات

المصدر: من إعداد الباحث

فيما يلي بيان حساب النسب المالية:

جدول رقم 16: النسب المالية

النسب		الصيغة
نسب الهيكلة	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
	نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
نسب الملاءة	نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون
	نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الخصوم
	خدمة الديون	(النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات) / مجموع الدين
نسب السيولة	نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة / مجموع الأصول
	نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
	نسبة السيولة الآجلة	(حقوق المؤسسة لدى الغير + خزينة الأصول) / ديون قصيرة الأجل
	نسبة السيولة الفورية	خزينة الأصول / ديون قصيرة الأجل
نسب المردودية	نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
	نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة العادية / رقم الأعمال
نسب التسيير	معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال
	معدل الفائض الخام للإستغلال	الفائض الخام للإستغلال / رقم الأعمال
	مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة	مصاريف المستخدمين /القيمة المضافة
	الفائض النقدي الصافي بالنسبة للقيمة المضافة	الفائض النقدي الصافي / القيمة المضافة
	الفائض النقدي بالنسبة للقيمة المضافة	الفائض النقدي / القيمة المضافة

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشرات التوازن المالي (المبالغ ب دج):

جدول رقم 17: مؤشرات التوازن المالي خلال سنوات المشروع

المؤشر	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
رأس المال العامل الدائم	1 083 743	1 672 840	2 224 058	2 828 667	3 478 259
رأس المال العامل الخاص	-816 257	247 840	1 274 058	2 353 667	3 478 259
رأس المال العامل الأجنبي	1 900 000	1 425 000	950 000	475 000	0
رأس المال العامل الإجمالي	1 083 743	1 672 840	2 224 058	2 828 667	3 478 259
احتياج رأس المال العامل	0	0	0	0	0
الخزينة الصافية	1 083 743	1 672 840	2 224 058	2 828 667	3 478 259
الوضعية الصافية	3 600 000	4 238 205	4 913 687	5 551 289	6 242 282

المصدر: من إعداد الباحث

شرح النتائج:

- رأس المال العامل الدائم:

شكل رقم 02: تطور رأس المال العامل الدائم خلال السنوات الأولى للمشروع

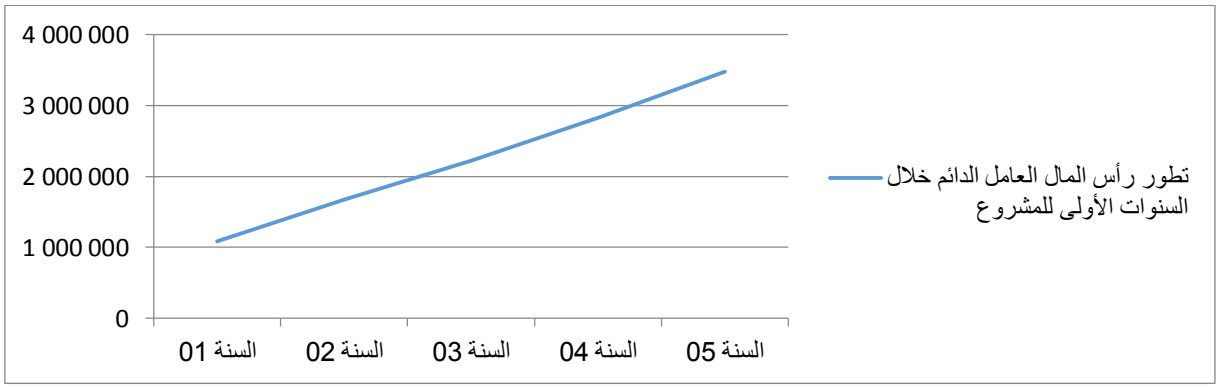

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، قامت المؤسسة بتغطية كل أصولها الثابتة إعتمادا على أموالها الدائمة وبقي لها فائض بمثابة هامش أمان، وهذا الأخير في تزايد خلال سنوات المشروع، نتيجة جد مرضية؛

- رأس المال العامل الخاص:

شكل رقم 03: تطور رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الأولى للمشروع

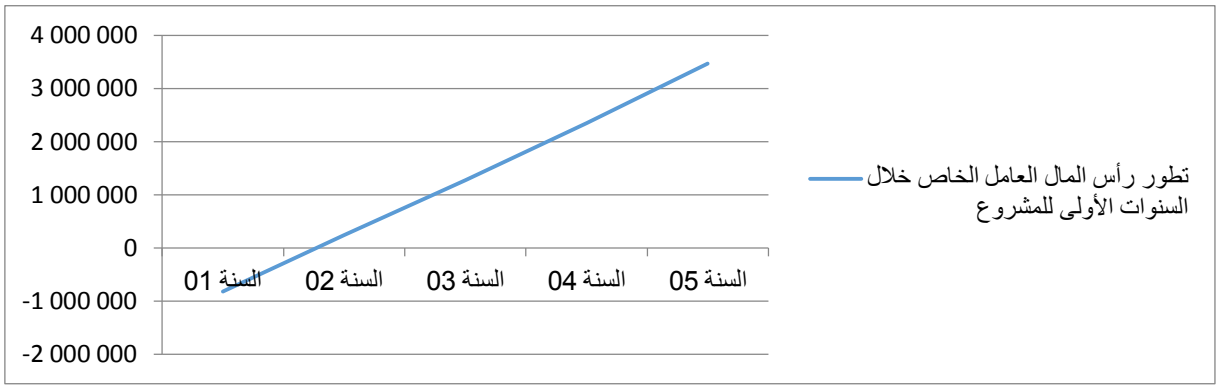

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، قامت المؤسسة بتغطية كل أصولها الثابتة إعتمادا على أموالها الخاصة وبقي لها فائض بمثابة هامش أمان (ما عدا السنة الأولى لأن المؤسسة حديثة النشأة)، وذلك الهامش في تزايد خلال سنوات المشروع، نتيجة جد مرضية؛

- رأس المال العامل الأجنبي:

شكل رقم 04: تطور رأس المال العامل الأجنبي خلال السنوات الأولى للمشروع

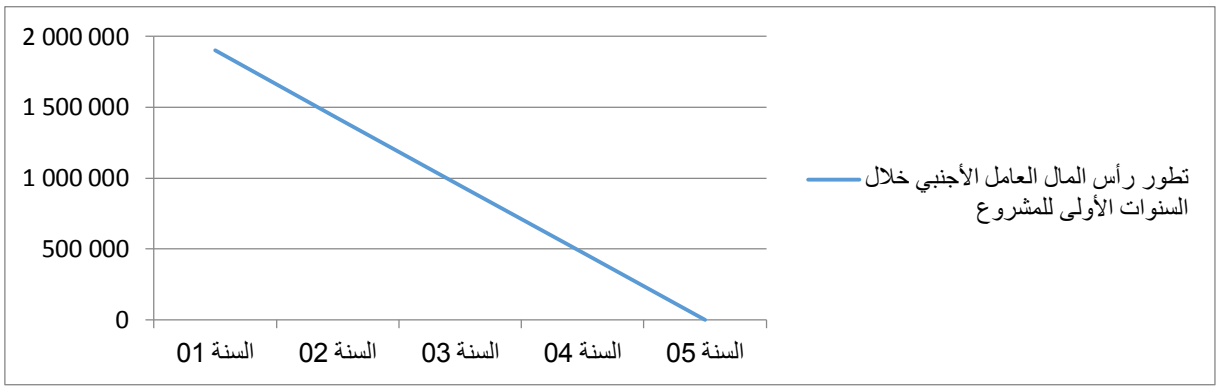

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، رأس المال العامل الأجنبي يخص القرض البنكي، وهو في إنخفاض مستمر لينعدم في آخر سنة وذلك دلالة على أن المؤسسة قامة بإعادة القرض البنكي بفوائده للبنك في نهاية السنة الخامسة، نتيجة جد مرضية؛

- رأس المال العامل الإجمالي:

شكل رقم 05: تطور رأس المال العامل الإجمالي خلال السنوات الأولى للمشروع

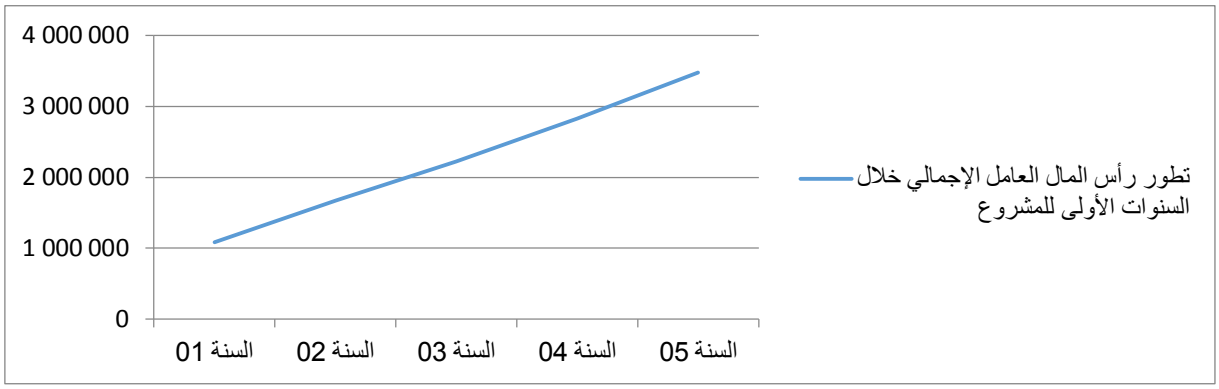

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، رأس المال العامل الأجنبي يخص قيمة البنك، وهو في تزيد مستمر، وهذا يعني تزايد سيولة المؤسسة من سنة لأخرى بسبب ارتفاع المبيعات، نتيجة جد مرضية؛

- إحتياج رأس المال العامل:

شكل رقم 06: تطور إحتياج رأس المال العامل خلال السنوات الأولى للمشروع

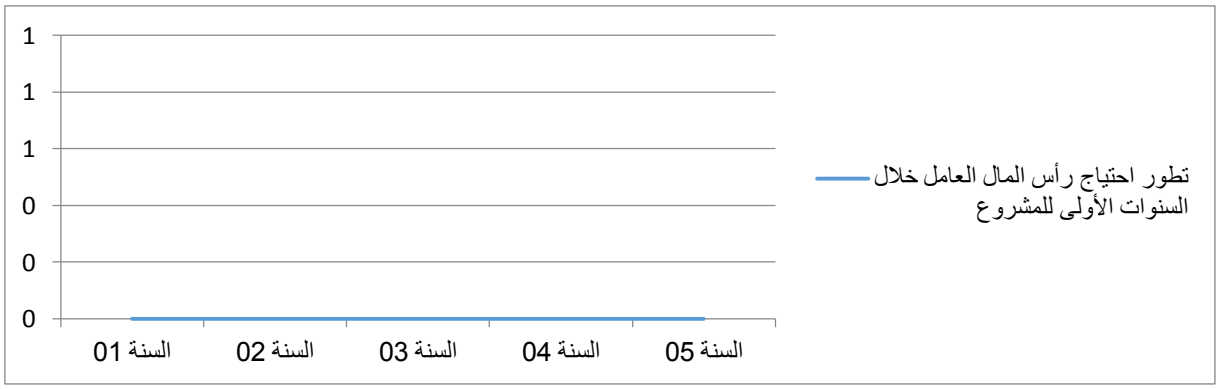

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، لا يوجد للمؤسسة إحتياج رأس المال العامل خلال كل سنوات المشروع الأولى، وهذا راجع لإنعدام كل من المخزونات والزبائن المدينين للمؤسسة والموردين الدائنين للمؤسسة، لأن كل المواد الأولية المشتراة يتم إستعمالها في الإنتاج خلال السنة، وكل المنتوجات تباع وتحصل عن طريق البنك (أو عن طريق الصندوق ثم تودع في البنك)، وكل الدائنين والموردين يتم تسديد ديونهم قبل نهاية السنة، نتيجة مرضية جدا؛

- الخزينة الصافية:

شكل رقم 07: تطور الخزينة الصافية خلال السنوات الأولى للمشروع

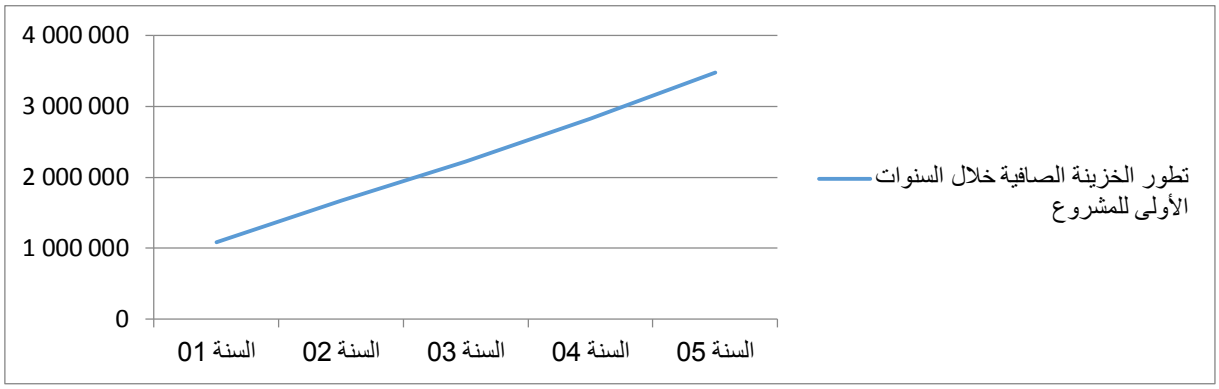

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، للمؤسسة خزينة صافية موجبة لإنعدام إحتياج رأس المال العامل وتزايد رأس المال العامل الدائم خلال سنوات بداية المشروع، وهذا يدل على تنامي سيولة خزينة أصول المؤسسة، نتيجة جد مرضية؛

- الوضعية الصافية:

شكل رقم 08: تطور الوضعية الصافية خلال السنوات الأولى للمشروع

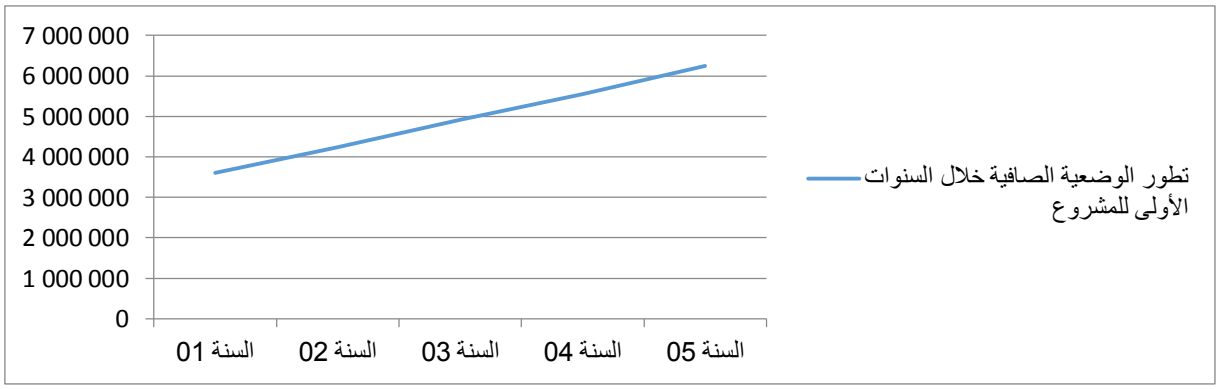

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، للمؤسسة وضعية صافية جيدة ومتزايدة عبر السنوات، وهذا راجع لتزايد وتراكم النتيجة الصافية المحقق من سنة لأخرى، وتلك النتيجة المتراكمة تضاف للأموال الخاصة، نتيجة جد مرضية.

مؤشرات التسيير (المبالغ ب دج):

جدول رقم 18: مؤشرات التسيير خلال سنوات المشروع

المؤشر	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
إنتاج السنة المالية	2 020 000	2 060 400	2 101 600	2 143 600	2 186 500
القيمة المضافة للإستغلال	1 383 060	1 410 720	1 438 520	1 466 110	1 493 400
الفائض الخام للإستغلال	1 163 060	1 189 912	1 123 797	1 148 956	1 165 710
النتيجة العملياتية	752 205	778 795	712 415	737 306	753 790
النتيجة المالية	-114 000	-103 313	-74 813	-46 313	-17 813
النتيجة العادية "قبل الضرائب"	638 205	675 482	637 602	690 993	735 977
النتيجة الصافية "بعد الضرائب"	638 205	675 482	637 602	690 993	735 977
الفائض النقدي الصافي	1 022 820	1 060 097	1 022 217	1 075 608	1 120 592
الفائض النقدي	1 022 820	1 060 097	1 022 217	1 075 608	1 120 592

المصدر: من إعداد الباحث

شرح النتائج:

- إنتاج السنة المالية:

شكل رقم 09: تطور إنتاج السنة المالية خلال السنوات الأولى للمشروع

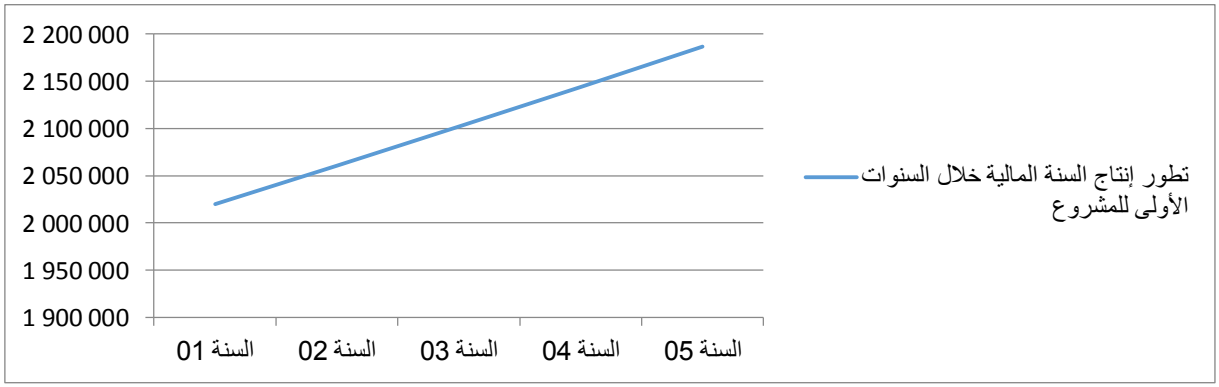

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة رقم أعمال (مبيعات) جيد سنويا ومتزايد من سنة لأخرى، نتيجة جد مرضية؛

- القيمة المضافة للإستغلال:

شكل رقم 10: تطور القيمة المضافة للإستغلال خلال السنوات الأولى للمشروع

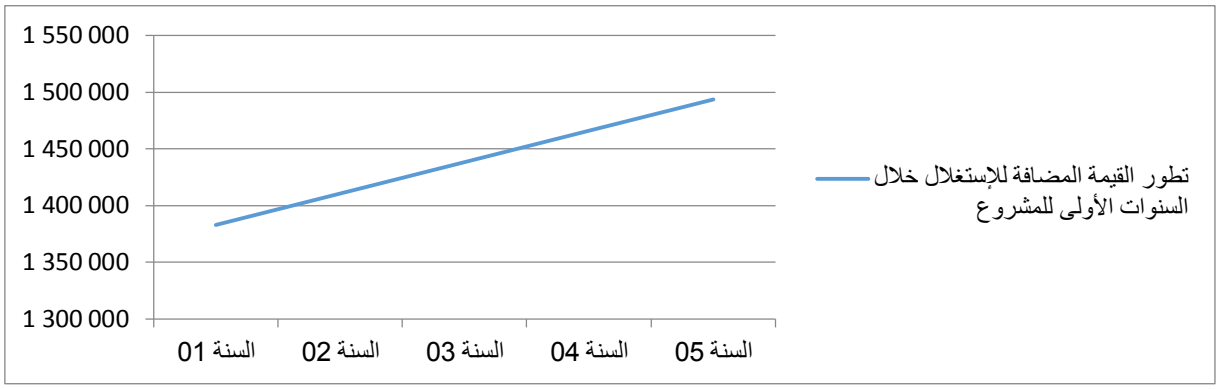

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، القيمة المضافة للإستغلال هي في تزيد من سنة لأخرى بسبب ارتفاع حجم رقم الأعمال سنويا مقارنة بإستهلاك السنة المالية، نتيجة جد مرضية؛

- الفائض الخام للإستغلال:

شكل رقم 11: تطور الفائض الخام للإستغلال خلال السنوات الأولى للمشروع

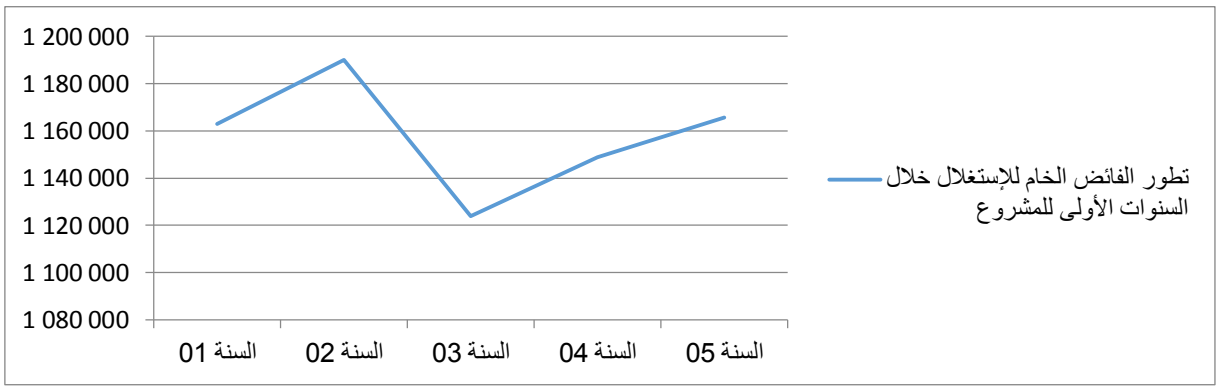

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، الفائض الخام للإستغلال هو جد مقبول خلال سنوات المشروع الأولى، وذلك راجع لإرتفاع القيمة المضافة للإستغلال مقارنة بمصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، إنخفضت قيمته بصورة واضحة في السنة الثالثة وذلك راجع لإرتفاع مصاريف المستخدمين خلال تلك السنة، نتيجة جد مرضية؛

- النتيجة العملياتية:

شكل رقم 12: تطور النتيجة العملياتية خلال السنوات الأولى للمشروع

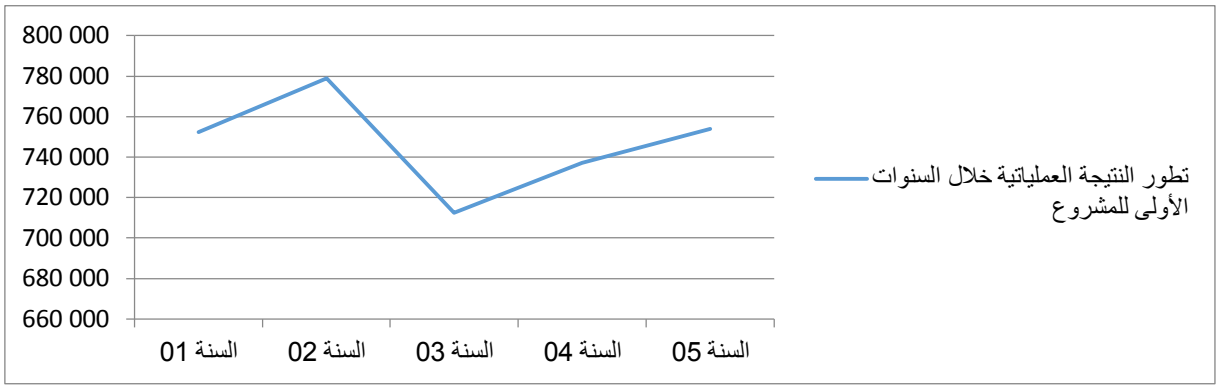

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة نتيجة عملياتية موجبة ومرضية خلال السنوات الأولى للمشروع، إنخفضت قيمته بصورة واضحة في السنة الثالثة وذلك راجع لإنخفاض الفائض الخام للإستغلال خلال تلك السنة، نتيجة جد مرضية؛

- النتيجة المالية:

شكل رقم 13: تطور النتيجة المالية خلال السنوات الأولى للمشروع

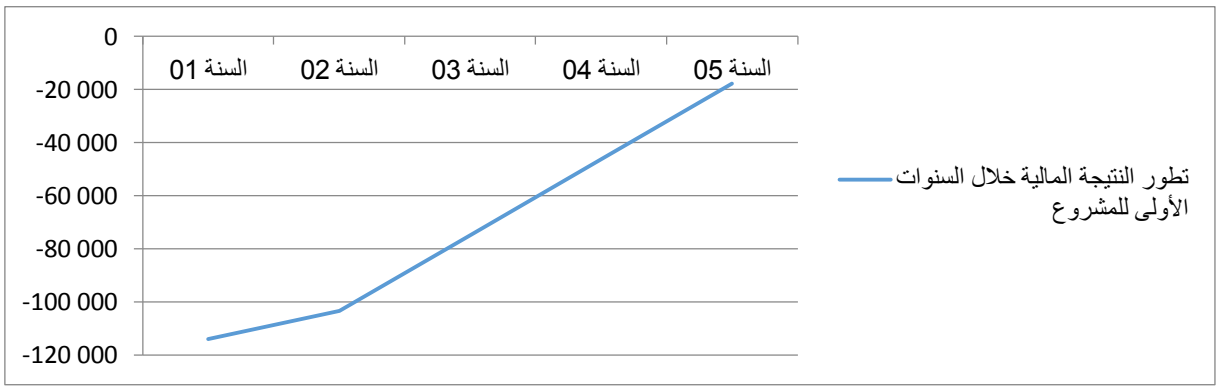

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة نتيجة مالية سالبة خلال كل تلك السنوات، وذلك راجع لعدم قيامها بعمليات التوظيف المالي، وبالمقابل لها مصاريف مالية سنوية تتمثل في الفوائد على القروض البنكية، وتلك الفوائد في تناقص مستمر وذلك راجع لإعادة المؤسسة المنتظم للقرض البنكي، نتيجة مرضية؛

- النتيجة العادية "قبل الضرائب":

شكل رقم 14: تطور النتيجة العادية خلال السنوات الأولى للمشروع

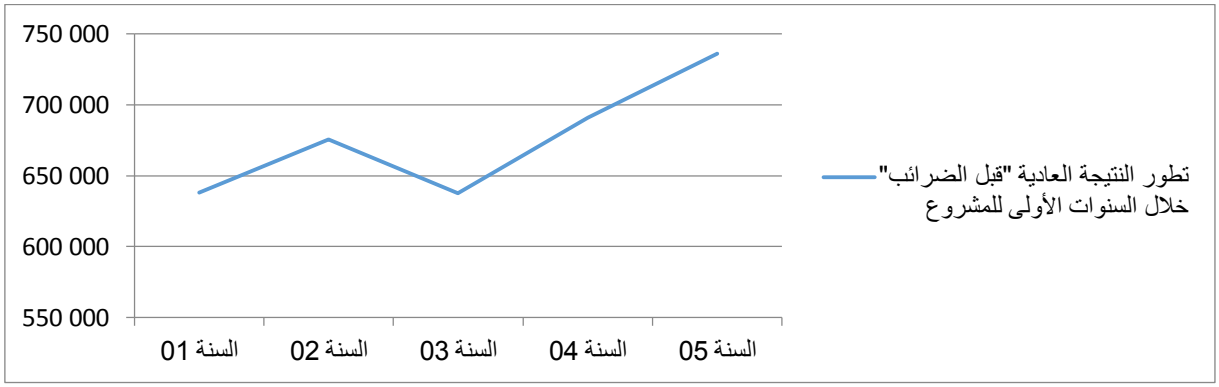

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة نتيجة عادية موجبة وجد مرضية خلال السنوات الأولى للمشروع، إنخفضت قيمته بصورة واضحة في السنة الثالثة وذلك راجع لإنخفاض النتيجة العملياتية خلال تلك السنة؛

- النتيجة الصافية "بعد الضرائب":

شكل رقم 15: تطور النتيجة الصافية خلال السنوات الأولى للمشروع

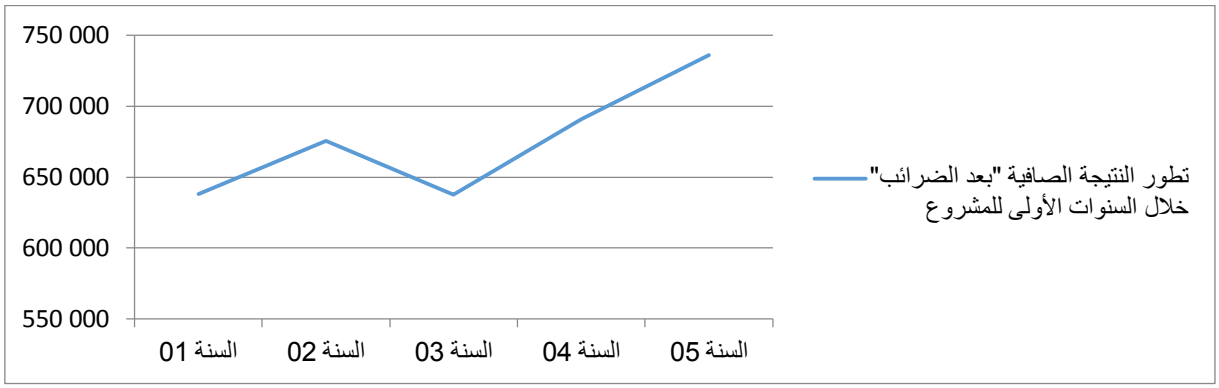

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة نتيجة صافية جد مرضية وهي نفسها النتيجة العادية بسبب إنعدام الضرائب خلال السنوات الأولى للمشروع؛

- الفائض النقدي الصافي:

شكل رقم 16: تطور الفائض النقدي الصافي خلال السنوات الأولى للمشروع

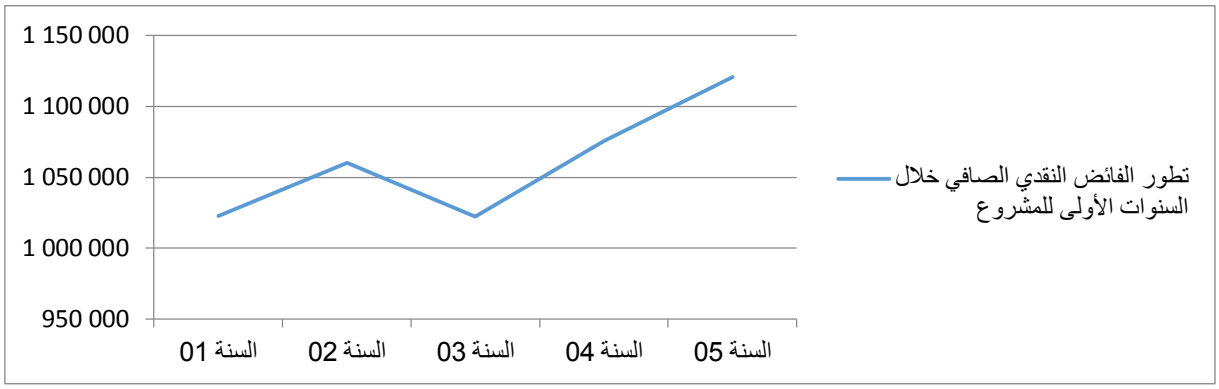

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة فائض نقدي صافي جد مرضي خلال السنوات الأولى للمشروع، وهذا يعني أن المشروع يولد للمؤسسة تدفقات نقدية صافية سنوية جد مرضية؛

- الفائض النقدي:

شكل رقم 17: تطور الفائض النقدي خلال السنوات الأولى للمشروع

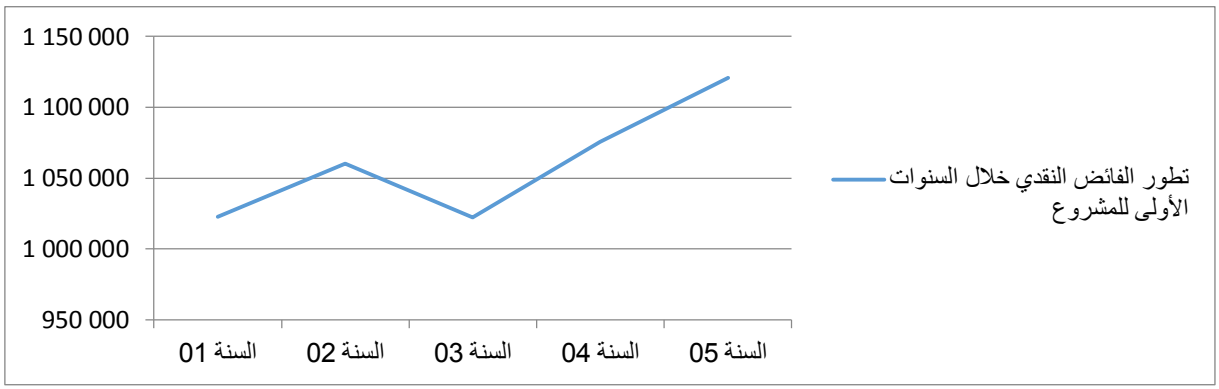

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة فائض نقدي جد مرضي خلال السنوات الأولى للمشروع، وهذا يعني أن المشروع يولد للمؤسسة تدفقات نقدية سنوية جد مرضية، وهو نفسه الفائض النقدي الصافي بسبب إنعدام الضرائب خلال السنوات الأولى للمشروع.

النسب المالية:

جدول رقم 19: النسب المالية خلال سنوات المشروع

النسب		السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
نسب الهيكلة	نسبة التمويل الدائم	%121	%136	%152	%173	%199
	نسبة التمويل الذاتي	%84	%105	%130	%161	%199
نسب الملاءة	نسبة الاستقلالية المالية	%223	%345	%584	%1314	/
	نسبة قابلية السداد	%31	%22	%15	%7	%0
	خدمة الديون	%54	%74	%108	%226	/
نسب السيولة	نسبة سيولة الأصول	%18	%26	%34	%42	%50
	نسبة السيولة العامة	/	/	/	/	/
	نسبة السيولة الآجلة	/	/	/	/	/
	نسبة السيولة الفورية	/	/	/	/	/
نسب المردودية	نسبة المردودية المالية	%15	%14	%11	%11	%11
	نسبة المردودية الاقتصادية	%32	%33	%30	%32	%34
نسب التسيير	معدل القيمة المضافة	%68	%68	%68	%68	%68
	معدل الفائض الخام للإستغلال	%58	%58	%53	%54	%53
	مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة	%12	%12	%18	%18	%19
	الفائض النقدي الصافي بالنسبة للقيمة المضافة	%74	%75	%71	%73	%75
	الفائض النقدي بالنسبة للقيمة المضافة	%74	%75	%71	%73	%75

المصدر: من إعداد الباحث

شرح النتائج:

- نسبة التمويل الدائم:

شكل رقم 18: تطور نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الأولى للمشروع

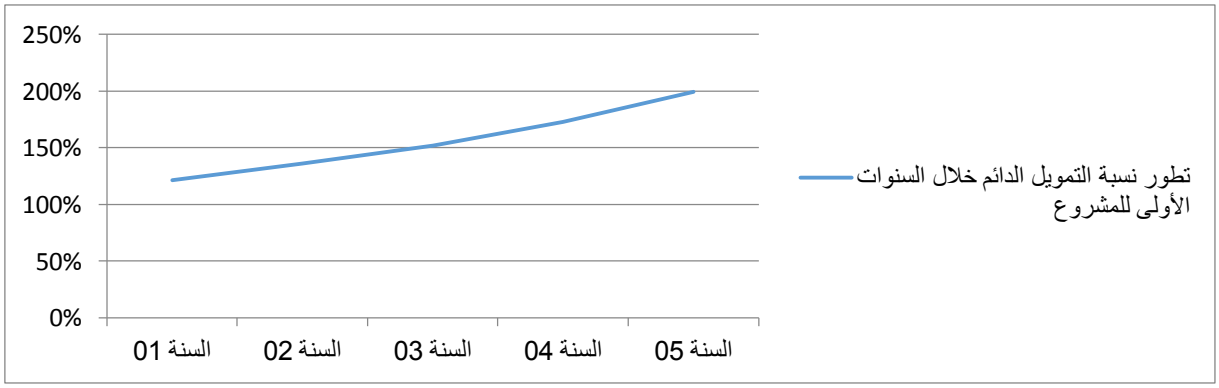

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، لقد قامت المؤسسة بتغطية كل أصولها الثابتة إعتمادا على أموالها الدائمة وبقي لها فائض بمثابة هامش أمان، وهذا الأخير في تزايد خلال سنوات المشروع، نسبة جد مرضية؛

- نسبة التمويل الذاتي:

شكل رقم 19: تطور نسبة التمويل الذاتي خلال السنوات الأولى للمشروع

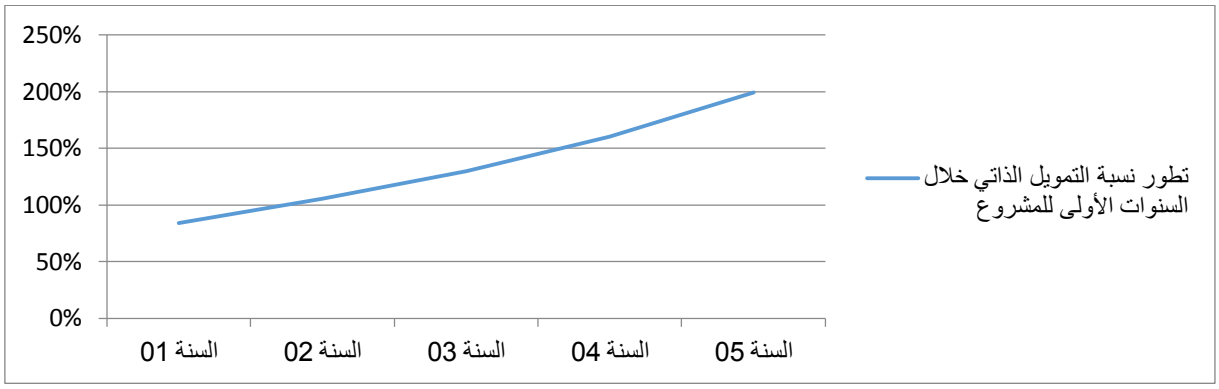

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، لقد قامت المؤسسة بتغطية كل أصولها الثابتة إعتمادا على أموالها الخاصة وبقي لها فائض بمثابة هامش أمان (ما عدا السنة الأولى لأن المؤسسة حديثة النشأة)، وذلك الهامش في تزايد خلال سنوات المشروع، نسبة جد مرضية؛

- نسبة الإستقلالية المالية:

شكل رقم 20: تطور نسبة الإستقلالية المالية خلال السنوات الأولى للمشروع

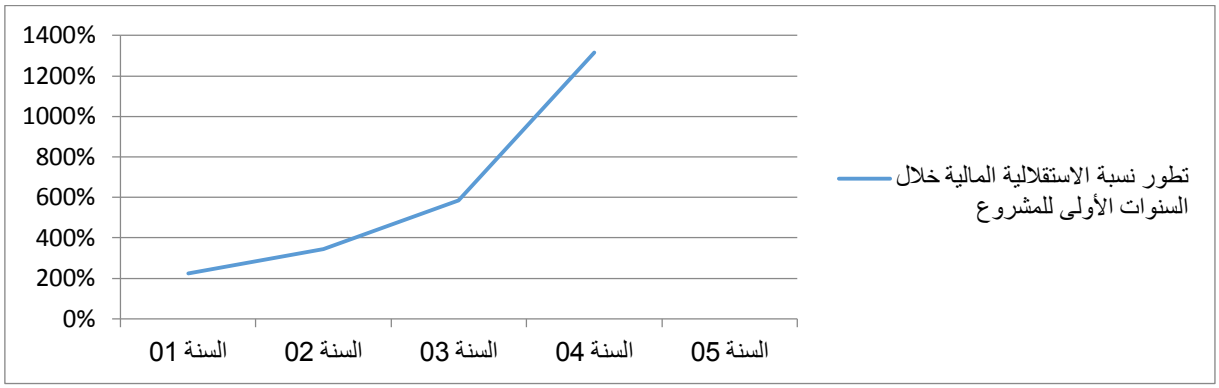

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة إستقلالية مالية خلال كل تلك السنوات، وتلك الإستقلالية كانت في تزايد مستمر لأن المؤسسة كانت تعيد أقساط القرض البنكي كل سنة، مع إنعدام الديون في السنة الأخيرة "للمؤسسة إستقلالية مالية تامة"، نسبة جد مرضية؛

- نسبة قابلية السداد:

شكل رقم 21: تطور نسبة قابلية السداد خلال السنوات الأولى للمشروع

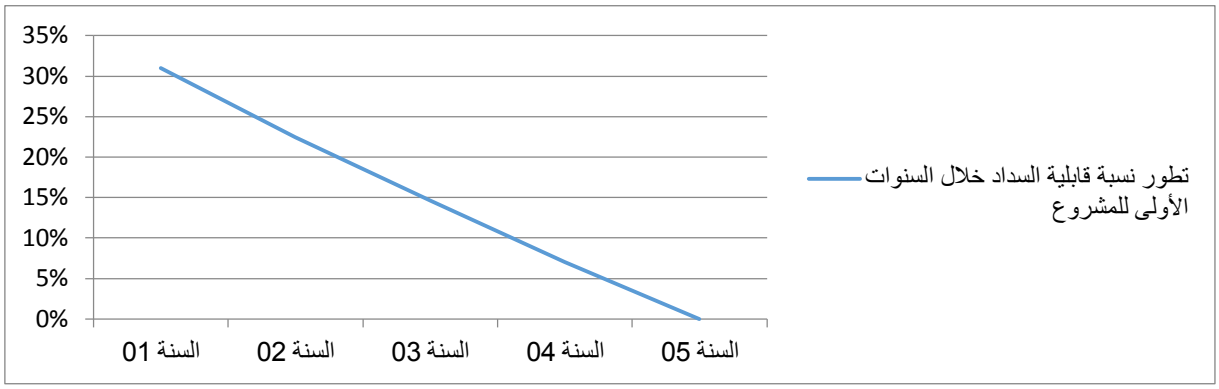

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، تلك النسبة في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى لتنعدم في السنة الأخيرة وبالتالي عدم وجود ديون (مالية وغير مالية) على عاتق المؤسسة في نهاية السنة الخامسة، نسبة جد مرضية؛

- خدمة الديون:

شكل رقم 22: تطور خدمة الديون خلال السنوات الأولى للمشروع

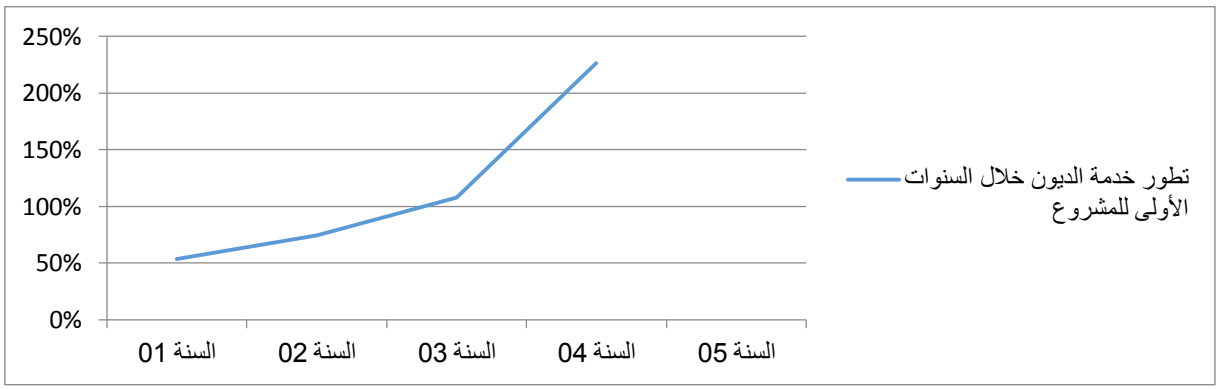

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، إستطاعت المؤسسة تغطية أجزاء كبيرة من ديونها إعتمادا على النتيجة الصافية والإهتلاكات خلال السنوات الأولى، أما في السنة الثالثة والرابعة فقد غطت كل ديونها، أما السنة الخامسة إنعدمت ديون المؤسسة، نسبة جد مرضية؛

- نسبة سيولة الأصول:

شكل رقم 23: تطور نسبة سيولة الأصول خلال السنوات الأولى للمشروع

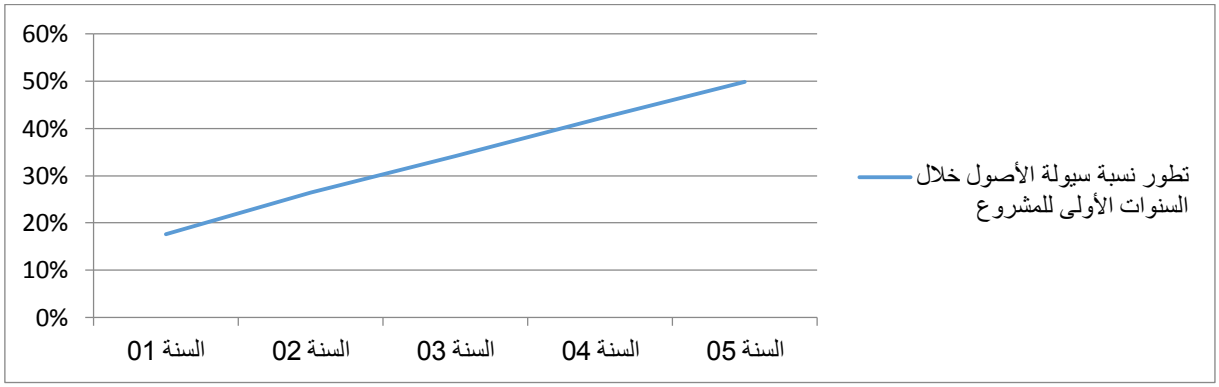

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، نسبة سيولة أصول المؤسسة في ارتفاع من سنة لأخرى بسبب إنخفاض القيمة المحاسبية الصافية لمعدات النقل من جهة، وإرتفاع السيولة النقدية من جهة أخرى، نسبة مرضية؛

- نسبة السيولة العامة:

شكل رقم 24: تطور نسبة السيولة العامة خلال السنوات الأولى للمشروع

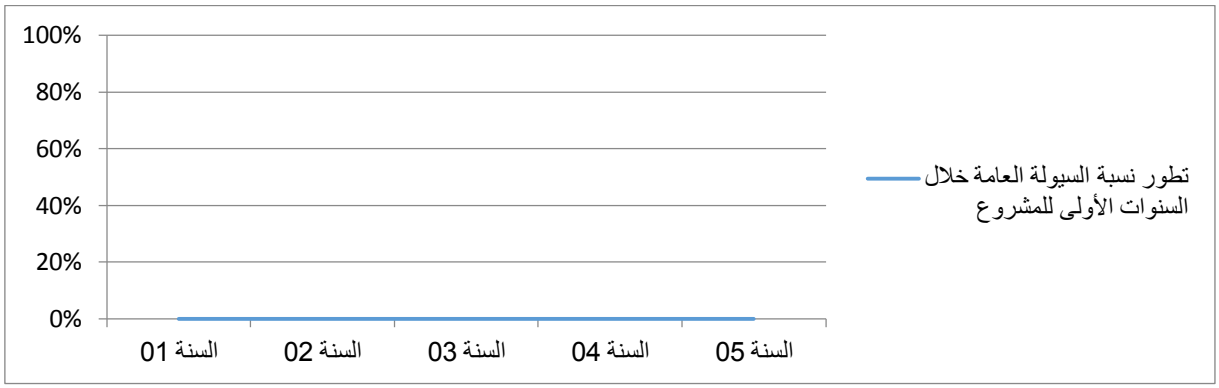

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

النسبة مثالية بسبب إنعدام الديون القصيرة الأجل؛

- نسبة السيولة الآجلة:

شكل رقم 25: تطور نسبة السيولة الآجلة خلال السنوات الأولى للمشروع

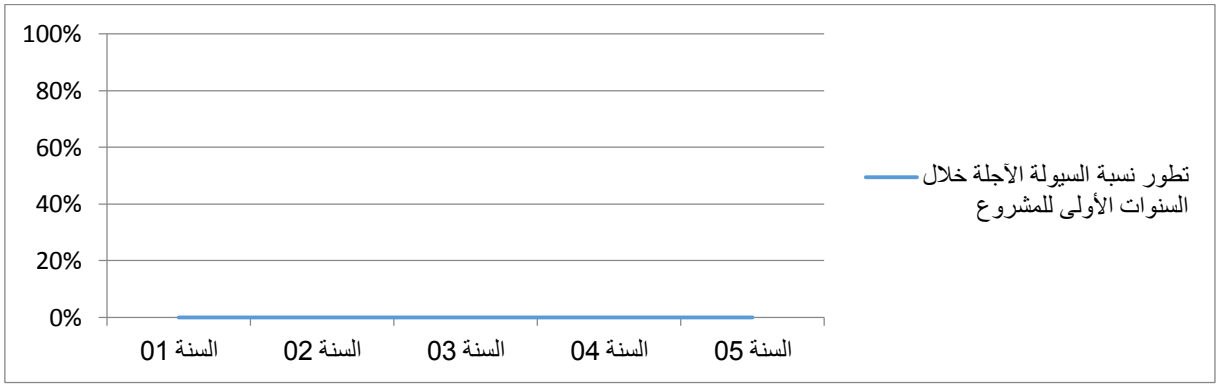

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

النسبة مثالية بسبب إنعدام الديون القصيرة الأجل؛

- نسبة السيولة الفورية:

شكل رقم 26: تطور نسبة السيولة الفورية خلال السنوات الأولى للمشروع

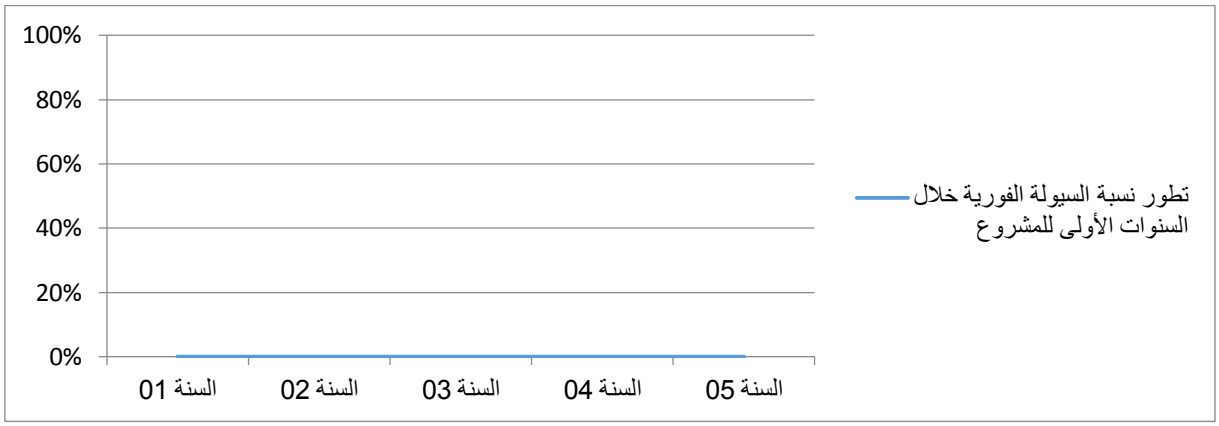

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

النسبة مثالية بسبب إنعدام الديون القصيرة الأجل؛

- نسبة المردودية المالية:

شكل رقم 27: تطور نسبة المردودية المالية خلال السنوات الأولى للمشروع

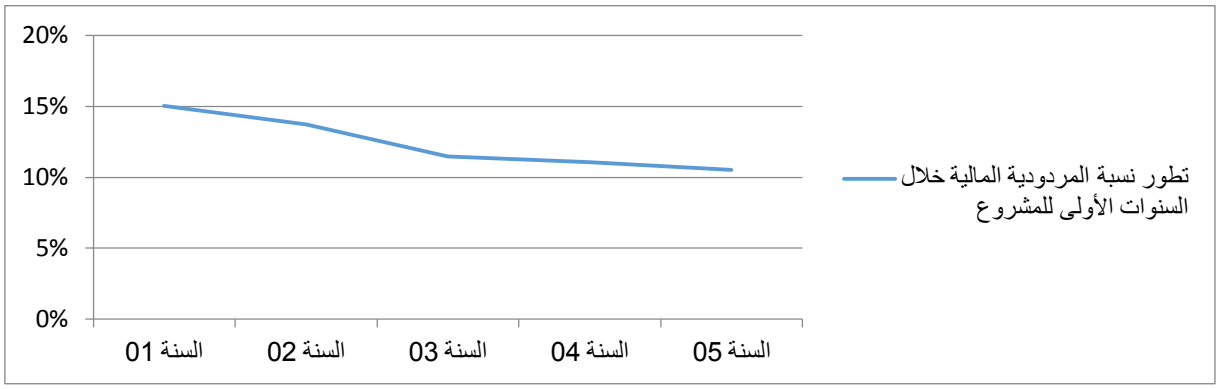

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، النسبة مرضية ولكنها إنخفضت عبر السنوات بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة أكثر من ارتفاع قيمة النتيجة الصافية خلال كل سنة، نسبة مرضية؛

- نسبة المردودية الاقتصادية:

شكل رقم 28: تطور نسبة المردودية الإقتصادية خلال السنوات الأولى للمشروع

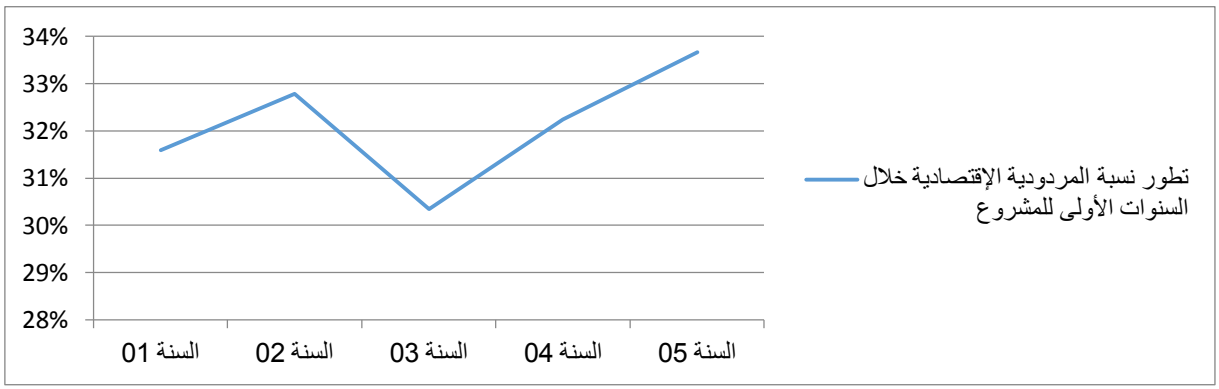

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة نسبة مردودية إقتصادية مرضية خلال كل سنوات المشروع المدروسة، في السنة الثالثة كان هناك إنخفاض في النتيجة العادية؛

- معدل القيمة المضافة:

شكل رقم 29: تطور معدل القيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع

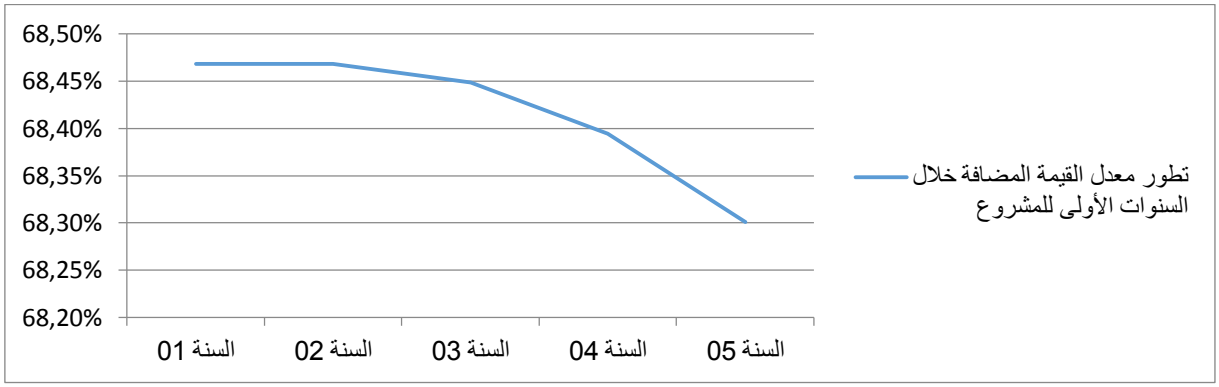

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة معدل قيمة مضافة جد مرضي خلال كل سنوات المشروع المدروسة؛

- معدل الفائض الخام للإستغلال:

شكل رقم 30: تطور معدل الفائض الخام للإستغلال خلال السنوات الأولى للمشروع

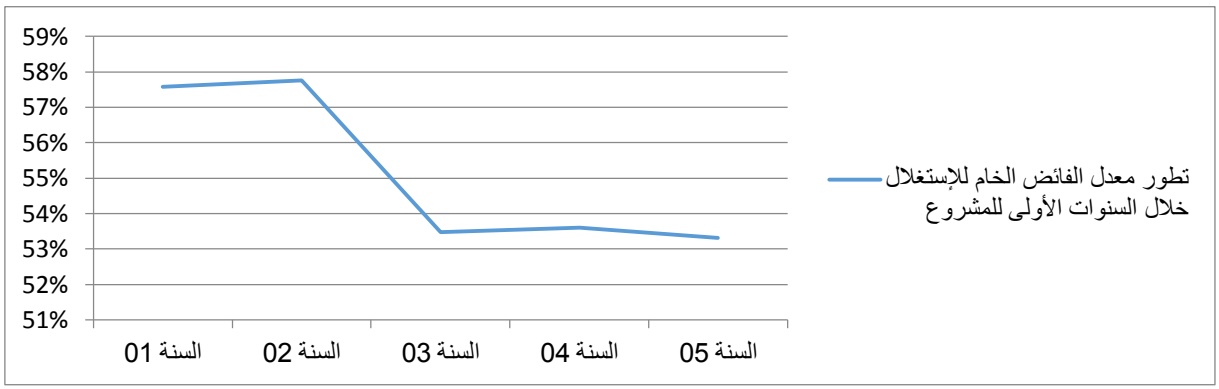

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة معدل فائض خام للإستغلال جد مرضي خلال كل سنوات المشروع المدروسة؛

- مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة:

شكل رقم 31: تطور مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع

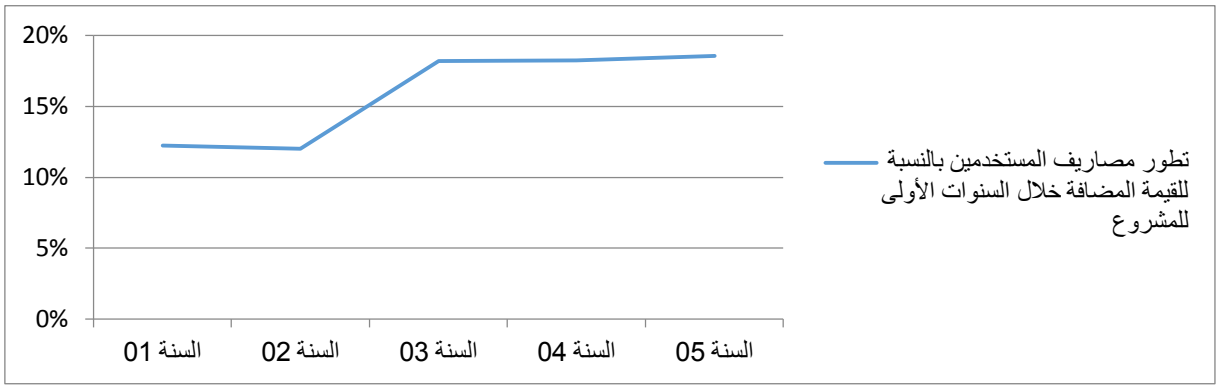

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، لقد كانت مصاريف المستخدمين مقبولة جدا مقارنة بالقيمة المضافة خلال كل سنوات المشروع المدروسة؛

- الفائض النقدي الصافي بالنسبة للقيمة المضافة:

شكل رقم 32: تطور الفائض النقدي الصافي بالنسبة للقيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع

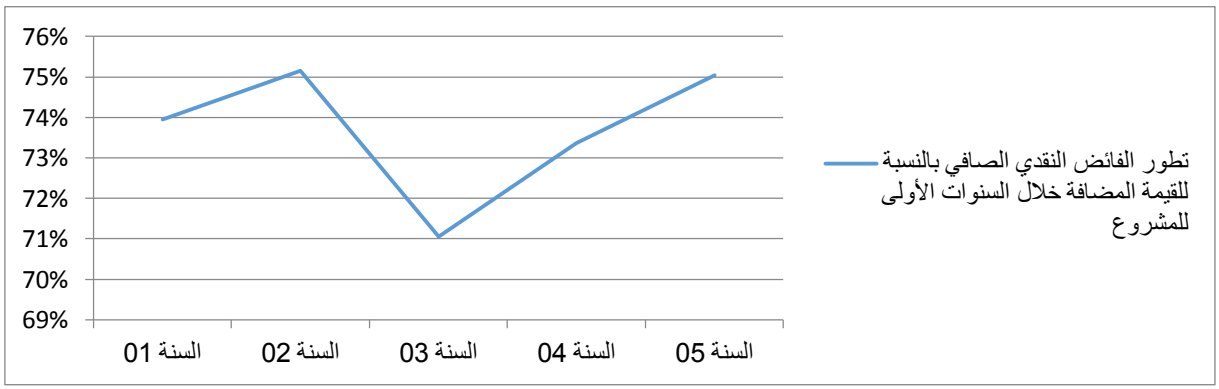

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة فائض نقدي صافي جد مرضي مقارنة بالقيمة المضافة خلال كل سنوات المشروع المدروسة؛

- الفائض النقدي بالنسبة للقيمة المضافة:

شكل رقم 33: تطور الفائض النقدي بالنسبة للقيمة المضافة خلال السنوات الأولى للمشروع

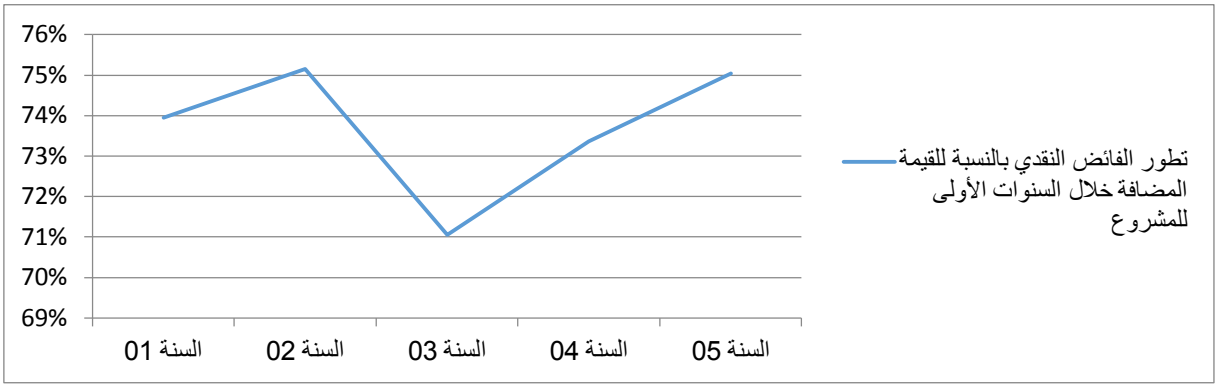

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من الشكل أعلاه، حققت المؤسسة فائض نقدي جد مرضي مقارنة بالقيمة المضافة خلال كل سنوات المشروع المدروسة.

وعليه، إستخلص المدقق بأن المؤسسة حققت توازن مالي جد مرضي ومؤشرات تسيير جد مرضية ونسب مالية جد مرضية خلال كل سنوات المشروع المدروسة، وبالتالي الملف المالي للمؤسسة الطالبة للقرض البنكي الإستثماري جد سليم ويمكن تجنب الخطر المقابل (خطر عدم إسترداد القرض) المحيط بعملية الإئتمان تلك، كما قام المدقق بالتحقق من أن هاته المؤشرات والنسب المالية (طريقة حسابها ونتائج حسابها) هي نفسها المذكورة (على الأقل أغلبها) في ملف طلب القرض البنكي الإستثماري، وهي نفسها (من حيث طريقة الحساب والنتائج المتوصل إليها) المعمول بها (بعضها أو كلها) في كل من مصالح معالجة ودراسة ملفات طلبات القروض البنكية الإستثمارية ومصالح إدارة مخاطر عمليات الإئتمان.

وفي النهاية يقوم المدقق بإعداد تقرير نهائي حول عملية التدقيق تلك التي مست عينة من ملفات طلبات القروض البنكية الإستثمارية، مستعملا الإجراءات التحليلية، وفي نفس الوقت دقق في صحة وسلامة التحليل والتقييم المالي المستعمل في التحليل الإئتماني لملفات طلبات القروض البنكية الإستثمارية.

إن من مظاهر تطبيق الأنظمة المعلوماتية والآلية في المؤسسات البنكية هو التمركز التقني والآلي للعمليات البنكية، أي وحدة قاعدة البيانات الموجودة على المستوى المركزي بالبنوك، في حين يبقى التسجيل المحاسبي لها يخضع للامركزية (بعض البنوك يتم التسجيل عبر مستوى المديريات الجهوية)، مما يسبب مخاطر تعرقل التحكم واتباع المخططات المحاسبية ومراقبة سليمة لأرصدة الحسابات البنكية والتي تمثل الأساس في إعداد القوائم المالية والتسيير المالي. إن الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فإن البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من

أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المحاسبية والمالية للبنك بصفة يومية، لأنه من المعلوم أن الدورة المالية للبنك هي يوم واحد، وهذا يستدعي أن يتم يوميا تسجيل محاسبي بصفة سليمة وبدون أخطاء، وعليه، من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر، فقد يحتوي البنك على حسابات غير مبررة والتي يستدعي تحويلها مع مرور الوقت إلى ربح أو خسارة، إضافة إلى إمكانية إستعمال تلك الحسابات غير المبررة في عمليات النصب والإحتيال أو حتى تبييض الأموال.

إن المخاطر البنكية التي تحيط بالعمل المالي والمحاسبي بالبنك (لاسيما المحيطة بصدق وسلامة قوائمه المالية) هي عديدة ومتنوعة، ويمكن أن تنشأ بفعل إرادي متعمد أو بفعل إرادي غير متعمد، وذلك الفعل يتم عموما أثناء عمليات التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية، وأي خطأ سواء كان متعمد (مخالفة وغش) أو غير متعمد يمكن أن ينجم عنه مخاطر تضر بالبنك، وعموما من أهم المخاطر التي تحيط بالعمل المحاسبي والمالي هي مخاطر تشغيلية، تنجم عن أخطاء (متعمدة أو غير متعمدة) وقصور في تنفيذ وإجراء العمليات البنكية وفي التسجيلات المحاسبية لها، ويمكن أن تنجم عن عمليات إحتيال داخلية وحتى خارجية، ويمكن أن تنجم عن عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب الأموال للخارج، وتلك المخاطر التشغيلية ينجم عنها مخاطر عديدة من أهمها: مخاطر الإئتمان (بالضبط مخاطر الطرف المقابل)، مخاطر السيولة، مخاطر قانونية، مخاطر السمعة، مخاطر عدم الإمتثال.

فمثلا ما إذا حدث خطأ في حساب قيمة الفائدة البنكية (بالزيادة مثلا) خلال معالجة ملف طلب قرض بنكي إستثماري ما وتم تسجيلها محاسبيا بدون إكتشاف ذلك الخطأ وتم نشر القوائم المالية في نهاية السنة، سينجم عن ذلك زيادة قيمة الفائدة المطبقة على عاتق الزبون وزيادة الرسوم المطبقة على الفوائد على عاتق الزبون، وبالتالي عدم صحة وسلامة ودقة البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية للبنك (طبعا البيانات المالية التي تتأثر بذلك الخطأ)، وقد تفطن الزبون لذلك الأمر بعد فترة من حصوله على القرض (وبعد سحبه لمبلغ القرض من حسابه الجاري مثلا)، فيمكن أن يرفض إعادة القرض للبنك وهنا يتحقق خطر الطرف المقابل المندرج ضمن المخاطر الإئتمانية، ويتم تشويه صورة وسمعة البنك وبالتالي تتحقق مخاطر السمعة، وبقيام الزبون بتقديم شكوى ضد البنك يتعرض البنك لمخاطر قانونية، ويتعرض البنك كذلك لمخاطر عدم الإمتثال والمطابقة بتعليمات البنك المركزي في التدقيق السليم لجميع عمليات الإئتمان، ويمكن أن ينجم عن ذلك مخاطر تشغيلية مثل مخاطر القصور والخطأ في التنفيذ، ومخاطر الإحتيال الداخلي إذا ما تبين أن البنكي تعمد ذلك.

يعتبر التدقيق المالي والمحاسبي من أهم عمليات التدقيق التي تمارس بصفة دورية طول السنة على المؤسسات البنكية، بحيث تمارس على كل أنظمة التسجيل المحاسبي والمالي لمختلف العمليات البنكية التي تخص مختلف أقسام البنك (لأن كل بنك مسؤول عن قسم مسؤول عن العمليات البنكية التي يقوم بها)، كما يمارس هذا النوع من التدقيق على الهيكل الإداري والوظيفي الذي ينظم ويسير العمل المحاسبي والمالي بالبنك (مديرية/دائرة/قسم/مصلحة/مكتب/فرع المحاسبة والمالية بالبنك عبر مختلف تقسيماته الإدارية المركزية واللامركزية)

وعلى كل أعماله، بحيث يتم التدقيق في كل السجلات والدفاتر والمستندات والوثائق والتقارير المحاسبية والمالية بالبنك، لاسيما القوائم المالية للبنك، وذلك من أجل الضبط السليم للعمل المحاسبي والمالي للبنك، بما يضمن الشفافية والإفصاح المحاسبي السليم للبنك وتجنب مختلف المخاطر البنكية لاسيما المحيطة بصدق وسلامة القوائم المالية للبنك وعدالة المركز المالي له.

إن مهمة التدقيق المالي والمحاسبي على أعمال البنك يمكن أن تتم من قبل عدة جهات، منها داخلية ومنها خارجية، فالداخلية تتم من طرف التدقيق الداخلي تحت إشراف وتوجيه لجنة التدقيق بالبنك، أما الخارجية فتتم من طرف التدقيق الخارجي (لاسيما التدقيق القانوني "محافظ الحسابات") تحت رقابة اللجنة المصرفية وتحت إشراف وتوجيه لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وضمن سياق قيامنا بالتربص، سنقوم فيما يلي **بعملية محاكاة** لعملية تدقيق مالي ومحاسبي قام بها محافظ حسابات على مستوى إحدى هياكل بنك ما (**ليس البنك محل الدراسة وإنما أي بنك بصفة عامة**).

بعد القيام بمختلف الإجراءات والخطوات والمراحل الضرورية للقيام بعملية التدقيق في هيكل من هياكل البنك (يقوم بالتسجيل المحاسبي لعمليات الإئتمان)، موضوعها تدقيق عمليات الإئتمان، بحيث تستهدف العملية التدقيق المالي والمحاسبي لملفات طلبات القروض البنكية الإستثمارية، فبعد إصدار أمر بمهمة الممضى من قبل المسؤول الأول للجنة التدقيق بالبنك (أو رئيس مجلس إدارة البنك "ليس لدينا فكرة دقيقة عن ذلك") والذي يتضمن موضوع وأهداف مهمة التدقيق، ومدة المهمة، والمصالح المعنية بالتدقيق داخل الهيكل البنكي، ومسؤول وأعضاء المهمة، وتاريخ بداية المهمة، وبعد عملية التحضير والإعداد لعملية التدقيق من جمع للمعلومات اللازمة لمهمة التدقيق (المتعلقة بالنشاط الإئتماني والهيكل الذي سيتم التدقيق به) وإعداد خطة العمل وإعداد التقرير التوجيهي، وبعد المباشرة في تنفيذ عملية التدقيق من خلال عقد الجلسة الإفتتاحية وتقديم برنامج التدقيق (والذي يخص موضوع التدقيق) وشرحه، وبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق على عمليات الإئتمان (خاصة عمليات منح القروض البنكية الإستثمارية)، يباشر محافظ الحسابات عمله الميداني من خلال إختيار عينة متكونة من مجموعة من ملفات طلبات القروض البنكية الإستثمارية، يكون الإختيار وفق نمط معين متفق عليه مسبقا بين أعضاء فريق التدقيق، وقد وقع الإختيار على مجموعة من الملفات من بينها ملف طلب قرض بنكي إستثماري (**ستكون عملية المحاكاة على ملف طلب القرض البنكي الإستثماري الذي تطرقنا له سابقا بخصوص التدقيق بإستعمال الإجراءات التحليلية**) ذو جدول الإهتلاك التالي:

جدول رقم 20: إهتلاك القرض البنكي الإستثماري

		مبلغ القرض	1.900.000				
		مدة القرض	5 سنوات				
		معدل الفائدة المطبق	%6				
		معدل الربح	%0				
الدفعات	تاريخ الاستحقاق	قيمة القسط	الفائدة	الرسم (Taxe)	المبلغ المدفوع	المبلغ الباقي	الفائدة السنوية
1	/03/31n	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000	
2	/06/30n	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000	
3	/09/30n	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000	
4	/12/31n	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000	114.000
5	/03/31n+1	118.750	28.500	4.845	152.095	1.781.250	
6	/06/30n+1	118.750	26.719	4.542	150.011	1.662.500	
7	/09/30 n+1	118.750	24.938	4.239	147.927	1.543.750	
8	/12/31 n+1	118.750	23.156	3.937	145.843	1.425.000	103.313
9	/03/31n+2	118.750	21.375	3.634	143.759	1.306.250	
10	/06/30 n+2	118.750	19.594	3.331	141.675	1.187.500	
11	/09/30 n+2	118.750	17.813	3.028	139.591	1.068.750	
12	/12/31 n+2	118.750	16.031	2.725	137.507	950.000	74.813
13	/03/31 n+3	118.750	14.250	2.423	135.423	831.250	
14	/06/30 n+3	118.750	12.469	2.120	133.338	712.500	
15	/09/30 n+3	118.750	10.688	1.817	131.254	593.750	
16	/12/31 n+3	118.750	8.906	1.514	129.170	475.000	46.313
17	/03/31n+4	118.750	7.125	1.211	127.086	356.250	
18	/06/30 n+4	118.750	5.344	908	125.002	237.500	
19	/09/30 n+4	118.750	3.563	606	122.918	118.750	
20	/12/31 n+4	118.750	1.781	303	120.834	0	17.813
	المجموع	1.900.000	356.250	60.563	2.316.813		356.250

المصدر: وثيقة تقنو إقتصادية لملف طلب قرض بنكي إستثماري

بعض الملاحظات حول الجدول أعلاه بصفة عامة وملف طلب القرض البنكي الإستثماري بصفة خاصة:

- مبلغ القرض: 1.900.000 دج؛ مدة القرض: 05 سنوات؛ معدل الفائدة المطبق: 6%؛ معدل الرسم على القيمة المضافة (رسم محصل لصالح مديرية الضرائب): 17%؛

- عدد الدفعات المسترجعة للقرض بفوائده والرسوم المطبقة عليها هو 20 دفعة (04 دفعات أولى لا تتضمن الأقساط، باقي 16 دفعة تتضمن الأقساط)؛
- تسديد الدفعات (الأقساط بفوائدها والرسوم المطبقة عليها) يكون في نهاية كل ثلاثي بداية من نهاية الثلاثي الأول من السنة الثانية؛
- الفائدة والرسم المطبق عليها تسدد عند نهاية كل ثلاثي بداية من السنة الأولى؛
- تم إعتماد القسط ثابت خلال مدة حياة القرض البنكي الإستثماري؛
- الأقساط الثابتة تسدد في نهاية كل ثلاثي؛
- تسديد الأقساط يكون إبتداءا من السنة الثانية؛
- قيمة الفائدة وقيمة الرسم تنخفض تدريجيا إبتداءا من السنة الثاني توافقا مع بداية تسديد الأقساط، وبالتالي تنخفض كذلك قيمة الدفعات المدفوعة تدريجيا منذ بداية السنة الثانية (ما عدا السنة الأولى قيمة الفائدة وقيمة الرسم ثابتة ومجموعهما هو قيمة الدفعة، قيمة القسط 0)؛
- قيمة القسط الثلاثي تساوي قيمة القرض مقسومة على 16 ثلاثي (16 ثلاثي هي أربعة سنوات؛ تسديد الأقساط يتم إبتداءا من نهاية الثلاثي الأول من السنة الثانية)؛
- قيمة الفائدة في نهاية كل ثلاثي هي قيمة مبلغ القرض الباقي مضروب في معدل الفائدة المطبق؛
- قيمة الرسم في نهاية كل ثلاثي هي قيمة الفائدة في نهاية كل ثلاثي مضروب في معدل الرسم على القيمة المضافة؛
- قيمة المبلغ المدفوع في 04 ثلاثيات السنة الأولى هي قيمة الفائدة وقيمة الرسم في نهاية كل ثلاثي؛
- قيمة المبلغ المدفوع في 16 ثلاثي الباقية هي قيمة القسط الثلاثي مضافا إليها قيمة الفائدة وقيمة الرسم في نهاية كل ثلاثي؛
- قيمة مبلغ القرض الباقي في نهاية كل ثلاثي هي قيمة القرض الباقي في نهاية الثلاثي السابق مطروحا منها قيمة المبلغ المدفوع في نهاية الثلاثي الحالي؛
- يودع القرض في الحساب الجاري للزبون؛
- كل الدفعات المسددة تأخذ من الحساب الجاري للزبون؛
- قيمة القرض في نهاية السنة الخامسة 0.

أثناء مباشرة محافظ الحسابات للعمل الميداني قام بمجموعة العمليات التالية:

- نفس العمليات التي تم ذكرها سابقا والتي قام بها المدقق أثناء مباشرته للعمل الميداني بخصوص تدقيق ملف القرض البنكي الإستثماري هذا بإستعمال الإجراءات التحليلية، ما عدا عمليات إستعمال الإجراءات التحليلية في تحليل الملف نفترض أن محافظ الحسابات في هذه العملية لا يقوم بها، لأننا نقوم بعملية محاكاة لتدقيق التسجيل المحاسبي والمالي للملف محل الدراسة؛

- التدقيق في صحة وسلامة أرقام وحسابات جدول إهتلاك القرض البنكي الإستثماري، بحيث يشمل التدقيق كل أرقام وحسابات الجدول، مع التحقق من صحة العمليات الحسابية لإكتشاف أي خطأ قد وقع في عمليات الحساب التي تخص قيم الأقساط والفوائد والرسوم والدفعات والمبالغ المتبقية؛
- التدقيق في التسجيلات المحاسبية لملف القرض البنكي الإستثماري بداية من عملية دفع الملف إلى غاية إسترجاع القرض بفوائده والرسوم المفروضة عليها، وأنها تتوافق مع النظام 09-04 المتعلق بالنظام المالي والمحاسبي البنكي، والتدقيق في صحة وسلامة جميع الوثائق التبريرية لتلك التسجيلات المحاسبية.

بخصوص النقطة الأخيرة قام محافظ الحسابات بالتحقق من صحة التسجيلات المحاسبية الموجودة في الدفاتر والسجلات المحاسبية (مع التحقق من الوثائق التبريرية لكل ما له علاقة بملف القرض) والنظام المحاسبي للبنك:

جدول رقم 21: التسجيل المحاسبي لملف القرض البنكي الإستثماري

رقم الحساب		العمليات	المبالغ ب الدينار الجزائري	
مدين	دائن		مدين	دائن
		1-ن/07/01		
902x		ح/ مقابل تعهدات ممنوحة للزبائن	1.900.000	
	902y	ح/ تعهدات ممنوحة للزبائن		1.900.000
		تعهد البنك بمنح القرض للزبون		
		1-ن/12/31		
203		ح/ قرض بنكي إستثماري	1.900.000	
	22012	ح/ حساب جاري للزبون		1.900.000
		منح القرض وإيداع قيمته في الحساب الجاري للزبون		
		1-ن/12/31		
902y		ح/ تعهدات ممنوحة للزبائن	1.900.000	
	902x	ح/ مقابل تعهدات ممنوحة للزبائن		1.900.000
		تنفيذ البنك للتعهد الذي أعطاه للزبون		
		ن/03/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	33.345	
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		28.500
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4.845
		تسديد الدفعة 01		
		ن/06/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	33.345	
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		28.500
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4.845
		تسديد الدفعة 02		

		ن/09/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	33.345	
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		28.500
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4.845
		تسديد الدفعة 03		
		ن/12/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	33.345	
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		28.500
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4.845
		تسديد الدفعة 04		
		ن+1/03/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	152.095	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		28.500
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4.845
		تسديد الدفعة 05		
		ن+1/06/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	150.011	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		26.719
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4.542
		تسديد الدفعة 06		
		ن+1/09/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	147.927	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		24.938
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4.239
		تسديد الدفعة 07		
		ن+1/12/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	145.843	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		23.156
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		3.937
		تسديد الدفعة 08		

		2+ن/03/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	143.759	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		21.375
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		3.634
		تسديد الدفعة 09		
		2+ن/06/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	141.675	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		19.594
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		3.331
		تسديد الدفعة 10		
		2+ن/09/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	139.591	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		17.813
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		3.028
		تسديد الدفعة 11		
		2+ن/12/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	137.507	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		16.031
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		2.725
		تسديد الدفعة 12		
		3+ن/03/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	135.423	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		14.250
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		2.423
		تسديد الدفعة 13		
		3+ن/06/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	133.338	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		12.469
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		2.120
		تسديد الدفعة 14		

		3+ن/09/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	131.254	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		10.688
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		1.817
		تسديد الدفعة 15		
		3+ن/12/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	129.170	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		8.906
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		1.514
		تسديد الدفعة 16		
		4+ن/03/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	127.086	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		7.125
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		1.211
		تسديد الدفعة 17		
		4+ن/06/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	125.002	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		5.344
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		908
		تسديد الدفعة 18		
		4+ن/09/30		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	122.918	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		3.563
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		606
		تسديد الدفعة 19		
		4+ن/12/31		
22012		ح/ حساب جاري للزبون	120.834	
	203	ح/ قرض بنكي إستثماري		118.750
	701	ح/ إيرادات الإستغلال البنكي		1.781
	3411	ح/ الرسم على القيمة المضافة		303
		تسديد الدفعة 20		

المصدر: من إعداد الباحث

بعد عملية فحص التسجيلات المحاسبية من قبل محافظ الحسابات تبين له أنها صحيحة وسليمة، منذ الوعد بمنح القرض ثم منح القرض ثم إلى غاية إسترجاع القرض بفوائده والرسوم المطبقة عليه، بعد ذلك تأكد محافظ الحسابات مما يلي:

- ح/203 "قرض بنكي إستثماري" مرصد "الجانب المدين 1.900.000 دج، مجموع الجانب الدائن 1.900.000 دج"، وهذا يعني إسترجاع كامل القرض البنك الإستثماري؛
- ح/701 "إيرادات الإستغلال البنكي" أي الفائدة البنكية الإجمالية المحصلة من عند الزبون تساوي 356.250 دج (رصيد دائن)؛
- ح/3411 "الرسم على القيمة المضافة" أي الرسوم المطبقة على الفوائد البنكية (تحصل لصالح مديرية الضرائب وتدفع لها بصفة شهرية أو ثلاثية من قبل البنك) تساوي 60.563 دج (رصيد دائن)؛
- المجموع المدين للحساب ح/22012 "حساب جاري للزبون" أي مجموع الدفعات ال 20 تساوي 2.316.813 دج وهي نفسها مجموع قيمة القرض البنكي (1.900.000 دج) وقيمة الفوائد البنكية (356.250 دج) وقيمة الرسوم (60.563 دج)؛
- تبين وجود رصيد مدين للحساب ح/22012 "حساب جاري للزبون" مقداره 416.813 دج وهي قيمة الفوائد البنكية والرسوم المطبقة عليها وهي على عاتق الزبون، ونفترض أنه قد أودعها نقدا في حسابه الجاري (دفعة واحدة أو عبر عدة دفعات؛ وهي عموما تكون ضمن عمليات السحب والإيداع النقدي "على سبيل المثال" التي يقوم بها الزبون خلال فترة القرض البنكي من عمليات تحصيل لمبيعاته عبر حسابه الجاري وتسديده لمدفوعاته كذلك عبر حسابه الجاري)، وبمجرد إيداعها توضع في الحساب الجاري في الجانب الدائن وبالتالي يتم ترصيد ح/22012، وكان التسجيل المحاسبي كالتالي:

جدول رقم 22: إيداع الزبون قيمة الفوائد البنكية برسومها في حسابه الجاري

رقم الحساب		العمليات	المبالغ ب الدينار الجزائري	
مدين	دائن		مدين	دائن
		...../../.....		
1002		ح/ خزينة المقبوضات	416.813	
	22012	ح/ حساب جاري للزبون		416.813
		إيداع الزبون الفوائد البنكية برسومها نقدا في حسابه الجاري		

المصدر: من إعداد الباحث

خلال عملية التدقيق المالي والمحاسبي التي قام بها محافظ الحسابات لملف القرض البنكي الإستثماري ولمختلف التسجيلات المحاسبية الخاصة به، فقد هدف إلى التحقق من كل ما له علاقة بذلك الملف من خلال ما يلي:

- الوجود: كل العمليات المالية الخاصة بهذا الملف قد حدثت كلها فعلا؛

- الإكتمال: كل العمليات المالية الخاصة بهذا الملف والتي حدثت قد تم تسجيلها فعلا؛
- الدقة: كل العمليات المالية الخاصة بهذا الملف قد سجلت وفق القيم الصحيحة والدقيقة؛
- التبويب: كل العمليات المالية الخاصة بهذا الملف والمسجلة من قبل وفق القيم الصحيحة قد تم تبويبها وبالشكل الصحيح والملائم؛
- التوقيت: كل العمليات المالية الخاصة بهذا الملف قد تم تسجيلها في التاريخ الصحيحة التي حدثت فيه فعلا؛
- الترحيل والتلخيص: كل العمليات المالية الخاصة بهذا الملف والتي تم تسجيلها قد أدرجت في الملفات الرئيسية وتلخيصها على نحو ملائم، وقد تم تسجيلها في دفاتر اليومية وترحيلها إلى الدفاتر الفرعية ودفتر الأستاذ العام.

وفي النهاية يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه الفني والمحايد حول ما إكتشفه أثناء عملية التدقيق المالي والمحاسبي التي قام بها والتي مست عينة من ملفات القروض البنكية الإستثمارية، وفي نفس الوقت إبداء رأيه حول صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية لملفات القروض البنكية الإستثمارية.

المطلب الثاني: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنحاول التطرق لتدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: لمحة تعريفية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنحاول من خلال هذا الفرع إعطاء لمحة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: النشأة التاريخية والتعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وبالمفتشية العامة والتدقيق بالبنك

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'agriculture et du développement rural): هو بنك تجاري عمومي تأسس بموجب المرسوم رقم 206/82 المؤرخ في 1982/03/13 بعد إقرار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ومن بين مهامه الأساسية تمويل أنشطة القطاع الزراعي[1].

هو بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت. وهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، بحيث يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية، والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف، فقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري[2].

[1] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 191.

حسب BANKERS ALMANACH احتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية نهاية سنة 2001 المرتبة الأولى في الجزائر، وأيضا المرتبة 13 إفريقيا والمرتبة 668 على المستوى العالمي من مجموع 4100 بنك مصنف[1].

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمرور الوقت وخاصة منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 والمؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض بنك عام أو شامل يمول كل القطاعات أو النشاطات، وهو الآن يعتبر شركة ذات أسهم "SPA" ذات رأس مال يقدر ب 33 مليار دج ويوجد مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش– الجزائر العاصمة[2]. ولبنك الفلاحة والتنمية الريفية 26 شركة تابعة من أهمها نذكر: الجزائر استثمار، شركة توظيف القيم المنقولة، شركة القرض التأجيري الجزائر إيجار، بنك البركة، شركة تسيير بورصة القيم[3].

هناك ثلاثة مراحل أساسية ميزت تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ تأسيسه سنة 1982 إلى غاية يومنا هذا، وهذا ما أدى إلى تطور العمليات البنكية بهذا البنك، تلك المراحل هي[4]:

المرحلة الأولى من سنة 1982 حتى سنة 1990: أكد البنك خلال هاته الفترة وجوده في الميدان الريفي والفلاحي بحيث أنه فتح عدد كبيرا من الوكالات في المناطق الفلاحية عبر كامل التراب الوطني، كما أنه تحصل على تجربة كبيرة ورائدة في مجال تمويل الفلاحة والصناعات الزراعية والحرفية وتربية المواشي والأنعام والصيد البحري وتنمية الريف، وذلك التخصص كان في إطار التماشي مع الاقتصاد الجزائري المخطط والموجه، أي كل بنك جزائري عمومي يتكفل بحق التدخل في قطاع معين وهو ما أعطى لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمة حق التدخل في تمويل وتنمية القطاع الفلاحي والريفي والذي ورثه عن البنك الوطني الجزائري سنة 1982.

المرحلة الثانية من سنة 1991 حتى سنة 1999: وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال هاته المرحلة نشاطاته اتجاه قطاعات أخرى غير الفلاحية، بصفة خاصة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع إعطاء الامتياز والأولوية للقطاع الفلاحي، أما فيما يخص المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية تجهيز البنك بمعدات وأنظمة معلوماتية تعتمد على تكنولوجيا معلومات متطورة، وللإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي[5]: في سنة 1991 تم استخدم نظام SWIFT من أجل تنفيذ أو القيام بعمليات التجارة الخارجية، وكذا نظام DZ-PACK[6]، بالإضافة إلى بداية النشاط الفعلي لبنك البركة والذي يعتبر بنك مختلط ما بين مجموعة البركة السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ في سنة 1992 تم استعمال برنامج SYBU بالإضافة إلى استخدام المعالجة الآلية لمجموع عمليات التجارة الخارجية؛ في سنة 1993 تم إتمام إدخال الإعلام الآلي

[1] **BADR infos**, N° 27, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Mars 2002, p 01.

[2] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، شوهد بتاريخ 2021/03/10. www.badr-bank.dz

[3] نفس المرجع.

[4] **BADR infos**, N° 27, Op. Cit., pp : 2-4.

[5] Idem.

[6] **20-éme anniversaire de la banque BADR**, Banque BADR, ALGERIE, 2002, p 9.

بالنسبة لمجموع العمليات البنكية على مستوى الشبكة؛ في سنة 1994 تم استخدام بطاقة الدفع والسحب للبدر وجعلها تحت تصرف زبائنها؛ في 1996 بداية المعالجة والقيام بالعمليات البنكية عن بعد وفي وقت قياسي؛ في سنة 1998 تم وضع تحت التصرف أو في الخدمة بطاقة السحب ما بين البنوك.

المرحلة الثالثة من سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا: تميزت هاته المرحلة بالاشتراك الضروري للبنوك العمومية في إنعاش الاستثمارات المنتجة وجعل التوافق بين هذه النشاطات ومستوى هذه الخدمات وذلك في إطار مبادئ اقتصاد السوق. فيما يخص مجال تمويل الاقتصاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية رفع بشكل كبير حجم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة مساعدة القطاع الزراعي وشبه الزراعي وفيما يلي أهم البرامج المحققة خلال هذه الفترة: في سنة 2000 تم إنشاء هيئة مكلفة بتشخيص نقاط القوة والضعف للبنك وبالتالي تحضير مخطط أو برنامج على مستوى البنك بالاستناد إلى معايير دولية؛ في سنة 2001 تم التطهير المحاسبي والمالي، وتقوية وتسريع إجراءات المعالجة، وتسيير والتصديق على ملفات القروض، وتعميم شبكة MEGA.PAC بالنسبة إلى معظم الوكالات والهياكل المركزية، وإنشاء مفهوم بنك "Assise" وهي طريقة جديدة وتتمثل في أن البنك عند تقديمه الخدمة للزبون يكون في اتصال مباشر معه؛ في سنة 2002 تم توسيع نطاق معيار "BANQUE ASSISE" بالنسبة إلى الوكالات الرئيسية؛ في سنة 2003 وجه بنك البدر إعلانا عن مناقصة من أجل كسب حل للعمل بالنقود الآلية بشكل كامل[1]، بالإضافة إلى إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية[2]، كما تم أيضا تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك[3]، كذلك استفاد من مساعدة الوكالة الكندية للتطور الدولي، في إطار برنامج دعم إصلاحات النظام البنكي في الجزائر، تمثلت المساعدة في وضع مشروع قيادة يخص المساعدة التقنية للبنك من أجل تحسين وظيفة متابعة الالتزامات (القروض) وتحصيل الحقوق؛ في سنة 2004 تمت عملية حوسبة الصك بحيث أصبح الصك عبارة عن صورة تسافر عبر شبكة[4]، بالإضافة إلى بداية إدراج عملية العمل العمل بالنقود الآلية[5]، حيث أن البدر عملت على تثبيت 500 موزع آلي للنقود وذلك لتسهيل العمل بالبطاقة النقدية الخاصة بالبدر[6]؛ في سنة 2005 ساهم البنك في عمليتين كبيرتين لاقتراض سندات الاستحقاق التي أطلقتها شركة الخطوط الجوية الجزائرية وشركة سونلغاز، كما تم إنجاز برنامج للملاحظة اليومية

---

[1] **النقود الآلية (واقع في بنك بدر)**، أخبار بدر، العدد 38، مجلة إعلامية تصدر كل شهرين، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2004، ص 8.

[2] **BADR infos**, Numéro Double 36/37, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Décembre 2003, p 15.

[3] **BADR infos**, N° 33, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Mars-Avril 2003, p 17.

[4] **BADR infos**, Numéro Double 36/37, Op. Cit., une page langue arabe (الافتتاحية) avant la page 35.

[5] **النقود الآلية (واقع في بنك بدر)**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[6] **INVESTIR MAGAZINE**, N° 12, Bimestrielle De L'économie Et Des Finances, Octobre–Novembre 2004, p 19.

لأرصدة وحركات الزبائن عن طريق موقع البنك على الإنترنت؛ في سنة 2006 تم إدخال كل من Télé compensation و Télé des chèques، ثم تم إدخال نظام جديد يعرف ب Télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى؛ في سنة 2008 تم وضع تطبيقة للتحليل المالي والتي تهدف إلى تقييم خطر المقترض عن طريق التنقيط؛ في سنة 2011 اعتماد أنظمة البنك الإلكتروني التي تسمح للعملاء بالاطلاع مباشرة على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى السماح للمؤسسات بتحويل أجور عمالهم عن بعد بالإضافة إلى اجراء المعاملات المالية والبنكية عن بعد؛ في سنة 2012 تم دخول بطاقات "توفير" الخاصة بالبنك حيز الخدمة؛ في سنة 2014 تم اطلاق خدمة بدر نت BADRnet؛ في سنة 2015 خلق وإنشاء مديريات مكلفة بإدارة المخاطر، إدارة الإمتثال، وأمن نظم المعلومات ومديرية المراقبة الدائمة؛ في سنة 2017 تم اطلاق نظاما معلوماتيا جديدا يسمى " Flexcube et Badr imtiyaz " يساعد على جعل الخدمات المصرفية الإلكترونية أكثر فعالية بما يسمح للزبائن بالقيام بمزيد من العمليات البنكية على الانترنت والحصول على خدمات بنكية إلكترونية؛ في نهاية سنة 2017 وحتى سنة 2018 التخطيط للبدء بالعمل بالصيرفة الإسلامية على مستوى شبابيك بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفي نفس السنة تم تحسين النظام الجديد؛ سنة 2019 تقديم الخدمات البنكية عن بعد "عن طريق الفضاء الرقمي"؛ سنة 2020 إطلاق خدمة البطاقة الدولية MASTER CARD؛ سنة 2021 العمل بالصيرفة الإسلامية على مستوى بعض شبابيك بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكذلك إرسال الرسائل القصيرة للعملاء، وتسهيل العمليات ورقمنتها، وتطهير المحاسبة، وتحديث الإطار التنظيمي.

تم سنة 2008 حل مديرية التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتم دمج وظيفة التدقيق الداخلي مع وظيفة التفتيش العام، وأصبحت تعرف هيكليا بالمفتشية العامة والتدقيق، والغرض من ذلك هو تفعيل التنظيم الجديد للتفتيش العام والتدقيق، بالإضافة إلى توزيع الدليل الجديد الذي يتضمن المبادئ العامة التي تحكم نشاط الهيكل ودليل عملي لإجراء مهام التدقيق والتفتيش[1].

المفتشية العامة والتدقيق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تتبع هيكليا للمديرية العامة (هاته الأخيرة تتموضع في أعلى الهرم تحت مجلس إدارة البنك، هذا الأخير تنبثق عنه لجنة التدقيق)، وتتبع وظيفيا للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية[2].

تقوم المفتشية العامة والتدقيق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مهام من أبرزها[3]:

[1] وثائق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع.

- التأكد من تحقيق الأهداف والتوجهات الاستراتيجية التي حددتها الإدارة العامة للبنك؛
- التأكد من موثوقية وانتظام وامتثال العمليات والمعاملات للأحكام التشريعية والتنظيمية؛
- المساعدة في الحفاظ على نظام رقابي مناسب من خلال تقييم فعاليته وكفاءته وتشجيع التحسين المستمر له؛
- تقييم أداء هياكل البنك من حيث الرقابة؛
- تزويد الإدارة العامة بالمعلومات المتعلقة بحالة نظام الرقابة الداخلية؛
- التأكد من سير عملية رفع تحفظات محافظي الحسابات وتنفيذ توصيات عمليات التدقيق والرقابة الخارجية؛
- تعزيز وتطوير القيم الأخلاقية والشفافية التي تحكم وظيفة التفتيش والتدقيق؛
- المشاركة في إعداد تقرير الرقابة الداخلية السنوي.

إن المفتشية العامة والتدقيق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تتضمن[1]: مديرية التفتيش، ومديرية التدقيق الداخلي، وقسم الإدارة والمحاسبة، وقسم الدراسات والتطوير، والمفتشيات الجهوية والتدقيق (عددها 04)، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 34: الهيكل التنظيمي للمفتشية العامة والتدقيق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

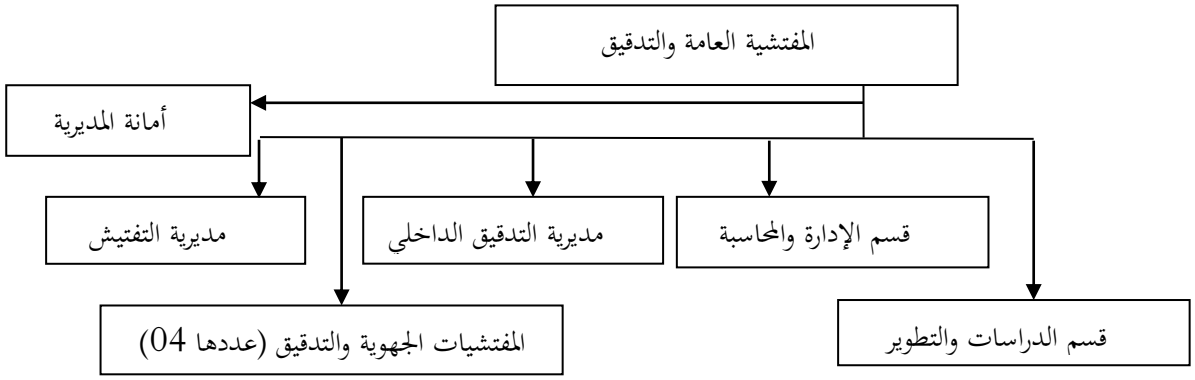

المصدر: وثائق تنظيمية داخلية على مستوى المفتشية العامة والتدقيق بالبنك محل الدراسة

ثانيا: الأهداف المسطرة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط والطويل نجد[2]:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة تقدم خدمات شاملة لمختلف القطاعات الفلاحية والتجارية والصناعية والاستثمارية والخدماتية والتنقيبية وحتى المالية.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات البنكية المقدمة للعملاء.
- تحسين العلاقات مع مختلف العملاء باختلاف الفئات التي ينتمون إليها.

[1] وثائق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] **BADR infos**, N° 16, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 2000, p p: 32-33.

- الحصول على أكبر حصة سوقية على المستوى المحلي وعلى المستوى الخارجي.
- تطوير العمل البنكي من خلال تطوير وتحسين الابداع البنكي قصد تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح.
- المحافظة على المركز الأول من حيث عدد الوكالات في الجزائر.
- رفع حجم الموارد المتأتية بأقل التكاليف المتحملة لاسيما بتبني الأعمال والطرق الإلكترونية الحديثة.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات مع مختلف الفئات في مختلف المجالات؛
- تسيير صارم لخزينة (صندوق) البنك بالدينار وبالعملة الصعبة لضمان عدم الوقوع في خطر نقص السيولة وبما يكفل بفعالية تحقيق الأداء المالي والبنكي.

ثالثا: العمليات البنكية التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يوميا بعدة عمليات بنكية بصفة اعتيادية، والتي تعتبر خدمات بالنسبة لعملائه، إلا أنه منها ما هو موجه لمعاملات الزبائن المحلية ومنها ما هو موجه لمعاملاتهم الخارجية، ومنها ما هو تقليدي وما هو إلكتروني.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يوميا بعدة عمليات بنكية تقليدية موجهة للمعاملات المحلية للزبائن، سنوجزها فيما يلي[1]:

- فتح حساب الشيك بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة للخواص وللشباب وللفلاحين وللصيادين البحريين ومربين المائيات وللمؤسسات بمختلف أنواعها وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- فتح حساب دفتر ادخار الأشبال للشباب وللخواص وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- فتح حساب دفتر الادخار للخواص وللشباب وللفلاحين وللجزائريين المقيمين في الخارج وللصيادين البحريين ومربين المائيات.
- استقبال الإيداعات لأجل للخواص وللشباب وللفلاحين وللصيادين البحريين ومربين المائيات وللمؤسسات بمختلف أنواعها وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- منح أذونات الخزينة للخواص وللشباب وللفلاحين وللصيادين البحريين ومربين المائيات وللمؤسسات بمختلف أنواعها وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- كراء الصناديق الحديدية للخواص وللشباب وللفلاحين وللصيادين البحريين ومربين المائيات وللمؤسسات بمختلف أنواعها وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- مختلف خدمات التأمين على الأشخاص وعلى السلع.
- منح قروض السكن الريفي للفلاحين، وتقديم خدمة التأمين الفلاحي لهم.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

- منح القرض العقاري للخواص (الوسط الريفي) للخواص، وهو قرض عقاري للأفراد ومخصص حصريًا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية.
- جهاز مساعدة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- منح القروض الفلاحية للفلاحين، ومنح قروض الاستغلال والاستثمار للفلاحين وللمؤسسات.
- منح قروض الإيجار التمويلي للفلاحين وللمؤسسات بمختلف أنواعها، هو عقد إيجار لتأجير الآلات الزراعية ومعدات الري، المصنعة محليا، مباشرة في المشاريع الاستثمارية. التأجير هو ائتمان مدعوم جزئيًا من قبل الدولة.
- تمويل استثمارات الصيادين ومربين المائيات، وتمويل دورة الاستغلال (قصيرة الأجل) الصيادين ومربين المائيات.
- منح قروض الاستغلال الموجهة لتمويل وحدات تجهيز وتصدير التمور للفلاحين.
- منح قروض الاستغلال لتمويل المؤسسات الاقتصادية والتي تنشط في كل ما يخص المنتوج الفلاحي.
- منح قروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.
- عمليات المقاصة ما بين البنوك، وخصم ورهن وضمان والمتاجرة بالأوراق التجارية.
- منح قروض للمرقيين العقاريين (فئة المؤسسات)، منح قروض للمؤسسات التي تنشط في القطاع السياحي.
- منح قروض "اتحادي فدرالي" للمؤسسات بمختلف أنواعها وللفلاحين، وهو قرض استثماري، مدعوم جزئيًا من قبل الدولة، وهو مخصص للمشغلين (معالجات وتعبئة وتخزين المنتجات الزراعية).
- منح قروض "اتحادي" للمؤسسات بمختلف أنواعها وللفلاحين، وهو قرض استثماري، مدعوم جزئياً من الدولة، ممنوح فيما يتعلق بإنشاء مزارع وتربية جديدة، أو ممتلكات قائمة في أراضي زراعية غير مطورة، تحت ملكية خاصة أو ملكية دولة خاصة.
- خدمة التحويلات المالية للخواص وللشباب وللفلاحين وللصيادين البحريين ومربين المائيات وللمؤسسات بمختلف أنواعها وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- منح قرض الرفيق للفلاحين، وهو قرض استغلالي مدعوم بالكامل من الدولة لتمويل الفلاحين ومربيين المواشي الخواص أو المنظمين في تعاونيات أو مجموعات اقتصادية.
- منح قرض الرفيق فدرالي للفلاحين، وهو قرض استغلالي مدعوم بالكامل من الدولة، ويهدف إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي المنظمة في الشركات التجارية أو التعاونيات، والتفعيل في قطاعات تحويل وتخزين و/أو تثمين المنتجات الزراعية.
- منح قرض قصير الأجل للصيادين البحريين ومربيين المائيات لتحسين تربية الأحياء المائية.
- منح قروض الاستهلاك للمواطنين لاقتناء منتجات الاستهلاك الدائمة[1].

[1] **BADR infos**, N° 23, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 1998, p p : 6-7.

ويقوم البنك يوميا بعدة عمليات بنكية إلكترونية موجهة للمعاملات المحلية للزبائن، سنوجزها فيما يلي[1]:

- توفير ومنح البطاقات المغناطيسية ما بين البنوك الكلاسيكية الخاصة بالسحب وبالدفع.
- توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالتوفير والادخار.
- توفير ومنح البطاقات المغناطيسية ما بين البنوك الذهبية.
- خدمة البدر نت للخواص وللشباب وللفلاحين وللصيادين البحريين ومربين المائيات وللمؤسسات بمختلف أنواعها وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- توفير ومنح خدمة نهائيات الدفع الإلكترونية TPE يتم من خلالها تحصيل المداخيل إلكترونيا.
- خدمة التحويلات الإلكترونية للأموال TEF.
- خدمة بدر فيزيو BADR VISIO للمؤسسات بمختلف أنواعها.
- خدمة web help، وخدمة بدر اتصال، وخدمات بنكية عير الإنترنت والهاتف النقال.
- خدمة المقاصة الإلكترونية ما بين البنوك[2]، وإرسال الشيك عبر الصورة الإلكترونية[3].

كما يقوم البنك يوميا بعدة عمليات بنكية تقليدية موجهة للمعاملات الخارجية للزبائن، سنوجزها فيما يلي[4]:

- خدمة التحويلات المالية الدولية للمؤسسات بمختلف أنواعها وللفلاحين.
- منح خطاب الاعتماد ومنح القرض المستندي والتحصيل المستندي للمؤسسات بمختلف أنواعها.
- خدمة التأمين على الأشخاص المسافرين للخارج للخواص وللشباب وللفلاحين وللصيادين البحريين ومربين المائيات وللمؤسسات بمختلف أنواعها وللجزائريين المقيمين في الخارج.
- خدمة التأمين على السلع المصدرة والمستوردة لمختلف المؤسسات بأنواعها.

ويقوم البنك يوميا بعدة عمليات بنكية إلكترونية موجهة للمعاملات الخارجية للزبائن، سنوجزها فيما يلي[5]:

- خدمة التحويلات المالية الدولية الإلكترونية بنظام SWIFT للمؤسسات بمختلف أنواعها وللفلاحين.
- توفير بطاقة دولية للصرف الآلي لمختلف المتعاملين مع البنك، من خلال توفير خدمة استخدام بطاقة ماستر كارد وفيزا كارد في إطار عقود مبرمة مع منظمات عالمية مصدرة للبطاقات الائتمانية الدولية[6].

---

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[2] **BADR infos**, Numéro Double 36/37, Op. Cit., p 37.

[3] Idem.

[4] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[5] نفس المرجع.

[6] **BADR infos**, N° 33, Op. Cit., p 26.

الفرع الثاني: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنحاول التطرق لتدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: التدقيق الداخلي لعمليات قسم الخزينة والمخاطر المحيطة بها

بعد عملية الحوار والمناقشة، أخذا وردا، مع مدير مركزي بالمفتشية العامة والتدقيق بالبنك، من خلال المقابلة (الحضورية وعن بعد) التي أجريناها معه والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة والتي تخص مجريات عملية التدقيق الداخلي لعمليات قسم الخزينة وإدارة المخاطر المحيطة بها، إستخلصنا أن تلك العملية تتم وفق خطوات وأسس منهجية ومنظمة، وهذا ما سوف نستعرضه من خلال نصوص الأسئلة والأجوبة التي تضمنتها تلك المقابلة[1]:

السؤال الأول: ما هي الأسس العامة والعملية لتدقيق عمليات قسم الخزينة بالبنك؟

الجواب الأول: لإجراء تدقيق شامل وفعال لعمليات قسم الخزينة ينبغي القيام بما يلي:

- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص سياسات إدارة السيولة وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في قسم الخزينة؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة على عمليات قسم الخزينة؛
- التحقق من تطبيق نظم معلومات إدارية يعكس تطورات أوضاع السيولة مع المحافظة على مستوى كافي من الموجودات السائلة؛
- التحقق من وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها؛
- التحقق من التمويل في بداية اليوم من طرف الخزينة الرئيسية للخزائن الفرعية حسب حاجاتها اليومية والسحب منها في نهاية اليوم ما يزيد عن الحد الأدنى المسموح الإحتفاظ به؛
- التحقق من وجود دفاتر تسجيل يومي لكل التحركات المالية الحاصلة في الصندوق، أما إذا كان البنك مجهزا بنظام معلوماتي، فإن العمليات تسجل تدريجيا وبالتوالي، ويكفي نسخ المعطيات على الورق؛
- التحقق من الفصل بين وظائف الترخيص والتنفيذ والمراقبة في قسم الصندوق، فمثلا أمين الصندوق يقوم بقبض ودفع الأموال وليس له الحق بالتقييد في السجلات المحاسبية وسجلات الودائع؛

[1] مقابلة مع مدير مركزي بالمفتشية العامة والتدقيق بالبنك من خلال مجموعة من الزيارات الميدانية للبنك والإتصالات الهاتفية والتواصل عبر الإيميل ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من 01 مارس 2021 إلى غاية 30 سبتمبر 2021.

- التحقق من قيام موظف مسؤول بجرد وعد النقود فجائيا وعلى فترات مختلفة ومطابقتها مع القوائم الآلية والمحاسبية؛
- التحقق من أن أمناء الصندوق وموظفي الصندوق يقومون بإرسال كشوفات الحساب للزبائن؛
- التحقق من عدم التغيير في الإيصالات أو قسائم الإيداع أو السحب إلا بعد الرجوع إلى الزبون وأخذ موافقته؛
- التحقق من وجود مراقبة مستمرة لأسعار العملات الأجنبية للتخفيض من فوارق إعادة التقييم وتفادي التلاعب والمناورة لأسعار الصرف؛
- فحص كل السحوبات بالعملة الصعبة وأن تكون موافقة لأسعار الصرف المطبقة؛
- التحقق من وضع لوحة تبين أسعار الصرف الحالية معدة من طرف مسؤول القسم من أجل تفادي الوقوع في أخطاء الصرف؛
- التحقق من إعادة تقييم صندوق العملات الصعبة مع مراعاة أسعار الصرف الحالية عند إعادة تقييم المخزون من العملة الصعبة؛
- الفحص والجرد والعد المفاجئ لموجودات الصندوق (الخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية) من العملة الوطنية والعملة الصعبة والموزع الآلي للأوراق وصناديق نقل الأموال، والتأكد من تساوي المبالغ المعدة في الصندوق مع ما هو مدون في سجلات الصندوق وفي السجلات المحاسبية للتأكد من مطابقتها؛
- التحقق من أن رزم أوراق النقد محزومة بالأشرطة الورقية المخصصة وتحمل اسم الفرع وتأشير من قام بالعد ومن قام بالجرد؛
- فحص وتدقيق مستندات الخزينة والوثائق التبريرية ووصولات السحب والإيداع والتحويل والتأكد من الحفظ السليم لها؛
- فحص صحة توقيعات الزبائن على المستندات والوثائق التبريرية ومطابقتها بنماذج التوقيعات للزبائن؛
- فحص صحة توقيعات موظفي قسم الخزينة (كأمين الصندوق ورئيس قسم الصندوق) على المستندات والوثائق داخل القسم مع التحقق من احتوائها على الأختام الخاصة بالقسم؛
- فحص إيصالات الدفع اليومية ومقاربتها مع دفتر الدفع اليومي من خلال التحقق من: صحة قيمة المبالغ المودعة، صحة أرقام الحسابات وتطابقها مع أسماء أصحاب الحسابات المودع فيه، تطابق المبلغ بالأرقام مع الحروف، اسم المودع مع بياناته الشخصية ووثيقة تبرير الإيداع إذا كان لصالح شركات ومؤسسات اقتصادية وإدارية، استيفاء إيصال الدفع على ختم وتوقيع كل من المكلف بالإيداعات وأمين الصندوق، المطابقة بين المبالغ المسجلة والمبالغ المودعة، حفظ قسائم الإيداع الملغاة؛
- فحص إيصالات السحب اليومية ومقاربتها مع دفتر السحب اليومي من خلال التحقق من: صحة قيمة المبالغ المسحوبة، صحة أرقام الحسابات وتطابقها مع أسماء أصحاب الحسابات المسحوب منها، مطابقة التوقيعات الخاصة بأصحاب الحسابات مع توقيع إيصال السحب، تطابق المبلغ بالأرقام مع الحروف، اسم

الساحب مع بياناته الشخصية ووثيقة تعريفية إذا كان الساحب ليس صاحب الحساب (المستفيد)، استيفاء إيصال السحب على ختم وتوقيع كل من المكلف بالسحوبات وأمين الصندوق، المطابقة بين المبالغ المسجلة والمبالغ المسحوبة، حفظ قسائم السحب الملغاة.

السؤال الثاني: هل يتم التدقيق في صحة وسلامة الإعتماد على النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لعمليات قسم الخزينة وإدارة المخاطر المحيطة بها ومدى الإلتزام بتلك النصوص على مستوى البنك؟

الجواب الثاني: بغية التحقق من صحة وسلامة عمليات قسم الخزينة وإدارة المخاطر المحيطة بها على مستوى البنك وفق ما تنص عليه النصوص التشريعية والتنظيمية ينبغي القيام بما يلي:

- التحقق من العمل بالقانون 05-01 والنظام 12-03 المتعلقان بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 11-08، الخاصة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، عند قيامها بعمليات قسم الصندوق؛
- التحقق من العمل بنظام تحديد وقياس وتسيير خطر السيولة المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل بأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، لا سيما مخاطر السيولة والدفع والمخاطر العملياتية، المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل بالنظام 11-04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة؛
- التحقق من العمل بالنظام 20-04 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف.

السؤال الثالث: كيف يتم التدقيق في صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات قسم الخزينة؟

الجواب الثالث: من أجل ضمان صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات قسم الخزينة ينبغي القيام بما يلي:

- تدقيق إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الخزينة (الصندوق)، والمتمثلة عموما في المخاطر التشغيلية كالمخاطر الخارجية مثل الاعتداءات والسرقات والسطو المسلح والمخاطر الداخلية مثل الاختلاسات من قبل الموظفين المسؤولين عن النقد ومخاطر أخرى مختلطة كعمليات غسيل الأموال واستلام النقد المزور؛
- التحقق من وجود أبواب بأقفال أوتوماتيكية لقسم الصندوق، ووجود كاميرات مراقبة في كل مكان محيطة بقسم الصندوق، إضافة إلى وجود جهاز إنذار ووجود صناديق فولاذية كبيرة وصلبة وإستعمال أجهزة إكتشاف الأموال المزورة وغيرها من الوسائل التي تؤمن على الأموال وقسم الصندوق؛

- التحقق من حصر التعامل بالصندوق على شخصين فقط هما الموظف المكلف بالصندوق ومسؤول قسم الصندوق؛
- التحقق من وضع مبالغ محددة في الصندوق بحيث كلما كانت قليلة كلما قل الخطر والعكس صحيح؛
- التحقق من أن أمين الصندوق يغلق بابه عند الدخول والخروج؛
- التحقق من صحة إجراءات تسليم ونقل وحيازة مفاتيح الخزائن وأبواب قسم الصندوق وبمعرفة المسؤولين؛
- التحقق من أن جميع مفاتيح الخزائن وأبواب قسم الصندوق مقيدة بسجلات المفاتيح؛
- التحقق من أن أمين الصندوق يستعمل الآلات الإلكترونية لعد النقود أمام الزبائن المودعين والساحبين؛
- التحقق من أن أمين الصندوق يستعمل الآلات الحسابية لتسهيل حساب وتسجيل المدفوعات والمقبوضات؛
- التحقق من وجود تأمين يغطي القيمة الموجودة في الصندوق ضد أخطار السرقة والاختلاسات؛
- التحقق من أن نقل الأموال من الخزينة الرئيسية إلى الخزائن الفرعية أو أحد الفروع تتم بحراسة مشددة ومسلحة وبوثائق قانونية؛
- التحقق من عمل الموظفين بكل الإجراءات المعدة لمكافحة غسيل الأموال؛
- في إطار محاربة غسيل الأموال يجب التحقق من مراقبة كل حركات حسابات الزبائن من سحوبات وإيداعات خاصة ذات المبالغ الكبيرة والمتكررة؛
- في إطار محاربة غسيل الأموال يجب التحقق من تشديد الرقابة على الزبائن والمستفيدين لاسيما فيما يخص التحقق من الهوية والإمضاءات وتبريرات السحوبات والتحويلات والإيداعات للمبالغ الكبيرة والمتكررة.

السؤال الرابع: ما هو مضمون مخرجات عملية التدقيق الخاصة بعمليات قسم الخزينة؟

الجواب الرابع: بعد الإنتهاء من عملية التدقيق، يتم إعداد تقرير مفصل حول تدقيق قسم الخزينة، حيث يتضمن التقرير نقاط القوة ونقاط الضعف المكتشفة مع تقديم التوصيات الضرورية لاستغلال نقاط القوة وتصويب نقاط الضعف وإدارة المخاطر بكل فعالية وتحسين نظام الرقابة المطبقة.

ثانيا: التدقيق الداخلي لبعض العمليات البنكية وبعض المخاطر المحيطة بالعمل البنكي

بعد عملية الترجمة والبحث والتمعن والتلخيص من بعض الوثائق والمستندات المتحصل عليها من عند البنك محل الدراسة، وبتوجيه وشرح من قبل مدير مركزي بالمفتشية العامة والتدقيق بالبنك، وقيامنا بعملية محاكاة شاملة بخصوص إجراءات وسيرورة عمليات التدقيق، يتم التدقيق الداخلي لنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات ولعمليات الصرف الأجنبي وعمليات الخزائن المؤجرة وإدارة المخاطر المحيطة بهم كما يلي[1]:

[1] وثائق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تدقيق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات والمخاطر المحيطة بها:

- التعرف على نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات من خلال الاطلاع على التعليمات التطبيقية الخاصة به؛
- التحقق من وجود ربط بين الأهداف المرجوة من نظام المقاصة الالكترونية للشيكات مع أهداف البنك الإستراتيجية؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص سياسات نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- الإطلاع على دليل إرشادات للإجراءات (دليل العمل) المعمول به في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة على نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات والمخاطر المحيطة به؛
- التحقق من صحة تنفيذ المقاصة الإلكترونية للشيكات بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من أن نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات يتسم بالمرونة لمجاراة ومسايرة التغيرات التي تلاءم التطور التكنولوجي والعلمي عن طريق عمليات التحديث المستمرة لنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- التحقق من وجود خطط وبرامج للبنك لامتلاك تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة من برمجيات ومكونات مادية؛
- التحقق من سلامة تحديد وإدارة المخاطر المحيطة بنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التعرف على سياسات وإجراءات مجلس إدارة البنك وإدارة البنك والمتعلقة ببرمجة وتخطيط وتنفيذ نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات محددة من قبل الهيئات العليا في البنك؛
- التحقق من تحديد إدارة البنك للأدوار والمسؤوليات والتفويضات المتعلقة بنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- التحقق من الإلتزام والامتثال بالقوانين واللوائح البنكية المنظمة لعمليات نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- التحقق من وجود معايير وضوابط تقنية وفنية عالية المستوى لتقويم أداء نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- التحقق من وجود خطط وبرامج لضمان استمرارية العمل بنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات في البنك؛
- التحقق من وجود سياسات وإجراءات لمراقبة حسن عمل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- التحقق من وجود خطة طوارئ بديلة في حال فشل عمل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- التأكد من حفظ جميع وثائق ومستندات نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات بنسخ مخزنة في مكان آمن؛
- التحقق من وجود مركز فني وتقني في البنك لإدارة جودة عمل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
- التحقق من صحة وسلامة تشغيل وعمل قواعد البيانات المركزية الخاصة بنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات والتأكد من عملها بشكل صحيح وسليم؛
- التحقق من تقييم وتقويم إجراءات الرقابة الداخلية لضمان فاعلية عمل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛

- إعداد تقرير حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التحكم في المخاطر المحيطة بها.

تدقيق عمليات الصرف الأجنبي والمخاطر المحيطة به:

- التعرف على قسم الصرف الأجنبي والمخاطر المحيطة به من خلال الاطلاع على التعليمات التطبيقية الخاصة به؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص سياسات الصرف الأجنبي؛
- الإطلاع على دليل إرشادات للإجراءات (دليل العمل) المعمول به في قسم الصرف الأجنبي؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في قسم الصرف الأجنبي؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة على قسم الصرف الأجنبي والمخاطر المحيطة به؛
- التحقق من صحة تنفيذ عمليات الصرف الأجنبي بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من سلامة تحديد وإدارة المخاطر المحيطة بعمليات الصرف الأجنبي بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من الإلتزام والامتثال بالقوانين واللوائح البنكية المنظمة لعمليات قسم الصرف الأجنبي؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 07-01، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وحسابات العملات الصعبة؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 14-01، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الخاصة بمخاطر السوق؛
- التحقق من العمل بنظام قياس مخاطر السوق، لا سيما المتعلقة بسوق الصرف، المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل بنظام قياس مخاطر الدفع، لا سيما المتعلقة بسوق الصرف، عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل بأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، لا سيما مخاطر معدلات الصرف، المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل بالنظام 20-04 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف؛
- التحقق من قائمة الموظفين بهذا القسم ومن مسؤولياتهم وسلطاتهم وتفويضاتهم؛
- مراجعة عمليات بيع وشراء العملات الصعبة من حيث السعر طبقا لقائمة الأسعار المعلنة؛
- المراجعة الحسابية بمطابقة العملات الأجنبية بما يقابلها بالعملة المحلية؛
- إعداد تقرير حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين تنفيذ عمليات قسم الصرف الأجنبي وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التحكم في المخاطر المحيطة بها.

تدقيق عمليات الخزائن المؤجرة والمخاطر المحيطة به:

- التعرف على قسم الخزائن المؤجرة من خلال الاطلاع على التعليمات التطبيقية الخاصة به؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص سياسات الخزائن المؤجرة؛
- الإطلاع على دليل إرشادات للإجراءات (دليل العمل) المعمول به في قسم الخزائن المؤجرة؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في قسم الخزائن المؤجرة؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة على قسم الخزائن المؤجرة والمخاطر المحيطة به؛
- التحقق من صحة تنفيذ عمليات الخزائن المؤجرة بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من سلامة تحديد وإدارة المخاطر المحيطة بعمليات الخزائن المؤجرة بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من الإلتزام والامتثال بالقوانين واللوائح البنكية المنظمة لعمليات قسم الخزائن المؤجرة؛
- مراجعة ملفات عملاء الخزائن المؤجرة؛
- التأكد من وجود حساب جاري باسم العميل المستفيد من خدمة الخزائن المؤجرة؛
- التأكد من وجود عقد إيجار خزينة (الخزائن المؤجرة) ومستوفي لكافة البيانات؛
- التأكد من وجود مطابقة على توقيع العميل طبقا لنموذج توقيعه بأوراق فتح الحساب وأيضا توقيع مدير الفرع؛
- التأكد من الحصول على إقرار من وكيل العميل – في حالة وجود وكالة – يقر بأن موكله على قيد الحياة قبل السماح له بفتح الخزينة وذلك في كل مرة يطلب فيها فتحها وأن التوكيل ساري المفعول؛
- التأكد من التصديق على صحة توقيع العميل في كل مرة يطلب فيها الخزينة؛
- التأكد من انتظام سجل الزيارات من يوم حضور مستأجر الخزينة والساعة عند الخروج وتوقيعه وكذا توقيع الموظف المختص؛
- التأكد من حفظ النسخة الثانية من مفاتيح الخزائن المؤجرة للعملاء وموقع عليها من العميل والبنك محفوظة في أظرفة مغلقة بالشمع الأحمر ومتحفظ عليها تحت الرقابة الثنائية؛
- التحقق من أنه لم يتم تأجير خزانة واحدة لأكثر من شخص واحد؛
- التحقق من تحصيل قيمة الإيجار طبقا لحسب مقاس الخزينة والتأمين المفروض على كافة الخزائن المؤجرة؛
- إعداد تقرير حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين تنفيذ العمليات الخاصة بقسم الخزائن المؤجرة وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التحكم في المخاطر المحيطة بها.

بعد عملية الترجمة والبحث والتمعن والتلخيص من بعض الوثائق والمستندات المتحصل عليها من عند البنك محل الدراسة، وبتوجيه وشرح من قبل مدير مركزي بالمفتشية العامة والتدقيق بالبنك، وقيامنا بعملية محاكاة شاملة

بخصوص إجراءات وسيرورة عمليات التدقيق، يتم التدقيق الداخلي للحد من بعض المخاطر البنكية الموالية المحيطة بالعمليات البنكية من خلال ما يلي[1]:

دور التدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية المحيطة بالعمليات البنكية:

- التعرف على المخاطر التشغيلية وإجراءات تحديدها وإدارتها والحد منها؛
- التحقق من وجود خارطة المخاطر التشغيلية؛
- التحقق من إتباع سياسات وإستراتيجيات البنك لإدارة المخاطر التشغيلية؛
- التحقق من وجود نظام للحد من المخاطر التشغيلية؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية؛
- الإطلاع على دليل إرشادات للإجراءات (دليل العمل) المعمول بها في تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة على تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية؛
- التحقق من صحة تنفيذ عمليات تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من الإلتزام والامتثال بالقوانين واللوائح البنكية المنظمة لعمليات تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية؛
- إعداد خطط التدقيق دوريا لتقييم إجراءات الرقابة واكتشاف المخاطر التشغيلية؛
- التحقق من العمل بنظام آلية المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية (التشغيلية) المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 11-08، الخاصة برقابة المطابقة، عند قيامها بإدارة المخاطر التشغيلية؛
- التحقق من العمل بأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، لا سيما المخاطر العملياتية، المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 14-01، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الخاصة بالمخاطر العملياتية؛
- التحقق من العمل بالقانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- التحقق من العمل بالنظام 12-03 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 11-08، الخاصة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، عند قيامها بإدارة المخاطر التشغيلية؛
- اختبار تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر التشغيلية وتقييم كفاءة وفاعلية الضوابط الرقابية لمواجهتها؛

[1] وثائق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- مراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر التشغيلية المعدة من قبل الإدارة والمدققين السابقين (الداخليين والخارجيين)؛
- تقييم المخاطر التشغيلية على كافة مستويات أنشطة البنك لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضا للمخاطر التشغيلية؛
- حصر المخاطر التشغيلية التي تعرض لها البنك للمساعدة للتعرف على المخاطر المتوقعة في المستقبل؛
- تحديد احتمالات حدوث المخاطر التشغيلية؛
- تحديد مستويات المخاطر التشغيلية المقبولة من مجلس الإدارة؛
- متابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية والتي تمكن من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف؛
- رصد الأخطاء والمخالفات بالتنسيق مع المفتشين والتي يمكن أن تؤدي إلى حدوث المخاطر التشغيلية؛
- التأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتقوم بتعديلها عند الحاجة؛
- التأكد من وجود خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر تشغيلية محتملة؛
- تقديم المساعدة في إيجاد سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة؛
- مراجعة تحليلات الإدارة عن المخاطر التشغيلية والإجراءات المتخذة للسيطرة على تلك المخاطر؛
- تقييم الخدمات الجديدة قبل تقديمها للتعرف على المخاطر التشغيلية لهذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر؛
- تقديم المساعدة في اقتراح الوسائل المناسبة للتعامل مع المخاطر التشغيلية؛
- تقديم المساعدة في إجراء التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية؛
- إعداد قائمة بالأرقام القياسية للمساعدة في تقييم جدوى الطرق المختارة للتعامل مع المخاطر التشغيلية؛
- التأكد من حجز مخصصات كافية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية؛
- نشر الوعي بين الموظفين حول طبيعة المخاطر التشغيلية والعمل بصورة جماعية من أجل تجنبها وتقليل أضرارها؛
- القيام بالتدريب المستمر والدورات المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية واختيار طرق التعامل معها؛
- توثيق نتائج تقييم المخاطر التشغيلية والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر التشغيلية لكل نشاط على حدى من أنشطة البنك؛
- إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة البنك جزء من المخاطر التشغيلية؛
- إعداد تقرير حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين تنفيذ العمليات وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التحكم في المخاطر المحيطة بها لاسيما المخاطر التشغيلية؛
- متابعة مدى استجابة الإدارة للتوصيات المعدة لتقوية نظام إدارة المخاطر التشغيلية في البنك.

دور التدقيق في الحد من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

- التعرف على مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات الحد منها من خلال الاطلاع على التعليمات التطبيقية الخاصة بها؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص الحد من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الإطلاع على دليل إرشادات للإجراءات (دليل العمل) المعمول بها في الحد من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في الحد من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تدقيق نظام الرقابة الداخلية الموضوع والمعمول به لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التحقق من صحة تنفيذ عمليات الحد من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بما يقتضيه التنظيم البنكي؛
- التحقق من الالتزام والامتثال لكافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- إعداد خطط التدقيق دوريا لتقييم إجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التحقق من العمل بالقانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- التحقق من العمل بالنظام 12-03 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 11-08، الخاصة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- التحقق من عمل الموظفين بكل الإجراءات والتدابير الاحترازية المعدة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التحقق من مراقبة كل حركات حسابات الزبائن من سحوبات وإيداعات خاصة ذات المبالغ الكبيرة والمتكررة؛
- التحقق من مراقبة كل الحسابات المشكوك في عملياتها؛
- التحقق من تشديد الرقابة على الزبائن والمستفيدين لاسيما فيما يخص التحقق من الهوية والإمضاءات وتبريرات السحوبات والتحويلات والإيداعات للمبالغ الكبيرة والمتكررة؛
- إعداد تقرير حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين تنفيذ العمليات الخاصة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التحكم في المخاطر المحيطة بها.

دور التدقيق في الحد من مخاطر أسعار الفائدة المحيطة بالعمليات البنكية:

- التعرف على مخاطر أسعار الفائدة وإجراءات الحد منها من خلال الاطلاع على التعليمات الخاصة بها؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص الحد من مخاطر أسعار الفائدة؛
- الإطلاع على دليل إرشادات للإجراءات (دليل العمل) المعمول بها في تحديد وإدارة مخاطر أسعار الفائدة؛

- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في تحديد وإدارة مخاطر أسعار الفائدة؛
- تدقيق نظام الرقابة الداخلية الموضوع والمعمول به في تحديد وإدارة مخاطر أسعار الفائدة؛
- التحقق من صحة تنفيذ عمليات تحديد وإدارة مخاطر أسعار الفائدة بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من الامتثال لكافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات تحديد وإدارة مخاطر أسعار الفائدة؛
- إعداد خطط التدقيق دوريا لتقييم إجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر أسعار الفائدة؛
- التحقق من العمل بأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، لا سيما مخاطر معدلات الفائدة، المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل بنظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي المنصوص عليها في النظام 11-08؛
- التحقق من العمل ببنود النظام 14-01، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الخاصة بمخاطر السوق؛
- التحقق من وضع إرشادات واضحة بشأن الحدود الكلية لمخاطر أسعار الفائدة توضح المستوى المقبول من تلك المخاطر بالبنك؛
- التحقق من وضع سياسات وإجراءات خاصة بمخاطر سعر الفائدة تنسجم وقابلية المصرف لتحمل هذا النوع من المخاطر على أن تتضمن هذه السياسات حدودا لا يجب تخطيها؛
- التحقق من أن تتم أنشطة تحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بمخاطر أسعارا لفائدة من موظفين أكفاء؛
- التحقق من كفاية نظم قياس مخاطر أسعار الفائدة؛
- متابعة تنفيذ طرق التعامل مع مخاطر أسعار الفائدة والتي تمكن من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية؛
- توثيق نتائج تقييم وتدقيق مخاطر أسعار الفائدة والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من تلك المخاطر؛
- إعداد تقرير حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين تنفيذ إدارة مخاطر أسعار الفائدة وتطوير نظام الرقابة عليها.

ثالثا: حالات عملية عن تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

بعد عملية البحث والتلخيص من بعض التقارير المتحصل عليها من عند البنك محل الدراسة، وبتوجيه وشرح من قبل مستشار المسؤول الأول عن المفتشية العامة والتدقيق بالبنك، سنوجز فيما يلي ملخص عن نتائج عملية تدقيق تمت سابقا في إحدى الهياكل التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بحيث إستهدفت عملية التدقيق نظام الرقابة الداخلية المفروض على إحدى عمليات التجارة الخارجية، وهي عملية التوطين والتخليص على عمليات الاستيراد والتصدير[1].

[1] وثائق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فأثناء تنفيذ عملية التدقيق إكتشف المدقق بعض المشاكل وأوجه القصور (والتي تعتبر نقاط ضعف) في نظام الرقابة الداخلية المطبق على عمليات التوطين والتخليص على عمليات الاستيراد والتصدير، فقد حدد المدقق نوع كل مشكلة وأوجه قصور تمت معاينتها مع التفصيل فيها موضحا أسباب وقوعها والأثار التي قد تنجم عنها والتي قد تؤدي إلى وقوع مخاطر بنكية، وفي الأخير قدم مجموعة التوصيات التي من شأنها تفادي وقوع تلك المشاكل وأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية المطبق على ذلك النوع من العمليات بما يضمن عدم التعرض للمخاطر البنكية.

فيما يلي أهم ما تم إكتشافه من قبل المدقق مع التوصيات التي خرج بها:

- تدقيق التنظيم العام للوكالة:

جدول رقم 23: تدقيق التنظيم العام للوكالة

السؤال المطروح	هل هناك فصل في الواجبات على مستوى الوكالة؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	عدم احترام مبدأ فصل الواجبات على مستوى مصلحة التجارة الخارجية.		
معاينات المدقق		**الأسباب**	
- لم يتم تنفيذ المخطط التنظيمي للوكالة الذي تتطور إلى وكالة تجارية؛ - تتم عمليات إستلام طلبات وملفات التوطين من قبل المكلف بعمليات التجارة الخارجية، من المفروض تسلم من قبل المكلف بالزبائن؛ - يتم تنفيذ جميع عمليات التجارة الخارجية من طرف نفس الشخص.		- نقص وإنعدام تأهيل المكلفين بالزبائن بخصوص عمليات التجارة الخارجية؛ - إهمال التسلسل الهرمي؛ - عدم وجود وصف لتوزيع المهام والوظائف.	
الآثار		**التوصيات**	
- أخطاء في تنفيذ المهام؛ - البطء في معالجة الملفات مما يؤدي إلى إستياء الزبائن؛ - إرتكاب المخالفات.		- إجراء تكوين للمكلفين بالزبائن فيما يخص عمليات التجارة الخارجية؛ - الوصف الوظيفي لمهمة إستقبال الزبائن؛ - توزيع المهام وإسناد المتابعة لأكثر من شخص.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

- تدقيق مصلحة التجارة الخارجية:

جدول رقم 24: تدقيق مصلحة التجارة الخارجية

السؤال المطروح	هل لدى مصلحة التجارة الخارجية عدد كاف من الموظفين؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	قلة الموظفين والإطارات المؤهلة على مستوى مصلحة التجارة الخارجية.		
معاينات المدقق		**الأسباب**	
عدد الموظفين المكلفين بعمليات التجارة الخارجية غير كاف.		عدم توظيف أعوان وموظفين مساعدين بمصلحة التجارة الخارجية؛ قلة التكوين فيما يخص معالجة عمليات التجارة الخارجية.	
الآثار		**التوصيات**	
- ارتفاع مخاطر الأخطاء؛ - البطء في معالجة الملفات مما يؤدي إلى عدم إحترام المواعيد وعدم رضا الزبائن؛ - عدم إحترام مبدأ الفصل بين الواجبات؛ - خطر الإضرار بصورة البنك.		دعم مصلحة التجارة الخارجية بالموظفين المؤهلين وبالعدد الكاف.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

- تدقيق عملية استلام والتحقق من ملف التوطين (حالة 1):

جدول رقم 25: تدقيق عملية استلام والتحقق من ملف التوطين (حالة 1)

السؤال المطروح	هل تخضع ملفات التوطين لفحص دقيق؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	بعض المستندات المطلوبة مفقودة من ملفات التوطين التي تم فحصها.		
معاينات المدقق		**الأسباب**	
كشف الفحص على عينة من ملف التوطين عن الغياب في مستندات معينة في الملفات، وهي: - طلب العميل غير مدروس بشكل كافٍ و/أو غير مترجم؛ - عقد تجاري لا يحمل ختم التوطين.		- عدم الامتثال لإجراءات التعامل مع التوطين؛ - تم تعيين الموظفين المسؤولين عن عمليات التجارة الخارجية حديثًا ولم يستفيدوا من تدريب محدد باستثناء تدريب لمدة شهر في وكالة مشهورة بعمليات الاستيراد والتصدير؛ - عدم وجود دليل ومنشورات تحتوي على المستندات	

	اللازمة للتوطين وعدم وجود تطبيق كمبيوتر على النظام لتوجيه المستخدمين على وجه الخصوص (في نهاية الإدخال، وثيقة تعمل بمثابة إقرار بالاستلام يحتوي على المستندات المستلمة)؛ – الصعوبات في الوصول إلى أدلة الإجراءات.
الآثار	**التوصيات**
– خطر التوطين الاحتيالي ؛ – مخاطر فواتير مزورة؛ – مخاطر الإمتثال؛ – مخاطر توطين المنتجات المحظورة ؛ – عدم الامتثال ومخاطر السمعة؛ – مخالفة أنظمة الصرف الأجنبي.	– تدريب وتوعية الموظفين من خلال دورات تنظم بشكل دوري لكل تغيير تنظيمي. – زيادة الوعي بالمخاطر الناجمة عن عمليات التجارة الخارجية. – تزويد العاملين بدليل توضيحي وآلية تحقق خاصة من خلال الفحوصات الآلية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

– تدقيق عملية استلام والتحقق من ملف التوطين (حالة 2):

جدول رقم 26: تدقيق عملية استلام والتحقق من ملف التوطين (حالة 2)

السؤال المطروح	هل يراجع المكلف بالتجارة الخارجية قاعدة البيانات المركزية لمحظورات التوطين على مستوى البنك؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	عدم وجود سجل ومسار تدقيق يجسد استشارة ومعاينة ملفات محظورات التوطين		
معاينات المدقق		**الأسباب**	
يُظهر التحقق من ملفات التوطين (عينة من 15 ملفًا) عدم وجود سجل ومسار تدقيق يتجسد استشارة ومعاينة ملفات التوطين المحظورة. خلال زيارتنا إلى الوكالة، كان علينا أن نلاحظ أن إجراءات حظر التوطين والتحويل يتم نشرها على الوكالات عن طريق مذكرة يتم استلامها في وقت متأخر جدًا على المستوى المحلي.		– عدم إنشاء قاعدة بيانات على المستوى المركزي يتم تحديثها بشكل دائم ويمكن الوصول إليها في الوقت الفعلي من قبل طاقم التشغيل لكل عملية توطين؛ – عدم وجود إجراء رسمي للتعامل مع الاستشارة؛ – خطأ في إعدادات الكمبيوتر (استعادة الكمبيوتر)؛ – عدم اليقظة في مواجهة المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها.	

الآثار	التوصيات
– توطين السلع والخدمات للعملاء المدرجين في القائمة السوداء؛ – مخاطر السمعة؛ – العقوبة وسحب الإعتماد.	– إنشاء قاعدة بيانات لمحظورات التوطين ليتم الاحتفاظ بها مركزيا في متناول الموظفين في وقت التوطين؛ – توعية الأفراد بالمخاطر المحتملة التي يسببها عدم التقيد بنقطة المراقبة المذكورة؛ – مراجعة عملية الاستشارة الخاصة بقاعدة بيانات محظورات التوطين أو إعداد وثيقة موحدة لإرفاقها في كل ملف.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

– تدقيق عملية تحقيق وتجسيد عقد التوطين (حالة 1):

جدول رقم 27: تدقيق عملية تحقيق وتجسيد عقد التوطين (حالة 1)

السؤال المطروح	هل يتقن الموظفون المكلفون بعمليات التجارة الخارجية استخدام نظام المعلومات (Flexcube et Badr imtiyaz) لإنجاز مهامهم؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	عدم تحكم الموظفين في نظام المعلومات (Flexcube et Badr imtiyaz) والتحويل الخاطئ للمعلومات من ملف التوطين إلى نظام المعلومات.		

معاينات المدقق	**الأسباب**
تم ملاحظة أن الموظفين المخصصين لخدمة التجارة الخارجية "الموظفين الجدد" لم يتقنوا استخدام نظام المعلومات (Flexcube et Badr imtiyaz) بشكل كافٍ.	– عدم وجود دليل إستخدام الكمبيوتر (طرق التشغيل)؛ –عدم كفاية الإشراف الهرمي والتدريب أثناء العمل؛ – قلة وعي الموظفين.
الآثار	**التوصيات**
– عدم الكفاءة والتأخير في تنفيذ عمليات التوطين؛ – أخطاء في معالجة الملفات (إدخال، تحصيل العمولات، إلخ)؛ – عدم رضا العملاء.	– تزويد الموظفين بدليل إستخدام الكمبيوتر لنظام المعلومات (Flexcube et Badr imtiyaz)؛ – توفير التدريب والتكوين المستمر للموظفين المخصصين لعمليات التجارة الخارجية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

- تدقيق عملية تحقيق وتجسيد عقد التوطين (حالة 2):

جدول رقم 28: تدقيق عملية تحقيق وتجسيد عقد التوطين (حالة 2)

السؤال المطروح	هل تخضع طلبات التوطين لتفويض من قبل مشرف البنك قبل إدخالها في النظام؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	عدم وجود تأشيرة مراقبة المسؤول عن ملف التوطين.		

معاينات المدقق	**الأسباب**
من العينة التي تم فحصها وجدنا أن بعض الملفات ليس بها ختم المراقبة والتحقق يثبت قبول الملف الذي قدمه العميل.	- عدم الامتثال لإجراءات التعامل مع التوطين؛ - إهمال التسلسل الهرمي؛ - الصعوبات في الوصول إلى أدلة الإجراءات.
الآثار	**التوصيات**
- خطر التوطين الاحتيالي؛ - مخاطر فواتير مزورة؛ - مخاطر توطين المنتجات المحظورة؛ - مخاطر عدم الامتثال والسمعة؛ - مخالفة أنظمة الصرف الأجنبي.	الرقابة الهرمية تكون فعالة من خلال تنفيذها من قبل المشرف والمراقب ومدير الفرع قبل أي معالجة.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

- تدقيق عملية تعديل / إلغاء التوطين (استيراد أو تصدير):

جدول رقم 29: تدقيق عملية تعديل / إلغاء التوطين (استيراد أو تصدير)

السؤال المطروح	هل طلبات التعديل أو الإلغاء مصرح بها من قبل رئيس قسم التجارة الخارجية قبل إدخالها؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	وجود مخالفات وشذوذ في ملفات التوطين الملغاة		

معاينات المدقق	**الأسباب**
بعد التحقق من بعض ملفات التوطين تبين: - عدم ذكر كلمة "ملغاة" على الفواتير التي تحمل طابع التوطين للبنك وإشعارات فتح التوطين لحالات الملفات الملغاة. - عدم وجود عبارة "مسح غير مستخدم" في أوراق المراقبة لبعض ملفات التصدير الملغاة.	- عدم كفاية المراقبة والمتابعة؛ - الجهل بالأنظمة.

الآثار	التوصيات
– خطر الأخطاء؛ – عدم الامتثال للأنظمة.	تسوية الوضع خلال فترة مناسبة، مع إبقاء الموظفين على علم بالتطورات التنظيمية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

– تدقيق عملية مراقبة ومتابعة عمليات التوطين:

جدول رقم 30: تدقيق عملية مراقبة ومتابعة عمليات التوطين

السؤال المطروح	هل يحترم قسم المراقبة بالوكالة المواعيد النهائية لفحص تخليص ملفات التوطين؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	عدم الالتزام بالمواعيد النهائية لمراقبة التخليص.		

معاينات المدقق	**الأسباب**
أثناء تصفح ومعاينة الملفات تبين أن أوقات مراقبة التخليص طويلة جدًا في معظم الحالات.	– عدم كفاية المتابعة في غياب النظام الآلي؛ – إهمال التسلسل الهرمي والإشراف فيما يتعلق بمراقبة المواعيد النهائية لمراقبة التخليص.
الآثار	**التوصيات**
– مخالفة أنظمة الصرف الأجنبي؛ – تدهور صورة البنك؛ – العقوبات وفقدان الإعتماد.	– إعتماد المتابعة الآلية التي توفر أنظمة التنبيه؛ – تذكير الموظفين المكلفين بعمليات التجارة الخارجية بالمواعيد النهائية لمراقبة التخليص الواجب الالتزام بها.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

– تدقيق عملية إتخاذ القرار في ملف التوطين:

جدول رقم 31: تدقيق عملية إتخاذ القرار في ملف التوطين

السؤال المطروح	هل يقر العميل باستلام خطاب الملاحظة la lettre d'observation؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	عدم وجود إقرار باستلام خطاب الملاحظة.		

معاينات المدقق	**الأسباب**
يُظهر التحقق من ملفات التوطين أن خطاب الملاحظة لتسوية وضع الملف في حالة حدوث وضع غير طبيعي يتم إرساله إلى العميل دون إشعار بالاستلام.	– نقص المعلومات حول الإجراءات؛ – التقصير في التسلسل الهرمي والإشراف والمراقبة.

الآثار	التوصيات
– عدم انتظام وضعية الملفات أثناء التخليص؛ – نقص الوثائق؛ – عدم استلام خطاب الملاحظة من قبل العميل.	إضفاء الطابع الرسمي على إجراء تسليم خطاب الملاحظة من خلال إقرار استلام العميل له، وإبقاء المكلف التجارة الخارجية على علم بهذا الإجراء.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

– تدقيق الإقرارات التنظيمية لملفات توطين الواردات والصادرات من السلع والخدمات:

جدول رقم 32: تدقيق الإقرارات التنظيمية لملفات توطين الواردات والصادرات من السلع والخدمات

السؤال المطروح	هل يضمن قسم الرقابة بالوكالة الالتزام بالمواعيد النهائية للإعلان والتصريحات عن ملفات التوطين للاستيراد والتصدير؟		
الإجابة	لا	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
المشكلة	لم يتم إصدار تصريحات وإعلانات تنظيمية أو أنها غير موجودة.		
معاينات المدقق	**الأسباب**		
التحقق من ملفات التوطين يجعل حالة التأخير في الإعلان عن حالة بعض الملفات ومن ثم عدم احترام المواعيد النهائية.	متابعة غير كافية.		
الآثار	**التوصيات**		
العقوبة وسحب الإعتماد	احترام المواعيد النهائية للإعلانات عن الملفات.		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

المبحث الثالث: التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية الخاصة بالجزائر

سنتناول في هذا المبحث تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية الخاصة بالجزائر، والمتمثلة في كل بنك الخليج الجزائر ومصرف السلام الجزائر.

المطلب الأول: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى بنك الخليج الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لتدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى بنك الخليج الجزائر.

الفرع الأول: لمحة تعريفية عن بنك الخليج الجزائر AGB

سنحاول من خلال هذا الفرع إعطاء لمحة تعريفية حول بنك الخليج الجزائر.

أولا: النشأة التاريخية والتعريف ببنك الخليج الجزائر AGB

بنك الخليج الجزائر هو بنك بموجب القانون الجزائري، ذو طبيعة عالمية، بدأ نشاطه في عام 2004، لديه شبكة من 61 وكالة منتشرة على كامل التراب الجزائري، هو أحد البنوك الخاصة الرئيسية الثلاثة في الجزائر، عملاء البنك هم من جميع فئات الشركات (الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة) بالإضافة إلى الأفراد والمهنيين، تبني البنك العمليات وفقًا لأفضل معايير السوق وتصميم الحلول المصممة خصيصًا لدعم عملائها في نجاح مشاريعهم، فمع 1074 موظفًا، يبلغ متوسط أعمارهم 35 عامًا ، يعد البنك واحد من الشركات الرائدة في السوق في مجال الخدمات الإلكترونية، وأول بنك يقدم بطاقات دولية (Visa و MasterCard) في السوق.[1]

تتمثل أنشطة البنك الرئيسية في قبول الودائع وأنشطة الإقراض. تشمل الأنشطة والمنتجات المقدمة من قبل المركز الرئيسي للبنك إدارة عمليات الخزينة والتسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد. وتمثل أنشطة الفروع خدمة العملاء بالنسبة للبنك فيما يتعلق بجمع طلبات الائتمان كما تقدم خدمات أخرى مثل ودائع العملاء وتسليم بطاقات الدفع وخدمات أخرى مرتبطة بحسابات الإيداع.[2]

ثانيا: لجنة الرقابة الداخلية وبيئة الرقابة ببنك الخليج الجزائر AGB

تتألف لجنة الرقابة الداخلية من المدير العام باعتباره رئيس اللجنة ونائب مدير الإدارة العامة، نائب مدير العمليات العامة، رئيس قسم المخاطر، رئيس الشؤون المالية والعمليات وشعبة تكنولوجيا المعلومات، ورئيس قسم الائتمان، رئيس إدارة الرقابة والمحاسبة، رئيس قسم الرقابة الداخلية ورئيس قسم التدقيق كأعضاء التصويت.[3]

---

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائر، شوهد بتاريخ 2021/10/10. www.agb.dz

[2] وثائق على مستوى بنك الخليج الجزائر.

[3] نفس المرجع.

تتكون البيئة الرقابية للبنك من ضوابط عالية المستوى وهي تعم جميع المجالات، تشمل الضوابط ما يلي[1]:

- أنشأ البنك لجانا مختلفة للإشراف على عمليات البنك مثل لجنة الرقابة الداخلية؛
- اعتمد البنك على سياسات واجراءات ذات صلة بالمجالات الرئيسية للعمليات وتم ابلاغ موظفي البنك بها، يجب أن يوافق المجلس على كل إجراء جديد بعد تقييمه من قبل إدارة التدقيق الداخلي؛
- لدى البنك إجراءات للموافقة على الاعتماد كما حددتها السياسات، يتم الشروع في المعاملات ومعالجتها وفقا لمنظومة الصلاحيات المصادق عليها؛
- بشكل عام فان هناك فصلا بين الواجبات في مختلف المستويات بالنسبة للشروع في المعاملات والموافقة على اعتمادها ومعالجتها والتحقق منها؛
- يطلب من كل المستعملين أن يعرفوا بأنفسهم في مستويين اثنين، مستوى الشبكة ومستوى التطبيقة وذلك قبل تسجيل الدخول إلى أية تطبيقة؛
- تتم معالجة العدد الأكبر من المعاملات باستعمال الحاسوب ونظام تطبيق تكنولوجيا المعلومات بما يقضي على الأخطاء الكتابية والأخطاء البشرية؛
- تشمل ضوابط كلمات المرور للتطبيقات في البنك ما يلي: تتطلب كل كلمات المرور أحرفا أبجدية رقمية؛ يضطر كل مستعمل إلى تغيير كلمة المرور مرة كل 40 يوما؛ لا يمكن للمستعملين أن يستخدموا أيا من كلمات المرور الثمانية التي سبق استعمالها؛ يتم تخزين ملفات كلمات المرور في ملفات مشفرة؛
- يتم القيام بنسخ المعطيات والعمليات احتياطيا بشكل يومي؛
- وقد وضع البنك خطة التعافي من الكوارث وخطة لاستمرارية الأعمال وفي عملية تحديثها؛
- إلى جانب ذلك فقد تم تنفيذ الوظائف التالية لتعزيز الرقابة في البنك:

✓ إدارة المخاطر: لدى البنك قسم لإدارة المخاطر يترأسه رئيس المخاطر الذي يعود بالنظر للمدير العام، يتولى هذا القسم مسؤولية تقييم الانكشاف للمخاطر والالتزام بسياسات البنك وإجراءاته فيما يتعلق بالمخاطر؛

✓ معلومات الإدارة وضوابط الموازنة: يتوفر البنك على التقارير التي تعمل على تلبية المستوى الإداري واعداد التقارير التنظيمية الخارجية؛

✓ مراقبة الالتزام: تتولى وحدة مكافحة غسيل الأموال والالتزام مراقبة ومراجعة الاتصالات الصادرة عن والواردة على بنك الجزائر المركزي والسلطات التنظيمية الأخرى، ويتوفر البنك على قسم داخلي للشؤون القانونية يقوم بتقديم المشورة حول الاجراءات المقترحة من قبل الإدارة والخاضعة للقانون التجاري للشركات، كما يتم اللجوء إلى استشارة محامين خارجيين بشأن المسائل الاستثنائية؛

✓ التقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية: تجري دائرة الرقابة المستمرة التي ترفع تقاريرها إلى شعبة إدارة المخاطر عمليات رقابة دورية لمختلف الفروع ودوائر العمليات البنكية.

[1] وثائق على مستوى بنك الخليج الجزائر.

ثالثا: لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي ببنك الخليج الجزائر AGB

لجنة التدقيق هي لجنة تساعد مجلس الإدارة في القيام بمسئولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية والممارسات ذات الصلة بالتقارير المالية والسياسات المحاسبية وحوكمة الشركات، تتألف لجنة التدقيق بمجلس الإدارة من أربعة أعضاء من المديرين غير التنفيذيين، لا ينتمي رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام كأعضاء إلى هذه اللجنة، للجنة التدقيق بمجلس الإدارة سلطة التحقيق في كل المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها كما أن لها نفاذا كاملا لموارد معقولة تضمن قيامها بوظائفها بشكل صحيح وتعاون الإدارة والمسئول التنفيذي.[1]

تُعتبر إدارة التدقيق الداخلي إدارة مستقلة في البنك وتشمل مسئولياتها الرئيسية تقييم وإصدار التقارير بخصوص كفاية وفعالية الأدوات الرقابية الداخلية في البنك وضمان التقيد بسياسات وإجراءات البنك والمتطلبات الرقابية، وتعمل إدارة التدقيق الداخلي ضمن إطار ميثاق التدقيق الداخلي والإجراءات التشغيلية (دليل التدقيق) المعتمدة من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وعلى الرغم من أن المدقق الداخلي يتبع إداريا إلى المدير العام فإنه يقدم تقاريره أولا إلى رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة، وعند الاقتضاء فإن للمدقق الداخلي إمكانية الوصول إلى لجنة التدقيق بمجلس الإدارة ومجلس الإدارة والإدارة العليا كما أن له الحق في الوصول إلى المعلومات والتفسيرات.[2]

فيما يلي الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر يحدد تموضع إدارة التدقيق الداخلي:

شكل رقم 35: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

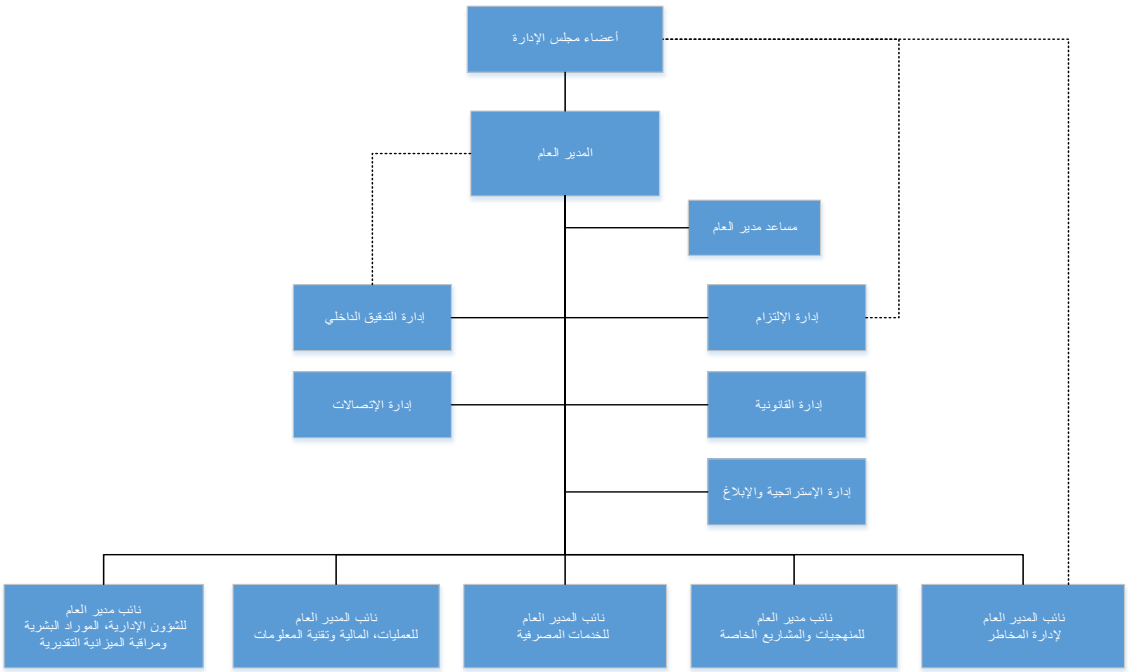

المصدر: وثائق تنظيمية داخلية على مستوى إدارة التدقيق الداخلي بالبنك محل الدراسة

[1] وثائق على مستوى بنك الخليج الجزائر.

[2] نفس المرجع.

الفرع الثاني: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى بنك الخليج الجزائر AGB

سنحاول التطرق لتدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى بنك الخليج الجزائر.

أولا: الإطار العام لتدقيق محافظ الحسابات للمؤسسات البنكية

بعد عملية الحوار، أخذا وردا، مع كل من مدقق مستقل تم تعيينه سابق (من قبل بنك برقان الكويتي المساهم الأكبر في بنك الخليج الجزائر) للتدقيق بالبنك محل الدراسة، ومحافظ حسابات لديه خبرة في التدقيق بالمؤسسات البنكية والمالية، من خلال المقابلة المنفردة (عن بعد) التي أجريناها معهم والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة والتي تخص الإطار العام لتدقيق محافظ الحسابات للمؤسسات البنكية، بحيث كانت إجابتهما جد متقاربة، فقد إستخلصنا أن ذلك الإطار شامل ومنظم وموجه وفق خطوات وأسس منهجية ومنظمة، وهذا ما سوف نستعرضه من خلال نصوص الأسئلة والأجوبة التي تضمنتها تلك المقابلة[1]:

السؤال الأول: ما هي الأسس العامة التي ينبغي على محافظ الحسابات معرفتها قبل تدقيق المؤسسات البنكية؟

الجواب الأول: قبل القيام بتدقيق شامل وفعال للبنك ينبغي على محافظ الحسابات القيام بما يلي:

- فهم كامل وشامل للعمل البنكي بصفة عامة ولطبيعة العمليات البنكية والمخاطر البنكية بصفة خاصة؛
- فهم كامل وشامل للهيكل التنظيمي للبنك ولنظام الرقابة البنكي والهيكل الرقابي للبنك؛
- فهم كامل وشامل للقوانين واللوائح المنظمة للنشاط البنكي والرقابة البنكية ولكيفية مراقبة أعمال البنك؛
- فهم كامل وشامل لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية ومهام وبرامج التدقيق الداخلي؛
- فهم كامل وشامل لجميع إجراءات العمل بالبنك لاسيما ما تعلق منها بتنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية وطرق الرقابة عليها؛
- فهم كامل وشامل للتقييمات المتوقعة لمخاطر الأخطاء الجوهرية (المخاطر الذاتية ومخاطر الرقابة)؛
- فهم كامل وشامل لسياسات وإستراتيجيات البنك في تنفيذ العمليات البنكية؛
- فهم كامل وشامل للمخاطر البنكية ولاستراتيجيات وسياسات البنك لإدارتها؛
- فهم كامل وشامل لنظام إدارة المخاطر البنكية ولخطوات ومراحل إدارتها ومراقبتها؛
- فهم كامل وشامل لتقنية المعلومات وللأنظمة الآلية والإلكترونية التي يستعين بها البنك لتنفيذ العمليات البنكية والرقابة عليها ولإدارة المخاطر المحيطة بها.

[1] مقابلة (منفردة) مع كل من مدقق مستقل ومحافظ حسابات، من خلال مجموعة من الإتصالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من 01 مارس 2021 إلى غاية 30 سبتمبر 2021.

السؤال الثاني: ما هي الإجراءات العملية التي ينبغي على محافظ الحسابات القيام بها قبل تدقيق البنك؟

الجواب الثاني: قبل المباشرة في تدقيق البنك ينبغي على محافظ الحسابات القيام بما يلي:

- قبول مهمة تدقيق المؤسسة البنكية والاستعداد لتلك المهمة؛
- العمل على جميع الإجراءات الخاصة بتكوين الملف الدائم والملف الجاري للبنك محل التدقيق؛
- تحديد الأهداف والغايات من وراء عملية التدقيق المزمع تنفيذها؛
- التخطيط الشامل لعملية تدقيق المؤسسة البنكية محل التدقيق.

السؤال الثالث: ما هي الإجراءات العملية التي ينبغي على محافظ الحسابات القيام بها أثناء تنفيذ تدقيق المؤسسات البنكية ؟

الجواب الثالث: أثناء تدقيق محافظ الحسابات للمؤسسة البنكية ينبغي عليه القيام بما يلي:

- تقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة البنكية محل التدقيق، وتقييم مدى فعالية نظام التدقيق الداخلي؛
- تقييم خطة سيولة البنك، ونوعية الموجودات لديه، وتركز المخاطر لديه، نوعية وفعالية مجلس الإدارة والإدارة العليا، معرفة الأنظمة والضوابط الموضوعة والواجب إتباعها، معرفة كفاية رأس المال؛
- التحقق من مدى إلتزام إدارة البنك وفروعه بدليل العمل وتعليماته؛
- دراسة النظم والسياسات المحاسبية المطبقة والتحقق من مدى مسايرتها للأصول والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي؛
- دراسة برامج وتقارير التدقيق الداخلي على إدارات البنك ودراسة جميع الحوادث المالية التي وقعت بالبنك؛
- تحديد أقسام البنك والعمليات البنكية التي سيتم التدقيق فيها وتحديد المخاطر البنكية التي سيتم التدقيق فيها؛
- اعتماد إجراءات الجرد، كجرد موجودات الخزينة من النقود المحلية والعملة الأجنبية، وجرد الأوراق التجارية المخصومة وجرد الأوراق المالية، واعتماد أسلوب المصادقات في التحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة؛
- التحقق من صحة عمليات الجرد المادي والمستندي وفحص جميع العقود والاتفاقيات التي أبرمها البنك؛
- التحقق من أنه تم تكوين مخصصات كافية لتغطية جميع الأعباء والخسائر المحتملة.

ثانيا: تدقيق محافظ الحسابات لبنود القوائم المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

بعد عملية الحوار، أخذا وردا، مع المدقق المستقل السابق ذكره، من خلال المقابلة (عن بعد) التي أجريناها معه والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة والتي تخص تدقيق محافظ الحسابات لبنود القوائم المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها، فقد إستخلصنا أن تلك العملية تتم وفق خطوات وأسس منهجية ومنظمة، وهذا ما سوف نستعرضه من خلال نصوص الأسئلة والأجوبة التي تضمنتها تلك المقابلة[1]:

[1] مقابلة مع مدقق مستقل، من خلال مجموعة من الإتصالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من 01 مارس 2021 إلى غاية 30 سبتمبر 2021.

السؤال الرابع: ما هو الإطار العام العلمي والعملي لتدقيق محافظ الحسابات لبنود القوائم المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

الجواب الرابع: ينبغي على محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لبنود القوائم المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها القيام بما يلي:

- التدقيق في صحة بنود القوائم المالية للبنك لاسيما بنود الميزانية وبنود حساب النتائج وبنود خارج الميزانية لأنهم يعتبرون المحصلة المالية السنوية الختامية لأغلب العمليات البنكية لأن كل عملية بنكية تعتبر عملية مالية تتجسد بعملية محاسبية؛
- القيام بجميع وظائف التدقيق على القوائم المالية للبنك بداية بجرد الموجودات وإعادة تقييمها، التدقيق المحاسبي وتقييم مدى التقيد بالقواعد المحاسبية، التدقيق الفني والمالي، قياس وتقييم المخاطر؛
- تدقيق القيود والجداول المحاسبية اليومية الصادرة عن مختلف الدوائر والأقسام للعمليات المنفذة بغية التأكد من تنظيمها وفقا للأصول النافذة المفعول؛
- التأكد من أن الأوراق الثبوتية الخاصة بالمعاملات المدققة تشكل مبررا كافيا لتنفيذها، وأن مبالغها مطابقة لمستندات القيد المحاسبي؛
- تدقيق بنود الميزانية وخارج الميزانية، من موجودات ومطلوبات وإلتزامات البنك لاسيما الناجمة عن العمليات البنكية، التالية: النقدية لدى الخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية، الأرصدة لدى البنك المركزي، الأرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية وإجراء المطابقات، محفظة الأوراق المالية، القروض والسلف، الكمبيالات المخصومة، الجاري المدين، شيكات وسحوبات وحوالات برسم القبض، ودائع العملاء بأنواعها المختلفة، المبالغ المقترضة، التأمينات النقدية، المخصصات المختلفة، الاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل، الكفالات؛
- تدقيق بنود حساب النتائج، لاسيما المتعلقة بالعمليات البنكية، التالية: فوائد ونواتج مماثلة، فوائد وأعباء مماثلة، عمولات (نواتج)، عمولات (أعباء)، الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة والمتاحة للبيع، مخصصات واسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة؛
- تدقيق بنود ملاحق الكشوف المالية، لاسيما المتعلقة بالعمليات البنكية والمخاطر البنكية، التالية: الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بموجودات ومطلوبات الميزانية؛ الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛ الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛ الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛ الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بتسيير المخاطر: تنظيم تسيير المخاطر، تصنيف المخاطر، خطر القرض، الخطر العملياتي، خطر السيولة، مخاطر أخرى؛
- التحقق من أن حسابات العملاء تسمح بتنفيذ العمليات اليومية الجارية بشأنها؛
- التحقق من صحة تسمية وأرقام الحسابات للعمليات المنفذة ومقارنتها مع التسميات والأرقام المحاسبية المقررة في مخطط الحسابات البنكية؛

- إجراء العمليات الحسابية الضرورية للتأكد من أن العمليات البنكية (كإحتساب معدلات الفائدة والعمولات وغيرهما) تنطبق على التعريفات المقررة؛
- التأكد من أن المستندات والوثائق والقيود والجداول المحاسبية تحمل تواقيع الموظفين المسؤولين عن العمليات المالية حسب الأصول؛
- تدقيق جميع السجلات المحاسبية والبطاقات بصورة دورية وعلى سبيل الإختبار وذلك بمطابقة العمليات المثبتة في هذه السجلات والبطاقات مع مستندات القيود المحاسبية بغية التأكد من صحة ترحيل إدخال القيود فيها؛
- فحص وتدقيق ومراجعة حسابات البنك مع مراسليه في الخارج بجميع أنواعها، وتقابل القيود المثبتة في هذه الحسابات مع الإشعارات وكشوف الحسابات الواردة من المراسلين؛
- متابعة تحصيل وإستيفاء القيم والأموال العائدة للبنك في تاريخ إستحقاقها؛
- تدقيق العمليات البنكية المتعلقة بحسابات العملاء بالعملة المحلية والأجنبية؛
- التدقيق من صحة دقة تنفيذ الإتفاقيات الموقعة مع المراسلين في الخارج؛
- تدقيق عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، والأسعار المطبقة بشأنها، والتأكد من سرعة تنفيذها طبقا لأوامر العملاء، وقيدها حتى اليوم المحدد لدى المراسلين؛
- تدقيق الحوالات الصادرة والواردة والتحقق من أسباب عدم التنفيذ في حال وجودها؛
- تدقيق الإعتمادات المستندية الواردة والصادرة، والسحوبات المستندية الصادرة والواردة، بالرجوع إلى ملفاتها للتأكد من تطبيق التعليمات والشروط الخاصة بها؛
- التحقق من متابعة تحصيل عوائد الإستثمارات والفوائد في مواعيدها؛
- تدقيق التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء ومتابعة تسديدها وفق شروط منحها؛
- تدقيق محفظة الأوراق المالية والسجلات الخاصة بها؛
- التحقق من أن البيانات المحاسبية تعد وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية وبموجب التعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي؛
- التحقق من أن العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية تقيد بالعملة المحلية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء العملية؛
- التحقق من أن الفوائد والعمولات البنكية تحتسب على أساس مبدأ الإستحقاق؛
- التحقق من أن محفظة الأوراق المالية للمتاجرة تظهر حسب سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل؛
- التحقق من أن محفظة الأوراق المالية للإستثمار تظهر حسب التكلفة ويكون لها مخصص هبوط أسعار لمواجهة الإنخفاض غير المؤقت في قيمة أي عنصر فيها؛
- التحقق من صحة حساب وتقييد مخصصات التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة عليها حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص؛

- الإستعانة بالإجراءات التحليلية والمتمثلة في أساليب وأدوات التحليل المالي لمعرفة مدى إلتزام البنك ببعض النسب المقررة من طرف البنك المركزي، من جهة، ولقياس نسب وحجم المخاطر البنكية، من جهة أخرى؛
- الإعتماد على القوائم المالية للبنك بإعتبارها المدخلات الأساسية والضرورية لأساليب وأدوات التحليل المالي؛
- الإعتماد على بنود القوائم المالية للبنك لأنها تعتبر محصلة ختامية للعمليات البنكية في نهاية السنة؛
- الإعتماد على بعض بنود القوائم المالية للبنك لحساب النسب المقررة من طرف البنك المركزي؛
- الإعتماد على بعض بنود القوائم المالية للبنك لقياس نسب وحجم المخاطر البنكية؛
- الإستعانة بمجموعة من النسب المالية لحساب النسب المقررة من البنك المركزي ولقياس حجم المخاطر البنكية، منها: نسبة السيولة القانونية، نسبة الإحتياطي النقدي، نسبة رأس المال للودائع، نسبة رأس المال والإحتياطي القانوني إلى المطلوبات، نسبة الموجودات الثابتة إلى رأس المال والإحتياطي القانوني، نسبة الإئتمان إلى الودائع، نسبة الكمبيالات المخصومة إلى الإئتمان، نسبة الجاري المدين إلى الإئتمان، نسبة السلف والقروض إلى الإئتمان، نسبة الكمبيالات المستحقة وغير المدفوعة إلى الكمبيالات، نسبة ودائع القطاع العام إلى الودائع، نسبة السيولة التجارية، نسبة النقد في الصندوق إلى الودائع؛
- التحقق من أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات ونظم البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية؛
- إعداد تقرير حول عملية تدقيق بنود القوائم المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها يتضمن نقاط القوة لتعزيزها واستغلالها ونقاط الضعف لتصحيحها وتداركها مع تقديم التوصيات الضرورية وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التقليل في المخاطر المحيطة بها.

السؤال الخامس: ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

الجواب الخامس: ينبغي على محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لبنود الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها القيام بما يلي:

- تدقيق بنود الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛
- تدقيق وجرد قيم محتويات الخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية من أوراق وقطع نقدية بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية التي لها سعرا قانونيا وكذا الشيكات السياحية؛
- مطابقة مجموع قيم موجودات الخزينة والصناديق الفرعية مع القيمة المدونة في حساب الصندوق في آخر السنة؛
- التحقق من رصيد حساب الصندوق في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من سحب وإيداع التي تمت خلال السنة؛

- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات سحب وإيداع في الصندوق وكذلك التحويل من وإلى الصناديق الفرعية؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات الصندوق من سحوبات وإيداعات وتحويلات؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات الصندوق من مسحوبات وإيداعات وتحويلات؛
- تدقيق بنود حساب البنك المركزي (جانب الأصول) والتي تمثل الحساب الجاري للبنك لدى البنك المركزي والذي يحتوي على الاحتياطات النقدية والسيولة القانونية التي يجب على البنك وضعها بالبنك المركزي؛
- مراسلة البنك المركزي من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة الحساب الجاري للبنك لدى البنك المركزي في نهاية السنة؛
- التحقق من رصيد حساب البنك المركزي (جانب الأصول) في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من تحويل من وإلى ذلك الحساب التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات تحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بالبنك المركزي؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات التحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بالبنك المركزي؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات التحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بالبنك المركزي؛
- تدقيق بنود حساب الخزينة العمومية والتي تمثل الحساب الجاري للبنك لدى الخزينة العمومية؛
- مراسلة الخزينة العمومية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة الحساب الجاري للبنك لدى الخزينة العمومية في نهاية السنة؛
- التحقق من رصيد حساب الخزينة العمومية في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إيداع وسحب وتحويل من وإلى ذلك الحساب التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إيداع وسحب وتحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بالخزينة العمومية؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بالخزينة العمومية؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بالخزينة العمومية؛
- تدقيق بنود حساب مركز الصكوك البريدية والتي تمثل الحساب الجاري للبنك لدى مركز الصكوك البريدية؛

- مراسلة مركز الصكوك البريدية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة الحساب الجاري للبنك لدى مركز الصكوك البريدية في نهاية السنة؛
- التحقق من رصيد حساب مركز الصكوك البريدية في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إيداع وسحب وتحويل من وإلى ذلك الحساب التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إيداع وسحب وتحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بمركز الصكوك البريدية؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بمركز الصكوك البريدية؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحساب الجاري للبنك بمركز الصكوك البريدية؛
- تدقيق بنود أصول مالية مملوكة لغرض التعامل والتي هي مكتسبة من طرف البنك لغرض تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير؛
- جرد الأصول المالية المملوكة من طرف البنك لغرض التعامل؛
- التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول المالية المملوكة لغرض التعامل وفق ما نص عليه النظام 08-09؛
- التحقق من صحة حساب وتكوين المخصصات للأصول المالية المملوكة لغرض التعامل وفق نظم وتعليمات البنك المركزي؛
- التحقق من ملكية البنك للأصول المالية المملوكة لغرض التعامل وفق المستندات القانونية الدالة على ذلك؛
- مراسلة الأطراف التي قامت بإصدار الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجودها وصحة قيمتها؛
- التحقق من رصيد حساب أصول مالية مملوكة لغرض التعامل في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من شراء وبيع الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات شراء وبيع الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الأرباح والخسائر المرتبطة بعمليات شراء وبيع الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل؛
- التحقق من التقييم والتسجيل المحاسبي الصحيح لكل الديون المشكوك فيها وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها فيما يخص الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات شراء وبيع الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل؛

- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات شراء وبيع الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل؛
- تدقيق بنود أصول مالية جاهزة للبيع والتي هي مكتسبة من طرف البنك لغرض تحقيق ربح من عمليات الشراء ثم البيع؛
- جرد الأصول المالية الجاهزة للبيع المملوكة من طرف البنك؛
- التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول المالية الجاهزة للبيع وفق ما نص عليه النظام 09-08؛
- التحقق من صحة حساب وتكوين المخصصات للأصول المالية الجاهزة للبيع وفق نظم وتعليمات البنك المركزي؛
- التحقق من ملكية البنك للأصول المالية الجاهزة للبيع وفق المستندات القانونية الدالة على ذلك؛
- مراسلة الأطراف التي قامت بإصدار الأصول المالية الجاهزة للبيع من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجودها وصحة قيمتها؛
- التحقق من رصيد حساب أصول مالية جاهزة بيع في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من شراء وبيع الأصول المالية الجاهزة للبيع التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات شراء وبيع الأصول المالية الجاهزة للبيع؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الأرباح والخسائر المرتبطة بعمليات شراء وبيع الأصول المالية الجاهزة للبيع؛
- التحقق من التقييم والتسجيل المحاسبي الصحيح لكل الديون المشكوك فيها وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها فيما يخص الأصول المالية الجاهزة للبيع؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات شراء وبيع الأصول المالية الجاهزة للبيع؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات شراء وبيع الأصول المالية الجاهزة للبيع؛
- تدقيق بنود قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية؛
- تدقيق بنود حسابات دائنة على الهيئات المالية والتي تمثل الحسابات الجارية للبنك لدى الهيئات المالية؛
- مراسلة الهيئات المالية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة الحسابات الجارية للبنك لدى الهيئات المالية في نهاية السنة؛
- التحقق من صحة حساب وتكوين المخصصات للحسابات الدائنة على الهيئات المالية وفق نظم وتعليمات البنك المركزي؛
- التحقق من أرصدة الحسابات الدائنة على الهيئات المالية في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إيداع وسحب وتحويل من وإلى تلك الحسابات الجارية للبنك التي تمت خلال السنة؛

- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إيداع وسحب وتحويل من وإلى الحسابات الجارية للبنك لدى الهيئات المالية؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحسابات الجارية للبنك لدى الهيئات المالية؛
- التحقق من التقييم والتسجيل المحاسبي الصحيح لكل الديون المشكوك فيها وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها فيما يخص حسابات دائنة على الهيئات المالية؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحسابات الجارية للبنك لدى الهيئات المالية؛
- تدقيق بنود حسابات السلفيات والقروض للهيئات المالية والتي تمثل سلفيات وقروض منحها البنك للهيئات المالية؛
- مراسلة الهيئات المالية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة ورصيد السلفيات والقروض التي منحها البنك لها حتى نهاية السنة؛
- التحقق من صحة حساب وتكوين المخصصات لحسابات السلفيات والقروض للهيئات المالية وفق نظم وتعليمات البنك المركزي؛
- التحقق من أرصدة حسابات السلفيات والقروض للهيئات المالية في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من تسليف وإقراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات تسليف وإقراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الفوائد والعمولات المرتبطة بعمليات التسليف والإقراض من طرف البنك للهيئات المالية؛
- التحقق من التقييم والتسجيل المحاسبي الصحيح لكل الديون المشكوك فيها وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها فيما يخص حسابات السلفيات والقروض للهيئات المالية؛
- التحقق من العقود والأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات تسليف وإقراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات تسليف وإقراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- تدقيق القيم المستلمة على سبيل الأمانة إلى الهيئات المالية؛
- تدقيق بنود قروض وحسابات دائنة على الزبائن؛
- تدقيق بنود حسابات قروض للزبائن والتي تمثل قروض منحها البنك للزبائن؛

- مراسلة الزبائن من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة ورصيد القروض التي منحها البنك لهم حتى نهاية السنة؛
- التحقق من صحة حساب وتكوين المخصصات لحسابات قروض للزبائن وفق نظم وتعليمات البنك المركزي؛
- التحقق من أرصدة حسابات قروض للزبائن في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إقراض وإعادة/إرجاع القرض التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إقراض وإعادة/إرجاع القرض؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الفوائد والعمولات المرتبطة بعمليات الإقراض من طرف البنك للزبائن؛
- التحقق من التقييم والتسجيل المحاسبي الصحيح لكل الديون المشكوك فيها وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها فيما يخص حسابات قروض للزبائن؛
- التحقق من العقود والأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات إقراض الزبائن وإعادة/إرجاع القرض للبنك؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات إقراض الزبائن وإعادة/إرجاع القرض للبنك؛
- تدقيق بنود حسابات دائنة على الزبائن والتي تمثل مبالغ دائنة على الزبائن؛
- مراسلة الزبائن من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة ورصيد الحسابات الدائنة عليهم حتى نهاية السنة؛
- التحقق من صحة حساب وتكوين المخصصات لحسابات دائنة على الزبائن وفق نظم وتعليمات البنك المركزي؛
- التحقق من أرصدة حسابات دائنة على الزبائن في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من تمويل على المكشوف وإعادة ذلك التمويل والتي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات التمويل على المكشوف وإعادة ذلك التمويل؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الفوائد والعمولات المرتبطة بعمليات التمويل على المكشوف من طرف البنك للزبائن؛
- التحقق من التقييم والتسجيل المحاسبي الصحيح لكل الديون المشكوك فيها وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها فيما يخص حسابات دائنة على الزبائن؛
- التحقق من العقود والأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات التمويل على المكشوف للزبائن وإعادة/إرجاع ذلك التمويل للبنك؛
- تدقيق القيم المستلمة على سبيل الأمانة إلى الزبائن؛

- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات التمويل على المكشوف للزبائن وإعادة/إرجاع التمويل للبنك؛
- تدقيق بنود أصول مالية مملوكة حتى الإستحقاق والتي هي مكتسبة من طرف البنك حتى آجال استحقاقها؛
- جرد الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق من طرف البنك؛
- التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق وفق ما نص عليه النظام 08-09؛
- التحقق من صحة حساب وتكوين المخصصات للأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق وفق نظم وتعليمات البنك المركزي؛
- التحقق من ملكية البنك للأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق وفق المستندات القانونية الدالة على ذلك؛
- مراسلة الأطراف التي قامت بإصدار الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجودها وصحة قيمتها؛
- التحقق من رصيد حساب أصول مالية مملوكة حتى الإستحقاق في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من شراء وإستحقاق الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات شراء وإستحقاق الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الأرباح والخسائر المرتبطة بعمليات شراء وإستحقاق الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق؛
- التحقق من التقييم والتسجيل المحاسبي الصحيح لكل الديون المشكوك فيها وخسائر القيمة على الديون المشكوك فيها فيما يخص الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات شراء وإستحقاق الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات شراء وإستحقاق الأصول المالية المملوكة حتى الإستحقاق؛
- تدقيق بنود الضرائب الجارية – أصول وبنود الضرائب المؤجلة – أصول وبنود أصول أخرى وبنود حسابات التسوية وبنود المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة وبنود العقارات الموظفة؛
- تدقيق بنود حساب البنك المركزي (جانب الخصوم) والتي تمثل الديون تجاه البنك المركزي والمستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو إشعارا مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد؛
- مراسلة البنك المركزي من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة المبلغ الذي يدين به البنك للبنك المركزي في نهاية السنة؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات إستدانة وإعادة المال من وإلى البنك المركزي؛

- التحقق من رصيد حساب البنك المركزي (جانب الخصوم) في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إستدانة وإعادة المال من وإلى البنك المركزي التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إستدانة وإعادة المال من وإلى البنك المركزي؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل إستدانة وإعادة المال من وإلى البنك المركزي؛
- تدقيق بنود ديون تجاه الهيئات المالية؛
- تدقيق بنود حسابات دائنة لصالح الهيئات المالية والتي تمثل الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك؛
- مراسلة الهيئات المالية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك في نهاية السنة؛
- التحقق من أرصدة الحسابات الدائنة لصالح الهيئات المالية في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إيداع وسحب وتحويل من وإلى تلك الحسابات الجارية للهيئات المالية التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إيداع وسحب وتحويل من وإلى الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات السحب والإيداع والتحويل من وإلى الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك؛
- تدقيق بنود حسابات السلفيات والإقتراضات من الهيئات المالية والتي تمثل سلفيات وإقتراضات تحصل عليها البنك من الهيئات المالية؛
- مراسلة الهيئات المالية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة ورصيد السلفيات والإقتراضات التي تحصل عليها البنك من الهيئات المالية حتى نهاية السنة؛
- التحقق من أرصدة حسابات السلفيات والإقتراضات من الهيئات المالية في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الفوائد (أعباء) المرتبطة بعمليات إستلاف وإقتراض البنك من عند الهيئات المالية؛
- التحقق من العقود والأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛

- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- تدقيق القيم الممنوحة على سبيل الأمانة من الهيئات المالية؛
- تدقيق بنود ديون تجاه الزبائن؛
- تدقيق بنود حسابات سلفيات وإقتراضات والتي تمثل سلفيات وإقتراضات من أعوان اقتصاديين (زبائن من أفراد ومؤسسات) من غير الهيئات المالية؛
- مراسلة الأعوان الاقتصاديين (زبائن من أفراد ومؤسسات) من غير الهيئات المالية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة ورصيد السلفيات والإقتراضات التي منحوها للبنك حتى نهاية السنة؛
- التحقق من أرصدة حسابات سلفيات وإقتراضات في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الفوائد (الأعباء) المرتبطة بعمليات إستلاف وإقتراض البنك من عند الأعوان الاقتصاديين (زبائن من أفراد ومؤسسات) من غير الهيئات المالية؛
- التحقق من العقود والأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات إستلاف وإقتراض وإعادة/إرجاع السلفة والقرض؛
- تدقيق بنود حسابات الزبائن والتي تمثل مبالغ (بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية) ودائع الزبائن (أفراد مقيمين وغير مقيمين ومؤسسات) بمختلف أنواعها (حساب الشيك، ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع إدخارية، ودائع استثمارية غير مالية)؛
- مراسلة الزبائن من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجود وقيمة ورصيد حساباتهم حتى نهاية السنة؛
- التحقق من أرصدة حسابات الزبائن في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات من إيداع وسحب وتحويل خاصة بتلك الحسابات والتي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة كل القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات إيداع وسحب وتحويل خاصة بحسابات الزبائن؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الفوائد (الأعباء) والعمولات المرتبطة بعمليات إيداع وسحب وتحويل خاصة بحسابات الزبائن (ما عدا حساب الشيك والودائع الجارية بالنسبة للفوائد (أعباء))؛
- التحقق من العقود والأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات إيداع وسحب وتحويل خاصة بحسابات الزبائن؛
- تدقيق القيم الممنوحة على سبيل الأمانة من الزبائن؛

- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات إيداع وسحب وتحويل خاصة بحسابات الزبائن بمختلف أنواعها؛ وتدقيق بنود ديون ممثلة بورقة مالية؛
- جرد الديون الممثلة بورقة مالية (سندات الصندوق والأوراق المالية للسوق ما بين البنوك والأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر، والأوراق المالية من نفس النوع الصادرة في الخارج والسندات والأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت)؛
- التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي للديون الممثلة بورقة مالية وفق ما نص عليه النظام 09-08؛
- التحقق من أن البنك هو المصدر الحقيقي للديون الممثلة بورقة مالية؛
- مراسلة الأطراف المالكة للديون الممثلة بورقة مالية من أجل الحصول على المصادقات بشأن صحة وجودها وصحة قيمتها الإسمية؛
- التحقق من رصيد حساب ديون ممثلة بورقة مالية في آخر السنة بالمقارنة مع الرصيد في بداية السنة ومجموع العمليات على الديون الممثلة بورقة مالية التي تمت خلال السنة؛
- التحقق من صحة القيود المحاسبية التي تمت خلال السنة من عمليات التداول على الديون الممثلة بورقة مالية؛
- التحقق من صحة الحساب والتسجيل المحاسبي لكل الفوائد (الأعباء) والأرباح والخسائر المرتبطة بعمليات التداول على الديون الممثلة بورقة مالية؛
- التحقق من الأوراق الثبوتية التي تبرر عمليات التداول على الديون الممثلة بورقة مالية؛
- التحقق من التسجيلات في السجلات والدفاتر المحاسبية لكل عمليات التداول على الديون الممثلة بورقة مالية؛
- تدقيق بنود الضرائب الجارية – خصوم وتدقيق بنود الضرائب المؤجلة – خصوم وتدقيق بنود خصوم أخرى وتدقيق بنود حسابات التسوية وتدقيق بنود أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة وتدقيق بنود ديون تابعة؛
- إبداء رأي فني محايد حول بنود الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها يتضمن نقاط القوة لتعزيزها واستغلالها ونقاط الضعف لتصحيحها وتداركها مع تقديم التوصيات الضرورية وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التقليل في المخاطر المحيطة بها.

السؤال السادس: ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود خارج الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

الجواب السادس: ينبغي على محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لبنود خارج الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها القيام بما يلي:

- تدقيق بنود إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية وتدقيق بنود إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن؛
- تدقيق بنود إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية وتدقيق بنود إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن؛
- تدقيق بنود إلتزامات أخرى ممنوحة؛ وتدقيق بنود إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية وتدقيق بنود إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية وتدقيق بنود إلتزامات أخرى محصل عليها؛

- إبداء رأي فني محايد حول بنود خارج الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها يتضمن نقاط القوة لتعزيزها واستغلالها ونقاط الضعف لتصحيحها وتداركها مع تقديم التوصيات الضرورية وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التقليل في المخاطر المحيطة بها.

السؤال السابع: ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود حساب النتائج المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

الجواب السابع: ينبغي على محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لبنود حساب النتائج المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها القيام بما يلي:

- تدقيق بنود فوائد ونواتج مماثلة، وبنود فوائد وأعباء مماثلة؛
- تدقيق بنود عمولات (نواتج)، وبنود عمولات (أعباء)؛
- تدقيق بنود الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛
- تدقيق بنود الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع؛
- تدقيق بنود مخصصات واسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة؛
- تدقيق بنود أخرى مرتبطة بعمليات بنكية؛
- إبداء رأي فني محايد حول بنود حساب النتائج المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها يتضمن نقاط القوة لتعزيزها واستغلالها ونقاط الضعف لتصحيحها وتداركها مع تقديم التوصيات الضرورية وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التقليل في المخاطر المحيطة بها.

السؤال الثامن: ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود ملاحق الكشوف المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

الجواب الثامن: ينبغي على محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لبنود ملاحق الكشوف المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها القيام بما يلي:

- تدقيق بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بموجودات ومطلوبات الميزانية؛
- تدقيق بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
- تدقيق بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛
- تدقيق بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛
- تدقيق بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بتسيير المخاطر: تنظيم تسيير المخاطر، تصنيف المخاطر، خطر القرض، الخطر العملياتي، خطر السيولة، مخاطر أخرى؛
- إبداء رأي فني محايد حول بنود ملاحق الكشوف المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها يتضمن نقاط القوة لتعزيزها واستغلالها ونقاط الضعف لتصحيحها وتداركها مع تقديم التوصيات الضرورية وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التقليل في المخاطر المحيطة بها.

ثالثا: حالات عملية عن تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها

سنحاول فيما يلي التطرق لحالات عملية عن عمليات التدقيق بالبنك محل الدراسة، بحيث سنعرض محاكاة لعملية تدقيق إدارة مخاطر السيولة بالبنك محل الدراسة ثم نتطرق لحالات عملية فعلية قام بها مدقق مستقل سابقا لبعض العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها.

سنقوم **بعملية محاكاة** لتدقيق إدارة مخاطر السيولة في البنك محل الدراسة، من خلال قياس وتقييم مؤشرات مخاطر السيولة عن طريق الإستعانة ببعض المؤشرات المالية التالية:

- نسبة التغطية النقدية (RL1) = الأصول السائلة / إجمالي الأصول. هذا المؤشر يقيس نسبة السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك من إجمالي أصوله، وكلما إرتفعت النسبة كانت قدرة البنك على تخطي أزمة السيولة أعلى وقل خطر السيولة.
- نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول (RL2) = الأصول السائلة وشبه السائلة / مجموع الأصول. هذا المؤشر يقيس نسبة السيولة النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها البنك من إجمالي أصوله، وكلما إرتفعت النسبة قل خطر السيولة.
- نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) (RL3) = الأصول السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل. تركز هذه النسبة على مدى حساسية البنك للأنواع المختارة من مصادر التمويل (كل الودائع بما ذلك ودائع المؤسسات المالية) حيث يمكن للبنك مواجهة التزاماته فيما يتعلق بأنواع مصادر التمويل (الودائع والتمويلات قصيرة الأجل)، فهذا المؤشر يقيس نسبة مواجهة سحب الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على السيولة النقدية الحالية، وكلما إرتفعت النسبة قل خطر السيولة.
- نسبة السيولة العامة (RL4) = الأصول السائلة وشبه السائلة / كل الودائع والتمويلات قصيرة الأجل. هذا المؤشر يقيس نسبة مواجهة سحب الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على السيولة النقدية وشبه النقدية، وكلما إرتفعت النسبة قل خطر السيولة.
- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (RL5) = القروض (مؤسسات مالية وزبائن) / إجمالي الأصول. تقيس هذه النسبة حصة القروض من إجمالي الأصول، حيث تبين نسبة أصول البنك الموظفة في أصول غير سائلة (أي سيولة مجمدة) على شكل قروض لأكثر من سنة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض سيولة البنك، وارتفاع خطر السيولة.

قبل حساب هذه المؤشرات قمنا باستخراج مجموعة من البيانات المالية من التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2020 من الموقع الإلكتروني للبنك.

سنستعين بمجموعة البيانات المالية التي قمنا باستخراجها من القوائم المالية التالية: الأصول السائلة (الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، الحساب الجاري البريدي)؛ الأصول شبه السائلة (أصول مالية مملوكة لغرض التعامل، أصول مالية جاهزة للبيع)؛ الأصول غير السائلة (قروض وحسابات على الهيئات المالية، قروض وحسابات على الزبائن، أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق)؛ إجمالي الأصول؛ تمويلات قصيرة الأجل (البنك المركزي)؛ اقتراضات وودائع المؤسسات المالية (ديون تجاه الهيئات المالية) والزبائن (ديون تجاه الزبائن)؛ ديون على شكل استثمارات (ديون ممثلة بورقة مالية).

سنقوم باستخراج البيانات المالية التي نحتاجها من أجل حساب المؤشرات الخاصة بقياس مخاطر السيولة البنكية في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020، ثما قمنا بترتيبها وتبويبها، باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013، حسب عناصر الميزانية (أصول التوظيف السائلة وشبه السائلة وغير السائلة وعلى شكل استثمارات، خصوم التوظيف السائلة وغير السائلة وعلى شكل ديون استثمارات استثمارات) المستعملة في حساب المؤشرات لقياس مخاطر السيولة كالتالي:

جدول رقم 33: تطور السيولة السائلة خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	49 345	29 545	61 446	33 235	38 804	34 905	41 213
	/	-40,13%	107,98%	-45,91%	16,75%	-10,05%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ تطور حجم السيولة النقدية خلال كل من سنتي 2015 و2017، بحيث بلغت السيولة السائلة أعلى مستوى لها سنة 2017 بمقدار 61446 مليون دج بزيادة قدرها 107,98% مقارنة بسنة 2016، تلا ذلك إنخفاض مستمر لحجم السيولة السائلة بالبنك خلال السنوات اللاحقة ليبلغ مقدار 34905 مليون دج سنة 2020، وهذا يدل على إتجاه البنك للسعي لتحقيق الربحية على حساب السيولة وهذا ما لمسناه في الجدول أدناه والخاص بتطور حجم السيولة غير السائلة (قروض للبنوك والمؤسسات المالية وقروض للزبائن)، بحيث لجأ البنك إلى إستغلال السيولة الموجودة لديه لمنحها على شكل قروض (لتحقيق الربحية) خاصة لفئة الزبائن.

جدول رقم 34: تطور السيولة شبه السائلة خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	0	0	0	0	0	0	0
	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ إنعدام وجود السيولة شبه السائلة خلال كل سنوات فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم اهتمام البنك بالاستثمار في الأصول المالية على المدى القصير، فإنعدام الاستثمارات قصيرة الأجل في جميع السنوات ممكن يرجع لإكتفاء البنك بتعاملاته فقط مع الزبائن والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى (عمليات منح القروض)، و/أو عدم مخاطرته في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل في شركات أخرى، و/أو نظرا لعدم فاعلية السوق المالية (البورصة) الجزائرية.

جدول رقم 35: تطور السيولة غير السائلة (قروض للبنوك) خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	9 142	18 352	14 721	32 470	27 912	26 322	21 487
	/	100,74%	-19,78%	120,57%	-14,04%	-5,70%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ تطور حجم السيولة غير السائلة على شكل قروض للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث بلغت وإرتفعت إلى مقدار 26322 مليون دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2015 أين كانت بمقدار 9142 مليون دج، وهذا يدل على سعي البنك لتحقيق الربحية من خلال تعاملاته مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (منحهم قروض أو وضع أموال تحت تصرفهم لفترة أكثر من سنة)، كما يرجع هذا كذلك إلى ضرورة التعامل في إطار الإقراض ما بين البنوك، وهذا كان على حساب الإحتفاظ بالسيولة النقدية لدى البنك وهذا ما لمسناه في الجدول السابق الخاص بتطور السيولة السائلة لدى البنك خلال نفس فترة الدراسة.

جدول رقم 36: تطور السيولة غير السائلة (قروض للزبائن) خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	104 883	117 871	153 825	169 328	153 665	169 135	144 784
	/	12,38%	30,50%	10,08%	-9,25%	10,07%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ تطور حجم السيولة غير السائلة على شكل قروض للزبائن، بحيث بلغت وإرتفعت إلى مقدار 169135 مليون دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2015 أين كانت بمقدار 104883 مليون دج، وهذا يدل على سعي البنك لتحقيق الربحية من خلال تعاملاته مع الزبائن (منحهم قروض)، وتنامي وتطور سياسة الإقراض للزبائن التي ينتهجها البنك، وهذا كان على حساب الإحتفاظ بالسيولة النقدية لدى البنك وهذا ما لمسناه في الجدول السابق الخاص بتطور السيولة السائلة لدى البنك خلال نفس فترة الدراسة.

جدول رقم 37: تطور الاستثمارات المالية خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	0	5 132	5 132	0	0	0	1 711
	/	#DIV/0!	0,00%	-100,00%	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ إنعدام وجود الاستثمارات المالية (متوسطة وطويلة الأجل) خلال أغلب سنوات الدراسة (2015، 2018، 2019 و2020) ما عدا سنتي 2016 و2017 أين بلغت قيمة الاستثمارات المالية المتوسطة وطويلة الأجل قيمة 5132 مليون دج، وهذا يدل على عدم اهتمام البنك بالاستثمار في الأصول المالية على المدى المتوسط والطويل، فإنعدام تلك الاستثمارات في أغلب سنوات الدراسة (خاصة السنوات الأخيرة) ممكن يرجع لإكتفاء البنك بتعاملاته فقط مع الزبائن والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى (عمليات منح القروض)، و/أو عدم مخاطرته في الاستثمارات المالية المتوسطة والطويلة الأجل في شركات أخرى، و/أو نظرا لعدم فاعلية السوق المالية (البورصة) الجزائرية.

جدول رقم 38: تطور مجموع الأصول خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	177 378	189 382	256 861	263 015	257 068	270 119	235 637
	/	6,77%	35,63%	2,40%	-2,26%	5,08%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ تطور حجم أصول البنك خلال تلك الفترة، بحيث بلغت وإرتفعت إلى مقدار 270119 مليون دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2015 أين كانت بمقدار 177378 مليون دج، وهذا راجع إلى زيادة أنشطة البنك من سنة لأخرى.

جدول رقم 39: تطور التمويلات قصيرة الأجل خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	0	0	0	0	0	0	0
	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ إنعدام وجود التمويلات قصيرة الأجل خلال كل سنوات فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم وجود أرصدة جارية مدينة (سلفات قصيرة الأجل) للبنك إتجاه البنك المركزي.

جدول رقم 40: تطور إقتراضات وودائع مؤسسات مالية خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	3,1210	1,6480	0,79483
	/	/	/	/	#DIV/0!	-47,20%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ إنعدام وجود إقتراضات وودائع مؤسسات مالية خلال السنوات 2015 حتى 2018، ماعدا سنة 2019 أين قدرت ب 3,1210 مليون دج لتنخفض بمقدار 47,20% سنة 2020 أين بلغت 1,6480 مليون دج، وهذا راجع إلى ضرورة التعامل في إطار الإقتراض ما بين البنوك، بحيث تعتبر الإقتراضات والودائع من المؤسسات المالية من بين مصادر تمويل البنك.

جدول رقم 41: تطور ودائع عملاء خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	125 339	136 256	199 946	197 488	184 556	203 476	174 510
	/	8,71%	46,74%	-1,23%	-6,55%	10,25%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ تطور حجم ودائع الزبائن خلال فترة الدراسة، بحيث بلغت وإرتفعت إلى مقدار 203476 مليون دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2015 أين كانت بمقدار 125339 مليون دج، وهذا راجع إلى سياسة إستقطاب ودائع الزبائن التي ينتهجها البنك، بحيث تعتبر ودائع الزبائن من بين مصادر تمويل البنك.

جدول رقم 42: تطور ديون على شكل استثمارات مالية خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
AGB	11 947	11 574	10 550	11 952	13 964	13 663	12 275
	/	-3,12%	-8,85%	13,29%	16,84%	-2,15%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020

من خلال ميزانيات البنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 نلاحظ وجود وتطور حجم ديون على شكل استثمارات مالية متوسطة وطويلة الأجل خلال فترة الدراسة، بحيث بلغت وإرتفعت إلى مقدار 13663 مليون دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2015 أين كانت بمقدار 11947 مليون دج، وهذا يدل على اهتمام البنك محل الدراسة باستقطاب أموال على شكل ديون استثمارات مالية (كمصدر تمويل) متوسطة وطويلة الأجل.

سنقوم فيما يلي بحساب وتحليل أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة للبنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020، ومن أجل تسهيل العملية سنقوم بتلخيص هاته المؤشرات، باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013، في الجدول الموالي لجميع سنوات الدراسة.

جدول رقم 43:أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة خلال الفترة 2015-2020 (مليون دج)

المؤشر		2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
RL1	النسبة	27,82%	15,60%	23,92%	12,64%	15,09%	12,92%	17,49%
	التطور	/	-43,92%	53,34%	-47,18%	19,45%	-14,39%	/
RL2	النسبة	27,82%	15,60%	23,92%	12,64%	15,09%	12,92%	17,49%
	التطور	/	-43,92%	53,34%	-47,18%	19,45%	-14,39%	/
RL3	النسبة	39,37%	21,68%	30,73%	16,83%	21,03%	17,15%	23,62%
	التطور	/	-44,92%	41,73%	-45,24%	24,93%	-18,41%	/
RL4	النسبة	39,37%	21,68%	30,73%	16,83%	21,03%	17,15%	23,62%
	التطور	/	-44,92%	41,73%	-45,24%	24,93%	-18,41%	/
RL5	النسبة	64,28%	71,93%	65,62%	76,72%	70,63%	72,36%	70,56%
	التطور	/	11,89%	-8,77%	16,93%	-7,94%	2,44%	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة للفترة 2015-2020، وباستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

بيان مؤشرات خطر السيولة:

- نسبة التغطية النقدية (RL1) = الأصول السائلة / إجمالي الأصول.
- نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول (RL2) = الأصول السائلة وشبه السائلة / مجموع الأصول.
- نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) (RL3) = الأصول السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة العامة (RL4) = الأصول السائلة وشبه السائلة / كل الودائع والتمويلات قصيرة الأجل.
- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (RL5) = القروض (مؤسسات مالية وزبائن) / إجمالي الأصول.

لمزيد من التوضيح بغية التعليق الدقيق للجدول السابق نستعين بالأشكال الموالية في التحليل.

شكل رقم 36: مؤشر نسبة التغطية النقدية لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020

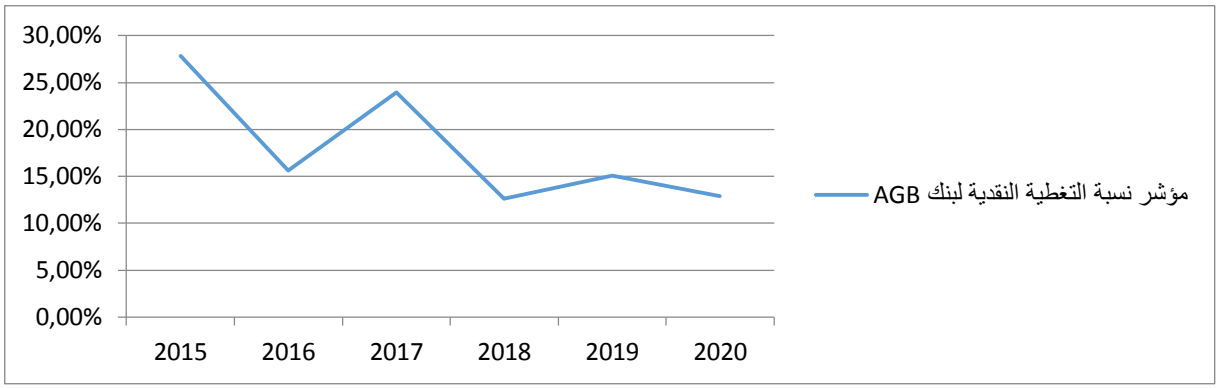

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة التغطية النقدية نتائج تحت الوسط خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 17,49% وهذا يعني أن البنك كان معرض لمخاطر السيولة خاصة السنة الأخيرة من الدراسة (سنة 2020) أين بلغ المؤشر 12,92% وسنة 2018 قدر المؤشر ب 12,64%، عكس سنتي 2015 و2017 أين بلغ المؤشر 27,82% و23,92% على التوالي أين كان البنك يحوز على سيولة مقبولة نوعا ما.

شكل رقم 37: مؤشر نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020

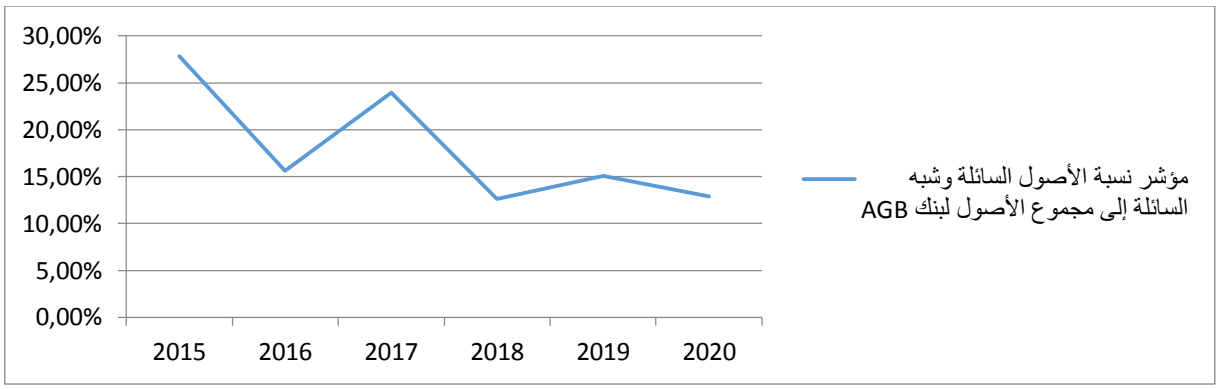

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول نفس نتائج مؤشر نسبة التغطية النقدية ، وذلك راجع كما لاحظنا سابقا إلى عدم حيازة البنك على سيولة شبه نقدية مهما كان نوعها أو مصدرها أو الهدف من وراء حيازتها (للمضاربة أم لتحقيق العوائد واستعمالها في الحالات الطارئة لمواجهة خطر نقص السيولة لديه).

شكل رقم 38: مؤشر نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020

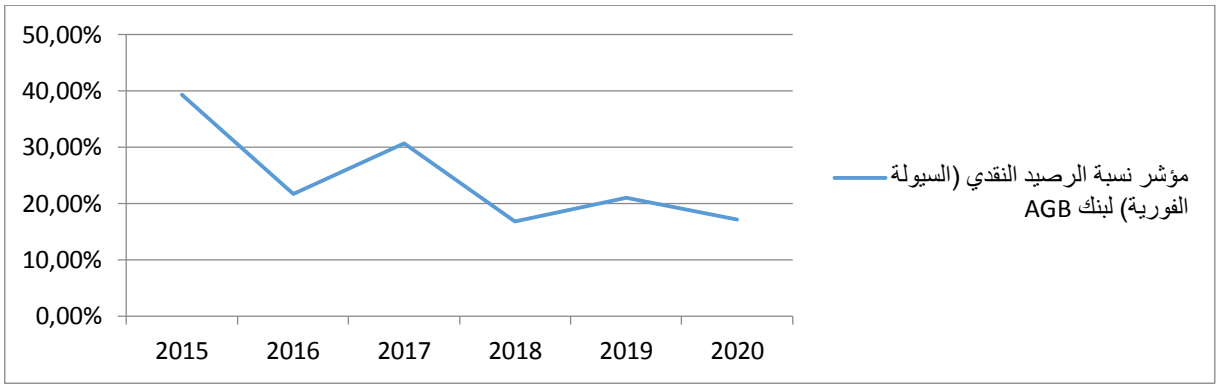

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة الرصيد النقدي نتائج تحت الوسط خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 23,62% وهذا يعني أن البنك كان معرض لمخاطر السيولة وإستطاع مواجهة فقط 23,62% من سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على سيولته النقدية خلال سنوات الدراسة (المتوسط الحسابي)، وقد كان البنك معرض فعلا لمخاطر السيولة (وبدرجة عالية) خاصة في السنة الأخيرة من الدراسة (سنة 2020) أين بلغ المؤشر 17,15% وفي سنة 2018 أين قدر المؤشر ب 16,83%، عكس سنتي 2015 و2017 أين بلغ المؤشر 39,37% و30,73% على التوالي أين كان البنك يحوز على سيولة نقدية مقبولة نوعا ما لمواجهة سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل.

شكل رقم 39: مؤشر نسبة السيولة العامة لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020

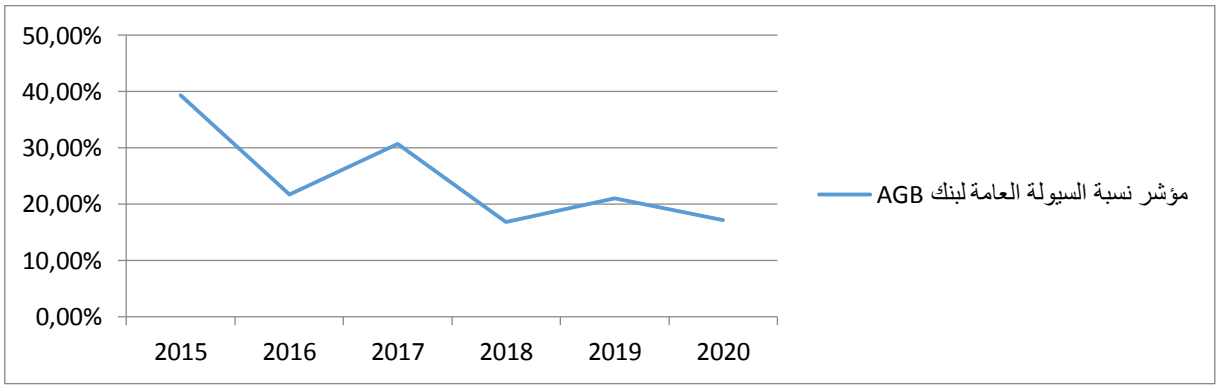

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة السيولة العامة نفس نتائج مؤشر نسبة الرصيد النقدي، وذلك راجع كما لاحظنا سابقا إلى عدم حيازة البنك على سيولة شبه نقدية مهما كان نوعها أو مصدرها أو الهدف

من وراء حيازتها (للمضاربة أم لتحقيق العوائد واستعمالها في الحالات الطارئة لمواجهة خطر نقص السيولة لديه)، فالسيولة شبه النقدية لها دور هام في مواجهة سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل.

شكل رقم 40: مؤشر نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك AGB خلال الفترة 2015-2020

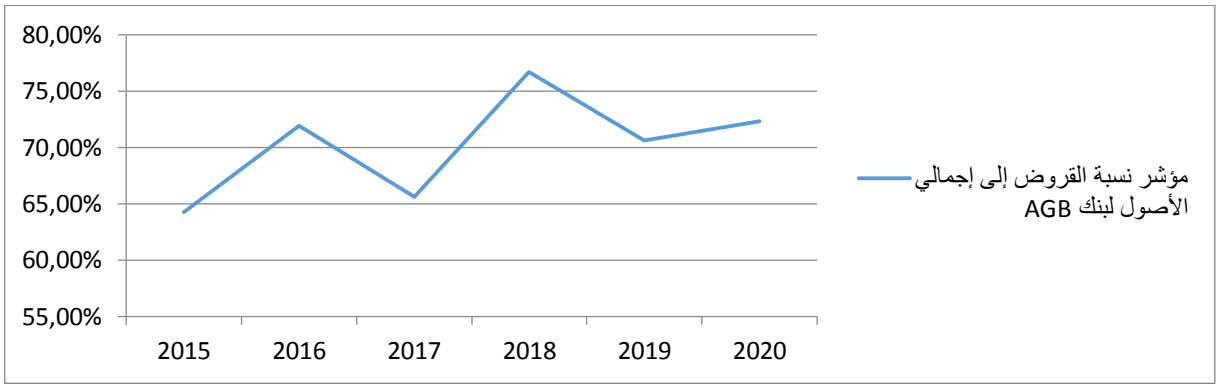

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة القروض إلى إجمالي الأصول أن ما يعادل 70,56% (متوسط حسابي) من أصول البنك مجمدة على شكل قروض لمدة تفوق السنة (راجع لسعي البنك لتحقيق الربحية)، وهذا يوحي إمكانية تعرض البنك لمخاطر السيولة خلال فترة الدراسة، خاصة السنة الأخيرة من الدراسة (سنة 2020) أين بلغ المؤشر 72,36% وسنة 2018 قدر المؤشر ب 76,72% بحيث أن هاتين النسبتين تمثلان أصول البنك المجمدة على شكل قروض لمدة تفوق السنة، عكس سنتي 2015 و2017 أين بلغ المؤشر 64,28% و65,62% على التوالي أين كانت النسبتين منخفضتين نوعا ما وهذا يدل على أن البنك كان يحوز على سيولة مقبولة نوعا ما.

بعد قيامنا (بإعتبارنا كمدقق من خلال عملية المحاكاة) بقياس وتقييم مؤشرات مخاطر السيولة عن طريق الإستعانة ببعض البيانات المالية المأخوذة من التقارير المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2020 والمنشورة في الموقع الإلكتروني للبنك، لاحظنا تطور حجم أصول البنك خلال فترة الدراسة وهذا يدل على تطور نشاطه البنكي، إلا أنه كان يعاني من نقص في السيولة النقدية لديه مع إنعدام تام للسيولة شبه النقدية، وهذا ما جعله عرضة لمخاطر السيولة.

هناك مجموعة من العمليات البنكية التي يقوم بها البنك والتي تتأثر بنقص السيولة النقدية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: عمليات الإئتمان، عمليات الصندوق، عمليات الودائع، عمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع، عمليات الأوراق المالية، عمليات التجارة الخارجية.

هناك عدة أسباب يمكن أن تؤدي إلى وقوع البنك في أزمة سيولة نذكر منها:

- تخلف الزبون وعدم إسترداد البنك للقروض البنكية بفوائدها في الأجل المحدد؛
- عدم حيازة البنك على سيولة شبه نقدية يمكن الإستعانة بها في حالة الحاجة للسيولة؛
- الإفراط في منح القروض البنكية دون الأخذ بعين الإعتبار حجم الموارد المالية المتوفرة؛
- عدم التناسب في الآجال بين إسترداد القروض ومواجهة سحوبات المودعين؛
- قلة تنويع الموارد المالية للبنك لا سيما المتوسطة وطويلة الأجل.

ولنقص السيولة في البنك عدة آثار يمكن أن تعود بالسلب على نشاط وسمعة البنك، نذكر منها:

- عدم القدرة على إتمام عمليات منح القروض البنكية وبالتالي تضييع الفرص الاستثمارية المستقبلية للبنك؛
- عدم القدرة على تلبية طلبات المودعين بسحب أموالهم وبالتالي فقدانهم للثقة في البنك؛
- عدم توفر الأموال لمجابهة مختلف الساحبين الحاملين لوسائل الدفع وبالتالي فقدانهم للثقة في البنك؛
- عدم توفر الأموال لمجابهة مختلف عمليات شراء الأوراق المالية للبنك وبالتالي تضييع الفرص الاستثمارية المستقبلية للبنك؛
- عدم توفر الأموال لمجابهة مختلف عمليات شراء الأوراق المالية لصالح الزبائن وبالتالي تضييع فرص إستثمارية لهم وفقدانهم للثقة في البنك.

وعليه، بإعتبارنا كمدقق نوصي بما يلي من أجل حفاظ البنك على سيولة معتبرة بما يتناسب مع سعي البنك لتحقيق الربحية وتفاديا للوقوع في أزمة سيولة في المستقبل:

- الحرص الشديد على تحصيل وإسترجاع القروض البنكية بفوائدها من عند الزبائن في آجالها المحددة؛
- تنويع محفظة الأوراق التجارية والأوراق المالية كسيولة شبه سائلة للإستعانة بها في حالة الوقوع في أزمة سيولة؛
- تنويع الموارد المالية للبنك لا سيما المتوسطة وطويلة الأجل؛
- التخطيط الدقيق في عمليات منح القروض البنكية مع الأخذ بعين الإعتبار حجم الموارد المالية المتوفرة؛
- التخطيط والتوافق في الآجال بين إسترداد القروض البنكية ومواجهة سحوبات المودعين المحتملة؛
- إتباع خطة السيولة فعالة، لتفادي الوقوع في المخاطر المحيطة بها؛
- إدارة السيولة ومخاطر السيولة بكل الإجراءات الضرورية واللازمة وفي الوقت المناسب؛
- قياس مخاطر السيولة بكل دقة ووضوح للتمكن من إدارتها ومراقبتها بإستعمال أحدث الأدوات مثل طريقة المؤشرات المالية.

قام مدقق مستقل سابق خلال سنوات سابقة (آخر عشرة (10) سنوات) بالتدقيق في السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الجزائر، وقد خلص بتقارير سنوية شاملة عن عمليات التدقيق تلك والتي شملت أيضا العمليات البنكية التي يقوم بها البنك وإدارة المخاطر البنكية على مستوى البنك، سنوجز فيما يلي (في جداول منفصلة) ملخص عن بعض عمليات التدقيق تلك والتي أجريت على بعض

العمليات البنكية وبعض عمليات إدارة المخاطر البنكية، بحيث يتضمن كل جدول موضوع التدقيق (إسم الجدول هو موضوع التدقيق) والوحدة المدقق فيها وتصنيف المخاطر المحتملة وملاحظات المدقق حول المخالفات المكتشفة والتأثير السلبي الناجم عن تلك المخالفة المكتشفة وتوصيات المدقق ورد الإدارة إن وجد.

فيما يلي تدقيق القائمة السوداء لمكافحة غسيل الأموال:

جدول رقم 44: تدقيق القائمة السوداء لمكافحة غسيل الأموال

الوحدة المدقق فيها	مكافحة غسيل الأموال	**تصنيف المخاطر**	مرتفعة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا لعملية مراجعة القائمة السوداء لمكافحة غسيل الأموال بالنسبة للعملاء الأفراد الذين يمتلكون شركات (مثل: الملكيات الفردية)، لاحظنا أن مراجعة القائمة السوداء يتم إجراؤها فقط على أسماء الشركات دون أن يتم إجراؤها على الأفراد الذين يمتلكون تلك الشركات وأي ممثلين قانونيين للشركات.		إن عدم إجراء مراجعة القائمة السوداء لمكافحة غسيل الأموال على أصحاب الشركات والممثلين القانونين لهذه الشركات قد يؤدي إلى عدم تحديدهم ضمن القائمة السوداء، الأمر الذي يسفر عنه احتمال تعرض البنك لمخاطر مكافحة غسيل الأموال.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على إدارة البنك إجراء مراجعة القائمة السوداء لمكافحة غسيل الأموال على الأفراد الذين يمتلكون الشركات وأي ممثلين قانونين لهذه الشركات.		يقوم البنك بتنفيذ نظام للتحقق من جميع العملاء بما في ذلك أي ممثلين قانونيين.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق تسوية ومطابقة حسابات Nostro:

جدول رقم 45: تدقيق تسوية ومطابقة حسابات Nostro

الوحدة المدقق فيها	وحدة مراقبة المحاسبة	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
عند مراجعتنا لعملية تسوية ومطابقة حسابات Nostro، لاحظنا أن عملية تسوية حسابات Nostro تقوم بها وحدة المحاسبة باستخدام نظام 'Stay Match'، وفي حالة وجود أي بنود لم تتم تسويتها ومطابقتها، يتم نقلها إلى إدارة العمليات عبر النظام. وتتولى إدارة العمليات مراجعة البنود التي لم تتم		إن عدم وجود عمليتي مراجعة وتأكيد كافيتين لمطابقة البنود التي لم تتم تسويتها ومطابقتها يمكن أن يؤدي إلى وجود أخطاء وانعدام الدقة في مطابقة / تسوية البنود.	

تسويتها ومطابقتها، وتحدد البنود لأغراض المطابقة / التسوية، كما تقدم تأكيد في النظام إلى وحدة المحاسبة لمطابقة أي البنود. ومع ذلك، لاحظنا أن وحدة المحاسبة يمكنها فرض مطابقة البنود التي لم تتم تسويتها ومطابقتها دون الحصول على تأكيد من إدارة العمليات.	
التوصية	**رد الإدارة**
يتعين على البنك إعتبار تطبيق ضوابط رقابية لضمان عدم إجراء فرض مطابقة البنود التي لم تتم تسويتها ومطابقتها قبل المراجعة والتأكيد من جانب إدارة العمليات.	سيتم سؤال مورد برنامج STEMATCH عن مدى إمكانية تنفيذ تحقق من الشخص الثاني في النظام.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق تقييم مخاطر الغش والإحتيال:

جدول رقم 46: تدقيق تقييم مخاطر الغش والإحتيال

الوحدة المدقق فيها	التدقيق الداخلي	**تصنيف المخاطر**	منخفضة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا لعملية تخطيط التدقيق الداخلي، لاحظنا أن الإدارة لا تُجرى تقييمًا لمخاطر الغش والإحتيال على الكيانات الخاضعة للتدقيق في البنك، قبل الانتهاء من خطة التدقيق الداخلي.		قد يؤدي عدم إجراء تقييم مخاطر الغش والإحتيال إلى عدم تحديد مخاطر الغش والإحتيال، ومؤشرات الغش والإحتيال، والضوابط الرقابية اللازمة للتخفيف من المخاطر داخل البنك كما قد يؤثر ذلك على خطة التدقيق الداخلي المرتكزة على المخاطر ونطاق تركيز أنشطة التدقيق الداخلي نحو الجوانب المعرضة لخطورة أكبر بالنظر إلى مخاطر الغش والإحتيال.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على إدارة البنك إعتبار إجراء تقييم مخاطر الغش والإحتيال وإدخال نتائجه في خطة التدقيق الداخلي، وذلك قبل الانتهاء من الخطة.		لا يوجد	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق المعاملات الخاصة بخطابات الإعتماد:

جدول رقم 47: تدقيق المعاملات الخاصة بخطابات الإعتماد

الوحدة المدقق فيها	وحدة الاعتمادات المستندية	**تصنيف المخاطر**	مرتفعة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا، لاحظنا أن المعاملات الخاصة بخطابات الإعتمادات يتم إجراؤها وتسجيلها في وحدة SGB-OPIX بواسطة وحدة خطابات الاعتماد والاعتمادات المستندية بعد ذلك، يتم نقلها إلى نظام SWIFT غير أننا لاحظنا أن مبالغ خطابات الاعتماد يمكن تعديلها في نظام SWIFT.		في حالة إمكانية تعديل مبالغ خطابات الاعتماد في نظام SWIFT، يمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث معاملات غير دقيقة أو احتيالية في نظام SWIFT، وهو ما قد يعرّض البنك إلى مخاطر مالية ومخاطر على السمعة. علاوة على ذلك، قد تكون هناك اختلافات بين نظام SGB ورسالةSWIFT التي يتم إرسالها إلى الأطراف المقابلة.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على إدارة البنك إعتبار أنه ينبغي ألا يُسمح بإجراء تعديلات على مبالغ خطابات الاعتماد بعد نقل معلومات خطابات الاعتماد من وحدة OPIX.		سنقوم بإلغاء تفعيل خيار التعديل على نظام سويفت.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق رسائل SWIFT الخاصة بخطابات الإعتماد:

جدول رقم 48: تدقيق رسائل SWIFT الخاصة بخطابات الإعتماد

الوحدة المدقق فيها	وحدة الاعتمادات المستندية	**تصنيف المخاطر**	مرتفعة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا، لاحظنا أن هناك بعض الموظفين الذي يمكنهم مراجعة رسالة SWIFT (حيث يتصرف كل منهم باعتباره منشئ رسالة SWIFT) غير أن نفس الموظفين يمكنهم أيضًا التصريح برسالة SWIFT في نظام SWIFT.		في حالة قدرة مراجع / منشئ الرسالة على التصريح بالمعاملة في نظام SWIFT، قد يسفر ذلك عن حدوث أخطاء أو إجراء معاملات احتيالية.	

التوصية	رد الإدارة
يتعين على إدارة البنك ضمان عدم تمتع مراجعي رسائل SWIFT بالقدرة على التصريح برسائل SWIFT في النظام.	هذه الإمكانية متاحة فقط للرسائل العاجلة. ومع ذلك، سنقوم بكل ما يلزم لفصل حقوق السماح بدخول المستخدمين.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق طلبات خطابات الضمان:

جدول رقم 49: تدقيق طلبات خطابات الضمان

الوحدة المدقق فيها	وحدة العلاقات الدولية	**تصنيف المخاطر**	منخفضة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
يتم معالجة طلبات خطابات الضمان وتوفيرها من قِبل إدارة خطابات الضمان والعلاقات الدولية إلى إدارة الإئتمان من أجل مراجعتها واعتمادها. مع ذلك، لاحظنا عدم وجود إجراء آلي للقيام بذلك. ففي الوقت الحاضر، يتم نقل هذه الطلبات متضمنة التفاصيل (مثل كود البنك المراسل، والمبلغ، وخط المنتجات) عبر البريد الإلكتروني، ويتم الحصول على الموافقة لإجراء المزيد من المعالجة في نظام SGB عبر البريد الإلكتروني أيضًا.		قد يؤدي عدم وجود أنظمة آلية كافية إلى مخاطر وجود أخطاء وانعدام الدقة نتيجة المعالجة اليدوية.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على البنك التفكير في وضع نظام آلي لمعالجة طلبات خطابات الضمان والموافقة عليها.		لا يوجد	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق صرف الأموال:

جدول رقم 50: تدقيق صرف الأموال

الوحدة المدقق فيها	وحدة الصرف	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا لعملية صرف الأموال إلى حسابات العملاء، لاحظنا عدم وجود مصفوفة صلاحيات رسمية		إن عدم وجود مصفوفة صلاحيات معتمدة رسميًا قد يؤدي إلى وجود اختلافات، وانعدام الشفافية	

معتمدة تحدد حدود التوزيع، مثل حد المعاملة الفردية، وما إلى ذلك، بالنسبة للموظفين داخل الإدارة. ففي الوقت الحالي، يحدد رئيس الوحدة هذه الحدود.	والوضوح، وإجراء معاملات غير مصرح بها.
التوصية	**رد الإدارة**
يتعين على إدارة البنك التفكير في وضع مصفوفة صلاحيات رسمية، يتم اعتمادها من جانب الإدارة العليا.	تم أخذ ملاحظة جيدة. سنقوم بإعداد مصفوفة صلاحيات يكون من الواجب اعتماد كافة التغيرات عليها من قبل الإدارة.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق عملية تسوية معاملات البطاقات الإئتمانية:

جدول رقم 51: تدقيق عملية تسوية معاملات البطاقات الإئتمانية

الوحدة المدقق فيها	وحدة تكنولوجيا الأموال	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
لقد عَهِد البنك بمهمة إدارة معاملات البطاقات الإئتمانية للبنك لمقدم خدمة خارجي، هي شركة "EMP"، تقوم شركة EMP بإرسال معاملات البطاقات الإئتمانية يوميًا، والتي يتم تحميلها بعد ذلك بواسطة وحدة تكنولوجيا الأموال على النظام المصرفي الأساسي SGB، وأثناء مراجعتنا لعملية التسوية والمطابقة، لاحظنا ما يلي: - بيانات VSS التي يتم إعدادها بواسطة شركة VISA و MasterCard يستلمها البنك من خلال شركة EMP وليس من شركة Visa/MasterCard مباشرة. - معاملات أو ملفات البطاقات الائتمانية التي يتم استلامها من شركة) EMP من أجل تحميلها على النظام المصرفي الأساسي (SGB تكون في شكل "ملف نصي "TXT غير مشفر ويمكن تعديله.		- في حالة استلام البائع لبياناتVSS ، فهناك خطر يتمثل في إمكانية تعديل المعاملات لجعلها تتوافق مع بيانات VSS قبل إرسالها إلى البنك. - وفي حالة عدم تشفير الملفات، يمكن إجراء تغييرات خاطئة أو احتيالية على الملفات قبل تحميلها على النظام. - وفي حالة قيام نفس الموظفون /الوحدة بالتعامل مع عملية التحميل والتسوية والمطابقة، هناك خطر متمثل في إجراء تغييرات احتيالية، قد لا يتم اكتشافها أو الإبلاغ عنها.	

– نفس الموظفون المسؤولون/ الوحدة المسؤولة، عن تحميل الملف على النظام هم المسؤولون أيضًا عن إجراء عملية التسوية والمطابقة بين بيانات VSS ومعاملات البطاقات الائتمانية المستلمة.	
التوصية	**رد الإدارة**
يتعين على البنك التفكير فيما يلي بهدف تحسين الضوابط الرقابية على عملية التسوية والمطابقة من أجل ضمان فاعلية العملية: – استلام البنك لبيانات VSS مباشرة بدلاً من استلامها عبر البائع. – تشفير الملف الذي يستلمه البائع. – فصل مهام الموظفون المسؤولون عن تحميل المعاملات في النظام وإجراء عمليات التسوية.	– يتم التحقق من VSS المستلمة عبر شركة EMP مع رسائل سويفت المستلمة، وفي حالة وجود فروق، فإنه يتم إجراء تحقق بشكل منتظم . – يتم استلام ملفات المعاملة ببرنامج آمن. سنقوم بالتحقق من شركة EMP حول إمكانية إرسال ملفات مشفرة . – يتم إرسال بيان تحقق يتم تعديله آليا من النظام إلى إدارة رقابة الحسابات لإجراء الضوابط الرقابية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق تركيز الضمانات:

جدول رقم 52: تدقيق تركيز الضمانات

الوحدة المدقق فيها	مخاطر الائتمان	**تصنيف المخاطر**	منخفضة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا، لاحظنا أن حدود تركيز الضمانات لا يتم تحديدها، وأنه لا توجد عملية مطابقة لمراقبة مخاطر تركيز الضمانات.		قد يؤدي عدم تحديد حدود الضمانات وعدم وجود عملية لمراقبتها إلى تركيز مفرط في نوع ضمانات بعينها، الأمر الذي قد يعرّض البنك لمخاطر التركيز ومخاطر الخسائر المالية نتيجة لتأثر القيمة السوقية لذلك الضمان المحدد.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على البنك التفكير في تحديد حدود تركيز الضمانات، ووضع عملية لمراقبة هذه الحدود.		قام البنك بالفعل بتحديد حدود التركيز من خلال مؤشرات. وهي تمثل جزء من إطار عمل قبول المخاطر، أي أداة تقييم سلامة المخاطر.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق طلبات الإئتمان المرفوضة:

جدول رقم 53: تدقيق طلبات الإئتمان المرفوضة

الوحدة المدقق فيها	مخاطر الائتمان	**تصنيف المخاطر**	منخفضة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا لإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة الخاصة بالوحدة، لاحظنا أن التقارير لا تحتوي على تفاصيل وتحليلات لطلبات الإئتمان المرفوضة. وأثناء المناقشة التي أجريناها مع الإدارة، تم إعلامنا بأنه عند أتمتة وحدة رفض طلبات الإئتمان، سوف يحتفظ البنك بإحصاءات وتحليلات طلبات الائتمان المرفوضة ويقوم بإعداد تقارير عنها.		قد يؤدي عدم إعداد تقارير عن طلبات الائتمان المرفوضة إلى عدم تحديد أسباب الرفض وأي إجراءات ذات صلة يجب اتخاذها.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على إدارة البنك إعتبار تضمين تقارير الطلبات المرفوضة كجزء من عملية إعداد تقارير نظم معلومات الإدارة الدورية لديها.		لا يوجد	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق معلومات العملاء:

جدول رقم 54: تدقيق معلومات العملاء

الوحدة المدقق فيها	الإدارة القانونية	**تصنيف المخاطر**	مرتفعة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
تتولى الإدارة القانونية مسؤولية توفير معلومات العملاء إلى المستفيدين من حسابات الأفراد (التي يمكن أن تتضمن بيان حساب العميل، مثلاً) أو ممثلي المستفيدين الذين يقدمون طلبات الإفصاح عن المعلومات في الحالات التي قام فيها عملاء البنك بإصدار شيكات بأرصدة غير كافية، أي الشيكات التي يتم ردها. أثناء مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود عملية لتحديد هوية العملاء لضمان أن الفرد الذي		قد يؤدي عدم وجود عملية كافية لتحديد هوية العملاء إلى عملية إفصاح غير دقيقة عن معلومات العملاء للأطراف غير ذات الصلة، وهو الأمر الذي قد يوجِد مخاطر على السمعة.	

يطلب المعلومات هو الشخص المستفيد من الحساب، أو أن الممثلين هم الممثلون القانونيون للمستفيد.	
التوصية	**رد الإدارة**
يتعين على إدارة البنك ضمان وضع عملية لتحديد هوية العملاء لضمان أن الفرد الذي يطلب المعلومات هو الشخص المستفيد من الحساب أو أن الممثلين هم الممثلون القانونيون للمستفيد.	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق معالجة المعاملات الإئتمانية:

جدول رقم 55: تدقيق معالجة المعاملات الإئتمانية

الوحدة المدقق فيها	وحدة إدارة الإئتمان	**تصنيف المخاطر**	مرتفعة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود ضوابط رقابية للمُعدّ / المراجع على النظام الخاص بإدخال المعلومات الائتمانية والتحقق من صحتها واعتمادها، والتي تشمل وضع الحدود، وتعديلها، والاستخدامات، والتصريح بالبطاقات. وهناك تدفق للعمل على النظام حيث تنتقل المعاملة على مراحل من مرحلة الإدخال إلى مرحلة التصريح بالبطاقة، غير أننا لاحظنا أن كل هذه المراحل يمكن إجراؤها بواسطة الموظفين، ولا يتم نقلها إلى موظفين مختلفين عبر النظام. ومع ذلك، تم إعلامنا بأن هناك عملية توزيع يدوية مطبقة للتعامل مع مراحل تقديم الطلبات.		في ظل عدم وجود ضوابط رقابية كافية للمُعدّ / المراجع وعدم فصل المهام والواجبات، هناك خطر وقوع أخطاء أو إجراء معاملات احتيالية.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على إدارة البنك إعتبار إجراء فصل كافٍ للمهام والواجبات ووضع ضوابط رقابية كافية للمُعدّ / المراجع على النظام من خلال مراحل تقديم الطلبات العديدة في SGB.		يتم التوزيع بشكل آلي من خلال النظام فيما يتعلق بعدد الملفات وحدود التصريح، ومع ذلك، فإنه يمكن لمدير الإدارة تغيير التوزيع إذا لزم الأمر.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق إتفاقيات القروض:

جدول رقم 56: تدقيق إتفاقيات القروض

الوحدة المدقق فيها	إدارة الإئتمان	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا، لاحظنا أن اتفاقيات القروض القياسية الناشئة من نظام SGB تكون بتنسيق مستند Microsoft word، ويمكن للإدارة تحرير الاتفاقيات أو تعديلها.		هناك خطر يتمثل في إمكانية تعديل اتفاقيات القروض القياسية بشكل خاطئ أو احتيالي، الأمر الذي قد يعرّض البنك إلى مخاطر قانونية.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يتعين على البنك إعتبار إنشاء اتفاقيات القروض من النظام بتنسيق لا يمكن تحريره أو تعديله، وفي حالة ضرورة إجراء تعديلات عليها، ينبغي مراجعتها واعتمادها من إحدى الصلاحيات المحددة. ويتعين أيضًا أن يتم اعتماد أي تعديلات تُجرى على الشروط والبنود القياسية من جانب الإدارة القانونية.		تم أخذ ملاحظة جيدة . سوف يتم إجراء التعديل على النحو الموصى به.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق وظيفة التحصيل:

جدول رقم 57: تدقيق وظيفة التحصيل

الوحدة المدقق فيها	الخدمات المصرفية للأفراد– التحصيل والمتابعة– الاستغلال	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
أثناء مراجعتنا لوظيفة التحصيل، لاحظنا عدم إنشاء أي نظام تنبيهات فيما يتعلق بتواريخ استحقاق المدفوعات من العملاء وتحويلها إلى الإدارة القانونية. وتعتمد الإدارة في الوقت الحالي على الضوابط اليدوية عن طريق استخراج تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء من النظام.		إن عدم وجود ضوابط كافية على وحدة التحصيل لتنبيه المستخدمين بتواريخ استحقاق المدفوعات قد يؤدي إلى تأخر أو عدم تحصيل المدفوعات، ومن ثم عدم كفاءة وفاعلية عملية التحصيل.	

التوصية	رد الإدارة
يتعين على الإدارة الاخذ في الاعتبار تحديث النظام لإضافة وظائف إنشاء التنبيهات فيما يتعلق بتواريخ استحقاق المدفوعات وتحويلها إلى الإدارة القانونية.	يقوم النظام بتزويد المعلومات بصورة آلية فيما يتعلق بالمتأخرات عن طريق SMS بما في ذلك رسائل تحذيرية للمدراء. نحن في عملية بحث عن نظام للتأقلم مع سير الأعمال الحالي.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق تراخيص الإئتمان المؤقتة:

جدول رقم 58: تدقيق تراخيص الإئتمان المؤقتة

الوحدة المدقق فيها	قسم الإئتمان	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
فيما يخص الإجراءات الخاصة بطلب الحصول على تراخيص الإئتمان المؤقتة (لمرة واحدة) وذلك من أجل تأدية عملية محددة. تم ملاحظة ما يلي: - غياب المراقبة المستمرة لطلب الحصول على التراخيص المؤقتة (لمرة واحدة) من قبل العملاء، حسب نوع الائتمان والفرع؛ - تتم مراقبة وإدارة جميع طلبات الحصول على التراخيص المؤقتة (لمرة واحدة) عبر برمجيةMicrosoft Outlook، ما يجعل المهمة صعبة لاسيما عند أخذ تزايد عدد الفروع بعين الاعتبار.		عدم الامتثال لسياسة الائتمان حيث أنه يمكن أن يتزايد استخدام طلب الحصول على التراخيص المؤقتة (لمرة واحدة). قد يخفي الحصول على التراخيص المؤقتة (لمرة واحدة) عملية تمويل غير صحيحة أو مزدوجة للنشاط خصوصاً عندما يكون لدى العميل تسهيلات ائتمانية في بنك آخر.	
التوصية		**رد الإدارة**	
وضع إجراءات أوتوماتيكية ودائمة لمراقبة طلب الحصول على التراخيص المؤقتة (لمرة واحدة) والتحكم فيها. يجب على البنك ضمان الامتثال لسياسة الائتمان.		تتطلب إستراتيجية المخاطر والإستراتيجية التجارية للبنك استخدام طلب الحصول على التراخيص المؤقتة (لمرة واحدة). ومع ذلك فإن البنك يعمل على طرح نظام سير عمل لتحسين إدارة هذه العملية. سوف يتم تحديث سياسة البنك الائتمانية قريباً.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق لجنة الأصول والخصومات:

جدول رقم 59: تدقيق لجنة الأصول والخصومات

الوحدة المدقق فيها	إدارة المخاطر	**تصنيف المخاطر**	مرتفع
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
– عقدت لجنة إدارة الأصول والخصوم منذ إنشائها اجتماعاً واحداً في شهر ماي xxxx. في الواقع، لم يقم البنك بوضع حدود لفجوة السيولة لضمان المحافظة على السيولة النقدية للبنك عند مستوى مناسب. – لم يقم البنك بوضع حدود وفقاً للقطاع أو للانتشار الجغرافي من أجل إدارة مخاطر التركيز.		البنك غير قادر على السيطرة على مخاطر التركيز والسيولة.	
التوصية		**رد الإدارة**	
– يجب وضع حدود من حيث الانتشار الجغرافي والقطاعات والقروض التي يقدمها البنك. – على قسم إدارة المخاطر إعادة النظر بشكل دوري في حدود القطاعات الاقتصادية واضعاً في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والسوقية المختلفة. – يجب إدخال الطرف الموافَق عليه في النظام من أجل تجنب الاعتماد المفرط على حريف، صناعة أو منطقة جغرافية معينة.		لا يوجد	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق أدوات قياس الكفاءة الائتمانية:

جدول رقم 60: تدقيق أدوات قياس الكفاءة الائتمانية

الوحدة المدقق فيها	الإدارة المالية	**تصنيف المخاطر**	منخفضة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
لا يقوم البنك بإستخدام "أدوات قياس الكفاءة الإئتمانية" للخدمات المصرفية للأفراد.		قد يؤدي غياب أدوات قياس الجدارة الإئتمانية إلى زيادة مخاطر الإئتمان التي يتكبدها البنك.	

التوصية	رد الإدارة
يجب أن يتم تطبيق أدوات قياس الجدارة الإئتمانية للخدمات المصرفية للأفراد.	لا تزال قروض التجزئة في الجزائر مقتصرة على قروض الإسكان. كما قررت الحكومة إعادة إطلاق القروض الإستهلاكية في نهاية عام XXXX، سيقوم بنك الخليج الجزائري بتطبيق أدوات قياس الجدارة الإئتمانية لعملاء التجزئة بناءا على استراتيجية البنك للخدمات للأفراد.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق إدارة مخاطر السيولة:

جدول رقم 61: تدقيق إدارة مخاطر السيولة

الوحدة المدقق فيها	إدارة المخاطر/ إدارة مخاطر السيولة	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
تتم مراقبة متطلبات السيولة قصيرة الأجل عن طريق إدارة الخزينة يومياً. تستخدم إدارة الخزينة حالياً أدوات تقليدية مثل برنامج (الإكسال). لم تُمكن هذه الأداة الشركة من إنشاء فجوة سيولة دقيقة تغطي فترة زمنية واضحة لإنتاج ميزانية عمومية حسب الإستحقاق بشكل زمني أو يومي لتحديد و تحليل إحتياجاتها المالية كما هي في تاريخ معين (سواء في الماضي أو الحاضر).		الخطر الناشئ من عدم قدرة البنك على تحقيق جميع الإلتزامات المالية في جميع الاوقات.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يجب النظر فيما يلي كجزء من إدارة النقود الكافية: - يجب تطبيق سياسات و إجراءات كافية لتقديم التوجيهات لتقييم سياسات إدارة المخاطر و السيولة التي سيتم تطبيقها في المؤسسة. - يجب أن تمتلك المؤسسة سياسات و حدود خاصة بالسيولة للحد من تعرضات السيولة قصيرة الأجل بشكل يومي. سيكون هذا كافياً لتحديد المستوى الأقصى لعدم تطابق التدفقات النقدية.		تم إعداد الإجراء المتعلق بالخزينة وهو قيد المراجعة حالياً. تعتمد المراجعة النهائية للإجراء على وضع حدود فجوات السيولة المذكورة أعلاه و بعد إجراء التبديل على البرنامج.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق خطة طوارئ السيولة:

جدول رقم 62: تدقيق خطة طوارئ السيولة

الوحدة المدققة فيها	إدارة المخاطر/ إدارة مخاطر السيولة	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
لقد لاحظنا أن البنك قام بإعداد خطة طوارئ السيولة و لكنها ليست شاملة.		الخطر الناشئ من عدم قدرة البنك على تحقيق جميع الإلتزامات المالية في جميع الأوقات.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يجب أن يتم تحديد مصادر بديلة للأصول السائلة من قبل اللجنة التنفيذية ضمن خطة رسمية لضمان تحقيق متطلبات السيولة في جميع الأوقات (بالدينار و العملات الأجنبية). و يجب شمل هذا كجزء من عملية إدارة سيولة المؤسسة. يجب أن تقوم هذه الخطة بتفصيل المصادر البديلة، مثل إعادة التمويل أو الأسواق النقدية. وقد تشير أيضاَ إلى إستخدام الضمانات أو أي تقنيات أخرى لتعزيز الإئتمان لمواصلة التداول تحت نطاق واسع من الإحتمالات.		تم إعداد خطة الطوارئ وعرض جزء منها على لجنة الأصول و المطلوبات. و يبقى فقط أن يتم إنهائها وعرض الوثيقة الكاملة لها.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق إجراءات نظام SWIFT:

جدول رقم 63: تدقيق إجراءات نظام SWIFT

الوحدة المدققة فيها	العمليات و إدارة الخزينة	**تصنيف المخاطر**	متوسطة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
لاحظنا خلال مراجعتنا ،لا يوجد سياسات و إجراءات رسمية متعلقة بأنظمة النقل SWIFT، المحطات المرتبطة بها، و مستويات الصلاحيات اللازمة قبل أن يتم نقل الرسائل.		قد يؤدي غياب السياسات و الإجراءات إلى عدم وضوح العمليات و عدم وجود كفاءة تشغيلية، وقد تكون ممارسات القسم ليست على توافق مع نية الإدارة و المتطلبات التنظيمية.	
التوصية		**رد الإدارة**	
لابد من إعداد سياسات واجراءات رسمية لنظام SWIFT و إبلاغ جميع الأطراف المعنية.		إعداد الإجراءات، التحقق من صحتها، و إعتمادها ما زال مستمرا .	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

فيما يلي تدقيق تحديد هوية العميل:

جدول رقم 64: تدقيق تحديد هوية العميل

الوحدة المدقق فيها	إدارة الإلتزام	**تصنيف المخاطر**	مرتفعة
ملاحظات المدقق		**التأثير**	
تعليمات بنك الجزائر تنص على عدد من التدابير التي يجب علي البنك التأكد منها فيما يتعلق بتحديد هوية العملاء. ومع ذلك لاحظنا عدم مشاركة إدارة الالتزام مع مختلف الجهات المعنية لضمان تحديث قاعدة بيانات العملاء والسجلات على أساس دوري.		قد تكون معلومات العملاء المتوفرة لدي البنك غير محدثة وكاملة كما هو مطلوب من الجهات الرقابية.	
التوصية		**رد الإدارة**	
يجب أن تتأكد إدارة الالتزام من تطبيق تعليمات البنك المركزي من قبل جميع الاقسام المعنية ولا سيما مع الفروع.		البرنامج الجديد سيسمح بأتمتة ومراقبة تحديث الملف الشخصي للعملاء وتطبيق اعرف عميلك.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير المدقق

المطلب الثاني: تدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى مصرف السلام

سنحاول التطرق لتدقيق العمليات البنكية وإدارة المخاطر على مستوى مصرف السلام الجزائر.

الفرع الأول: لمحة تعريفية عن مصرف السلام AL SALAM BANK Algeria

سنحاول من خلال هذا الفرع إعطاء لمحة تعريفية حول مصرف السلام الجزائر.

أولا: النشأة التاريخية والتعريف بمصرف السلام AL SALAM BANK Algeria وبإدارة التدقيق

مصرف السلام –الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام –الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[1]

[1] الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائر، شوهد بتاريخ 2021/10/10. www.alsalamalgeria.com

تُعتبر إدارة التدقيق إدارة مستقلة في المصرف، فهي تابعة إداريا للمدير العام، أما وظيفيا فهي تابعة للجنة التدقيق، وفيما يلي تموضع إدارة التدقيق ضمن الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر:

شكل رقم 41: تموضع إدارة التدقيق ضمن الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر

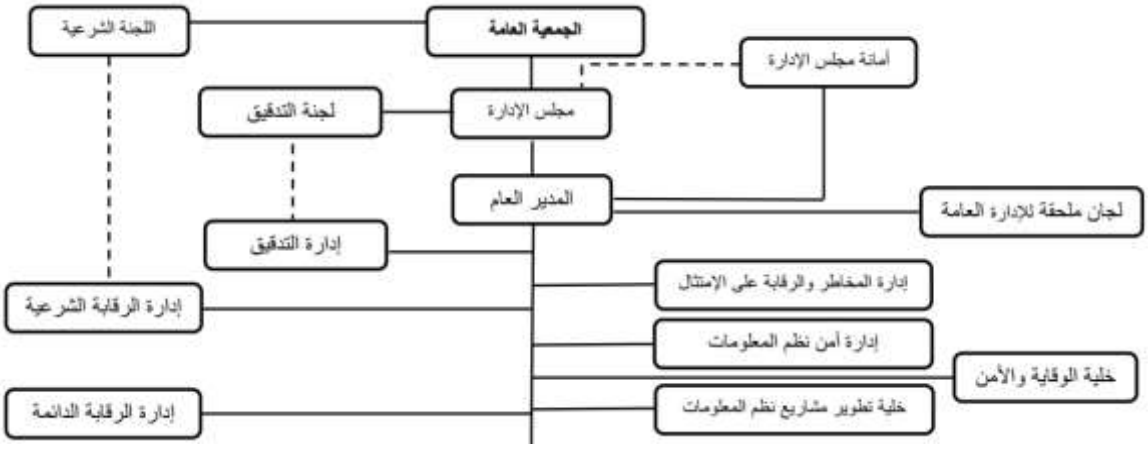

المصدر: وثائق تنظيمية داخلية على مستوى إدارة التدقيق بالبنك محل الدراسة

ثانيا: منتجات مصرف السلام AL SALAM BANK Algeria

يقترح مصرف السلام-الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها، وتتمثل في[1]:

- عمليات التمويل: مصرف السلام-الجزائر يمول المشاريع الإستثمارية، وكافة الإحتياجات في مجال الإستغلال، والإستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ المرابحة؛ الإستصناع؛ السلم؛ البيع بالتقسيط؛ البيع الآجل؛ وغيرهم؛
- التجارة الخارجية: مصرف السلام-الجزائر، يضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح خدمات سريعة وفعّالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستنديّة؛ التعهدات وخطابات الضمان البنكية؛
- الإستثمار والإدخار: مصرف السلام-الجزائر يقترح حلول جذابة وآمنة من خلال: إكتتاب سندات الإستثمار؛ فتح دفتر التوفير (أمنيتي)؛ بطاقة التوفير (أمنيتي)؛ حسابات الإستثمار؛ وغيرها؛
- الخدمات: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛ الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر"؛ خدمة "موبايل بنكنغ"؛ خدمة مايل سويفت "سويفتي"؛ بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"؛ بطاقات السلام فيزا الدولية؛ خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina"؛ خزانات الأمانات "أمان"؛ ماكينات الدفع الآلي؛ ماكينات الصراف الآلي؛ وغيرها.

[1] الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائر، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: صيغ التمويل الإسلامي التي يمنحها مصرف السلام AL SALAM BANK Algeria

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي التي يمنحها مصرف السلام الجزائر في[1]:

المضاربة: وهي عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض). هناك نوعان من المضاربة، المضاربة المطلقة وهي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة، والمضاربة المقيدة وهي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل. يربط المتعامل مع البنك عقد المضاربة وهو عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم /يقوم المصرف بتمويله ويتكفل المتعامل بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها؛

البيع الآجل: وهو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط. فصيغة بيع الأجل لدى المصرف هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل، ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك، وتتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد، تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط، تتم صيغة بيع الأجل للأفراد من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.

المرابحة للواعد بالشراء: هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل. فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

[1] الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائر، مرجع سبق ذكره.

الإجارة: هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان: إجارة منتهية بالتمليك وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدّة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث)؛ إجارة تشغيلية: وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدّة الإجارة.

الإستصناع: يعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل: صيغة الاستصناع والإستصناع الموازي، ونميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع: صيغة الاستصناع والإستصناع الموازي في المباني؛ صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني. وهناك صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع: وهي صيغة يقوم المصرف من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، وعليه فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين: عقد استصناع يكون المصرف فيه مستصنعا والمتعامل صانعا، وعقد توكيل بالبيع يوكل من خلاله المصرف المتعامل في بيع المصنوعات.

البيع بالتقسيط للسيارات: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها القبض الناقل للضمان. إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوافرة ضمن مخزون المصرف، فإن المصرف يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراءها. ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك. لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

السلم: هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها. فالسلم هو عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه –المبيع– مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم. وهناك السلم الموازي ويتمثل في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشتراة ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول. عقد التوكيل بالبيع هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة.

المشاركة: تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة. فشركة العقد هي اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح. أما شركة الملك فهي تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه. أما صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها. أما صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك.

الفرع الثاني: تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى مصرف السلام

سنحاول التطرق لتدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى مصرف السلام الجزائر.

أولا: الإطار العام للتدقيق الداخلي للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمخاطر المحيطة بها

بعد عملية الحوار والنقاش، أخذا وردا، مع مدير التدقيق بالبنك محل الدراسة[1]، من خلال أطراف الحديث الذي أجريناه معه بمقر مكتبه خلال شهر جوان 2021 والتي تضمنت مجموعة من النقاط المفتوحة والتي تخص الإطار العام للتدقيق الداخلي للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمخاطر المحيطة بها، وبعد عملية البحث والتمعن والتلخيص من بعض الوثائق والمستندات المتعددة المصادر (لاسيما التقارير السنوية الخاصة بالبنك والتي تم تحميلها من الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك) والتي لها علاقة بالصيرفة الإسلامية، وقيامنا بعملية محاكاة شاملة بخصوص إجراءات وسيرورة عمليات التدقيق على عمليات الصيرفة الإسلامية والمخاطر المحيط بها، فقد إستخلصنا أن الإطار العام للتدقيق الداخلي للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمخاطر المحيطة بها يتمثل فيما يلي:

- التعرف على عمليات الصيرفة الإسلامية والمخاطر المحيطة بها وإجراءات الحد منها من خلال الاطلاع على التعليمات التطبيقية الخاصة بها؛
- التحقق من الإلتزام بتطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والقرض والبنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك فيما يخص تنفيذ عمليات الصيرفة الإسلامية؛

[1] لقاء مع مدير التدقيق بمقر مكتبه خلال شهر جوان 2021.

- الإطلاع على دليل إرشادات للإجراءات (دليل العمل) المعمول بها في قسم الصيرفة الإسلامية؛
- فحص وتقييم دليل الإجراءات المتبعة في عمليات قسم الصيرفة الإسلامية؛
- تدقيق نظام الرقابة الداخلية الموضوع والمعمول به في قسم الصيرفة الإسلامية؛
- التحقق من صحة تنفيذ عمليات الصيرفة الإسلامية بما يقتضيه التشريع والتنظيم البنكي؛
- التحقق من الالتزام والامتثال لكافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات الصيرفة الإسلامية؛
- إعداد خطط التدقيق دوريا لتقييم عمليات الصيرفة الإسلامية وإكتشاف المخاطر المحيطة بها؛
- التأكد من تطبيق بنود النظام 20-01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛
- التأكد من تطبيق بنود النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات والمالية؛
- التأكد من تخصيص الموجودات المناسبة لكل أداة تمويل إسلامية حسب ما تنص عليه القوانين والأنظمة والتعليمات البنكية؛
- التأكد من إنشاء قائمة ممنوعات من السلع والخدمات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويتم تحديث القائمة المعتمدة دوريا؛
- التحقق من تحديد أهداف إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق، ووفقا لنوع عمليات الصيرفة الإسلامية وتبعا لجدول زمني محدد؛
- التحقق من تحديد المخاطر التي تحيط بنشاط الصيرفة الإسلامية وتحليلها، ومتابعتها؛
- التحقق من العمل بإقرار مجلس الإدارة للحدود الإجمالية لحجم مخاطر التمويل والاستثمار من خلال إستراتيجية التمويل الإسلامي؛
- التحقق من العمل بإقرار مجلس الإدارة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ومراقبة مدى الالتزام بتلك الصلاحيات، والتأكد من عدم تجاوز أنشطة التمويل والاستثمار للسقوف المعتمدة؛
- التحقق من عمل تصميم صيغة تقارير قياسية لكتابة تقارير إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية، ووضع مصفوفة خطر وتحديد إمكانية حدوثه وأثره، تتضمن رأي إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية في نهاية التقرير؛
- التحقق من تحديد مستوى مخاطر الصيرفة الإسلامية المقبولة للأطراف المتعامل معها، وأن تتأكد من كفاءة إدارة ما يلي: المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها؛ مخاطر الائتمان العالية على مستوى كل عملية أو على مستوى المحفظة ككل؛ تركز المخاطر حول أدوات التمويل أو نشاط اقتصادي معين أو توزيع جغرافي محدد؛

- التحقق من تصنيف فئات الأطراف المتعامل معها (أفراد، شركات، حكومات) وفقا لمعلومات محددة تمكن المصرف من إجراء تقييم شامل لطبيعة مخاطر الصيرفة الإسلامية المتعلقة بهم قبل منحهم التمويل؛
- التحقق من تصنيف المشروعات الجديدة التي لها أدوات تمويل إسلامية متعددة للتعامل مع القضايا الشرعية أو القانونية أو الضريبية للزبائن؛
- التحقق من أخذ رأي هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من مدى تطابق عروض التمويل الجديدة التي سبق اقتراحها للتأكد من مدى تطابقها مع الشريعة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أي تعديلات طارئة على العقود، كما يجوز أن تستخدم تلك المؤسسات خبيراً فنيا ملائما (مهندسا على سبيل المثال) لتقييم مدى جدوى المشروع المقترح.

ثانيا: التدقيق الداخلي لبعض صيغ التمويل الإسلامية والمخاطر المحيطة بها

بعد عملية البحث والتمعن والتلخيص من بعض الوثائق والمستندات المتعددة المصادر (لاسيما التقارير السنوية الخاصة بالبنك محل الدراسة والتي تم تحميلها من الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك) والتي لها علاقة بالصيرفة الإسلامية، وقيامنا بعملية محاكاة شاملة بخصوص إجراءات وسيرورة عمليات التدقيق على مختلف صيغ التمويل الإسلامية والمخاطر المحيط بها، فقد إستخلصنا أن تدقيق صيغ التمويل الإسلامية تلك يتم كما يلي:

تدقيق عمليات التمويل بصيغة المضاربة والمخاطر البنكية المحيطة بها:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة المضاربة والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة المضاربة؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة المضاربة؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة المضاربة؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة المضاربة؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة المضاربة؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة المضاربة بكل مراحله؛
- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة المضاربة على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة المضاربة لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛
- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة المضاربة على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛
- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة المضاربة؛
- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة المضاربة؛

- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة المضاربة وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل وبالمشروع المراد تمويله، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية ك: مستندات عن السجل التجاري، القوائم المالية للمشروع، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، أي وثائق أخرى تكون مطلوبة؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات البحث والدراسة وتحليل المعلومات والبيانات المقدمة من قبل العميل؛
- التحقق من صحة وسلامة اتخاذ قرار التمويل من طرف السلطات المفوضة لذلك؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ قرار التمويل من خلال تجهيز العقود وتوقيعها ثم صرف التمويل حسب البرنامج المرفق للعقد؛
- التحقق من صحة وسلامة متابعة وتقويم عملية التمويل من خلال المتابعة الميدانية والمتابعة المكتبية؛
- التحقق من صحة وسلامة توزيع الأرباح والخسائر الناجمة عن عملية المضاربة؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة المضاربة وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة المضاربة للمخاطر المحيطة به.

تدقيق عمليات التمويل بصيغة المشاركة والمخاطر البنكية المحيطة بها:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة المشاركة والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة المشاركة؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة المشاركة؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة المشاركة؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة المشاركة؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة المشاركة؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة المشاركة بكل مراحله؛
- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة المشاركة على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة المشاركة لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛
- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة المشاركة على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛
- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة المشاركة؛

- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة المشاركة؛
- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة المشاركة وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل وبالمشروع المراد تمويله، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات البحث والدراسة وتحليل المعلومات والبيانات والمستندات المقدمة من قبل العميل، بحيث يتم دراسة حالة العميل من حيث الشخصية والخبرة والسلامة المالية والضمانات، ثم دراسة المشروع من حيث الضوابط الشرعية والعائد الإجتماعي والربحية المناسبة؛
- التحقق من صحة وسلامة اتخاذ قرار التمويل من طرف السلطات المفوضة لذلك؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ قرار التمويل من خلال تجهيز العقود وتوقيعها ثم صرف التمويل حسب البرنامج المرفق للعقد؛
- التحقق من صحة وسلامة متابعة وتقويم عملية التمويل من خلال المتابعة الميدانية والمتابعة المكتبية؛
- التحقق من صحة وسلامة توزيع الأرباح والخسائر الناجمة عن عملية المشاركة؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة المشاركة وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة المشاركة للمخاطر المحيطة به.

تدقيق عمليات التمويل بصيغة المساقاة والمخاطر البنكية المحيطة بها:

تتم إجراءات تدقيق عمليات صيغة المساقاة كالتالي:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة المساقاة والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة المساقاة؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة المساقاة؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة المساقاة؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة المساقاة؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة المساقاة؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة المساقاة بكل مراحله؛
- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة المساقاة على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة المساقاة لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛
- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة المساقاة على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛

- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة المساقاة؛
- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة المساقاة؛
- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة المساقاة وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالفلاح الطالب للسقي وبالأراضي والأشجار المراد سقيها، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات البحث والدراسة وتحليل المعلومات والبيانات المقدمة من قبل الفلاح؛
- التحقق من صحة وسلامة اتخاذ قرار التمويل من طرف السلطات المفوضة لذلك؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ قرار التمويل من خلال تجهيز العقود وتوقيعها ثم صرف التمويل حسب البرنامج المرفق للعقد؛
- التحقق من صحة وسلامة متابعة وتقويم عملية التمويل من خلال المتابعة الميدانية والمتابعة المكتبية؛
- التحقق من صحة وسلامة توزيع الثروة الناجمة عن عملية المساقاة؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة المساقاة وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة المساقاة للمخاطر المحيطة به.

تدقيق عمليات التمويل بصيغة المزارعة والمخاطر البنكية المحيطة بها:

تتم إجراءات تدقيق عمليات صيغة المزارعة كالتالي:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة المزارعة والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة المزارعة؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة المزارعة؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة المزارعة؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة المزارعة؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة المزارعة؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة المزارعة بكل مراحله؛
- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة المزارعة على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة المزارعة لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛

- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة المزارعة على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛
- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة المزارعة؛
- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة المزارعة؛
- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة المزارعة وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمزارع وبالأرض المراد زراعتها وبالمحصول، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات البحث والدراسة وتحليل المعلومات والبيانات المقدمة من قبل المزارع؛
- التحقق من صحة وسلامة اتخاذ قرار التمويل من طرف السلطات المفوضة لذلك؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ قرار التمويل من خلال تجهيز العقود وتوقيعها ثم صرف التمويل حسب البرنامج المرفق للعقد؛
- التحقق من صحة وسلامة متابعة وتقويم عملية التمويل من خلال المتابعة الميدانية والمتابعة المكتبية؛
- التحقق من صحة وسلامة توزيع الثروة الناجمة عن عملية المزارعة؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة المزارعة وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة المزارعة للمخاطر المحيطة به.

تدقيق عمليات التمويل بصيغة المرابحة (المرابحة للآمر بالشراء) والمخاطر البنكية المحيطة بها:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة المرابحة والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة المرابحة؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة المرابحة؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة المرابحة؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة المرابحة؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة المرابحة؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة المرابحة بكل مراحله؛
- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة المرابحة على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة المرابحة لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛

- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة المرابحة على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛
- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة المرابحة؛
- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة المرابحة؛
- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة المرابحة وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل وبالسلع أو الآلات أو المواد المراد شراءها، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية ك: مستندات عن السجل التجاري (في حالة الشركات والتجار)، المركز المالي، الفاتورة المبدئية، شروط التسليم، الضمانات المقدمة من طرف العميل؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات البحث والدراسة وتحليل المعلومات والبيانات والمستندات والوثائق المقدمة من قبل العميل الآمر بالشراء؛
- التحقق من صحة وسلامة إبرام عقد الوعد بالشراء لإلزام العميل بالشراء؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ عملية التمويل بالمرابحة، بحيث يجب على البنك تملك الشيء محل المرابحة من أجل إبرام عقد البيع وكذا تحديد التكلفة وهامش الربح وكيفيات تسديد الثمن؛
- التحقق من صحة وسلامة إتمام عقد البيع من تحرير وإمضاء العقد النهائي؛
- التحقق من صحة وسلامة عملية متابعة العميل وذلك من خلال الاستعلام بشكل دوري للوقوف على كافة التطورات؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة المرابحة وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة المرابحة للمخاطر المحيطة به.

تدقيق عمليات التمويل بصيغة السلم والمخاطر البنكية المحيطة بها:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة السلم والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة السلم؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة السلم؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة السلم؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة السلم؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة السلم؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة السلم بكل مراحله؛

- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة السلم على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة السلم لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛
- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة السلم على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛
- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة السلم؛
- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة السلم؛
- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة السلم وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل (المسلم إليه) وبمحل السلم (المسلم فيه) ورأس المال، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية ك: دراسة جدوى اقتصادية عن المشروع المطلوب تمويله، الشكل القانوني، المؤهلات والخبرات السابقة، الضمانات المقدمة للوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، نوع (المسلم فيه) المبيع بدقة وجنسه وسائر الصفات المميزة وكذلك القدر والكمية، مدة السلم المطلوبة لتسليم المبيع؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات البحث والدراسة وتحليل الطلب والمعلومات والبيانات والمستندات والوثائق المقدمة من قبل العميل؛
- التحقق من صحة وسلامة التعاقد مع العميل؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ العملية؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة السلم وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة السلم للمخاطر المحيطة به.

تدقيق عمليات التمويل بصيغة الاستصناع والمخاطر البنكية المحيطة بها:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة الاستصناع والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة الاستصناع؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة الاستصناع؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة الاستصناع؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة الاستصناع؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة الاستصناع؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة الاستصناع بكل مراحله؛
- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة الاستصناع على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة الاستصناع لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛

- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة الإستصناع على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛
- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة الاستصناع؛
- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة الاستصناع؛
- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة الاستصناع وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل (المستصنع/طالب الصنعة) وبالسلعة المراد صناعتها (المصنوع)، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية ك: السجل التجاري، التقارير المالية، وثائق تثبت مواصفات السلعة المراد صناعتها (المصنوع)، دراسات الجدوى الاقتصادية، أي وثائق أخرى تكون مطلوبة؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات دراسة وتحليل المعلومات والبيانات والمستندات والوثائق المقدمة من قبل العميل (المستصنع/طالب الصنعة)؛
- التحقق من صحة وسلامة اتخاذ قرار التمويل والتعاقد؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ قرار التمويل من خلال تجهيز العقود وتوقيعها ثم المباشرة في العملية؛
- التحقق من صحة وسلامة متابعة وتقويم عملية التمويل من قبل البنك؛
- التحقق من صحة وسلامة توزيع الأرباح والخسائر الناجمة عن عملية المضاربة؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة الاستصناع وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة الاستصناع للمخاطر المحيطة به.

تدقيق عمليات التمويل بصيغة الإيجار والمخاطر البنكية المحيطة بها:

- فهم شامل وكامل لطبيعة عمل التمويل بصيغة الإيجار والمخاطر المحيطة بها؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعمليات التمويل بصيغة الإيجار؛
- الاطلاع على كافة القوانين واللوائح والنظم البنكية المنظمة لعملية إدارة مخاطر التمويل بصيغة الإيجار؛
- التحقق من سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية على عمليات التمويل بصيغة الإيجار؛
- التحقق من سلامة وصحة تنفيذ عمليات التمويل بصيغة الإيجار؛
- التحقق من سلامة وصحة إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل بصيغة الإيجار؛
- التحقق من فصل المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ومستوى التفويضات والواجبات للمسؤولين عن التمويل بصيغة الإيجار بكل مراحله؛
- التحقق من دراسة سياسة عمليات التمويل بصيغة الإيجار على مستوى البنك؛
- التحقق من إمتثال عمليات التمويل بصيغة الإيجار لجميع القوانين واللوائح والنظم البنكية التي تحدد عمله؛

- فحص ودراسة ملفات التمويل بصيغة الإيجار على مستوى البنك والتحقق من إنتظام تسجيل الملفات الجديدة؛
- فحص ودراسة مدى إلتزام الملفات والعقود بأركان وشروط التمويل بصيغة الإيجار؛
- التحقق من صحة وسلامة المراحل والخطوات العملية لدراسة ملفات طلبات التمويل بصيغة الإيجار؛
- التحقق من صحة وسلامة طلبات التمويل بصيغة الإيجار وأنها تستوفي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل (المستأجر/المؤجر له) وبالمعقود عليه (معدات أو سلعة ما)، إضافة إلى وجوب تضمن الطلب للمستندات والوثائق الضرورية ك: دراسة جدوى اقتصادية عن المشروع المطلوب تمويل معداته، طبيعة المعدات أو السلع ومصدرها، فاتورة مبدئية بالثمن، الضمانات المقدمة للوفاء بالتزاماته تجاه البنك، المدة الإيجارية المطلوبة، تحديد ووصف المعدات بكل دقة؛
- التحقق من صحة وسلامة خطوات وإجراءات دراسة عملية التمويل بالإيجار وتحليل المعلومات والبيانات والمستندات والوثائق المقدمة من قبل العميل (المستأجر/المؤجر له) والاستعلام عن هذا الأخير؛
- التحقق من صحة وسلامة تنفيذ عملية التمويل بالإيجار إلى غاية تجهيز العقود وتوقيعها؛
- التحقق من صحة وسلامة متابعة عملية التمويل بالإيجار خلال مدة سريان العقد؛
- التحقق من صحة وسلامة إجراءات انتهاء عملية التمويل بالإيجار سواء برد الشيء المؤجر للبنك أو إعادة التأجير بشروط جديدة، أو تملك المؤجر له للشيء المؤجر (تنازل البنك عن ملكية الشيء المؤجر لصالح المؤجر له)؛
- التحقق من صحة التسجيلات والمعالجات المحاسبية لكل عمليات التمويل بصيغة الإيجار وأن التسجيل يتم في يومه؛
- التحقق من إتباع الإجراءات النظامية والأمنية والإحتياطية السليمة للحيلولة دون تعرض عمليات التمويل بصيغة الإيجار للمخاطر المحيطة به.

ثالثا: التدقيق الداخلي لأوجه القصور والمخالفات في تنفيذ العمليات البنكية والتي ينجم عنها مخاطر بنكية

بعد عملية البحث والتمعن والتلخيص من بعض الوثائق والمستندات المتعددة المصادر والتي لها علاقة بالمخاطر البنكية وأوجه القصور والمخالفات التي تؤدي إلى وقوعها، سواء ما تعلق بالصيرفة التقليدية أو بالصيرفة الإسلامية، وبشرح وتصويب من قبل مدير التدقيق السابق الذكر، وقيامنا بعملية محاكاة شاملة بخصوص إجراءات وسيرورة عمليات التدقيق الداخلي لأوجه القصور والمخالفات في تنفيذ العمليات البنكية التي ينجم عنها مخاطر بنكية، فقد إستخلصنا أن التدقيق الداخلي لأوجه القصور والمخالفات في تنفيذ العمليات البنكية يتم كما يلي[1]:

- التحقق من عدم مخالفة البنك لشروط الترخيص فيما يتعلق بالأهداف والغايات من تأسيس البنك؛
- التحقق من عدم مخالفة قوانين الرقابة والإشراف والتعليمات المفروضة على البنك؛

[1] التلخيص من مجموعة من الوثائق والمستندات (الورقية والإلكترونية) على مستوى البنك محل الدراسة.

- التحقق من عدم الدخول في معاملات غير مرخص بها من طرف البنك المركزي؛
- التحقق من التقيد بالتعليمات المتعلقة بضرورة تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات المالية التي يطلبها؛
- التحقق من التقيد بأسس ومحددات إعداد القوائم المالية للبنك والتي يحددها البنك المركزي؛
- التحقق من عدم مخالفة الأحكام المتعلقة بقضايا الإئتمان ومنح التسهيلات البنكية؛
- التحقق من عدم مخالفة الحدود الدنيا للسيولة والإحتياطي النقدي ونسب الإئتمان وكفاية رأس المال؛
- التحقق من عدم منح الإئتمان بمبالغ كبيرة بدون موافقة الإدارة العليا للبنك وحتى البنك المركزي؛
- التحقق من عدم منح كفالات بمبالغ كبيرة بدون موافقة الإدارة العليا للبنك وحتى البنك المركزي؛
- التحقق من عدم فتح إعتمادات مستندية بدون وجود بضاعة مستوردة أو عمليات تجارية حقيقية؛
- التحقق من عدم تجاوز سقوف الإئتمان المحددة للبنوك والتقيد بالنسبة المقررة من البنك المركزي؛
- التحقق من عدم إثبات قيود غير صحيحة في السجلات والدفاتر غير مؤيدة بالمستندات الثبوتية الصحيحة؛
- التحقق من عدم إنشاء قيود وهمية أو استعمال حسابات وهمية لا وجود لها أو إتلاف بعض المستندات؛
- التحقق من عدم شراء ديون معدومة تؤدي إلى تبديد أموال البنك؛
- التحقق من عدم المتاجرة والمضاربة بالذهب والعملات الأجنبية وتهريبها إلى الخارج؛
- التحقق من عدم شراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وتحقيق أرباح لصالح مسؤولي البنك؛
- التحقق من عدم إصدار حوالات وشيكات بعملات أجنبية مختلفة دون تقاضي مقابلها؛
- التحقق من عدم إبرام إتفاقيات رتبت إلتزامات على البنك مع أشخاص وشركات معروفين بسوء سمعتهم المالية أو هم على وشك الإفلاس؛
- التحقق من عدم فتح الإعتمادات الوهمية وقبول تعزيز الإعتمادات الواردة من الخارج دون وجود ضمانات خارجية؛
- التحقق من عدم إصطناع الودائع الوهمية بقصد التغطية على إختلاسات حدثت من قبل؛
- التحقق من عدم الإستدانة والإقتراض بفوائد عالية من سوق ما بين البنوك أو المؤسسات المالية العالمية وبأسماء مستعارة وإختلاس الأموال بعد تحميل مسؤولية سدادها للبنك؛
- التحقق من توثيق كل العمليات في الدفاتر والسجلات وعدم إتلاف بعض القيود بعد نزعها من حوافظها؛
- التحقق من عدم إستخدام الحسابات الوسيطية لتمرير القيود المزورة لإدخال أو إخراج مبالغ من وإلى هذه الحسابات، وعكس قيود في أحيان أخرى وإعادة إجراء قيود بديلة وتجزئة المبالغ بهدف إختلاس أموال البنك؛
- التحقق من عدم تجاوز الصلاحيات المفوضة خصوصا فيما يتعلق بإعطاء التسهيلات البنكية؛
- التحقق من عدم إتباع أساليب تتعارض مع النظم والقواعد المصرفية فيما يتعلق بأنظمة المفاتيح البرقية والأرقام السرية تمكن من إنجاز عمليات الإختلاس وتبديد أموال البنك؛
- التحقق من عدم تنفيذ العمليات البنكية الخارجية بأساليب معقدة وملتوية ومتشابكة بحيث يصعب متابعتها؛

- التحقق من عدم تعطيل تحصيل الديون والتي تعني تجميد مبالغ طائلة للبنك في أيدي العملاء؛
- التحقق من عدم إظهار الموجودات والمطلوبات في الدفاتر على غير حقيقتها حيث تظهر بعض البنود التي يصعب تحديدها؛
- التحقق من عدم القصور في تحليل كفاءة وقدرة المقترضين والتحقق من قدرتهم في الدفع والسداد؛
- التحقق من عدم تقديم تسهيلات وخدمات مصرفية على أساس المجاملة الشخصية أو السياسية؛
- التحقق من عدم التجاوز في تقديم القروض المصرفية لنسب الأمان أو النسب القانونية المحددة؛
- التحقق من عدم تركيز معظم التسهيلات في عدد محدود من كبار العملاء؛
- التحقق من عدم الإعتماد على طلب توفير الضمانات بما يعادل أو يزيد عن قيمة القروض كبديل لإجراء الدراسة الإئتمانية وتحليل المركز المالي للعميل للحكم على ملاءته الإئتمانية ولتحديد مقدرته ورغبته في السداد؛
- التحقق من عدم التهاون في مهام متابعة القروض في خطوات صرفها وإستخدامها وتحصيلها؛
- إعداد تقرير حول عملية التدقيق يتضمن نقاط القوة لتعزيزها واستغلالها ونقاط الضعف لتصحيحها وتداركها مع تقديم التوصيات الضرورية لتفادي أوجه القصور والمخالفات في تنفيذ العمليات البنكية وتطوير نظام الرقابة عليها وبالتالي التقليل في المخاطر.

خلاصة:

وعليه، توصلنا من خلال هذا الفصل إلى مجموعة الخطوات والمراحل والإجراءات التي تتم من خلالها عمليات التدقيق على العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مستوى المؤسسات البنكية بالجزائر، من خلال عرض مختلف الجهات الداخلية والخارجية والأخرى المشرفة والقائمة على عمليات التدقيق تلك، مع عرض مختلف الأدوار التي تقوم بها بخصوص ذلك، بحيث دعمنا عملنا بإجراء دراسة حالة بخصوص تدقيق العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها على مجموعة من المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر، مؤسستان بنكيتان عموميتان، بنك التنمية المحلية والذي يعتبر مؤسسة بنكية وطنية تقليدية بنوافذ إسلامية رائدة في مجالها، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعتبر مؤسسة بنكية وطنية تقليدية بنوافذ إسلامية رائدة في مجالها، ومؤسستان بنكيتان ذات طابع خاص، بنك الخليج الجزائر والذي يعتبر مؤسسة بنكية أجنبية تقليدية بنوافذ إسلامية رائدة في مجالها، ومصرف السلام الجزائر والذي يعتبر مؤسسة بنكية أجنبية إسلامية رائدة في مجالها.

خـــــــاتمـــــــــة

توطئة:

وعليه ومن خلال لكل ما سبق ذكره في كل فصول الدراسة، تعتبر وظيفة التدقيق بالمؤسسات البنكية من أهم الوظائف الفاعلة في فرض إستقرار النظام البنكي، دون أن ننسى وظيفة إدارة المخاطر بالبنوك ولما لها من أهمية في تحديد وتقييم المخاطر والإستجابة لها وبالتالي إدارتها والتقليل من حدتها، فكلا الوظيفتان تعتبران من أهم دعائم الرقابة الدائمة في البنوك، كما أن التدقيق يساهم في إدارة المخاطر البنكية، وهذا ما أكدت عليه مختلف الهيئات العالمية المنظمة للعمل البنكي كلجنة بازل والتي أكدت على ضرورة الرقابة البنكية وإدارة المخاطر البنكية من خلال مجموعة اللوائح الرقابية والإحترازية التي تصدرها بصفة دورية.

أما في الجزائر فقد تطرق المشرع الجزائري للتدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية والمخاطر المحيطة بها في العديد من النصوص التشريعية، وحدد مختلف الأنظمة والإجراءات المتبعة بخصوص ذلك، فقد تضمن الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، العديد من المواد القانونية التي تحدد الجهات والأجهزة والهيئات القائمة بالرقابة والتدقيق على عمل المؤسسات البنكية إضافة إلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها بخصوص ذلك، كما تضمن الأمر العديد من المواد القانونية المنظمة والمسير لعمليات إدارة المخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والعمليات والمناهج والأنظمة الواجب العمل بها بخصوص ذلك، أما النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، فقد تضمن العديد من المواد القانونية التي تنظم وتضبط وتسير عمليات التدقيق والرقابة الداخلية بالمؤسسات البنكية إضافة إلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها بخصوص ذلك، كما تضمن النظام العديد من المواد القانونية المنظمة والمسير لعمليات إدارة المخاطر البنكية المحيطة بالمؤسسات البنكية وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والعمليات والمناهج والأنظمة الواجب العمل بها بخصوص ذلك.

نتائج الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية، واعتمادا على ما تم عرضه وإستخلاصه في الجانب التطبيقي من نتائج كل من المقابلات وعمليات المحاكاة التي قمنا بها، توصّلنا إلى جملة من النتائج يمكن صياغتها على النحو التالي:

- يضبط إدارة العمليات والمخاطر البنكية نظام رقابة شامل من أعلى لأسفل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك؛
- يضبط العمليات والمخاطر البنكية نظام رقابة داخلي يشرف عليه كل من لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، وظيفة الرقابة والضبط الداخلي، ويقسم نظام الرقابة من حيث التداول إلى رقابة دائمة ورقابة دورية، ومن حيث الدرج السلمي نجد رقابة من المستوى الأول ومن المستوى الثاني ومن المستوى الثالث؛
- يضبط العمليات والمخاطر البنكية نظام رقابة خارجي يشرف عليه كل من مجلس النقد والقرض، البنك المركزي، اللجنة المصرفية، محافظو الحسابات، مكاتب التدقيق، المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة؛

- يفرض كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك تدقيق شامل على كل من العمليات البنكية والمخاطر البنكية، يتم مباشرته من طرف كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتحت إشراف لجنة التدقيق؛
- يستند التدقيق الممارس على المؤسسات البنكية التجارية لمجموعة من النصوص التشريعية والمعايير المحلية والدولية، مثل جملة القوانين والنظم والمعايير التي تضبط عمل المحاسبة والتدقيق بالمؤسسات البنكية؛
- يستند التدقيق الممارس على العمليات والمخاطر البنكية لمجموعة من النصوص التشريعية واللوائح البنكية، التنظيمية والرقابية، الوطنية والدولية، مثل جملة الأوامر والقوانين والنظم والمعايير والمقررات والأطر والنماذج التي تضبط العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية ونظم فرض الرقابة عليها وإدارتها؛
- للجنة التدقيق دور هام وبالغ الأهمية في الإشراف على عمليات التدقيق والمتابعة المفروضة على كل من العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية، فهي تقوم بعملية المصادقة على ميثاق ودليل التدقيق بالبنك، وتتابع مدى كفاية وفعالية كل من نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وعمليات التفتيش وإدارة المخاطر وإدارة الإمتثال والإلتزام وأنظمة المعلومات والنظام المحاسبي البنكي، وتقوم بإعداد تقارير دورية عن الاتجاهات والسياسات الجارية في بيئة العمل البنكي التي يعمل فيها التدقيق وإدارة المخاطر واستراتيجياتهما والتغيرات الرئيسية، يرفع لمجلس إدارة البنك؛
- للتدقيق الداخلي دور هام وبالغ الأهمية في تنفيذ عمليات التدقيق والمتابعة المفروضة على كل من العمليات البنكية وإدارة المخاطر البنكية، فهو يعمل إداريا تحت إشراف الإدارة العليا للبنك أما وظيفيا فيعمل تحت إشراف وتوجيهات لجنة التدقيق لاسيما ما تعلق بالتدقيق والرقابة البنكية على العمليات والمخاطر البنكية، وهو يقوم بعملية إعداد ميثاق ودليل التدقيق بالبنك، كما يقوم بتقييم كل من نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي وإدارة المخاطر وإدارة الإمتثال والإلتزام وأنظمة المعلومات والنظام المحاسبي البنكي، وهو يدقق في كل العمليات البنكية وفي إدارة المخاطر البنكية، كما يدقق في الوظائف الأخرى بالبنك كالوظيفة المالية والمحاسبية ووظيفة إدارة الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية وغير ذلك، ويقوم بإعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق في العمليات البنكية وفي إدارة المخاطر البنكية وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها ومتابعتها، يرفع للجنة التدقيق بالبنك؛
- للتدقيق الخارجي، لاسيما تدقيق محافظ الحسابات "تدقيق قانوني"، دور هام وبالغ الأهمية في تنفيذ عمليات التدقيق المفروضة على كل من العمليات البنكية والتقارير المالية (خاصة القوائم المالية) للبنك وإدارة المخاطر البنكية، وهو يقوم بالعمل تحت إشراف ومتابعة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما يعمل تحت إشراف وتوجيهات ورقابة اللجنة المصرفية، فهو يقوم بتقييم كل من نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي المعمول به في البنك، وهو يدقق في العمليات البنكية وفي القوائم المالية للبنك

وفي إدارة المخاطر البنكية، ويقوم بإعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق تلك وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها، يرفع لمجلس إدارة البنك عن طريق لجنة التدقيق وإلى اللجنة المصرفية؛

- يمكن للمدققين بالبنوك (الداخليين و/أو الخارجيين) إكتشاف بعض المخالفات والأخطاء التي تنجم أثناء وقبل وبعد تنفيذ بعض العمليات البنكية والتي تؤدي إلى خلق وتفاقم المخاطر البنكية التي تضر بالبنوك وبالنشاط البنكي، ودور المدقق يكمن في الحرص على عدم تكرار تلك المخالفات والأخطاء وتصحيح ما يمكن تصحيحه قبل وقوع الخطر أو التقليل من حدته مع الحرص على عدم وقوع ذلك الخطر في المستقبل، ومن أهم المخاطر المحيطة ببعض العمليات البنكية والتي يمكن للمدققين المساهمة في تفاديها وعدم تكرارها أو التقليل من حدتها بعد إكتشاف الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى وقوعها نجد:

✓ يحيط بعمليات الإئتمان (كل أنواع عمليات الإئتمان) مجموعة من المخاطر البنكية والتي تحدث جراء إرتكاب بعض المخالفات أو الأخطاء أو أوجه القصور في تنفيذ تلك العمليات، سواءا كانت متعمدة أم غير متعمدة، ومن أهم تلك المخاطر نجد: مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز ومخاطر عدم المطابقة ومخاطر الدول ومخاطر السوق ومخاطر قانونية؛

✓ يحيط بعمليات الخزينة (الصندوق) مجموعة من المخاطر البنكية والتي تحدث جراء إرتكاب بعض المخالفات أو الأخطاء أو أوجه القصور في تنفيذ تلك العمليات أو العمليات الأخرى التي لها علاقة بقسم الخزينة، سواءا كانت متعمدة أم غير متعمدة، ومن بين تلك المخاطر: مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية ومخاطر عدم المطابقة؛

✓ يحيط بعمليات الودائع (كل أنواع عمليات الودائع) مجموعة من المخاطر البنكية والتي تحدث جراء إرتكاب بعض المخالفات أو الأخطاء أو أوجه القصور في تنفيذ تلك العمليات، سواءا كانت متعمدة أم غير متعمدة، ومن أهم تلك المخاطر: مخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر تشغيلية ومخاطر عدم المطابقة ومخاطر قانونية؛

✓ يحيط بعمليات الأوراق التجارية ووسائل الدفع مجموعة من المخاطر البنكية والتي تحدث جراء إرتكاب بعض المخالفات أو الأخطاء أو أوجه القصور في تنفيذ تلك العمليات، سواءا كانت متعمدة أم غير متعمدة، ومن أهم تلك المخاطر: مخاطر السيولة ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية ومخاطر عدم المطابقة والمخاطر القانونية؛

✓ يحيط بعمليات الأوراق المالية مجموعة من المخاطر البنكية والتي تحدث جراء إرتكاب بعض المخالفات أو الأخطاء أو أوجه القصور في تنفيذ تلك العمليات، سواءا كانت متعمدة أم غير متعمدة، ومن أهم تلك المخاطر نجد: مخاطر السيولة ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية ومخاطر عدم المطابقة والمخاطر القانونية؛

✓ يحيط بعمليات الإعتمادات المستندية مجموعة من المخاطر البنكية والتي تحدث جراء إرتكاب بعض المخالفات أو الأخطاء أو أوجه القصور في تنفيذ تلك العمليات، سواءا كانت متعمدة أم غير متعمدة، ومن أهم تلك المخاطر نجد: مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان بجميع فروعها وأنواعها ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية بجميع أنواعها وفروعها ومخاطر التركيز ومخاطر عدم المطابقة ومخاطر الدول ومخاطر التسوية ومخاطر السوق والمخاطر القانونية.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا من دراستنا لموضوع أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر، بشقّيه النظري والتطبيقي، يمكننا فيما يلي أن نختبر فرضيات الدراسة بالاعتماد على النتائج المتوصّل إليها سابقا:

- **الفرضية 01**: تمارس على المؤسسات البنكية رقابة بنكية على العمليات والمخاطر البنكية، فهناك رقابة داخلية (لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، وظيفة الرقابة، الضبط الداخلي) ورقابة خارجية (مجلس النقد والقرض، البنك المركزي، اللجنة المصرفية، محافظو الحسابات، مكاتب التدقيق، المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة)، ومن حيث تداول الرقابة نجد الرقابة الدائمة والرقابة الدورية، ومن حيث الدرج السلمي نجد رقابة من المستوى الأول ومن المستوى الثاني ومن المستوى الثالث. **(تم تأكيد الفرضية)**
- **الفرضية 02**: تمارس المؤسسات البنكية عملية التدقيق على كل العمليات البنكية التي تقوم بها، وهي تتم من طرف ثلاثة جهات مختلفة، عن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعن التدقيق الداخلي التابع للإدارة العليا، وعن التدقيق الخارجي المكلف من طرف مجلس الإدارة. **(تم تأكيد الفرضية)**
- **الفرضية 03**: تمارس المؤسسات البنكية التجارية عملية التدقيق على إدارة المخاطر البنكية، وهي تمارس من طرف كل من لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، بحيث تشمل عملية التدقيق طرق تحديد وقياس المخاطر البنكية، طرق إدارتها وتجاوزها والتحوط منها، إضافة إلى تدقيق ومتابعة خارطة المخاطر البنكية المعتمدة. **(تم تأكيد الفرضية)**
- **الفرضية 04**: إن التدقيق الممارس على المؤسسات البنكية التجارية يستند لنصوص تشريعية ومعايير محلية ودولية، مثل: النظام رقم 09-04، النظام رقم 09-05، النظام رقم 09-08، النظام رقم 11-05، القانون 10-01، معايير التدقيق الجزائرية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة، معايير التدقيق الدولية، معايير المحاسبة الدولية، معايير الإبلاغ المالي الدولية. **(تم تأكيد الفرضية)**
- **الفرضية 05**: إن التدقيق الممارس على العمليات والمخاطر البنكية يستند لتشريعات ولوائح بنكية، تنظيمية ورقابية، وطنية ودولية، مثل: الأمر 03-11، القانون 05-01، النظام 05-05، النظام 11-03، النظام 11-04، النظام 11-08، النظام 14-01، النظام 14-02، النظام 14-03، النظام 20-01، النظام 20-02، النظام 20-03، النظام 20-04، المعايير الدولية لإدارة المخاطر، مقررات ولوائح لجنة بازل 1 و2 و3 للرقابة البنكية وإدارة المخاطر البنكية، نموذج COSO2013، نموذج COSO2017، نموذج COBIT، نظام ISO31000 المتضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، نظام ISO19600 المتضمن إطار أنظمة إدارة الامتثال-الإرشادات، نظام ISO37301 المتضمن إطار نظام إدارة الامتثال. **(تم تأكيد الفرضية)**

– **الفرضية 06**: تساهم كل من لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تدقيق كل من العمليات والمخاطر البنكية. فلجنة التدقيق تساهم من خلال الإشراف على عمل التدقيق الداخلي وعمل إدارة المخاطر البنكية، وكذلك تنسيق التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وتدقيق أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، وكل ذلك يساهم في التقليل من المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية. أما التدقيق الداخلي فيساهم من خلال التدقيق على عمل كل الأقسام والدوائر البنكية التي تقوم بالعمليات البنكية، إضافة إلى تدقيق عمل إدارة المخاطر البنكية بالبنك، وكل ذلك يساهم في التقليل من المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية. أما التدقيق الخارجي، لاسيما تدقيق محافظ الحسابات ومكاتب التدقيق المحلية والدولية، فيساهم من خلال تدقيق القوائم المالية وتدقيق المخاطر البنكية المستخلصة والمحسوبة بالإعتماد عليها، على أساس أن القوائم المالية هي ملخص للعمليات البنكية التي تقوم بها البنوك، فالتدقيق الخارجي يستهدف كذلك طرق تحديد وقياس المخاطر البنكية ونتائجها، وكل ذلك يساهم في التقليل من المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية. (**تم تأكيد الفرضية**)

اقتراحات الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة ونتائج اختبار فرضيات الدراسة، ومن أجل استكمال متطلّبات الدراسة والإستفادة مستقبلا من موضوع البحث، حاولنا صياغة جملة من المقترحات التي يراها المدقق ضرورية للتقليل من المخاطر البنكية، والتي تتمثّل في النقاط التالية:

- التقيد التام بكل القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات المنظمة للنشاط البنكي وتحقيق الرقابة عليه؛
- التقيد التام بكل تعليمات وإرشادات البنك المركزي ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر والرقابة عليهما؛
- التقيد التام بكل مقررات ولوائح لجنة بازل لاسيما إتخاذ التدابير الإحترازية أثناء تنفيذ العمليات وإدارة المخاطر؛
- وضع خطط، مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة، لإجراء وتنفيذ ومتابعة العمليات البنكية بكل فعالية ودقة؛
- التقيد التام والدقيق بإجراءات العمل في تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- التقيد الصارمة بالمسؤوليات ومستويات التفويضات والترخيصات أثناء تنفيذ العمليات البنكية؛
- التصدي بكل الوسائل لشتى طرق الإحتيال الداخلي والخارجي التي تمس البنك وسمعته؛
- التقيد التام والدقيق بكل تدابير وإجراءات التصدي لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- استعمال التكنولوجيا لتنفيذ العمليات البنكية وتطبيق أنظمة لقياس الإنحرافات والتجاوزات وأوجه القصور؛
- تجسيد وخلق نظام فعال لرقابة العمليات والإجراءات لاسيما ما تعلق بتنفيذ العمليات وإدارة المخاطر؛

- تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية على تنفيذ العمليات البنكية وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- وضع خطط، مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة، لتحديد وإدارة المخاطر البنكية بكل فعالية ودقة؛
- تتضمن إدارة المخاطر تحديد وتعريف المخاطر وأساليب ومنهجيات قياسها وإدارتها والرقابة عليها ومتابعتها؛
- توفير إطار فعال لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفعالية والشمول والاتساق؛
- تكامل عملية إدارة المخاطر وذلك راجع للتداخل بين تلك المخاطر وهو ما يستوجب تقييمها بصفة متلازمة؛
- إدارة المخاطر على مستوى الأقسام والدوائر البنكية، بحيث أن كل قسم/دائرة بنكية مسؤولة عن إدارة المخاطر المحيطة بالعمليات البنكية التي تقوم بها؛
- وجوب خضوع جميع العمليات البنكية لعملية الرقابة بكل مستوياتها لتحديد وإدارة المخاطر المحيطة بها؛
- وجوب مراقبة ومراجعة ومتابعة عمليات إدارة المخاطر البنكية من قبل أشخاص مؤهلين ومعينين؛
- الفصل بين مهام الأشخاص (البنكي/الذي يقوم بالعملية البنكية) الذين يتخذون قرارات الدخول في المخاطرة ومهام الأشخاص (المكلف بالمخاطر/المراقب/المدقق) الذين يقومون بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في البنك؛
- وجوب تقييم المخاطر من قبل جهة مستقلة تتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييمها واختبار فعالية أنشطتها؛
- وجوب سلامة مراحل وخطوات إدارة المخاطر بحيث يجب أن تتم بطريقة سليمة وممنهجة ومحددة مسبقا؛
- التحديد الدقيق وفي الوقت المناسب للمخاطر البنكية المحيطة بكل عملية بنكية، فالتحديد الواضح للمخاطر (خاصة الرئيسية والكبرى) هو الأساس الفعال لأي إدارة فعالة للمخاطر؛
- تقييم وقياس جميع المخاطر البنكية بطرق وصفية وكمية وبصورة منتظمة بما يضمن التحديد الرقمي للخسائر؛
- ضبط المخاطر البنكية، من خلال تجنب المخاطر الكبيرة وعدم القيام بالعملية البنكية التي تؤدي إلى وقوعها، أو السعي لتقليل المخاطر، أو تفاديها أو التأمين على عليها أو تقبلها، أو تقاسمها؛
- المتابعة الصارمة والموضوعية لعملية تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخاطر البنكية المكتشفة؛
- وضع أنظمة مراقبة وتحكم في كل المخاطر، من أجل تحديد الحدود القصوى التي يمكن للبنك تحملها؛
- استعمال تكنولوجيا متطورة لإدارة المخاطر وتطبيق أنظمة رقمية متطورة لتقييم وقياس وتقويم هذه المخاطر؛
- التوثيق المستندي والدفتري الكامل لكل عمليات إدارة المخاطر البنكية؛
- تقوية وتفعيل وظيفتي الإمتثال وإدارة المخاطر داخل الهيكل التنظيمي بالبنك.

آفاق الدراسة:

بناء على ما سبق، وانطلاقا من دراسة وتحليل ومناقشة كل ما يتعلّق بدور تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية، ونظرا لأهمية الموضوع وتشعُّب محاوره التي تحتاج إلى دراسات منفصلة ومفصّلة، فإنّنا نقترح فيما يلي جملة من المواضيع التي يمكن البحث فيها مستقبلا بما تخدم القطاع البنكي بصفة عامة والتدقيق البنكي وإدارة المخاطر البنكية بصفة خاصة:

- أثر تدقيق العمليات الإئتمانية في تجنب القروض المتعثرة وإدارة المخاطر الإئتمانية؛
- أثر تدقيق عمليات التجارة الخارجية في تفادي مخاطر تبييض وتهريب الأموال؛
- أثر تدقيق عمليات الخزينة في تفادي مخاطر الإختلاس وسوء إستعمال أموال البنك؛
- أثر تدقيق إستخدامات البنك لتفادي المخاطر البنكية المحتملة.

المصـــــــــــادر والمراجـــــــــــع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، الجزء الأول، 2008، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
2. أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، الطبعة الثانية، دار صفاء، الأردن، 2015.
3. إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2012.
4. بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021.
5. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2011.
6. حريز هشام، عبد الحق رايس، عبد المالك دبابش، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
7. خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2012.
8. دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015.
9. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2015.
10. رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية –مع التركيز على خطر السيولة**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2018.
11. زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية**، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2006.
12. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009.
13. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2005.
14. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات) شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008.
15. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.
16. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
17. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
18. عبد الرزاق حبار، سفيان بوفرساوي، **المحاسبة البنكية**، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، 2019.
19. عبد القادر مغربي، سليم ديب، **المعاصر في الاقتصاد والمناجمنت**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

20. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
21. عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004.
22. عكاشة بوكعبان، **القانون المصرفي الجزائري في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
23. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009.
24. فضيل فارس، **التقنيات البنكية (محاضرات وتطبيقات)**، الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018.
25. فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013.
26. مُحَمَّد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
27. مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
28. مُحَمَّد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
29. مُحَمَّد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
30. مُحَمَّد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية)**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2016.
31. محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية (المجلد الثاني)، التشريعات التجارية والإلكترونية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، الإصدار الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
32. نواف مُحَمَّد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009.
33. نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2013.

الأطاريح والرسائل والمذكرات:

34. الغالي بوخروبة، **ممارسات التدقيق الداخلي بتوظيف مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي (دراسة معيار 1300)**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص مناجمنت مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر، 2020/2019.
35. فريد أيمن، **تطوير نموذج للإنذار المبكر من خطر الإفلاس في البنوك وفق تحليل الشبكات العصبية الإصطناعية (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019/2018.

36. فريدة تلي، **إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة 2001–2017)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

37. أبوبكر الصديق قيداون، **التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019/2018.

38. هيام عمر مُحَّد عثمان أبو عاقلة، **الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة المالية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

39. كندة يحي حليبية، **متطلبات الرقابة والمراجعة الداخلية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2018.

40. جازية حسيني، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية في الدول العربية وفق معايير لجنة بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018/2017.

41. عائشة عوماري، **دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمة البنكية من وجهة نظر موظفي البنك (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير تخصص تسيير محاسبي وتدقيق فرع تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية–أدرار، الجزائر، 2018/2017.

42. منى يحي الشريف، **مراقبة التسيير وإدارة المخاطر في البنوك التجارية (دراسة حالة)**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2018/2017.

43. نورة زبيري، **فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017.

44. حامد إبراهيم عيسى حامد، **أثر إستخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017.

45. هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية شعبة محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2017/2016.

46. وفاء يحياوي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية (تجربة بنك البركة الجزائري)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017/2016.

47. وهيبة خروبي، **دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017/2016.

48. سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية (دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير شعبة إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2017/2016.

49. قرين زهرة لعروسي، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

50. أم الخير البرود، **آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض (حالة القرض الشعبي الجزائري)**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي-البليدة 2، الجزائر، 2017/2016.

51. عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، **دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية**، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

52. مُحَّد بوسماحة، **المراجعة المحاسبية المصرفية والمالية في إطار المعايير والمتغيرات الدولية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015.

53. أوس ملوكي، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك (دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016/2015.

54. زاهية توام، **التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015.

55. درويش فيصل مراد، **استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية (دراسة تطبيقية)**، أطروحة دكتوراه في مراجعة الحسابات، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

56. سارة بركات، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

57. مُحَمَّد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

58. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.

59. الحسين العباس الحسين حمزة، **دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية)**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012.

60. علاء عنقه، **الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011/2010.

61. موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

62. إبراهيم إسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2009.

63. خالد علي يوسف أبوالرب، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014.

64. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2011.

65. أحمد مُحَّد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

66. أحمد مشنف، **الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر–بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.

67. أحمد يونس الأعرج، **أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء المالي والتشغيلي (دراسة حالة على بنك لبنان والمهجر في الأردن)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

68. الأمير عبد الرحمن الأمير مُحَّد، **دور المراجعة الداخلية في تقويم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012.

69. إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2012.

70. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2012.

71. خالد عمر الكحلوت، **مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2004.

72. خالد وليد نضر الميداني، **دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف السورية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010–2011.

73. ربيعة صلاح، **المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري)**، رسالة ماجستير في العلوم المالية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004.

74. رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2014.

75. زهية توام، **منهجية المراجعة الداخلية في البنوك (حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR»)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

76. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، **إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الإئتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2017.

77. سعيد أبو سرعة عبد السلام عبد الله، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية (دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركاهم -محاسبون قانونيون- وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009.

78. سميرة بلخيضر، **المراجعة في قطاع البنوك (مع دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.

79. شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.

80. شريف دهيمي، **إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008 (دراسة مقارنة بين بنكي سوسييتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2012.

81. صالح عبد الله أمين داما، **الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

82. عبد الباقي عبد الله بابكر عبد الله، **دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017.

83. عبد الرحيم بلبالي، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي (دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2011.

84. عبد الله عناني، **التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي في المالية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2010.

85. عسجد أمين السيد نور الدين، **دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2020.

86. علاء الدين عبد المجيد قسم السيد، **دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة عينة من المصارف في السودان)**، رسالة ماجستير في البنوك والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.

87. كمال مُحَمَّد سعيد كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2009.

88. محسن بن سليم، **البنوك الجزائرية ومدى تقيدها بالأحكام الدولية الخاصة بإدارة المخاطر (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)**، رسالة ماجستير في العلوم المالية تخصص أسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر، 2011/2010.

89. مُحَمَّد أنس مُحَمَّد زهير سعد الدين نفاخ، **دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2018.

90. مُحَمَّد فهمي الجعبري، **دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

91. مُحَمَّد يحيى النحاس، **العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية**، رسالة ماجستير في المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015/2014.

92. موسى الريح مُحَمَّد النور الريح، **الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019.

93. نايلة نور الدائم أحمد مُحَمَّد الامام، **دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على بنك الجزيرة السوداني الأردني)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

94. نسيم سحنون، **المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة غسيل الأموال (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015/2014.

95. نعام سليمان عيد حداد، **دور الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.

96. نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–(حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر–بسكرة–، الجزائر، 2009/2008.

97. وليد علي بوخمادة، **المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في ليبيا)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم ماجستير محاسبة، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، كولونيا–ألمانيا، 2014/2013.

98. يوسف مُحَمَّد مطرية، **أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية (دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر–غزة، فلسطين، 2017.

المجلات:

99. إسماعيل بوغازي & مليكة تومي، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة (دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر)، مقال منشور في **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، جوان 2018، ص ص: 365-391.

100. بلال شيخي، لعبيدي مهاوات & سامية فقير، أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مقال منشور في **المجلة الدولية للأداء الاقتصادي**، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2018، ص ص: 53-64.

101. حاج قويدر قورين، أبوبكر الصديق قيداون & عمر عبو، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني (دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية)، مقال منشور في **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، ديسمبر 2019، ص ص: 419-434.

102. حافظ حميد سلوان، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر، مقال منشور في **مجلة المنصور**، كلية المنصور الجامعة، العراق، العدد 22، ديسمبر 2014، ص ص: 23-58.

103. حسين أحمد حسين & عابد حسن رشيد، انعكاسات ومعطيات التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية (دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المصارف في محافظة دهوك)، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 12، العدد 35، 2016، ص ص: 129-146.

104. خديجة تمار & مُحَمَّد العيد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر (دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة مستغانم)، مقال منشور في **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، أفريل 2017، ص ص: 186-203.

105. خولة حسين حمدان & ميثاق هادي هاشم، برنامج تدقيق مقترح لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)، مقال منشور في **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 12، العدد 41، الفصل الرابع ل 2017، ص ص: 70-86.

106. زاهية توام، المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية، مقال منشور في **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، ديسمبر 2014، ص ص: 217-234.

107. صلاح نوري خلف & نافع حسين علي، دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية (إطار مقترح انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية)، مقال منشور في **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 13، العدد 43، الفصل الثاني 2018، ص ص: 58-79.

108. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، ورقة مناسبات رقم (5)، الطبعة الأولى، ترجمة عثمان بابكر أحمد "الأصل باللغة الإنجليزية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003.

109. فاتح بلواضح & مُحَمَّد براق، الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 5، العدد التسلسلي 5، العدد السنوي 1، ديسمبر 2017، ص ص: 195-208.

110. فريد أيمن & عبد المالك مهري، فعالية نظام التدقيق الداخلي في معالجة العمليات البنكية ومساهمته في تخفيض مخاطر النشاط المصرفي، مقال منشور في **مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، جويلية 2018، ص ص: 202-221.

111. مريم عساس & زينب حوري، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة)، مقال منشور في **مجلة البشائر الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2020، ص ص: 745-759.

112. المكي معتوق سعود & حميدة المحجوب، إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا (من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية)، مقال منشور في **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد 5، عدد خاص، مارس 2017، ص ص: 61-80.

113. نجم بان توفيق، العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل (دراسة استطلاعية في المصارف العراقية)، مقال منشور في **مجلة الاقتصادي الخليجي**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، المجلد 29، العدد 23، ديسمبر 2012، ص ص: 159-203.

القوانين والتنظيمات:

114. أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2003، العدد 52. www.joradp.dz

115. أمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010، **المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2010، العدد 50. www.joradp.dz

116. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 1990، العدد 16. www.joradp.dz

117. نظام رقم 09-03 مؤرخ في 26 ماي 2009، **المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2009، العدد 53. www.joradp.dz

118. نظام رقم 09-04 مؤرخ في 23 جويلية 2009، **المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2009، العدد 76. www.joradp.dz

119. نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2012، العدد 47. www.joradp.dz

120. نظام رقم 13-01 مؤرخ في 8 أفريل 2013، **المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2013، العدد 29. www.joradp.dz

121. مقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق،** وزارة المالية، الجزائر، 2016.

122. مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق،** وزارة المالية، الجزائر، 2016.

123. مقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق،** وزارة المالية، الجزائر، 2017.

124. مقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق،** وزارة المالية، الجزائر، 2018.

المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

125. بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية،** مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018.

الأنترنت والمواقع الإلكترونية:

126. الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية شوهد بتاريخ 2021/10/10. www.bdl.dz

127. الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائر، شوهد بتاريخ 2021/10/10. www.agb.dz

128. الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، شوهد بتاريخ 2021/03/10. www.badr-bank.dz

129. الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائر، شوهد بتاريخ 2021/10/10. www.alsalamalgeria.com

المجلات والتقارير الدورية من المؤسسات البنكية محل الدراسة:

130. **النقود الآلية (واقع في بنك بدر)**، أخبار بدر، العدد 38، مجلة إعلامية تصدر كل شهرين، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2004.

131. **تقارير سنوية (سنة 2014؛ سنة 2015؛ سنة 2016؛ سنة 2017؛ سنة 2018؛ سنة 2019؛ سنة 2020) خاصة بمصرف السلام الجزائر،** تم تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك.

132. **تقارير سنوية (سنة 2014؛ سنة 2015؛ سنة 2016؛ سنة 2017؛ سنة 2018؛ سنة 2019؛ سنة 2020) خاصة ببنك الخليج الجزائر،** تم تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك.

133. **تقارير سنوية (سنة 2017؛ سنة 2018) خاصة ببنك التنمية المحلية،** تم تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك.

134. **تقارير نشاط التدقيق السنوية (سنة 2018؛ سنة 2019؛ سنة 2020) خاصة ببنك التنمية المحلية.**

135. **تقارير تدقيق سنوية (بعض السنوات خلال العشر سنوات الأخيرة) خاصة ببنك الخليج الجزائر.**

الوثائق والمستندات الأخرى (الورقية والإلكترونية) المستلمة من المؤسسات البنكية محل الدراسة:

136. وثائق على مستوى بنك التنمية المحلية.
137. وثائق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
138. وثائق على مستوى بنك الخليج الجزائر.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

139. ADELI, **La Maitrise des Systèmes d'Information : Le modèle COBIT (Management des technologies de l'information par les processus)**, Association pour le Développement de la logique Informatique (ADELI), FRANCE, La Lettre n° 43 – Avril 2001.
140. Anis Ben Arbia, **Cartographie des risques de non-conformité (Certificat profesionnel Compliance Officer)**, Académie des Banques et Finances (ABF), Tunisie, Octobre 2019.
141. Annette Schandl, Philip L. Foster, **COSO Internal Control–Integrated Framework: An Implementation Guide for the Healthcare Provider Industry**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, JANUARY 2019.
142. Basel Committee on Banking Supervision, **Supervisory review process SRP30: Risk management**, First version in the format of the consolidated framework, Bank for International Settlements (BIS), Basel, Switzerland, 2019.
143. CICA, **Guidance on Control**, Criteria of Control Board, Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA), Canada, 1995.
144. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Recommandations visant l'application des Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace à la réglementation et au contrôle des établissements acteurs de l'inclusion financière**, Banque des Règlements Internationaux (BRI), Bâle, Suisse, Septembre 2016.
145. COSO, **internal control-integrated framework (executive summary)**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, MAY 2013.
146. David Lanter, **COBIT® 2019 FRAMEWORK: INTRODUCTION & METHODOLOGY**, Information Systems Audit and Control Association (ISACA), USA, 2018.
147. Edward McDonald III., Lisanne Sison, **Introduction to ISO 31000**, ARTHUR J. GALLAGHER & CO, USA, 2018.
148. Eric LACHAPELLE, Faton ALIU & Enis EMINI, **WHITEPAPER ISO31000:2018 RISK MANAGEMENT–GUIDELINES**, PECB, Canada, 2018.
149. Hamadache DRISSI, **Comptabilité Bancaire (Conformément au SCF)**, pages bleues, Algérie, Décembre 2020.

150. IAASB, **Handbook Of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, And Related Services Pronouncements**, Volume I, International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), International Federation of Accountants (IFAC), USA, 2018.
151. IFACI, **Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles de l'Audit Interne**, Edition 2013, Institut des auditeurs internes (IIA) - institut français de l'audit et du contrôle internes (IFACI), France, Décembre 2012.
152. IRM, **A Risk Practitioners Guide to ISO 31000: 2018 (Review of the 2018 version of the ISO 31000 risk management guidelines and commentary on the use of this standard by risk professionals)**, Institute of Risk Management (IRM), England, 2018.
153. ISO & IEC, **INTERNATIONAL STANDARD IEC31010 (RISK MANAGEMENT–RISK ASSESSMENT TECHNIQUES)**, First edition, International Standardization Organization (ISO) & International Electrotechnical Commission (IEC), Switzerland, 2019.
154. ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO19600 (COMPLIANCE MANAGEMENT SYSTEMS–GUIDELINES)**, First edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2014.
155. ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO31000 (RISK MANAGEMENT–GUIDELINES)**, Second edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2018.
156. ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO31022 (RISK MANAGEMENT–GUIDELINES FOR THE MANAGEMENT OF LEGAL RISK)**, First edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2020.
157. ISO, **INTERNATIONAL STANDARD ISO37301 (COMPLIANCE MANAGEMENT SYSTEMS– Requirements with guidance for use)**, First edition, International Standardization Organization (ISO), Switzerland, 2021.
158. ITGI, **COBIT® 4.1**, Information Technology Governance Institute (ITGI), USA, 2007.
159. J. Stephen McNally, **The 2013 COSO Framework & SOX Compliance (one approach to an effective transition)**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), the association of accountants and financial professionals in business (IMA), USA, JUNE 2013.
160. JACQUES RENARD, **Théorie et pratique de l'audit interne**, 9 éme Edition, Groupe EYROLLES, France, 2016.
161. Le Groupe Professionnel « Banque » de l'IFACI, **De la cartographie des risques au plan d'audit**, Institut des auditeurs internes (IIA) - institut français de l'audit et du contrôle internes (IFACI), France, Décembre 2013.
162. Michèle Rioux, **À LA RESCOUSSE DU CAPITALISME AMÉRICAIN : LA LOI SARBANES-OXLEY**, Chronique de l'Observatoire des Amériques, Centre d'études sur l'intégration et la mondialisation (CEIM), Université du Québec à Montréal, canada, Janvier 2003.

163. Olivier Poupart-Lafarge, **Les dispositifs de gestion des risques et de contrôle interne (Cadre de référence)**, Autorité des marchés financiers (AMF), FRANCE, 22 juillet 2010.
164. Professional Accountants in Business Committee (PAIB Committee), **Internal Controls—A Review of Current Developments**, International Federation of Accountants (IFAC), USA, Information Paper, August 2006.
165. R. Roblot et G. Ripert, **Droit Commercial**, 10éme Édition, Tome 2, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, France, 1986.
166. Radu FLOREA & Ramona FLOREA, Internal Audit and Risk Management. ISO 31000 and ERM Approaches, Article published in **Journal of the Economy Transdisciplinarity Cognition**, George Bacovia University from Bacau, Volume 19, Issue 1, (pp: 72-77), Romania, 2016.
167. Réda KHELASSI, **Les applications de l'audit interne**, Editions Houma, Alger, 2010.
168. Robert B. Hirth Jr., Dennis L. Chesley, **Enterprise Risk Management-Integrating with Strategy and Performance (Executive Summary)**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, JUNE 2017.
169. Robert R. Moeller, **Brink's Modern Internal Auditing**, Sixth Edition, John Wiley & Sons, Inc. (WILEY), USA, 2005.
170. ROBERT R. MOELLER, **SARBANES-OXLEY INTERNAL CONTROLS (EFFECTIVE AUDITING WITH AS5, COBIT, AND ITIL)**, John Wiley & Sons, Inc. (WILEY), USA, 2008.
171. Society of Corporate Compliance and Ethics & Health Care Compliance Association (SCCE & HCCA), **Compliance Risk Management: Applying the COSO ERM Framework**, the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), USA, NOVEMBER 2020.
172. THECAQ, **GUIDE TO INTERNAL CONTROL OVER FINANCIAL REPORTING**, CENTER FOR AUDIT QUALITY, USA, MAY 2019.
173. Turnbull Review Group, **INTERNAL CONTROL: REVISED GUIDANCE FOR DIRECTORS ON THE COMBINED CODE**, Financial Reporting Council (FRC), United Kingdom British, OCTOBER 2005.

Theses ET memoire:

174. Asma ABDUL REHMAN, **A Comparative Study of Risk Management Practices between Islamic and Conventional Banks in Pakistan**, thesis of Doctor of Philosophy, Cardiff Metropolitan University, Wales, 2016.
175. Sirine TOUMI, **L'impact des mécanismes de gouvernance dans la gestion des risques bancaires et la performance des banques (Cas de la France, l'Allemagne et le Japon)**, thèse de doctorat en Sciences Economiques, En cotutelle internationale (École doctorale DSPEG ; GREDEG ; ISG Tunis ; FIESTA Tunis), Université Nice Sophia Antipolis ; Université de Tunis, France, 2016.

176. Moussa GARBA, **Analyse des approches prudentielles de la gestion des risques bancaires : quelques constats économétriques sur les banques africaines**, thèse de doctorat en Sciences économiques, École doctorale DSPEG (Droit et sciences politiques, économiques et de gestion) ; GREDEG (Groupe de Recherche en Droit, Economie et Gestion), UNIVERSITE NICE SOPHIA ANTIPOLIS membre de UNIVERSITÉ CÔTE D'AZUR, France, 2016.
177. Carole SIMONNET, **La gestion des risques portés par le client en banque et assurance : comportements et éthique des acteurs**, thèse de doctorat en Conservatoire National des Arts et Métiers Spécialité Gestion (Prospective Innovation Stratégie et Organisation), ÉCOLE DOCTORALE Management & Société ; Laboratoire Interdisciplinaire de Recherche en Sciences de l'Action (LIRSA), Conservatoire national des arts et métiers (CNAM), France, 2015.
178. Nicolas DUFOUR, **Contribution à l'analyse critique de la norme de contrôle (Le cas des risques opérationnels dans le secteur financier : de la normativité à l'effectivité)**, thèse de doctorat en Conservatoire National des Arts et Métiers Spécialité Gestion (Comptabilité Contrôle Audit), ÉCOLE DOCTORALE Management & Société ; Laboratoire Interdisciplinaire de Recherche en Sciences de l'Action (LIRSA), Conservatoire national des arts et métiers (CNAM), France, 2015.
179. Ryad HARROUZI, **L'audit des prêts bancaires (Cas de : L'Inspection Générale des Finances ; KPMG Algérie)**, mémoire de magistère en sciences de gestion option monnaie et finance, FSESCSG, université d'Alger 3, Algérie, 2009/2010.
180. Maamar BOUKREDID, **Pratique De L'audit Interne Au Milieu Bancaire (Cas Pratique : Audit Du Cycle Credit Immobilier Aux Particulier Au Niveau De La Banque De Développement Local «BDL»)**, mémoire de post graduation spécialisée (PGS) en audit financier et comptabilité, Ecole des Hautes Etudes Commerciales EHEC, Algérie, 2012/2013.
181. Sarah BELIMANE, **Contrôle interne : finalité de l'audit interne (Etude de cas : audit du cycle de financement des opérations Commerce extérieur par Crédit Documentaire «Credoc» ; (BNA))**, mémoire de post graduation spécialisée (PGS) en Comptabilité et Audit, Ecole Supérieure de Commerce ESC, Algérie, 2012.

Revues :

182. Abdelhafid BELARBI, Ghaleb EL-REFAE & Jamal ABU RASHED, Risks Facing the Profit-loss Sharing Banking System Within The Global Financial Crisis, Article published in **Dirassat Journal Economic Issue**, Faculty of Economics Commercial and Management Sciences, University of Laghouat, Algeria, Volume 3, Number 1, January 2012, pp : 3-8.
183. Frank Ekow Arthur, Internal Control Practices in National Health Insurance Scheme in the Tema Municipality, Article published in **Research Journal of Finance and Accounting**, The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Volume 7, No 10, (pp: 62-72), Hong Kong S.A.R., China, 2016.

184. Hari Setiyawati & Mutiah Nengzih, The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals in Jakarta), Article published in **Research Journal of Finance and Accounting**, The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Volume 5, No 24, (pp: 172-178), Hong Kong S.A.R., China, 2014.
185. Hayat BAKHOUCHE & Ali SMAI, La Cartographie Des Risques Opérationnels, Moyen D'évaluation Et De Maitrise Des Risques Opérationnels Au Niveau Des Banques (Cas Du Processus Virement Bancaire), Article published in **Journal Of North African Economies**, Laboratory of Globalization & North African Economies, Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria, Volume 16, Serial number 24, annual number 3, November 2020, pp : 47-58 (pp : 559-570).
186. Khelifa MOUNIA & Aissa DERRADJI, L'Audit Bancaire (Les types Et L'importance), Article publié dans **la Revue de Recherches et Etudes Scientifiques (RRES)**, Université Yahia Farès de Médéa, Algérie, Volume 13, Numéro 1, Janvier 2019, pp : 439-453.
187. Mansouria ZAAFRANE, L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire Cadre de référence des banques algériennes, Article publié dans **la Revue les cahiers du POIDEX**, laboratoire de Politique Industrielle et Développement des Echanges Extérieurs, faculté des Sciences Economiques et Commerciales et Sciences de Gestion, Université de Mostaganem, Algérie, Volume 5, Numéro 2, Septembre 2016, pp : 5-23.
188. Ümit Gücenme GENÇOĞLU, Gülsün İŞSEVEROĞLU & Yasemin ERTAN, BANK AUDITS AND RISK MANAGEMENT IN TURKEY, Article published in **INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE STUDIES**, Center for Political, Economic and Social Studies, Turkey, Volume 3, Number 1, 2011, pp : 239-250.

Revues Périodiques au niveau les banques :

189. **20-éme anniversaire de la banque BADR**, Banque BADR, ALGERIE, 2002.
190. **BADR infos**, N° 16, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 2000.
191. **BADR infos**, N° 23, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 1998.
192. **BADR infos**, N° 27, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Mars 2002.
193. **BADR infos**, N° 33, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Mars-Avril 2003.
194. **BADR infos**, Numéro Double 36/37, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Décembre 2003.
195. **INVESTIR MAGAZINE**, N° 12, Bimestrielle De L'économie Et Des Finances, Octobre–Novembre 2004.

الملاحق

ملحق رقم 01: مقابلة مدققي بنك التنمية المحلية

طالب الدكتوراه: مركان مُحَّد البشير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة؛ تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق
قسم: العلوم المالية والمحاسبة؛ جامعة غرداية
الهاتف الجوال: 07.76.92.59.71
الإيميل: mbfeco1@yahoo.fr

مقابلة مع مدققي بنك التنمية المحلية

سيدي، سيدتي؛

تحياتنا الخالصة لكم؛

في إطار التحضير **لأطروحة دكتوراه**، يشرفني أن أطلب مشاركتكم السخية في إثراء بحث يهدف إلى معرفة **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر**؛ لكن هذا يتطلب مقابلة خاصة مع مدققين (مدقق داخلي؛ مدقق خارجي؛ محافظ حسابات) لهم خبرة في التدقيق البنكي تكون نتائجها في مصلحة البنك؛

تحقيقًا لهذه الغاية، ستسمح لي المقابلة بفهم أفضل لأهمية وخصوصية الموضوع، وسريته مضمونة تمامًا بالطبع؛

شكرا لكم مسبقا على حسن تعاونكم.

لدينا مجموعة من الأسئلة تدور حول **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر**؛

بما أن البنك يمارس تدقيق على العمليات البنكية وعلى المخاطر البنكية؛

1- ما هي الأسس العامة والعملية لتدقيق عمليات الإئتمان بالبنك؟

.....

.....

2- هل يتم التدقيق في صحة وسلامة الإعتماد على النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لعمليات منح الإئتمان وإدارة المخاطر المحيطة به ومدى الإلتزام بتلك النصوص على مستوى البنك؟

.....

.....

3- كيف يتم التدقيق في صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الإئتمان؟

.....

.....

4- ما هو مضمون مخرجات عملية التدقيق الخاصة بعمليات الإئتمان؟

....

....

5- ما هي الأسس العامة والعملية لتدقيق عمليات الودائع بالبنك؟

....

....

6- كيف يتم تدقيق حسابات العملاء (المودعين) الجارية؟

....

....

7- كيف يتم تدقيق الحسابات لأجل وسندات الصندوق؟

....

....

8- كيف يتم تدقيق حسابات الادخار؟

....

....

9- كيف يتم تدقيق دفاتر شيكات العملاء؟

....

....

10- كيف يتم التدقيق في صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات الودائع؟

....

....

11- ما هو مضمون مخرجات عملية التدقيق الخاصة بعمليات الودائع؟

....

....

شكرا على تعاونكم

ملحق رقم 02: مقابلة مدققي بنك الفلاحة والتنمية الريفية

طالب الدكتوراه: مركان مُحَّد البشير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة؛ تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق

قسم: العلوم المالية والمحاسبة؛ جامعة غرداية

الهاتف الجوال: 07.76.92.59.71

الإيميل: mbfeco1@yahoo.fr

مقابلة مع مدققي بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سيدي، سيدتي؛

تحياتنا الخالصة لكم؛

في إطار التحضير **لأطروحة دكتوراه**، يشرفني أن أطلب مشاركتكم السخية في إثراء بحث يهدف إلى معرفة **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر**؛ لكن هذا يتطلب مقابلة خاصة مع مدققين (مدقق داخلي؛ مدقق خارجي؛ محافظ حسابات) لهم خبرة في التدقيق البنكي تكون نتائجها في مصلحة البنك؛

تحقيقًا لهذه الغاية، ستسمح لي المقابلة بفهم أفضل لأهمية وخصوصية الموضوع، وسريته مضمونة تمامًا بالطبع؛

شكرا لكم مسبقا على حسن تعاونكم.

لدينا مجموعة من الأسئلة تدور حول **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر**؛

بما أن البنك يمارس تدقيق على العمليات البنكية وعلى المخاطر البنكية؛

01- ما هي الأسس العامة والعملية لتدقيق عمليات قسم الخزينة بالبنك؟

.....

.....

02- هل يتم التدقيق في صحة وسلامة الإعتماد على النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لعمليات قسم الخزينة وإدارة المخاطر المحيطة بها ومدى الإلتزام بتلك النصوص على مستوى البنك؟

.....

.....

03- كيف يتم التدقيق في صحة وسلامة إدارة المخاطر المحيطة بعمليات قسم الخزينة؟

.....

.....

04- ما هو مضمون مخرجات عملية التدقيق الخاصة بعمليات قسم الخزينة؟

.....

.....

شكرا على تعاونكم

ملحق رقم 03: مقابلة مدققي بنك الخليج الجزائر

طالب الدكتوراه: مركان مُحَّد البشير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة؛ تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق
قسم: العلوم المالية والمحاسبة؛ جامعة غرداية
الهاتف الجوال: 07.76.92.59.71
الإيميل: mbfeco1@yahoo.fr

مقابلة مع مدققي بنك الخليج الجزائر

سيدي، سيدتي؛

تحياتنا الخالصة لكم؛

في إطار التحضير **لأطروحة دكتوراه**، يشرفني أن أطلب مشاركتكم السخية في إثراء بحث يهدف إلى معرفة **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر**؛ لكن هذا يتطلب مقابلة خاصة مع مدققين (مدقق داخلي؛ مدقق خارجي؛ محافظ حسابات) لهم خبرة في التدقيق البنكي تكون نتائجها في مصلحة البنك؛

تحقيقًا لهذه الغاية، ستسمح لي المقابلة بفهم أفضل لأهمية وخصوصية الموضوع، وسريته مضمونة تمامًا بالطبع؛

شكرا لكم مسبقا على حسن تعاونكم.

لدينا مجموعة من الأسئلة تدور حول **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر**؛

بما أن البنك يمارس تدقيق على العمليات البنكية وعلى المخاطر البنكية؛

01- ما هي الأسس العامة التي ينبغي على محافظ الحسابات معرفتها قبل تدقيق المؤسسات البنكية؟

.....

.....

02- ما هي الإجراءات العملية التي ينبغي على محافظ الحسابات القيام بها قبل تدقيق البنك؟

.....

.....

03- ما هي الإجراءات العملية التي ينبغي على محافظ الحسابات القيام بها أثناء تنفيذ تدقيق المؤسسات البنكية؟

.....

.....

04- ما هو الإطار العام العلمي والعملي لتدقيق محافظ الحسابات لبنود القوائم المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

....

....

05- ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

....

....

06- ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود خارج الميزانية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

....

....

07- ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود حساب النتائج المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

....

....

08- ما هي الإجراءات التفصيلية التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء تدقيق بنود ملاحق الكشوف المالية المرتبطة بالعمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها؟

....

....

شكرا على تعاونكم

ملحق رقم 04: القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2020/2015

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientéle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientéle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

ÉTATS FINANCIERS

BILAN au 31/12/2018

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278	-28 210 833
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310	17 748 899
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326	15 502 342
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507	-5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805	564 137
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093	27 818
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664	181 824
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055	137 892
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174	5 272 633
Immobilisations incorporelles	2.A.11	326 709	265 938	60 772
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	197 487 980	199 946 357	-2 458 377
Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 951 739	10 549 836	1 401 903
Impôts courants Passif	2.P.3	2 595 270	2 054 657	540 613
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	8 637 323	8 869 385	-232 062
Comptes de régularisation	2.P.5	7 170 811	5 057 602	2 113 208
Provisions pour risques et charges	2.P.6	445 134	438 412	6 722
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	4 782 872	2 919 085	1 863 787
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				
Ecart de réevaluation				
Report à nouveau	2.P.9	14 206 504	12 387 516	1 818 987
Résultat de l'exercice		4 737 168	3 637 975	1 099 194
TOTAL DU PASSIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

ÉTATS FINANCIERS

1. BILAN AU 31/12/2020

1.1. ACTIF

ACTIF **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	34 904 907	38 803 618	-3 898 711
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	-
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	-
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	26 322 340	27 912 022	-1 589 682
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 135 315	153 664 521	15 470 793
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	2 157 103	2 191 180	-34 077
Impôts différés Actif	2.A.6	300 403	262 765	37 638
Autres actifs	2.A.7	62 000	55 627	6 373
Comptes de régularisation	2.A.8	972 462	474 149	498 314
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 929 553	33 372 102	2 557 451
Immobilisations incorporelles	2.A.11	319 071	316 424	2 647
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

1.2. PASSIF

PASSIF **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Banque centrale, CCP		-	-	-
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	1 648	3 121	-1 474
Dettes envers la clientèle	2.P.2	203 475 674	184 555 537	18 920 137
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 663 484	13 964 378	-300 894
Impôts courants Passif	2.P.3	2 436 296	2 524 224	-87 927
Impots Différés Passif		-	-	-
Autres Passifs	2.P.4	8 494 283	9 524 586	-1 030 303
Comptes de régularisation	2.P.5	6 634 730	8 832 957	-2 198 226
Provisions pour risques et charges	2.P.6	627 547	542 492	85 054
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 845 824	5 292 226	-2 446 402
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital		-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	1 622 810	5 692 117
Ecart d'évaluation		-	-	-
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	-	4 187 572	-4 187 572
Résultat de l'exercice		4 624 416	6 018 180	-1 393 764
TOTAL DU PASSIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

ملحق رقم 05: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

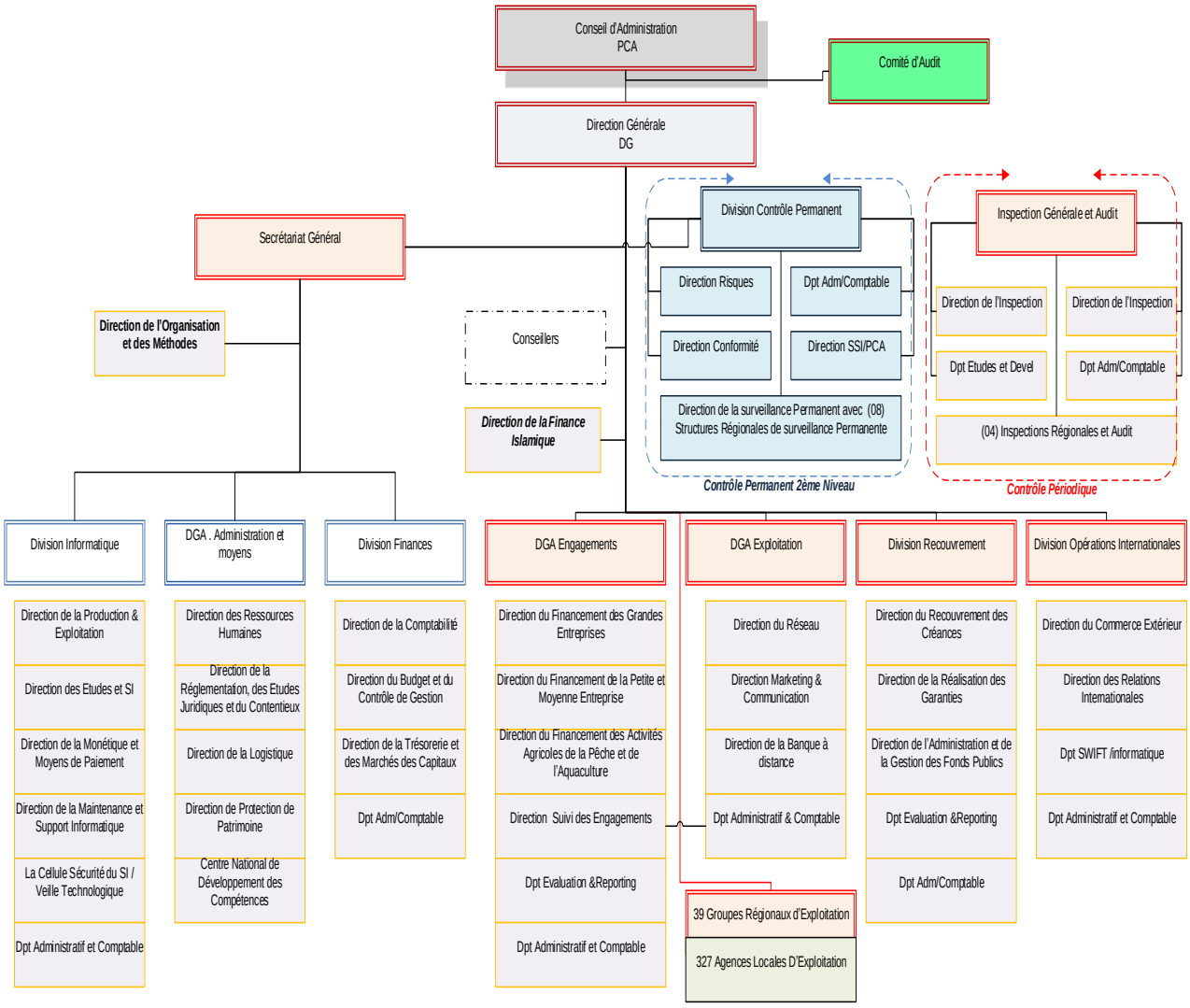

ملحق رقم 06: الهيكل التنظيمي العام لبنك الخليج الجزائر

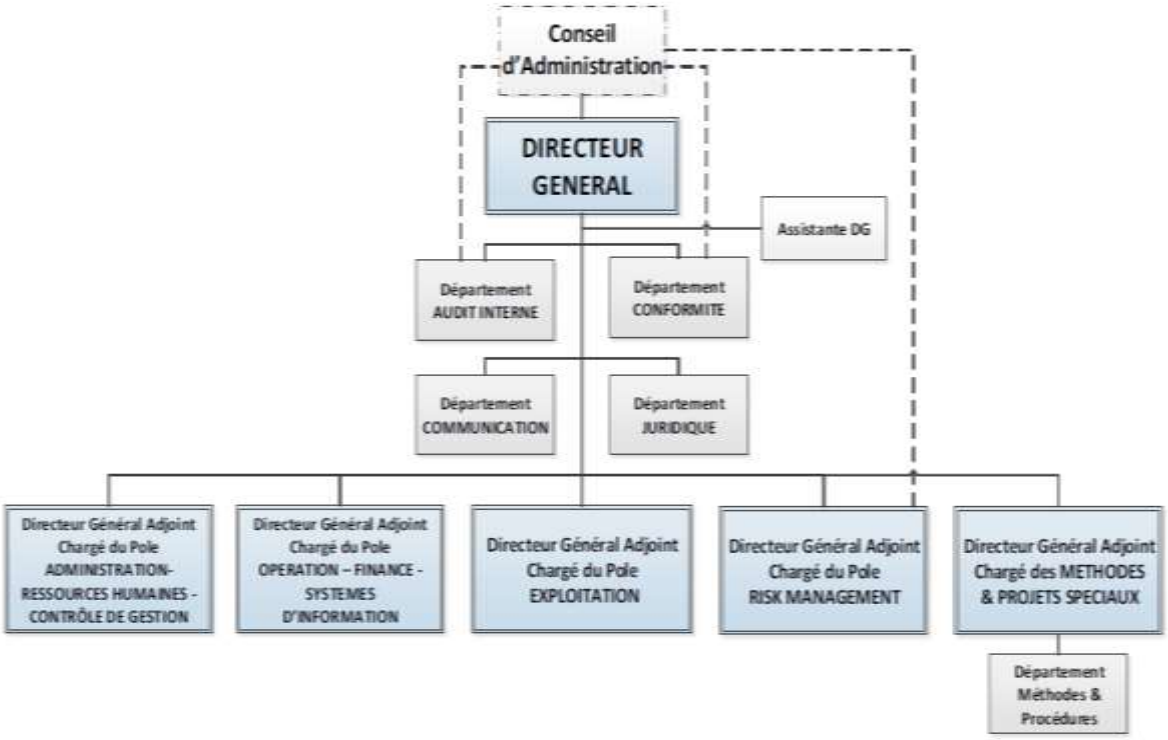

ملخص:

يعتبر النشاط البنكي أساس تطور وإزدهار القطاع البنكي والمالي وباقي قطاعات الدولة، وذلك لما يسهم به في الدورة الاقتصادية الكاملة من خلال قيامه بمجموعة عمليات توفير السيولة والتمويل اللازم وتوفير وسائل الدفع، فهاته العمليات البنكية وغيرها من العمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية بصفة يومية ودورية معرضة لمجموعة من المخاطر المحيطة بها وبالمؤسسات البنكية، ولهذا وجب على هاته الأخيرة إدارتها بشكل فعال، والذي لا يتجسد إلا بوجود رقابة كافية على العمليات البنكية وعلى المخاطر المحيطة بها، ومن أوجه الرقابة على تلك العمليات والمخاطر نجد التدقيق بمختلف أنواعه ومختلف الجهات التي تقوم به.

تهدف دراستنا إلى معرفة الأثر الذي يخلفه تدقيق العمليات البنكية في التقليل من المخاطر البنكية، ولتحقيق ذلك الهدف قمنا بالإستعانة في دراستنا بالمنهج الوصفي والمنج التحليلي ومنهج دراسة حالة مجموعة من المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر.

ومن أهم النتائج التي أتت بها دراستنا هي ضرورة فرض تدقيق شامل من قبل كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي خاصة محافظ الحسابات، بإشراف وتوجيهات لجنة التدقيق، على كل العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية من أجل التقليل من حدة المخاطر البنكية.

كلمات مفتاحية: عمليات بنكية، مخاطر بنكية، لجنة تدقيق، تدقيق داخلي، محافظ حسابات.

Résumé :

L'activité bancaire est considérée comme la base du développement et de la prospérité du secteur bancaire et financier et du reste des secteurs de l'État, en raison de ce qu'elle contribue au cycle économique complet en effectuant un ensemble d'opérations pour fournir des liquidités et le financement nécessaire et fournir moyens de paiement, Ces opérations bancaires et autres opérations réalisées par les établissements bancaires de manière quotidienne et périodique sont exposées à un ensemble de risques qui les entourent ainsi que les établissements bancaires, et pour cela ces derniers doivent les gérer efficacement, ce qui n'est matérialisé que par la présence d'un contrôle adéquat sur les opérations bancaires et les risques qui les entourent, et l'un des aspects de la surveillance et contrôle Sur ces processus et risques, on retrouve les différents types d'audit et les différents organismes qui l'exercent.

Notre étude vise à connaître l'impact de l'audit des opérations bancaires sur la réduction des risques bancaires, Pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé la méthode descriptive, la méthode analytique, et la méthode des études de cas d'un groupe d'établissements bancaires actifs en Algérie dans notre étude.

L'un des résultats les plus importants de notre étude est la nécessité d'imposer un audit complet par l'audit interne et l'audit externe, en particulier le commissaire aux comptes, sous la supervision et les directives du Comité d'audit, sur toutes les opérations bancaires effectuées par les institues bancaire afin de réduire la gravité des risques bancaires.

Mots clés : opérations bancaires, risques bancaires, comité d'audit, audit interne, commissaire aux comptes.

Abstract:

Banking activity is considered to be the basis for the development and prosperity of the banking and financial sector and the rest of the sectors of the state, due to the fact that it contributes to the complete economic cycle by carrying out a set of operations for provide liquidity and the necessary financing and provide means of payment, These banking operations and other operations carried out by banking establishments on a daily and periodic basis are exposed to a set of risks which surround them as well as the banking establishments, and for that the latter must manage them effectively, which is only materialized by the presence of adequate control over banking operations and the risks that surround them, and one of the aspects of supervision and control On these processes and risks, we find the different types of audit and the different bodies that carry it out.

Our study aims to know the impact of the audit of banking operations on the reduction of banking risks, to achieve this objective, we used the descriptive method, the analytical method, and the method of case studies of a group of banking establishments active in Algeria in our study.

One of the most important results of our study is the need to impose a full audit by internal audit and external audit, in particular the auditor, under the supervision and directives of the Audit Committee, on all banking operations carried out by banking institutions in order to reduce the seriousness of banking risks.

Keywords: banking operations, banking risks, audit committee, internal audit, statutory auditor.